تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الثاني

إشراف: روبير مانتران - ترجمة: بشير السباعي



دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع

تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩٣



القاهرة - باريس

القاهرة: ش هشام لبيب - رقم ٢٥ / ٤٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

تليفون: ٢٧٣٥٠٧٤

الغلاف عماد حليم

لوحة الغلاف : السلطان سليم مع الحاشية والأعيان



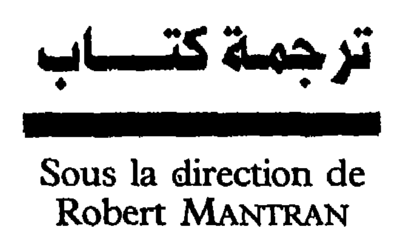
تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الثاني

إشراف: روبير مانتران

ترجمة: بشير السباعي





Sous la direction de
Robert MANTRAN

HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN

Publié avec le concours du
Centre national des lettres

FAYARD

الفصل الحادى عشر

بدايات المسألة الشرقية

(١٧٧٤-١٨٣٩)

بقلم : روبير مانتران

يتطابق ما نسميه بـ «المسألة الشرقية» مع جملة من الوقائع التى تدور بين عامى ١٧٧٤ (معاهدة كوتشوك - كاينارچا) و ١٩٢٣ (معاهدة لوزان). وتتلخص السمتان الأساسيتان لهذه الوقائع فى التمزق التدريجى للامبراطورية العثمانية وتنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها أو نفوذها على اوروبا البلقانية والبلدان الواقعة على الجانب الشرقى للبحر المتوسط (حتى الخليج الفارسى والمحيط الهندى) وعلى ضفافه الجنوبية. فالروس، متذرعين بحماية الارثوذكس والسلاف، يرمون الى مد سيطرتهم على البلقان والى الوصول الى البحر المتوسط. والانجليز يسعون الى حماية طريق الهند، ومن ثم إلى السيطرة على الممر الذى يفصل البحر المتوسط عن المحيط الهندى، ومن هنا الاهتمام الذى يبدونه بالبلدان العربية فى تلك المنطقة. والفرنسيون يريدون الدفاع عن مواقعهم التجارية والثقافيه لدى مسيحيي المشرق ويجدون أنفسهم فى تعارض، بحسب الظروف، مع الروس أو مع الانجليز. والنمساويون، الخائفون من توسع النفوذ الروسى فى البلقان، يحاولون اقامة سد هناك، خاصة فى البوسنة والهرسك. وفيما بعد، سوف يهتم الألمان هم ايضاً بالامبراطورية العثمانية من منظور سياسة الدرانج ناش اوستين (الاندفاع نحو الشرق).

والحال ان الحروب التى سيخوضها العثمانيون خلال القرن التاسع عشر سوف تكون كلها تقريباً خاسرة وسوف تؤدى الى حرمان الامبراطورية، قطعة

قطعة، من شبه اجمالى اراضيها فى حين أن انتقال جانب كبير من مواردها تحت سيطرة الشركات الغربية سوف يسهم فى اختزالها وفى تأكيد تبعيتها.

على أن القادة العثمانيين يجتهدون فى تعزيز الاصلاحات **(التنظيمات)** فى المجالات الادارية والاجتماعية والسياسية والثقافية. لكن لعبة الدول الكبرى قد أدت الى تحجيم، إن لم يكن الى تبديد، أثر هذه الجهود. فمنذ غداة ابرام معاهدة كوتشوك – كاينارچا، عمل السلطان عبدالحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩)، ثم خليفته سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧)، على تحديث الدولة العثمانية و ، فى المقام الأول، على انشاء جيش قادر على حماية حدود الامبراطورية. كما يمر هذا التحديث عبر انفتاح العالم العثمانى على التقنيات كما على الأفكار الغربية، وخلال عهد عبدالحميد الأول بالفعل، يرى مثقفون عثمانيون، أتراك ومصريون بشكل خاص، أن بالامكان إدخال تجديدات على الفكر الاسلامى، لكن هؤلاء المثقفين قلائل ولا يجدون تفهماً واسعاً. إلاَّ انه ليس من المؤكد أن عملهم كان عديم النتائج بالكامل.

عبدالحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩)

بعد ارتقائه العرش العثمانى فى ظروف صعبة، أدرك عبدالحميد الأول بسرعة ضرورة الاصلاحات. ومن هذه الزاوية، فإنه يظهر بوصفه المبادر الحقيقى بسياسة جديدة مدفوعة بتصور واقعى لوضع الأمبراطورية : فهو يوجه هذه السياسة شخصياً بالاعتماد على رجال تولوا منصب الصدر الأعظم يتميزون بالكفاءة ويشاركونه مفاهيمه ويظل بعضهم فى المنصب فترة طويلة نسبياً كمحمد باشا چيبچى زاده (يناير ١٧٧٧ – سبتمبر ١٧٧٨) ومحمد باشا السيد (اغسطس ١٧٧٩ – فبراير ١٧٨١) وخليل حميد باشا (ديسمبر ١٧٨٢ – مارس ١٧٨٥) ويوسف باشا كوچا (يناير ١٧٨٦ – يونيو ١٧٨٩).

الوضع الداخلى

إذا كان عبدالحميد الأول يمسك بزمام الحكومة المركزية، وإذا كان الهدوء يسود فى العاصمة على مدار عهده، فإن سلطته تتمتع بالاعتراف التام بها، من جهة اخرى، فى الولايات، أكانت الولايات الأوروبية أم الآسيوية أم الأفريقية التى كان بعض الأعيان قد اكتسبوا فيها مكانة داخلية جد قوية، مستفيدين من المصاعب التى واجهتها الحكومة على المستوى الخارجى.

تلك هى الحالة فى مناطق مختلفة من الاناضول، وفى سوريا حيث يتمكن أحمد باشا الجزار، بعد الشيخ ضاهر العمر، من فرض نفسه فى سوريا الجنوبية ولبنان وفلسطين، بعد أن سحق التمردات المحلية، وتلك هى الحالة فى العراق حيث تمكن عمر باشا (١٧٤٤ - ١٧٥١) وسليمان باشا (١٧٨٠ - ١٨٠٢) من اعادة البدو الى الطاعة، ولكن ايضاً مع ابدائهما لتباعد معين عن حكومة اسطنبول - خاصة الثانى بعد انتصاره على الايرانيين الذين كانوا قد غزوا جنوب العراق - ، وتلك هى الحالة فى مصر حيث يتمكن المماليك على بك الكبير (١٧٦٨ - ١٧٧٣)، ثم مراد بك وابراهيم بك (من عام ١٧٧٩ حتى حملة بونابارت، ١٧٩٨) من السيطرة على البلد ويكسبون موافقة الحكومة بعد فشل هذه الأخيرة فى استعادة سلطتها. أما ولايات المغرب («ايالات البربر») فهى تواصل التمتع بدرجة جد كبيرة من الاستقلال وتتجنب قطع الصلات مع اسطنبول. وفى الولايات الأوروبية، فإن التوتر ليس أقل شأناً حيث توجد حركات استقلالية الى هذا الحد أو ذاك، إن لم تكن قومية بالفعل، فى ثراس وصربيا وايپيروس (مع والى چانينا الشهير، على باشا تيبيدلين) والبانيا والجبل الأسود.

ولا يحاول السلطان عندئذ، إلاَّ فى حالات استثنائية نادرة، استعادة سلطة الحكومة المركزية بالقوة، وذلك بقدر ما أن الخطر الخارجى ينيخ بكلكله دائماً على

الأمبراطورية. فهو يسعى إلى التوافق مع قادة هذه الحركات، حيث يمنحهم القاباً رسمية أو يخولهم عدداً من المسئوليات. على أن النتائج تظل هزيلة، ويدفع الطابع الاستعراضي لهذه المحاولات المعارضين الى الاعراب بشكل أقوى عن ميولهم الاستقلالية، خاصة في المجال المالي والاقتصادي : فهم يحتفظون لأنفسهم ولممتلكاتهم بالجانب الرئيسي من الضرائب والايرادات التي كان يجب، عادة، أن تشق طريقها الى خزانة الدولة، ويتعاملون بشكل مباشر مع التجار الأجانب فيما يتعلق بالتبادلات التجارية. فما الذي يتبقى عندئذ من السلطة الحكومية؟

الاصلاحات العسكرية، الاصلاحات المدنية

بعد معاهدة كوتشوك - كاينارچا ، نجد أن عبدالحميد الأول، المنشغل بالحرص على تاكيد الدفاع عن امبراطوريته بامكانات حديثة (كانت الهزائم البرية والبحرية، امام الروس، قد شكلت درساً قاسياً مثلما اتاحت الفرصة لاستيعاب الموقف)، قد كرس جهوده لانشاء مدفعية وبحرية جديدتين بالكامل. وقد وكلت أمور المدفعية الى البارون دو توت، وهو نبيل مجرى كان قد انتقل الى خدمة فرنسا وجاء في عام ١٧٥٥ إلى تركيا مع ڤيرچان الذي عهد اليه بمهمات مختلفة لجمع المعلومات في الامبراطورية العثمانية وفي القرم. ولما كان قد راقب حرب ١٧٦٨ - ١٧٧٤ الروسية - التركية، فقد استخلص منها عدداً من الاستنتاجات واقترح اصلاحات شدت انتباه مصطفى الثالث ثم عبدالحميد الأول : وهكذا فإنه ينظم، منذ عام ١٧٧٤، بمساعدة الاسكتلندي كامبيل والفرنسي أوبير، قوة مدفعية جديدة سريعة الطلقات (سُرْعَة تويتشولارى) ذات عدد أقل من الجنود، الا انهم أحسن تدريباً وأحسن تنظيماً ومزودين بمدافع قدمت فرنسا جانباً منها؛ وهو ينشىء ورشة سباكة جديدة للمدافع في هاسكوى ويعيد الحياة الى مدرسة المهندسين القديمة (هندسة خانه) التي كان بونڤال باشا قد أسسها. وعلى الرغم من أن توت

قد غادر تركيا فى عام ١٧٧٦، فإن عمله قد استمر تحت قيادة كامبيل - الذى تحول الى اعتناق الاسلام - وأوبير.

ويرجع تحديث البحرية الى حسن باشا الجزايرلى الغازى، الذى نجا من معركة تشيكم ورقى الى رتبة الاميرال الأكبر فى عام ١٧٧٤. فهو، مستفيداً من دمار جانب كبير من السفن العثمانية، يدشن فى مختلف ترسانات الامبراطورية بناء سفن حديثة ويستعين فى ذلك بفنيين أجانب يرأسهم مهندسان فرنسيان، لوروا ودوريه. ويجرى بذل جهود لتجنيد وتدريب رجال البحرية. كما يجرى انشاء مدرسة لمهندسى البحرية السلطانية، لكنها لن تتوصل الى تأهيل عدد كبير من الضباط، وإذا كانت نوعية السفن الجديدة تتحسن، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لنوعية أطقم البحرية. لكن التحرك الى الأمام كان قد بدأ و ، خلال وزارة خليل حميد، سوف يصل التحديث الى حد التأثير على فيلق الانكشارية وفيلق **السباهيين**، دون انقلابات عميقة، ولكن مع خلق مزاج جديد على الأقل يتميز بالطاعة والانضباط : فالانكشارية يرضخون لممارسة تدريب عسكرى متواصل، وحائزو **التيمارات** يتعهدون بالاقامة فى اراضيهم. وباختصار، فإن عهد عبدالحميد يشهد انشاء جيش من نوع حديث، غربى فى عدد من جوانبه. وسوف يستكمل سليم الثالث هذا العمل.

والى جانب اعادة تنظيم القوات التقليدية للجيش، يوجه خليل حميد اهتمامه وجهوده الى تحسين الأحوال الاقتصادية : فهو يشجع الصناعات المحلية، ويسعى الى تنشيط صناعة النسيج، التى تتعرض لمزاحمة قوية من جانب المنتوجات الأوروبية، ويشجع الحرف ويحقق انطلاقة جديدة للطباعة ولنشر الكتب. وهذه الاعادة لتنظيم الدولة تستثير معارضة من جانب المحافظين ومن جانب عدد من العلماء وعدد من القادة العسكريين الذين شلت حركتهم. والمصلحون الحازمون ليسوا كثيرين وهم علاوة على ذلك متهمون بتخريب الأسس الدينية والاجتماعية

للدولة، وذلك بسبب الأعتماد على فنيين أوروبيين، فرنسيين غالباً. وهذه المعارضة للاصلاحات تلقى تأييداً خفياً من جانب الروس والنمساويين، الذين لا يجدون مصلحة لهم فى أن تتغلب الدولة العثمانية على مظاهر ضعفها وتصبح مرة أخرى قوية ومنظمة؛ وخلافاً لذلك، فإن الانجليز والهولنديين والفرنسيين، انصار أوروبا التنوير، يساندون المصلحين، ليس دون اعتبارات تتصل بمصالحهم.

ومما يدعو للدهشة أن من بين خصوم خليل حميد حسن باشا الجزايرلى الغازى الذى، رغم كونه من دعاة الاصلاح، يتميز بالطموح ويسعى الى ان يصبح صدراً أعظم؛ وهو يشن ضد خليل حميد حملة تنتهى بأن تجد أذنا صاغية لدى السلطان، الذى جرى اقناعه بوجود تحركات لخلعه لحساب سليم، ابن اخيه. ويجرى تنحية خليل حميد عن مناصبه فى ٣١ مارس ١٧٨٥ واعدامه بعد ذلك بأقل من شهر. ويبلغ انتصار خصومه منتهاه بترحيل الفنيين الأجانب، فى عام ١٧٨٧.

ضغط روسيا

يتزايد الاحساس بضرورة انشاء جيش عثمانى قوى بقدر ما ان الامبراطورة كاترين الثانية تفصح عن نواياها: فهى، فى يناير ١٧٧٧، تتدخل فى خانية القرم وتزيل الخان دولة چيراى وتنصب على العرش شاهين چيراى. وعلى مدار عامين، يتنازع الروس والعثمانيون على السيادة على القرم من خلال الخانات؛ وفى نهاية الأمر، فى يناير ١٧٧٩، تتغلغل القوات الروسية فى القرم، التى يتم عندئذ ضمها. وبالرغم من جهود حزب الحرب العثمانى، الذى يقوده حسن باشا الغازى، فإن السلطان، بدعم من خليل حميد، يعترف بضم القرم من جانب الروس بتوقيع معاهدة آينالى كاواك (يناير ١٧٨٤)

وبالنسبة لكاترين الثانية، فإن هذا الضم ليس غير مرحلة، اتخذت شكلاً ملموساً اكثر باحتلال چيورچيا، فى اتجاه هدف اوسع بكثير : تشكيل دولة

ارثوذكسية، يرأسها عاهل روسى تشمل جميع البلدان البلقانية، فيما عدا الجزء الغربى من البلقان الذى يجب تسليمه فى المقابل للنمسا، فى حين يجب للبندقية ان تحصل على المورة وكريت وقبرص، بينما يجب لفرنسا ان تحصل على مزايا فى سوريا ومصر. وهكذا فإن الأمر يتعلق بمشروع تمزيق - واعادة اقتسام - للامبراطورية العثمانية فى أوروبا، لحساب الامبراطورية الروسية أساساً. وتتصدى لهذا المشروع انجلترا وبروسيا، المنزعجتان من الاندفاع الروسى، واللتان تحرضان الحكومة العثمانية على مقاومة هذا الضغط، وذلك بقدر ما أن الروس قد اقاموا قواعد بحرية فى سيباستوبول وخيرسون، بما يشكل تهديداً مباشراً للبحر الأسود العثمانى.

وينتصر حزب الحرب فى اسطنبول مع تعيين الصدر الأعظم الجديد يوسف باشا كوچا : إذ يجرى توجيه انذار الى روسيا، يدعوها الى الجلاء عن چيورچيا والقرم (١٤ أغسطس ١٧٨٧)، وهو انذار ترد عليه روسيا باعلان الحرب بعد ذلك بشهر (١٥ سبتمبر)، حيث تدخل النمسا الحرب فى فبراير ١٧٨٨. وتنتهى هذه الحرب دون خسائر بالنسبة للعثمانيين، وذلك بسبب احداث فى بولندا وخاصة فى فرنسا تحول انتباه النمساويين والروس صوب الغرب: ويؤدى صلح تم توقيعه مع النمسا فى سفيتشوف (سيستوفا، ٤ أغسطس ١٧٩١) الى الحفاظ على **الوضع القائم** بين الامبراطوريتين اللتين لن تتحاربا مرة اخرى حتى عام ١٨٧٨. ومع روسيا، يعترف صلح ياسى (٩ يناير ١٧٩٢) بضم القرم وچيورچيا من جانب الروس، ويصبح نهر الدنيستر خط الحدود الجديدة بين الامبراطوريتين. وعلى مدار اكثر من عشرين سنة، سوف تحيا الدولة العثمانية فى سلام نسبى مع جارتها الشمالية : فالثورة الفرنسية، ثم ناپوليون الأول، يمثلان عندئذ خطراً أكبر بكثير بالنسبة للدول الأوروبية.

وفى تلك الاثناء، كان قد ارتقى العرش العثمانى سلطان جديد، هو سليم الثالث، الذى سوف يستأنف ويعزز مشروع الاصلاحات الذى دشنه عبدالحميد الأول.

سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)

إن سليم الثالث ، المولود فى عام ١٧٦١، قد أبدى، بأكثر مما ابداه محمود الأول وعبدالحميد الأول، عزماً على تحديث الدولة العثمانية جعل منه السلف الحقيقى لمصلحى القرن التاسع عشر من السلاطين والرجال الذين تولوا منصب الصدر الأعظم. كما أن نهاية عهده المأساوية قد رسخت فى الأذهان الفكرة القائلة بأنه قد خلع وأعدم بسبب المفاهيم السياسية التى تمسك بها وطورها بعد ذلك خلفاؤه، خاصة محمود الثانى : وقد زاد ذلك من سمو مكانة شخصيته. وبما أن عهده قد تزامن، علاوة على ذلك، مع عدد من الأحداث الكبرى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإن بالامكان القول أن مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية تبدأ معه. والواقع ان سليم الثالث، حتى وإن كان قد وقف وراء عدد معين من التجديدات، فإنه يظل رجلاً ينتمى الى القرن الثامن عشر، ويمكن اعتباره أحد اولئك السلاطين «المستنيرين» الذين تميز بهم ذلك العصر.

والحال ان سليم الثالث لا ينبهر فحسب بالتجديدات التى يجرى ادخالها على الجيش العثمانى، بل انه يرغب ايضاً فى تكوين دراية بنظم الحكم الأخرى فى العالم، خاصة فى فرنسا، وذلك بسبب المكانة التى يحتلها فى اسطنبول الفنيون الفرنسيون؛ بل إنه يجرى مراسلات مع الملك لويس السادس عشر كما أنه أول سلطان عثمانى يرسل سفراء دائمين الى العواصم الأوروبية الكبرى. ولما كان قد واجه منذ بداية عهده صعوبات تتصل بالحرب ضد روسيا، فقد كان مضطراً الى تأخير تدشين الاصلاحات، ولكن لحساب وضع انصاره فى مناصب المسئولية حيث سوف يمضى بعض هؤلاء الأنصار الى حد التفكير فى اتخاذ تدابير ذات طابع اقتصادى واجتماعى، علاوة على الاصلاحات العسكرية والادارية. وكما هو الحال دائماً، فإن هذه الحركة سوف تستثير معارضات : وسوف تنتهى هذه المعارضات الى الانتصار فى عام ١٨٠٧، لكن انتصارها لن يدوم طويلاً.

الاصلاحات : النظام الجديد (١٧٨٩ - ١٨٠٢)

بالنظر الى الظروف السائدة، فإن الجيش هو هدف تدابير التحديث الأولى. وفيلق الانكشارية لا يتعرض لانقلاب بالمعنى الدقيق للمصطلح؛ على ان تجنيد الفيلق يخضع لقواعد أكثر صرامة، ويجرى انشاء مراتبية جديدة، أما المرتبات، التى تدفع على اساس شهرى، فهى تحدد وفقاً للمراتب والقدرات، بينما يصبح التدريب إلزامياً ومنتظماً. وفى داخل الفيلق، يجرى الفصل بين الوظائف العسكرية والوظائف الادارية. وبالمثل، يخضع **السباهيون** لسيطرة أكثر صرامة، حيث يجرى اتخاذ تدابير ضد التغيب، ويتم التوقف عن منح **التيمارات** عن طريق المحسوبية.

وهذه الاصلاحات، الجيدة فى حد ذاتها، لا تلقى غير نجاح قليل، ذلك لأن ثقل عادات وتقاليد الانكشارية **والسباهيين** يعرقل أى تحديث. وهذا هو السبب فى أن سليم الثالث ينشىء فى عام ١٧٩٤ قوة جديدة من المشاة، تحمل اسم **نظام - إى جديد** (النظام الجديد)، تتلقى تدريباً أوروبيا على ايدى ضباط فرنسيين وانجليز وألمان، وتحوز امكانات مالية خاصة بها، ويتم تجنيدها من الأناضول أساسا؛ وهى تضم، فى عام ١٧٩٧، ٩٢٠٠ جندى وسبعة وعشرين ضابطاً؛ وفى عام ١٨٠٢ يجرى فى الأناضول ادخال نظام تجنيد موجه الى تحسين اختيار وتأهيل هؤلاء العسكريين الجدد؛ وفى عام ١٨٠٦، تضم القوة ٢٢٦٨٥ جندياً و ١٥٩٠ ضابطاً. وقد تعاون الأعيان والموظفون المسئولون فى الأناضول (عن طيب خاطر؟) مع هذا المشروع الذى فشل فى البلقان، خلافاً لذلك، بسبب معارضة الوجهاء المحليين. وفى عام ١٧٩٥، انشأ سليم الثالث مدرسة للهندسة الحربية، موجهة الى تأهيل ضباط متخصصين، خاصة فى مجال المدفعية.

كما تمس الاصلاحاتُ العسكريةُ البحريةَ التىْ كان حسن باشا الغازى قد جددها بالفعل. والحال أن خليفته، الأميرال الأكبر حسين باشا كوتشوك، يواصل عمله، فيجعل من البحرية العثمانية بحرية حديثة بفضل التحسينات التى ادخلت

فى مجال تجنيد وتأهيل البحارة : تحديث المدرسة البحرية، اعادة تنظيم الترسانات، انشاء مدرسة للصحة البحرية و ، كما هو الحال بالنسبة للانكشارية، الفصل بين الشئون العسكرية والشئون الادارية. وسعياً الى تأمين تكلفة الاصلاحات العسكرية، يلجأ سليم الثالث الى تخفيض قيمة العملة والى مصادرة ممتلكات التجار الأثرياء والى زيادة الضرائب، وهى عملية تقليدية الى حد بعيد لدى العثمانيين.

أما الاصلاحات المدنية فهى أقل عمقاً بكثير : فهى تتعلق باعادة تنظيم خدمات الشئون المالية وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية والزام الفلاحين الفارين بالعودة الى قراهم ومراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء الملبس «الشرعى» بالنسبة لمختلف فئات السكان.

على أن هناك مجالاً أحدث فيه السلطان تجديداً فعلياً : ذلك هو مجال الدبلوماسية. فبعض السلاطين كانوا قد ارسلوا بالفعل مراقبين الى الغرب، ولكن بشكل مؤقت واستثنائى، أو جندوا فنيين أجانب للعمل فى مجالات نشاط محددة : الجيش والبحرية. والواقع أن هذه البداية للانفتاح على الغرب كانت مؤشر اعتراف بتأخر الامبراطورية وكذلك بضرورة معرفة البلدان الغربية على نحو أفضل. وفى اسطنبول وبعض المدن الأخرى فى الامبراطورية، كسميرن والاسكندرية وعكا وسالونيك، أخذت الصلات بين العناصر الممثلة للسكان المحليين (كبار الموظفين، الأعيان، التجار) والسفراء والقناصل والتجار الأجانب تتطور بشكل متواصل. ويعتبر سليم الثالث نصيراً للانفتاح على الغرب، وبشكل أخص على فرنسا التى يحترم ثقافتها؛ والأفكار الجديدة التى ظهرت مع الثورة الفرنسية تنتشر وتصل الى اسطنبول حيث تتولى مطبعة موجودة فى سفارة فرنسا نشر الصحف والكراسات، لكن العثمانيين لا يحسنون فهم محتواها أو لا يفهمونه على الاطلاق. وهذه الرغبة فى الانفتاح تتقاسمها شخصيات مختلفة، خاصة رئيس الكتاب (أى الموظف

المسئول عن الشئون الخارجية) رشيد محمد أفندى، الذى عين سفراء دائمين فى عواصم مختلفة، وذلك باستثناء باريس نظراً لاعدام الملك لويس السادس عشر، الذى استنكره سليم الثالث. وفى اكتوبر ١٧٩٣، يجرى تعيين يوسف أغا افندى فى لندن، حيث يبقى حتى عام ١٧٩٧، وهو العام الذى يحل فيه محله اسماعيل فّروح. وفى عام ١٧٩٥، يجرى تعيين سيد على افندى فى بروسيا وابراهيم افندى فى النمسا، ثم فى سبتمبر ١٧٩٦، يجرى تعيين سيد على فى باريس حيث يصل فى يوليو ١٧٩٧ مع حاشية تتألف من ثمانية عشر رجلاً؛ وسوف تتاح له الفرصة فيما بعد للالتقاء فى مناسبات كثيرة بتاليران، الذى أصبح وزيراً للشئون الخارجية. لكن حملة بونابارت على مصر فى عام ١٧٩٨ تجر الى قطع العلاقات، وهو قطع يدوم مدة تزيد قليلاً عن ثلاث سنوات

ولابد من الاشارة الى ان السفراء المعينين فى لندن وبرلين وفيينا والذين يتركون مناصبهم فى عامى ١٧٩٨ و ١٨٠٠ لا يجرى إحلال آخرين محلهم. ويحدث الشىء نفسه فى باريس فى عام ١٨١١. وحتى عام ١٨٢١، لن يعود هناك فى العواصم الغربية غير قائمين بالأعمال، اغلبهم من الاتراك المسلمين وليس من الفناريين كما كان الحال فى السابق. ويمكن تفسير هذا الانسحاب العثمانى بالمشكلات السياسية الداخلية، التى تحتل مكانة هامة، إلاّ ان بالامكان ايضاً تفسيرها بواقع ان هذه التجربة لم تؤد الى ارتياح كبير. فالواقع ان السفراء المعينين لم يبدوا أى ميل الى وظائفهم الجديدة : فبسبب انتمائهم الى وسط كبار الموظفين، واعتيادهم شغل وظائف لا تمس غير الحياة الداخلية للدولة، وعدم درايتهم باللغات الأجنبية، وعدم تلقيهم لأى تأهيل خاص قبل رحيلهم، يجدون انفسهم عاجزين عن الاضطلاع فى الخارج بتوضيح وتفسير السلوك السياسى للحكومة العثمانية، كما يجدون أنفسهم عاجزين عن فهم الأحداث التى تدور فى الغرب فهماً جيداً. والفائدة الوحيدة المستمدة من هذه السفارات إنما تكمن فى واقع أن بعض الأمناء الشبان المنتمين الى الجهاز الدبلوماسى المرسل الى الخارج

سوف يتعلمون اللغات الأجنبية ويرصدون العالم المحيط بهم ويجتهدون فى فهم النظم السياسية والادارية الأوروبية. وبعد ذلك بوقت قصير، سوف تسمح مشاهداتهم واستنتاجاتهم بتحريك الاصلاحات الموجهة الى تحديث الدولة العثمانية وفق النموذج الغربى؛ وسوف يلعب بعضهم دوراً بارزاً فى هذا الصدد.

المصاعب الداخلية، الضغوط الخارجية

تتطلب الاصلاحات التى يضطلع بها السلطان، والحرب ضد روسيا والنمسا، امكانات مالية وبشرية تطلبها الحكومة العثمانية من أعيان الأناضول، وكذلك من أعيان الولايات العربية والولايات الأوروبية، وهو ما يقابل باستياء، بل ويجر الى تمردات، كتمرد على باشا الجانيناوى فى اليونان الشمالية وفى البانيا وتمرد عثمان بازوان أوغلو فى بلغاريا والذى يمد سلطته على صربيا وڤالاشيا ويحشد الأعيان والأنكشارية المعارضين للاصلاحات. ومع سحق تمردات بلغاريا (١٧٩٨) يعرض سليم الثالث شروط صلح مفيدة بسبب الحرب التى تنشب مع فرنسا. أما اليونانيون فقد حافظوا على هويتهم فى ظل السيطرة العثمانية؛ وعلاوة على ذلك، فإن الدور السياسى والاقتصادى الذى لعبته العائلات اليونانية الكبيرة (الفناريون) فى اسطنبول قد رسخ اعتقادهم بأنها تمثل قوة قادرة على نيل الاستقلال لهم. وتؤدى الافكار التى نشرتها الثورة الفرنسية الى اثارة حماس المثقفين اليونانيين وخاصة الشاعر كونستانتين ريجاس، مؤسس الجمعية الوطنية الأولى، جمعية هيتاريا. فبعد أن علق الآمال، بلا طائل، على الحصول على عون من بونابارت، يشن ريجاس من ڤيينا اعمالاً تهدف الى انشاء جمهورية يونانية تتسع فيما بعد لتشمل شعوباً اخرى خاضعة للعثمانيين. وبعد الدس له عند النمساويين، يجرى اعتقاله ثم تسليمه الى العثمانيين الذين يقومون باعدامه (٢٤ يونيو ١٧٩٨). ومنذ تلك اللحظة، يبدو أن الاصلاحات التى يريدها السلطان لا تتمتع بقبول اجماعى، بل وتستثير ردود فعل معادية، خاصة فيما يتعلق بالقوة العسكرية الجديدة، التى

يرى البعض انها موجهة بالدرجة الأولى الى محاربة المعارضين الداخليين وليس الى محاربة الخصوم الخارجيين.

وفى حين أن العلاقات مع فرنسا تعتبر طيبة، خاصة بعد عام ١٧٩٤ وعلى الرغم من احتلال الفرنسيين لضفاف البحر الادرياتى فى دالماتيا، فإن العلاقات مع روسيا تتحسن من جراء موت كاترين الثانية فى عام ١٧٩٦ ومحاولات التقارب مع العثمانيين التى يضطلع بها خليفتها بطرس الأول، الذى يسعى الى مواجهة النفوذ الفرنسى. على ان حملة بونابارت في مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) سرعان ما تسىء الى العلاقات التركية - الفرنسية الطيبة؛ فهى ترغم سليم الثالث على عقد تحالف مع البريطانيين والروس وكذلك على اعلان الحرب على فرنسا (سبتمبر ١٧٩٨). وتعتبر آثار هذه الحرب كارثية بالنسبة للتجارة الفرنسية فى المشرق : إذ يجرى اعتقال القناصل والتجار، ومصادرة الممتلكات الفرنسية، ويعيد الاتراك فتح الجزر الأيونية. ويقف الجيش الفرنسي والجيش العثمانى وجهاً لوجه فى فلسطين، لكن بونابارت يضطر الى رفع الحصار عن عكا (مارس - مايو ١٧٩٩). ويجرى الحاق الهزيمة بجيش تركى آخر فى أبى قير فى يوليو ، لكن الچنرال كليبر، الذى خلف بونابارت، يجرى اغتياله فى يونيو ١٨٠٠ بينما يجلو خليفته، الچنرال مينو، عن مصر فى أول سبتمبر ١٨٠١. ويتم توقيع الصلح فى يونيو ١٨٠٢ : فتسترد فرنسا كل ما اضطرت الى التنازل عنه، بل وتحصل على حق الملاحة فى البحر الأسود. وسوف تستمر سياسة الصداقة مع فرنسا (فيما عدا خلال فترة قصيرة، فى ١٨٠٤ - ١٨٠٥، حيث رفض سليم الثالث الاعتراف باتخاذ نابليون لقب الامبراطور وقطع العلاقات)، وذلك على الرغم من محاولات روسيا وانجلترا الرامية الى مواجهة علاقات الصداقة هذه.

وبعد رحيل الفرنسيين عن مصر، يسعى الانجليز الى احتلال البلد عسكرياً، لكن الوالى محمد على ينجح فى التوصل الى انسحابهم ويستعيد سلطته. وعندئذ

يبدو ان الحكومة العثمانية تملك إمكانية لاستعادة سلطتها على الولايات، مستفيدة من صدى هزيمة الفرنسيين، ومن العلاقات الطيبة، المثقلة بالاغراض والمصالح، والتى تحتفظ بها روسيا وبريطانيا العظمى، ثم فرنسا، معها. وفى تلك الفترة من عهده، يبدو سليم الثالث فى مظهر عاهل موفق، تكلل سياسته الداخلية والخارجية على حد سواء بالنجاح.

التمردات فى الولايات

الواقع أن سليم الثالث، المهموم بالكامل بالمشكلات الخارجية وبسياسة الدفاع عن الامبراطورية التى جرته الى تركيز كل انتباهه على الاصلاحات العسكرية، قلما تحرك على المستوى الداخلى حيث لم يكن بوسعه أو لم يكن يدرى كيف يمكن استعادة السلطة الكاملة للدولة. فمستفيدين من المصاعب، التى ولدتها الحرب، يحاول عدد من الولاة والأعيان، بل وزعماء العصابات أن يدشنوا فى ولاياتهم سلطتهم الخاصة، المنفصلة الى هذا الحد أو ذاك عن وصاية الدولة التى يخشون من استخدام جيشها الجديد ضدهم، ولا يتردد بعضهم فى البحث عن دعم من جانب الروس.

وهذه التمردات لها دوافع مختلفة وتتخذ طابعاً سياسياً أو شخصياً أو قومياً أو دينياً بشكل محدد. وهكذا يظهر تمرد ذو طابع دينى فى شبه الجزيرة العربية، فى قبيلة الوهابيين : فقد اتبعت هذه الأخيرة مذهب محمد ابن عبدالوهاب (١٧٠٣ – ١٧٩٢) الذى يهدف الى ان يرد للاسلام كل نقائه الأول، الذى افسدته قرون من تطور جرى اعتباره مناقضاً لتعاليم النبى. وقد قوبلت هذه الحركة باستحسان خاص من جانب أمير نجد، ابن سعود، الذى يفجر انتفاضة مسلحة ضد العثمانيين ويستولى على مدينتى مكة والمدينة المقدستين، اللتين يجرى وضعهما عندئذ تحت سيطرة عربية أصيلة (١٨٠٣ – ١٨٠٤). وسوف يتطلب الأمر حرباً

مدتها سبع سنوات (١٨١١ - ١٨١٨)، خاضتها قوات محمد على، والى مصر، للقضاء على هذه الانتفاضة.

وفى اتجاه الشمال، نجد أن أحمد باشا الجزار، الذى عين والياً على دمشق، تراوده فكرة انشاء دولة تستوعب سوريا وفلسطين تحت سلطته : ويؤدى موته، فى عام ١٨٠٤، الى وضع نهاية لهذه المحاولة، وذلك لحساب سلطة اسطنبول الشرعية. وفى الاناضول الشمالية، نجد ان طيار باشا چانيكلى، الذى يسانده الروس، يسعى هو أيضاً الى الاستقلال عن اسطنبول.

لكن التمردات تعتبر أكثر خطورة فى الولايات الأوروبية : فإذا كانت عصابات النهابين، **الكيرچالية**، فى بلغاريا، تنشر الفوضى والرعب، دون ان تبدى مع ذلك أبسط مقصد سياسى، فإن الأمر ليس كذلك فى الأقاليم الأخرى حيث نجد أن الميول الى الحكم الذاتى، إن لم يكن الى الاستقلال، والمستندة الى نزعة قومية وليدة يشجعها فى هذا المكان أو ذاك النمساويون والروس، تكتسب اتساعاً ملحوظاً أحياناً. وفى بلغاريا الشرقية وثراس الغربية، يفرض اسماعيل باشا ترسانكلى ونائبه مصطفى بيرقتار سيطرتهما المباشرة على السكان المحليين، شأنهما فى ذلك شأن عثمان بازوان أوغلو فى بلغاريا الغربية وفى صربيا الشرقية، وخاصة على تيبيديلين، باشا چانينا، الذى تتطور انتفاضته فى البانيا وفى ايپيروس، والذى يتصرف كحاكم مستقل فى كل هذا الأقليم. والشيء الأكثر تميزاً ايضاً هو الحركة التى تنشب فى صربياً، والناشئة عن التجاوزات وأعمال العنف التى ارتكبها الانكشارية فى عام ١٨٠٣ : فنحن هنا امام انتفاضة حقيقية ذات طابع قومى تمس الجزء الأكبر من السكان الصربيين، ويتزعمها أحد قادتها، چورج پتروڤيتش، الملقب بقره چورج. والواقع ان هذه الانتفاضة، المدعومة من النمساويين والروس، سوف تستمر حتى عام ١٨١٢، وهو العام الذى يحصل فيه الصربيون، بموجب معاهدة بوخارست، على قدر من الاستقلال : وتعتبر هذه

الانتفاضة استئنافاً، ولكن بقدر من النجاح، للمحاولة الفاشلة التى قام بها ريجاس بالنسبة لليونان فى أواخر القرن السابق.

وهذه الحركات الانتفاضية تتجاوز بالفعل، بالنسبة لبعضها، اطار الانتفاضة المحلية لتصل الى مستوى انتفاضة من اجل الاستقلال القومى. ومن المؤكد ان الأفكار تظل غالباً مشوشة فى غالبية الأذهان التى لا ترى فى حركتها غير وسيلة لارغام القادة العثمانيين على اعادة النظر فى نظام سيطرتهم. لكن افكار الاستقلال والتحرر الجديدة تجد عند البعض صدى أوسع. ومن المثير للانتباه أن هذه الحركات، فى هذه اظروف، لا تلقى دعماً من فرنسا، على الرغم من انها مصدر الهام هذه الافكار، وذلك بسبب سياسة الصداقة القائمة بعد عام ١٨٠٥ بين الفرنسيين والعثمانيين، الذين يعتبر النمساويون والروس خصوماً مشتركين لهم. والحال أن ضرورات السياسة الخارجية هى التى توجه هؤلاء وأولئك، واذا كان الروس والنمساويون يؤيدون الثوار، فإن ذلك ليس من باب الموافقة على الثورة، بل من باب الحرص على استخدام كل ما من شأنه الحاق الضرر بالدولة العثمانية : واذا كان «مبدأ القوميات» لا يحتل الصدارة بعد، فإن بوسعنا تصور أنه يعبر عن نفسه بالفعل فى أقاليم معينة، بشكل حذر، لكنه مؤثر.

وفى هذه الظروف الصعبة، لا يبدو أن السلطان سليم الثالث قد أحسن المناورة. فهو إذ يرى ان من اللازم اعادة الولايات الأوروبية الى الصف وحمايتها، يفكر فى ان ينشىء فى ادرنه (آندرينوپل) فى عام ١٨٠٥ قوة من الجيش الجديد، يتعين تجنيدها فى روميليا. ويؤدى هذا القرار الى إثارة انزعاج دعاة الاستقلال وأعيان البلقان، خاصة دعاة الاستقلال وأعيان بلغاريا، الذين يخشون من إستخدام هذه القوة ضدهم. ويتصل اسماعيل باشا ترسانكلى بالمعارضين المحافظين فى اسطنبول ويعد لإجراء ضد السلطان، لكن سليم الثالث يتراجع ويتخلى عن مشروعه. وبعد موت اسماعيل باشا فى تلك الاثناء، يتولى مصطفى

بيرقتار خلافته. ويعترف به السلطان، فى نفس الوقت الذى يتجه فيه، سعياً الى استرضاء العناصر المحافظة، الى تخويل بعضهم قيادة عناصر مختلفة من قوات **النظام الجديد**. ويعتبر ذلك تنازلاً حقيقياً من جانب السلطان فى مواجهة المعارضين ومنذ ذلك الحين فإن مشاريعه الاصلاحية تنذر بشدة بأن تذهب ادراج الرياح.

سقوط سليم الثالث

إذا كان سليم قد تصرف بهذا الشكل، فإن ذلك يرجع الى ظهور تهديدات جديدة فى مواقع مختلفة من حدود الامبراطورية. فالانجليز والروس لا يرتاحون الى اتساع النفوذ الفرنسى فى اسطنبول وفى البلقان. وهم يرغمون السلطان على ان يمنح الروس حق المرور فى المضائق (سبتمبر ١٨٠٦)، لكن انتصارات نابوليون فى الخريف تجعله يرجع عن هذا الاتفاق. وسرعان ما يرد الروس على ذلك ويغزون مولداڤيا، على الرغم من معارضة مصطفى بيرقتار وبازوان أوغلو اللذين يشعران أنهما مهددان هما أيضاً بهذا الزحف من جانب الروس، الذين يحتلون بعد ذلك ڤالاشيا وبيسارابيا (١٨٠٦ - ١٨٠٧).

ويتعزز الضغوط الروسى بضغط البريطانيين الذين يصل اسطولهم، بعد قيامه بتظاهرة امام اسطنبول، الى مصر (مارس ١٨٠٧) بهدف تقديم دعم الى المماليك المتمردين على العثمانيين. وبعد الحاق الهزيمة بالاوائل على يد محمد على، يتخلى الانجليز عن عزمهم وينسحبون (سبتمبر ١٨٠٧).

وبعد تحرره من التهديد الانجليزى، يتهيأ سليم الثالث لمواجهة الروس والصربيين؛ ويتسنى له الاعتماد على دعم فرنسا، التى يتمتع سفيرها فى اسطنبول، هوراس سيباستيانى، بنفوذ كبير، وعلى عون متمردى بلغاريا السابقين، خاصة مصطفى بيرقتار، المنزعجين من اندفاع الروس صوب البلقان.

والحال ان سليم الثالث، الذى استوعبته بالكامل مشكلات الدفاع عن الامبراطورية، متصدياً لأكثرها الحاحاً، لم يتسن له توظيف العناصر الضرورية

لسياسته الاصلاحية : الرجال المتحمسين، ذوى التأهيل الجيد والعدد الكافى، إلى جانب دعم مالى راسخ. وشأنه فى ذلك شأن عدد من اسلافه، فقد لجأ إلى اجراءات استثنائية (الضرائب الاضافية، الاستيلاء على الممتلكات) تجر الى ارتفاع للأسعار. وهكذا فإنه يثير سخط جانب كبير من السكان، اولئك الذين تمسهم الاصلاحات العسكرية والتدابير المالية، وكذلك اولئك الذين يرون أن الدولة ما كان لها أن تأخذ طريق التحديث وخاصة التغريب لأنهما يهددان التقاليد الاسلامية والعثمانية. والى الدور الذى لعبه هوارس سيباستيانى اضاف بعض الكتاب دور سيدة من سيدات الحريم يقال انها من أصل فرنسى ويجرى المطابقة بينها وبين ايميه دوبوك دو ريفيرى، ابنة خال جوزفين دو بوآرنيه : ولا يوجد ما يسمح بتأكيد ان ايميه دوبوك كانت من بين الحريم السلطانى وانها أصبحت، تحت اسم ناكشيديل، محظية السلطان عبدالحميد الأول. والواقع أنه كانت هناك امرأة من **القاصيكى** تحمل اسم ناكشيديل : وهذه المرأة هى أم السلطان محمود الثانى، ولا يبدو أن من اللائق الخلط بينها وبين هذه الفرنسية التى جعل البعض منها مستشارة لسليم الثالث وملهمة لسياسته الممالئة لفرنسا.

وفى مايو ١٨٠٧، يضطر سليم الثالث الى مواجهة تمرد مفاجىء، نشب فى صفوف الانكشارية المتمردين على ضباط الجيش الجديد. ويتردد السلطان فى استخدام القوة، ويسعى الى التفاوض مع المتمردين الذين يرفضون التفاوض ويزحفون على القصر، حيث ينضم اليهم المعارضون من كل نوع. وتعتبر التنازلات التى يقدمها غير كافية: فالمطلوب هو الغاء الاصلاحات، ثم خلع السلطان: ويجرى اصدار **فتوى** فى هذا الاتجاه. ويتخلى سليم الثالث عن الدفاع عن نفسه ويتنحى، تاركاً العرش لمصطفى الرابع، ابن عمه (٢٩ مايو ١٨٠٧).

والحال ان هذا العصيان، غير الخطير فى بداياته، ولكن الذى اتخذ أبعاداً جد واسعة، إنما يعبر عن هشاشة السلطة السلطانية، ومحدودية أثر الاصلاحات على

عدد معين من العناصر الأساسية للدولة العثمانية (العناصر العسكرية والحقوقية- الدينية) وثقل المحافظين، فى اسطنبول خاصة، وافتقار السلطان الى قوة الشخصية، أو على الأقل روحه المسالمة.

الردة والردة المضادة

إن مصطفى الرابع، الذى لا يبدى قدراً يذكر من قوة الشخصية، يستسلم لمطالب الأوساط المحافظة والرجعية: فجميع التجديدات التى تم إدخالها فى ظل سليم الثالث، بدءاً **بالنظام الجديد**، تتعرض للالغاء، بينما يجرى رد الاعتبار الى المؤسسات والقوانين السابقة. وجميع اولئك الذين كانوا، بدرجات متباينة، ضحايا للنظام السابق أو يمكن اعتبارهم كذلك، يستردون ممتلكاتهم أو يحصلون على تعويضات. أما مطاردة انصار سليم الثالث - وخاصة ضباط **النظام الجديد** - فيجرى تنظيمها عبر مجمل الأمبراطورية. ويشعر انكشارية اسطنبول، الذين كانوا وراء الاطاحة بالسلطان، بأن كل شىء مباح؛ فهم ينشرون الرعب والنهب فى العاصمة، الى درجة ان القادة الجدد يجدون أنفسهم مضطرين الى ابعادهم عنها مع تقديم الوعود لهم ومنحهم عدداً من المزايا.

وهؤلا القادة الجدد هم بوجه خاص الصدر الأعظم ابراهيم حلمى باشا **وشيخ الاسلام** عطاء الله افندى، اللذان يمثلان زمرتين لا تتمكنان، بعد تحالفهما، من الاتفاق على السياسة التى يجب إتباعها ؛ وهما يخاصمان مصطفى بيرقتار الذى ينفصل عملياً، وسط هذه الفوضى، وينصب نفسه حاكماً فى روستشوك.

والى هذه المصاعب الداخلية تضاف اشكال الانزعاج الناشئة عن احداث خارجية بالنسبة للامبراطورية. ففى ٨ يوليو ١٨٠٧، عقد نابوليون الأول والقيصر الكسندر بالفعل الصلح فى تيلسيت : والى جانب عد معين من البنود التى تتعلق بأوروبا الغربية، فإن الامبراطور الفرنسى يتعهد بالتدخل كوسيط بين الروس

والأتراك ؛ وفى حالة الفشل، سوف يتفاهم الامبراطوران على تجريد العثمانيين من سيطرتهم على أوروبا البلقانية. والواقع ان نابليون الأول لن يضطلع بشىء ضد العثمانيين. وفى المقابل، فإن الروس يواصلون ضغطهم، ويدعمون الصربيين والمولداڤيين فى نضالهم، ولن يتم توقيع الصلح إلاَّ فى عام ١٨١٢ (معاهدة بوخارست).

وفى اسطنبول، يؤدى انعدام كفاءة القادة وغياب تدابير ايجابية من جانبهم وتنافسهم الى استثارة اعادة تجمع المصلحين والأعيان الذين يخشون من تدهور للوضع. وعندئذ فإنهم يجرون اتصالاً مع مصطفى بيرقتار، الذى يظهر بوصفه رجل الساعة القوى، وذلك بهدف دفعه الى التحرك بقواته للعمل على اعادة سليم الثالث الى العرش. إلاَّ انه لما كان هذا الأخير فى ايدى خصومه، فقد كان عليهم المناورة بحكمة تجنباً لاعدامه. ويجرى أخذ ورد بين المصلحين والسلطان مصطفى الرابع والصدر الأعظم الجديد مصطفى باشا شلبى، الأكثر عداوة من سلفه لشيخ الاسلام ولقائد الانكشارية مصطفى كاباكتشى. ويدخل مصطفى بيرقتار اسطنبول مع قواته (١٨ يوليو ١٨٠٨)، ويعزل عدداً معيناً من الأشخاص المعادين للاصلاح ويعيد الانكشارية الى الطاعة بينما يجرى اعدام مصطفى كاباكتشى.

ومع اكتساب بيرقتار لقدر زائد عن الحد من الأهمية، يسعى السلطان والصدر الأعظم الى ابعاده عن اسطنبول بارساله للدفاع عن الحدود الدانوبية. لكنه يرفض ذلك، بل، وعلى العكس من ذلك، يطلب خلع مصطفى الرابع واعادة سليم الثالث الى العرش. لكن هذا الأخير يجرى اغتياله بينما ينجح الأمير محمود فى الهرب ويلجأ الى بيرقتار الذى يعلنه سلطاناً (٢٨ يوليو ١٨٠٨) : والحال أن هذا الأمير، وهو أحد ابناء عبدالحميد الأول، سوف يحكم تحت اسم محمود الثانى (١٨٠٨ – ١٨٣٩). وسوف يصبح المبادر الحقيقى بالتغييرات فى الامبراطورية العثمانية، فعندئذ يبدأ العهد المسمى **بالتنظيمات** (الاصلاحات).

والواقع انه مع موت سليم الثالث تنتهى فترة من التاريخ العثمانى يتضح خلالها ضغط الدول العظمى بهدف اختزال الامبراطورية وسيطرتها الأقليمية، بينما تتجلى المحاولات الأولى للاصلاح، والتى تصطدم بعدم تكيف الرجال والأذهان، المتميزة الى حد بعيد بالتمسك بالتقاليد والعادات وبالخوف من فقدان الامتيازات. على أن عهد سليم الثالث يشكل فترة انتقال. وعلى الرغم من ان النتائج لا تبدو ايجابية، إلا أنه يبقى مع ذلك ان محاولات ترمى الى التحديث والانفتاح قد بذلت، وأن الامبراطورية قد حققت خروجاً معيناً من عزلتها، وأن عدداً من الشبان العثمانيين قد تسنى لهم أن يرصدوا عن قرب هياكل ونظم حكم الدول الأوروبية، وأنهم قد نقلوا منها عدداً معيناً من الأفكار بالنسبة للمستقبل. إلا أنه فى التو والحال، لم يحدث شىء، أو لم يكد يحدث شىء، من اجل تحسين سير عمل إدارة متكلسة أو فاسدة أو عديمة الكفاءة. فالمجالات الوحيدة التى يحدث فيها تحديث هى مجالات الجيش والبحرية؛ ثم إن هذا التحديث لا يتم دون حوادث، ابرزها تمرد عام ١٨٠٧.

والواقع ان الادارة المركزية يتم تجنيد عناصرها من بين صفوف الطبقة **العلمية**، أى من بين صفوف الاشخاص الذين تعلموا فى **المدرسة** على يد العلماء. والحال، من جهة، ان تجنيد المرشحين لأن يصبحوا موظفين للدولة لا يتحقق بعد بين صفوف الشبان القادمين من **الديفشرمة** وحدهم، بل يتحقق بشكل متزايد بين صفوف افراد العائلات المسلمة المنغرسة فى النظام، حيث تلعب المحسوبية والزمروية دوراً حاسماً. ومن جهة اخرى، فإن التعليم المقدم فى **المداوس** أو فى مدارس القصر لم يتطور منذ قرنين؛ والضغط السياسى والعسكرى الذى تمارسه الدول الغربية يعزز، على العكس من ذلك، نفوذ العلماء الذين يريدون الظهور فى مظهر المدافعين عن التقاليد الاسلامية فى وجه انتهاكات الدول المسيحية. ويحتفظ هؤلاء العلماء بسلطة أكيدة على الحكام والقادة – الذين غالباً ما يجيئون من صفوفهم – ، وعلى موظفى الدولة الذين يمكنهم تسهيل صعودهم، وعلى طلاب

المدارس والجماهير الشعبية. وهم لا يملكون سلطات فكرية ودينية فحسب وإنما يمتلكون ايضاً إمكانات سيكولوجية و ، بوجه خاص، إمكانات مالية بفضل الأوقاف الخيرية الملحقة بالمؤسسات الدينية.

وادارة الولايات ، الموضوعة تحت سلطة الولاة، هى ، بحسب الأحوال، تابعة بالكامل لهؤلاء الأخيرين، أو لأعيان محليين أقوياء أو ، فى نهاية الأمر، لهؤلاء وأولئك. والمناصب الرئيسية للهيراركية الادارية للولايات، مناصب المدن الكبرى، يحوزها أشخاص معينون من جانب الحكومة المركزية، فى حين أن الوظائف الحقوقية – الدينية، وظائف القضاة والنواب، ترجع الى **شيخ الاسلام**. والجميع، أو الجميع تقريباً، يسعون إلى انتزاع اقصى فائدة من مناصب المسئولية التى لا يعرفون متى ينحون عنها. والاحكام الخاصة بكل ولاية تطبق بهذا القدر أو ذاك من الصرامة، خاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب والايرادات المختلفة التى يذهب جزء منها الى خزانة الدولة بينما يذهب الجزء الآخر الى الوكيل المسئول. ومن الواضح ان التجاوزات، فى هذا المجال، عديدة وصارخة؛ فالفلاحون، بوجه خاص، يعانون منها، فى الوقت الذى يتبعون فيه ملاك الأرض تبعية شديدة، علاوة على ذلك: ومن المفهوم أن يتمرد الفلاحون، فى مناسبات معينة، كما نرى ذلك بشكل خاص فى الأناضول، وهى بلد تركى ومسلم بشكل أكثر تحديداً، لكنهم يتمردون ايضاً فى كردستان.

وفى الولايات، يتولى الولاة ايضاً تأمين النظام، إلاَّ انه كثيراً ما يحدث أن الانكشارية، خاصة انكشارية الحاميات النائية، لا يقيمون اعتباراً للسلطة ويتصرفون تجاه السكان كما يحلو لهم أو كذلك بالاتفاق، أو فى تعارض، مع الأعيان المحليين. وفى هذه الظروف، غالباً ما يجرى اختزال سلطة الدولة الى ادنى حد، إلى شكليات.

وفى البلقان، تبدأ التمردات ضد السلطة العثمانية فى التطور، فى أواخر القرن، بتحريض من الروس ومن النمساويين. وفى البلدان العربية، فإن استقلال

المغرب، وأحياناً مصر وسوريا والعراق، يعتبر واقعاً مكتسباً؛ ويميل عدد من الولايات الى ان تكون له حياة خاصة، أكان ذلك على المستوى السياسى أم على المستوى الاقتصادى، وتتم التبادلات التجارية مع التجار الأجانب على أسس محلية بشكل متزايد، دون رجوع الى الحكومة المركزية، التى يتعين عليها العثور على إمكانات لتأمين تموين العاصمة والتجارة العامة الضرورية لأنشطة الدولة.

وتجدر الاشارة من جهة أخرى الى المكانة المتعاظمة التى يحتلها المولون الأرمن منذ منتصف القرن الثامن عشر: فمن وضعية التجار التى كانوا عليها فى القرن السابع عشر يصبحون متعاملين فى النقود والعملات (صيارفة)، ثم رجال بنوك. وإذ يحل الأرمن محل المولين اليهود، المتمتعين بالنفوذ حتى اوائل القرن الثامن عشر، فإنهم يدخلون فى الأوساط الحاكمة للامبراطورية، أكان ذلك فى العاصمة أم فى الولايات، حيث يقدمون قروضاً ضخمة غالباً إلى شخصيات ذات مكانة رفيعة - بمن فى ذلك السلاطين - ، ويحصلون على اختصاص ادارة التزامات هامة، كالتزام سك النقود. ولا يحدث ذلك دائماً دون ردود فعل من جانب الحكومة العثمانية، خاصة فى الفترات الصعبة : فمصادرة الممتلكات، والاعتقال، والنفى، بل والاعدام، تعتبر عندئذ السبل التى تستخدمها السلطة. إلا أنه لا يبدو أن مخاطر المهنة، ولا حتى اصلاحات سليم الثالث ومحمود الثانى الادارية، قد دفعت المولين الأرمن الى التخلى عن مهنة جد مربحة، تجعلهم، علاوة على ذلك، على اتصال فى القسطنطينية وفى الثغور الكبرى مع ممثلى وتجار الدول الأوروبية. وفيما بعد، فإن لائحة عام ١٨٣٩ وبشكل أكبر لائحة عام ١٨٥٦ سوف تكرسان دورهم الاقتصادى والسياسى - بل والاجتماعى، من حيث كونهم ينتمون الى طائفة غير اسلامية - فى الدول العثمانية.

وعشية ارتقاء محمود الثانى العرش، تظل الدولة العثمانية دولة مرهوبة الجانب، مسيطرة على اراضٍ شاسعة. على انها ليست غير صورة لقوة تنتمى الى

الماضى، دون أن تتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة : فهى ماتزال تحيا مثلما كانت فى القرن السادس عشر أو فى القرن السابع عشر وتجر ثقل ماض مجيد، إلا أن اوانه قد فات. وهى، على جميع الجبهات، تجد نفسها فى موقف دفاعى؛ فجهود سليم الثالث لم تكن كافية لتمكينها من اتخاذ الخطوة الحاسمة نحو دولة حديثة.

محمود الثانى وتقلبات السلطة (١٨٠٩ - ١٨٢١)

لابد بلا جدال من ارجاع التدشين الحقيقى للاصلاحات فى الامبراطورية العثمانية الى السلطان محمود الثانى. فعلى مدار عهده (١٨٠٨ - ١٨٣٩) وبالرغم من الصعوبات الجسيمة مع الدول العظمى وفى بعض الولايات، انتهج سياسة ترمى الى تجديد النظام الادارى المتكلس للدولة، وأدخل تغييرات هامة فى الجيش وسعى الى تحويل أذهان الأوساط المؤثرة فى المجتمع العثمانى. ولا يحدث هذا دون مضايقات ولا دون مقاومات، بل ولا دون تمردات على المستوى الداخلى. وبوجه خاص فإن الامبراطورية تشهد حرمانها من عدة اجزاء من اراضيها إما انها حصلت على الاستقلال (اليونان)، أو على درجة جد عظيمة من الحكم الذاتى (صربيا ، مصر) : ففى تلك اللحظة نشهد بداية تمزق الامبراطورية العثمانية الذى تلعب فيه الشخصيات المحلية دوراً رئيسياً، من جهة، إلا انها، من جهة اخرى، تحصل من أجل تحقيقه على دعم غير نزيه من جانب الدول العظمى (روسيا، انجلترا، فرنسا). كما أن محمود الثانى، مدفوعاً أيضاً من جانب الدول العظمى، يعد فى نهاية الأمر مرسوم الاصلاحات الكبير الأول، ميثاق جولخانة، الذى لن يعلن إلاّ بعد أربعة شهور من موته (٣٠ يونيو / ٣ نوفمبر ١٨٣٩).

والحال أن هذه الوثبة ما كان يمكن لها ان تتم دون المساعدة، المهيمنة غالباً، من جانب القادة الشبان، القادمين الجدد على المسرح السياسى الذى سوف

يتصدرونه على مدار عدة عقود : إنهم المصلحون، الذين اطلعوا على وجوه التقدم المحرزة فى الغرب حيث كان بعضهم قد اقام هناك، فى مهمات تتعلق بالشئون الخارجية : والمثال الأكثر نموذجية هو مثال مصطفى رشيد باشا الذى يلعب، من عام ١٨٣٢ الى عام ١٨٥٨، دوراً من الدرجة الأولى فى السياسة العثمانية، بعد أن كان سفيراً فى باريس وفى لندن. الا أنه عند موت محمود الثانى، كان ثقل العادات والتقاليد مايزال من القوة بحيث أن حركة الاصلاحات، على الرغم من النوايا المعلنة بشكل سافر وعدد من الانجازات، لم تمس غير عدد محدود من الأفراد ولم تكن لها أصداء واسعة فى غالبية الولايات التى كانت ماتزال خاضعة للسلطة العثمانية.

ضغوط النظام السياسى

يرتقى محمود الثانى العرش وهو فى الثالثة والعشرين من العمر. وخبرته السياسية آنئذ محدودة، إلاّ انه كان قد تلقى تعليماً ممتازاً فى القصر وهو يملك قدراً من الدراية بما يحدث فى داخل الامبراطورية وخارج حدودها. وفى يوليو ١٨٠٨ لم يكن بعد رجل الدولة القوى : فهذا الدور يلعبه آنذاك الصدر الأعظم الجديد، مصطفى باشا بيرقتار، الرجل الذى يدين له السلطان بارتقائه العرش، والذى ادرك ضرورة وجود سلطة قوية، تستند الى جيش حديث، منظم ومنضبط وجيد التدريب، قادر على مواجهة تحركات الروس فى الولايات الدانوبية؛ سلطة يمكنها الاعتماد على ادارة يمسها الاصلاح، سلطة يتوجب عليها أيضاً فهم مكانة ودور الأعيان الذين يتمتعون، فى ولايات مختلفة، بنفوذ بعيد عن أن يكون تافهاً.

والواقع ان السلطان، بعد ان أزاح خصوم سليم الثالث، المدنيين والعسكريين على حد سواء، وبعد أن تسلح بسلطته المكتسبة فى الساحة، يجمع فى اسطنبول الأعيان الرئيسيين لولايات الامبراطورية لكى يقترح عليهم خطة للاصلاحات ولكى يناقشها معهم. وقد وافق على الدعوة عدد من أعيان الأناضول وروميليا، لكن

الأعيان الأكثر تميزاً بينهم تجنبوا الاستجابة لها : على باشا الچانيناوى، ومحمد على، الوالى الكلى الجبروت بالفعل فى مصر، وعدد من أعيان بلغاريا الذين يعتبرون خصوماً لبيرقتار، وغالبية قادة الولايات العربية.

إلاّ انه يتم فى ٧ أكتوبر ١٨٠٨ توقيع مرسوم اتفاق (سند - اى اتفاق) تتمثل بنوده الرئيسية فيما يلى : الولاء للسلطان ولممثله الصدر الأعظم، تنظيم جيش جديد، التحصيل المنتظم والفعال للضرائب، تأمين حكم الولايات من خلال احترام الشرعية والعدالة، الاحترام المتبادل لأراضى ولنظام حكم كل ولاية، الموافقة على دعم الاصلاحات وعلى اتخاذ تدابير ضد المعارضين. ويتعهد السلطان من جهته بالاّ يأخذ غير الضرائب الشرعية والعادية. لكن هذه الوثيقة، التى كان يمكن لها ان تكون اساس دستور حقيقى للدولة العثمانية، لم يكن لها فى نهاية الأمر غير أثر محدود، وذلك لأنها، من جهة، لا تتضمن اى بند خاص باصلاح الجيش ولأنها، من جهة اخرى، لم يتم التوقيع عليها من جانب السلطان، الذى يرى انها تقدم للأعيان مزايا زائدة عن الحد؛ وأخيراً لأنها لم يتم التوقيع عليها إلاّ من جانب أربعة من القادة أو الأعيان، حيث غادر الآخرون الاجتماع قبل ان ينتهى، معلنين أن النص المقترح من شأنه تقييد سلطتهم الشخصية.

وفى ذات الوقت الذى يسعى فيه مصطفى بيرقتار الى ايجاد اتفاق بين قادة الامبراطورية، فإنه يجتهد فى اعادة تنظيم القوة العسكرية السابقة التى انشأها سليم الثالث، **النظام الجديد**. وهو يتوصل فعلياً الى تجنيد ٥٠٠٠ رجل، إلا أنه، سعياً منه الى تجنب أية معارضة أو مقاومة من جانب الانكشارية، يمنح هذه القوة اسم **سيجبان - اى جديد** (أو **سيمين - إى جديد**، الذى يعنى حرفياً : القوة الجديدة لخفر الكلاب، من اسم وحدة قديمة من وحدات الانكشارية)؛ وبسرعة بالغة يرتفع عدد هؤلاء الجنود الى ١٠٠٠٠ رجل، يقودهم ضباط سابقون فى **النظام الجديد**. كما تمس الاصلاحاتُ البحريةَ. ويجرى التخطيط لادخال اصلاحات اخرى

على فيلق الانكشارية، لكن السلطان، خوفاً منه من ان يستغل هؤلاء ادخالها للتمرد من جديد، يحد منها بدرجة ملحوظة. والحال أن المشكلة التى يمثلها الانكشارية لن تحل إلاّ بعد ثمانية عشر عاماً.

والواقع ان بيرقتار يتصور أنه اقوى مما هو عليه فى الواقع. وهو يضايق السلطان بموقفه المتسلط والحاد، ويستثير سخط سكان العاصمة من جراء تصرفات أنصاره، ويزعج أعيان بعض الولايات (خاصة بلغاريا) بسبب أطماعه، كما يستثير سخط الانكشارية من جراء انشاء **السيجبان** – إى جديد ويفجر الانكشارية تمرداً جديداً يلقى خلاله مصطفى باشا بيرقتار حتفه (١٤ نوفمبر ١٨٠٨). ويعبر المتمردون عن عدد من المطالب، لكن السلطان يرد بحزم وتستمر المعارك بين الانكشارية والقوات الموالية للسلطان، وهى معارك يسقط خلالها العديد من الضحايا المدنيين (١٥ – ١٦ نوفمبر). وبينما يتم عقد تسوية فى ١٧ نوفمبر، تتضمن حل قوة **السيجبان**، فإن عدداً من هؤلاء الأخيرين يتعرضون للاعتداء والقتل على يد الانكشارية، شأنهم فى ذلك شأن بعض القادة المصلحين.

والحال أن محمود الثانى، الذى نجح فى انقاذ عرشه، يدرك منذ ذلك الحين انه لا سبيل الى تحقيق اى اصلاح اذا ما ظل المسكون بزمام نظام يعتبره عديم الصلاحية باقين فى مواقعهم، أكانوا عسكريين أم وكلاء حكوميين أم من الأوساط الحقوقية -- الدينية. ويبدو له أن من الضرورى استعادة سلطته و ، ترتيباً على ذلك، سلطة الدولة. لكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ اذا كانت الحكومة قادرة على الاعتماد على قوة عسكرية وعلى وكلاء عازمين على الدفاع عن الدولة لا عن امتيازاتهم. وفى المدى المباشر، ليس من الوارد الاعتماد على الانكشارية، عديمى الانضباط الى حد بعيد، ولا على **السباهيين**، جد المرتبطين باعيان الولايات ؛ وفى المقابل، يتمتع السلطان بتأييد رجال المدفعية، الذين كان فيلقهم قد اعيد تنظيمه وتعزيزه فى مناسبات مختلفة فى القرن الثامن عشر، خلال عهد سليم الثالث، وعلى يديه هو

نفسه، كما كان يتمتع بتأييد البحرية، التى جددها القابودان باشا، محمد باشا خسرو، الذى تولى المنصب من عام ١٨١١ إلى عام ١٨١٨ ومن عام ١٨٢٢ إلى عام ١٨٢٧.

وبين صفوف الطبقة السياسية، كانت العقبات الرئيسية التى يواجهها محمود الثانى فى مجال تحديث الدولة ماثلة فى أعيان الولايات والعلماء. وفى مواجهة الأوائل، يحصل على عون واحد من ابرز الشخصيات العثمانية، محمد سعيد خالد افندى، السفير السابق فى باريس، ولكن المناصر ايضاً للنظام القديم فى ذات الوقت الذى يناصر فيه تعزيز السلطة المركزية وفيلق الانكشارية والعلماء: وهو ما يعنى أنه خصم لكل تحديث. وضد الأخيرين، يعتمد محمود الثانى على عدد من العثمانيين المنفتحين على التغريب، كالأميرال الأكبر محمد باشا خسرو، و رئيس الكتاب (المسئول عن العلاقات الخارجية) جانب محمد بسيم افندى، الذى يحتل المنصب من عام ١٨١٧ إلى عام ١٨٢١، وخاصة محمد سعيد غالب باشا، النصير الحازم للاصلاحات، والخصم الثابت لخالد افندى والذى يسهم اسهاماً مباشراً فى ازاحته (نوفمبر ١٨٢٢). ومنذ تلك اللحظة، يضع محمود انصاره فى مناصب المسئولية فى الحكومة المركزية وفى مختلف الفيالق العسكرية. وساعتها يحوز السلطان إمكانات فرض الاصلاحات التى لا غنى عنها.

محمد على فى مصر : نموذج يجب الاقتداء به ؟

كان محمد على القَوَلى، والى مصر، قد سبق السلطان فى هذا المجال. فإثر تنصيبه فى هذا المنصب فى يوليو ١٨٠٥، بعد أربع سنوات من انتهاء الحملة الفرنسية، كان عليه أن يستعيد السلطة العثمانية التى هددها الأعيان المحليون - المماليك - المدعومون من الانجليز. وقد انتصر فى نهاية الأمر على خصومه فى مارس ١٨١١ وفى أعقاب ذلك انتصر على الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية وانتزع منهم المدنيتين المقدستين فى عام ١٨١٣؛ على أن الوهابيين لن يهزموا بشكل حاسم إلاً خلال حملة اخرى، بين عامى ١٨١٨ و ١٨٢٠.

وفى مصر نفسها، يستميل محمد على العلماء الذين كانوا ضحايا للمماليك. وإذ يدرك ضعف ومصاعب حكومة اسطنبول الخاضعة لكثير من التقلبات، فإنه يقرر بسرعة بالغة تحويل مصر فى آن واحد إلى نموذج للتنظيم الحديث وقلعة لسلطته الخاصة، دون أن ينبذ مع ذلك السيادة العثمانية. ومستفيداً من خبرات الضباط وضباط الصف الفرنسيين الذين اختاروا البقاء فى مصر بعد عام ١٨٠١، يجتهد فى انشاء جيش حديث الطراز. إلاَّ انه لما كان الجنود العثمانيون قد أبدوا ما هو أكثر من مجرد التحفظ على اتباع هذا المفهوم العسكرى الجديد، فإن محمد على يبحث عن طريق آخر : فانشاء فيلق عسكرى من نوع **النظام الجديد (النظامية)**، يتألف من مجندين قادمين من القوقاز أو من افريقيا السوداء، سرعان ما يتكشف أنه غير مناسب، لأن ذلك يعنى احياء النظام المملوكى القديم. وإذ يستلهم آنذاك النماذج الفرنسية والانجليزية، فإنه ينظم جيشاً «قومياً»، مؤلفاً من فلاحين مصريين يتم اختيارهم عبر التجنيد ويتم تنظيمهم على ايدى ضباط اجانب ويجرى تدريبهم وتسليحهم وفق المبادىء الغربية (١٨٢٣). والحال أن هذا الجيش الجديد سوف يبرز تفوقه فى كريت، ثم فى اليونان تحت قيادة ابراهيم باشا، ابن محمد على، وفيما بعد فى سوريا بل وفى الأناضول.

كما سوف يجتهد محمد على فى تحديث الادارة وتنمية استغلال موارد مصر وإدخال محاصيل وصناعات جديدة، وفتح المجتمع المصرى على العالم الخارجى، وارسال طلاب الى اوروبا وانشاء نظام تعليم جد حديث وتسهيل ظهور صحافة «قومية».

وخلال السنوات الخمس والعشرين الأولى لحكمه، سوف ينجز محمد على اصلاحات اكثر بكثير من الاصلاحات التى انجزها السلطان وسوف يدفع مصر فى طريق التحديث. وفى عام ١٨٣٠، لم يكن قد صاغ بعد كل مطالبه الاقليمية والسياسية : وسوف يكون العقد التالى شاهداً على اطماعه وانتصاراته واخفاقاته؛

على انه سوف ينجح فى ان يجعل من مصر ملكية وراثية متميزة عن بقية الامبراطورية العثمانية، وإن لم تكن منفصلة عنها تماماً.

وسوف يحذو محمود الثانى حذوه فى قطاعات مختلفة. وهكذا فإن نوعاً من التنافس فى الاتجاه الى التحديث سوف ينشأ بين الرجلين اللذين يبدوان الأكثر تمثيلاً لتطور العالم الشرقى فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

حروب أم اصلاحات؟

أدت معاهدة تيلسيت بين نابوليون الأول والقيصر الكسندر الى دفع انجلترا الى عقد صلح وتحالف مع الامبراطورية العثمانية (١٨٠٩). ويجرى استئناف الحرب بين العثمانيين والروس، إثر فشل مفاوضات ياسى بسبب دعاوى الروس الاقليمية. ويستولى هؤلاء الأخيرون على مواقع عثمانية فى اقليم الدانوب ويشجعون الصربيين، الذين يقودهم قره چورج، على النضال من أجل استقلالهم (١٨١٠). وإثر حملة كارثية فى البلقان (١٨١١)، يجرى العثمانيون مع الروس مفاوضات صلح يقبله هؤلاء الأخيرون بسهولة وذلك بالنظر الى أن نابوليون الأول يغزو روسيا. وتؤدى معاهدة بوخارست (مايو ١٨١٢) إلى اعادة مولداڤيا وڤالاشيا الى العثمانيين، بينما يأخذ الروس بيسارابيا، لكنهم يعيدون الاراضى المحتلة فى القوقاز وعلى البحر الأسود؛ كما يحصلون على استعادة امتيازاتهم الديبلوماسية والتجارية وحماية المسيحيين الأرثوذكس؛ وأخيراً يتوصلون الى كسب اعتراف العثمانيين باستقلال صربيا الذاتى.

وعندئذ يؤدى استبعاد الخطر الروسى الى السماح لمحمود الثانى بتعزيز سلطته وسلطة الدولة العثمانية على الولايات البلقانية، عبر القضاء على الأعيان أو اختزال سلطتهم الى حد بعيد (١٨١٤ - ١٨٢٠). ويحدث الشىء نفسه فى الاناضول الشمالية والغربية، حيث يؤدى موت اعيان محليين مهمين الى المساعدة

على استعادة سلطة الولاة (١٨١٢ - ١٨١٧)، كما يحدث الشيء نفسه فى العراق وفى سوريا الشمالية.

وفى صربيا، حيث لم يتم الحصول على الاستقلال التام المنشود، نجد أن قره چورچ، بسبب سياسته التوحيدية المسرفة، يستثير ضده عدداً من الأعيان الذين يرحبون عن طيب خاطر بعودة العثمانيين (اكتوبر ١٨١٣). وبينما يهرب قره چورچ الى المجر، يتم الاعتراف بأحد خصومه المحليين، وهو ميلوش أوبرينوڤيتش، أميراً لوسط صربيا. وعلى الرغم من أن ميلوش أوبرينوڤيتش كان نصيراً لاجراء مفاوضات مع العثمانيين، فإنه ينجر إلى حركة عصيان جديدة (ابريل ١٨١٥)، تستفيد من تطور الأحداث فى أوروبا : فالواقع أن هزيمة نابوليون الأول فى ووترلو تحرر القوات الروسية التى ترغم محمود الثانى على أن يجعل من صربيا إمارة تابعة - يتم الاعتراف بأوبرينوڤيتش أميراً لها - وتتمتع بجمعية وطنية خاصة بها وبجيشها الخاص؛ على أن العثمانيين يجرى تمثيلهم فى بلجراد عن طريق والٍ كما يمكنهم الاحتفاظ بحاميات فى مواقع مختلفة من البلد (١٨١٧). وفى عام ١٨٢٩ فقط، عن طريق معاهدة ادرنه (أندرينوپل) يمنح العثمانيون الصربيين استقلالهم الكامل ويتم الاعتراف بميلوش أوبرينوڤيتش عاهلاً وراثياً، وهو ما يدفع الصربيون فى مقابله جزية سنوية مع السماح للعثمانيين بالاحتفاظ بعدد من الحاميات على الحدود. ويشكل اتفاق عام ١٨١٧ مرحلة، محدودة لكنها فعالة، على طريق تمزيق الامبراطورية العثمانية، كما يشكل تراجعاً لسلطات الدولة على احدى ولاياتها.

وفى اتجاه الشرق، فى ايران، أدت الاحداث السياسية الى وصول سلالة حاكمة جديدة الى السلطة، هى سلالة القاچاريين، التى سوف تظل على رأس البلد من عام ١٧٩٤ الى عام ١٩٢٥. وفى عام ١٧٩٧، يرتقى العرش فتح على شاه، الذى يتنازع الانجليز والفرنسيون على كسب وده بينما يطمع الروس فى اقاليم القوقاز (١٨٠٠ - ١٨١٥). وتحت ضغط الروس، بعد عام ١٨١٥، يبحث فتح على شاه عن تعويضات فى اتجاه الغرب ويشن هجمات فى العراق، الأمر الذى يدفع

محمود الثانى إلى اعلان الحرب عليه (اكتوبر ١٨٢٠). وتمنى الحملة العثمانية بهزيمة كارثية : فالايرانيون يستولون على الاناضول الشرقية ويتقدمون فى كردستان (١٨٢١ – ١٨٢٢)، لكن وباء كوليرا جسيماً ينزل بالجيش الايرانى. وفى نهاية الأمر، يتم توقيع اتفاق فى ارضروم (يوليو ١٨٢٣) يحصل فتح على شاه بمقتضاه على عدد من المزايا الاقليمية فى الاقليم الحدودى كما يحصل على حرية ممارسة التجارة والتوزيع فى الاناضول من جانب التجار الايرانيين. ومنذ ذلك الحين سوف يؤدى الخطر الروسى المستمر على الحدود الشمالية للبلد الى حرمان شاهات ايران من أية محاولة جديدة للتوسع نحو أرض السلاطين العثمانيين الذين سوف يحافظون على الصلح معهم.

وترجع المحاولة الأولى التى قام بها اليونانيون بهدف الحصول على استقلالهم الى نشاط الشاعر كونستانتين ريجاس. وقد رأينا أن هذا الأخير قد أسس جمعية وطنية، هى جمعية هيتاريا، وانخرط فى أعمال ضد العثمانيين. والحال أن مغامرته، التى انتهت نهاية مأساوية فى عام ١٧٩٨، لم ينسها اليونانيون، وقد أعيد تأسيس جمعية هيتاريا قبل وقت قصير من مؤتمر ڤيينا، أولاً فى اوديسا (١٨١٤)، ثم فى القسطنطينية، تحت اسم جمعية الأصدقاء (فيليكى هيتاريا)؛ وقد سعت، بتحريك من شخصيات فنارية، الى الاتصال بقره چورچ، ثم بعلى تيبيديلين، ولكن دون أن يؤدى ذلك الى نتائج ايجابية. وعندئذ اتجه اعضاء الجمعية الى الحصول على دعم من الروس وروادتهم الرغبة فى ان يضعوا على رأسهم يونانياً من الجزر الايونية، قريباً من القيصر لأنه وزير الشئون الخارجية، چان كاپوديستريا. وعند رفض هذا الأخير لعرضهم، وقع اختيارهم على الكسندر ييسيلانتى، وهو هوسبودار فنارى سابق فى ڤالاشيا وياور للقيصر. وتخطط الجمعية لشن عملياتها فى الپيلوپونيز بالارتباط مع عمليات يقوم بها الصربيون. لكن الزعيم الصربى الجديد، ميلوش أوبرينوڤيتش، يميل الى اجراء مفاوضات مع الأتراك، وتختار الجمعية وييسيلانتى العمل فى امارتى مولداڤيا وڤالاشيا، حيث يسيطر الفناريون على الادارة

ويحتفظون بصلات وثيقة مع رجال الدين المحليين ؛ وعلاوة على ذلك فقد كانت القوات العثمانية هناك جد ضعيفة ولم تكن القوات الروسية بعيدة.

ويجرى فى الآن نفسه اعداد خطة لانتفاضة فى اليونان، لكن تفجيرها يجب أن يتم عندما يجد العثمانيون أنفسهم منشغلين فى مولداڤيا - ڤالاشيا بمواجهة الهجوم الذى يشنه يبسيلانتى وبالتصدى لعلى باشا فى ابيبروس. وفى فبراير ١٨٢١، ينتقل يبسيلانتى الى رومانيا ويحاول دون نجاح اثارة المسيحيين الأرثوذكس ضد العثمانيين ؟ ويكون رد الفعل العثمانى عنيفاً. وفى الوقت نفسه ينعقد مؤتمرا لايباش وتروپاو حيث يتنصل اعضاء التحالف المقدس من الحركات الانتفاضية : فالقيصر يُسَرِّحُ يبسيلانتى الذى يلجأ الى المجر (يونيو ١٨٢١) بعد الحاق الهزيمة به على يد الأتراك.

وقبيل ذلك، كان العثمانيون قد شنوا هجوماً عثمانياً قوياً ضد على الچانيناوى، ويتم حصار مدينة چانينا منذ اغسطس ١٨٢٠. وفى نهاية الأمر، يقبل على الاستسلام بشروط، يرفضها العثمانيون؛ ويجرى قتله فى ٢٤ يناير ١٨٢٢، الأمر الذى يضع حداً لمحاولة الانفصال فى البانيا الجنوبية وفى ابيبروس، ويحرر القوات العثمانية التى سوف يكون بوسعها التحرك فى اليونان ضد المتمردين.

والواقع أن چيرمانوس، بطريرك پاتراس، سوف يستفيد من عمليات التشتيت التى قام بها يبسيلانتى وعلى الچانيناوى ومن الحرب التركية- الايرانية لكى يعلن حرب التحرير فى ٢٥ مارس ١٨٢١. لكن هذه الحرب تدار بشكل غير منسق فى البيلوپونيز وفى جزر بحر ايجه، ويتمثل احد الأعمال الأولى للمتمردين فى ذبح المدنيين الأتراك فى الموره، خاصة ذبح السكان المسلمين فى تريپوليتسا فى اكتوبر ١٨٢١. ومن جهتهم، فإن انكشارية اسطنبول قد اعتقلوا ثم شنقوا البطريرك الارثوذكسى وعدداً من رجال الدين الآخرين، بينما جرت مطاردة اليونانيين فى جميع انحاء الامبراطورية. وإذا كان المعسكران قد اقترفا اعمالاً فظيعة، فإنه يجب

التأكيد على أن الرأى العام الغربى لم يرد إلاً على المذابح التى تعرض لها اليونانيون، والتى بلغت ذروتها فى مذابح شيو فى ابريل ١٨٢٢. ولم يرتفع صوت واحد للاعراب عن الأسف للمذابح التى تعرض لها الاتراك، وعلى العكس من ذلك تفجرت فى اوروبا حركة تعاطف مؤزارة للمتمردين.

والحال أن هؤلاء الأخيرين، فى مرحلة أولى تمتد الى عام ١٨٢٣، ينجحون فى السيطرة على جزء هام من الپيلوپونيز وعلى عدد معين من جزر بحر ايجه، وعلى ميسولونغى واثينا وثيبيس، شمالى خليج كورنثه. وفى ديسمبر ١٨٢١، ينعقد اجتماع لنواب يونانيين فى ايپيدور، ويعلن استقلال اليونان ويصدر دستورا، على غرار الدستور الذى صاغته الادارة فى فرنسا، ويشكل حكومة ويختار الكسندر مافروكرداتو رئيساً (٢١ يناير ١٨٢٢). وسرعان ما تصطدم الحكومة اليونانية الفتية بعداوة ثيودور كولوكوترونيس، المستاء من استبعاده من السلطة؛ وعندئذ يتشكل معسكران؛ على أن جمعية وطنية ثانية، منعقدة فى آستروس فى ديسمبر ١٨٢٢، تتنصل من كولوكوترونيس. ولن ينتهى هذا الصراع الداخلى إلاً فى اواخر عام ١٨٢٤، وسوف يكون ذلك لحساب مافروكورداتو وحكومته.

والواقع ان فشل اصلاحات سليم الثالث والهزائم العسكرية وبداية عملية انفصال مختلف الولايات قد دلت على ضرورة تجديد الامبراطورية من حيث مؤسساتها ومن حيث قواها الأساسية وضرورة استعادة سلطة السلطان وتسليم الحكومة لأشخاص مثقفين بالمفاهيم الجديدة وقادرين على تطبيقها. على أنه لم يكن من السهل النضال ضد ثقل التقاليد والامتيازات ومن أجل تغيير العقليات. وعلاوة على ذلك، فقد كان على السلطان ان يتمكن من الاعتماد على دعم القوى الأكثر تأثيراً فى الدولة، بدءاً بقوة العلماء، الذين تمكن من كسب تعاطفهم عن طريق موقف شديد التدين وعن طريق تشجيع التعليم التقليدى وترقية العلماء الأكثر تعاوناً. وفى الوقت نفسه، فقد لحق العار بالانكشارية، العاجزين عن حماية

الامبراطورية، ولكن الأكثر قدرة على العصيان والنهب. واقتداءً بما نجح محمد على فى الاضطلاع به فى مصر، كان يتوجب اصلاح الجيش و ، فى المقام الأول، فيلق الانكشارية.

وفى ١٢ يونيو ١٨٢٦، تظهر محاولة أولى لاعادة التنظيم مع انشاء **الايشكينچيان**، فيلق العسكريين المختارين من بين صفوف كتائب انكشارية العاصمة والمكرسين لتكوين نواة للجيش الجديد، عبر عدد من المزايا ولكن ايضاً عبر تكيف مع التزامات جديدة. وبعد ذلك بيومين، يتمرد الانكشارية، وينهبون قصر الصدر الأعظم ويطالبون برأس المصلحين. والحال أن محمود الثانى، مبدياً القوة والاصرار، يحصل على دعم رجال المدفعية والضباط المؤيدين للاصلاحات، كما يحصل، اخيراً، على دعم العلماء الذين يتنصلون من المتمردين. وفى ١٥ يونيو، بناءً على أمر من الصدر الأعظم، تقصف المدفعية الثكنات التى يتجمع فيها الانكشارية حيث يتم قتل غالبيتهم؛ وفى الأيام التالية، يتعرض من بقى منهم فى العاصمة للمطاردة والاعتقال والاعدام. كما تتم بسرعة تصفية البؤر القليلة للمقاومة فى الريف.

وفى اثر هذه الاحداث، يتم الالغاء الرسمى لفيلق الانكشارية، وكذلك لفيلق **السباهيين**، بينما يجرى اعتقال واعدام زعماء الطريقة البكتاشية الذين كانوا قد قدموا الدعم لهم وكانوا يعتبرون ملهمين لمعارضة الانكشارية للسلطان (يوليو ١٨٢٦). كما يجرى القضاء على جميع القوى والأجهزة المرتبطة بالانكشارية من قريب أو من بعيد. وقد نال هذا الانقلاب الاساسى اسم **الوقائع الخيرية** (الحدث السعيد).

وبعد وقت قصير من ذلك جرى البدء بتنظيم جيش جديد، تحت قيادة **سرعسكر** (قائد عام). ويمس جهد التحديث سلاح الفرسان وسلاح المدفعية والاسلحة الأخرى على حد سواء والتى تشكل فى عام ١٨٢٧ الجيش المسمى

بالعساكر المنصورة المحمدية. كما يجرى تحديث البحرية وتحصل مدارس مهندسى الجيش والبحرية على قوة دفع جديدة ، و ، فى مارس ١٨٢٧، يتم انشاء مدرسة للطب العسكرى. وفى غضون ثلاثة اعوام، يحل محل الجيش العثمانى جيش جديد ، مدرب تدريباً أوروبياً على ايدى مدربين اجانب، لكنه يفتقر بعد الى تنظيم جيد والى التلاحم، بل والى المران. وسوف تظهر هذه العيوب خلال المعارك التى سوف يجرى شنها فى السنوات التالية ضد الروس وضد المصريين.

ولم يكن بالامكان الاضطلاع بمحاولة تحديث الدولة العثمانية دون مشاركة الأوساط ذات النفوذ، أكانت عسكرية أم مدنية أم دينية. وحتى قبل القضاء على فيلق الانكشارية، كان محمود الثانى قد تمكن من أن يكسب تأييداً لسياسته من جانب عدد معين من الضباط والعلماء والشخصيات من بينهم خالد افندى وغالب باشا وحسين باشا أغا وخاصة محمد خسرو باشا الذى تسنى له رصد الاصلاحات التى ادخلها على الجيش المصرى محمد على. وقد قدم اثنان من **شيوخ الاسلام** دعمهما الى السلطان خلال تلك الفترة الأولى للاصلاحات: السيد عبدالوهاب افندى (١٨٢١ – ١٨٢٢) ومصطفى عاصم (١٨١٨ – ١٨١٩ و ١٨٢٣ – ١٨٢٥). وكان على الأول والأخير التصدى لردود فعل العلماء التقليديين والمحافظين الذين كان عليهما الأذعان لهم احياناً، إلا انهما قد سمحا للسلطان مع ذلك بمواصلة سياسته التحديثية.

والحال أن هذه السياسة كانت تتطلب امكانات مالية هامة، كان يتعين تدبيرها إما عن طريق موارد جديدة أو عن طريق اعادة تنظيم الموارد القديمة. وهكذا فإن موارد ممتلكات وايرادات الخزانة السلطانية، التى كانت موجهة حتى ذلك الحين الى اوقاف خيرية ذات ادارة جيدة الى هذا الحد أو ذاك، يجرى منذ ذلك الحين نقل المسئولية عنها الى ادارة اوقاف خيرية (**نظارة – اي اوقاف**)، تدار بشكل صارم سعياً الى إمداد خزانة الدولة بمكاسب هذه الأوقاف. كما ان عدداً معيناً من

الالتزامات وعمليات جمع الرسوم والضرائب يجرى انتزاعها من المسئولين عنها وتسليمها لادارة جديدة، هى ادارة **مقاطعات خزينيسى** (حرفياً : خزانة الالتزامات)، والتى تتمثل مهمتها فى تأمين انتظام مالية الجيش الجديد؛ كما ينطبق الشىء نفسه على البحرية. وتؤدى ضريبة اخرى، **رسومات – اى جهاديه** (ضريبة الجهاد)، مفروضة على الحوانيت والأسواق، الى المساهمة ايضاً فى تأمين تمويل الجيوش. والحال أن هذه المواءمات المالية لم تكن دائماً تقبل عن طيب خاطر، خاصة من جانب العلماء الذين حرموا احياناً من ايرادات غير تافهة، ومن جانب الملتزمين الذين شهدوا اختفاء مصدر هام للأرباح وكذلك من جانب التجار والحرفيين الذين جرى اخضاعهم لضريبة جديدة.

على أن تحديث الجيش، بفضل جميع هذه التدابير، يمكنه ان يمتد تدريجياً الى المدفعية، التى تحتل مكانة أكثر أهمية فى الجيش بشكل محدد، ولكونها ايضاً دعامة فعالة للحكومة، تساعد الخدمات المرتبطة بالجيش، كخدمات صناع الاسلحة، وتساعد الترسانات والمصانع المعنية. كما أن سلاح فرسان التيماريين يتوجب ادخال تغيير عميق عليه واحكام السيطرة عليه وتسجيله، لكن المقاومة حيوية بين صفوف التيماريين الذين لا يقبل إتباع القواعد الجديدة من بينهم غير عدد قليل (١٨٢٨). وتؤدى ضرورات الحرب الى ارغام السلطان وخسرو باشا، ملهم هذا التحديث، على ارجاء هذه التغييرات. ويحدث الشىء نفسه بالنسبة للقوات غير النظامية، المجندة بين صفوف قبائل البدو الموجودة فى روميليا **(أولاد – اي فاتحان)**؛ ويعاد تنظيمها فى جماعات مكونة بالاعتماد على القرى التى يتوجب عليها تقديم عدد معين من الرجال ومساندةٍ ماليةٍ يسهم فيها بشكل خاص السكان غير المسلمين فى هذه القرى (١٨٢٨) . وبين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٨، تحصل البحرية ايضاً على اعادة تنظيم، بفضل خسرو باشا وعزت محمد باشا طوبال. ويجرى تعزيز المدرسة البحرية التى انشأها سليم الثالث، ويتم تحديد هيراركية الضباط واختيار جنود البحرية وتحديث مدرسة مهندسى البحرية.

وتعرقل كارثة نافارين البحرية (اكتوبر ١٨٢٧) هذه الجهود، لكن الوثبة كانت قد بدأت وسياسة التحديث تواصل مسيرتها. إلاّ انها لا تستطيع تحقيق نتائج اكيدة فورية، كما تشهد على ذلك الانتكاسات أمام الروس فى ١٨٢٨ - ١٨٢٩ وأمام المصريين بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٩.

الحروب (١٨٢١ - ١٨٣٩)

اليونان : من الانتفاضة الى الاستقلال

فى عام ١٨٢٤، خلال الصراع بين الفصيلين اليونانيين، كان مايزال من المستحيل على محمود الثانى التدخل لاستعادة سلطته على البلد؛ ومن ثم فقد طلب العون من محمد على، الذى كان قد ابلى بلاءً حسناً فى شبه الجزيرة العربية ودفع مصر على طريق التحديث. وقد استجاب محمد على لهذا الطلب، وذلك بشرط الاعتراف به والياً على كريت والمورة (علاوة على مصر). والواقع أنه يرسل قوات تتمكن، تحت قيادة ابنه، ابراهيم باشا، من الاستيلاء على جزيرة كريت ومن النزول الى المورة (فبراير ١٨٢٥) ومن احراز انتصارات كثيرة على القوميين اليونانيين، بينما تنتهى قوات السلطان فى ختام عام بالاستيلاء على ميسولونغى (ابريل ١٨٢٥ - ابريل ١٨٢٦). وهكذا يبدو أن التمرد اليونانى قد سحق بسرعة.

وتثير النجاحات العثمانية قلق نيقولا الأول، قيصر روسيا الجديد،الذى توجد له مقاصد فى البلدان الأرثوذكسية (ديسمبر ١٨٢٥). وفى مارس ١٨٢٦، يوجه الى السلطان انذاراً لالزامه بمراعاة مقاصده وبالتسليم له بحق حماية مولدافيا وفالاشيا وصربيا: ويسلم محمود بذلك؛ كما أنه يضطر الى الاعتراف بالسيادة الروسية على القوقاز وإلى السفن الروسية حرية الملاحة فى المياه العثمانية (معاهدة آكيرمان، ٧ أكتوبر ١٨٢٦). وفى اسطنبول، تنشب مواجهة بين معسكرين: معسكر انصار الحرب، الذين لا يقبلون تنازل الدولة، ومعسكر دعاة

التريث، الذين يأملون فى وساطة من جانب دولة أوروبية. وفى نهاية الأمر، يميل محمود الثانى إلى قهر التمرد اليونانى؛ وفى يونيو ١٨٢٧ ، تستولى قواته على اثينا.

وفى يوليو، يشكل الانجليز والفرنسيون والروس حلفاً يهدد بتدخل «لمؤازرة اليونانيين» إذا ما رفض السلطان كل وساطة، وهو ما يحدث فى واقع الأمر. وعندئذ يتدخل اسطول فرنسى- انجليزى، ويحاصر الاسطول العثمانى، الذى انضم اليه الاسطول المصرى، فى ميناء نافارين : ويؤدى حادث الى تفجير المعركة التى يتم خلالها تدمير الاسطول التركى - المصرى وقتل ٨٠٠ من البحارة والجنود (٢٠ اكتوبر ١٨٢٧). ويعيد هذا الحدث الآمال الى اليونانيين، ويعزل ابراهيم باشا فى الموره ويؤدى، بوجه خاص، إلى تشجيع تدخل الدول العظمى فى الشئون العثمانية، وهو تدخل تؤازره ايضاً فى الغرب صحافة ورأى عام سياسى مؤيدان بالكامل لليونانيين.

ويشدد السلطان موقفه ويرفض كل وساطة. وفى ٢٨ ابريل ١٨٢٨، يعلن نيقولا الأول الحرب عليه. وتتغلغل قواته فى آن واحد فى الأناضول الشرقية (الاستيلاء على كارس، يوليو ١٨٢٨، وعلى ارضروم ، يوليو ١٨٢٩)، وفى مولداڤيا ودوبروچا وبلغاريا (يونيو - اكتوبر ١٨٢٨) وفى ثراس حيث تستولى على ادرنه (آندرينوپل، ٢٢ أغسطس ١٨٢٩)، بينما تنجح فرنسا وانجلترا فى اعادة ابراهيم باشا الى مصر وتتجهان، بعد تشكيل حكومة يونانية جديدة برئاسة چان كاپودستيريا، الى انشاء دولة يونانية مستقلة.

وفى نهاية الأمر، تنجح فرنسا وانجلترا، من خلال معاهدة آندرينوپل (١٤ سبتمبر ١٨٢٩) المستكملة بمؤتمر لندن (فبراير ١٨٣٠) فى الحيلولة دون بتر الولايات الأوروبية للامبراطورية العثمانية لحساب روسيا. إلا أنه يتم اعلان استقلال اليونان الذى تضمنه الدول العظمى، كما يتم الاعتراف بالاستقلال الذاتى

لصربيا ومولداڤيا وڤالاشيا؛ وتنتقل بيساربيا الى ايدى الروس الذين يحصلون على مزايا تجارية وعلى حرية مرور سفنهم التجارية فى المضائق.

ولاجدال فى أن العنصر الأكثر تمييزاً للنزاع اليونانى - التركى هو التدخل المباشر من جانب دول عظمى، غير روسيا أو النمسا، فى الشئون العثمانية. وكانت حملة بونابارت على مصر والمحاولات الانجليزية التى تلتها قد أشارت بالفعل الى اهتمام فرنسا وانجلترا بـ «المشرق»، الطريق المؤدى الى الهند وبلدان المحيط الهندى. وإذا كان هذا الجانب واضحاً باستمرار، فإن جوانب اخرى تأخذ فى الظهور، وتتمثل فى تغلغل نفوذ هذا البلد أو ذاك فى الامبراطورية العثمانية، أولاً عن طريق وجود الفنيين والمستشارين وكذلك التجار، ثم عن طريق تكوين عملاء أكان ذلك فى اوروبا البلقانية أم فى الشرق الأدنى (فى هذا المجال، حقق الروس تقدماً كبيراً فى الولايات الدانوبية). كما أن التدخلات الدبلوماسية ووساطات فرنسا أو انجلترا تعتبر وسائل للتأثير على السياسة العثمانية ولفرض وجهات النظر الغربية أكان ذلك فيما يتعلق بالشئون الخارجية أم بالادارة الداخلية للدولة: وتنشأ **التنظيمات** (الاصلاحات) عن ذلك بشكل مباشر.

ولا تقتصر الأطماع الغربية على شرقى البحر المتوسط: ففى يونيو ١٨٣٠، ينزل الفرنسيون قرب مدينة الجزائر، بهدف الاستيلاء على الجزائر، التى كانت ماتزال ولاية عثمانية. وسوف تكون عملية الفتح طويلة، لكن الدولة العثمانية، المنشغلة بالمسألة المصرية، ثم بالصعوبات الماثلة فى سوريا وفى لبنان، لن تتمكن من عرقلة تلك العملية: وهكذا فإن تمزيق الامبراطورية العثمانية يجرى الآن على قدم وساق.

الحرب مع مصر

فى المسألة اليونانية، خسر محمد على، والى مصر، الكثير: فقد تم تدمير أسطوله فى ناڤارين و، بينما كان يأمل فى حكم كريت والمورة، اضطر الى الجلاء

عن هذين البلدين تحت ضغط الفرنسيين والانجليز، ولم يحصل من السلطان على شيء لقاء العون الذى قدمه اليه. وهو يطلب منه حكم سوريا من باب التعويض، لكن محمود الثانى يرفض ذلك ويعرض عليه حكم كريت. ويجيء رفض محمد على الذى يدفع، تحت حجج مختلفة، قوات ابراهيم باشا الى فلسطين وسوريا: وفى أقل من عام تسقط فلسطين كلها ولبنان وولاية دمشق فى ايدى المصريين (نوفمبر ١٨٣١ - يونيو ١٨٣٢). وعندئذ يجرد محمود محمداً علياً من وظائفه ويعد حملة ضده: ويلحق ابراهيم باشا الهزيمة بالجيش العثمانى فى شمالى سوريا. على أن محمد على لا يدفع مكاسبه الى أبعد من ذلك، آملاً فى نيل سوريا عن طريق المفاوضات. ويرفض محمود الثانى من جديد: ويجهز جيشاً آخر تحت قيادة الصدر الأعظم محمد باشا رشيد، وهو ما لا يمنع ابراهيم باشا من الانتقال الى الأناضول، واحتلال قونيه التى يتم الحاق الهزيمة بالجيش العثمانى على مقربة منها (٢١ ديسمبر ١٨٣٢) ثم الاندفاع الى كوتاهيه (فبراير ١٨٣٣) حيث تراوده فكرة الوصول الى بورصا نفسها.

وأمام هذا الخطر، يطلب السلطان العون من القيصر نيقولا الأول. ويستجيب هذا الأخير لهذا الطلب لأنه ينظر بعين الخطر الى قيام دولة مصرية قوية فى الشرق الأدنى، من شأنها تهديد مراميه فى المنطقة. لكن الفرنسيين والانجليز يتدخلون لفرض اتفاق بين الأتراك والمصريين، بينما ترابط قوات روسية على ضفاف البسفور، بهدف حماية اسطنبول من هجوم محتمل. إلاّ انه يتم توقيع معاهدة فى ٢٩ مارس ١٨٣٣ فى كوتاهيه بين الأتراك والمصريين: وبموجب هذه المعاهدة يصبح ابراهيم باشا واليا على سوريا وقيليقيا والحجاز، فى حين ان محمد على، الذى يتم تثبيته فى منصبه كوال على مصر، يحصل أيضاً على كريت. على أن هذا الاتفاق لا يرضى نيقولا الأول؛ وعن طريق الضغط على السلطان وسحب اسطوله من البسفور، يتوصل الى توقيع معاهدة هونكار ايسكليسى (٨ يوليو ١٨٣٣)، التى تؤكد معاهدة أندرينوپل لكنها تنص بوجه خاص على اغلاق

المضائق أمام جميع السفن الحربية، وهو ما يحرر روسيا من كل تهديد فرنسى أو انجليزى فى البحر الأسود.

والواقع ان أحداً، ماعدا الروس، لا يرضى بهذه المعاهدات. فمحمود الثانى يدرك أن الاصلاحات العسكرية لم تؤت النتائج المتوقعة وأنه بحاجة الى الصلح لمواصلة الاصلاحات المدنية؛ وهو يجتهد فى مواجهة سياسة ابراهيم باشا، وفى التحالف مع سكان سوريا بالتشجيع على نشوب تمردات هناك. أما الانجليز فإنهم يسعون الى زيادة توتر العلاقات بين الأتراك والروس؛ وبسبب انزعاجهم من تقدم محمد على فى الشرق الأدنى، خاصة صوب جنوبى شبه الجزيرة العربية وعدن، وكذلك بسبب انزعاجهم من تطور مصر الاقتصادى، فإنهم يتخذون موقفاً ضده، يدعمه الفرنسيون، من جهة اخرى؛ أمّا محمد على فهو لا يريد الاكتفاء بالحكم الذاتى ويسعى الى نيل الاستقلال التام.

وتعتبر سنوات ١٨٣٥ – ١٨٣٨ فترة سلم مسلح، يعزز محمود الثانى خلالها جيشه ويتقارب مع البريطانيين (معاهدة بالتا ليمانى، فى اغسطس ١٨٣٨، التى تمنحهم مزايا اقتصادية). وفى ابريل ١٨٣٩، تزحف القوات العثمانية صوب سوريا الشمالية، لكنها تمنى بهزيمة قاسية فى نصيبين (٢٤ يونيو ١٨٣٩) ويستسلم الاسطول العثمانى فى الاسكندرية، بينما يستولى الانجليز على عدن. ويموت محمود الثانى فى ٣٠ يونيو ١٨٣٩، تاركاً لخليفته عبدالمجيد الأول وضعاً صعباً.

وفى يوليو ١٨٤٠، توجه الدول العظمى، باستثناء فرنسا، انذاراً الى محمد على يرد عليه بالرفض. وعندئذ تتدخل الحكومة الفرنسية وتدعو محمد على الى التفاوض، وذلك بقدر ما أن الانجليز يمارسون تهديداً خطيراً على سواحل لبنان وعلى الاسكندرية. وفى نهاية الأمر يتم عقد اتفاق : وبموجب هذا الاتفاق يعترف السلطان لمحمد على بالولاية الوراثية على مصر، بلقب الخديوى؛ وفى المقابل، يلتزم هذا الأخير باعادة الاسطول التركى ويتنازل عن سوريا ويخفض جيشه (نوفمبر).

وبعيد ذلك، يجلو عن الحجاز من تلقاء نفسه ويحصل من السلطان على الاعتراف بسلطته على وادى النيل حتى جنوب السودان.

وفى يوليو ١٨٤١، تلغى معاهدة لندن معاهدة هونكار اسكيليسى، وتنص بشكل رئيسى على استمرار اغلاق المضائق امام السفن الحربية الأجنبية مادام الباب (العالى) فى حالة سلم (الاتفاق بشأن المضائق). وفى هذه المسألة المصرية، تخسر الدولة العثمانية من جديد لأن ولاية اخرى تنفصل عنها؛ وسوف تنفصل عنها أكثر فأكثر الى ان يحتلها الانجليز (١٨٨٢).

والحال ان محمد على، مع اتباعه سياسة خارجية نشطة، يضطلع بتحديث مصر وبتعزيز سلطات الحكم فيها. ويؤدى اصلاح زراعى الى تجريد المماليك من شبه جميع اراضيهم التى تصبح ملكية للدولة التى تتيح للفلاحين الانتفاع بها؛ ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لأراضى **الأوقاف**. ويتوجب على الفلاحين زراعة المحاصيل وفقاً لتوجيهات الحكومة التى تتسلم منهم محاصيلهم. وهذه النزعة التوجهية تشجع على زراعة القطن طويل التيلة، بمبادرة من الفرنسى چوميل، وزراعة منتجات التصدير.

ويعتبر تقدم الصناعة أقل ثباتاً وذلك بسبب عدم تكيف المصريين مع التقنيات الجديدة، ومن هنا اللجوء الى فنيين اجانب. وفى الآن نفسه، يتم وضع التجارة المصرية ايضاً تحت سيطرة الحكومة التى تنزع الى القضاء على آثار الامتيازات، ولكن، هنا ايضاً، قاد عدم التكيف والاسراف فى النزعة التوجيهية إلى حالات من الفشل احياناً. وفى نهاية الأمر تشهد التجارة الخارجية عودة الى الليبرالية التى تناسب الأجانب ووسطائهم المحليين، اليونانيين والسوريين.

وبشكل موازٍ لهذه الاصلاحات، يتجه محمد على الى تحويل وتحديث نظام التعليم التقليدى ويفتح الأبواب امام اطلاع المثقفين على الثقافات الغربية، الايطالية ثم الفرنسية. ويصل المثقفون المصريون الأوائل الى فرنسا فى عام ١٨٢٦ تحت

اشراف رفاعه الطهطاوى، الذى سوف يتأثر تأثراً عميقاً باقامته هناك (١٨٢٦ – ١٨٣١). كما يطلب محمد على عون الفنيين الفرنسيين : كلوت بك ، فى مجال الطب، والكولونيل سيف (سليمان باشا فيما بعد)، فى المجال العسكرى ولينان دو بيلفوند، فى مجال السدود والقنوات. والحال أن روح الاصلاح والتجديد هذه، المعروفة فى فرنسا، تحفز عدداً من السان – سيمونيين، مع الأب انفانتان، الى محاولة غرس مذهبهم فى مصر. ولا يكتب لمشروعهم النجاح، لكن ذلك لا يقلل من واقع أنه قد تم منذ ذلك الحين إيجاد علاقات وثيقة مع الغرب وأن مصر قد أصبحت بيدقاً مهماً فى اللعبة السياسية والاقتصادية فى شرقى البحر المتوسط والواقع ان شق قناة السويس فى عام ١٨٦٩ يعتبر شاهداً أكيداً على ذلك.

الضغط الدولى. فتح الجزائر

ترتبت على الأحداث التى دارت منذ أواخر القرن الثامن عشر نتائج يستحيل معها دراسة تاريخ الامبراطورية العثمانية دون الاشارة الى الدور الذى لعبته الدول العظمى: ففى وجه محاولات الزحف الروسى صوب البحر المتوسط نجد رغبة الانجليز فى حماية طريق الهند، لكننا نجد ايضاً عزم الفرنسيين الذى لا يريدون الغياب عن تلك المنطقة باسم حضور قديم وباسم حماية المسيحيين.

وهذا الضغط من جانب الدول العظمى يتم إمّا بشكل مباشر على الحكومة العثمانية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الدعم الذى يجرى تقديمه الى التمردات أو الانتفاضات المحلية: وهو يظهر تحت شكل حروب واحتلالات للاراضى يتم تقنين نتيجتها، أولا يتم، عن طريق معاهدة، وبشكل غادر احياناً، يجرى تمزيق الامبراطورية تحت ستار حماية الاقليات الدينية أو الاثنية، أو المصالح الدبلوماسية أو التجارية لهذه الدولة أو تلك. وفى أعقاب التوسع الاقتصادى فى القرن السابع عشر، والتوسع السياسى وقبل الكولونيالى فى القرن الثامن عشر،

يجيىء التوسع الاقليمى الذى يتم على حساب الامبراطورية الأقرب، والأكثر تشتتاً والأكثر هشاشة. وفى هذه الصراعات التوسعية، تظهر الحكومة العثمانية بوصفها بيدقاً يتم استخدامه بحسب الاحتياجات أو الظروف، دون تمكينه ابداً من أن يكسب شيئاً. وهكذا ينهمك الروس والفرنسيون والانجليز فى تنافس على مكاسب ديبلوماسية جديدة : وتصبح المسألة الشرقية احتكاراً لدول الغرب.

والحال ان استخفاف الغربيين بالسيادة العثمانية يجد تعبيراً واضحاً بشكل خاص عنه فى احتلال الجزائر على ايدى الفرنسيين. فولاية الجزائر، التابعة للامبراطورية العثمانية، تتمتع، شأنها فى ذلك شأن ولايات المغرب الأخرى (تونس، طرابلس الغرب)، بدرجة كبيرة من الحكم الذاتى، لكن العلاقات الرسمية، على الرغم من إختزالها الى ادنى حد، تستمر قائمة بين الجزائر واسطنبول. وكانت القرصنة، حتى نهاية القرن الثامن عشر، أحد أهم موارد داى الجزائر؛ على ان ردود الفعل، العنيفة احياناً، من جانب الدول، قد عرقلت هذاالنشاط، الذى حلت محله شيئاً فشيئاً تبادلات تجارية طبيعية أكثر مع مختلف الدول. وهكذا فقد قام الجزائريون بتصدير القمح الى فرنسا خلال عهد الادارة، لكن الحكومة الفرنسية لم تسدد ثمن هذه الشحنات؛ وفيما بعد، تأخذ العلاقات بين الجزائر وفرنسا النابوليونية فى التدهور ويأخذ الدين الفرنسى فى التزايد. وعلى الرغم من اتفاق فى عام ١٨١٧، ثم فى عام ١٨٢٠، فإن العلاقات لا تشهد تحسناً وينشأ توتر يلعب فيه القنصل الفرنسى دوڤال دوراً أساسياً؛ وتضاف الى ذلك مشكلات تتعلق بالمنشئات الفرنسية على الساحل الجزائرى، بون ولاكال، وتتعلق بحقوق امتياز شركة افريقيا.

كما أن دولاً عظمى أخرى تتدخل فى الحياة السياسية والاقتصادية للجزائر. وسرعان ما يأخذ الانجليز مكان الفرنسيين فى تجارة القمح فى بداية القرن التاسع عشر، لكن عدم تجديد الاتفاقات ورفض دفع الديون الجزائرية للانجليز

والهولنديين يجران الى قصف مدينة الجزائر من جانب اسطول انجلو - هولندى (١٨١٦). وفى العام نفسه، تتوصل الولايات المتحدة الى دفع الجزائر الى التخلى عن تحصيل اتاوة سنوية. وفى عام ١٨١٩، يحاصر اسطول انجلو - فرنسى الأسطول الجزائرى؛ وفى عام ١٨٢٤، يساند الفرنسيون تمرداً من جانب قبائل البربر ضد حكام الجزائر، وفى عام ١٨٢٧ يتم تدمير اسطول الداى خلال معركة نافارين.

ويجد شن التدخل الفرنسى فى الجزائر ذريعته فى حادث ٣٠ ابريل ١٨٢٧ بين الداى حسين وقنصل فرنسا («ضربة المنشة»). ويقع عدد من الحوادث اثر قطع العلاقات فى يونيو ١٨٢٧. وبوجه خاص، يؤدى ضغط الأوساط السياسية والاقتصادية الفرنسية الى اتخاذ قرار بارسال جيش للاستيلاء على الجزائر: ويتم أول انزال للقوات فى ١٤ يونيو ١٨٣٠. وفى ٥ يوليو، يستسلم الداى حسين. وبعيد ذلك، يعلن باى تيتيرى وباى وهران خضوعهما، بينما يتمسك باى قسنطينه بموقف الحذر. وفى اثر ذلك، ينتشر الاحتلال الفرنسى، لكن قسنطينه تقاوم (١٨٣٦)؛ والحال ان باى تلك المدينة، حاچى أحمد، يسعى عبثاً الى المساومة بانتصاره، لدى الفرنسيين ولدى السلطان على حد سواء. وفى عام ١٨٣٧، تسقط قسنطينه، لكن ذلك لا يدفع حاچى أحمد الى الكف عن النضال، فهو يطلب دون توقف، ودون نجاح، عون السلطان العثمانى. والحال أن هذا الأخير، المنشغل الى أقصى حد بشئون البلقان وخاصة بالنزاع مع مصر، لا يستطيع تقديم شىء لحاچى أحمد ولا تنجح الدبلوماسية العثمانية، فى باريس كما فى اسطنبول، فى التدخل بشكل فعال لدى الحكومة الفرنسية.

وفى ولاية تونس المجاورة، يحتفظ البايات بعلاقات طيبة مع حكومة اسطنبول وذلك الى اللحظة التى يتدخل فيها السلطان فى طرابلس الغرب، حيث تتم اعادة الادارة العثمانية المباشرة عبر ازالة سلالة الكرمانلية الحاكمة، إثر الاحداث

الجسيمة التى تدور فى طرابلس الغرب بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٥، وبالنظر الى تخطيط حسين، باى تونس، لالحاق هذا البلد. وفى ظل حكم الباى أحمد (١٨٣٧ - ١٨٥٥)، تتوتر العلاقات من جديد، حيث حصل أحمد على دعم من الفرنسيين الذين وصل بهم الأمر الى حد التخطيط لتوليته على قسنطينه، وهو مشروع لم يكتب له النجاح. وعلى الرغم من عدد من الحوادث، ومن ان العلاقات التركية - التونسية تشهد توترات معينة، فإن العثمانيين لا يريدون لتونس ان تفلت من سيادتهم فى وقت تتلاشى فيه هذه السيادة فى اقاليم مختلفة، خاصة فى الجزائر؛ ومن جهتهم، لا يريد التونسيون ان يجدوا انفسهم محرومين من تلك السيادة التى تشكل بالنسبة لهم ضمانة معينة ضد الدول الغربية.

الاصلاحات (١٨٣٠ - ١٨٣٩)

ليس هناك ما يدعو الى الشك فى نوايا محمود الثانى الاصلاحية ولا فى قدراته على تحقيقها. وقد كابد هو نفسه فى صباه وشبابه الكثير من الأحداث، التى وصل بعضها الى حد تهديد حياته، مما جعل من المستحيل عليه السماح باستمرار التمزق الداخلى للحكومة العثمانية والفوضى التى ينذر ذلك باغراق الدولة فيها. وإذا كانت الاصلاحات العسكرية قد سادت خلال الجزء الأول من السلطنة، فإن الجزء الثانى، من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٣٩، قد تم تكريسه، فى المقابل، للاصلاحات «المدنية»، بوجه خاص.

الشخصيات الفاعلة

إن هذه الرغبة فى الاصلاحات لا تقتصر على السلطان وحده : ذلك ان عدداً معيناً من الشخصيات العثمانية يتقاسم بحزم هذه الوجهة من النظر، ومما له دلالته ان السلطان محمود قد اعتمد على هذه الشخصيات خلال تلك الفترة، حيث يرد الاعتبار ايضاً للاستمرارية فى تولى الوظائف الرئيسية : وهكذا فبين عامى ١٨٢٩ و ١٨٣٩ لا يتولى منصب الصدر الأعظم غير رجلين : محمد باشا رشيد

من عام ١٨٢٩ الى عام ١٨٣٣ ومحمد أمين رءوف باشا من عام ١٨٣٣ إلى عام ١٨٣٩، وكلاهما من انصار الاصلاحات. أمّا الوظائف الاساسية الأخرى فيتولاها رجال فى صدر الشباب نسبياً منفتحون على تحديث الدولة بدافع من الوعى الشخصى أو بدافع من العلم الذى حصلوا عليه أو تحت تأثير اتصالاتهم بالأوساط الأجنبية أكان ذلك فى العاصمة أم فى السفارات الموجودة فى أوروبا حيث تسنى لعدد منهم العمل كأمناء ورصد سير عمل مختلف الدول الأوروبية عن قرب.

والحال أن عدداً من هؤلاء الرجال قد تركوا بصماتهم بشكل فعال على ذلك العهد: وقد رأينا بالفعل دور محمد خسرو باشا، الأكبر سنا بينهم، والذى انكب على تحديث البحرية ثم انكب بعد عام ١٨٢٦ على تحديث الجيش؛ ومحمد سعيد بيتريڤ باشا، الذى كان **رئيساً للكتاب** (مسئولاً عن الشئون الخارجية) من عام ١٨٢٧ إلى عام ١٨٣٠، ومساعداً للصدر الأعظم من عام ١٨٣١ إلى عام ١٨٣٦، ثم وزيراً للداخلية من عام ١٨٣٦ الى عام ١٨٣٧، تاريخ وفاته؛ وعاكف باشا، **رئيس الكتاب** من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨٣٥، والوزير الأول للشئون الخارجية من عام ١٨٣٥ إلى عام ١٨٣٧ **(خارجية ناظرى)** عند انشاء تلك الوزارة، ثم وزيراً للداخلية **(داخلية ناظرى)** بعد عام ١٨٣٧؛ وبشكل خاص مصطفى رشيد باشا، زعيم الحركة الاصلاحية منذ الثلاثينيات، والسفير لدى باريس (١٨٣٤ – ١٨٣٥ و ١٨٣٥ – ١٨٣٦)، ولدى لندن (١٨٣٦ – ١٨٣٧)، ووزير الشئون الخارجية (١٨٣٧ – ١٨٣٩) والذى سوف يكون بعد عام ١٨٣٩ صدراً أعظم عدة مرات.

والواقع أن مصطفى رشيد باشا كانت لديه تصورات جد محددة عن الاصلاحات التى يجب الاضطلاع بها. وقد سمحت له وظائفه فى الادارة المركزية، ثم فى مجال العلاقات الخارجية، بالتعرف على عيوب النظام، والاخطاء التى يجب تصحيحها والمشكلات المطروحة وكان امامه ايضاً مثال البلدان الأوروبية. وقد أصبح شيئاً فشيئاً الشخصية الأولى فى الدولة بعد السلطان. وكان نفوذه عظيماً،

وقد عرف جيداً كيف يمارس عمله ممارسة عميقة وقد وضع لهذا الهدف الرجال المشمولين بحمايته، المسئولين الذين يمكنه الاعتماد عليهم، فى المناصب ذات المسئولية فى الدولة. وأخيراً فإنه هو الذى يعد سلسلة الاصلاحات المنصوص عليها فى **خط جولخانه الشريف**، فى عام ١٨٣٩، والذى يقدمه باحتفاءٍ الى ممثلى الدول العظمى. ولاجدال فى أن مصطفى رشيد باشا قد ترك بصماته على حياة الدولة من عام ١٨٣٤ إلى عام ١٨٥٨، تاريخ وفاته؛ وسوف يواصل عمله محمد أمين على باشا ومحمد فؤاد باشا.

التجديدات

تمس الاصلاحات التى ادخلت بعد عام ١٨٣٠ الادارة المركزية وادارة الولايات بالدرجة الأولى. واذا كان بعضها لا يعدو ان يكون شكليا بصورة خالصة، فإنها تتعلق فى واقع الأمر بتحول حقيقى فى الحالة الذهنية، وبتحول محسوس لهياكل وسير عمل الدولة يمس ليس فقط الأشخاص، وانما ايضاً العادات وتصور الدولة نفسه.

فالحكومة المركزية، التى جرت العادة على تسميتها **بالباب العالى**، يرأسها صدر أعظم يتخذ خلال وقت معين لقب الوزير الأول **(باش وكيل)**. وتنقسم الحكومة الى وزارات وادارات : وعندئذ يصبح **النظار وكلاء** (وزراء)؛ والشئون الداخلية يختص بها مساعد الصدر الأعظم **(صدارة كيتخوداسى)** الذى يصبح، فى عام ١٨٣٦، **امور – اي مُلكيه ناظرى** (مدير شئون الدولة)، ثم **وكيل – اى داخلية** (وزير الداخلية) فى عام ١٨٣٧؛ **اما نظارة – اى دعاوى** (ادارة الشئون القضائية) فتحل محلها **نظارة – اي عدليه** (ادارة العدل)، ثم **وكالة – اي عدليه** (وزارة العدل). وأما الشئون المالية (خزانة الجيش، الخزانة السلطانية، النقود) فيجرى تجميعها فى **نظارة – اى امور – اى مالية**، وفيما بعد **وكالة – اى مالية** (وزارة المالية). وأما

الشئون الخارجية الموضوعة تحت سلطة رئيس الكتاب فتصبح فى عام ١٨٣٦ وزارة حقيقية (**وكالة – اى خارجية**)، التى تتبعها ايضاً التجارة الخارجية (منذ عام ١٨٣٦ ، جرى توقيع معاهدات تجارية من نوع حديث مع دول مختلفة). وفى عام ١٨٣٨، يجرى انشاء مجلس للزراعة والتجارة (**مجلس – أى زراعة وتجارة**)، الذى يتم تحويله الى مجلس للاشغال العامة (**مجلس – أى نافعه**)، الذى تفصل عنه وزارة التجارة (**نظارة – أى تجاره**).

ويجرى فحص نشاطات الوزارات واتخاذ قرارات بشأنها فى مجلس وزراء السلطان (**مجلس –إى خاص –إى وكلاء**)، المسمى ايضاً **بمجلس – اي خاص** (مجلس السلطان) **وبمجلس – اي وكلاء** (مجلس الوزراء). وفى عام ١٨٣٨، يجرى انشاء مجلس للباب العالى (**مجلس – اى شورى باب – اى عالى**) تتمثل مهمته فى دراسة مشاريع القوانين.

والحال ان هذه التحويلات للحكومة المركزية كانت مصحوبة باصلاحات تمس رعايا الامبراطورية : وهكذا يجرى الاتجاه الى اجراء تعدادات للسكان والى مسح للأراضى بهدف ايجاد توزيع أكثر عدالة للضرائب، التى تحدد من حيث المبدأ بحسب دخول كل واحد. ولا يجرى بعد جمع الضرائب على ايدى ملتزمين مختصين، بل على ايدى موظفين يحصلون على مرتبات من الحكومة المركزية، هم **المحصلون**، الذين يشرف عليهم حكام الولايات؛ وهؤلاء الأخيرون لا يحوزون بعد سلطة على الحاميات التى تتبع اسطنبول مباشرة منذ ذلك الحين. لكن جميع هذه الاصلاحات لا يتم تطبيقها إلاّ بشكل تدريجى (ان ولاية بورصا، أو خوداڤينديجار، هى التى تصبح ساحة أولى للتجربة)، ويتطلب تطبيقها بشكل خاص كوادر لا وجود لها بعد أو ذات تأهيل غير كاف، خاصة فى الولايات.

وبناءً على ذلك، فإن عدداً من الاصلاحات يمس ايضاً موظفى الدولة الذين يجرى فى عام ١٨٣٥ تصنيفهم فى ثلاث فئات : الكوادر المدنية (**قلميه** – وهى كلمة سوف تحل محلها بعيد ذلك كلمة **مُلكية**)، الكوادر العسكرية (**سيفيه**) والكوادر

الحقوقية – الدينية (**علمية**) والتى تتبع، بحسب الترتيب، الصدر الأعظم، والقائد العام للجيش (**سر عسكر**) **وشيخ الاسلام**. ويتم تأسيس هيراركية من تسع درجات بين هؤلاء الموظفين،الذين لا يحملون بعد لقب **قول** (خادم السلطان)، بل لقب **مأمور**، ويحصلون على راتب محدد بحسب وظيفة ودرجة كل واحد؛ ويمكن معاقبتهم، فى حالة المخالفة، عن طريق إعمال تشريع خاص (**جزاء قانوناميسى**).

وفى وزارة الشئون الخارجية يتم انشاء مدرسة للمترجمين وانشاء مكتب للترجمات (**ترجمة أوضاسى**) حيث يعمل بشكل رئيسى عدد من الاتراك – أو من المستوعبين – وليس بعد من اليونانيين، ويتخرج موظفون تحركهم حالة ذهنية جديدة، ويتميزون باصرارهم على تطبيق الاصلاحات؛ كما تظهر المدرسة الأولى الموجهة الى تأهيل موظفين مدنيين.

اما الجيش، الذى لم يتألق فى المعارك ضد قوات محمد على، فإنه يصبح، هو أيضاً، موضع اصلاحات جديدة، يدفع فى اتجاهها ويطبقها مستشارون وفنيون اجانب، روس وانجليز وبروسيون (بينهم الملازم ڤون مولتكه)، إلاّ انه لا يوجد بينهم فرنسيون، وذلك بسبب المساعدة التى قدمتها فرنسا الى محمد على. فالجيش، الموضوع تحت قيادة **السر عسكر** وحده، يسمى **بالعساكر المنتظمة** («القوات المنظمة» ١٨٣٨)؛ وهو يتألف من سلاح (**آلاى**) المشاة وسلاح الفرسان المشكل من وحدات ريفية، وسلاح المدفعية الذى يدربه خبراء بروسيون؛ وفى ١٨٣٣ – ١٨٣٤ يجرى انشاء قوة احتياط (**رديف**) تتم تعبئتها وقت الحاجة، لكنها موجهة بشكل خاص الى ضمان الأمن المحلى للسكان. ومن المؤكد أن القضاء على الانكشارية قد قوبل بالترحيب من جانب مجموع السكان، الذين غالباً ما كانوا ضحية لتجاوزاتهم. ويرتدى جنود الجيش الجديد زيا موحداً، وغطاء رأس أبسط، هو الطربوش الفاسى، الذى يعتبر تعديلاً للشيشيا التونسية يحل محل العمامة القديمة. اما جميع الخدمات فهى تتبع الجيش : فالترسانات، ومصانع السلاح

ومختلف المصانع يجرى اعادة تنظيمها وتحديثها؛ وفى ابريل ١٨٣٩، تنتقل الشئون المالية العسكرية الى الادارة المباشرة لوزير المالية. ولا تبدأ كل هذه التدابير فى إحداث اثرها الفعلى إلاّ بعد عام ١٨٣٩.

أما الخدمات الحضرية التى كانت في السابق من اختصاص الانكشارية، كخدمات الشرطة أو رجال المطافىء، فهى تصبح منذ ذلك الحين من اختصاص اجهزة متخصصة : **فالمحتسب**، المسئول السابق عن شرطة الأسواق، يتخذ لقب **احتساب أغاسى** (١٨٢٨) ويصبح أحد العناصر الرئيسية للمدن، حيث يخضع لسلطته مسئولو الأحياء (**مختار، كخيا**)؛ وفيما بعد يساعده مجلس كبار، يمثل مختلف العناصر المكونة للمدينة (الطوائف الدينية والاثنية والاقتصادية).

ويرتهن تطبيق اصلاحات محمود الثانى بوجود جهاز من الموظفين قادر على فهمها وإعمالها. والحال ان تأهيل موظفى الادارة السلطانية، حتى ذلك العهد، كان من اختصاص العلماء وكان يتم عبر التعليم الذى يقدمونه فى **المدارس** أو فى مدارس القصر. وهذا التعليم يبدو الآن غير كاف وغير مناسب. ويصبح مما لا غنى عنه ايجاد تعليم آخر، متحرر من التقاليد ومن الأعباء القديمة، لكن العلماء ينظرون بعين الخطر الى نظام تعليم وتربية علمانيين. ولذا يصبح من الضرورى التحرك على مراحل. والمرحلة الأولى هى انشاء مدارس **رشديه** (مدارس ثانوية)، مفتوحة للطلاب الذين يريدون، بعد التخرج من **المدارس** التقليدية، الاتجاه الى المهنة العسكرية؛ وفى تلك المدارس الثانوية يتلقون تعليماً يعتبر فى آن واحد أكثر انفتاحاً وأكثر تخصصاً فى مجالات معينة. وبالنسبة لأولئك الذين تجتذبهم الادارات المدنية، يجرى انشاء مدرسة التعليم القضائى (**مكتب – اى معارف – اى عدلية**) ومدرسة التعليم الأدبى (**مكتب – اى معارف – اى أدبية**). إلاّ انه حتى عام ١٨٣٩، كانت المدارس الأساسية قليلة جداً، ولم تكن نوعية التعليم الذى تقدمه ذات مستوى مناسب دائماً، وذلك بسبب نقص المدرسين الأكفاء.

وقد تم انشاء أو اعادة تنظيم عدد من المدارس العليا. وتلك هى حالة مدرسة الطب (**طب خانه – اي عامره**) التى تُلْحَقُ بها مدرسة للجراحة (**جَرّاح خانه**) فى عام ١٨٣٢ والتى تصبح فى عام ١٨٣٩ مدرسة الطب الامبراطورية (**مكتب – اى شاهانه – اى طبيه**)؛ كما انها حالة مدرسة المهندسين ا لعسكريين، التى تشهد فى عام ١٨٢٨ اعادة تنشيط، شأنها فى ذلك شأن مدرسة مهندسى البحرية، كما يجرى انشاء مدرسة للعلوم العسكرية (**مكتب – اى علوم – اى حربية**)، تتحول الى مدرسة حربية (**مكتب – اى حربية**)، ومدرسة للطب العسكرى (**مكتب – اى طبيه – اى عسكرية**). وخلافاً لمحمد على الذى يرسل الى فرنسا مجموعة من الطلاب المصريين لتعليمهم وتأهيلهم، تحت اشراف رفاعه الطهطاوى، لا يشجع محمود الثانى هذه العملية. إلاَّ انه مع عودة الدبلوماسيين الاتراك الى مواقعهم بعد عام ١٨٣٠، نجد ان الدبلوماسيين الشبان وابناء افراد البعثات الدبلوماسية يلتحقون فى البلدان الأجنبية بمدارس فرنسية وانجليزية، الخ. وعند عودتهم الى تركيا، فإنهم يظهرون فيما بعد بين صفوف العناصر الداعية الى تحريك عجلة الاصلاحات.

إلا أنه لا يمكن فى غضون عشر سنوات، أو عشرين سنة، تغيير ادارة غارقة فى موروثاتها وميوعتها، وتغيير نظام تعليم لم يبذل جهداً من أجل التكيف، ومن اجل الانفتاح على الظروف الجديدة، وتغيير جيش تأسست خبرته على نماذج جد عتيقة. لكن الوثبة تبدأ كما يحصل المصلحون على دعم عوامل جديدة : الصحافة والرأى العام.

الصحافة والمجتمع

لا يمكن لنا ان نعتبر الصحف الفرنسية الصادرة فى الامبراطورية العثمانية صحفاً عثمانية بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد صدرت اولى هذه الصحف فى اسطنبول

فى عام ١٧٩٥ برعاية السفارة الفرنسية تحت اسم **بوليتين دى نوفيل**، ثم صدرت فى عام ١٧٧٦ صحيفة اخرى تحت اسم **لا جازيت فرانسيز دى كونستانتينوبل** وفى عام ١٧٩٧ صدرت صحيفة ثالثة تحت اسم **ميركور اورينتال**؛ وسرعان ما تختفى هذه الصحف. وفى عام ١٨٢٤ تظهر صحيفة **لوسميرنيين**، التى تتلوها فى العام نفسه صحيفة **سبيكتاتير اورينتال**، ثم تتلوها فى عام ١٨٢٨ صحيفة **كوريير دوسميرن**. وخارج تركيا، صدرت فى القاهرة خلال الوجود الفرنسى فى مصر، من عام ١٧٩٨ إلى عام ١٨٠١، صحيفتا **كوريير دوچيپت** و **ديكاد ايچيپسيان**. وكانت هذه الصحف كلها موجهة الى قراء فرنسيين وكانت تنشر بعض اخبار فرنسا كما كانت تنشر بعض المعلومات عن العالم العثمانى آنذاك : وكان جمهورها محدوداً لغاية.

وفى عام ١٨٢٩، يصدر محمد على فى القاهرة اول صحيفة عثمانية : **وقائع – اى مصرية (الوقائع المصرية)**. ومحتذيا حذوه، يقرر محمود الثانى عندئذ اصدار صحيفة **تقويم – اى وقائع** (تقويم الوقائع)، باللغة التركية، والتى يصدر عددها الأول فى أول نوفمبر ١٨٣١؛ والحال أن هذه الصحيفة التى كانت صحيفة اسبوعية من حيث المبدأ، تتولى نشر القوانين والمراسيم الصادرة الى جانب اخبار الأحداث الرئيسية التى تحدث فى داخل الامبراطورية وفى خارجها. وبعد ذلك بعدة ايام، تصدر طبعة فرنسية من هذه الصحيفة تحت اسم **مونيتير اوتوما**. وتتميز هذه الصحيفة بطابع رسمى، ويشير ظهور طبعة فرنسية فى آن واحد إلى نفوذ اللغة الفرنسية ورغبة السلطان فى التأثير على الأجانب المقيمين فى العاصمة الملمين عموماً بهذه اللغة. ويصدر محمد على بدوره طبعة فرنسية من صحيفته تحت اسم **مونيتير ايچيپسيا** (١٨٣٣). ومن الواضح ان توزيع الصحف العثمانية الصادرة فى العاصمة يقتصر على جمهور محدود: فعدد النسخ الصادرة بالتركية ٥٠٠٠ نسخة وعدد النسخ الصادرة بالفرنسية ٣٠٠ نسخة. ولا تصدر الصحيفة العثمانية الثانية، **جريدة – اى حوادث** (حرفيا : سجل الحوادث)، إلا بعد ذلك بعشر سنوات،

فى عام ١٨٤٠. ولن تشهد الصحافة التركية انطلاقها الحقيقى إلاّ فى الشطر الثانى من القرن التاسع عشر. ولا يقلل ذلك من واقع اننا بازاء تجديد هام، يشهد هو أيضاً على انفتاح العالم العثمانى. على ان الصحافة لا تمس غير جزء ضئيل من السكان، يتواجد بشكل اساسى فى العاصمة وفى سميرن (أزمير)، المركزين التجاريين الرئيسيين للامبراطورية، ثم فى بعض الثغور الأخرى، كبيروت مثلاً.

ويمتد هذا التغريب تدريجياً الى مختلف فئات السكان، اقتداءً بما يفعله السلطان نفسه. فمن الناحية الفعلية، يرتدى هذا الأخير الملابس الأوروبية، ويهجر قصر طب قابى ليسكن قصر دولما باختشى (١٨١٤)، الذى يجرى تنظيمه وفق النموذج الغربى (سوف يعاد بناؤه فى عام ١٨٥٣)، ويتنقل فى عربة، ويظهر على الملأ ويقوم برحلات الى الريف. وهو يتعلم الفرنسية، وينظم حفلات استقبال ومهرجانات، بمساعدة چيوزيبى دونيزيتى، شقيق المؤلف الموسيقى الايطالى الشهير، ويدخل الموسيقى الغربية الى البلاط، حيث يجرى احياء حفلات موسيقية وتقديم عروض باليه وعروض اوبراليه، كما يدخل الموسيقى الغربية الى الجيش من خلال موسيقى عسكرية من نوع غربى.

واقتداءً بهذا المثل، يرتدى الموظفون الحكوميون والوجهاء الزى الأوروبى (الذى يصبح من جهة اخرى الزامياً بالنسبة للموظفين اعتباراً من عام ١٨٢٩) والطربوش الفاسى. وتصبح اللغة الفرنسية علامة الحضارة؛ وتنتشر بشكل متزايد بين صفوف «النخبة» التى تظل مع ذلك جد محدودة عند اختفاء محمود الثانى. لكن اسطنبول تشهد تزايد عدد الأجانب: فالمستشارون والدبلوماسيون والتجار يشكلون وسطاً يبدأ فى التردد عليه بشكل أكثر نشاطا كبار موظفى الحكومة وكبار التجار والأعيان. إلا أنه لا يمكن الحديث بعد عن تطور كبير للعادات، إذ يوجد دائماً وسط تقليدى قوى يتمسك بعرقلة حركة التغريب وبالحفاظ على المؤسسات الدينية والثقافية. لكن الطريق ينفتح و ، بعد عام ١٨٣٩، سوف يتزايد

اتساع وثبة المصلحين، بالاستفادة من فترة اكثر هدوءاً على مستوى العلاقات مع الدول العظمى.

خط جولخانه الشريف

فى الأول من يوليو ١٨٣٩، يموت محمود الثانى. ويخلفه ابنه عبدالمجيد الأول، البالغ من العمر ستة عشر عاماً، بينما يصبح محمد باشا خسرو صدراً أعظم. وكان محمود الثانى قد أمر، قبل موته، باعداد نص، على يد مصطفى رشيد باشا بوجه خاص، يعلن الاصلاحات المستهدفة. ويجرى تقديم هذا النص رسمياً فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩ ويتلوه مصطفى رشيد باشا امام أعلى سلطات الدولة، والشخصيات الدينية ومسئولى الانشطة الاقتصادية والقيادات الدبلوماسية: ذلك هو **الخط الشريف** أو **الخط الهمايونى** (الميثاق السلطانى) المسمى بخط جولخانة، نسبة الى المكان الذى عرض فيه على المستمعين فى قصر طب قابى.

ويتميز هذا الميثاق بتعدد سماته : فهو ميثاق حقوقى ومالى وادارى وعسكرى. وقد أعلن فيه بوجه خاص أن جميع رعايا الامبراطورية العثمانية يعتبرون منذ تلك اللحظة متساوين، دون تمييز على أساس الدين أو القومية، وهو ما يتعارض مع القانون الاسلامى؛ كما أعلن فيه أن كل فرد يمثل أمام القضاء سوف يحاكم وفقاً للقانون المعمول به ولن يحاكم ويحكم عليه دون استئناف ودون تحقيق مثلما كان يحدث من قبل؛ وسوف يدفع كل فرد للدولة بشكل مباشر ضرائب تتناسب مع ثروته ودخله؛ ويتم الغاء التزام تحصيل الضرائب؛ وسوف يتعين على كل وحدة محلية تقديم وحدة عسكرية بحسب قانونٍ قيد الاعداد وسوف لا تزيد مدة الخدمة العسكرية عن خمس سنوات.

وترمز كل هذه القرارات الى ارادة التغيير التى تحرك قادة الامبراطورية؛ وتلاوتها امام ممثلى الدولة وممثلى الطوائف الدينية وممثلى الدول العظمى تعطى

طابع تعهد سافر يؤكد هذه الارادة. ولاجدال فى ان الامبراطورية العثمانية تسلك منذ ذلك الحين درب تطور سوف يسعى السلاطين المتعاقبون، حتى نهاية عهد عبدالحميد الثانى، الى تمييزه باجراءات هامة. لكن هذا التطور لا يسر الجميع، خاصة الدول العظمى المهتمة بتدمير الامبراطورية. وسوف توضع عقبات عديدة فى وجه تحولها، وهذه الدولة التى سوف يسميها ديبلوماسى روسى بـ «رجل أوروبا المريض» سوف تجد نفسها بين ايدى اطباء احرص على اماتتها مما على اعادة الحيوية والازدهار اليها.

***

تتحمل الدول العظمى، فى أمور المسألة الشرقية، مسئولية ضخمة، لكن ذلك لا يعنى أن الدولة العثمانية لم تقدم هى نفسها العصى التى ضربت بها.

لقد سعى سليم الثالث، ثم محمود الثانى، الى استعادة سلطة الحكم ورد الهيبة والعظمة الى الدولة. وقد أبدى الثانى، خاصةً ، وصايته على الولايات الاسلامية لامبراطوريته (فيما عدا الجزائر)، وقام بتنشيط المركزة القديمة للسلطة وأظهر للأوروبيين، عبر ادخال الاصلاحات المستلهمة من الغرب، أن الامبراطورية العثمانية ليست دولة أسيرة ماضيها وأن بوسعها الانفتاح على روح العصر الحديث.

وفى الممارسة العملية، كان على محمود الثانى أن يأخذ فى الحسبان القوى الرجعية (التى كانت قد تغلبت على سليم الثالث) والتى رأت فى هذه التدابير عدواناً على مبادىء الاسلام وعلى التقاليد العثمانية. ولم يجد انصاراً له غير عدد صغير من الرجال القادرين على تطبيق قراراته؛ ومما لاجدال فيه ان محاولات الاصلاح لم تجد عندئذ غير صدى محدود وأنها لم تؤثر إلاَّ على بعض الأوساط الادارية فى العاصمة. وفى الولايات، على الرغم من بعض التدابير كالغاء

التيمارات، فإن الأمور قلما تتحرك - إلاً فى مصر - ، وتبقى الهياكل على ما كانت عليه فى القرن الثامن عشر، وذلك لعجز الحكومة عن التزود بموظفين مؤهلين، قادرين على ادراك معنى التطور الذى ينشده السلطان، وكذلك للعجز عن نشر مبادىء تحديث الامبراطورية عبر ربوع الامبراطورية، خاصة فى الولايات الاسلامية، من خلال تعليم حديث ومن خلال الصحافة، شبه المعدومة.

لكن جهد محمود الثانى لم يكن بلا جدوى. وقد قيل ان **خط جُلخانة الشريف** قد فرض بهذه الدرجة أو تلك من جانب الدول الأوروبية. إلاً انه لو لم تكن قد وجدت مقدمات له، لما كان قد تم اصداره بالسرعة التى صدر بها : فهو ليس ثمن تسوية للنزاع التركى - المصرى، بل هو النتيجة المنطقية لسياسة جرى تدشينها منذ نحو عشرين سنة. على ان اصداءه فى خارج الامبراطورية كانت أوسع مما فى داخلها، لأنه اذا كان قد تم الشروع فى اصلاحات ادارية وقضائية جديدة، فإنها لم يتسن لها مع ذلك أن تجد تطبيقاً كاملاً لها، بسبب غياب مشاركة السكان - فيما عدا بعض الأوساط التى تشكل اقلية، وبسبب العدد جد المحدود للمصلحين الحقيقيين وبسبب عداوة فصيل من الأوساط السائدة. إلاً أنه لا يمكننا مع ذلك تجريد محمود الثانى وكل اولئك الذين ساعدوه من مأثرة هذه المحاولة.

الفصل الثانى عشر

فترة التنظيمات

(١٨٣٩-١٨٧٨)

بقلم : پول دومون

ان مرسوم جولخانه السلطانى، الصادر فى الثالث من نوفمبر ١٨٣٩، بعد أشهر قليلة من ارتقاء عبدالمجيد الأول العرش، إنما يشكل انعطافة كبرى فى تاريخ الامبراطورية العثمانية. فهو يمثل نقطة الانطلاق لبرنامج واسع لاصلاحات سوف تؤدى، فى غضون بضعة عقود، الى تبديل المشهد المؤسسى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد. وكان سليم الثالث ومحمود الثانى قد شقا الطريق. أما السلطان الجديد وخلفاؤه، عبدالعزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ومراد الخامس (١٨٧٦) وعبدالحميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، فسوف ينخرطون فيه بجسارة.

والحال أن هذه الحركة الاصلاحية المعروفة تحت اسم **التنظيمات**، والتى سوف تبلغ أوجها فى إصدار اول دستور عثمانى، فى عام ١٨٧٦، إنما تحاول الإجابة على سؤال طرحه السلاطين ورجال حاشيتهم منذ زمن بعيد : «كيف يمكن انقاذ الامبراطورية؟». ويتلخص الحل المقترح فى بضع كلمات رئيسية : المركزة الادارية، تحديث جهاز الدولة، تغريب المجتمع، علمنة القانون والتعليم - ضمن حدود كثيرة. والواقع أن الدولة العثمانية تبحث عن خلاصها - والأعين مثبتة على أوروبا - فى إقتباس النماذج التى تقدمها هذه الأخيرة كغذاء ثقافى. وتبدو النتائج مذهلة : ففى فجر عهد عبدالحميد الثانى، نجد أن الرومانتيكيين المتأخرين الذين سوف يبكون، شأنهم فى ذلك شأن پيير لوتى، إختفاء تركيا القديمة، ضحية حداثة كلية الحضور واخطبوطية، سوف يصبحون حشداً غفيراً.

على ان **التنظيمات** لن تتوصل الى وضع حد لانحطاط الامبراطورية. فهذه الأخيرة، المعرضة لأطماع الدول العظمى، والتى يمزقها انبثاق النزعات القومية، وتجتاحها رياح الانشقاق والثورة، سوف تمضى من أزمة الى أزمة وتستسلم لتقاذف الأمواج لها فى دوامات المسألة الشرقية. وليس النزاع مع مصر والذى ورثه عبدالمجيد غير الحريق الأول فى سلسلة طويلة من الحرائق - فى لبنان وفى كريت وفى البلقان وأماكن اخرى - التى لا تكف عن اضعاف الدولة التى سرعان ما سوف تسمى بـ «الرجل المريض». وهو ما يعنى أن فترة **التنظيمات** لا تظهر فقط بوصفها مجرد عهد تجديد. فهى ايضاً عهد تمزقات كبرى.

المصلحون

غالباً ما جرى تصوير **التنظيمات** على أنها ثورة فوقية. ولاجدال فى أن مصطلح الثورة قابل للنقاش، إلاّ اذا كنا مستعدين لأن نضفى عليه معنى بالغ الاتساع. وفى المقابل، فمما لا جدال فيه ان الاصلاحات قد تمت بمبادرة من فريق جد محدود من الرجال. أما أن ضغوط الدول «التمدينية» وفورانات المجتمع العثمانى كان لها شأن ما فى التوجه الذى تبنته تركيا بعد عام ١٨٣٩ فهذا مما لا مراء فيه، إلاّ انه لولا تحرك القصر وتحرك الباب العالى لكان من الأرجح للأمور أن تسير بشكل آخر، أو ، على الأقل، وفق ايقاع مختلف.

سلاطين وباشاوات

يستحق الدور الذى لعبه السلاطين فى تحريك عملية الاصلاح اشارة خاصة. ذلك أنه لا عبدالمجيد ولا من خلفوه كانوا سلاطين شكليين يكتفون بالبصم على قرارات متخذة فى مكاتب الصدر الأعظم. فشأنهم فى ذلك شأن ملوك الغرب المصلحين - والذين يبرز بينهم بطرس الأكبر بوصفه النموذج الأكثر اثارة

للاعجاب – ، نجد أنهم يشاركون فى العمل الحكومى، ويساندونه و ، فى حالة الضرورة، يوجهونه. وصحيح أن ملك عصر **التنظيمات** كان مايزال يشبه كثيراً أولئك الذى سبقوه على عرش العثمانيين. فهو يشارك فى مهرجانات **السلاملك**، ويخضع لبروتوكول تشريفات البلاط، ويبهر الشعب بجولاته عبر العاصمة، ويستقبل الرسل الأجانب... لكنه بلباسه المستمد الى حد بعيد من اللباس الأوروبى، وبأسلوب حياته، وبشكل تصوره لدوره على رأس الدولة، يجسد ايضاً، على نحو بليغ، روح العصر. وتتمثل هذه الروح فى الحداثة والواقعية والانفتاح على افكار التقدم. والحال أن السلطان الحديث الطراز يحيا حياة مشابهة لحياة الملوك الأوروبيين، فهو يفتتح الثكنات والمدارس، ويحب أن يجد نفسه محاطاً بالأعمال الفنية القادمة من باريس وڤيينا، ويحضر جلسات مجلس الوزراء، ويستمع الى الخبراء ويظهر على الملأ وصدره مزين بالأوسمة الغربية. بل إن عبدالعزيز سوف يتميز بقيامه، فى عام ١٨٦٧، برحلة عبر أوروبا، وهو ما يشكل حدثاً غير مسبوق فى تاريخ الامبراطورية.

والحال أن ورثة محمود الثانى قد تشربوا منذ طفولتهم فن الحكم الجديد. ولدى ارتقاء عبدالمجيد الأول العرش، وهو فى الثامنة عشرة من العمر، يحس أن بوسعه التباهى بدراية معقولة باللغة الفرنسية والتميز بتعلم جيد نسبياً، يعطى مكانة متساوية للفنون والعلوم. أما أخوه عبدالعزيز، الذى سوف يخلفه فى عام ١٨٦١، فهو يبدى مزاجاً أكثر ريفية، ويعشق الرياضة والصيد ويهتم بتربية الحيوانات. لكن ذلك لن يمنعه من التحمس، بدرجة تفوق تحمس أخيه الأكبر، للروح الأوروبية، ولا من العمل بنشاط من أجل إنجاز الاصلاحات.

ولعل مراد الخامس، الذى لم يدم حكمه إلاً بضعة أشهر (يونيو – اغسطس ١٨٧٦)، كان مؤهلاً أكثر من الآخرين لدوره كملك مصلح. فهذا الابن البكر لعبدالمجيد كان قد تلقى، شأنه فى ذلك شأن ابيه، تعليماً متنوعاً يشتمل برنامجه،

بين دروس أخرى، على دروس فى اللغة الفرنسية وفى الموسيقى الغربية. وعند بلوغه، اتيحت له فرصة المشاركة فى رحلات عبدالعزيز وخاصة فى الجولة الأوروبية التى لا تنسى والتى قادت السلطان العثمانى إلى باريس ولندن. وسرعان ما تسنى له الاستفادة من نصائح وآراء لفيف من الأصدقاء – من المثقفين ورجال الأعمال والضباط وكبار الموظفين... وفى عام ١٨٧٢، يصل به الأمر الى حد طلب ادخاله الى عالم الماسونية الحافل بالاسرار. أما أنه قد اختار، للاطلاع على هذه الاسرار، محفلاً تابعاً للمحفل الشرقى الفرنسى الكبير، فإن ذلك لما يمثل حدثاً بالغ الدلالة. فالرهان على الماسونية الفرنسية كان، فى ذلك العصر، اختياراً للعقلانية وللروح الڤولتيرية ولأفكار الثورة الكبرى؛ كما كان مغامرة بايلام العالم الاسلامى ايلاماً عميقاً.

والواقع ان عبدالحميد الثانى، أخ وخليفة مراد الخامس، هو وحده الذى يبدو نشازاً فى هذه الكوكبة من السلاطين العصريين. وقد احتفظ له الاخلاف بصورة طاغية دموى، يحيا محاطاً برجال الشرطة وبالجواسيس. على ان «السلطان الأحمر» ينتمى الى ذات النموذج الذى ينتمى اليه اسلافه. والحال أن طفولة تتميز بالاجتهاد فى الدراسة وشباباً عامراً بالمناقشات الطويلة مع مختلف الجلساء قد جعلا منه أميراً عليماً بأحوال الدنيا، مدركاً للمشاكل العديدة التى تواجهها الامبراطورية العثمانية. وعندما يأخذ مكان مراد، فى أواخر صيف عام ١٨٧٦، فإنه يصبح واحداً من اكثر انصار التحديث الذين وصلوا الى السلطة حماساً. أما أنه قد أدار ظهره بسرعة بالغة لليبرالية السياسية لكى يتجه الي أساليب حكم أوتوقراطية بشكل مطرد، فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً : ففى عهده – الذى تميز من جهة اخرى بالعديد من الشوائب – عرفت التنظيمات أوجها.

وإذا كان ورثة محمود الثانى قد تمكنوا من أخذ الاصلاحات على عاتقهم، فجعلوا من القصر أحد البؤر الأكثر وضوحاً للتحديث، فإن من اللائق على أية حال

الاعتراف بأن الدفعة الأولى غالباً ما كانت تجيىء من المكاتب الوزارية للباب العالى. ففى حين أن السلاطين قد لعبوا بحماس دورهم كواجهة **للتنظيمات**، نجد أن الوزارات قد شهدت عمليات إعداد المشاريع وتكوين اللجان وتحرير مسودات المراسيم. والحال أن الوزراء، الذين قادوا هذا النشاط كله، قد احتلوا فى تطبيق التجديدات مكانة تعتبر، على الأقل، مماثلة فى أهميتها للمكانة التى تخص السلاطين الذين كانوا يخدمونهم.

ومن بين المؤسسين الرئيسيين لحركة الاصلاح، تجب الاشارة فى المقام الأول الى مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ - ١٨٥٨)، ملهم مرسوم جولخانه السلطانى. فهذا الرجل الرئيسى للأزمنة الجديدة، والذى يعتبر «أب» **التنظيمات**، كان قد سار على درب مماثل للدرب الذى سار عليه كثيرون من رجال الدولة الآخرين فى ذلك العصر. ولما كان قد انحدر من اسرة جد متواضعة - كان والده احد مديرى الأوقاف الخيرية للسلطان بايزيد الثانى - ، فقد بدأ بالانخراط فى سلك دراسات علوم الدين. وفيما بعد، بفضل مساندة أحد اعمامه، السيد على باشا، تسنى له العمل كأمين للباب العالى. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد امامه إلاَّ ان يرتقى، واحدة اثر أخرى، مختلف المراتب التى سوف تسمح له بالصعود الى أعلى وظائف الدولة. ففى عام ١٨٣٢، يشغل منصب السكرتير الأول **للآمدى**، وهى خدمة مسئولة عن إدارة الشئون الداخلية والخارجية للامبراطورية. وبعد ذلك بعامين، يجرى ارساله سفيراً الى باريس، مما يشكل خطوة أولى لعمل دبلوماسى سوف تكون الاقامة فى لندن أبرز علاماته. وفى عام ١٨٣٧، يجرى تعيينه وزيراً للشئون الخارجية. وسوف يتعين عليه الانتظار الى عام ١٨٤٦ لكى يصعد الى منصب الصدر الأعظم، لكنه يبدو منذ ذلك الحين بوصفه واحداً من أبرز شخصيات الباب العالى، حيث يتميز على نحو خاص بمثابرته على تحقيق الاصلاحات الأكثر جسارة. وهو يلعب بورقتين رئيسيتين : إمتلاك ناصية اللغة الفرنسية والدراية الجيدة بالشئون الأوروبية. وخلال سنوات خدمته كسفير، يطلع أيضاً على الأفكار التى تهم

الشباب، وذلك، جزئياً، من خلال الماسونية التى سوف يصبح، لدى عودته الى تركيا، أحد دعاتها المتحمسين. والواقع أن اعلان مرسوم جولخانه السلطانى، فى بداية عهد عبدالمجيد، قد جعل منه الشخصية البارزة **للتنظيمات**. على أن مسيرته العملية لن تكون مع ذلك اقل تقلباً، فهى تتأرجح بحسب الظرف السياسى، وتقلبات مزاج السلطان المفاجئة والمؤامرات. وعند وفاته، فى عام ١٨٥٨، يخلف وراءه خمس توليات لمنصب الصدر الأعظم، وعدة بعثات الى الخارج وفترتى تعيين، لمدتين طويلتين نسبياً، على رأس وزارة الشئون الخارجية.

أما ائمة **التنظيمات** الآخرون – محمد أمين على باشا (١٨١٥ – ١٨٧١)، محمد فؤاد باشا (١٨١٥ – ١٨٦٩)، مدحت باشا (١٨٢٢ – ١٨٨٤) – فإن سيرة كل منهم تظهر تشابهات عديدة مع سيرة مصطفى رشيد : شباب مكرس للدراسات الدينية، فترة إعداد فى المراتب الدنيا للبيروقراطية العثمانية، إقامة أو عدة اقامات فى اوروبا، وظائف ادارية متنوعة، وأخيراً دخول المجالات القيادية فى أغلب الأحوال عبر وزارة الشئون الخارجية. وفى جميع الحالات، يمر النجاح عبر انفتاح على الغرب. لكن الدراسات الكلاسيكية – التى تتمثل هنا فى التعليم الذى تقدمه المدارس الدينية – يبدو أنها قد أسهمت ايضاً فى نجاح المصلحين. فهؤلاء الرجال، حتى وإن كانت أعينهم تنظر الى أوروبا، انما يدينون لهذا الانغراس فى الثقافة القديمة بما سوف يمثل مأمنهم الرئيسى – احترام القيم التقليدية – وإن لم يكن غير مظهر خارجى.

وبعد مصطفى رشيد، ربما كان محمد أمين على باشا هو الذى لعب الدور الأنشط فى تطبيق الاصلاحات. فهو، على أية حال، يمسك بزمام الأمور مدة أطول. والحال أن هذا الابن لتاجر صغير من تجار اسطنبول قد عرف صعوداً بالغ السرعة. ولما كان قد دخل فى خدمة الباب (العالى) وهو لم يزل دون العشرين من عمره، فإنه لم يكن أمامه غير عشر سنوات لكى يتم تعيينه سفيراً فى لندن

(١٨٤١)، وذلك بفضل ميله الى اللغات الأجنبية. ومنذ ذلك التاريخ، تتقاطع مسيرته العملية مع مسيرة مصطفى رشيد، أكان ذلك عندما يخلف هذا الأخير فى منصب وزير الشئون الخارجية أم عندما يحل محله فى منصب الصدر الأعظم، وهو المنصب الذى سوف يشغله مع انقطاعات منذ عام ١٨٥٢ وحتى موته فى عام ١٨٧١. وقد ربط مصطفى رشيد اسمه باعلان مرسوم جولخانه. أما على باشا فسوف يكون أحد المخططين لوثيقة ذات أهمية مساوية، هى **الخط الهمايونى** (المرسوم السلطانى) الصادر فى عام ١٨٥٦، والذى يشكل برنامجاً جديداً للاصلاحات اصدره السلطان عبدالمجيد بعيد انتهاء حرب القرم. كما أنه سوف يكون أحد المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للاصلاحات (**مجلس – اى عالى – اى تنظيمات**)، الذى انشىء فى عام ١٨٥٤ من اجل الاشراف على الاجراءات التحديثية وتطويرها.

أما محمد فؤاد باشا، المعاصر لعلى باشا وأحد أقرب معاونيه، فإن مسيرته العملية كانت أقل سرعة من مسيرة راعيه وصديقه، لكنها كانت رائعة مثلها. وهو ينحدر من أسرة العلماء، وقد بدأ بالتوجه الى دراسة الطب و، بعد دراسات فى هذا المجال، التحق بالجهاز الطبى للجيش. إلاّ انه سرعان ما سمحت له درايته باللغة الفرنسية بتغيير توجهه. ويتمثل الحدث الحاسم فى حياته فى دخوله، فى عام ١٨٣٧، الى تلك البيئة التحضيرية الحقيقية لرجال الدولة والتى تتمثل فى مكتب الترجمات (**ترجمة أوضاسى**) التابع للباب العالى والذى كان محمود الثانى قد انشأه قبل ذلك التاريخ بوقت قصير. وفى عام ١٨٤٠، جرى تعيينه ترجمانا للسفارة العثمانية فى لندن. ويمثل ذلك بداية لمسيرة سوف تسمح له بعد ذلك باثنى عشرة عاما بالصعود الى منصب وزير الشئون الخارجية، استناداً الى دعم من جانب على باشا. ومنذ ذلك الحين، يصبح جزءاً لا يتجزأ من فريق الرجال الذين يمسكون بمقاليد أمور الامبراطورية. ولما كان صدراً أعظم عدة مرات، وعضواً فى المجلس الأعلى للاصلاحات – الذى سوف يتولى رئاسته خلال بضع سنوات –،

فإنه سوف يلعب حتى موته، فى عام ١٨٦٩، دور الذات الأخرى لعلى باشا، حيث يتبادل معه الحظوات والوظائف، ويحل محله فى كل فترة غضب عليه، وإن كان يواصل بحزم عين سياسة الاصلاح المؤسسى والاقتصادى والاجتماعى التى سار عليها.

أما آخر كبار المصلحين فى ذلك العصر، مدحت باشا، فهو الوحيد الذى سار، فى درب تولى المسئوليات، مسيرة مختلفة الى حد ما عن مسيرة اسلافه. وصحيح اننا نجد فى مسيرته معطيات ليس فيها ما هو غير عادى : طفولة تقضى فى المدارس الدينية؛ شباب يتميز بالحصول على وظيفة صغيرة فى الصدارة العظمى؛ بداية مسيرة عملية تتميز برحلة لعدة أشهر عبر أوروبا. إلاّ انه فى حين ان مصطفى رشيد وعلى باشا وفؤاد باشا قد التحقوا بالسلك الدبلوماسى، فإن مدحت باشا قد ارتقى مدارج السلطة بتميزه فى مجال ادارة الولايات. فبعد أن شغل وظائف ثانوية مختلفة، عُيِّنَ فى عام ١٨٦١ والياً على ولاية نيش. وبعد ذلك بثلاث سنوات، يتم التكريس : فقد عهد اليه بولاية الدانوب - التى تشمل من الناحية العملية كل بلغاريا الحالية - ، مع حرية العمل هناك على انجاز جميع الاصلاحات التى تعتبر ضرورية. وهنا، وفى بغداد التى سوف ينقل اليها فى عام ١٨٦٩، سوف يتمكن من البرهنة على مواهبه الاستثنائية كإدارى، حيث يبرز بوصفه أحد الممثلين الأكثر كفاءة للمركزة العثمانية. ومنذ ذلك الحين، يتوالى التشريف والتكريم بايقاع سريع. وفى عام ١٨٧٢، سوف يصل الأمر بالسلطان عبدالعزيز الى حد وضعه لعدة أشهر على رأس الحكومة العثمانية. إلاّ انه لن يصل الى تحقيق الهدف الذى يتقاسمه مع عدد معين من الشخصيات الأخرى : اصدار دستور، إلاّ فى عام ١٨٧٦، عندما يصبح الصدر الأعظم لعبدالحميد الثانى.

ومع مدحت باشا، تكتسب الصورة النمطية للمصلح العثمانى بعداً جديداً بلا جدال : الانغراس فى ما يمكن تسميته بالامبراطورية العميقة الأغوار. فعمل

مصطفى رشيد ومهندسى **التنظيمات** الآخرين كان مستمداً من الافتتان الذى أحسوا به تجاه الحضارة الأوروبية. وبالنسبة لهم، كان الاصلاح يعنى أن يستوردوا من الغرب الوصفات التى اثبتت فيه نجاحها. أما بالنسبة لأب دستور ١٨٧٦، فإنه يعنى أيضاً التمسك بالانصات الى صوت الولايات. وصحيح انه لا مصطفى باشا ولا على باشا ولا فؤاد باشا كانوا يجهلون أن بقاء الامبراطورية مرهون بمراعاة المشكلات الاقليمية. فكل واحد منهم يرجع اليه الفضل فى عدد من التدابير الرامية الى تجديد نسيج عالم الولايات. لكن مدحت باشا هو أول مصلح كبير يجعل من هذا العالم المختبر الرئيسى **للتنظيمات**.

ادباء وايديولوجيون

إذا كانت المبادرة بالاصلاحات تجيىء، أساساً، من القصر والمكاتب الوزارية، فإن الطبقة المثقفة لا تبقى مع ذلك سلبية. ففترة **التنظيمات** تتميز بظهور كوكبة كاملة من الأدباء الذين يجربون شيئاً فشيئاً الاشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب — الراوية، المسرح، البحث الفلسفى، فن الكتابة الصحفية — ويستخدمون هذه الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد وللسجال ولتقديم الدرس الى القادة ولتهذيب القراء. وقد يتصور المرء أن هؤلاء الكتاب ليسوا غير مجرد نشطاء بلا فائدة. لكن ذلك غير صحيح. فإذا كانت عجلة الاصلاح تتحرك، فالفضل فى ذلك إنما يرجع اليهم هم أيضاً. فعبر الحماس الذى يحتفون به بالحضارة الغربية وعبر الحمية التى ينادون بها بتحولات أكثر جسارة باستمرار، يسهمون إسهاماً فعالاً فى تحريك الأمور.

وعبر الصحافة بوجه خاص، والتى تأخذ فى التطور اعتباراً من اربعينيات القرن التاسع عشر، تأخذ الانتلجنتسيا الجديدة فى التعبير عن نفسها. وكانت لغالبية الجماعات الاثنية والطائفية فى الامبراطورية صحفها. وهذه الصحف تعبر، بلغات مختلفة، عن ايمان مشترك بالتقدم وتتبنى أفكاراً مشتركة عن العدالة

والاخاء. إلاّ انه، هنا وهناك، تظهر ايضاً بشكل تدريجي أفكار تقويضية أكثر بشكل واضح، بما يؤدى الى ترعرع النزعة القومية : فمن جميع اطراف البلاد يتكاثر رسل إحياء اللغات والثقافات الأصلية، يصل بهم الأمر احياناً الى حد المطالبة بايجاد استقلال ادارى، فى الولايات ذات التركيب السكانى المختلط، يحترم الخصوصيات المحلية.

والى جانب الصحيفة، سوف يجرى دفع المسرح أيضاً الى لعب دور هام. وهو فى البداية مسرح مأخوذ بالكامل عن أوروبا: اذ يجرى ترجمة شيللر وڤيكتور هيجو، واقتباس موليير؛ وهكذا يتعرف المشاهدون على الهجاء الاجتماعى وموضوعات الدراما البورچوازية. وعند أواخر عهد عبدالمجيد، يتشكل أيضاً برنامج عروض مسرحية عثمانى، تؤديه فى البداية فرق أرمنية، ثم تؤديه فيما بعد فرق تضم عدداً من الممثلين المسلمين. والحال أن هذه المسرحيات، المبنية بالكامل فى أغلب الأحيان على نجاحات المشاهد الأوروبية، تتحدث عن ايجابيات الحضارة الغربية وتعلى من شأن الأفكار وأساليب الحياة الواردة من أوروبا وتشيد، على نحو موازٍ، بمبادىء كالحب والوطن، وحس الشرف، وعشق الحرية والعدالة. على أنه لا مجال للنظر الى الذات بانشداه فى مرآة الغرب. ذلك ان عدداً من الأعمال المسرحية لا يتردد فى الهجوم على المجنونين بالنزعة الأوروبية، المستعدين للاستسلام للدين الجديد دون أبسط تمييز. فعلى غرار كبار مهندسى **التنظيمات**، يبرز مسرحيو ذلك العصر بوصفهم دعاة توليف : فإذا كانوا يسخرون من عادات الماضى، فإنهم لا يبدون مع ذلك أقل ثباتاً فى تعلقهم بالقيم التقليدية.

ومما يدعو الى الدهشة أن الرواية، وهى الوسيلة التعبيرية الرئيسية للأدب الأوروبى، لن تظهر فى ترسانة الكتاب العثمانيين إلاّ نحو عام ١٨٧٠. وهنا ايضاً، فإن الأمور قد بدأت بالترجمات : **تيليماك** لفنيليون (ترجمت الى التركية فى عام ١٨٥٩)، **البؤساء** لهيجو (١٨٦٢)، **روبنسون كروزو** لدانييل ديفو (١٨٦٤)،

ميكروميجا لڤولتير (١٨٧١)... والحال أن المحاولات الروائية الأولى خلال فترة **التنظيمات**، والمستندة الى هذه النماذج، لا تشكل بالتأكيد أعمالاً كبرى : فالسذاجات والروح العاطفية المبتذلة الباكية تشكل قوامها الرئيسى. على أنها تحسن تماماً أداء وظيفتها التربوية، إذ تدعو بفعالية الى الحضارة الحديثة. ويعلى هذا النوع من الروايات من شأن العلاقات بين الجنسين ويستمتع بتناول مشكلة التحرر الانثوى. لكن عدداً من الأعمال سوف يذهب الى ما هو أبعد من ذلك ويجتهد فى رصد عيوب مجتمع موزع بين الشرق والغرب.

وبين رواد الأدب الجديد، تحتل ثلاثة اسماء مكانة مميزة بشكل خاص : منيف باشا (١٨٢٨ - ١٩١٠)، ابراهيم شينازى (١٨٢٦ - ١٨٧١) وضياء باشا (١٨٢٥ - ١٨٨٠). أما الأول، رئيس تحرير **جريدة - اى حوادث** - جريدة الحوادث)، فهو يدخل فى عداد آباء الصحافة العثمانية. وشأنه فى ذلك شأن غالبية الكتاب الاجتماعيين فى ذلك العصر، فإنه يهتم بكل شىء - القانون، الاقتصاد، الأدب، الفلسفة - وينكب على نشر المعارف الغربية بكل حماس عصامى ثقف نفسه بنفسه. وعمله الأكثر أهمية هو مجموعة حوارات مترجمة عن فينيلون وفونتينيل وڤولتير. ويتميز هذا العمل، المنشور فى عام ١٨٥٩، بطابع ثورى حقيقى. ولما كان عبارة عن تجميع لأفكار جديدة، فإنه يعرض على الانتلجنتسيا العثمانية موضوعات للتأمل كطبيعة الانسان ومفهوم الوطن أو الأسس الاخلاقية للمجتمع، والتى لم يسبق قط طرحها بهذا الشكل. كما يتميز منيف باشا بتأسيسه، فى عام ١٨٦٢، للجمعية العثمانية للعلوم ولسان حالها، **مجمع - اى فنون** (مجمع الفنون). وخلال السنوات التى ظهرت فيها هذه المجلة، نجد أنها قد لعبت فى تركيا دوراً مماثلاً فى أهميته لأهمية الدور الذى لعبته **الانسيكلوبيديا** الكبرى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر. ولم تكن مهمتها تتمثل فى مجرد الاسهام فى ترويج مجموعة كاملة من المعارف. فهى، بشكل اساسى اكثر، تشكل احد اول المختبرات التى رأت النور فى الامبراطورية العثمانية للفكر المستند الى المشاهدة والتجربة.

كما أن ابراهيم شينازى وضياء باشا، المعاصرين لمنيف باشا، قد كرسا هما أيضاً جانباً كبيراً من حياتهما للصحافة، حيث جعلا من المقال الافتتاحى السلاح المميز للمعركة التى خاضاها من أجل تبديل حال البلاد. وتتميز مسيرة كل منهما بسمات مشتركة كثيرة. فقد دأب كل منهما على النضال من اجل الاصلاحات. كما ان كلا منهما لم يتردد فى الهجوم على نظام حكم الصدرين الأعظمين الرئيسيين لعبدالعزيز : على وفؤاد، اللذين اعتبرهما كل منهما جد محافظين. وأخيراً، فإن كلاً منهما قد كابد عنت السلطة، حيث دفع كل منهما ثمن انتقاداته المتواصلة للحكومة باجتياز تجربة المنفى لسنوات عديدة. على أن شيئاً واحداً يفصل بينهما : تباين موقف كل منهما من التراث الاسلامى. فشينازى، الشديد الاعجاب بفلسفة التنوير، نادراً ما يتخذ من الاسلام مرجعاً، بل ويبدو أنه يدير ظهره له. أما ضياء، على الضد من ذلك، فإنه يستمد جانباً مهماً من الهامه من الفكر الصوفى الاسلامى ويبدى نزعة محافظة دينية وثقافية تجعل منه أحد اصوات الحداثة العثمانية الأكثر اشكالية. على ان مثقفى التنظيمات لا يقيمون لذلك وزناً كبيراً. فالرجل الواحد – وتلك هى حالة ضياء – قد يحس تماماً بأكبر قدر من الارتياب فى النماذج الواردة من الغرب ويتميز، من جهة اخرى، بوصفه أحد المدافعين الأكثر تحمساً عن الأفكار الجديدة.

ولما كان شينازى وضياء قد تصدرا السجال السياسى والأدبى، فإنهما قد مارسا تأثيراً ملحوظاً على الانتلجنتسيا العثمانية فى عهد عبدالعزيز. على أن أحد تلامذتهما، وهو نامق كمال (١٨٤٠ – ١٨٨٨)، هو الذى سوف يتميز بوصفه الكاتب الأكثر تمثيلاً للتنظيمات. الأكثر تمثيلاً، ولكن ايضاً الأكثر موهبة والأكثر انتاجاً: فقد خلف روايات ومسرحيات و ، بشكل خاص، انتاجاً صحفياً غزيراً نجد فيه كل ايمانات العصر، مصاغة بقوة.

والواقع أن مجلة عبريت (العبرة)، الصادرة بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٣، كانت المصب الرئيسى لهذه الكتابات النثرية الغزيرة. لكن نامق كمال كان قد تمكن قبل

ذلك بالفعل من تقديم برهان موهبته فى مجلة **تصوير – اى افكار** (تصوير الأفكار)، وهى مجلة انشأها شينازى فى عام ١٨٦٢، وفى عشر صحف أخرى. والحدث الأكثر أهمية، فى هذه المسيرة الواسعة الحركة، هو مشاركته، قرب أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، فى مجلة **حُريت** (الحرية) ، الصادرة فى لندن بمعاونة ضياء باشا وعدد من الرجال الآخرين. فهنا، فى المنفى، نجد أن المثقف المعارض، المتحرر منذ ذلك الحين من ضغوط الباب العالى، سوف يجد الفرصة لشحذ اسلحته : كتابة نثرية إن لم تكن رائقة تماماً، فإنها على الأقل تتميز بالحمية والحماس؛ ذخيرة من الأفكار التقويضية الرامية بشكل خاص الى لبرلة نظام الحكم والمؤسسات.

وعبر مقالاته الصحفية، كما عبر أعماله الأدبية بشكل محدد، يبرز نامق كمال على نحو خاص بوصفه مدافعاً متحمساً عن فكرة الحرية. ومن خلال تبنيه لأحد المبادىء العظيمة **لاعلان حقوق الانسان**، كان أول من اتجه، بين مثقفى جيله، الى تأكيد أن الانسان يولد حراً وأن هذه الحرية «ضرورية ضرورة الماء والهواء». وفى مقال شهير فى مجلة **عبريت** ظهر فى زمن شدد فيه نظام عبدالعزيز ضغوطه على المثقفين، لن يتردد (نامق كمال) فى الاعلان بشكل أوضح : «إن حق وواجب الانسان ليس هو أن يحيا فحسب، بل ان يحيا حراً».

ولما كان نامق كمال قد ولد لأسرة غارقة فى التصوف الاسلامى، فإنه، بوصفه مسلماً صالحاً، يعتبر هذه الحرية هبة من الله. لكنه يشير ايضاً اشارة قوية الى أن المجتمع – وبشكل اكثر تحديداً الدولة التى تتوج البناء الاجتماعى والسياسى – يرجع اليه واجب اصدار القوانين بما يكفل لكل انسان احترام حقوقه الأساسية و ، بشكل موازٍ ، المساواة أمام القانون. إلاّ ان من السابق لأوانه كثيراً، فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر هذه، ان يكون بوسع انسان شديد التعلق بالاسلام كنامق كمال أن يفكر فى قانون علمانى بشكل خالص، مستقل عن

الشريعة. على أنه كان بوسعه القول، بشكل جد بليغ، أن المجتمع الحديث لا يمكنه التمشي مع التعسف والجور؛ وأن قوانين عامة، يعترف بها الجميع وتطبق على الجميع، دون تمييز فى المرتبة أو على اساس الانتماء الإثنى أو الطائفى، يجب ان تنظم عمل الهيئة الاجتماعية.

واذا كان نامق كمال، فى مرافعاته المؤيدة لدولة تحترم القانون، يستند عن طيب خاطر الى الاسلام، فإنه يتخذه مرجعاً له باصرار اكثر بكثير عندما يدعو الى فصل صارم بين السلطات والى تدشين نظام حكم دستورى ، فى الامبراطورية العثمانية، قادر على ان يتيح للمجتمع المدنى امكانية التعبير عن تطلعاته. ومستمداً من المؤسسات الاسلامية مفهوم **المشورة**، تشاور الجماعة، فإنه لا يتردد فى تأكيد ان فكرة الحكومة التمثيلية تجد إقراراً لها فى التراث الاسلامى ولا تتطلب غير اعادة الحيوية اليها لكى تنسجم انسجاماً تاماً مع متطلبات الدولة الحديثة. إلاّ انه تحت غطاء العودة الى التراث هذا، فإن ما يدور الحديث عنه فى الواقع هو القضاء على الحكم المطلق وتطبيق برنامج ليبرالى، تعتبر الملكية الدستورية مدعوة الى ان تشكل احد اعمدته الرئيسية. أما النموذج الذى يراه نامق كمال فإنه لا يفوح برائحة تمرد زائدة : فهو نموذج دستور الامبراطورية الثانية الذى قدمه نابوليون الثالث الى فرنسا، مع مزجه الذى يتميز بالدهاء بين السلطة الأوتوقراطية والأجهزة التمثيلية. ومن الواضح أن نامق كمال، باستبعاده النظم الأخرى الأكثر جذرية، إنما يرمى الى اللعب بورقة الاعتدال. لكن ذلك لا يقلل من واقع ان نزعته الدستورية الكفاحية تحمل فى طياتها انقلابات سياسية ليس من شأنها إلاّ ان تؤدى إلى تخفيف ضغط، بل الى اختفاء، الملكية العثمانية.

ومن المؤكد أن فى ذلك ما يدعو الى اثارة انزعاج السلطان ووزرائه. وسوف ينتاب القلق هؤلاء بقدر ما أن نامق كمال وعدداً من المثقفين الليبراليين الآخرين، يبرز بينهم بشكل خاص ضياء باشا، والأمير المصرى مصطفى فاضل (١٨٢٩

-١٨٧٥) والكاتب الاجتماعى على سواوى (١٨٣٨ - ١٨٧٨)، قد شكلوا فى عام ١٨٦٥ نوعاً من جمعية سرية على غرار جمعية الكاربونارى، بهدف ترويج الأفكار الجديدة. والواقع ان هذه الجماعة، التى سرعان ما تأخذ اسم «العثمانيين الشبان»، مثلما كانت هناك من قبل جماعة «ايطاليا الفتاة» أو «المانيا الفتاة»، إنما تتخذ من بلاغة الأدباء الذين تتألف منهم سلاحاً رئيسياً لها. والحال أن هذا السلاح سلاح رهيب. ولم يتأخر الباب العالى فى التعرض لسيل متواصل من الانتقادات والمطالب. وشيئاً فشيئاً يصبح الصراع بين المعارضين والسلطة بالغ الحدة بحيث ان الحكومة تنتهى الى الرد رداً قاسياً.

والواقع أن النشر الذى تم فى عام ١٨٦٧ لرسالة مفتوحة موجهة الى السلطان من أحد المحركين الرئيسيين لحركة العثمانيين الشبان، وهو مصطفى فاضل باشا، هو الذى اشعل البارود. ففى هذا الكراس الذى صدر فى عدة عشرات من آلاف النسخ ووزع على نطاق واسع فى الامبراطورية، شجب الأمير المصرى بلا مواربة مثالب السلطة ودعا الى برنامج اصلاحات يتمثل بنده الرئيسى فى اقامة نظام حكم دستورى. وفى وجه هذه المطالب، كان رد فعل الصدر الأعظم، على باشا، فورياً : فقد خير على سواوى ونامق كمال وضياء وعدة رجال آخرين بين وظائف تافهة بلا عمل فى الولايات النائية أو النفى الى اوروبا.

وبالنسبة للعثمانيين الشبان، كانت السنوات الخمس التى قضوها خارج الامبراطورية سنوات اكتساب للنضج. ففى العواصم الأوروبية التى وجدوا انفسهم فيها، واصلوا بشكل متزايد دعايتهم ضد الأوتوقراطية العثمانية. وبشكل خاص، اتيحت لهم الفرصة هناك للتعرف على الأفكار والتقنيات وأساليب الحياة التى لم يكونوا يملكون عنها من قبل غير معرفة مستمدة من الكتب. وطبيعى ان هذا الاتصال المباشر بالعالم الغربى لم يكن من شأنه إلاّ ان يشكل اضافة الى قوة الاقناع التى تتميز بها كتاباتهم.

والحال أن الحرب الدائرة بين الحكومة والعثمانيين الشبان سوف تستمر، مع انقطاعات تتميز بمبادرات العفو التى تتلوها ترحيلات جديدة الى المنفى، حتى ارتقاء عبدالحميد الثانى العرش. ويدور نزاع ثنائى الأطراف حول الوسائل التى يجب استخدامها والغايات التى يجب تحقيقها. والواقع، بشكل اساسى، هو أن الانتلجنتسيا الليبرالية تسعى الى ذات الهدف الذى يسعى اليه الباشاو المصلحون والذين تصطدم بهم : إبراء الرجل المريض بتزويده بجرعة قوية من الأفكار السياسية والقيم الثقافية والتجديدات التقنية المأخوذة عن الغرب. ولكن كيف يتم تقدير الجرعة؟ إن السلطان ووزراءه، بوصفهم رجال السلطة، يتفوهون عن طيب خاطر ببيانات ليبرالية لكنهم يحترسون من تقديم تنازلات كثيرة. أما العثمانيون الشبان، على الضد من ذلك، فإنهم، لكونهم متعطشين الى الحرية والى العدالة، يرون أن نظام الحكم النيابى هو وحده القادر على تجسيد ما ينشدون. ويبدو لهم أن من المستحيل الاكتفاء بالنزعة الاصلاحية السلطوية التى كانت الحكومة، من جهتها، مستعدة للاكتفاء بها.

وفى هذه المواجهة بين نهجين متباينين **للتنظيمات**، فإن جهاز الدولة هو الذى سوف تكون له – مؤقتاً – الكلمة الأخيرة. والواقع ان الدستور الذى كان أعز امانى العثمانيين الشبان لن يصدر، غداة ارتقاء عبدالحميد الثانى العرش، إلاّ لكى يجرى تعطيل العمل به بسرعة واسدال الستار عليه. فهل يعنى ذلك ان النضال الذى خاضه نامق كمال ورفاقه كان بلا طائل؟ من المؤكد ان عدم نجاح العثمانيين الشبان فى أن ينتزعوا من السلطة نظام حكم نيابى دائم انما يشكل فشلاً. إلاّ ان من المناسب ان نحسب لهم، بالمقابل، نجاحهم فى تعبئة جزء من الرأى العام لحساب الأفكار الجديدة. ومن الواضح أنه لا شينازى ولا ضياء ولا نامق كمال كانوا سياسيين محنكين. لكنهم تمكنوا من أن يكونوا مربين جيدين.

جنود الاصلاح المجهولون

سلاطين، صدور عظام، ايديولوچيون، أدباء مشهورون.. هؤلاء هم الممثلون البارزون **للتنظيمات**. والى جانبهم، كان هناك ايضاً جنود الاصلاح المجهولون : البيروقراطيون، الخبراء، الحقوقيون، الفنيون؛ ضباط الجيش الجديد، المدرسون، اعضاء مختلف اللجان الاستشارية، باختصار ، كل اولئك الذين شاركوا في صوغ أو تطبيق مشاريع الاصلاح، كل اولئك الذين اسهموا، من شتى ارجاء الامبراطورية، في نشر الحداثة العثمانية.

ولتكوين فكرة عن هذه الكوادر المجهولة الاسماء لحركة الاصلاح، يمكننا، على سبيل المثال، الالتفات الى أحد المحافل الماسونية العديدة التي ازدهرت عبر مختلف ارجاء الامبراطورية منذ عهد عبدالمجيد والقاء نظرة سريعة على قائمة الأعضاء. وصحيح أن هذه الماسونية العثمانية، الجياشة بالحركة، قلما تحتمل مقارنة مع الماسونيات الغربية في العصر نفسه، والتي تشكل كنائس حقيقية للروح الجديدة. فهي لم تلعب دوراً سياسياً إلاّ نادراً ولم تشارك في التحريض الايديولوچي إلاّ بوصفها قوة مساندة. على أن ذلك لا يقلل من واقع انها شكلت احد التجليات الأكثر دلالة للجيشان الاجتماعي والثقافي الذي قادت اليه **التنظيمات**.

وهناك حالة بين حالات اخرى : تلك هي حالة محفل اتحاد الشرق الذي اسس في اسطنبول في عام ١٨٦٣. فهذا المحفل، المرتبط بمحفل الشرق الكبير الفرنسي يستظل، كما يشير الى ذلك اسمه، بظل فكرة من الافكار الهادية **للتنظيمات** : التعايش الأخوي، الوفاق بين الأجناس. وفي عام ١٨٦٩، سوف يضم مائة وثلاثة وأربعين عضواً قادمين من مختلف آفاق المجتمع العثماني. فبين المنتمين اليه، نلاحظ وجود عدة فرنسيين وعدة منحدرين من بلدان أوروبية أخرى قدموا للبحث عن حظ سعيد في الشرق: حرفيون متخصصون في صنع منتجات فاخرة، صيارفة، تجار، محام ليس شخصاً آخر غير لوي آميابل، احد الشخصيات

الرئيسية للماسونية الفرنسية. لكن المحفل يجمع بشكل خاص عدداً كبيراً من المنتمين الى الاقليات فى الامبراطورية. ونحن نجد فيه فى البداية فريقاً هاماً من وجهاء الطائفة الاسرائيلية. كما ان اليونانيين ممثلون فيه من خلال الصحفى چان ڤريتوس، والوسيط الكسندر إزميريديس، والتاجر الكريتى كليانتى سكاليبرى ونصف دزينة لا بأس بها من الشخصيات الأخرى. أما الأرمن، الأوفر عدداً بكثير، والذين يشكلون جزءاً منه، فإنهم ينتمون هم ايضاً، فى غالبيتهم، الى عالم الصرافة أو التجارة، لكننا نجد فى عدادهم ايضاً مأمورى قضاء (خاصة نرسيس داديان، المعرف بأنه «عضو مجلس التحقيق الجنائى التابع لوزارة الشرطة») وموظفين وأعضاء مهن حرة.

لكن الشىء الأكثر اثارة فى عضوية المحفل هو وجود خمسين من المسلمين. وغالبية هؤلاء الأخيرين ينتمون الى الجيش. إلاّ اننا نجد بينهم أيضاً عدداً من مأمورى القضاء وعدداً معينا من رجال الدين. وقد نجح المسئولون عن المحفل فى تجنيد اشخاص يحتلون، غالباً، مناصب رئيسية. وتضم قائمة الأعضاء فى عام ١٨٦٩ – بين اعضاء آخرين – الياور الأول للسلطان (رؤوف بك) وكذلك المسئول الأول عن غرفته (جميل بك)، وأحد مفتشى وزارة الشرطة (عبدالرحمن حلمى افندى) واثنين من الولاة (محمد رمزى افندى، والى شيو، وعزت باشا، والى القدس السابق)، وعدة عسكريين من المراتب العليا وأربعة قضاة للمحكمة التجارية ونحو خمس عشرة من الموظفين من مختلف المستويات. وفى السنةالسابقة، كان المحفل قد تمكن من تجنيد عضوين مهمين بشكل خاص: ابراهيم ادهم، رئيس مجلس الدولة، والأمير مصطفى فاضل، إمام العثمانيين الشبان.

ومن الواضح ان المائة وثلاثة واربعين شخصية الذين يضمهم اتحاد الشرق فى اواخر ستينيات القرن التاسع عشر هذه لا يشكلون غير جزء ضئيل من عدد الرجال المستنيرين الذين اسهموا فـ تحقيق الاصلاحات. لكنهم يشكلون، كما تجب الإشارة الى ذلك، عينة ممثلة لهم إلى أقصى حد.

وكما يشهد على ذلك قوام اتحاد الشرق، فإن البيروقراطية والجيش يقدمان نسبة هامة من جنود الاصلاح. وليس فى ذلك ما يدعو الى الاستغراب. فقد كانت مكاتب الادارة والثكنات المختبرات الأولى **للتنظيمات**. ومنذ عهد محمود الثانى، جرى اعطاء الأولوية لتكوين موظفين مؤهلين، يملكون زمام اللغات الغربية، وكذلك لتكوين جيش حديث، خاضع لاشراف مدربين فرنسيين أو انجليز أو ألمان. ولم تتأخر هذه الجهود فى إتيان ثمارها. فنحو عام ١٨٧٠، يتميز البيروقراطى من النموذج العثمانى، فى المراتب المتوسطة والعليا على الأقل، بدرايته الحسنة بالفرنسية وباستعداده لتمثل اساليب العيش والأفكار المأخوذة عن الغرب. وبالمثل، فإن الضابط لم يكتف بتغيير زيه العسكرى، فهو يكتسب ايضاً شخصية جديدة. ولكونه على اتصال دائم بالتقنيات وبالعلوم الرئيسية، فإنه يظهر بوصفه رأس حربة التحديث. وهو تحديث يتمشى مع جرعة معينة من الميل الى الهدم: فرجل الحرب المنتمى الى عصر **التنظيمات**، والذى يقرأ، فى اوقات فراغه، فولتير وروسو - اللذين يلتهم اعمالهما سراً - ، انما يفتح الباب امام الثورات التى سوف تحدث فى المستقبل.

والى جانب العسكريين وموظفى الدولة المدنيين، يبرز فريق آخر دفعة واحدة: ذلك هو فريق التجار والصيارفة. والحال أن هؤلاء الرجال، المنحدرين كلهم تقريباً من طوائف الأقليات، كان عليهم أن يلعبوا دوراً يعرفونه جيداً : دور وسطاء من الدرجة الأولى بين اوروبا والامبراطورية العثمانية. وإذ كانوا متخصصين فى تبادل السلع وفى تحركات رأس المال، فإنهم يقومون ايضاً بترويج اساليب الحياة والفنون التقنية والفلسفات. لكنهم يتولون ايضاً اداء مهمة أخرى: مهمة تمويل التغيير. فبالاعتماد على اموالهم جزئياً تبنى الدولة القصور والثكنات والمدارس التى ترمز الى الروح الجديدة. وهم الذين يفتحون مضخة القروض التى سوف تعتمد عليها الدولة لتجديد الجيش وبناء المرافق الضرورية للانطلاق الاقتصادى للبلاد.

وبين جمهرة اولئك الذين اسهموا فى نشر الاصلاحات، يمكننا أن نميز ايضاً دون صعوبة كوكبة واسعة من الأفراد الذين يمارسون حرفاً مختلفة أو مهناً حرة: صحفيين، أطباء، صيادلة، مهندسين، محامين، ساعاتية، ميكانيكيين... إنها حرف جديدة، نشأت عن التغريب. وهؤلاء الممارسون، أكانوا قد حصلوا على تأهيلهم فى أوروبا أم فى اسطنبول، يتقاسمون كلهم روح **التنظيمات** ويبرزون بين الدافعين الأكثر فعالية عن المعارف الجديدة والتقنيات الجديدة. وبفضلهم، سوف تكفى عدة عقود لأن تتمكن الروح العصرية، فى الوسط الحضرى على الأقل، من الاندراج فى نسيج الحياة اليومية.

والواقع ان عدداً معيناً من هؤلاء المجددين كانوا أوروبيين اختاروا النزوح (الى الامبراطورية العثمانية)، ورصيدهم الرئيسى هو الدراية. فصانع الأحذية يجيىء من اقليمه الفرنسى بنموذج نعل. والصيدلى الذى تخرج من جامعة باريس يجيىء بمعادلاته الكيميائية. والمهندس الذى تعلم فى برلين يصل ومعه كرتونات مليئة بالمشاريع. ولم تتأخر غالبية هؤلاء الأجانب عن التأقلم مع المناخ الجديد، فهم يمدون جذوراً لهم فى البلد، ويربون متعلمين أو تلامذة مستعدين لحمل المشعل. وربما كان الطب العثمانى هو المستفيد الأول من هذا التدفق للعقول وللمعارف صوب الشرق. فخلال عهد عبدالعزيز، كان فى تركيا عشرات من الأطباء القادمين من أوروبا، الحريصين كلهم على اداء عملهم بما يتمشى مع آخر اكتشافات العلم.

وهناك فريق آخير جدير بالانتباه، هو فريق رجال الدين. ونحن لا نجد من بينهم غير عدد جد ضئيل فى قائمة اعضاء اتحاد الشرق. لكن من قدموا عونهم الى تحقيق **التنظيمات**، كانوا فى الواقع كثيرين جداً، فى مختلف ارجاء الامبراطورية. ويظهر العلماء بوصفهم قوة متلاحمة فى غالبية الأجهزة المركزية التى انشأها الباب العالى من أجل تحقيق الاصلاحات. كما ان العلماء هم الذين يكفلون، بشكل رئيسى، سير عمل القضاء، بالرغم من التحولات التى حدثت فى

هذا المجال منذ عهد عبدالمجيد، وأخيراً، فإن العلماء ينتشرون فى المدارس – حتى فى المدارس التى تتميز بملمح جد علمانى – ، كما ينتشرون بشكل أوفر فى خدمات وزارات معينة وكذلك فى الادارة المحلية.

فكيف يمكن تفسير احتلال رجال الدين مكانة مهمة كهذه بين كوادر **التنظيمات**؟ إن الاجابة الأولى التى تتبادر الى الذهن هى أن الدولة العثمانية، لكونها لم تكن قد حازت بعد فى ذلك العصر عدداً كافياً من العناصر المدنية لأداء جميع الوظائف الجديدة التى أنشئت، قد اتجهت بشكل طبيعى تماماً الى الممثلين التقليديين للادارة والدراية، العلماء. إلاَّ ان من المناسب ايضاً الاشارة الى أن الروح العصرية المميزة **للتنظيمات** لم تكن معادية للدين ولا لرجال الدين. على العكس تماماً: فالمصلحون العثمانيون يتميزون، فى غالبيتهم، بتعلقهم بالتراث الاسلامى. ورجال الدين، من جهتهم، نادراً ما كانوا، فى مجموعهم، معادين للتجديدات، خاصة عندما يجرى تقديمها لهم تحت غطاء إحياء للقيم القديمة. وفى هذه الظروف، فليس هناك ما يدعو الى الاستغراب فى انضمامهم الجماعى الى جيش الاصلاح.

إلاَّ أن مما له أهميته ابراز مسألة : إن أياً من المكونات الاثنية أو الدينية للامبراطورية لم يكن يملك احتكاراً **للتنظيمات** فقد شارك **العالم** المسلم فى التحديث جنباً الى جنب التاجر الأرمنى والطبيب اليهودى والصحفى اليونانى والساعاتى القادم من چورا. وبالنسبة لغالبية وجهاء العصر، كما بالنسبة للسلطان ووزرائه، فإن ما كان يدور الحديث عن انقاذه عبر الاصلاحات هو هذه الدولة المتعددة الأجناس والمتعددة الطوائف التى تطل على شرقى البحر المتوسط منذ غابر الزمان.

الاصلاحات

الباب العالى

فى اواخر القرن الثامن عشر كان عدد الكتبة الذين يخدمون الحكومة السلطانية ما بين الف وألف وخمسمائة. وخلال عهد عبدالحميد الثانى، سوف تستوعب مكاتب الباب العالى ما يصل الى ١٠٠٠٠٠ من الأمناء والكتبة من كل لون. وهذه الأرقام تكفى فى حد ذاتها لاعطاء فكرة عن التضخم المثير الذى شهدته المؤسسات الحكومية فى عصر **التنظيمات** وتسمح بتفسير تعقدها المتزايد. ومن فرط التشكيل واعادة التشكيل فى الخدمات القائمة، ومن فرط ضم مكاتب جديدة ومستويات جديدة للأجهزة القائمة بالفعل، نجح المصلحون العثمانيون فى ان يخلقوا، فى غضون بضعة عقود، ادارة مركزية تماثل فى طابعها الاخطبوطى الادارة المركزية لدولة ذات تراث بيروقراطى غنى كفرنسا.

ومن الواضح ان النموذج مأخوذ عن اوروبا. فالدول الأوروبية الكبرى لها وزارات متخصصة فى ادارة قطاع محدد من الشئون العامة ومن ثم يجرى انشاء وزارات. وعلى غرار ما هو حادث فى الغرب، فإن كل وزارة يجرى تزويدها ايضاً بادارات عديدة وبمكاتب مكلفة بأداء مهمة محددة، وبمجالس تتمثل رسالتها فى توجيه الوزير فى قراراته. على ان ذلك كله قد أخذ وقتاً. وقد تطلب الأمر اكثر من ثلاثين سنة حتى يتحول ديوان الشئون القضائية، الذى انشأه محمود الثانى، الى وزارة حقيقية للعدل، نحو منتصف عهد عبدالعزيز. وبالمثل، فإن وزارة الداخلية لم تظهر الى الوجود إلاَّ فى عام ١٨٦٩. وحتى ذلك الحين، كانت ادارة الولايات تتم من خلال خدمة ملحقة بالصدارة العظمى.

على ان التغيير يكتمل تقريباً عند اوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. ففى ذلك العهد يتمتع الباب العالى بسلسلة كاملة من الادارات الوزارية تشمل قطاعات جد متباينة كالشئون الخارجية، والداخلية، والعدل، والمالية،والأوقاف الخيرية،

والتجارة، والزراعة والاشغال العمومية. ويدار كل جهاز من هذه الاجهزة إما من جانب وزير (ناظر) أو من جانب مستشار يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجلس الوزراء جنبا الى جنب شخصيات اخرى كشيخ الاسلام والضباط المسئولين عن الهيئات العسكرية (الجيش، المدفعية، البحرية) ورؤساء المجالس الاستشارية المختلفة. والحال أن الجهاز المركزى للسلطة التنفيذية المشكل على هذا النحو إنما يشبه الى حد بعيد المجالس الخاصة السابقة التى اعتاد السلطان العثمانى دعوتها الى الانعقاد بهدف ايجاد توافق للآراء بين الممثلين الرئيسيين للسلطة. لكنه، من حيث أسلوب عمله، يقدم بالفعل ملمح «مجلس وزراء» من النمط الأوروبى : فهو يجرى مداولات حول الشئون الجارية ويدرس مشروعات القوانين ويعتمد ميزانية الدولة و ، عند الاقتضاء، يصدر قرارات تمس مجموعة متنوعة كبيرة من الأمور.

ومن بين جميع هيئات الباب العالى، فإن الهيئة التى تحمل بشكل اقوى بصمة الغرب هى وزارة الشئون الخارجية. فهذا الجهاز، الذى يشكل الوصلة الرئيسية بين الدولة العثمانية والخارج، والذى أرسيت أسسه فى عهد محمود الثانى، يتميز، نحو عام ١٨٧٠، ببنية جد متنوعة ويجمع عشرين من الأقسام المختلفة. والقسم الأكثر ظهوراً بينها هو مكتب الترجمات (ترجمة اوضاسى) الذى تتمثل مهمته فى ترجمة الوثائق المتعلقة بالشئون التى يجرى تصريفها بلغة اخرى غير التركية، وإن كان يكفل ايضاً، عبر ذلك، تكوين صفوات جديدة. فالمرء لا يكتسب فيه مجرد فن صوغ الترجمات. ذلك ان المكتب يشكل فى الواقع نوعاً من نادٍ أدبى وسياسى يتعلم فيه اولئك الذين اتيحت لهم فرصة الالتحاق به فك شفرة العالم الحديث. والدور نفسه تلعبه السفارات والمفوضيات. والحال أن الخدمات الدبلوماسية العثمانية بعيدة عن تغطية مجمل المعمورة – فالامبراطورية ليست ممثلة إلاّ فى عشرة بلدان – ، لكنها تكفل على الأقل اتصالاً فعالاً مع العواصم الكبرى : لندن، باريس، ڤيينا، سان بطرسبورج، برلين، واشنطون، روما... ومن خلالها بشكل رئيسى تصل المعلومات والتحليلات الموجهة الى ان تكون ركيزة لمشروعات الاصلاح التى يضطلع بها الباب العالى.

وبشكل مواز لمختلف الوزارات، فإن الادارة المركزية للامبراطورية كانت قد زودت هى ايضاً بعدة اجهزة مداولات مهمتها صوغ القوانين والاحكام التى يمكن لمجتمع **التنظيمات** ان يكون بحاجة اليها. والجهاز الأقدم، والأهم بلاشك، بين هذه الأجهزة، هو المجلس الأعلى للقضاء (**مجلس – اى اعلى – اى احكام – اى عدلية**)، الذى اسس فى عام ١٨٣٨، قبيل موت محمود الثانى، والذى جرى توسيع اختصاصاته فى مستهل العهد التالى. ويتمثل دوره فى اعداد النصوص التشريعية التى يجب ان تنظم الاصلاحات والسهر على تطبيقها. والحال أن الحقوقيين والأعيان الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ منه يؤدون عملهم بجدية بالغة بحيث انهم سرعان ما يصبحون المزودين الرئيسيين لنظام الحكم بالقوانين، مع قيامهم فى الوقت نفسه بدور محكمة استئناف تنظر فى الخلافات الناشئة عن الأحكام الجديدة.

إلاّ انه سرعان ما يكف هذا المجلس عن ان يكون قادراً على مواجهة الحاجات الناشئة عن التنوع المتزايد للمؤسسات ويتعين انشاء اجهزة متخصصة، ذات قوام متواضع غالباً، توكل اليها مهمة دراسة المشكلات التى تتطلب خبرة خاصة. وهكذا، مثلاً، يتم انشاء لجنة مسئولة عن المسائل التجارية، ولجنة اخرى مكرسة لدراسة التدابير التى يتعين اتخاذها لتنمية الزراعة، ولجنة ثالثة تغطى قطاع الاشغال العمومية. وفى عام ١٨٥٤، يتجه الباب العالى ايضاً الى انشاء مجلس اعلى للاصلاحات (**مجلس – اى عالى – اى تنظيمات**) يتمتع، على غرار المجلس الأعلى للقضاء، بصلاحيات تشريعية وقضائية، وإن كان ينظر اليه بالدرجة الأولى على أنه مجمع بحوث **للتنظيمات**. ولن يجتمع هذا الجهاز إلاّ خلال عشر سنوات وسوف ينتهى الى الذوبان فى المجلس الأعلى للقضاء الذى كانت رسالته تتمثل فى مساعدته، ولكن ليس دون أن يكون قد اثبت، فى السابق، فعاليته.

ومن بين الأجهزة التشريعية الأكثر أهمية فى ذلك العصر، من المناسب الاشارة ايضاً الى مجلس الدولة (**شورى – اى دوله**) الذى اسس فى عام ١٨٦٨

لكى يحل محل مجلس الاصلاحات الذى كان قد حل فى بداية العقد. ومن حيث الوظائف التى يؤديها، فإن هذا المجلس الجديد المكون من خمس لجان (الداخلية – الشئون العسكرية، المالية، العدل، الأشغال العمومية – التجارة – الزراعة، التعليم) لا يتميز تميزاً ملحوظاً عن الأجهزة التى سبقته. والواقع أن جزءاً من الأعضاء الخمسين الذين يشكلونه يمثل الطوائف غير المسلمة فى الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإنه يضم ايضاً مندوبين عن مجالس الولايات وعن الطوائف الحرفية. ويشكل هذا المجلس خطوة أولى، جد مترددة، فى اتجاه انشاء جهاز نيابى. على أن دستور ١٨٧٦ ونظام حكم المجالس الذى ينص عليه لن يكونا منذ ذلك الحين جد بعيدين.

ولتسيير عمل هذا الجهاز الأدارى الذى يتزايد ثقلاً، كان من اللازم القيام، فى مدة زمنية قصيرة نسبياً، بتجنيد عدد ملحوظ من الموظفين. ولم يكن بوسع مكتب الترجمات ومدارس الصفوة القليلة التى كانت قد انشئت أن تلبى غير جزء محدود من الاحتياجات. ومن ثم فإن الباب العالى يجد نفسه مضطراً الى التوجه الى طوائف الأقليات – اليونانيين، الأرمن، اليهود – التى يجيد افرادها بوجه عام اللغات الأجنبية ويتكيفون دون صعوبة مع المناهج الحديثة للادارة. كما أنه قد جند الكثيرين من بيئته المعتادة، بيئة الرجال الذين تلقوا تعليماً فى المدارس الاسلامية التقليدية. والخلاصة انه كان عليه أن يصنع سهاماً من جميع انواع الخشب. وهذه الكوادر المتنافرة ليست فوق الشبهات. ولن تتأخر اللوائح التنظيمية التى يصدرها من تولوا منصب الصدر الأعظم بشأن مكاتب الباب العالى فى رصد مختلف صور انعدام الأخلاق المهنية : التغيب عن العمل، الفساد، الأهمال، سرقة الممتلكات العامة، اساءة استخدام السلطة، انعدام الانضباط، الخ، لكن هذه النقائص – التى ينكب ادباء العصر أيضاً على شجبها – لا تبدل شيئاً من حيث الجوهر. فهذه البيروقراطية، غير المؤهلة تأهيلاً ممتازاً للعب الدور الموكل اليها، قد تمكنت، مع وضع كل شىء فى الحسبان، من أن تضع نفسها فى خدمة الاصلاحات.

نحو توحيد للقانون

كانت احدى المهام الرئيسية التى كان على مكاتب الباب العالى انجازها تتمثل فى صوغ قوانين جديدة، تتمشى مع روح **التنظيمات**. قوانين تليق بدولة حديثة. قوانين يمكن، بشكل خاص، تطبيقها على جميع مواطنى الامبراطورية العثمانية ، دون تمييز فى العرق أو الدين، كما وعدت بذلك المراسيم السلطانية. ولم تكن المهمة سهلة . فقد كان ذلك يعنى تنحية العرف، وتجريد الأقليات من جزء من الامتيازات التى تتمتع بها من الناحية القضائية سعياً إلى اخضاعها للقانون الموحد، كما كان يعنى أخيراً، إعمال قوانين يمكن قبولها من جانب جميع الطوائف، مع الاستمرار فى احترام المبادىء التشريعية الاسلامية.

وبشكل يتميز بقدر كبير من الحذر، فإن الباب العالى لن يتقدم على الطريق الخطر لتوحيد القانون والقضاء إلاً بخطوات صغيرة. وسوف تبدأ الأمور بالاتجاه، فى عام ١٨٤٠، إلى اعتماد قانون عقوبات **(جزاء قانون ناميسى)** مشوش وملتبس الى حد ما، لكنه يستلهم مع ذلك بشكل بالغ الوضوح الأفكار الجديدة. والواقع ان الديباجة تبرز أحد المبادىء الكبرى **للتنظيمات**، مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون، بل انها تنص على ان «الراعى فى الجبل والوزير» سوف يلقيان منذ ذلك الحين معاملة واحدة. وهكذا فإن المسألة لم تعد، فى مجال العقوبات، مسألة ركون الى قرارات تعسفية صادرة عن السلطات. فالتجاوزات المنصوص عليها لا يمكن أن تطبق بشأنها غير العقوبات المنصوص عليها فى القانون، بما يستبعد أى لجوء الى احكام العرف المتقلبة.

والحال أن هذا القانون الأول، المعدل فى عام ١٨٥١، سوف يحل محله، فى عام ١٨٥٨، قانون جديد فرنسى الأصل. وفى السنوات نفسها، سوف تقدم فرنسا ايضاً الى الدولة العثمانية نموذج قانون تجارى (١٨٥٠، عدل فى عام ١٨٦١) ونموذج قانون تجارة بحرية (١٨٦٣) وجميع هذه النصوص – التى ماتزال جد

متواضعة – تهدف الى غاية واحدة : تزويد الامبراطورية بقوانين مستقرة وشاملة، تتمشى مع حاجات بلد فى معمان التحول.

وصحيح أنه، بالرغم من الاحتياطات التى اتخذها الحقوقيون المكلفون باعداد القوانين الجديدة، فإن هذه القوانين قد صدمت العلماء احياناً. فالقانون التجارى، خاصة، والذى اجاز التسليف مقابل فائدة وأدخل اشكال مشاركة لم يعرفها القانون الاسلامى، سوف يكون بعيداً عن ان يحقق الاجماع وسوف يستثير سجالات حارة. لكن مثل هذه المواجهات، بوجه عام، سوف تظل نادرة، ذلك ان تشريعات **التنظيمات** تعرف بوجه عام المزج جيداً بين الاسلام والتجديد.

وتلك هى، بوجه خاص، حالة الأثر الحقوقى الرئيسى **للتنظيمات**، **المجله**، وهى المرادف العثمانى للقانون المدنى. فعندما تعلق الأمر بتدشين عمل من هذا النوع، كان الصدر الأعظم على باشا يود التحرك بذات الأسلوب الذى تم التحرك به فيما يتعلق بالنصوص الأخرى المعتمدة بالفعل وكان يود الاكتفاء بتكييف القانون المدنى الفرنسى. على ان الفقهاء الذين اسند اليهم هذا العمل قد ردوا على ذلك رداً قوياً بحيث ان الباب (العالى) قد اضطر الى تغيير رأيه والانحياز الى رأى اولئك الذين دعوا الى تشريع مستند الى الشريعة. والحال ان **المجلة**، التى اعدت تحت اشراف احمد جودت باشا (١٨٢٣ – ١٨٩٥)، وهو مؤرخ وحقوقى ورجل دولة عظيم الكفاءة، انما تحمل بقوة بصمة هذا التمسك بالتراث الاسلامى وتبدو، من حيث الجوهر، بوصفها سجل قوانين اسلامية تستند الى مذهب ابى حنيفة. على ان هذا العمل الكبير الشأن المؤلف من ستة عشر كتاباً – والذى امتد نشره من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٨٧٧ – لا يقدم مع ذلك ملمحاً مختلفاً للغاية عما كان قائماً حتى ذلك الحين. فهو من حيث وضوح بنيته الداخلية، ومن حيث الأسلوب المنهجى الذى عولجت به مختلف المسائل فيه، ومن حيث دقة صياغاته، إنما يبرز بوصفه نظيراً اسلامياً مناسباً للقانون النابوليونى ولتجلياته المختلفة.

ونحن نجد الخصائص نفسها فى وثيقة اخرى مميزة للعصر، هى القانون الزراعى لعام ١٨٥٨. فهذه الوثيقة المؤلفة من ١٣٢ مادة، والتى تحترم العرف والأحكام الحقوقية الاسلامية، لا تفعل غير تقنين الوضع الفعلى السائد فى الريف العثمانى ولا تغير شيئاً يذكر لا فى اشكال الملكية ولا فى أساليب استغلال الأراضى. أما الجديد بالفعل فهو شكلها. فهى، بدلاً من التشوشات المعقدة للقوانين وللاعراف السارية المفعول حتى ذلك الحين، تحل مجموعة من الأحكام المنظمة، الصالحة للتطبيق فى جميع اقاليم الامبراطورية، والمتميزة بعقلانية مأخوذة عن الغرب.

ومن أجل إعمال القوانين الجديدة، فإن الأمر يتطلب هيئات قضائية جديدة، لأن الهيئات التقليدية، التى يسيطر عليها رجال الدين، لا تتجاوب مع التغير إلاّ بشكل طفيف. إلا أنه فى هذا المجال ايضاً، يتصرف المصلحون بحذر. إذ لا يمكن أن يدور حديث عن التخلص بجرة قلم من محاكم القضاة الدينية ولا من محاكم الطوائف غير المسلمة. فذلك يعنى الاطاحة بأسس المجتمع العثمانى ذاتها. إلاّ ان بالامكان الجمع بينها وبين الهيئات القضائية المكلفة باصدار احكام فى الشئون المتصلة بالقوانين الجديدة، على نحو تدريجى.

والحال أن محاكم التجارة، التى انشئت اعتباراً من عام ١٨٤٠، قد شكلت خطوة أولى فى اتجاه قضاء مدنى، منفصل عن الجهاز الدينى، وهذه المحاكم، المشكلة من ثلاثة قضاة معينين من جانب الحكومة ومن أربعة قضاة مساعدين يمثلون التجار المنتمين الى الاقليات والتجار الأوروبيين، إنما تطبق قانوناً مستورداً من فرنسا وتباشر عملها وفق اجراءات مناظرة لتلك المعمول بها فى أوروبا.

وسوف يتم اجتياز خطوة ثانية مع القيام، خلال ستينيات القرن التاسع عشر، بانشاء شبكة من المحاكم المسماة بالمحاكم النظامية («القانونية» أو «المتمشية مع النظام الجديد») والمكلفة بالنظر فى جميع المسائل التى تخرج عن اختصاص

السلطات الدينية. وقد تم خوض تجربة أولى، فى بداية عهد عبدالمجيد، مع انشاء مجالس مختلطة مكلفة بالنظر فى الشئون الجنائية. وبانشاء المحاكم النظامية، سوف يتم تعميم النظام وسوف نشهد انشاء مجموعة كاملة من الهيئات القضائية، من مجلس الكبار البسيط، المؤلف من اثنى عشرة عضواً، على مستوى **الناحية**، الى مجلس الدولة، الموجود فى اسطنبول، مروراً بمحاكم الدائرة **(قضاء، سنجق)** ومحاكم الاستئناف فى مراكز الولايات. والحال ان هذه المحاكم الجديدة، التى يرأسها قضاة، والتى تضم ايضاً بين اعضاءها آخرين عديدين يمثلون الجهاز الدينى، قلما تخرج عن اطار الاسلام. لكننا نجد فيها مكاناً لغير المسلمين وكذلك لعدد من غير رجال الدين المعينين من جانب السلطات المدنية. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين الصادرة عن الباب العالى هى وحدها التى تملك فيها حق المواطنة. والواقع ان ذلك قد شكل ثورة حقيقية، لكنها صامتة، ولن تستثير بين العلماء غير مقاومة عابرة.

ومن المؤكد أن انتماء الحقوقيين المكلفين بوضع القوانين الجديدة وانشاء الهياكل القضائية الجديدة كلهم تقريباً، وعلى رأسهم جودت باشا، الى فريق العلماء قد سهل الأمور. فقد امكن بهذا الشكل لاصلاح القانون ان يظهر، الى حد بعيد، بوصفه اصلاحاً نابعاً من الداخل. وبهذا الشكل تم تمرير الكثير من اقراص العلاج، بما فى ذلك القرص المر الى حد ما والمتمثل فى اعتماد قوانين مأخوذة عن الغرب المسيحى.

علمنة التعليم

إذا كان العلماء و ، بشكل أعم ، المثقفون المسلمون قد احتلوا، خلال مجمل فترة **التنظيمات**، مكانة من الدرجة الأولى ليس فقط فى الجهاز القضائى وإنما ايضاً، كما رأينا، فى الخدمات الادارية للدولة، فإن ذلك إنما يرجع الى حد بعيد

الى أن نظام التعليم التقليدى، بشبكة **مكاتبه ومدارسه**، كان مايزال يلعب، فى ذلك العصر، دوراً أساسياً فى تكوين الصفوات. وسرعان ما أدرك المصلحون ضرورة انشاء هياكل تعليمية منفصلة عن التربية الدينية، سعياً الى تكوين اشخاص قادرين على ادارة عملية التحديث بفعالية كاملة. على أن علمنة التعليم لن تتقدم إلاّ ببطء شديد، وذلك بسبب قصور الامكانات و ، خاصة، بسبب عدم وجود عدد كاف من المدرسين، على الأقل فيما يتعلق بالجهاز التربوى الذى اقامته الدولة. والواقع أن الأمور تظهر بمظهر جد مختلف، بين صفوف «أمم» الأقليات. فهنا نشهد «رواجاً» تعليمياً حقيقياً. إذ تظهر الى الوجود فى غضون بضعة عقود مئات من المدارس التى تقدم تعليماً حديثاً. لكن هذه المدارس لا تفلت من سيطرة مختلف رجال الدين الذين يشرفون على الطوائف.

وخلال عهد محمود الثانى تم انشاء المدارس العلمانية الأولى المخصصة للأطفال وللبالغين. وقرب منتصف القرن، يتميز الجهاز التعليمى للدولة بالفعل بملمح جد متماسك : ففى القاعدة، نجد تعليما **ابتدائياً** يقدم دروساً فى الحساب والتاريخ العثمانى والجغرافيا كما يقدم تربية دينية؛ ثم نجد مرتبة ثانية مؤلفة من مدارس تحمل اسم المدارس **الرشدية** (مدارس «البالغين») وتقدم للفتيان الذين تتراوح اعمارهم بين عشر وخمس عشرة سنة دروساً فى اللغات (التركية والعربية والفارسية) والرياضيات والهندسة والتاريخ والجغرافيا والدين؛ وأخيراً، نجد دورة «متوسطة» **(اعدادية)** مدتها ثلاث سنوات، ويتألف برنامجها من عدد متزايد من العلوم (اللغات الشرقية، الفرنسية، الاقتصاد، الجبر، الحساب، مسك الدفاتر، العلوم الفيزيائية، الكيمياء، الفلسفة، التاريخ، الجغرافيا، الأعمال اليدوية). لكن هذه المدارس كانت ماتزال جد قليلة. ووفقاً للكتاب السنوى الرسمى للباب العالى، فإن الامبراطورية العثمانية لم يكن بها، غداة حرب القرم، غير ستين مدرسة **رشدية**، لا يزيد العدد الاجمالى لتلامذتها عن ٣٣٧١ تلميذاً، فى حين أن **مدارس** اسطنبول التقليدية وحدها، فى العصر نفسه، كانت تضم ١٦٧٥٢ تلميذاً.

وسوف يتطلب الأمر الانتظار حتى فترة **التنظيمات** حتى تصبح البنية الأساسية التعليمية للدولة اكثر كثافة الى حد ما. وفى تلك الأثناء، كان ڤيكتور دوروى، وزير التعليم العام فى ظل نابوليون الثالث، قد زار اسطنبول وقدم الى السلطان مشروعاً لاصلاح التعليم العثماني. وإثر هذه الزيارة، كان النظام التعليمى الجديد، فى عام ١٨٦٩، موضوع «تنظيم» يستهدف تعميمه. وبوجه خاص، فقد اضيفت درجة جديدة الى الهرم التعليمى، هى درجة **المكتب السلطانى** («المدرسة السلطانية»)، النظير العثمانى لليسيه.

وأول وأشهر هذه المدارس **السلطانية** هو ليسيه جالاتا سراى السلطانى، الذى تأسس فى عام ١٨٦٨ بمساعدة من جانب الحكومة الفرنسية. وكانت السلطات العثمانية تصبو الى تحقيق الكثير دفعة واحدة. فالأمر يتعلق بتزويد صفوة محدودة بتعليم يكاد يكون مستورداً بالكامل من فرنسا ويتم تقديمه باللغة الفرنسية. ولدى تخرج التلاميذ من المدرسة، كان من المؤكد أن يصعدوا الى منصب هام فى الادارة بل وكان بوسعهم أن يأملوا فى الوصول الى أعلى مراتب الوظائف العامة. وتمشياً مع ايديولوچية **التنظيمات**، فإن المدرسة كانت مفتوحة ليس فقط للمسلمين وإنما ايضاً للأقليات. وكان ذلك اسلوباً مميزاً بشكل خاص لدعوة جميع عناصر السكان العثمانيين إلى المشاركة فى تحديث البلاد. ومن بين المدارس الأخرى من المستوى نفسه، تجدر الاشارة ايضاً إلى **دار الشفقة**، وهى مدرسة ليسيه لليتامى انشئت فى اسطنبول فى عام ١٨٧٣. والحال ان هذه المدرسة ذات البرنامج العلمى الغالب قد سمحت على نحو خاص بوجود شعبة مكرسة لتعليم البرق. وبهذه الصفة، فإنها قد لعبت دوراً أساسياً فى تنمية وسائل الاتصال الحديثة فى الأراضى العثمانية.

والى جانب الليسيه، فإن مشروع دوروى، الذى تبناه مرسوم عام ١٨٦٩، قد ارتأى انشاء جامعةٍ (**دار الفنون**) مؤلفةٍ من عدة كليات (الآداب والفلسفة، الحقوق،

العلوم الطبيعية، الرياضيات). والحال أن مشروعاً من هذا النمط، جرى تدشينه فى الأعوام الأولى لعهد عبدالمجيد، كان قد منى بالفشل. أما الجامعة الجديدة، التى افتتحت فى عام ١٨٧٠ واقيمت فى مبنى شيد خصيصاً لهذا الهدف، فلن يحالفها نجاح اكبر. فقد كانت هناك فى البداية تهجمات العلماء على تعليم ينظر اليه على أنه شديد العلمانية. ثم ظهرت، بشكل خاص، سلسلة طويلة من المصاعب المالية. والواقع أن موت الصدر الأعظم على باشا، المؤيد الرئيسى للمشروع، فى عام ١٨٧١، لن يتأخر فى وضع حد للتجربة.

ونظراً لعدم وجود جامعة، فإن الشبان العثمانيين الراغبين فى مواصلة دراساتهم سيكون بوسعهم الاتجاه الى مختلف المدارس العليا التى كانت الامبراطورية قد تزودت بها منذ عهد محمود الثانى. ولن تكف قائمة هذه المنشئات عن الامتداد، فهى تشمل مجالات متزايدة التنوع. وكانت ثلاثينيات القرن التاسع عشر قد شهدت ظهور مدارس مسئولة عن تعليم مختلف كوادر الجيش: الضباط، المهندسين، الأطباء، الأطباء البيطريين، الموسيقيين. وسوف تشهد خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر انشاء مدارس عسكرية جديدة، كما سوف تشهد انشاء عدة مدارس مدنية كبرى تبرز بينها بشكل خاص مدرسة الادارة (١٨٥٩) ومدرسة الطب (١٨٦٦) ومدرسة المعلمين العليا (١٨٦٢) و ، علامة العصر، مدرسة المعلمات (١٨٧٠).

وشأنها فى ذلك شأن غالبية المنشئات العامة الأخرى، فقد كانت هذه المدارس المختلفة مفتوحة من حيث المبدأ لجميع الرعايا العثمانيين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقى أو الدينى. والواقع ان المصلحين قد حرصوا كثيراً على هذا الدمج للطوائف، لأنهم كانوا يعتبرونه أحد شروط بقاء الامبراطورية. وفى حالات معينة، سوف يحرزون انتصاراً: فمدرسة الطب، على سبيل المثال، سوف يكون من بين تلامذتها على مدار زمن طويل نسبة مرتفعة من الأقليات. لكن تعايش الأعراق

والأديان المنتظر من النصوص الوزارية سوف يجد، بوجه عام، صعوبة فى التحول الى واقع. أولاً لأن غير المسلمين كانو جد متعلقين بتراثهم اللغوى والثقافى بحيث يصعب عليهم قبول الذوبان فى نظام تعليمى تحمل حداثته، برغم كل شىء ، علامة التركية والاسلام. وثانياً لأنهم لهم مدارسهم الخاصة، الأفضل غالباً من المؤسسات التعليمية الموضوعة تحت اشراف الدولة.

وتكفى بضعة أرقام لتكوين فكرة عن التطور الملحوظ الذى عرفته الشبكات المدرسية للأقليات فى عصر **التنظيمات**. ففى عام ١٨٧١، مثلاً، كان للطائفة الأرمنية وحدها ٤٨ مدرسة فى اسطنبول و ٤٦٩ منشأة تعليمية منتشرة عبر الأناضول. ونحو العصر نفسه، بفضل الجهود التى اضطلعت بها الجمعية الأدبية الهيلينة **(هيلينيكوس فيلولوجيكوس سيلوجوس)** جد النشيطة، والتى تأسست فى اسطنبول فى عام ١٨٦١، كان اليونانيون يملكون شبكة ذت ابعاد مماثلة. أما فيما يتعلق باليهود، الأقل عدداً، والمتأخرين الى حدٍ ما من حيث التقدم الثقافى، فلم يكونوا يحوزون بعد غير نصف دزينة من المنشئات التعليمية العلمانية، لكن التحالف الاسرائيلى العالمى – والذى يوجد مقره الرئيسى فى باريس – لن يتأخر فى تغيير الأحوال بانشائه أكثر من خمسين مدرسة خلال الثلث الأخير من القرن.

وإلى جانب المنشئات التعليمية التى انشأتها الطوائف، من المناسب ان نضيف المدارس العديدة، الموجهة اساساً إلى الأقليات، والتى اقامتها مختلف الهيئات التبشيرية. والحال أن البعثات البروتستانتية الأمريكية وحدها كان ما يخصها فى عام ١٨٧٠ – اذا ما صدقنا الاحصاءات التى لاشك فى انها تبالغ الى حد ما – اجمالى ٢٠٥ منشأة تعليمية من بينها كلية روبيرت الشهيرة التى انشئت فى عام ١٨٦٣ فى بيبيك، احدى قرى الضفة الأوروبية للبُسفور. ومن جهتها، فإن البعثات الكاثوليكية – التى يحركها بوجه عام رجال دين فرنسيون – سوف تنسج شيئاً فشيئاً شبكة واسعة سوف تشمل عدة مئات من المدارس بحلول أواخر القرن.

استعمار ثقافي؟ بالتأكيد. ويبدو أن القادة العثمانيين قد ادركوا ذلك. وكان الوضع اكثر خطورة بقدر ما أن عدداً كبيراً من هذه المدارس سوف يسهم فى اليقظة القومية للأقليات. على أنه كان لابد من انتظار عهد عبدالحميد الثانى حتى تبدأ السلطات فى اتخاذ تدابير، جد مترددة بعد، بهدف عرقلة الظاهرة. وحتى ذلك الحين، سوف يرى الباب العالى أن الامبراطورية، بسماحها بحرية الحركة لطوائف الأقليات وللبعثات المسيحية، سوف تكسب بأكثر مما سوف تخسر. ويرجع ذلك الى أن الدولة العثمانية كانت بحاجة الى تعاطف الرأى العام الغربى والى أن الحرية الممنوحة لغير المسلمين فى مجال التعليم تشكل، فى نظر هذا الرأى العام، احدى العلامات الرئيسية لانفتاح تركيا على افكار التقدم. ومن جهة اخرى، فإن الهياكل التربوية القائمة خارج سيطرة السلطات تتميز بميزة عظيمة : هى ميزة توفير تعليم لا يكلف الدولة شيئاً، مع كونه ممتازاً.

الجيش الجديد

تكوين موظفين جيدين : ذلك هو أحد الأهداف الرئيسية للنظام التعليمى . لكن المصلحين العثمانيين كانوا يسعون ايضاً الى هدف عظيم آخر: تكوين جنود جيدين. فالاخفاقات التى حلت بقوات محمود الثانى فى وجه قوات محمد على، خديوى مصر، قد شكلت بالنسبة لقادة الامبراطورية صدمة جسيمة. وهكذا، فإن مشكلة اصلاح الجيش قد أُخذت، منذ بداية عهد عبدالمجيد، مأخذ جد شديد، والوصفة هى ذات الوصفة المعتمدة بالنسبة للمجالات الأخرى: التأورب. وهذه الأوروبة تمر أولاً بالتعليم المقدم فى المدارس العسكرية. كما تمر باعادة تنظيم عامة للقوات البرية والبحرية. وأخيراً، فإنها تتضمن تغييرا للتسلح وللانضباط العسكرى.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن جيش **التنظيمات** يتمتع بالفعل ببنية أساسية أقيمت فى عصر محمود الثانى؛ مدرسة المهندسين العسكرية، المدرسة البحرية، مدرسة

الطب العسكرية و ، بوجه خاص، مدرسة العلوم العسكرية (**مكتب – اى علوم – اى حربية**) التى تأسست عند اواخر العهد. واعتباراً من منتصف القرن، سوف نشهد اضافة عدد كبير من المنشئات الجديدة المنتشرة عبر الامبراطورية الى هذه النواة الأولى. وفى المستوى الأعلى، فإن التجديدات الأكثر اهمية هو انشاء مدرسة لأركان الحرب (**اركان – اى حربية مكتبى**)، وهى نوع من اكاديمية عسكرية يتم تقديم التعليم فيها من جانب خبراء اوروبيين – فرنسيين وبروسيين – كما فى المؤسسات الكبيرة الأخرى. على أن غالبية المدارس الجديدة مدارس **رشدية** أو **اعدادية** تتوجه الى الفتيان الراغبين فى الاندراج فى صفوف الجيش. والخلاصة ان مسألة تكوين كوادر عسكرية يجرى الامساك بها، هذه المرة، عند المستوى الأول. ذلك أن المرشحين لأن يصبحوا ضباطاً فى المستقبل، والذين يتم دمجهم فى مهنة الحرب منذ العاشرة من العمر، يجب لهم أن يصبحوا، من حيث المبدأ، جنوداً ممتازين، على دراية تامة بالعلوم وبالتقنيات الحديثة.

وبالنسبة للجندى البسيط، فإن العزم الذى تبديه الحكومة العثمانية على تحديث الجيش انما يترجم نفسه عبر زى عسكرى موحد جديد – مستمد من الزى العسكرى الموحد للجيش البروسى – ، وأساليب جديدة للتدريب – مستعارة فى البداية من فرنسا ثم فيما بعد من بروسيا – ، وأسلحة أكثر فعالية وحياة ثكنات مشابهة لحياة الثكنات الأوروبية. إلا أنه سوف يكون هناك ما هو أكثر أهمية بكثير: التحولات التى أدخلت على أسلوب التجنيد وعلى تنظيم القوات العسكرية. ففى عام ١٨٤٣، ولأول مرة فى تاريخ الأمبراطورية العثمانية، ينشىء فرمان – يستند نصه فى جانب منه الى القانون العسكرى البروسى لعام ١٨١٤ – قيادات للولايات وينشىء خمسة جيوش مكلفة بحماية العاصمة وتراس الشرقية وروميليا والأناضول والولايات العربية بحسب الترتيب. وسوف يظهر الى الوجود، فى عام ١٨٤٨، جيش سادس، يتخذ من بغداد قاعدة له، وتتمثل منطقة عملياته فى العراق والحجاز. وداخل هذه القوات المختلفة، فإن منظومة كاملة من الألوية والبلوكات

والكتائب والآلايات تشكل بنياناً مركباً لا يفتقر الى شىء يذكر مما يميز الأجهزة العسكرية للغرب. ويتألف الجيش العثمانى من اجمالى نحو ١٥٠٠٠٠ رجل مجندين بالقرعة. وينتهى الزمن الذى كان المرء يدخل فيه الجيش لكى لا يخرج منه أبداً! فمنذ ذلك الحين، يخدم المجندون لمدة خمس سنوات، يجرى بعدها احالتهم الى الاحتياط (**رديف**) لمدة سبع سنوات. ونحو الثانية والثلاثين من العمر، تجيىء الحرية.

وسوف يؤدى قانون صادر فى عام ١٨٦٩ الى إثقال النظام بانشائه ثلاث فئات للخدمة: خدمة عاملة (**نظامية**) لمدة أربع سنوات، والاحتياطى الذى يبقى فيه الجنود لمدة ست سنوات و ، أخيراً ، «الحرس» (**مستحفظ**) الذى لن يخرج الاحتياطيون منه إلاّ بعد ثمانى سنوات، عند بلوغهم الأربعين من العمر. ومن حيث المبدأ، فإن جميع الرعايا العثمانيين يخضعون للقرعة. لكن غير المسلمين – الذين لا يعتبر وجودهم فى الجيش جد مستحب، على الرغم من المقاصد المساواتية لمراسيم الاصلاح – يملكون امكانية اعفائهم بدفع **بدل**، وهو ضريبة تسمح بـ «التحرر من» الخدمة العسكرية.

ونحو عام ١٨٧٠، نجد أن الجيش العثمانى، بمجنديه المنخرطين فى الخدمة العاملة والذين يصل عددهم الى ٢١٠.٠٠٠ مجند **وبرديفه** الذى يصل الى ١٩٠٠٠٠ رجل وبحرسه الذى يصل الى ٣٠٠٠٠٠ **مستحفظ**، يمثل قوة عسكرية كبيرة العدد نسبياً، حتى وإن كانت تعتبر بعيدة (من حيث العدد) عن الجيش البروسى، القادر على حشد اكثر من مليون من المقاتلين. لكن هذه الأعداد لا تشكل رصيده الوحيد. فهو يتمتع ايضاً بعتاد مماثل لعتاد الجيوش الأوروبية، حتى وإن كانت بعض الأسلحة – خاصة بندقية مارتينى التى يحملها أغلب جنوده – قد أصبحت عتيقة الى حد ما بالفعل. وبعد ارتقاء عبدالعزيز العرش، جرى توجيه اهتمام خاص إلى الاسطول الذى اظهر اداءً بالغ السوء، خلال حرب القرم، أمام الوحدات الروسية. وفى غضون بضع سنوات، فإن البحرية الحربية العثمانية،

المزودة باحدث البوارج وبجنود مدربين خصيصاً على خدمتها، سوف تصبح ثالث قوة بحرية عالمية. وبشكل اجمالى، فإن الدفاع عن الامبراطورية، أكان فى البر أم فى البحر، لايبدو أنه يعوزه الكثير.

ولكن ما الذى يستطيعه هذا الجيش الحديث فى وجه النزعات القومية الآخذة فى الظهور والتى تقوض البلاد من الداخل؟ لا شىء أكثر من تأجيل الأجل. وسوف تتاح الفرصة أمام القادة العثمانيين لكى يرصدوا اكثر من مرة، فى هذا الشطر الثانى من القرن التاسع عشر، أن الحركات الداعية الى الاستقلال الثقافى والادارى، بل وإلى الاستقلال السياسى التام، والتى تهز بعض الولايات فى اطراف الامبراطورية، إنما تتميز بصمود ملحوظ فى وجه القمع العسكرى.

ادارة الولايات والشئون المالية

من الواضح أن تمويل الاصلاحات، أكان الأمر يتعلق بانشاء جيش حديث أو بانشاء بيروقراطية حديثة، إنما يتطلب المجازفة بالتجديد. وفى مجال الشئون المالية، فإن مصلحى عهد **التنظيمات** لن تعوزهم الأفكار. فهم إما انهم يستلهمون ما هو حادث فى اوروبا أو انهم يصوغون حلولهم الخاصة. وفى اثناء ذلك، فإنهم سوف يتمسكون أيضاً باعادة تنظيم الادارة المحلية، وذلك من اجل تحسين العوائد الضريبية؛ ولكن ايضاً من اجل تأكيد سلطة الدولة على الولايات و ، بشكل موازٍ ، من أجل محاولة احتواء التمرد فى المناطق الهشة من الامبراطورية.

وفى المجال الادارى، كان امام الباب العالى نموذج مهيب: هو نموذج المركزة النابوليونية، بهرم دوائرها الصاعد من الكوميون إلى المديرية. وقد نسخ مصطفى رشيد باشا النظام، مع ادخال تعديلات عليه، منذ عام ١٨٤٠. إلاَّ انه سوف يتعين الانتظار لمدة تزيد عن عشرين سنة حتى تأخذ الأمور شكلاً نهائياً الى هذا الحد أو ذاك. ففى عام ١٨٦٤، بنشىء قانون ٢٧ **ولاية**، تنقسم كل منها إلى عدد معين من

السناجق، التى تنقسم هى نفسها الى **قضاءات**، مؤلفة من **نواح**، حيث تتشكل الوحدة الأساسية - تحت **النواحى** - من القرية أو الحى. وعلى هذا المستوى الأخير، يعهد بالمهام الادارية الى عمدة منتخب (**مختار**) يساعده مجلس من الكبار. وبعد ذلك، ترتفع الهيراركية من المدير، رئيس **الناحية**، الى حاكم الولاية (**الوالى**)، مروراً **بالقائمقام** (مدير **القضاء**) **وبالمتصرف** (حاكم **السنجق**).

والجانب الأكثر جسارة للاصلاح هو أنه يدخل، على جميع درجات ادارة الولايات، اجهزة منتخبة أو معينة، تتحمل مسئوليات متباينة. فبعضها يعمل كمحاكم ويطبق، تحت رئاسة **القضاة**، القوانين الجديدة. والبعض الآخر يناقش المشكلات المحلية، أكان الأمر يتعلق بجباية الضرائب أم ببناء الطرق أم، على سبيل المثال، بالتدابير التى يجب اتخاذها لوقف الأعمال اللصوصية، ويصوغ مقترحات يجرى، عند الضرورة، ارسالها الى اسطنبول. وفى غالبية هذه المستويات، فإن قانون عام ١٨٦٤، مؤكداً على ترتيبات سارية المفعول بالفعل، قد نص على وجود عدد معين من غير المسلمين، حتى تتاح الامكانية لتمثيل جميع عناصر السكان. وعلى هذا النحو تجرى الأمور، بشكل خاص، فى المجالس العمومية للولايات (**مجلس - اى عموم - اى ولاية**)، التى يشترك فيها عدد متساو من المسلمين والاقليات ينتخب من جانب **السناجق**. ويعتبر ذلك خطوة اولى، متواضعة لكنها غير تافهة، فى اتجاه نظام حكم نيابى تتطلع اليه الصفوات الليبرالية من صميم افئدتها.

والحال أن الادارة الجديدة للولايات أمامها الكثير الذى يجب عمله : إذ يتوجب عليها العمل على صون النظام العام، وتشييد المدارس، وشق الطرق، واصلاح الجسور، ورعاية التجارة والزراعة، وتأمين سيادة العدل... لكن إحدى هذه المهمات الاساسية تتمثل ايضاً فى السهر على حسن عمل الأجهزة الضريبية العديدة التى اقامتها الدولة.

وهنا ايضاً، لا تتحسن الأمور من تلقاء نفسها. ذلك أن الاصلاح الذى قام به رشيد باشا، فى عام ١٨٤٠، قد استتبع سلسلة كاملة من التجديدات، خاصة الغاء التزام الضرائب - وهو نظام فات أوانه وقليل العائد كان السكان، علاوة على ذلك، مستائين منه - وإنشاء جهاز من المحصلين المعينين من جانب الدولة والذين يحصلون على رواتب منها. إلاّ انه سرعان ما تكشف ان النظام الجديد، فى السياق الادارى للعصر، ليس عملياً جداً ومن ثم فقد تعين اعادة الالتزام بالنسبة لعدد كبير من الضرائب. على أن ملمح الشئون الضريبية العثمانية، فى تلك الاثناء، كان قد بدأ فى التنوع، وذلك بفضل روح التجديد التى أظهرها الباب العالى فى هذا المجال، خاصة خلال ولايتى محمد فؤاد باشا (١٨٦١ - ١٨٦٣ و ١٨٦٣ - ١٨٦٦) لمنصب الصدر الأعظم. ونحو منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، بدت الترسانة الضريبية التى تتمتع بها الامبراطورية مركبة الى حد ما بالفعل: فهى تشتمل على ضريبة **الأغنام** وضريبة **الجزية** التقليدية المفروضة على غير المسلمين وضريبة **العشر** على المحاصيل، والتى عدلت الى حد ما، وضريبة **البدل** التى يدفعها الرجال الراغبون فى تجنب الخدمة العسكرية ومجموعة واسعة من الضرائب الجديدة، أكثرها عائداً الضريبة على الممتلكات والضريبة على الانتفاعات والدخول. ومن بين الايرادات الضريبية الأخرى التى غذت خزائن الدولة، يجب الاشارة أيضاً الى رسوم الدمغة - التى سوف تبرز فى الميزانية العثمانية لعام ١٨٦١ - ١٨٦٢ حيث تشكل نسبة ١٣٪ من اجمالى ايرادات الامبراطورية - ، والرسوم المحصلة عن بطاقات تحقيق الشخصية الموزعة على المواطنين بمناسبة التعدادات السكانية (**نفوس تذكريسى**)، والضرائب على منتجات مختلفة كالتبغ أو الملح أو المشروبات الكحولية و ، أخيراً، الرسوم الجمركية المحصلة ليس فقط عن السلع المستوردة أو المصدرة، وانما ايضاً عن السلع التى تمر داخل البلاد.

ولأجل ضمان عائد هذه الضرائب العديدة، كان على الحكومة العثمانية بطبيعة الحال أن تنشىء خدمات ادارية مختلفة مكلفة بتحديد حالة الضرائب وبالسيطرة

على جبايتها. وأهم هذه الجهزة الجديدة هو جهاز المساحة، الذى تأسس فى عام ١٨٥٨، والذى بدأت اعماله فى مجال تمييز وإحصاء الممتلكات فى السنة نفسها. لكن حشدا من المكاتب الأخرى يرى النور ايضاً، أكان ذلك فى اسطنبول أم على مستوى الولايات، حيث يتخصص كل مكتب فى ادارة نوع معين من الايرادات.

والحال أن الجهود المشتركة للملتزمين ولجباة الضرائب الذين يحصلون على رواتب من الدولة ولموظفى الجمارك ولفئات اخرى عديدة من الموظفين المكلفين بتنظيم الشئون الضريبية لن تفشل فى إتيان ثمارها. فاعتباراً من عام ١٨٦٠، سوف نلاحظ زيادة ملحوظة فى ايرادات غالبية الضرائب. وهكذا فإن ايراد ضريبة العشر على المحاصيل سوف يرتفع من ٤٣٤ مليون قرش فى ١٨٦٢ - ١٨٦٣ إلى ٦٧٥ مليون قرش فى ١٨٧٧ - ١٨٧٨. وفى المدة نفسها، سوف يرتفع اجمالى المبالغ المحصلة على شكل بدل من ٦٠ مليونا إلى ٩٢ مليوناً، فى حين ان المتحصلات المترتبة على رسوم الدمغة سوف ترتفع ارتفاعاً هائلاً، إذ تقفز من ٢٢.٤ مليون إلى ٥٠ مليوناً.

لكن الاصلاحات - وكذلك الانفاقات الكمالية التى قامت بها الدولة، خاصة فى عهد عبدالعزيز - تتطلب الكثير من المال بحيث انه سرعان ما يتوجب الإذعان لهذا الاستنتاج البديهى : إن من المستحيل التحرك الى الأمام دون استخلاص موارد أخرى غير الموارد التى تتيحها الضرائب. فأين يمكن العثور على هذه الموارد؟ إن المصلحين العثمانيين، إعتماداً منهم على المثال الذى تعرضه عليهم دول الغرب، سوف يتعين عليهم اللجوء الى وصفتين خطيرتين بشكل خاص: إصدار اوراق بنكنوت والقروض.

والحال أن اوراق القايم، التى ادخلت الى التداول لأول مرة فى عام ١٨٤٠، ليست اوراق بنكنوت بالمعنى الدقيق للمصطلح، بل هى تبدو بالأحرى بوصفها سندات خزانة تستتبع الحصول على فائدة. والنسبة المعروضة للاصدار الأول

ملحوظة : ١٢٪ فى السنة. وفيما بعد، سوف يجرى اختزالها الى النصف. ومن الناحية النظرية، تعتبر اوراق **القايم** مضمونة بمبلغ معدنى فى صناديق الخزانة. أما فى الواقع العملى، فإن هذا المبلغ لا وجود له وإصدار الأوراق يتحرك بنشاط. وعندما يسأل السلطان عبدالعزيز وزير خزانته كم تكلف بناء قصر دولما باختشى، سوف يجيبه الوزير: ٣٥٠٠ قرشاً. وهو المبلغ الذى تعين انفاقه لطبع ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات التركية الورقية. وما يزيد من تفاقم الوضع هو أن اوراق **القايم** - التى كانت تنسخ فى البداية يدوياً - تعتبر قابلة على نحو مثير للتزوير. ولن تتأخر المصاعب عن التراكم : تداول أوراق مزيفة، إنخفاض رهيب لقيمة أوراق **القايم** بالقياس الى العملة المعدنية و ، خاصة، انهيار ثقة المواطنين فى الدولة. ومن فرط لعبهم دور مطلق الجن، فإن القادة العثمانيين، دون ان يدركوا ذلك ، قد غرسوا بذور الكارثة المالية.

وسعياً الى تفادى الأزمة الناجمة عن التكاثر المنفلت للنقود الورقية، وكذلك الى مواصلة تمويل الاصلاحات، سوف تتجه الحكومة، اعتباراً من اواسط القرن، الى وصفة سحرية اخرى : القروض الخارجية. والواقع أن القرض العثمانى الأول، الذى تم عقده فى عام ١٨٥٤، بمعدل فائدة نسبته ٦٪، سوف يجلب مبلغ ٣٣٠٠٠٠٠ جنيهاً تركياً موجهة فى جانبها الأعظم الى اخراج اوراق **القايم** الصادرة حتى ذلك الحين من دائرة التداول. ويشكل ذلك بالنسبة للدولة العثمانية، بداية طفرة الاستدانة. فبين عامى ١٨٥٥ و ١٨٧٥، سوف يجرى عقد أربعة عشر قرضاً جديداً، بمعدلات فائدة تتراوح بين ٤٪ و ٩٪. وفى كل مرة سوف تخطو الامبراطورية العثمانية خطوة اخرى فى اتجاه الافلاس. وسوف يحدث هذا الافلاس فى اواخر عهد عبدالعزيز.

لكنه افلاس لن يكون دون مقابل. فالمال الذى انفقته الدولة لم يخدم مجرد بناء قصور عديمة الجدوى أو شراء بوارج سوف تبلى فى قرن الذهب. فهو قد سمح

بانشاء مدارس جديدة وبتنمية بنية اساسية ادارية وقضائية، وبتحديث الجيش و ، بشكل اعم ، وضع المجتمع العثمانى على طريق التقدم. أمًا ان محركى **التنظيمات** لم يتمكنوا فى جميع الأحوال من ان يستخدموا الموارد المتاحة لهم استخداما حصيفاً، فذلك مما لا شك فيه. إلاَّ انه لاشك ايضاً فى انهم، مدفوعين بدافع مشروع عظيم، قد تصرفوا على النحو المناسب: الإقدام على مجازفات.

التطور الاقتصادى والاجتماعى

فى هذا المنتصف للقرن التاسع عشر، ليست مؤسسات وجهاز الدولة وحدها هى التى تتحول، فالتغيير يمس المجتمع كله. وفيما يتعلق بالعالم الحضرى، فإن ذلك يحدث بسهولة تقريباً. فمما لا جدال فيه ان تربة المدن أكثر ملائمة **للتنظيمات** من تربة الأرياف. لكن المناطق الريفية تتحرك هى أيضاً، بطريقتها. وهى تتحرك بالمعنى الحرفى للكلمة. فحركات السكان العديدة التى نشهد عبر الأراضى العثمانية تشكل احدى الظواهر الأكثر تمييزاً للعصر. وهى حركات متنوعة الانماط: النزوح الريفى، تدفق المهاجرين القادمين من الامبراطورية الروسية؛ هجرات العمل الموسمية؛ البداوة.

ارياف فى حركة

بسبب غياب احصاءات تفصيلية، فمن الصعب أن نحدد بدقة الانزياحات السكانية فى اتجاه المدن. على ان النمو الديموجرافى الذى سجلته منذ منتصف القرن مدن معينة كاسطنبول وسميرن وبيروت يعطى فكرة عن الوضع. فنحو عام ١٨٤٠، من المرجح ان عدد سكان اسطنبول كان اقل من ٤٠٠٠٠٠ نسمة. أما فى عام ١٨٩٠، فإن هذا العدد يصل إلى ٩٠٠٠٠٠ نسمة. وفى المدة نفسها، سوف يرتفع عدد سكان سميرن من ١١٠٠٠٠ نسمة الى ٢٠٠٠٠٠ نسمة. أما بيروت،

فإن سكانها سوف يزيدون من ٤٠٠٠٠ نسمة من خمسينيات القرن التاسع عشر إلى نحو ٨٠٠٠٠ نسمة بعد ذلك بثلاثين سنة. والحال ان عدة مدن اخرى فى الامبراطورية – كسالونيك وأضنه وسامسون– تشهد تطوراً مماثلاً، حتى وإن كانت تظهر منحنيات نمو أقل أهمية. ومن المؤكد أن هذا النمو الديموجرافى إنما يرجع الى تحول ظروف الحياة وتحسن الصحة العامة. كما ان المهاجرين المسلمين القادمين من روسيا لهم دور فى هذا النمو. إلاّ أن من المتعذر تماماً تفسيره دون اخذ النزوح الريفى فى الحسبان.

فلماذا يرحل الفلاحون وسكان المراكز الريفية الصغيرة عن قراهم؟ إنهم يرحلون لأن الوجود فيها اصبح بالغ الصعوبة ولأنه احيانا ما يكون محصول ردىء أو غارة لصوصية أو كارثة اخرى ما كافية لدفع قرى بأكملها الى القنوط. وخلال مجاعة ١٨٧٣ – ١٨٧٤ الكبرى، سوف يرى الرحالة الأوروبيون حشوداً من الفلاحين الجائعين الهائمين على وجوههم على طرق وسط الأناضول والذين تركوا ممتلكاتهم بحثاً عن اسباب للعيش فى أماكن اخرى. لكن اقدار الحياة الريفية لا تفسر كل شيء. فإذا كان سكان الأرياف يبدأون فى هجر اراضيهم، فإن ذلك إنما يرجع ايضاً الى افتتانهم بالمدينة، مدينة **التنظيمات**، التى تنمى تبادلاتها التجارية مع الغرب، والتى تتزود بنواة صناعية، والتى تعمر بالمنشئات الجديدة، والتى تكفل لسكانها قدراً من الحماية من الكوارث، والتى، بوجه خاص، تتيح عملاً لكل من يبحث عن عمل. ومن الواضح أن المدن الأكثر جاذبية هى تلك التى تشكل بؤرة للتوسع الاقتصادى للامبراطورية: العاصمة، والموانىء الكبرى على بحر ايجة والبحر المتوسط، وكذلك البؤر الجديدة للتصنيع وللنمو الزراعى كسامسون أو أضنه.

وغالباً ما تسبق مرحلة انتقالية الرحيل الى المدينة: الهجرة بحثاً عن عمل موسمى. و اعتباراً من اواسط القرن التاسع عشر، مع التطور التدريجى

للمحاصيل التجارية فى سهول الاناضول الساحلية، فإن التحركات المؤقتة من هذا النوع سوف تتسع اكثر فأكثر. والحالة الأكثر أهمية هى حالة الهجرات فى اتجاه قيليقيا والتى تعبىء كل سنة عدة عشرات آلاف من الأفراد القادمين من الهضبة الأناضولية ومن طوروس. ويجرى تشغيل غالبية هؤلاء العمال فى زراعة القطن، الذى أدخل حديثاً الى المنطقة. كما يشارك عدد معين منهم فى جنى المحاصيل. ومع انتهاء الموسم، فإنهم لا يعودون كلهم الى الاماكن التى جاءوا منها. فهناك دائماً من يبقون، إما لأنهم قد نجحوا فى الحصول على عمل فى ضياع السهل الشاسعة، أو لأنهم قد وجدوا عملاً فى المدينة، فى اضنه أو ميرسين.

والى جانب هذه الانزياحات لهؤلاء العمال الموسميين، لابد من اعطاء مكان ايضاً لهجرات قبائل البدو الرحل. فهذه القبائل، التى ماتزال عديدة – خاصة فى الأناضول وفى الولايات العربية – ، تواصل الانشغال بأنشطتها التقليدية، على الرغم من العداوة التى يبديها تجاههم السكان المستقرون. لكننا أمام بداوة آخذة فى التلاشى، يبدو زوالها حتمياً. ففى أماكن كثيرة، تستقر القبائل بشكل عفوى، غالباً على أراضٍ يتم استطيانها لأول مرة، عندما تكون الأهمية الاقتصادية لمثل هذا التحول واضحة. لكن الدولة هى التى تتدخل احياناً، مستخدمة القوة مثلما فعلت من قبل أكثر من مرة. وبوجه خاص، فإن الأمور تسير على هذا النحو فى سهل قيليقيا ومشارفه الجبلية حيث تؤدى عملية «الاخضاع» التى كلف أحمد جودت باشا بقيادتها فى عام ١٨٦٥ضد بعض القبائل التى ينظر اليها على انها مسرفة فى فوضويتها إلى تسكين جماعات هامة من البدو، بما يشكل نقطة انطلاق لنمو زراعى ملحوظ و ، فيما بعد، لنمو صناعى.

والواقع ان هذه السياسة الخاصة بتسكين البدو لم يكن هدفها هو مجرد تسهيل السيطرة على جماعات سكانية يمكنها تعريض النظام العام للخطر. فهى تستجيب أيضاً لحاجة ملحة، هى العثور على السواعد الضرورية لانطلاق الزراعة

العثمانية، خاصة فى الاقاليم التى يتم استغلالها لأول مرة. ومن أجل تلبية هذه الحاجة اساساً سوف يلجأ الباب العالى ايضاً الى وسيلة أخرى: التوطين الجماعى، فى الأراضى العثمانية، **للمهاجرين** القادمين من الخارج، من الامبراطورية الروسية أساساً.

والواقع ان هذا التدفق **للمهاجرين**، والذى يمثل ظاهرة ديموجرافية كبرى، لا يشكل حدثاً جديداً، فمنذ اواخر القرن الثامن عشر، بدأت فى الاتجاه الى الامبراطورية العثمانية جماعات هامة من اللاجئين، القادمين من القرم ومن القوقاز ومن ضفاف بحر قزوين وكذلك من بلدان فى وسط اوروبا كالمجر أو بوهيميا أو بولندا. لكن الأبواب سوف تكون مفتوحة بشكل أوسع منذ عهد **التنظيمات**. فبهدف تشجيع الهجرة، سوف يمضى قانون اصدره الباب العالى فى عام ١٨٥٧ الى حد وعد أسر **المهاجرين** بقطعة من الأرض وكذلك بالاعفاء من الضرائب ومن الخدمة العسكرية لمدة تتراوح بين ستة واثنى عشرة عاماً، بحسب مكان الاقامة. والحال أن نتائج سياسة الترحيب بالمهاجرين هذه - والتى ازدادت تعززاً بانشاء لجنة للمهاجرين فى عام ١٨٦٠ - سوف تكون مثيرة. ويبدو أن موجة الهجرة الأكثر أهمية، وهى موجة هجرة تتار القرم، قد شملت اجمالى قرابة ٣٠٠٠٠٠ شخص بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٧٦. كما أن التتار النوجاى وتتار الكوبان سوف يجيئون بمئات الآلاف للاستقرار فى الامبراطورية العثمانية خلال وبعد حرب القرم. وفى الوقت نفسه، سوف تقدم شعوب القوقاز المختلفة من جهتها نحو ٥٠٠٠٠٠ مهاجر. وبالنسبة لعام ١٨٦٤ وحده، فقد سجلت الاحصاءات العثمانية نحو ٤٠٠٠٠ **مهاجر** قادمين من الموانىء الروسية.

والواقع ان هؤلاء المهاجرين، المستقرين فى المناطق القليلة السكان فى روميليا والأناضول وسوريا، سوف يكونون مستوطنين موفورى النشاط وسوف يسهمون إسهاماً فعالاً فى التطور الاقتصادى للامبراطورية. لكنهم، بطبيعة الحال، لا

يشكلون السلاح الوحيد الذى تتمتع به الحكومة العثمانية لإضفاء حياة جديدة على الأرياف. ففى توازٍ مع توطين يد عاملة وفيرة فى الاراضى المخصصة للاستيطان، لجأت السلطات، منذ بداية عهد عبدالمجيد، الى مجموعة كاملة من التدابير. فهناك، أولاً، فى عام ١٨٤٣، تدشين استقصاء ريفى واسع، تم القيام به فى غالبية الولايات، بهدف تحديد حاجات البلاد. وقد تزايدت المبادرات بعد ذلك: انشاء وزارة للزراعة (١٨٤٦)؛ إنشاء مدرسة للتعليم الزراعى على أطراف اسطنبول (١٨٤٧)؛ اصدار قانون زراعى، فى عام ١٨٥٨، يعمم الملكية الخاصة للأراضى، الإعفاءات الضريبية والتوزيع المجانى للبذور وللنباتات بهدف تشجيع بعض المحاصيل المتخصصة كالتبغ والقطن والتوت؛ تحسين وسائل المواصلات، خاصة على الأراضى التى أدخلت حديثاً الى مجال الزراعة، القيام بمختلف أعمال التجفيف والردم وتحسين الأحوال الصحية.

فما هى النتائج؟ إن الحكومة العثمانية سوف تعرضها باعتزاز فى «المعرض الوطنى» الأول الذى افتتح فى اسطنبول فى عام ١٨٦٣: عينات ممتازة من القطن والتبغ، أوعية مملوءة بالشوفان الممتاز النوعية، سلال القمح والذرة، انواع الأرز المختلفة، انواع الصوف المختلفة، ومنتجات كثيرة اخرى ايضاً تبرز بينها آلات زراعية مستوردة من فرنسا وانجلترا، تشكل ملمحاً جذاباً رئيسياً من ملامح المعرض. إحتفالية ساذجة، لكنها تعطى مع ذلك فكرة عن الطريق الذى سلكته الزراعة العثمانية. والواقع أن هذه الأخيرة لن تتوقف، على مدار عهد **التنظيمات**، عن التقدم، خاصة فى قطاع المنتجات التصديرية: القطن، التبغ، الحبوب، الفواكه المجففة، النباتات المستخدمة فى الصباغة، الخشخاش، الحرير...

والشاهد على هذا التقدم هو تضاعف مبيعات تركيا للمملكة المتحدة ولفرنسا – اكبر شريكين تجاريين لها – بين عامى ١٨٥٥ و ١٨٧٥. وتعتبر بعض الأرقام مهمة بشكل خاص : ففى عام ١٨٥٥، تصدر الامبراطورية العثمانية ٤١٣٠٠٠

كجم من القطن إلى فرنسا؛ وفى عام ١٨٧٥، تبيع منه ٥٥٦٩٠٠٠ كجم للبلد نفسه. وفى المدن نفسها، تزيد صادرات الحرير من ٣٠٩٠٠٠ كجم إلى ١٢٦٥٠٠٠ كجم، وتزيد صادرات التبغ من ٤٣٤٠٠٠ الى ٦٨١٠٠٠ كجم. وتكشف التجارة مع انجلترا عن تطورات مماثلة بل وغالباً أكثر اثارة: تزايد مبيعات الفواكه المجففة بثلاثة اضعاف، تزايد مبيعات الحبوب بعشرة اضعاف، الارتفاع السريع لمبيعات الأفيون.

على أن هذا النمو، بالأرقام المطلقة، يظل متواضعاً. وسوف يتعين الانتظار الى الفترة الحميدية حتى تبدى الزراعة العثمانية تحركاً حقيقياً وحتى ينفتح العالم الريفى على التحديث. فحتى ذلك الحين، نجد أن غالبية اولئك الذين اتيحت لهم الفرصة لاجتياز أرياف الامبراطورية قد رسموا لها لوحة شديدة الكآبة. الفلاح؟ جاهل وبائس. ادواته؟ عتيقة. التدابير، التى تتخذها الادارة لتحسين حالته؟ محدودة الفعالية. وصحيح انه فى هذا المكان أو ذاك تنشأ ملكيات واسعة يمكن ان نرى فيها بعض الآلات الزراعية وتطبق أساليب استغلال حديثة. لكن احداً لا يغيب عن بصره أن هذه الضياع النموذجية قد شيدت على تعاسة اليد العاملة التى تفلحها - والتى تتألف غالباً من مزارعين جردوا من أراضيهم.

الملمح الجديد للمدن

إذا كانت أرياف **التنظيمات** تتطور مع احتفاظها بملمحها التقليدى، فإن المدن، خلافاً لذلك، تشهد فى العصر نفسه تحولاً شديد الوضوح. وبطبيعة الحال، فإننا نجد مدناً تظل فى المؤخرة ولن تبلغ منعطف الحداثة إلاً فى وقت جد متأخر من القرن. أمًا المدن - الموانىء، والمدن الواقعة على المحاور الرئيسية للمواصلات وبعض عواصم الولايات فإنها تتميز منذ عهد عبدالمجيد بملمح جديد. وتقدم اسطنبول المثل. على ان مدناً كأزمير وسالونيك، أو حتى مدينة ذات حجم متواضع نسبياً كبورصا، لم تتأخر فى السير على خطاها.

وتتغير مدينة عصر **التنظيمات** أولاً لأنها تتعاظم. فمع تدفق **المهاجرين** والقرويين الذين أغرتهم مغامرة النزوح، غالباً ما يتحتم تخطى حدود المدن وانشاء احياء جديدة، فى محيطها. ولما كانت مناطق السكن الجديدة هذه تستند الى تنظيم حديث الزامى فإنه لم يكن هناك ما يجمع بينها وبين الأحياء القديمة. فالشوارع المنسقة المستعارة من الهندسة المدينية الغربية تحل محل الشبكة المعقدة من الأزقة والحارات الملتوية الضيقة. ووحدة النموذج والعقلانية تحلان محل ما بدا لأعين المخططين فى ذلك العصر فوضى تدل على ارتباك وتقلب الأهواء. وفى العصر نفسه، فإن العمارات الايجارية تتكاثر فى قلب المدن، بينما تبدأ الأسر المحظوظة فى النزوح إلى احياء أنسب، جد بعيدة أحياناً عن وسط المدينة، لكن الوصول اليها سهل بفضل تطور المواصلات - فى بعض المدن العثمانية انتشرت العربة الخفيفة المكشوفة منذ بداية عهد **التنظيمات**- وشق طرق رئيسية جديدة.

لكن تغيرات اخرى كان من الأسهل رصدها. ففى المقام الأول، هناك مجمل البنى الأساسية المرتبطة بنمو وسائل المواصلات : محطات السكك الحديدية، مكاتب البريد، الأرصفة، مستودعات السلع، الفنادق. وفى اسطنبول، فإن بنايات مكاتب البريد، والتى انشئت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر هى التى تبرز بوصفها أول علامات الانبثاق التدريجى لشبكات اتصال جديد. وسرعان ما سوف تكون هناك أيضاً الفنادق الكبرى المخصصة للمسافرين الأوروبيين. وهكذا ففى عام ١٨٥٥، لن تكف صحيفة **چورنال دوكونستانتينوبل** عن الثناء على فندق امباسادور، وهو مبنى مزود باجنحة رائعة وبقاعة لتناول الطعام «جد فخيمة». وسوف يتعين انتظار آخر سنوات عهد عبدالعزيز حتى تظهر الى الوجود علامات اخرى: محطة سيركيچى الأولى (التى حلت محلها فى عام ١٨٨٩ المحطة الحالية)، خط سكة حديد العاصمة والذى يربط جالاتا ببيرا (١٨٧٥)، شبكة عربات الترام التى تجرها الحيوانات (١٨٧٢).

كما أن نمو التبادلات التجارية مع الغرب وانفتاح الامبراطورية على رؤوس الأموال الاجنبية يشكلان عاملاً هاماً من عوامل التغير الحضرى. ففى اسطنبول وفى عدد من المدن الأخرى فى الامبراطورية، يبدأ فى التشكل، نحو منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، حى للبنوك التى تؤكد واجهاتها المهيبة انتصار الرأسمالية الغربية. وحول هذه النواة الجديدة للنشاط الاستثمارى – والتى تأخذ فى تحويل الاسواق (البازارات) القديمة الى مرتبة الغرائب المخصصة لفرجة السياح عليها – ، سوف يتشكل حشد من الدور التجارية ومراكز الأعمال **(إتش خانى)**. وهنا، تتركز الثروة فى مكاتب ضيقة متراكمة فيما بينها. فقرب البنوك يجعل المكان باهظ الثمن.

وهذا المال الذى يتزايد وفرة يتوجب انفاقه. والحال ان مدينة **التنظيمات**، المفتونة بانماط الاستهلاك الأوروبية، هى ايضاً مدينة المحال الفاخرة، وقاعات المسرح والمقهاوى وأماكن التسلية من كل نوع. والواقع ان چيرار دو نيرڤال، الذى تواجد فى اسطنبول بعيد اعلان مرسوم جولخانة، كان شاهداً هناك على حياة جد دنيوية بالفعل، تتميز على نحو خاص بمرور عدة فرق أوروبية للاوبرا. وبعد ذلك بثلاثين سنة، سوف تكون امكانيات التسلية اوفر عدداً بكثير، فى العاصمة بالتأكيد، ولكن ايضاً فى مدن الولايات، وخاصة فى المدن – الموانىء الخاضعة الى حد بعيد لنفوذ أوروبا. وفى بداية عهد عبدالحميد، فإن مدينة صغيرة كبورصا سوف يكون بوسعها هى أيضاً ان تفاخر بوجود مسرح فيها. والواقع ان حاكم المدينة فى ذلك الوقت كان أحمد وفيق باشا، أحد آباء المسرح العثمانى.

وأخيراً، من المناسب الاشارة الى أن الاصلاحات تجد فى المدن دائماً تقريباً تجسداتها الجمادية: الثكنات، المدارس، البنايات الادارية، المستشفيات، القصور.. والحال أن هذه البنايات، العديدة والمنتشرة الى حد بعيد عبر مجمل الامبراطورية، لم يكن هدفها هو مجرد تلبية ضرورات عملية. فبحكم اتساع ابعادها، وفخامة

خطوطها، وثراء عناصرها الزخرفية، نجد انها تؤكد قوة الدولة وكذلك عصريتها التى تحمل صبغة احترام التقاليد الاسلامية.

فكيف يمكن ادارة هذه المدن التى تمر بتحول سافر؟ إن رجال **التنظيمات** يهتمون بسرعة بالغة بهذه المسألة ويردون عليها بالاقتداء، مرة اخرى، بأوروبا. وتتمثل الخطوة الأولى، بعد العديد من التحسسات، فى الاتجاه، فى عام ١٨٥٤، الى انشاء بلدية فى اسطنبول، تحت رئاسة عمدة **(شهير اميني)** يتبعه مجلس من اثنى عشر عضواً. ومن بين المهام العديدة للجهاز الجديد، يبرز تحديد حالة الضرائب المحلية والرقابة على الأسواق، وإعمال تدابير النظافة، والرقابة على امدادات المياه والمؤن الغذائية وتنظيم اعمال البناء. وبعد ذلك بثلاث سنوات، سيتم اجتياز خطوة ثانية، اكثر أهمية: تقسيم العاصمة، اقتداءً بباريس، الى عدة دوائر، لن ترى النور منها على الفور غير الدائرة السادسة، والتى تتألف من حى جالاتا وحى بيرا. وهذه «الدائرة السادسة» – التى تطمح الى ان تكون نداً من حيث الأزدهار والكفاءة الادارية للدائرة الباريسية التى تحمل الرقم نفسه – إنما تتميز بطابع تجريبى. وكان على أعضاء البلدية المسئولين عنها ان يجعلوا منها قطاعاً حضرياً نموذجياً مزوداً بشوارع مرصوفة وأرصفة وشبكة اضاءة للمدينة بالغاز وشبكة توصيل للمياه، وخطوط منتظمة للبنايات، الخ، ويتأكد نجاح هذه التجربة بشكل شديد الحسم بحيث أن الأسلوب الجديد للادارة البلدية سوف يجرى البدء، منذ عام ١٨٦٨، فى تطبيقه فى الأحياء الأخرى فى اسطنبول بل وفى بعض مدن الولاية. وفى عام ١٨٧٧، سوف نشهد النتيجة المنطقية لهذه العملية : إن قانونا اصدره البرلمان الذى ظهر الى الوجود سوف ينشر نظام اسطنبول البلدى عبر جميع مدن الامبراطورية.

وفى توازٍ مع انشاء هياكل بلدية جديدة، سوف نشهد فى العقود نفسها ظهوراً – جد متردد بعد – لشكل آخر للتدخل فى حياة المدن : التخطيط الحضرى.

والحال ان مصطفى رشيد باشا، الراغب فى اعطاء العاصمة العثمانية ملمحاً مماثلاً لملمح الحواضر الأوروبية، قد صاغ عدة مبادىء عامة منذ عام ١٨٣٦: يجب توسيع الشوارع، وازالة الأزقة، وشق طرق رئيسية كبرى، وتشكيل الاحياء على نحو منسق، واستخدام الحجارة فى البناء. والواقع ان مهندساً المانيا سوف يصبح فيما بعد واسع الشهرة، هو هيلموت ڤون مولتكه، لن يتأخر فى تبنى هذه المقترحات، مرسياً بذلك اسس الهندسة الحضرية **للتنظيمات**. وهى هندسة حضرية جد طموحة، وإن كانت قليلة الواقعية غالبا. واعتباراً من عام ١٨٤٨، تاريخ «قانون الانشاءات» الأول، سوف يجرى اقرار سلسلة بأكملها من التدابير، على فترات فاصلة منتظمة، لتحسين النسيج الحضرى. ولن تطبق بشكل عام إلاَّ فى الأحياء التسعة لمحيط المدن.

ومن جهة اخرى، فإن التنظيم يستفيد اولاً من الحرائق. فالبنسبة للمخططين، نجد ان هذه الكوارث التى تؤدى بشكل متكرر الى تدمير الأحياء القديمة إنما تمثل نعمة مشتهاه. وفى عام ١٨٥٦، يؤدى حريق الى تدمير ٦٥٠ منزلاً فى حى آكسراى فى اسطنبول؛ وبعد ذلك بوقت قصير، نجد ان الحى، الذى اعيد بناؤه بالكامل، يعرض مشهد مربع من الشوارع ذات الاتساعات المنسجمة بشكل دقيق، كما ينص على ذلك قانون عام ١٨٤٨. وبعد ذلك بعشر سنوات، فإن وسط المدينة نفسه هو الذى يحترق، بين قرن الذهب وبحر مرمرة. وتستفيد السلطات من ذلك لشق الطرق الرئيسية وازالة الأزقة وتنظيم خطوط الشوارع. وفى عام ١٨٧٠، يتكرر السيناريو نفسه فى بايوغلو، أحد الاحياء «الأفرنجية» فى اسطنبول، حيث تأتى النيران على أكثر من ٣٠٠٠ بناية. وليست العاصمة وحدها هى التى تستفيد من جهود اعادة التنظيم هذه. ففى سالونيك وأزمير وكثير من المدن الأخرى فى الامبراطورية، تتم الأمور بالشكل نفسه. ففى كل مرة ينشب فيها حريق، يستفيد منه رجال البلدية لتطبيق القواعد الجديدة للهندسة الحضرية - وإن لم يكن ذلك بشكل ناجح فى جميع الأحوال.

على أن المخططين والمهندسين المعماريين الذين يتولون، بحكم الظروف، صوغ مدينة **التنظيمات** لا يكتفون بالنقل الأعمى عن الغرب. فهم يجتهدون فى استحداث اسلوب اصيل يراعى التراث البيزنطى والتركى - الاسلامى للامبراطورية. والمدهش هو أن المعماريين الأوروبيين، القادمين كخبراء، هم الذين يبرزون بوصفهم أنشط المشجعين لهذه الرغبة فى التوليف. وبالنسبة لهم، فإن المسألة فى الأغلب لا تعدو أن تكون مسألة تحقيق «بهاء للمنظر». أما بالنسبة للدولة، التى تستخدمهم، فإن ما يهمها فى الواقع هو التأكيد القوى لهوية عثمانية.

التوسع الاقتصادى

بين العوامل المختلفة التى تحكم تطور المدن فى عصر **التنظيمات**، يحتل تسارع الانشطة الاقتصادية مكانة بارزة بشكل خاص. فاعادة تنظيم الموانىء وبناء المخازن ومحطات السكك الحديدية إنما يتمان من اجل التمكن من استيراد وتصدير كميات اعظم من السلع. اما البنوك فهى تبنى من اجل تسهيل التبادلات التجارية وتمويل البنى الأساسية الضرورية.

وهذه الحياة الاقتصادية الآخذة فى التوسع موجهة الى حد بعيد الى الغرب. ففى عام ١٨٣٨، جرى توقيع معاهدة تجارية مع المملكة المتحدة، ثم مع فرنسا. وبين عامى ١٨٣٩ و ١٨٤١، جرى عقد اتفاقات مماثلة مع سردينيا والسويد والنرويج واسبانيا وهولندا وبروسيا والدانمرك ودوقية توسكانيا الكبرى وبلچيكا. والحال أن جميع هذه المعاهدات، والتى نصت بشكل خاص على تخفيض ملحوظ للرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المستوردة والغاء الامتيازات الممنوحة للوسطاء المحليين، قد ارست اسس نزعة ليبرالية شبه مطلقة فى مجال العلاقات التجارية للامبراطورية. وبشكل موازٍ، فإنها قد اسهمت الى حد بعيد فى وضع الاقتصاد العثمانى تحت نفوذ الدول الأوروبية العظمى.

والواقع أن تطور التجارة الخارجية، الذى دشنته اتفاقات ١٨٣٨ - ١٨٤١، انما يشكل الجانب الأكثر اثارة للنمو الاقتصادى الذى عرفته الامبراطورية فى عصر التنظيمات. واليكم بعض الارقام الهامة : فى عام ١٨٤٠، بلغت القيمة الاجمالية للصادرات العثمانية ٤.٧ مليون جنيه استرلينى؛ ونحو اواخر عهد عبدالعزيز، سوف تصل الى قرابة ٢٠ مليوناً؛ وفى المدة نفسها، فإن الواردات سوف تنتقل قيمتها الاجمالية من ٥.٢ مليون جنيه استرلينى إلى قرابة ٢٤ مليوناً. وهذا يعنى ان قيمة التبادلات التجارية للامبراطورية قد زادت بخمسة اضعاف فى غضون اربعين سنة. وتكفى مقارنة هذا التزايد السريع مع نسبة النمو التى تصل الى نحو ٨٠٪ والتى تحققت خلال نصف القرن الممتد من عام ١٧٨٠ الى عام ١٨٣٠ لتكوين فكرة عن الانطلاق الذى حدث منذ عهد عبدالمجيد.

وهو انطلاق يستند اساساً إلى الزراعة وتربية الماشية. فالواقع أن تسع سلع - التبغ والقطن والقمح والشعير والزبيب والتين والحرير والخشخاش ووبر الماعز - تمثل وحدها، فى اعوام ١٨٥٠ - ١٨٧٠، نحو ٦٠٪ من مبيعات الامبراطورية العثمانية. كما ان النسبة المتبقية تتألف ايضاً، بشكل اساسى، من منتجات زراعية: النباتات التى تستخرج منها الأصباغ، زيت الزيتون، الحبوب التى يستخرج منها الزيت، الجلود، الاسفنج، الخ. وهو انطلاق لابد من الاشارة الى انه يستفيد ايضاً من الظرف الدولى. فالتوسع الذى تعرفه الأسواق الأوروبية عند منتصف القرن التاسع عشر يعتبر مسئولاً الى حد بعيد عن دينامية الصادرات العثمانية. كما أن حرب الانفصال التى تمزق الولايات المتحدة فى بداية ستينيات القرن التاسع عشر تمثل نعمة بالنسبة للامبراطورية، فاليها يتوجه المستوردون الأوروبيون - خاصة اولئك الذين ينتمون الى قطاع النسيج - الذين وجدوا انفسهم محرومين من مصدر امداداتهم التقليدى. وما ان يتبدل الموقف، مع انتهاء الحرب الامريكية، فإن التجارة العثمانية سوف تعانى من النتائج المترتبة على ذلك. والحال

ان سبعينيات القرن التاسع عشر سوف تكون بالنسبة للتجارة العثمانية، خاصة فيما يتعلق بصادرات القطن، فترة انحدار ملحوظ، لن تتسنى مواجهته إلاّ عبر استحداث قطاعات جديدة للأنشطة.

وفى مقابل منتجاتها الزراعية، تحصل الامبراطورية من شركائها التجاريين - وأهمهم بريطانيا العظمى (التى تجيىء منها عند اواخر السبعينيات نسبة ٤٥٪ من الواردات العثمانية) وفرنسا (١١.٨٪ من الواردات العثمانية فى الفترة نفسها) والنمسا (١١.٨٪) - على مجموعة متنوعة كاملة من المنتجات المصنعة (المنسوجات، الملابس، الأسلحة، الأثاث، الآلات، ساعات الحائط، الأدوات المختلفة، اسلاك التلغراف، المنتجات الدوائية، الخ)، وكذلك على سلع من المستعمرات (السكر، التوابل) ومواد اولية كالفحم والمعادن المختلفة. أما ان الميزان التجارى سيميل باستمرار لصالح اوروبا، فإن ذلك يمثل مشكلة خطيرة لن تتمكن الامبراطورية ابداً من حلها. لكن الأكثر مدعاة للانشغال بكثير هو الآثار السيئة لهذه الواردات على الانتاج الحرفى المحلى. وكان اوبيشينى قد اشار الى هذا الخطر، فى كتابه «**رسائل عن تركيا**»، منذ منتصف القرن. وفى قطاع المنسوجات، بوجه خاص، تعتبر الكوارث جسيمة. وهكذا فإن ولاية بورصا،على سبيل المثال، كانت قد انتجت فى عام ١٨٤٣ نحو ٢٠٠٠٠ قطعة من المنسوجات - من القطن والحرير. وبعد ذلك بعشرين سنة، فإنها لن تنتج غير ٣٠٠٠ قطعة من هذه المنسوجات. وفى جميع الولايات الخاضعة على نحو مباشر للتغلغل الغربى، تشير الاحصاءات إلى انهيارات مماثلة. ولا تصمد بشكل أفضل غير الاقاليم الواقعة بعيداً عن الشبكات التجارية الكبرى - وتلك هى الحالة بوجه خاص فى الأناضول الشرقية : ففى ايرزينچان وديار بكر وخربوط ومالاتيا، اذا اكتفينا بالاشارة الى عدد قليل من مراكز الانتاج من بين مراكز اخرى كثيرة، نجد ان المئات، واحياناً اكثر من ألف من ورش النسيج الحرفية تواصل العمل حتى عشية الحرب العالمية الأولى.

وفى وجه هذا التدفق للمنتجات المصنعة الأوروبية، لا تجد الامبراطورية نفسها دون موارد. فسرعان ما سوف تتشكل، كبديل عن الحرف الآخذة فى التلاشى، حرف «حديثة» قادرة على تحسس الحاجات الجديدة : حرف صناع الكراسى والنجارين (الذين يقلدون الأثاث المستورد من انجلترا وفرنسا وأماكن اخرى) وحائكى الملابس ذات الطراز الأوروبى وصانعى الأحذية والساعاتية والميكانيكيين، الخ. كما سوف نشهد ظهور عدد من «الفابريقات»،، التى تشكل النواة الأولى لقطاع صناعى لن يبدأ فى التطور، إلاَّ فى وقت متأخر من القرن. وفى غالبية الحالات، فإن هذه الفابريقات هى منشئات تابعة للدولة تنتج منتجات مخصصة للجيش (منسوجات، بزات عسكرية، أحذية، أغطية، طرابيش، أسلحة) كما تنتج منتجات كمالية – فى هيريك، تنتج فابريقة نموذجية السجاد الثمين والمنسوجات الحريرية، والمنسوجات المخملية – لتلبية حاجات القصر والفئات المحظوظة.

وفى هذا المكان أو ذاك تولد ايضاً أول المشروعات الخاصة : تلك هى حالة مصنع المناديل الحريرية الذى انشأه مواطن فرنسى فى بورصا فى عام ١٨٥٠، أو حالة مصنع البياضات الايطالى الذى أنشىء فى ازمير فى عام ١٨٦٢ أو ، بشكل خاص، حالة العشرات من ورش غزل الحرير الصغيرة التى اقيمت فى مختلف مناطق انتاج الحرير فى الامبراطورية. وأخيراً فإن قطاعاً آخر سوف يتطور، وبشكل أسرع من المصانع، هو قطاع الانتاج المنجمى. فغداة حرب القرم، نجد أن المخزونات العثمانية من الفحم والنحاس والحديد ومواد أخرى مختلفة كالفضة والكروم وحجر السن أو البُورق سوف تكون ذات جاذبية شديدة بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين بحيث ان الباب العالى سوف يتعين عليه، فى عام ١٨٦١، اصدار قانون يحدد حداً اقصى من عشر سنوات لأجل الامتيازات ويرغم الحاصلين على امتيازات التنقيب على دفع ربع اجمالى ارباحهم للدولة.

وفى النهاية، فإن الامبراطورية العثمانية تشكل، فى هذا المنتصف للقرن التاسع عشر، بلدا يملك امكانيات ضخمة. فهى بزراعتها الآخذة فى التوسع،

وبمواردها المنجمية الضخمة، وبمتطلباتها المتنوعة الكثيرة من حيث التجهيز الصناعي والخدمات، وهي مزايا من المناسب ان نضيف اليها استقرار نظام حكمها السياسي، انما تتيح لروح الاستثمار مجالاً ممتازاً للحركة. ومن الواضح ان رجال الأعمال الغربيين لن يتأخروا في ادراك ذلك. والحال ان المواطن الفرنسي الذي اتجه، في عام ١٨٥٠، إلى انتاج المناديل الحريرية في بورصا ليس غير واحد من اوروبيين عديدين جاءوا للبحث عن الثروة، خلال الفترة نفسها، في ارض الاحلام العثمانية.

والى جانب هذه المبادرات الفردية، نجد ايضاً مبادرات المجموعات المالية والبنوك الكبرى. والحال أن العديد من هذه المؤسسات انما يدين بوجوده الى الامكانيات الجديدة التي اصبحت متاحة في الامبراطورية، خاصة بعد حرب القرم. وتلك هي، بوجه خاص، حالة البنك السلطاني العثماني، وهو منشأة فرنسية - انجليزية تأسست في عام ١٨٦٣ إثر الكثير من المحن وتلعب دور بنك الدولة العثمانية. كما انها حالة الكثير من المؤسسات الأخرى التي تحمل اسماء لها دلالتها: الشركة العامة للامبراطورية العثمانية (١٨٦٤)، بنك التسليف العثماني العام (١٨٦٩)، بنك القسطنطينية (١٨٧٢)، فرع الشركة العامة، الشركة العثمانية للاسهم والأوراق المالية (١٨٧٢)، البنك النمساوي - العثماني (١٨٧١)، البنك النمساوي - التركي (١٨٧١). وهذه المؤسسات وكثير من المؤسسات الأخرى انما تتمثل مهمتها الأولى في تزويد الدولة العثمانية بالمال الذي تحتاجه. إلاّ انها سرعان ما تهتم ايضاً بتمويل شركات مختلفة تنتمي، كلها تقريباً، الى قطاع المواصلات والى قطاع الخدمات العامة للبلديات.

والإمام الأكبر هو القطار، الذي تعلق عليه الرأسمالية الأوروبية آمالاً عظمى. وفي هذا المجال، كانت البدايات متواضعة، لكنها واعدة : فخط السكك الحديدية العثمانية من ازمير الى آيدين التابع لصاحب الجلالة السلطان، والذي دشن في

عام ١٨٦٦ وشيد بروؤس اموال انجليزية وطوله ١٣٠ كيلو مترا، انما يخدم مناطق ازمير الداخلية يثبت كفاءة السكك الحديدية فى نقل السلع الى ميناء تصديرها؛ اما خط السكك الحديدية من ازمير الى كاسًابا، الذى يبلغ طوله الاجمالى ١٦٩ كيلومترا، والذى دخل الخدمة فى السنة نفسها، وامتداده الى آلاشيهير (١٨٧٢)، والخاضعان هما ايضاً لسيطرة رؤوس اموال بريطانية، فإنهما يلعبان، فى قطاع آخر من الاراضى الواقعة وراء بحر ايجه، دوراً مماثلاً لدور خط ازمير – آيدين؛ وأخيراً، فإن الشركة السلطانية لخطوط السكك الحديدية فى تركيا الأوروبية (التى سوف تصبح فيما بعد شركة استثمار السكك الحديدية الشرقية)، والتى تكونت فى عام ١٨٦٩ على يد مجموعة مالية تجمع رؤوس اموال بلچيكية وفرنسية ونمساوية، نجد انها تدير، عند اواخر عهد عبدالعزيز، خطاً يبلغ طوله الف كيلو مترا، ويشكل الجزء الأول فى شبكة مهمتها ربط تركيا بالمدن الرئيسية فى أوروبا.

لكن رأس المال الكبير لا يهتم بالسكك الحديدية وحدها. ولن تكف المشاريع عن الأزدهار وسوف ينتهى بعضها الى النجاح. وفى عام ١٨٥٨، نجد ان الكونت ادمون دو پيرثوى ينشىء شركة لبناء طريق مرصوف بين بيروت ودمشق؛ وبعد ذلك بسنوات قليلة (اعتباراً من عام ١٨٦٢)، سوف يكون بوسع مستخدمى الطريق اجتياز مسافة الـ ١١٢ كيلو مترا التى تفصل بين المدينتين فى وقت قياسى لا يزيد عن اثنى عشر ساعة! ونحو الفترة نفسها، تبدأ مشروعات استثمارية أخرى فى التركيز على المشكلات التى طرحها نمو الملاحة البحرية. والحال أن شركة ارصفة موانىء أزمير، والتى تأسست فى عام ١٨٦٧، إنما تعطى اشارة البدء للاتجاه، عبر الامبراطورية، الى الاضطلاع بسلسلة كاملة من الأعمال الخاصة بالموانىء التى سوف تستمر حتى اوائل القرن العشرين. اما شركة كولاس وميشيل، التى يوجد مقرها العام فى باريس، فهى تنهمك من جهتها، فى بداية ستينيات القرن التاسع عشر، فى اقامة مائة فنار على مواضع مختلفة من الساحل العثمانى.

وفى مجال الخدمات العامة، فإن المبادرة الأكثر أهمية هى المبادرة التى اتخذها البنك العثمانى، فى عام ١٨٦٩، للمشاركة فى تمويل شركة ترام اسطنبول. وبعيد ذلك، سوف نشهد ايضاً تكوين شركة للمياه، فى المدينة نفسها، برعاية عدة بنوك فرنسية. وليس ذلك غير بداية. فبعد ذلك بعقود قليلة، سوف نشهد فى المدن الكبرى للامبراطورية امتيازات من هذا النوع نفسه.

وطبيعى ان الشىء الهام، بالنسبة لكل هذه المشاريع، هو تحقيق عائد من وراء استثماراتها. فالمشاريع الوحيدة التى ترى النور هى المشاريع التى تبدو مربحة. ولا يأخذ رأس المال الكبير الأوروبى مصالح الامبراطورية العثمانية فى اعتباره إلاّ بشكل ثانوى للغاية. والحق ان هذه الامبراطورية ليست فى نظر الجماعات المالية غير قطعة من الكعكة الاستعمارية الكبيرة التى تتنازع عليها الدول. وهى قطعة كبيرة الى درجة يتعذر على أية دولة اوروبية التفكير فى الاستئثار بالتهامها. وتبدأ مناطق النفوذ فى الارتسام بالفعل: العراق ومصر وشبه الجزيرة العربية، وربما فلسطين، لانجلترا؛ سوريا وجنوب شرقى الاناضول و ، خصوصاً ، تونس، لفرنسا؛ محيط البحر الأسود والأناضول الشرقية لروسيا؛ البلقان لروسيا والنمسا...

والباب العالى يدرك الخطر – وذلك بقدر ما أن الأزمات التى تتفجر على مدد منتظمة لا تكف عن تذكيره بهشاشة الوضع الذى تجد فيه الامبراطورية نفسها – لكنه يتظاهر بأنه لا يدركه. وذلك لأن الامبراطورية، المنهمكة فى استراتيجية نمو تستند الى الحرية الاقتصادية، تحتاج الى اوروبا ولا يمكنها التفكير فى ادارة الظهر لها. فهى تحتاج الى منتجاتها ومعارفها ورؤوس اموالها. كما انها تحتاج الى اسواقها. وأوروبا جد ضرورية بالنسبة لها الى درجة انها مستعدة، إذا تحتم ذلك، لأن تدفع لها ثمناً غالياً مقابل المساعدة التى تقدمها.

نهضة الملل

انقاذ الامبراطورية : للوصول الى ذلك راهن الباب العالى على الانفتاح - الاقتصادى والسياسى والايديولوچى - على الغرب. لكنه مازال يملك فى جعبته ورقة كبرى اخرى : ورقة الاتحاد الأخوى لجميع شعوب الامبراطورية، تحت صولجان السلطان.

وسعياً الى تأمين هذا الاتحاد، الذى لا يمكن ان يوجد فى غيابه سلم اهلى، فإن رجال **التنظيمات** قد اكثروا من ابداء دلائل العطف على الأقليات. فبموجب مرسوم جولخانه السلطانى، وعدوا جميع رعايا الامبراطورية، اياً كان جنسهم أو ديانتهم، بأمن تام فيما يتعلق بحياتهم وكرامتهم وثرواتهم واحترام حقوقهم الشرعية، كما وعدوهم باصلاح للنظام الضريبى يسير فى اتجاه العدل. ثم إن فرمان الاصلاح لعام ١٨٥٦، والذى صدر غداة حرب القرم، تحت ضغط الدول الحليفة للامبراطورية، سوف يقطع شوطاً ابعد فى طريق تقديم التنازلات بضمانه للأقليات حرية العبادة والمساواة مع المسلمين امام القضاء وفى مجال الضرائب، وامكانية تولى جميع المسئوليات الادارية، والتمتع الحر بحصاناتها التقليدية،خاصة فى مجال التنظيم الداخلى للطوائف.

على أن هذه التنازلات، التى قوبلت بارتياح عظيم من جانب غير المسلمين، انما تمثل سلاحاً ذا حدين. فمن المؤكد، من حيث الأساس، انها تتميز بطابع توحيدى وهى بذلك لا يمكنها إلاَّ ان تسهم فى تآخى الجماعات السكانية الخاضعة. لكن الحكومة العثمانية، بتركها من جهة اخرى للطوائف حق التسيير الحر لشئونها الداخلية، إنما تبيح لها ايضاً، بحكم ذلك، أن تنغلق على نفسها فى كياناتها الخصوصية. ونجد فى ذلك واحدة من ابرز مفارقات **التنظيمات**. فالمثل الأعلى للاتحاد والاخاء الذى دافع عنه المصلحون دفاعاً سامياً يلقى ترحيب الجميع، لكنه يترافق مع نتيجة معاكسة : نهضة مختلف «أمم» الامبراطورية (ان المصطلح

العثمانى الذى يشير اليها، «الملل»، يستعيد مفهوم الطوائف الدينية)، تحت التأثير المزدوج للمذاهب المستعارة من النزعات القومية الأوروبية والمبدأ العثمانى الخاص بـ «حرية التصرف» فى مجال ادارة شئون الطوائف.

والواقع ان الأرمن، المنخرطين منذ مستهل القرن التاسع عشر فى عملية احياء اقتصادى وثقافى قوية، هم أول من يدركون الفائدة التى يمكن الحصول عليها من النوايا الحكومية الطيبة. وهناك علامة تاريخية: ففى عام ١٨٥٠ نجد أن اولئك الذين نجح المبشرون البريطانيون والامريكيون فى تحويلهم الى اعتناق البروتستانتية من بين الأرمن - وعددهم يصل الى نحو ١٥٠٠٠ فى مجمل الامبراطورية - قد حصلوا من الباب العالى على حق تكوين طائفة مستقلة، هى «الأمة البروتستانتية»، يرأسها اسقف يساعده مجلس دينى، لكنها تحوز ايضاً لجنة غير اكليريكية مهمتها ادارة الشئون المدنية **للملة** الجديدة. وهذا هو النموذج الذى سوف يستلهمه الأرمن الجريجوريون، الأكثر عدداً بكثير فى الامبراطورية، لاحياء طائفتهم. والحال أن المحاولات الأولى فى هذه الاتجاه كانت قد جرت حتى قبل اعلان **التنظيمات**، تحت تأثير عدد من الوجهاء المستنيرين الحريصين على علمنة ادارة طائفية خاضعة تماماً لسيطرة رجال الدين. والواقع ان نجاح هذه الجهود سوف يشكل لحظة مميزة اخرى للتاريخ الأرمنى : تصديق الحكومة العثمانية، فى عام ١٨٦٣، على لائحة للطائفة تتمشى مع روح **التنظيمات**.

على ان «لائحة الأمة الأرمنية» هذه لا تبدل كثيراً وضعية الطائفة داخل الامبراطورية. فهى لا تؤدى، اساساً، إلاَّ الى تأكيد امتيازات مكتسبة، خاصة فى مجال الادارة الداخلية. لكنها، على غرار لائحة الأمة البروتستانتية، تنص على انشاء جمعية من مائة وأربعين عضواً، تتألف فى غالبيتها من مدنيين، وانتخاب هذه الجمعية لمجلسين، احدهما دينى، مسئول عن الشئون الروحية، والآخر مدنى، يهتم بالشئون الاقتصادية وبالتعليم. ويعتبر ذلك تجديداً سوف يتبين أنه خطير النتائج. فالواقع ان الجمعية، بدفع من العناصر الأكثر راديكالية، لن تتأخر عن

التحول الى برلمان حقيقى للطائفة ولا عن البروز على المسرح عبر اتخاذ مواقف هدامة بشكل مطرد، تصل الى حد المطالبة دون مراوغة بالاستقلال الذاتى للولايات المأهولة بالأرمن. ومن جهته، فإن البطريرك - خاصة ميجيرديتش خريميان، المنتخب فى عام ١٨٦٩، وخليفته نرسيس ڤاريابيديان - ، مستنداً الى هذه الركيزة الموارة بالحركة، لن يتردد فى تجاوز حدود دوره الدينى ليصبح المدافع عن المطالب القومية التى تطرحها الجمعية.

وعلى المستوى المؤسسى، شهدت الملة اليهودية، مع فاصل زمنى قصير، نفس التطور الذى شهدته الطائفة الأرمنية. وهنا ايضاً، بدأت الأمور بتحسسات وبهجوم شنته الصفوات الليبرالية ضد العناصر المحافظة المصرة على عدم تغيير شىء فى النظام القائم. وهنا ايضاً، مرة اخرى، تم فى نهاية الأمر اعداد لائحة وعرضها على الحكومة للتصديق عليها. والحال ان هذه اللائحة، الصادرة فى عام ١٨٦٥، تشبه كثيراً لائحة الأرمن الجريجوريين. على انها لن تكون لها الآثار السياسية نفسها. فاليهود، المبعثرون على شكل جزر صغيرة فى مختلف ارجاء الامبراطورية ، من الصعب عليهم المطالبة، آنذاك، بوطن قومى، وكل ما يمكنهم التطلع اليه هو تحسين وضعهم المادى والثقافى. وسوف تسهم اللائحة الجديدة فى ذلك بتقييدها لدور الحاخامات، الذين يتخذون موقفاً شديد الفتور غالباً تجاه الأفكار الجديدة، ويمنحها الوجهاء غير الاكليريكيين حق مراقبة جميع المؤسسات التى يسيطر عليها الحاخامات : المدارس، المستشفيات، الجمعيات الخيرية، الخ.

وتتخذ الأمور مع اليونانيين ملمحاً آخر. فبين صفوف الأمة الأرثوذكسية، يوجد بالتأكيد، كما بين صفوف اليهود والأرمن، فريق من المجددين يناضل من اجل علمنة معينة للمؤسسات الطائفية. بل اننا نجد بينهم متحمسين للنزعة الهيلينية، مستعدين لحفز حركة مماثلة للحركة التى ادت الى تنشيط الطائفة الأرمنية. على أن البطريركية تبدو متحجرة، بل ومعادية، تجاه كل هذا النشاط، وذلك دون شك، لأن المصالح محل الرهان ملحوظة. وخاصة المصالح المالية :

فرجال الدين الأرثوذكس، بفضل الضرائب الكنسية والممتلكات العديدة التى يمتلكونها، يتمتعون بموارد ملحوظة ولا يمكنهم إلاّ ان ينتابهم الشك فى محاولة غير الاكليريكيين الرامية الى التدخل فى شئونهم.

لكن اعادة صوغ المؤسسات الطائفية سوف تحدث برغم كل شىء، لكنها سوف تكون محدودة. ذلك ان سلسلة من اللوائح التى صيغت بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٦٢ سوف تنشىء اجهزة لا يغيب عنها المدنيون، إلاّ انهم لن تكون لهم فيها سلطة كبيرة: جمعية لا تجتمع إلاّ بمناسبة انتخاب البطريرك؛ مجمع اساقفة مسئول عن المسائل التى تمس العقيدة والانضباط الكنسى؛ مجلس مختلط يتمثل مجال عمله فى الشئون المالية والتعليم وأعمال الخير والعدل. وفى هذا المجلس الأخير، يتمتع غير الاكليريكيين بالأغلبية. على ان القرارات الهامة لا يمكن اتخاذها إلاّ بموافقة اعضاء مجمع الأساقفة.

والخلاصة اننا امام اصلاح مجانى، يبقى على صلاحيات البطريركية دون تغيير تقريباً. لكن ذلك لا يرجع الى ان هذه الأخيرة لا يؤرقها شىء. فالواقع ان الكنيسة الارثوذكسية، منذ عدة عقود، تجد نفسها مواجهة بأزمات جد خطيرة: بروز التطلعات الانفصالية بين صفوف رجال الدين البلغاريين والرومانيين، الراغبين على حد سواء فى التخلص من النير اليونانى - وهو نير يتألف من الاستعباد الثقافى واللغوى، كما يتألف من الاضطهاد الاقتصادى - وتكوين كنائس مستقلة قادرة، إذا لزم ذلك، على تقديم اسهامها إلى حركات الاستقلال القومى التى تأخذ فى الظهور فى الممتلكات البلقانية للامبراطورية.

وفى رومانيا، نحو منتصف القرن، كانت رومنة الكنيسة تشكل بالفعل عملية جد متقدمة، وسرعان ما لن يكون امام البطريركية إلاّ ان تسلم بالوضع (على ان الاعتراف الرسمى بكنيسة مستقلة رومانية لن يتم إلاّ فى عام ١٨٨٥). وفى المقابل، فإن الوضع فى الولايات التى يسكنها البلغاريون سوف يكون اكثر تشوشاً.

فالمدافعون عن **الوضع القائم** والمطالبون بانشاء كنيسة مستقلة ينخرطون فى حرب مواقع حقيقية. فهم يتنازعون بضراوة على كل قبة اجراس، وعلى كل مدرسة. لكن انصار انشاء كنيسة قومية بلغارية سوف ينتهون بكسب القضية. وفى عام ١٨٦٠، ادت القطيعة بين الكنيسة البلغارية فى اسطنبول والبطريركية الى اعطاء دفعة قوية للانشقاق. وسوف يجىء الاعتراف بالأمر الواقع بعد بضع سنوات : ففى عام ١٨٧٠، وبالرغم من الحرمانات التى اصدرها البطريرك، سوف توافق الحكومة العثمانية على انشاء اسقفية بلغارية مستقلة.

والحال ان انشاء هذه الكنيسة المستقلة انما يشهد بقوة – شأنه فى ذلك شأن تكوين الأمة البروتستانتية قبل ذلك بعشرين سنة – على الاتجاه الى التفتت والذى ابدته الملل غداة اعلان **التنظيمات**. والى نفس الظاهرة ينتمي رفع طوائف صغيرة كالسريانيين والكلدانيين، خلال العصر نفسه، الى مستوى «الأمم».

ومن الواضح ان تكوين هذه الجماعات الطائفية المستقلة وصعود النزعات القومية المصاحب له لا يتمشيان على نحو مناسب مع الجهود التى بذلها الباب العالى من اجل تعزيز التعايش السلمى بين الأعراق والديانات. إلا انه، مع أخذ كل شيء فى الحسبان، من المناسب الاعتراف بأن المصلحين العثمانيين لم يفعلوا غير جنى ثمار ما زرعوه. وليس هناك ما يدعو الى الاستغراب فى ان جرعة معينة من الحرية ومن الانفتاح على افكار التقدم قد فتحت الطريق امام هجمات متكررة على النظام القائم.

الرجل المريض

حلقة مفرغة : فالاصلاحات تخلق مجالاً ملائماً لانبثاق المطالب. إلاّ انه لا غنى عن الاتجاه الى اصلاحات لمحاولة درء الاخطار المحدقة من كل جانب. ومن المؤكد ان الامبراطورية إذ تدع نفسها اسيرة لمثل هذه الدوامة، لابد وأن تكون جد مريضة. والوضع جد مثير للقلق بقدر ما ان اولئك الذين يزعمون الحرص على

الاعتناء بها، الدول العظمى للائتلاف الأوروبى، قلما يبدو أنهم عازمون على انقاذها. والعبارة التاريخية التى قالها القيصر نيقولا الأول فى عام ١٨٥٣ للسير هاميلتون سيمور، سفير انجلترا، خلال حفل اقامته الدوقة الكبيرة هيلين، انما تتميز فى هذا الصدد بازدواجية شديدة الوضوح : «اننا مسئولون عن {...} رجل جد مريض؟ واقول لك بصراحة أنه سوف يكون من سوء الحظ البالغ أن ينجو من ايدينا، فى يوم من هذه الأيام، خاصة قبل ان يتسنى لنا اتخاذ جميع الاستعدادات الضرورية».

والاخطار ماثلة، عديدة، منذ بداية عهد عبدالمجيد: حرب دائرة مع مصر، نار كامنة فى لبنان، مصاعب فى كريت، وضع مضطرب فى البلقان. والصحف الأوروبية تنشر عنواناً مناسباً يبرز على فترات منتظمة : أزمة الشرق. لكن كلمة «الأزمة» يجب، فى الواقع، فهمها فى صيغة الجمع، فمن الواضح ان الامبراطورية العثمانية تجتاحها الأزمات من كل حدب وصوب.

الشرق فى أزمة

بالنسبة للسلطان الجديد، تبدأ الأمور بكارثة: فنحو منتصف يوليو ١٨٣٩، بعد اسابيع قليلة من انتصار المصريين الساحق على قوات محمود الثانى فى نيزيب، يسلم احمد باشا فوزى، الاميرال الأعلى للاسطول العثمانى، جميع سفنه لمحمد على، سعياً الى تفادى سقوطها فى ايدى الروس، حلفاء الباب (العالى) غير المرغوب فيهم كثيراً. وفى اسطنبول، يحدث الذعر. إذ كيف يمكن صد مصر دون اسطول؟ والى اى حد سوف تمضى مصر؟ إن احداً لا ينسى ان قوات ابراهيم باشا قد وصلت فى عام ١٨٣٣ الى كوتاهيه، على بعد مجرد عدة مئات من الكيلومترات من العاصمة العثمانية. والحال ان الحكومة العثمانية، التى استولى عليها الذعر، سوف تهرول الى عرض الملكية الوراثية لمصر على محمد على. لكن من يحكمون القاهرة لا يقبلون ذلك : فهم يريدون ايضاً سوريا وقيليقيا كما يريدون

تنحية الصدر الأعظم، خسرو باشا. ويتصاعد التوتر وتلوح فى الأفق بالفعل نذر حرب جديدة.

على ان المسألة جد خطيرة بحيث لا يمكن ترك الامبراطورية العثمانية ومصر تسويان خلافهما بنفسيهما. فعلى نتيجة الأزمة يتوقف كل توازن القوى فى البحر المتوسط. والحال ان الديبلوماسية الأوروبية، التى يجرى حثها على التدخل من جانب مصطفى رشيد، سفير الباب (العالى) آنذاك فى لندن، سرعان ما سوف ترى ان عليها التحرك لايجاد تسوية تتمشى مع مصالح الدول العظمى المتقاربة والمتنافرة فى آن واحد.

وسوف تستمر المساومات لمدة تزيد عن سنتين، حيث تتميز على نحو خاص بالتنافس بين فرنسا وانجلترا. فالأولى، التى ترى ان من شأن سيطرة مصرية على سوريا السماح لها بزيادة نفوذها الخاص فى المشرق، تلجأ الى مساندة محمد على. أما انجلترا، فى المقابل، والتى وقعت معاهدة تجارة مربحة مع الباب العالى، فإنها تؤيد المواقف العثمانية، لأنها تعتمد على حكومة اسطنبول فى مساعدتها على احباط الدسائس الفرنسية. كما ان دولة اخرى تحس انها معنية على نحو مباشر بالأزمة: روسيا. لكن هذه الأخيرة تهتم اساساً بوضعية المضائق. وسعياً الى وضع ممتلكاتها الجنوبية خارج دائرة الخطر، فإنها تتحرق الى اغلاق الدردنيل والبسفور فى المستقبل بشكل دائم فى وجه السفن الحربية، كما نصت على ذلك بالفعل معاهدة هونكار - ايسكيليزى فى عام ١٨٣٣.

والحال أن انجلترا، المتحالفة لهذه المناسبة مع روسيا والنمسا وبروسيا، هى التى سوف تكسب القضية فى نهاية الأمر. وتؤدى المعاهدة الموقعة فى لندن فى ١٣ يوليو ١٨٤١ إلى اعادة سوريا الى السلطان واعطاء مصر لمحمد على، بصفة وراثية، فى مقابل دفع خزينة سنوية من اربعة ملايين قرش واعتراف شكلى خالص بالسيادة العثمانية. وفى اليوم نفسه، تؤدى وثيقة اخرى، هى «الاتفاق بشأن

المضائق»، الى تلبية المطلب الروسي و ، بشكل مواز، تضمن وحدة الامبراطورية العثمانية، ولكن على نحو يتميز بكل الالتباس اللازم : فقد اشير فيها الى ان الدول تود أن تقدم للسلطان «برهاناً صريحاً على الاحترام الذى تكنه لحرمة حقوقه السلطانية» وأن تعرب عن «رغبتها المخلصة فى تعزز سلامة امبراطوريته». وهى كلمات جميلة، يقصد بها ان تكون مكافأة لحسن سلوك السلطان، وخاصة اصدار مرسوم جولخانه السلطانى. وللوصول الى ذلك، كان لابد من عقد الكثير من المؤتمرات وتوقيع الكثير من البروتوكولات. وبوجه خاص، كان على حلفاء الامبراطورية قصف بيروت (سبتمبر ١٨٤٠)، وانزال جيش صغير الى لبنان (اكتوبر)، واحتلال مدن الساحل الرئيسية واحدة بعد الأخرى، والاتجاه الى محاصرةالاسكندرية (نوفمبر)، وإمطار محمد على بوابل متعاقب حقيقى من الوعود والتهديدات.

وتؤدى المعاهدتان الموقعتان فى لندن، الى حل المسألة المصرية، كما تؤديان، بشكل مؤقت، الى حل مسألة المضائق، لكنهما لا تضعان البتة نهاية لأزمة الشرق. فهذه الأزمة مثل الوحش الخرافى، فهى تتفجر حياة من جديد كلما ظن المرء انها قد انتهت. والآن فإن رؤوس الوحش الخرافى تسمى كريت ولبنان ورومانيا.

وفى كريت، تعتبر الفوضى متوطنة. فمنذ عام ١٨٢١، تتعاقب القلاقل هناك دون انقطاع. وبالنسبة لسكان الجزيرة المسيحيين، الذين تحركهم الدعاية الهيلينية وتدعمهم فى ثورتهم التسللات العسكرية القادمة من القارة، فإن ما يريدونه هو الارتباط بمملكة اليونان الجديدة. ومن الواضح ان ذلك برنامج لا يمكن للعثمانيين قبوله وهم يردون، كلما تطلبت الظروف ذلك، باللجوء الى القمع. وعلى مدار عشر سنوات، من عام ١٨٣٠ الى عام ١٨٤٠، نجد ان الجزيرة، الموضوعة تحت وصاية محمد على، قد عرفت قدراً من الهدوء. إلاَّ انه بعد رحيل المصريين نجد أن الدورة الجهنمية للمذابح التى تتلوها حملات تأديبية تعاود الظهور بشكل أوسع. ويتخذ

الباب (العالى) موقف الحزم، مع سعيه مع ذلك الى ادخال عدد من الاصلاحات لحساب المسيحيين. إلاً ان ذلك الجهد بلا طائل. فالقلاقل سوف تتصاعد وتنتهى بأن تؤدى الى تمرد ١٨٦٦ الكبير.

اما الأزمة اللبنانية فهى احد آثار النزاع بين الامبراطورية العثمانية ومصر. فعند احتلال لبنان من جانب قوات ابراهيم باشا، ابن محمد على، كان هناك بالفعل وقت معين عرفت فيه المنطقة توترات بين مختلف عناصر السكان، خاصة بين الموارنة والدروز. ولم يتردد المصريون فى اللعب على هذه التناحرات لزيادة تعزيز سلطتهم. وسرعان ما كان لهم حزبهم، المؤلف اساساً من الموارنة. اما الدروز فقد انحازوا بشكل واسع الى معسكر اولئك المؤيدين للسلطان. والحال أن الانجليز والفرنسيين، الذين يتابعون عن كثب كل ما يجرى فى هذا الجزء من العالم، ينخرطون هم ايضاً فى اللعبة، حيث يتودد الانجليز للدروز، بينما يلعب الفرنسيون بالورقة المارونية. وذلك برميل بارود يمكن لأبسط شرارة تفجيره. ولن يتطلب الأمر الانتظار طويلاً. فعام ١٨٤٠ عام صعب، يتميز بالانزال الانجلو – عثمانى – مع موكب دسائسه – وانسحاب القوات المصرية. وينذر ذلك بهبوب العاصفة. وسوف تهب فى عام ١٨٤١، مع اعتناق بشير الثانى، امير لبنان الجديد، للمسيحية. فهذا التحول الى اعتناق المسيحية، والذى يخيف الدروز من هيمنة المسيحيين على جميع روافع السلطة، يؤدى الى مواجهات دموية يشترك فيها ليس فقط المعسكران المتخاصمان، وانما ايضاً الارثوذكس والمسلمون السنيون. ومنذ ذلك الحين، تتحرك الآلة الرهيبة لأعمال العنف بين الطوائف.

وسوف تحتاج الحكومة العثمانية الى ما يقرب من خمس سنوات لاستعادة النظام. وبعد الكثير من التحسسات، يتم التوصل اخيراً الى ترتيب فى عام ١٨٤٦. وهذا الترتيب، الذى صاغه مصطفى رشيد باشا، بموافقة الدول، يرتأى انشاء سنجقين، احدهما درزى والآخر مارونى، تحت سلطة حكومة عثمانية، و ، بشكل

مصاحب، انشاء سلسلة كاملة من المؤسسات المختلطة المكلفة بمسئوليات مختلفة، من بينها جمع الضرائب وادارة القضاء.

على ان السلم الذى يستعاد بهذا الشكل هو سلم هش. ففى عام ١٨٦٠، سوف يتعرض لبنان من جديد للنار والدم على يد الطوائف التى تتقاتل بتواطؤ من جانب فرنسا وانجلترا. ولم تكن احداث عام ١٨٤١ غير نوع من البروفة. اما هذه المرة، إثر القلاقل التى تقع فى شمالى البلاد، حيث يطالب الموارنة باصلاح زراعى، فسوف تحدث مجازر جماعية: قتل ما بين ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ انسان، تخريب المئات من القرى، تدمير ٥٠٠ كنيسة و ٣٠ مدرسة و ٤٠ ديراً. وقلما تسلم بيروت من العاصفة. وسعياً الى الثأر من الاهانات التى تعرض لها المسلمون هناك، سرعان ما سوف يجيىء الدور على دمشق لكى تشتعل. إن نحو ٢٠٠٠٠ انسان سوف يلقون حتفهم فى هذه المدينة، خاصة من بين المسيحيين.

اما الدول، التى تراقب عن كثب تطور الأزمة، فهى تنتهى الى التدخل. والسيناريو قريب الشبه بالسيناريو الذى جرى تطبيقه لحل النزاع مع مصر. أولاً ارسال للبوارج الى ميناء بيروت. ثم انزال – من جانب قوات فرنسية هذه المرة. وأخيراً، عقد مؤتمر دولى فى اسطنبول يجمع ممثلى انجلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وايطاليا وروسيا. وبالنسبة لفرنسا، فإن ذلك يعتبر حدثاً بارزاً فى سياستها التوسعية فى الشرق الأدنى. فالواقع ان المؤتمر سوف يمنح لبنان – المختزل، حقاً، الى مناطقه الجبلية – استقلالاً ادارياً وقضائياً ومالياً كاملاً، وسوف يعهد بحكم المنطقة الى موظف كاثوليكى يعينه الباب (العالى) لكنه يخضع لاشراف الدول. وبهذا الاتفاق، الموقع فى ٩ يونيو ١٨٦١، تخسر الامبراطورية العثمانية ولاية، وتكسب فرنسا عميلاً.

لقد دامت الأزمة اللبنانية من الناحية العملية عشرين سنة، مع فترات من الهجوع. إلاّ انه فى حين انها قد خيمت على الآفاق الشرقية للامبراطورية، فإن

السلطان قد وجد نفسه ايضاً عرضة لمصاعب كثيرة فى ممتلكاته الأوروبية. وهنا، فى اربعينيات القرن التاسع عشر، كانت رومانيا البلد الأكثر اثارة للقلق. وهى رومانيا التى عرفت، من عام ١٨٢٩ إلى عام ١٨٣٤، الاحتلال الروسى والتى تجد نفسها الآن منخرطة، بالرغم من الوصاية المزدوجة عليها من جانب روسيا والامبراطورية العثمانية، فى طريق اليقظة القومية.

وقد بدأت الأمور بفوران ثقافى : إذ يجرى بناء المدارس وانشاء الصحف وإرساء أسس كتابة تاريخية قومية. ثم يتخذ الأمراء الذين يحكمون ڤالاشيا ومولداڤيا بضع خطوات مترددة فى اتجاه توحيد للولايات الرومانية فى المستقبل. وسوف يجيىء الحافز الأخير، فى عام ١٨٤٨، من ريح التمرد التى تجتاح أوروبا. فالثورة تنشب فى باريس، وتنشب فى برلين وروما وڤيينا وبراغ وبودابست. كما سوف تنشب فى بلاج وفى ايسلاز وفى بوخارست. وفى ٢١ يونيو، تتخذ جمعية تمثل جميع فئات السكان قراراً بالغاء الامتيازات الاقطاعية، وتعد باصدار دستور وتعلن وحدة واستقلال رومانيا.

والحال أن القوتان الحاميتان، السلطان والقيصر، سوف يردان على ذلك رداً قوياً. فمنذ منتصف صيف ١٨٤٨، سوف يجتاح جيش عثمانى وجيش روسى الولايات الرومانية ويسحقان جميع بؤر المقاومة واحدة بعد الأخرى. والواقع ان ڤالاشيا بوجه خاص، والتى يحتلها الروس، سوف تعرف قمعاً يتميز بقسوة نادرة. وتحدث عملية تمشيط ضخمة يشترك فيها ايضاً، فى ترانسلڤانيا، الجيش المجرى. وبعد بضعة اشهر، تتم تسوية المسألة الرومانية بصورة مؤقتة. ففى مايو ١٨٤٩، سوف يكرس اتفاق بالتا - ليمانى هزيمة الثورة ويؤكد الوصاية الروسية - العثمانية على رومانيا التى اصبحت منذ ذلك الحين مجردة من عدد ملحوظ من امتيازاتها.

ولكن كيف يمكن تصور وفاق دائم بين الامبراطورية العثمانية وروسيا، حتى وإن كان الأمر لا يتعلق إلاً بالاتفاق على ضمان الأمن فى الولايات التى يجرى

اخضاعها؟ إن الدولتان لن تتأخرا عن ادارة الظهر احداهما للأخرى والذهاب الى حد القطيعة. فما المبرر؟ لقد رفض الباب العالى ان يسلم لروسيا الثوار المجريين والفالاشيين والبولنديين اللاجئين فى الامبراطورية العثمانية. وتبدو المسألة جد خطيرة بحيث ان فرنسا وانجلترا سوف تسارعان الى تعبئة اساطيلهما، استعداداً للمسارعة الى نجدة السلطان فى حالة وقوع هجوم روسى. وقبل اربع سنوات من نشوب حرب القرم، كانت عناصر المواجهة الكبرى ماثلة بالفعل.

حرب القرم

فى عام ١٨٤٩، كاد الصدام ينشب لأن عدداً من الأفراد الذين اعتبرهم القيصر خطرين قد وجدوا ملاذاً فى تركيا. وفى عام ١٨٥٣، ينشب الصدام لأن الآباء الكاثوليك المقيمين فى الأرض المقدسة لا يتوصلون الى اتفاق مع رجال الدين الارثوذكس حول ملكية بعض الأماكن المقدسة، خاصة كنيسة المهد فى بيت لحم.

وفى البداية، لا تعدو القصة ان تكون قصة مفاتيح. فاللاتين يطالبون باسترداد أحد «حقوقهم التاريخية»: حرية دخول كنيسة بيت لحم وحيازة احد مفاتيح فتح البوابة الرئيسية للمحراب. لكن البطريركية الارثوذكسية لا تجد أية صعوبة فى ايضاح ان فرماناً سلطانيا يرجع الى منتصف القرن الثامن عشر قد اعترف للكنيسة اليونانية بحراسة المبنى. المسألة إذاً مسألة نزاع ليس فيه أى جديد : فمنذ قرون ومختلف رجال الدين المسيحيين الموجودين فى الأرض المقدسة يتنازعون على السيطرة على الاماكن المقدسة المرتبطة بذكرى المسيح؛ ومنذ قرون ايضاً والسلطات العثمانية تعمل على ايجاد حلول - عرجاء غالباً، حقاً - يمكنها ارضاء الجميع.

على ان الدبلوماسية الأوروبية، هذه المرة، تستحوذ على القضية لأنها، بالنسبة لاثنتين من الدول العظمى، فرنسا وروسيا، تجيىء فى لحظة مناسبة. ففى

فرنسا، تهتم حكومة الأمير – الرئيس لوى – نابوليون بونابارت، بمسألة الأماكن المقدسة لأنها بحاجة، فى سياستها الداخلية، الى مساندة الكاثوليك؛ وهى تعرف انها بالظهور بمظهر المدافع عن لاتينيي الشرق، لا يمكنها إلاّ ان تكسب تعاطف الحزب الاكليريكى. وبالنسبة لروسيا نيقولا الأول، فإن ما يهمها على الضد من ذلك هو تدعيم صورتها كحامية للكنيسة الأرثوذكسية، وهى صورة تزداد تمسكاً بها بقدر ما انها قد سمحت لها بالفعل بالتدخل اكثر من مرة فى الشئون الداخلية للامبراطورية العثمانية.

واللعبة جد حرجة، وتنطوى على الكثير من المخاطر، بحيث ان فرنسا، على الرغم من انها تدعى من جديد انها الابنة البكر للكنيسة، قد ترددت فى البداية فى التدخل. على ان الجنرال اوپيك، سفير الجمهورية لدى اسطنبول، سوف يصر فى اواخر عام ١٨٥٠ على الاضطلاع بمسعى لدى الباب العالى، مطالباً باعادة الحقوق التى منحتها الامتيازات ومختلف الفرمانات للاتين اليهم. وبالنسبة للحكومة العثمانية، التى تريد ارضاء فرنسا لكنها تحرص ايضاً على عدم اثارة سخط روسيا، فإن هذا المطلب مطلب جد محرج سوف ترد عليه بالطريقة التى ترد بها جميع الحكومات فى مثل هذه الأمور، فهى تترك الأمور بلا حسم وتحول الملف الى لجنة خاصة.

لكن فرنسا وروسيا تتابعان المسألة عن قرب شديد بحيث انه لا يعود هناك مفر من المسارعة باتخاذ قرار. وهذا القرار مثال نموذجى للتصرف العثمانى فى وجه مثل هذه النزاعات: إذ ينص فرمان صادر فى ٢١ مارس ١٨٥٢ بشكل خاص على ان ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم سوف تسلم للاتين، لكن هؤلاء الأخيرين لن يكون لهم غير حق الدخول الى المحراب، لا الاشراف على الخدمة الدينية فيه؛ ومن جهة اخرى، فسوف يكون بوسع مختلف الطوائف المسيحية الوصول بحرية الى قبر السيدة العذراء، ولكن بشكل تناوبى ووفق جدول مواعيد محدد سلفاً؛ وأخيراً،

فيما يتعلق بالأماكن المقدسة الأخرى فى الأرض المقدسة، فإن الوضع القائم سوف يظل على ما هو عليه.

وينتاب الذهول الروس. فحقوق الكنيسة الأرثوذكسية تتعرض للاستهزاء! وبعد اشهر قليلة من ذلك سوف يجرى نيقولا الأول محادثته الشهيرة بشأن «الرجل المريض» مع سفير انجلترا فى سان بطرسبورغ. وهو يرى ان اللحظة قد حانت لتسوية المسألة الشرقية تسوية دائمة. فالامبراطورية العثمانية تتخبط منذ وقت طويل بالفعل فى مصاعب داخلية. وفى فرنسا، يبدو ناپوليون الثالث مهتماً أساساً بتوطيد الامبراطورية التى تم اعلانها. أما النمسا، التى زعزعتها بشدة حركات ١٨٤٨ الثورية، فيبدو انها تريد التزام الحياد. فلماذا لا يستفاد من الظروف لتنظيم قسمة على اثنين؟ فانجلترا يمكنها ان تضع يديها على مصر وكريت، بينما تفرض روسيا حمايتها على مولداڤيا وڤالاشيا وصربيا وبلغاريا وتصبح اسطنبول ميناء حراً.

ولا تستثير هذه المقترحات اى صدى فى لندن. ويعتبر القيصر هذا الصمت قبولاً ضمنياً. ومنذ ذلك الحين، يمكنه السير قدماً.

وفى مارس ١٨٥٣، ينزل كبير ياورانه، الأمير مينشيكوف، وسط ضجيج صاخب، الى العاصمة العثمانية، حاملاً مطالب تتجاوز الحدود : فهو لا يطلب فقط تسوية مسألة الأماكن المقدسة بشكل ملائم لروسيا، وإنما يطلب ايضاً توقيع معاهدة تضع الكنيسة الأرثوذكسية رسمياً تحت حماية الامبراطورية الروسية: وفى مقابل هذه التنازلات، يمكن للسلطان الاعتماد على تحالف القيصر معه.

ومنذ ذلك الحين، يتسارع ايقاع الأزمة. ففى ٤ مايو، يؤدى فرمان صادر عن الباب العالى، بشأن الأماكن المقدسة، الى تثبيت الترتيبات المتخذة فى السنة الماضية. وفى ٥ مايو، يوجه مينشيكوف انذاراً الى الحكومة العثمانية يطلب فيه الإذعان للمطالب الروسية فى ظرف خمسة ايام. وفى ٩ مايو، يجتمع السير

ستراتفورد ردكليف، سفير انجلترا فى اسطنبول، وأحد افضل المطلعين على احوال الشرق، مع السلطان ويعده بأن الاسطول البريطاني سوف يساعده. ذلك هو رد لندن على المقترحات المغرية التى كان نيقولا الأول قد قدمها اليها قبل ذلك بأشهر قليلة. فالواقع ان انجلترا، المنزعجة من التحركات الروسية، والتى تهدد بالاساءة الى مصالحها التجارية والسياسية فى الشرق بشكل جسيم، قد قررت هذه المرة مساندة فرنسا و ، بوجه خاص، سد الطريق فى وجه القيصر. وفى ١٠ مايو، يتعهد السلطان بحماية العقيدة الارثوذكسية وباحترام حصاناتها، لكنه يرفض الارتباط بمعاهدة مع روسيا. وفى الأيام التالية تزداد النبرة تصاعداً. وفى نهاية الشهر، يقرر مينشيكوف اخيراً مغادرة اسطنبول، بعد انذار جديد من جانب القيصر.

وكان يمكن للأمور أن تتوقف عند هذا الحد لكن نيقولا الأول، الذى «يتحسس على خده اصابع السلطان الخمسة»، يقرر شيئاً آخر. ففى ٢٦ يونيو ١٨٥٣، يعلن عن عزمه احتلال الامارات الرومانية على سبيل الارتهان بهدف التمكن من حماية الارثوذكسية بشكل فعال. وهكذا يصبح طريق الحرب مفتوحاً.

وتجرى مع ذلك، وسط العمليات العسكرية الأولى، محاولات للوساطة. ولكن دون طائل. فالقيصر تراوده اطماع ضخمة وينوى الاستفادة من الظرف لتحقيقها. وهو لا يريد ادراك أن الامبراطورية العثمانية يمكنها الاعتماد على مساندة من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى، وأن هاتين الدولتين عازمتان على عمل كل شىء لمنع التوسع الروسى فى الشرق.

والحق ان المساعدة الفرنسية - الانجليزية ليست مجانية. فالدول الحليفة مستعدة لضمان وحدة الامبراطورية العثمانية واستقلال السلطان، لكنها تطلب فى المقابل ان تتعهد حكومة اسطنبول بتحقيق اصلاحات تكفل المساواة. ويتم ذلك فى ١٢ مارس ١٨٥٤، مع توقيع معاهدة القسطنطينية. وبعد ذلك بعدة ايام، سوف

يكون بوسع فرنسا وبريطانيا العظمى اعلان الحرب على القيصر الذى عبر جيشه الدانوب.

وفى البلقان، فإن القوات العثمانية هى التى سوف يتعين عليها ان تتحمل، بشكل اساسى، عبء الأعمال الحربية. وبفضل مساعدة وحدات حليفة، سوف تتجنب ويلاتها بشكل معقول. فنحو اواخر الصيف، تلحق الهزيمة بالفعل بالروس. لكن الانجليز لا يريدون الاكتفاء بهذا الانتصار البرى؛ فما يريدونه هو القضاء على القوة البحرية الروسية و ، وصولاً الى ذلك، فإنهم يصرون على نقل الحرب الى القرم حيث تتواجد بشكل خاص ترسانة سيباستوبول الضخمة.

سبتمبر ١٨٥٤ – سبتمبر ١٨٥٥ : لقد تطلب الأمر نحو سنة من المعارك الضارية لسحق مقاومة الروس العنيدة. ففى البداية، سوف يحارب نحو ٦٠٠٠٠ رجل – ٣٠٠٠٠ فرنسى، ٢١٠٠٠ انجليزى ، ٦٠٠٠ عثمانى – امام سيباستوبول. وسوف يصبحون ١٤٠٠٠٠ فى ربيع ١٨٥٥. وبفضل المراسلين العسكريين والفوتوغرافيا، التى تبدأ فى الظهور فى الصحف، يصبح بوسع الرأى العام الأوروبى متابعة سير العمليات، خطوة خطوة، بذعر متزايد. فأسماء المعارك الكبرى تحفر فى الذاكرة جنباً الى جنب صور المذبحة: جرف آلما، بالاكلافا، انكيرمان، مالاكوف، تراكتير. إنها حرب حديثة، لا تعرف تقتيراً فى الامكانات ولا فى عدد الضحايا. والهجوم الوحيد على برج مالاكوف (٨ سبتمبر ١٨٥٥) سوف يكلف الحلفاء ١٠٠٠٠ قتيل، وسوف يكلف الروس ١٣٠٠٠ قتيل. وصحيح ان ذلك مجهود حربى أخير. لكن عشرات الآلاف من الرجال كانوا قد ماتوا قبل ذلك فى المعارك وكذلك تحت ضربات الاسقربوط والتيفوس والكوليرا.

ويؤدى الاستيلاء على سيباستوبول، فى ١٠ سبتمبر ١٨٥٥، الى وضع نهاية للحرب. ويتوجب الآن عقد الصلح ومحاولة الوصول، مرة اخرى، الى حل دائم للمسألة الشرقية. لكن الصلح، كالحرب، ليس مجانياً. فالسلطان يجب أن يقدم

تنازلات. ويتوجب عليه، بشكل خاص، مراعاة الوعد الذى قدمه فى عام ١٨٥٤ والخاص بتطبيق سلسلة جديدة من الاصلاحات.

ويتعين لمؤتمر الصلح ان يبدأ اعماله فى باريس فى ٢٥ فبراير ١٨٥٦. وقبل عدة ايام من هذا الموعد، سوف يبلغ الباب العالى الدول بمرسوم سلطانى (**خط همايونى**) سوف يصبح علامة أساسية فى تاريخ **التنظيمات**. وهذا النص أدق بكثير وأكثر تفصيلاً من **خط** ١٨٣٩ **الشريف**. فهو يضمن للطوائف غير المسلمة، دفعة واحدة، احترام حصاناتها التقليدية، وحرية العبادة، وحق ادارة ممتلكاتها دون أدنى عائق. ومن المؤكد أن ذلك يفوت الفرصة على اولئك الذين حاولوا، قبل ذلك بعدة سنوات، التذرع بمسألة الأماكن المقدسة لفرض حمايتهم على مسيحيى الشرق. وخلال ذلك، يدخل المرسوم تجديداً هاماً: فمنذ ذلك الحين، سوف يحصل مختلف رجال الدين من طوائفهم على اجر محدد، بشكل يؤدى الى تجنب الابتزازات العديدة التى يشكو منها رعاياهم. ومن جهة اخرى، فقد جرى النص على سلسلة من الاصلاحات : إن جميع رعايا الامبراطورية سوف يكونون متساوين فيما يتعلق بالضرائب والقضاء والتعليم؛ وسوف يكون بوسعهم تولى وظائف واحدة والالتحاق بمدارس واحدة؛ والمساواة فى الحقوق تستتبع المساواة فى الواجبات، فالجميع سوف يخضعون ايضاً لقانون التجنيد العسكرى، على ألاّ يتم الاعفاء إلاّ عن طريق دفع **البدل**؛ ومن اجل اتاحة الفرصة امام كل طائفة لكى تكون ممثلة، سوف يجرى الاتجاه الى اعادة تنظيم الهياكل الادارية للولايات؛ وفى المستقبل، سوف تكون للدولة ميزانية سنوية وسوف تسهر على حسن ادارة المالية العامة؛ كما انها سوف ترتبط بتطبيق اعمال من اجل الصالح العام؛ وسوف تبيح انشاء البنوك والشركات المالية الأخرى؛ وسوف تحارب الفساد والاختلاسات، الخ.

على وجه الإجمال، فإننا ازاء برنامج كامل للاصلاحات التى يجرى بالفعل تنفيذ بعضها منذ وقت طويل والتى سوف يلعب بعضها الآخر، الجسور بدرجة

كافية، دوراً حاسماً فى التطور التالى للامبراطورية العثمانية. وفى باريس، فإن الدول تسجل، بارتياح، «القيمة العظمى لهذا البلاغ». وهناك ما يدعو الى الارتياح: فمرسوم ١٨٥٦ لا يكتفى بادخال عدد معين من الاصلاحات الداخلية؛ فهو يرسى الأسس لتغلغل متزايد للنفوذ الغربى فى الامبراطورية.

والنوايا الحسنة للباب العالى جد واضحة بحيث ان عدة اسابيع سوف تكون كافية للتوصل الى اتفاق. لكن جميع الأطراف الحاضرة تجد نفسها مدفوعة الى توقيع الصلح. فقد خرجت روسيا من الحرب منهكة. وفى فرنسا، يعترف نابوليون الثالث بأنه قد اعطى «اربعة اصابع من يده» للتوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاق. أما انجلترا، التى تتحمل المسئولية عن مغامرة القرم، فهى تبدأ فى ادراك انه كان بالامكان الاستغناء عنها وأنه يجب طى الصفحة دون تأخير.

ومن الناحية الظاهرية، فإن معاهدة باريس، الموقعة فى ٣٠ مارس ١٨٥٦، تعتبر مؤاتية للسلطان. إلاَّ انه ما ان يهتم المرء قليلاً بفك رموز اللغة الدبلوماسية، حتى تتكشف بجلاء رغبة الدول فى التدخل فى شئون الامبراطورية. وينطبق ذلك بشكل خاص على المادة ٧ التى تكفل للدولة العثمانية، على نحو زاعق، احترام استقلالها ووحدة أراضيها: «إن الاطراف المتعاقدة السامية، رغبة منها فى اشتراك الباب العالى فى مزايا الاتحاد الأوروبى المكون بين الدول الأوروبية وفق القانون العام تتعهد، كل طرف من جهته، باحترام استقلال ووحدة أراضى الامبراطورية العثمانية، وتضمن بشكل مشترك المراعاة الصارمة لهذا التعهد وتعتبر، بناءً على ذلك، اى اجراء أو حدث من شأنه ان يشكل تهديداً لها مسألة تهم أوروبا». وهذه طريقة، كأية طريقة اخرى، للقول بأن الدول تحتفظ لنفسها بحق التحرك فى جميع الظروف التى يبدو لها انها تحتم تدخلاً. أما المواد من ١٠ إلى ١٤ والتى تؤكد الاتفاق بشأن المضائق وتحظر على الأساطيل الحربية، بما فى ذلك اساطيل الدول المطلة على البحر الأسود، الملاحة فى هذا البحر، فهى تضع بالمثل

قيداً غريباً على السيادة العثمانية. والى النتيجة نفسها تؤدى المواد من ١٥ إلى ١٩ والتى تنص على تدويل الدانوب ومصباته، تحت اشراف لجنة تعينها الدول. وبموجب المواد من ٢٠ إلى ٢٧، تستعيد الامبراطورية العثمانية سيادتها على الامارات الرومانية، إلاَّ انه يتعين عليها التصالح مع سلسلة كاملة من القيود وقبول ان تقدم لجنة أوروبية مقترحات بشأن تنظيمها فى المستقبل. وفى الاتجاه نفسه، أخيراً، تنص المادتان ٢٨ و ٢٩ على ان «امارة صربيا سوف تظل منتسبة الى الباب العالى»، لكن «حقوقها وحصاناتها سوف توضع من الآن فصاعداً تحت الضمان الجماعى من جانب الدول المتعاقدة».

وبالنسبة للامبراطورية العثمانية، تعتبر (المعاهدة) انتصاراً بالرغم من كل شىء، لكنه انتصار فادح الثمن. وصحيح ان السلطان لا يجد أية خسارة اقليمية يمكنه الأسف لها. بل إن معاهدة باريس قد منحته، فى الولايات الرومانية، تعديلاً حدودياً يسهم فى إبعاد روسيا عن مصبات الدانوب. لكن من الواضح ان الاشتراك فى «مزايا الاتحاد الأوروبى» ليس مجانياً. ففى مايو ١٨٥٣، رفض السلطان انذار الأمير مينشيكوف لكى يتفادى خطر الوصاية الروسية. والآن يواجه الوصاية، التى لا تقل خطراً حتى وإن كانت تتستر بمظاهر خادعة أكثر وداً، من جانب اوروبا المؤتلفة.

تقويض الصلح

فى باريس، كان مطمح الدول هو ايجاد حل نهائى للمسألة الشرقية. لكن هذا الحل النهائى سوف يكون، فى الواقع، مؤقتاً الى أبعد حد. فالاتفاق الذى تم التوصل اليه قد استند الى حد بعيد على احترام وحدة اراضى الامبراطورية العثمانية التى يكلفها الاتحاد الأوروبى. إلاَّ أنه سرعان ما سوف يظهر أن اوروبا ليست مستعدة للالتزام باقوالها. وسرعان ما سوف يظهر ايضاً ان فكرة «الاتحاد»

نفسها ليست غير غواية قلما يمكن للباب العالى الاعتماد عليها. فمنذ أواخر خميسنيات القرن التاسع عشر، كانت قد بدأت عملية تفكك الوفاق الأوروبى الذى كان قد سمح بتوقيع معاهدة باريس. والحال أن التحالفات الجديدة التى اخذت تلوح فى الأفق – خاصة التقارب بين النمسا والمانيا وروسيا والذى سوف يؤدى، فى عام ١٨٧٢، الى تكوين رابطة الأباطرة الثلاثة – قلما تتم لتشجيع الحفاظ على الوضع القائم فى الشرق.

والواقع ان الامارات الرومانية هى أول من سوف يبدأ عملية التقويض التدريجى لما تمت اقامته فى باريس. فهنا، نصت المعاهدة على الابقاء على ولايتين متميزتين، مولداڤيا وڤالاشيا، على أن يكون لكل منهما اميرها ومؤسساتها الخاصة. على أنه، منذ عام ١٨٥٧، وبتحريض من اللجنة الأوروبية المكلفة بارساء أسس تنظيم جديد فى الامارتين، لم تتردد الجمعيتان الاستشاريتان، المولداڤية والڤالاشية، فى الاعراب عن تحبيذهما للاتحاد، حيث اشتركتا فى التو والحال فى انشاء مؤسسات مشتركة. والحال أن الانتخاب الذى تم، فى عام ١٨٥٩، لرجل واحد، هو الكولونيل الكسندر كوزا، على رأس الامارتين، سوف يشكل انتهاكاً اضافياً لأحكام معاهدة باريس. وبطبيعة الحال، فإن الباب العالى، مدعوماً من النمسا، المعادية لاتحاد الامارتين، سوف يسارع الى الاحتجاج. لكنه يضطر فى نهاية الأمر، تحت ضغط من فرنسا، الى قبول الأمر الواقع. وفى عام ١٨٦١، تجيىء الخاتمة: ذلك ان فرمانا سلطانيا صادراً فى ٢ ديسمبر يقبل، بصفة مؤقتة، اتحاد مولداڤيا وڤالاشيا تحت صولجان كوزا، كما ينص على دمج جمعيتى الامارتين وينشىء حكومة واحدة تتخذ من بوخارست مقراً لها. ولا تخامر الظنون احداً حول ما يعنيه ذلك. إننا امام مرحلة حاسمة فى طريق الاستقلال الرومانى.

ثم طعنة اخرى لأحكام معاهدة باريس : الاستقلال المتزايد لصربيا. والحق ان صربيا تتمتع بالفعل، منذ معاهدة ادرنه (١٨٢٩)، باستقلال كبير والوجود

العثمانى فيها مختزل الى أدنى حد. على أن مؤتمر الصلح كان قد ارتأى أن بوسع السلطان ان يحتفظ فيها بحاميات وأن الامارة سوف تظل تحت سيادة الامبراطورية. ومع وصول ميشيل أوبرينوفيتش الى السلطة (١٨٦٠ – ١٨٦٨)، لن تتخلف صربيا عن السعى الى التخلص من هذه الوصاية الهزيلة. ومنذ عام ١٨٦١، تتزود صربيا بجيش صغير وتعمل على انشاء ادوات الدولة الاتحادية الكرواتية – الصربية – البلغارية التى تحلم بتأسيسها : تعليم عام ، نظام ضريبى جديد و ، فى نسق افكار آخر، شبكة تحالفات مع الأمم المجاورة (الجبل الأسود، اليونان، رومانيا، بلغاريا). وفى عام ١٨٦٧، سوف يقع حدث قليل الأهمية فى حد ذاته، لكنه يتميز ببعد رمزى: ففى اثر اشتباكات مع السكان الصربيين، تغادر الحاميات العثمانية الأخيرة البلاد. والتنازل الوحيد، والشكلى الخالص، الذى يجرى تقديمه للامبراطورية هو ان العلم العثمانى سوف يظل مرفوعاً على قلعة بلجراد، الى جانب العلم الصربى. ومن الناحية القانونية، تبقى صربيا تابعة للسلطان. أمّا من الناحية الفعلية، فإنها تصبح مستقلة.

وهو استقلال ينتشر شيئاً فشيئاً. فنحو اواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، بالفعل، وتحت تأثير الدعاية القومية الصربية، نجد أن البوسنة والهرسك – المسلمة الى حد بعيد مع ذلك – والجبل الأسود تعملان ايضاً على التخلص من الوصاية العثمانية. وفى البوسنة، نجد أن التمردات المحلية، ذات الاتساع المحدود غالباً، سوف يتم سحقها بسهولة بالغة من جانب حاكم الولاية، عمر لطفى باشا (١٨٦٠ – ١٨٦١)، وخليفته، عثمان الأعرج (١٨٦١ – ١٨٦٩)، اللذين سوف يستفيدان علاوة على ذلك من نجاحاتهما لادخال الاصلاحات التى ارتأتها حكومة اسطنبول فى الاقليم. أما ولاية الجبل الأسود فسوف يكون قمعها أكثر صعوبة. والحال ان أميرها – الأسقف ، دانيلو، كان مسئولاً بالفعل عن تمرد كبير (١٨٥٣)، جرى تدبيره بتحريض من الروس. وفى عام ١٨٥٧، بعد أن حاول عبثاً التوصل الى النص فى معاهدة باريس على استقلال الجبل الأسود، يثور من

جديد، قاطعاً الجسور مع السلطان من جانب واحد. وسوف يكون رد الفعل العثمانى حازماً : قمع عسكرى نشيط سوف تتمثل نتيجته، شبه الجدية، شبه الهزلية، والتى امليت عبر تدخل الدول، فى تحقيق الاستقلال الذاتى للجبل الأسود تحت اشراف لجنة دولية (٨ نوفمبر ١٨٥٨). على ان الملف لا يغلق مع ذلك. فاغتيال دانيلو فى عام ١٨٦٠ وصعود نيكولاس بتروفيتش، ابن اخيه، الى السلطة، سوف يحركان التمرد من جديد، بالارتباط هذه المرة باندفاع قوى للنزعة القومية السلافية فى الهرسك. وكما فى عام ١٨٥٧، لن يتخلف الباب (العالى) عن التدخل، حيث يرسل القوات فى آن واحد إلى الجبل الأسود وضد متمردى الهرسك. لكنه، من جديد، يصطدم بتدخل اوروبا التى سوف تفرض عودة الوضع الذى كان قائماً، مقابل وعد من جانب سكان الجبل الأسود بالتوقف عن مساعدة الهرسك (اتفاق سكوتارى، الموقع فى ٣١ اغسطس ١٨٦٢).

وهذه المرة، تبدو التسوية دائمة، إلاّ ان الأمر لن يتطلب غير عدة سنوات حتى تغرق المنطقة من جديد فى الدم والنار. فهل كان السلم سائداً فى غضون ذلك؟ أبداً. فالامبراطورية سوف تجد نفسها مواجهة بأزمة كبرى اخرى: التمرد الكريتى.

وتبدأ هذه الأزمة فى مايو ١٨٥٦، عندما يطلب فريق من السكان المسيحيين للجزيرة تخفيفاً للضرائب واعادة تشكيل للهيئات القضائية. وفى مواجهة هذه المطالب، فإن الحكومة العثمانية، خوفاً منها من نشوب ثورة شاملة، ترد بارسال جنود لمراقبة المنطقة بهدف حماية المسلمين من المجازر المحتملة. وتلك هى الشرارة التى تشعل البارود. فسرعان ما يعبىء اليونانيون انفسهم ويتدفق آلاف المتطوعين القادمين من القارة وتتشكل الفرق المقاتلة. وتتطور الأمور بسرعة بالغة. ففى ٢٣ سبتمبر، تعلن جمعية سفاكيا الشعبية «اتحاد كريت الذى لا ينفصل والأبدى مع أمها اليونان». وبعد وقت قصير من ذلك، تنزل وحدات عثمانية، الى جانب قوات

ارسلها خديوى مصر. ويتولى وال جديد، هو عمر باشا، تنظيم قمع وحشى. ولما كان اليونانيون قد تسنى لهم رصد ما حدث فى الولايات البلقانية قبل ذلك بعدة سنوات، فإنهم يراهنون على تدخل سريع من جانب الدول. لكنهم سوف يتعرضون للاحباط. فالواقع ان الظرف لم يعد كما كان غداة مؤتمر باريس. فروسيا، المكتوية بنار المسار الذى اتخذته مسألة الأماكن المقدسة والمنشغلة بمشكلاتها الداخلية، تجد نفسها اقل اهتماماً بكثير من ذى قبل بحماية الأرثوذكس. وعلاوة على ذلك، فإن انظارها تتركز بشكل خاص على سكان البلقان السلاف. وبريطانيا العظمى والنمسا تخشيان الانحياز الى صف اليونان، خوفاً من اثارة أزمة كبرى. اما نابوليون الثالث فهو وحده الذى حاول مساندة التمرد على المكشوف، لكنه لا يجد أى صدى. وفى هذه الظروف، سرعان ما لن يبقى امام المتمردين غير القاء السلاح.

وبالنسبة للباب (العالى)، البالغ الحرص دائماً على تحسين صورته، فسوف تكون تلك فرصة لكى يعرض على انظار اوروبا اصلاحاً نموذجياً. ذلك ان مرسوماً صادراً بتاريخ ١٠ يناير ١٨٦٨ سينص على انشاء مجالس قضائية وادارية منتخبة وانشاء جمعية عامة مؤلفة من نواب عن جميع **الأقضية** ومنح المسيحيين حصة مساوية لحصة المسلمين فى جميع المؤسسات الحديثة التكوين والغاء أو تخفيف ضرائب مختلفة ووضع اليونانية على قدم المساواة مع التركية كلغة رسمية للجزيرة. وقد اتخذت هذه التدابير كلها دون أن يحتاج الاتحاد الأوروبى الى التدخل، اللهم إلاَّ إن كان ذلك من اجل تقديم طلبات ذات طابع عمومى الى الباب العالى. ولن تتحرك الدول إلاَّ فى بداية عام ١٨٦٩، بعد محاولة جديدة للتمرد فى كريت، وذلك خوفاً من نشوب حرب بين الامبراطورية واليونان. لكن المؤتمر المنعقد فى باريس فى يناير، بمبادرة من نابوليون الثالث، لن يجد جديداً يقترحه. وفى تلك الاثناء، فإن المرسوم الذى يمنح الجزيرة جرعة معينة من الاستقلال الذاتى يرضى أوروبا.

والحال أن نتيجة الأزمة الكريتية، المؤاتية للسلطان، يبدو أنها تشير الى ان الباب العالى يمسك اخيراً بزمام دفة الاصلاحات وأنه فى وضع يمكنه، بفضل تدابير يتم تطبيقها بشكل حكيم، من وقف عملية تفكك الامبراطورية العثمانية. لكن الأمر ليس كذلك بالفعل. فالواقع انه بينما تستعيد الحياة فى كريت - بشكل مؤقت - مسارها العادى، فإن أزمة اخرى تتهيأ للتفجر بالفعل فى البلقان. وهى أزمة سوف تفتح الطريق، عندما تتفجر، لتفاعلات كبرى وسوف تكلف عبدالعزيز عرشه.

وفى البداية، ينشب تمرد بسيط للقرويين، فى الهرسك، ضد ملتزمى الضرائب الذين يطلبون السداد الكامل لمستحقاتهم، على الرغم من المصاعب المترتبة على محصول ١٨٧٤ الكارثى. إلاّ ان الأمور سرعان ما تزداد اتساعاً: ذبح المسلمين، المذابح المضادة، تدفق الاسلحة القادمة من الجبل الأسود ومن الامبراطورية النمساوية، تنظيم قوات ضخمة للمتمردين. ونحو منتصف صيف عام ١٨٧٥، ليست الهرسك كلها فقط هى التى تتأهب للحرب، بل البوسنة والجبل الأسود أيضاً.

والحال أن اوروبا، التى تخشى من ان يمتد الحريق بسرعة الى مجمل البلقان، ولكن المنزعجة ايضاً، من جهة اخرى، من أن تغرق الامبراطورية فى أزمة مالية لا سابقة لها، لن تتأخر عن التدخل. ومنذ منتصف اغسطس، تتزايد المشاورات بين الدول. وسوف تتمثل ذروة هذا النشاط المحموم فى عقد مؤتمر، فى برلين، فى اواخر نوفمبر، يجمع رؤساء وزارات رابطة الأباطرة الثلاثة، بسمارك وجورتشاكوف والكونت آندراسى. والواقع ان هذا الأخير، ممثل النمسا - المجر، الدولة المعنية على نحو مباشر أكثر بالوضع فى البوسنة والهرسك، هو الذى سوف يكلف بتقديم نتائج المؤتمر الى الباب (العالى). وتطالب مذكرته المؤرخة فى ٣٠ نوفمبر ١٨٧٥ بالغاء التزام الضرائب فى الولايات التى مسها التمرد، ومنح حرية تامة للعبادة وانشاء مجالس ادارية مختلطة واتخاذ تدابير لمصلحة الفلاحين الراغبين فى شراء الأراضى التى يفلحونها لحساب كبار الملاك.

وفى اسطنبول، حيث جرى تسليم المذكرة من جانب جميع سفراء الدول، يسجل الباب العالى علمه بها ويعد بادخال الاصلاحات المطلوبة (١٣ فبراير ١٨٧٦). ولكن كيف يمكن وقف الثورة التى اتخذت، مدعومة بتعاطف الشعوب السلافية وبالمساندة المستترة من جانب أوروبا، ملمح حملة صليبية معادية للعثمانيين؟. لقد قال الباب (العالى) ان السبيل الى ذلك هو تطبيق «الاصلاحات». لكن الواقع سوف يكون شيئاً آخر تماماً: القمع. ففى الأشهر الأولى لعام ١٨٧٦، تضطلع القوات العثمانية تحت قيادة أحمد مختار باشا بتمشيط منهجى للاقليم، وهو ما يؤدى الى نزوح الآلاف من اللاجئين المسيحيين الى الجبل الأسود وصربيا والنمسا. وفى اوروبا، حيث تتغذى الصحف على اخبار الأعمال الوحشية، ينتشر الذعر. وسرعان ما سوف يتزايد ذلك الذعر اكثر فاكثر.

والواقع ان انتفاضة كانت قد نشبت، فى ابريل، فى بلغاريا ايضاً، فى اقليم پلوفديف وبازارچيك. والسيناريو هو نفس السيناريو الذى نراه فى البوسنة والهرسك. والحال ان القمع، الذى يمارس بمساعدة فرق شركسية وميليشيات غير نظامية (**باش – بوزوك**)، يتحول الى مذبحة، على الأقل من وجهة نظر أوروبا.

وأمام عجز الامبراطورية عن تسوية الأزمة بالسبل السلمية، تتجه الدول الى التدخل من جديد. ففى ١٣ مايو ١٨٧٦، بمناسبة زيارة القيصر (الروسى) الى برلين، سوف يجدد مؤتمر لوزراء «الرابطة» المطالب التى كان قد سبق قبل ذلك بعدة أشهر تقديمها من جانب آندراسى، مع الدعوة، علاوة على ذلك، الى رقابة دولية للتحقق من تطبيق الاصلاحات. لكن نبرة الدبلوماسية الأوروبية، هذه المرة، تصبح تهديدية أكثر بشكل واضح: فإذا لم تحقق الامبراطورية العثمانية الاصلاحات التى وعدت بها، فإن النمسا سوف تحتل جزءاً من البوسنة فى حين أن روسيا سوف تتوسع فى بيسارابيا الجنوبية؛ وعند الضرورة، سوف يكون بوسع الدول ايضاً استخدام القوة لفرض وجهة نظرها.

على ان اوروبا ليست الوحيدة التى ينتابها الانزعاة. فالانزعاج موجود ايضاً فى اسطنبول. والصحف الأوروبية تنزعج من مصير السكان المسيحيين. أما فى تركيا، فإن ما يثير الانزعاج بشكل خاص هو سقوط ضحايا مسلمين وتؤدى التدخلات المتحيزة من جانب الدول لحساب «مرتكبى المذابح» الى اثارة استهجان عام. وتبدأ شائعات غريبة فى الانتشار: ألن يتجه الصدر الأعظم، نديم باشا، الذى يستجيب لجميع مطالب اجناتييف، سفير القيصر لدى الباب العالى، الى تسليم البلاد للقوات الروسية؟ وينتاب السكان الذعر. وبسبب الذعر الذى استولى على المسيحيين فإنهم، على الأقل اولئك الذين يملكون امكانات الهرب، سوف يجتهدون فى مغادرة العاصمة العثمانية.

وفى ١١ مايو ١٨٧٦، تمتلىء المساجد الكبرى والساحات العامة فى اسطنبول بالمتظاهرين الذين يشجبون جبن الحكومة ويتهمونها بالعجز عن وضع حد للمجازر المرتكبة ضد المسلمين. ووفقاً لتقليد راسخ، فإن **الصُّفْطه**، طلبة المدارس الدينية، هم الذين يتزعمون الحركة. وتتجه مسيرات صوب الباب العالى للمطالبة بعزل الوزراء. ويطالب الحشد بشكل خاص بعزل **شيخ الاسلام**، حسن فهمى افندى، ونديم باشا، المتهمين بالتراخى ومحاباة الروس.

وفى وجه هذا التحرك، سوف يحاول السلطان فى البداية المقاومة. وهو يبدأ بالاكتفاء بتسريح **شيخ الاسلام**. لكنه فى ١٢ مايو، وأمام تصاعد الهياج، يضطر ايضاً الى التخلى عن صدره الأعظم.

والحال أن الوزارة الجديدة، التى يترأسها رشدى باشا، تضم شخصيتين جد معروفتين بميولهما الليبرالية : مدحت باشا، الذى يبدأ وزيراً بلا وزارة، وحسين عونى باشا، الذى عهد اليه السلطان بوزارة الحربية. وسرعان ما تتوتر العلاقات بما يكفى بين ابطال اللحظة هؤلاء – الذين يعتبرهم السكان الأشخاص الوحيدين القادرين على حل الأزمة البلقانية بشكل مشرف – وعبدالعزيز. «انكم تحتلون هذه

المناصب لأن الشعب هو الذى طلب توليكم لها. فلنر الآن ما الذى يمكنكم عمله بالفعل!». فمنذ لقائه الأول مع وزرائه الجدد، حرص السلطان على اطلاعهم على استيائه. فما الذى يمكن ان يحدث إذا ما اعتبرهم السلطان، بعد استعادة السكينة، مسئولين عن تمرد **الصُّفطه**، وانقلب عليهم ولاحقهم بسخطه؟ وسرعان ما يدب الشك والانزعاج فى افئدة الوزراء. إنهم فى مناصبهم من اجل خدمة السلطان. وهم يخدمونه، ولكن دون ان يتخلصوا ابداً من قدر من الاحساس بانعدام الثقة نحوه.

ويبدو أن حسين عونى باشا هو أول من راودته فكرة خلع عبدالعزيز، اتقاءً لانتقام وارد. وكان بالامكان عمل ذلك. فخلال سنوات عهده الخمس عشرة، قلما كان السلطان فوق الاتهام: فهو قد جر الدولة الى انفاقات غير مدروسة وقادها الى افلاس حقيقى؛ وكثيراً ما حاول الاستعاضة عن نظام **التنظيمات** الليبرالى بسلطة شخصية ذات أساليب وحشية؛ وقد سمح بأن تتطور عبر البلاد مواقف خطرة عجز عن السيطرة عليها. وفى الماضى، تم خلع سلاطين آخرين لاسباب أهون من هذه الأسباب.

وأمام مشروع كهذا، بدأ مدحت بالتردد، لأنه كان يأمل فى أن يتمكن من أن ينتزع من عبدالعزيز اصدار دستور. وهو لاينحاز الى رأى حسين عونى إلاَّ بعد أن يدرك استحالة ذلك. ويحذو حذوه الوزراء الآخرون، وذلك بسهولة بالغة بقدر ما أن **شيخ الأسلام** قد أصدر **فتوى** تعلن أنه ليس هناك ما يحول، من زاوية القانون الدينى، دون خلع السلطان.

وفى ٢٩ مايو ١٨٧٦، يحرك حسين عونى باشا الجيش لتطويق قصر دولما باختشى حيث يقيم السلطان بينما تحول البحرية دون اى اتصال بالخارج عن طريق البحر. وفى اليوم نفسه، يقف الأمير مراد، الأبن الأكبر لعبدالمجيد، والذى ضغط عليه الوزراء الى حد ما، ليستمع الى ادائهم ليمين الولاء. وينتهى عهد

عبدالعزيز – أحد العهود الأكثر تناقضاً والأكثر انفتاحاً على التغيير فى التاريخ العثماني. وبعد أقل من اسبوع، سوف يتم العثور على السلطان المخلوع ميتاً، مفتوح الشرايين، فى غرفته بقصر فرعيه، فى اورتاكوى، الذى كانت الحكومة قد حددت اقامته فيه بعد خلعه. انتحار؟ أم اغتيال؟

الأزمة البلقانية

يبدو مراد الخامس، الذكى، المثقف، المنفتح على الأفكار الليبرالية، بوصفه العاهل المثالى لعهد **التنظيمات**. إلاّ انه، حتى قبل ارتقائه العرش، يتميز بتعرضه لنوبات عصبية زائدة عن الحد. ومع المسئوليات الجديدة التى كان عليها ان يتحملها، سرعان ما يستولى المرض تماماً على وعيه. وفى الوضع الدرامى الذى تمر به الامبراطورية، فإن المرض العقلى الذى يشكو منه السلطان يشكل خطراً اضافياً بالنسبة للبلاد. وفى ٣١ اغسطس ١٨٧٦، يسارع الوزراء مرة أخرى الى اجراء الخلع. ويحل محل مراد الخامس احد اخوته، وهو رجل ذكى مثله، ويبدو ليبرالياً مثله، هو عبدالحميد الثانى. وفى اول سبتمبر، يدشن هذا الأخير عهداً سوف يستمر ثلاثة وثلاثين عاماً.

والحال ان عهد مراد الخامس لم يكن غير فاصل مدته ثلاثة اشهر، لكنه فاصل حافل بالحركة، يتميز على نحو خاص باحتداد الأزمة فى البلقان.

والواقع أن الدوامات السياسية التى اثارها تغيير السلطان قلما تؤدى الى تحسين الوضع فى الولايات الأوروبية للامبراطورية. على العكس. فالثوار يطورون عملهم، مستفيدين من ظرف غير مستقر. وفى بلغاريا والهرسك والبوسنة، تتواصل حركات التمرد اكثر فاكثر، متحدية للقمع العثمانى. إلاّ انه سرعان ما يجد الباب العالى نفسه مواجهاً بأزمة اكثر خطورة بكثير : فسعياً الى مساندة اخوتهما فى العرق والدين، تبدأ صربيا والجبل الأسود هما ايضاً بالانخراط فى طريق الحرب.

وفى ٢٦ مايو، وبتشجيع من الروس، توقع الامارتان تحالفاً ينص على تقسيم للاراضى فى الاقليم فى حالة الانتصار على العثمانيين. وبعد ذلك بوقت قصير، يطلب الأمير ميلان، امير صربيا، من الباب العالى، تنصيبه على رأس البوسنة، مطالباً بالمناسبة نفسها بضم الهرسك الى الجبل الأسود. وفى ٢ يوليو، وأمام رفض اسطنبول الغاضب، يجيىء الاعلان الرسمى للحرب.

ومرة اخرى، سوف تحاول الديبلوماسية الأوروبية تسوية الأزمة بما يتمشى مع ما تراه. لكن الوضع كان قد تبدل كثيراً منذ مذكرة آندراسى! وعندما يجتمع القيصر الكسندر الثانى وامبراطور النمسا فرانسوا - چوزيف، فى ٨ يوليو، فى رايخستات، فى بوهيميا، فإن ما يدور الحديث عنه، فى محادثاتهما، هو تقسيم البلقان الى مناطق نفوذ، بأكثر مما يدور عن تدابير ملائمة لاستعادة السلم. فالنمسا تحتفظ لنفسها بالوصاية على صربيا وتنوى التوسع اقليمياً فى البوسنة وفى الهرسك؛ اما روسيا فهى تطالب لنفسها بحماية البلغار وتنوى الاستيلاء على بيسارابيا والأناضول الشرقية؛ وأما امارة بلغاريا التى سوف تظهر فى المستقبل، وروميليا والبانيا فإنها سوف تصبح مستقلة؛ وسوف يكون بوسع اليونان التوسع فى ثيساليا وابييروس؛ وأخيراً، فإن اسطنبول، عاصمة الامبراطورية العثمانية، سوف تصبح مدينة حرة، كخطوة اولى قبل الضم الذى يخطط له الروس منذ قرون.

• برنامج واسع. على ان ما يبدأ فى الساحة هو القتال. وحتى ذلك الحين، فإن ما يحصل عليه البلقانيون من حماتهم الاباطرة هو، بوجه خاص، مؤازرة كلامية. وصحيح أن بضع مئات من المتطوعين الروس سوف ينضمون الى الجيش الصربى وأن هذا الأخير يضع على رأسه ضابطاً من ضباط القيصر، هو تشيرنايف. لكن ذلك قليل جداً بالقياس الى الوحدات الضخمة التى نجح العثمانيون فى تعبئتها. ونحو أواخر اغسطس، يتمكن عثمان باشا، احد افضل الجنرالات العثمانيين، من

احراز انتصار هام على الصربيين، امام اليكسيناتز. وهو انتصار يدفع ليس فقط البلقانيين، وانما ايضاً الدول التى تساندهم، الى اعادة النظر فى الموقف.

إلاّ انه لن يكون هناك مفر من استئناف الأعمال الحربية، بعد بضعة اسابيع من ارتقاء عبدالحميد العرش ومن اثبات العثمانيين من جديد لتفوقهم العسكرى حتى تقرر الدول الانخراط فى الأمر بكل ثقلها. ففى ٣١ اكتوبر ١٨٧٦، يذهب سفير روسيا، الكونت اجناتييف، الى الباب العالى، مكلفاً بتوجيه انذار مقتضب: إذا لم توقع الامبراطورية العثمانية فى الساعات الثمانى والأربعين القادمة هدنة مع صربيا والجبل الأسود، فإن روسيا سوف تستخلص من ذلك النتائج التى تفرض نفسها. وفى اسطنبول، يتم الاستسلام للانذار و ، منذ الأيام الأولى لشهر نوفمبر، يبدأ تسريح القوات العثمانية المشاركة فى الحملة. لكن الدول قلما تكتفى بهذا الابداء لحسن النوايا. فهى تفكر بالفعل فى اقتسام الاسلاب العثمانية وتطلب عقد مؤتمر دولى على وجه السرعة. وهذا المطلب تدعمه التهديدات. إذ يعلن دزرائيلى فى مأدبة : «ان انجلترا لا تخشى الحرب، وهى قادرة على القتال لمدة عشرين سنة، اذا لزم ذلك. وسوف يتم ارسال الاسطول البريطانى الى الدردنيل».

ويبدأ المؤتمر المنشود أعماله فى اسطنبول فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ ويجمع، تحت رئاسة صفوت باشا، الوزير العثمانى للشئون الخارجية، مندوبى روسيا وانجلترا وفرنسا والنمسا والمانيا وايطاليا. وبطبيعة الحال، فإن الباب العالى يدرك منذ ذلك الحين ما ينتظره : فسوف يقترح عليه استقلال البوسنة والهرسك وكذلك تكوين بلغاريا كبرى تحت النفوذ الروسى؛ ومرة اخرى تنتهى الأمور بالنسبة له بخسائر اقليمية وباختزال لموارده. إلاّ ان مدحت باشا، الذى اصبح الوزير الأول لعبدالحميد، يتمترس، فى وجه مطالب الاتحاد الأوروبى الجديد، بمتراس اخير: اعلان دستور.

تحول مفاجيء ففى ذات اللحظة التى يجتمع فيها مندوبو الدول لأول مرة يهدر المدفع. وفى كلمة قصيرة، يعلن صفوت باشا، رئيس المؤتمر، للمندوبين ان السلطان، مروءة منه، قد منح شعبه نظام حكم جديداً وأن المؤتمر، فى هذه الظروف، لم يعد له مبرر. ويجييء الرد البارد من السفير الروسى: «لننتقل الى جدول الأعمال». لكن ذلك لا يحول دون تعديل المبادرة العثمانية المفاجئة بشكل فعلى لمعطيات المناقشة.

والواقع ان الدستور الذى صاغه مدحت باشا ورجال حاشيته إنما يشكل ذروة عملية الاصلاح الطويلة الجارية فى الامبراطورية منذ ميثاق جولخانه ويحرم الدول من عدد كبير من حججها الداعية الى اعادة فحص المسألة الشرقية. فمنذ ذلك الحين، تبدو الدولة العثمانية مزودة بنظام حكم مماثل تماماً لنظام حكم أمم الغرب الحديثة. فهى تتمتع بمجلس اعيان يعين السلطان اعضاءه مدى الحياة – بما يشكل ضمانة ضد الاقصاءات التعسفية – ، وبجمعية مشكلة من نواب ينتخبهم السكان، وبجهاز تنفيذى قيادى جد شبيه، فى بنيته، بوزارة أوروبية. وصحيح أن السلطان،الذى يتمتع شخصه بطابع مقدس، يحتفظ بجانب كبير من سلطاته التقليدية: فهو ليس مسئولاً أمام احد عن اعماله، وهو الذى يعين أو يعزل الوزراء، وهو الذى يعقد البرلمان ويحله، وهو الذى يصدر القوانين، ويقود القوات المسلحة، ويوقع المعاهدات،ويعلن الحرب أو يعقد الصلح. لكن النواب. بالمقابل، يصوتون على مشاريع القوانين ويصوتون، خاصة، على الميزانية، وهى صلاحية تسمح لهم بالسيطرة على جميع العمليات الضريبية والمالية للدولة. وعلاوة على ذلك، فإن الدستور يجدد للرعايا العثمانيين جميع الضمانات التى قدمها مرسوما ١٨٣٩ و ١٨٥٦: احترام الحريات الفردية، المساواة فى الحقوق والواجبات، حرية تولى جميع الوظائف العامة، القضاء على جميع اشكال التعسف، الخ.

ومن الواضح أنه ليس من باب الصدفة أن نظام الحكم الجديد قد تم اعلانه فى ذات يوم افتتاح مؤتمر اسطنبول. فقد كان السلطان ووزراؤه يريدون احداث

نوع من الصدمة السيكولوجية. وكانوا يأملون، بوجه خاص، فى التذرع بالدستور لإبطال جميع دعاوى الدول. التنازل عن أراضٍ للبوسنة والجبل الأسود؟ مستحيل، لأن الدستور يعلن ان الامبراطورية لا تمس. منح امتيازات خاصة للمسيحيين؟ مستحيل، لأن الدستور يعلن مساواة جميع الرعايا العثمانيين. انشاء محاكم خاصة لغير المسلمين؟ مستحيل، لأن الدستور ينص على وجود نظام قضائى مدنى ينطبق على جميع عناصر السكان. انشاء هيئة دولية للتحقق من تطبيق الاصلاحات؟ مستحيل، لأن الدستور لا يسمح بشيء من ذلك.

وفى الأيام التالية لمفاجأة ٢٣ ديسمبر، استمرت المفاوضات، شاقة وطويلة وبلاجدوى. فقد جاء مندوبو الدول وكافة انواع المطالب والمشاريع فى حقائبهم. وكل مطلب وكل اقتراح يصطدم بالاجابة نفسها: إن الحكومة العثمانية سوف تحقق الاصلاحات التى نص عليها الدستور. وفى نهاية الأمر، لا يكون هناك مفر من الإذعان لما هو بديهى. فمن الأنسب الأعتراف بفشل المؤتمر والافتراق. ويحدث ذلك فى ٢٠ يناير ١٨٧٧. لقد ضاع نحو شهر فى المساومات.

والحال أن هذا الانفضاض للمؤتمر دون التوصل الى اية نتيجة سوف تترتب عليه نتيجة غريبة. فالواقع ان عبدالحميد، إذ يعتبر مدحت باشا مسئولاً عن فشل المفاوضات، سوف يقرر ، فى مستهل شهر فبراير، تنحيته عن الصدارة العظمى و ، كما يجيز الدستور ذلك، ابعاده الى المنفى. والحق ان فشل المؤتمر ليس السبب الوحيد لهذا الزوال المفاجىء للحظوة. فخلال الأشهر الأولى من عهده، راكم السلطان الكثير من الشكايات الأخرى ضد وزيره. ألم يحتفظ هذا الأخير بصلات جد وثيقة مع العثمانيين الشبان؟ ألم يكن شديد المحاباة للمسيحيين الى درجة أنه قد فتح لهم ابواب الأكاديمية العسكرية؟ ألا يميل السكان و ، علاوة على ذلك، المراقبون الأجانب، الى اسناد كل ما يحدث فى الامبراطورية اليه؟

وسوف يغادر مدحت العاصمة العثمانية دون أن يشهد أول تجلٍ ملموس للثورة المؤسسية التى كان أباً لها: انعقاد البرلمان. على ان الأمور تسير بسرعة بالغة.

فبعد الانتخابات التى نظمت على عجل، للبرهنة للدول بشكل واضح على ان الامبراطورية تعتزم فعلاً تطبيق الدستور الذى اتخذته لنفسها، بدأ النواب واعضاء مجلس الأعيان اعمالهم، فى صخب عظيم، منذ ١٩ مارس ١٨٧٧.

وفى التو والحال، سوف تهيمن احدى المسائل بشكل كبير على المناقشات : خطر مواجهة عسكرية مع روسيا. والواقع ان حرباً روسية - تركية تبدو مرجحة بشكل متزايد، منذ فشل مؤتمر اسطنبول، وذلك على الرغم من انه قد تم فى نهاية الأمر توقيع معاهدة صلح مع صربيا (أول مارس ١٨٧٧). فقد نجح القيصر شيئاً فشيئاً فى اقناع الدول بضرورة اتخاذ موقف نشيط فى وجه الامبراطورية وحصل منها على تأكيد بأنها سوف تغمض اعينها فى حالة نشوب حرب، وفى ١٥ يناير، فى بودابست، كان قد عقد مع النمسا، على أساس محادثات رايخستات، اتفاقاً ينص على اقتسام البلقان. ونحو أواخر مارس، كان قد كلف الچنرال اجناتييف بالقيام بجولة توضيح عبر العواصم الأوروبية. وفى ابريل، حصل من رومانيا على موافقتها على نقل قوات عبر أراضيها. ومن الواضح ان تضييق الخناق كان بسبيله الى الاكتمال.

وسوف تعلن روسيا الحرب فى ١٩ ابريل ١٨٧٧. ولم يكن من الصعب العثور على ذريعة للحرب. فقبل ذلك ببضعة أيام، كان الباب العالى قد رفض التجاوب مع تحرك أخير من جانب الدول التى طلبت، بموجب بروتوكول موقع فى لندن فى ٣١ مارس، ان تخضع الامبراطورية لجميع مطالبها. وبمجرد علمه برد الحكومة العثمانية، اصدر الكسندر الثانى الأمر الى قواته بالتحرك.

وفى البداية، سوف يشبه ذلك التحرك حرباً خاطفة. فالهجوم الروسى ينتشر على جبهتين. وعلى الجبهة الغربية، تتمثل المهمة فى اجتياز البلقان والوصول الى اسطنبول والمضائق بأسرع ما يمكن. وعلى الجبهة الشرقية، ينوى القيصر الاستيلاء على الاناضول الشرقية. ونحو منتصف يونيو، يتم بالفعل تحقيق جزء من

هذا البرنامج: ففى اوروبا، يحتل الجيش الروسى شمال بلغاريا، ويتقدم صوب صوفيا وادرنه؛ وفى آسيا، يستولى على أردهان (١٨ مايو ١٨٧٧) وبيازيت (٢٠ يونيو). لكن العثمانيين لن يتأخروا عن تمالك انفسهم. وسوف تستمر الحرب لمدة ستة اشهر أخرى.

وعلى الجبهة الشرقية، فإن احمد مختار باشا هو الذى ينظم المقاومة ويكسر عزيمة الروس، بدفاعه المجيد عن كارس؛ وفى بلغاريا، يوقف سليمان باشا العدو فى شيبكا، ويحاصره عثمان باشا امام بليفنى. ولن تستعيد قوات القيصر ما يكفى من الحيوية لاجتياز كل هذه الحواجز، واحداً بعد الآخر، إلاَّ اعتباراً من الخريف. ففى ١٤ نوفمبر، يضطر مختار باشا الى اتخاذ قرار بالتخلى عن كارس؛ وفى ١٠ ديسمبر، يضطر عثمان باشا، بعد أن قاوم الهجمات الروسية على مدار خمسة أشهر، الى تسليم بليفنى؛ وفى اليوم التالى، يستسلم سليمان باشا هو الآخر. وتستفيد صربيا والجبل الأسود من الظرف للانخراط فى الحرب بدورهما، فتفتحان جبهة جديدة فى مقدونيا وعلى حدود البانيا. وبالنسبة للجيش الروسى، فإن ما يتبقى تحقيقه ليس غير نزهة. ففى ٣ يناير، يصل الى صوفيا، وفى ١٦ يناير، يصل الى بلوفديف، وفى ٢٠ يناير، يصل الى ادرنه. وبعد ذلك بعشرة أيام، تظهر وحدات امامية قرب رودوستو، وهى بلدة تقع على بعد مائة كيلو متر فقط من اسطنبول.

وأمام هول الكارثة، يقرر الباب العالى توقيع هدنة فى ادرنه، فى ٣١ يناير. لكن الحرب لا تنتهى، ويصبح بمقدور الروس منذ ذلك الحين، إن لم تجر تلبية مطالبهم، محاصرة العاصمة العثمانية. وفى هذه العاصمة، يسود الذعر. فالسكان ينتابهم الهلع وتبدو الحكومة مصابة بالشلل. ويثور البرلمان.

وهذا الهجوم البرلمانى الذى لا يكف عن التزايد - ينتقد النواب الحكومة، ويفضحون عدم كفاءة الضباط، ويستهجنون الأسلوب الذى اديرت به العمليات

العسكرية – سرعان ما سوف ينفتح على أزمة فى الأزمة. فالواقع ان السلطان يجتمع، فى ١٣ فبراير ١٨٧٨، مع لجنة برلمانية لاستشارتها فى الرد الذى يجب تقديمه على عرض بريطانى بارسال اسطول الى بحر مرمرة للاسهام فى حماية اسطنبول. وتدور المناقشات فى البداية دون مشاكل، لكن احد النواب، وهو احمد ناجى افندى، رئيس طائفة صناع البطانات، يرى فجأة ان من المناسب التحدث: «كان من الأولى عقد مثل هذا الاجتماع فى حضور مولانا السلطان من قبل. فاللحظة الملائمة للحرب قد مرت. أما الآن وقد وصلت الأمور الى ما وصلت اليه، فما الجدوى من استشارتنا؟» وهو ما يؤدى الى دفع عبدالحميد الى الخروج عن طوره. فهو يقول لصدره الأعظم، سعيد باشا: «رُد إذاً على هذا النذل لعل اللجنة تكون فكرة!» ويقدم الوزير ايضاحات مسهبة حول أسباب الحرب وادارة العلميات. لكن مقدم السؤال قلما يقتنع. وفى اليوم التالى، يعرف النواب ان السلطان، مستنداً الى حق اعترف له به الدستور، قد قرر حل البرلمان.

تلك نهاية الفترة الدستورية الأولى. وقد دامت أقل من سنة. وبينما يتفرق النواب المنتخبون فى صمت، فإن الامبراطورية تلج، دون أن تدرى ذلك، ثلاثة عقود من الاوتوقراطية.

ومن المؤكد ان ذلك يعتبر تحولاً رئيسياً فى تطور الدولة العثمانية منذ **التنظيمات**. فقد جاء الدستور ليتوج بنياناً تطلب نحو اربعين سنة لتشييده حجرا ًحجراً. ومع حل البرلمان لا ينهار البنيان. لكنه يتميز منذ ذلك الحين بملمح غريب لبناء نُسى تركيب سقف له. إلاّ ان قليلين، فى تلك اللحظة، هم الذين يولون أهمية كبيرة لما حدث. فالحرب مع روسيا تبقى أولوية الأولويات.

والحق أن الوضع جد خطير بحيث ان الامبراطورية العثمانية لا تملك ساعتها شيئاً غير قبول شروط القيصر. والروس يطلبون استقلال رومانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وهم يريدون ايضاً انشاء امارة بلغارية مستقلة تمتد من البحر الأسود

الى بحر ايجة والى جبال البانيا؛ وهم يطلبون ادخال اصلاحات فى البوسنة وفى الهرسك، وكذلك فى ابيپرس وثيساليا؛ وفى الولايات الشرقية للامبراطورية، يهدفون الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين احوال الأرمن وضمان منهم فى مواجهة الأكراد والشراكسة؛ وأخيراً، على سبيل تعويض عن الحرب، يطالبون بالجزء الأكبر من دوبروچا وجزر الدانوب ويطالبون، فى الاناضول الشرقية، بولايات كارس وأردهان وباطوم وأرتڤين، كما يطالبون بمبلغ ٤٠٠ مليون روبل. وعلى هذه الأسس تبدأ محادثات الصلح فى سان ستيفانو (يشيلكوى)، على مشارف اسطنبول. وفى ٣ مارس، سوف يوقع العثمانيون مشروع المعاهدة المقدم اليهم دون أن يتمكنوا من الحصول على أبسط تنازل.

إلاّ انه اذا كان السلطان يرضخ، فإن اوروبا ليست مستعدة ابداً لأن تستسلم. وصحيح انها قد اغمضت عينيها تجاه الحرب؛ أماً الآن وقد أخذ القيصر يقرر بمفرده مصير الشرق، متجاوزاً الى حد بعيد الحقوق التى اعترفت بها له الاتفاقات المعقودة قبل بدء الحرب، فإنها عازمة بحزم على سد الطريق فى وجهه. فالدول، خاصة انجلترا والنمسا، لا تقبل الأمر الواقع الذى تحقق فى سان ستيفانو. وحتى قبل توقيع المعاهدة، كانت بريطانيا العظمى قد ارسلت اسطولها للرسو قبالة اسطنبول لاظهار مساندتها للحكومة العثمانية. والنمسا تتخذ موقفاً اكثر تهديداً بكثير. ولما كانت ترى انها قد اضيرت، فإنها تطلب تعديلاً فورياً للمعاهدة، ولتوضيح موقفها على أكمل وجه، فإنها تعبىء جيشها وتعلن عن استعدادها لمحاربة روسيا. والحق أن كبار مسئولى الاتحاد الأوروبى ليسوا هم وحدهم الذين يشعرون بالسخط. فالبلقانيون ايضاً يشعرون بالاستياء العميق. ولا يمكن لا لصربيا، التى حرمت من الهرسك ومن البوسنة، ولا لرومانيا، التى انتزع منها الروس بيسارابيا، ولا لليونان، التى تحلم بالتوسع فى مقدونيا أو فى ثيساليا، ان تقبل اتفاقية سان ستيفانو.

وأمام كل هذا السخط، وخاصة امام التهديد النمساوى بالحرب، لا يتأخر الكسندر الثانى عن قبول اقتراح بسمارك بعقد مؤتمر موسع للصلح فى برلين، بهدف اعادة فحص مجمل الملف الشرقى. وهذه المرة، سوف تسير الأمور بالنسبة للامبراطورية العثمانية بشكل افضل قليلاً. والحق ان السلطان، قبل بضعة ايام من بدء أعمال المؤتمر، قد دفع لانجلترا بسخاء ثمن دعمها له بالتنازل لها عن جزيرة قبرص (اتفاق اسطنبول المؤرخ فى ٤ يونيو ١٨٧٨).

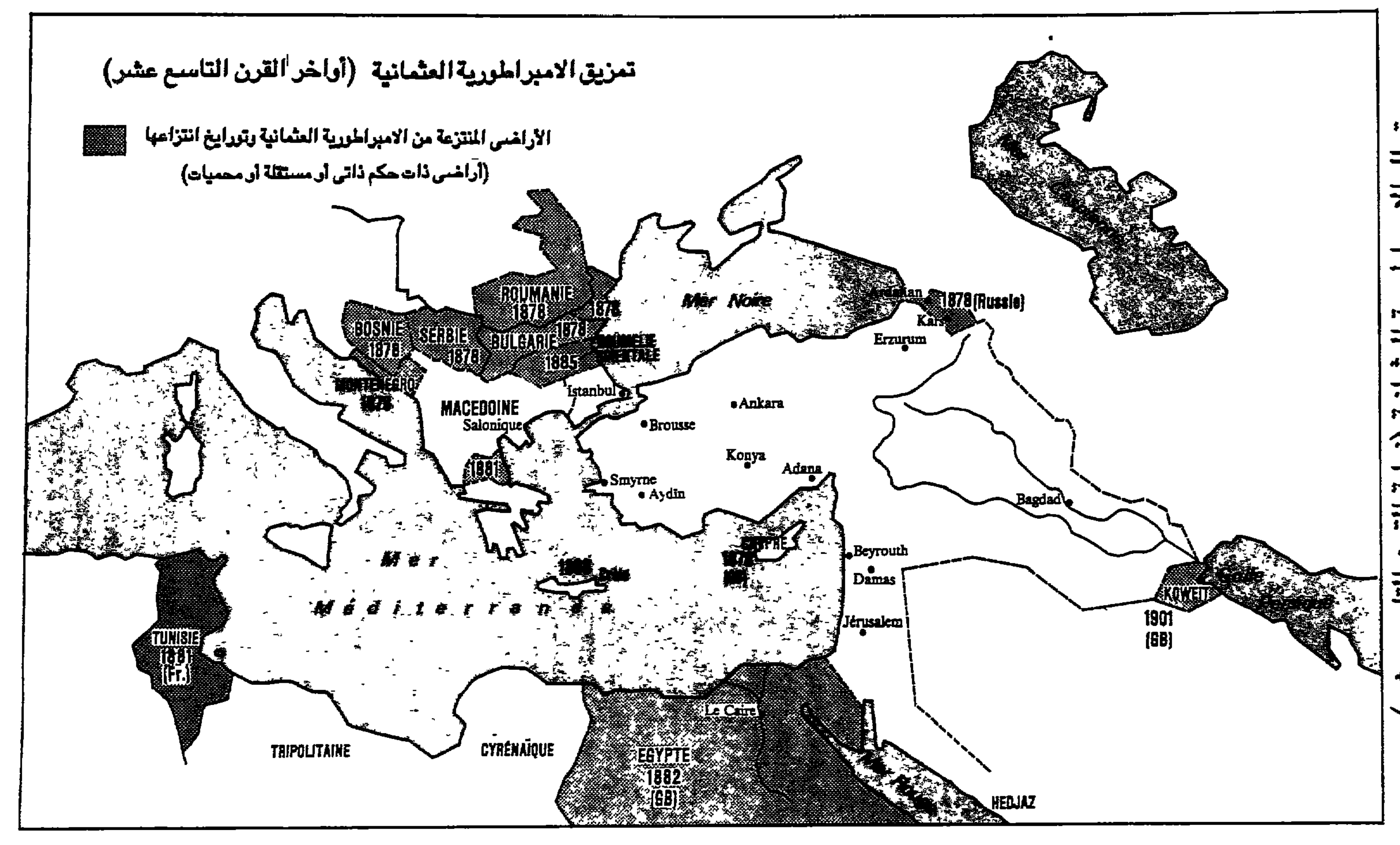
والحال أن معاهدة برلين، الموقعة فى ١٣ يوليو، تستعيد بعض بنود الاتفاق المعقود فى سان ستيفانو، وتعدل بعضها الآخر. إذ يجرى الاعتراف على نحو نهائى باستقلال رومانيا وصربيا والجبل الأسود. لكن بلغاريا الكبرى التى يتطلع اليها القيصر تقسم الى عدة قطع: ففى الشمال تتشكل امارة مستقلة عاصمتها صوفيا؛ وفى الجنوب، توضع «روميليا الشرقية» تحت السلطة السياسية والعسكرية المباشرة للسلطان لكنها تتمتع باستقلال ذاتى ادارى؛ وتكون دوبروچا من نصيب رومانيا (فى مقابل بيسارابيا التى يجرى التنازل عنها لروسيا)، بينما تكون نيش وپيرو من نصيب صربيا، فى حين ترجع مقدونيا الى الامبراطورية العثمانية. ولا تعود هناك بلغاريا كبرى، خلافاً لتمنيات ميلان اوبرنيوڤيتش: فالبوسنة والهرسك تظلان من الناحية الاسمية عثمانيتين، لكن النمسا - المجر سوف تحتلهما وتديرهما. وكانت اليونان قد جاءت هى ايضاً الى برلين وشهيتها مفتوحة؛ وسوف يتعين عليها، مؤقتاً، الاكتفاء بالوعود. وفى الأناضول الشرقية، تحتفظ روسيا بأردهان وكارس وباطوم، إلاّ انها سوف تجد نفسها مدعوة الى اعادة آلاشكيرت وبيازيت الى الامبراطورية(العثمانية). وكما فى سان ستيفانو، فقد جرى النص على ضمانات للأقليات، خاصة الأرمن؛ على ان لغة المادة ٦١ التى تعالج هذه المسألة لغة جد غامضة بحيث انها تترك الباب مفتوحاً لكثير من التأويلات. واخيراً، فإن تنازلاً هاماً يتمثل فى تخفيض مبلغ التعويض عن الحرب الذى يتوجب على الامبراطورية العثمانية دفعه لروسيا.

ومن الواضح ان المعاهدة الجديدة تهدف في مجموعها الى كسر اندفاع الوحدة السلافية لدى الروس والصربيين. فبدلاً من الوحدات الاقليمية الكبرى التى كان حكام سان بطرسبورغ وبلجراد يحلمون بها، انشأ دبيلوماسيو الدول حشداً متبايناً من الامارات والمناطق ذات الحكم الذاتى المستعدة لتمزيق احداها الأخرى، بقدر ما ان التقسيم الاقليمى الذى نص عليه المؤتمر يولد التنافسات. لكن الدولة العثمانية، بالرغم من كل شيء، هى التى تسدد الفاتورة الأكثر فداحة. فهى، فى برلين، تخسر الجزء الأكبر من اراضيها البلقانية وجزيرة قبرص و «الولايات الثلاث» للأناضول الشرقية. كما تخسر موارد مالية هامة. وأخيراً، فإنها تخسر شعوباً تعتبر من بين أكثر الشعوب اجتهاداً ورفاهية فى الامبراطورية. وما تحصل عليه فى المقابل ليس غير وعود باطلة: تجديد غامض لمواد معاهدة باريس بشأن ضمان الدول لوحدة أراضيها.

***

بالنسبة لرعايا عبدالحميد الثانى، يبرز عام ١٨٧٨ بوصفه علامة سوداء، شأنه فى ذلك شأن الكثير من الاعوام الأخرى منذ انخراط الامبراطورية العثمانية، فى عام ١٨٣٩، فى طريق **التنظيمات**. ولكن هل لا تتألف محصلة اربعين سنة من الاصلاحات إلاَّ من أزمات داخلية وخارجية وخسائر اقليمية واستعباد اقتصادى ومسايرة متزايدة لسياسة الدول العظمى؟ للرد على هذا السؤال، يكفى تصفح احد هذه الألبومات الفوتوغرافية التى أمكن للرحالة الذين تسنى لهم القيام برحلتهم الفنية والثقافية فى الشرق، التقاط صورها، عند مستهل عهد عبدالحميد، فى غالبية المدن الكبرى للامبراطورية. إن الموضوعات «الزاهية الألوان» تحتل فيها مكانة هامة: العجائز الذين يرتدون الثياب التقليدية، النساء المحجبات بالدانتلة الشفافة، الأفراح الريفية... إلاَّ ان بوسع المرء ان يرى فيها ايضاً رجالاً يرتدون الملابس الأوروبية، وينتظرون الترام؛ ومحطات للسكك الحديدية؛ وموانيء غاصة بالسفن البخارية؛ وبنايات عامة مهيبة ومزينة بشكل باذخ؛ ونسيجاً حضريا جديداً آخذاً

فى التشكل يتألف من التكنات والقصور وصالات المسرح والمدارس والبنوك والبيوت المبنية بالحجارة... ومن المؤكد أن هذا ايضاً محصلة **للتنظيمات** لكن الأمر لا يقتصر على ذلك. فعلى اربعين سنة من الأزمة ترد اربعون سنة من الانطلاق الاقتصادى، والنهوض الثقافى، وعلمنة وتحديث المؤسسات، والتقدم فى مجال حقوق الانسان. فإلى جانب مسألة الشرق، هناك الردود التى يحاول الشرق تقديم اجابات عليها.



تحلل الامبراطورية العثمانية (نهاية القرن التاسع عشر).

الفصل الثالث عشر

النزع الأخير

(١٨٧٨-١٩٠٨)

بقلم : فرانسوا جورجو

الدولة العثمانية بعد معاهدة برلين

اعقاب الأزمة

تخرج الدولة العثمانية ضعيفة ومختزلة من الأزمة الطويلة المتعددة الجوانب، المالية، السياسية، العسكرية، الدبلوماسية، التى تمتد من عام ١٨٧٥ الى عام ١٨٧٨. فقد لحقت بها خسائر اقليمية ملحوظة فى البلقان: إذ حصلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود على استقلالها التام والكامل، واحتلت النمسا البوسنة والهرسك وأصبحت بلغاريا امارة تتمتع بالحكم الذاتى. لكن التراجع العثمانى لا يقتصر على الجزء الأوروبى من الامبراطورية: فقبرص يجرى التنازل عنها لانجلترا و ، فى شرقى الأناضول، تضم روسيا ولايتى كارس وأردهان. وعلى وجه الاجمال، فإن نحو ٢١٠٠٠٠ كم^{٢} تنفصل عن الامبراطورية العثمانية، مع سكان يصل عددهم الى نحو ٥,٥ مليون نسمة، اى نحو خمس اجمالى سكان الامبراطورية. وعلاوة على هذه الاستقطاعات الاقليمية والديموجرافية، فإن الموارد المالية للامبراطورية العثمانية تتعرض للاختزال. فبعض الدول الجديدة كانت تدفع فى السابق جزية للباب (العالى)، وهذا الاختزال للايرادات يلحق ببلد يتعين عليه دفع تعويض باهظ عن الحرب لروسيا، يصل حجمه الى نحو ٨٠٠ مليون من الفرنكات.

وإضعاف الدولة العثمانية هو اضعاف ديبلوماسى ايضاً. ففى مؤتمر باريس، الذى انهى حرب القرم (١٨٥٦)، كان قد تم الاعتراف بتركيا كجزء من الاتحاد الأوروبى، وكان قد تم الاعتراف بمبدأى احترام وحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية. وعلى الرغم من اعادة تأكيدها لهذين المبدأين، فإن معاهدة برلين قد أجازت تدخل الدول فى حالة عدم اضطلاع اسطنبول بالاصلاحات المطلوبة فى «الولايات التى يسكنها الأرمن».

وخلال السنوات التالية لمعاهدة برلين، تتعرض تركيا لاستقطاعات جديدة: ففى عام ١٨٨١، وإثر مساومات طويلة، يجرى التنازل لليونان عن ثيساليا وجزء من ابييروس. وبعد ذلك ببضع سنوات، تضم بلغاريا روميليا الشرقية، التى كانت الامبراطورية العثمانية تمارس عليها سيطرة سياسية وعسكرية. والشىء الأخطر هو أن الدول العظمى تستفيد من ضعف الامبراطورية لكى تزيد سيطرتها. وهكذا ففى عام ١٨٨١ تنتقل تونس تحت حماية فرنسا، وفى السنة التالية يتم احتلال مصر عسكرياً من جانب الانجليز «لأجل غير مسمى». وصحيح أن الأمر يتعلق ببلدين لا ينتميان بعد الى الحيازة العثمانية إلاَّ بشكل صورى، لكن ذلك لا يحول دون ان يكون ذلك ضربة جديدة لهيبة الامبراطورية، وأن تلك الضربة قد وجهتها دولتان اوروبيتان كانتا تتظاهران حتى ذلك الحين بأنهما مدافعتان عن وحدة الامبراطورية. ومن ثم فإن الوضع يدعو الى الانزعاج.

ومن جهة اخرى، فإن السكان المسلمين، فى الدول الجديدة التى تشكلت فى البلقان، يجدون انفسهم فى وضع صعب. وتؤدى المعاملات السيئة والخوف من الأعمال الانتقامية والقوانين الزراعية التى جرى سنها لمصلحة العناصر المسيحية الى نزوح آلاف الأتراك والمسلمين فى اتجاه اسطنبول، وهو ما يطرح على دولة تشكو بالفعل من ضائقة شديدة على المستوى المالى المشكلة الصعبة المتمثلة فى استقبال وتوطين هؤلاء اللاجئين.

وهكذا ففى بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر تتميز الامبراطورية العثمانية بقوام جديد: فهى إذ لا تملك بعد فى اوروبا غير الممر المقدونى ولا تملك فى افريقيا غير الساحل الليبى، تبدو منذ ذلك الحين بوصفها دولة آسيوية ومسلمة أساساً. وبحكم التغيرات الاقليمية وتدفق اللاجئين، فإن نسبة المسلمين الى اجمالى سكان الامبراطورية تنتقل فى غضون بضع سنوات من ٦٨٪ الى ٧٦٪. وهكذا تصبح الامبراطورية دولة ثلاثة ارباع سكانها من المسلمين.

وتستثير هذه الأحداث كلها وسط الطبقة الحاكمة أزمة معنوية جسيمة. والحال أن حرب «٩٣»، كما جرت العادة على تسميتها(١)، سوف تخلف آثاراً عميقة فى ذاكرة الاتراك الجماعية. فلاشك أنه لم يحدث من قبل قط ان كانت الامبراطورية جد قريبة الى هذا الحد من نهايتها، ولم يحدث من قبل قط ان كانت الجيوش الروسية جد قريبة الى هذا الحد من اسطنبول. والخطر لا يقتصر على الجزء الأوروبى من الامبراطورية. فهو ينتشر منذ ذلك الحين فى كل مكان، فى آسيا وفى افريقيا. وهذا واقع جديد : فالأزمة توقظ لدى القادة العثمانيين احساساً بأن الامبراطورية قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل. وتعقب تفاؤل عصر **التنظيمات** فترة شكوك: هل مايزال بالامكان الثقة فى اوروبا وفى القوميات المسيحية فى الامبراطورية؟ هل تعتبر سياسة تغريب المؤسسات والمجتمع التى قام بها الباشاوات المصلحون سياسة مناسبة؟ صحيح أن هذه الاسئلة كانت قد طرحت بالفعل من جانب المثقفين العثمانيين الشبان ونامق كمال. لكن الشك يستولى الآن على الطبقة السياسية العثمانية التى صدمتها الكارثة.

وأول من يتساءل عن حكمة سياسة **التنظيمات** ويشكك فيها هو السلطان عبدالحميد الثانى. فهو، إذ يتأثر تأثراً عميقاً بالظروف المضطربة التى احاطت بتوليه العرش، يضطلع، منذ الأعوام الأولى لعهده، بمراجعة كاملة للمبادىء التى استندت اليها سياسة عصر الاصلاحات.

ففى مجال السياسة الداخلية، يتذرع عبدالحميد بالمصاعب الجسيمة التى كان عليه التصدى لها لتهديد نظام الحكم الدستورى. وكان السلطان قد عدل بالفعل مشروع الدستور الذى وضعه مدحت باشا فى اتجاه سلطوى. وغداة مؤتمر اسطنبول، جرد السلطان مدحت باشا من وظائفه وقام بنفيه. وفى فبراير ١٨٧٨، بينما كانت الجيوش الروسية تعسكر فى ثراس، حل السلطان البرلمان. وبعد ذلك ببضعة أشهر، يضطر الى مواجهة تمردين يستلهمان المثل الليبرالية كانا يهدفان الى الاطاحة به لاعادة مراد الخامس الى العرش: فى مايو ١٨٧٨، الهجوم المسلح الذى قام به على سواوى على رأس مجموعة صغيرة من اللاجئين من البلقان ضد قصر تشيراجان، وخلال الصيف، المؤامرة التى حاكها فى اسطنبول يونانى، هو كليانتى سكاليرى، رئيس محفل برودوس الماسونى. وهما محاولتان تمنيان بالفشل، لكنهما تعززان انعدام ثقة عبدالحميد فى الليبراليين والماسونيين ورغبته فى توطيد سلطته. وعلى مدار ثلاثين سنة، لن يدعو البرلمان الى الانعقاد. ولن يتم الغاء الدستور (سوف يتم نشره بصورة منتظمة فى صدر الكتاب السنوى للامبراطورية العثمانية)، إلاَّ انه سوف يتم تعطيل العمل به. وقد أمكن القول فى مجال تعريف هذا النظام السياسى بأنه «حكم مطلق دستورى»[٢].

ومن جهة اخرى، فإن المصير الذى اختص به السلطان ائمة الحركة الليبرالية يشير بوضوح الى التوجه الذى ينوى اعطاءه لنظام الحكم. وصحيح ان مدحت باشا يستدعى من المنفى فى عام ١٨٧٨، تحت ضغط من جانب الانجليز، ويعهد اليه بمنصب والى دمشق ثم بمنصب والى آيدين. لكن نشاطاته فيهما تراقب عن كثب، لأن السلطان يشتبه فى انتهاجه سياسة شخصية تحرض السكان المحليين على التحرك. وبعد اتهام مدحت باشا بتدبير اغتيال عبدالعزيز، سوف يجرى القاء القبض عليه فى عام ١٨٨١ ونفيه الى الطائف، فى شبه الجزيرة العربية، حيث يموت بعد ذلك بثلاث سنوات مخنوقاً، بأمر من السلطان على الأرجح. أمَّا فيما يتعلق بنامق كمال، رسول الحرية فى تركيا، فسوف يجرى ابعاده الى جزيرة فى

بحر ايجه، حيث ينهى مسيرته العملية كموظف صغير بينما تتعرض مؤلفاته للحظر وتصادر مخطوطاته. وهذان مثالان جديران بالتأمل من جانب جميع اولئك السياسيين والكتاب الذين تحركهم الرغبة فى ان يكون صوت الحرية مسموعاً فى الامبراطورية.

ولما كان عبدالحميد قد عطل العمل بالدستور وكبح جماح المعارضين، فإنه ينجح فى فرض سلطته داخل الدولة. وخلال السنوات الست الأولى لعهده، يغير الصدر الأعظم ست عشرة مرة. وهو يترك قصر دولماباختشى على ضفاف البُسفور لكى يقيم على تل يلدز الذى تحيط به اسوار شاهقة. ومنذ ذلك الحين يبدأ الحكم المطلق الحميدى.

وفى مجال السياسة الخارجية ايضاً، تشهد السنوات الأولى لعهد عبدالحميد اثارة الشك حول المبادىء التى استندت اليها دبيلوماسية عصر **التنظيمات** وتطبيق توجهات جديدة. فحتى عام ١٨٧٨، كانت الدبيلوماسية العثمانية تتألف من الاعتماد على فرنسا وانجلترا لمواجهة روسيا، التى كان ينظر اليها على انها العدو الرئيسى للامبراطورية. لكن الثمن الذى كان يتعين دفعه لقاء هذه السياسة، فى برلين، كان جد فادح لأنه تطلب التنازل عن قبرص لبريطانيا العظمى كإكرامية.

ومنذ ١٨٧٨ – ١٨٧٩، يبدأ عبدالحميد فى الاشتباه فى ان انجلترا تريد التخلى عن سياستها التقليدية الخاصة بالحفاظ على وحدة الأراضى العثمانية. وهذه الشكوك تغذيها الضغوط التى تمارسها الحكومة البريطانية على السلطان حتى يضطلع بالاصلاحات الموعودة فى الولايات الأرمنية؛ ويزيد من احتدادها تولى جلادستون، زعيم حزب الاحرار، لرئاسة الحكومة الانجليزية فى مايو ١٨٨٠، وهو عدو سافر للاتراك منذ زمن «مذابح بلغاريا». وتؤكدها بشكل ما هيمنة لندن على مصر فى عام ١٨٨٢. فمنذ ذلك الحين، شهدت الدبيلوماسية الانجليزية، على نحو ما ينظر اليها فى اسطنبول، انقلاباً كاملاً. فلسد طريق الهند امام الروس،

وهو رهان رئيسى للسياسة البريطانية، لم يعد بالامكان الاعتماد على الامبراطورية العثمانية. ولذا فإنه يتعين التواجد بشكل راسخ فى شرقى البحر المتوسط، فى قبرص وعلى ضفاف قناة السويس، والاعتماد على عناصر اخرى فى الامبراطورية غير الاتراك، كالأرمن أو العرب بل والبلغار. ألا يتمثل هدف الانجليز، بشكل خاص، فى السعى، فى مواجهة التوسع الروسى من جهة القوقاز، الى تحقيق استقلال أرمنى تحت السيطرة الانجليزية؟ الواقع أنه ليس مؤكداً ان بريطانيا العظمى قد تخلت، كما كان يظن فى تركيا، عن الدفاع عن وحدة الامبراطورية العثمانية أو انها، بحسب الصيغة السائدة، قد تخلت عن اسطنبول ايثاراً للقاهرة(٣). لكن ما له أهمية هو الفكرة التى يكونها العثمانيون عن تطور السياسة الانجليزية.

وتجاه امبراطورية القياصرة، ينتهج عبدالحميد سياسة جد متعقلة، مبديا حرصاً فائقاً على عدم استثارة اطماع الروس التقليدية. وفى عام ١٨٧٨، كانت روسيا قد ادركت انها لا تستطيع الاستيلاء بشكل مباشر على الدردنيل؛ ولذا فهى تراهن على الامارة البلغارية الفتية، لكن هذه الأخيرة تخيب آمال سان بطرسبورغ، فى ١٨٨٥ - ١٨٨٦، بالعمل لحساب نفسها وحدها. ويمثل ذلك انتكاسة خطيرة بالنسبة للديبلوماسية الروسية التى سوف تبدأ، نحو اواخر القرن، فى الاهتمام بالشرق الأقصى. وإذ يرتقى الكسندر الثالث عرش القياصرة فى عام ١٨٨١، فإنه يهجر ليبرالية سلفه لينشىء نظام حكم سلطوياً يستند الى الشرطة والرقابة والدين وترويس «الأغراب». والخلاصة انه ينتهج سياسة لا تبعد كثيراً عن السياسة التى كان عبدالحميد بسبيله الى تطبيقها فى الدولة العثمانية ولاشك ان هناك قدراً من التواطؤ بين الامبراطورين. وأيا كان الأمر، فحتى مع أن السياسة الروسية لا تنسى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمضائق، فإنها تميل الى أن تصبح، فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية، سياسة «محافظة» ، بمعنى انها تفضل الحفاظ على **الوضع القائم** على المغامرة.

وهكذا، فاعتباراً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، يبدو ان الخطر الذى يهدد الدولة العثمانية يجيىء من بريطانيا العظمى بأكثر مما يجيىء من روسيا. وفى وجه هذا الخطر، نجد أن فرنسا تتهاون، وأن المانيا البسماركية، التى يُجَسٌ نبضها، تتهرب وتترك للانجليز حرية التصرف فى مصر. ومن ثم فإن الديبلوماسية الحميدية سوف تجتهد فى الحفاظ على توازن بين الدول وتأكيد نوع من الحياد الى ان يسمح لها توجه المانيا نحو **سياسة عالمية** بالعثور على سند جديد بين الدول الأوروبية.

الدولة الحميدية

إن النظام السياسى الذى يصوغه عبدالحميد خلال الأعوام الأولى لعهده هو نتاج رد فعل مزدوج: ضد إضعاف سلطة السلطان الذى رافق سياسة **التنظيمات**، وضد النزعة الليبرالية والنزعة الدستورية لمدحت باشا، اللتين تمثلان المرحلة الأخيرة لهذا الاضعاف. ويرى عبدالحميد أن هذه السياسة قد جرت البلاد الى شفير الهاوية. وهو يرى أن الشعب العثمانى ليس ناضجاً لمحاولة خوض تجربة البرلمانية. ومن ثم فمن اللازم قيادته عن طريق «مرشد»، عن طريق «أب»، الى ان تؤتى الهياكل والاصلاحات التى تطبقها الدولة، خاصة فى مجال التعليم، ثمارها. ومن جهة أخرى، فإن النظام البرلمانى يبدو له خطيراً فى السياق المتعدد الأعراق للامبراطورية العثمانية حيث تجازف الجمعية (النيابية) بأن تكون بؤرة لارتفاع صوت الخلافات والتباينات والنزعات الانفصالية. ويتعين انشاء سلطة قوية، مركزة، قادرة على التصدى لنزعات الاستقلال لدى القوميات وعلى مواجهة تدخلات أوروبا. وبينما رأى مدحت باشا فى توفير الحرية الوسيلة المناسبة لتأمين حماية وتطور الامبراطورية، فإن عبدالحميد يعطى الأولوية لوحدة الدولة العثمانية وتكاملها. وهو يستلهم تراث عهد جده محمود الثانى، الذى تميز بالمركزة وبالاصلاحية السلطوية.

على ان الدولة الحميدية تبدو جد مختلفة عن الدولة العثمانية فى اوائل القرن. وذلك، أولاً، بسبب شخصية السلطان الجديد. فهو، إذ ولد فى عام ١٨٤٢، بعد بضع سنوات من ارتقاء ابيه عبدالمجيد العرش، تجرى تربيته فى القصر، شأنه فى ذلك شأن امثاله من الامراء، لكنه سرعان ما يكتسب قدراً من الاستقلال، خاصة وأنه يملك قدراً مناسباً من القرص لأن يحكم الامبراطورية يوماً ما. فهو يتردد فى العاصمة على أوساط جد متباينة، ويتصل بالاجانب، ويتعلم شيئاً من الفرنسية. على ان تعليمه سوف يظل مشتتا وغير كامل. وقد وصف بأنه شاب متردد، خائف، تستولى عليه مخاوف غير مبررة. وعندما يصبح سلطاناً، فإنه يراكم ثروة ملحوظة، يترك ادارتها لأرمنى من اهل الثقة، هو هاجوب زافيرى بك، وهو صراف من جالاتا، وبسبب انعدام ثقته فى البنوك العثمانية، يحرص على ايداعها فى الخارج؛ وبعد موته، سوف يتطلب الأمر جهود شركتين للعمل على تصفية ممتلكاته. على أنه يحيا فى القصر حياة تتميز ببساطة واعتدال غير عاديين، جد ملائمين لأن يكفلاً له تعاطفات السكان الذين صدمهم بسهولة ترف رجال التنظيمات وأساليب حياتهم المستمدة من اساليب الحياة الغربية. ويفضل عبدالحميد الثانى الجاذبية شبه الريفية لاجنحة يلدز على ابهة الروكوكو التى تميز قصر دولماباختشى.

وهذه الاجنحة تتميز علاوة على ذلك بأنها اكثر منعة. والواقع أن الخوف يبدو أحد السمات المميزة لشخصية السلطان. فهذا المولع الكبير بالروايات البوليسية، الذى يأمر بتلاوة ترجمتها عليه حتى وقت متأخر من الليل فى القصر – سوف ينعم على كونان دويل بأحد اسمى نياشين الامبراطورية – ، يحيا فى خوف من مؤامرة او من محاولة اغتيال. وسوف يتزايد هذا الهاجس حدة مع محاولات الاطاحة به أو حتى اغتياله والتى قام بها المعارضون من جماعة تركيا الفتاة أو من الأرمن. وفى السنوات الأخيرة لعهده، سوف يحيا عبدالحميد حبيساً فى قصر يلدز، تحميه شبكة من الجواسيس، ويحيط به المتملقون والمداهنون، متزايد البعد عن مجريات الأمور الواقعية فى امبراطوريته.

وقد خلف عبدالحميد، خاصة لدى الرأى العام الغربى، صورة جد سلبية. فهو يبدو بوصفه قاتل الحريات وذابح الأرمن، وباختصار، بوصفه مستبداً وحشياً ودموياً، كما يشير الى ذلك نعت «السلطان الأحمر» الذى يوصف به عموماً. وقد غذت هذه الصورة الدعاية المكثفة التى انكبت عليها المعارضة فى المنفى والتى كانت الاطاحة بالسلطان قد اصبحت بالنسبة لها أولى الأولويات. فإلى اى حد تتطابق هذه الصورة مع الواقع؟ لقد ظهر اتجاه منذ بضع سنوات الى السعى الى رد الاعتبار الى ذكرى عبدالحميد. إذ يؤكد المؤرخون على الاصلاحات التى جرت مواصلتها، وعلى التحديث الذى اضطلع به السلطان بما يجعل منه مواصلاً، لا حافر قبر، للتنظيمات. وفى الأوساط التقليدية، يجرى التركيز على جهوده الرامية الى اضفاء حيوية جديدة على العالم الاسلامى تسمح له بالتصدى لمشاريع الغرب. والواقع ان بوسعنا ان نرصد فى عبدالحميد شخصيتين. فهناك المستبد، الذى لا يثق فى أحد ويطمح الى التدخل فى أبسط تفاصيل شئون الدولة، المستبد الذى يجتهد فى خنق صوت المثقفين ويكبت بوحشية الطموحات القومية لسكان الامبراطورية؛ ثم هناك رجل عصره، المنفتح على المستجدات، المولع بالاوبرات الايطالية وبالعمارة الحديثة، الراغب فى تطوير التعليم وتنظيم القضاء وتحسين شبكة المواصلات بفضل السكك الحديدية والتلغراف، خاصة بقدر ما يمكن لذلك ان يساعد على تعزيز الدولة.

وفى غضون بضع سنوات، ينجح السلطان فى ان يركز بين يديه سلطة ضخمة من المرجح ان اياً من اسلافه لم يتمتع بمثلها قط. وهى سلطة تستند اولاً الى ضعف سلطة الباب العالى، اى سلطة منصب الصدر الاعظم، أو كما يجرى البدء احياناً بتسمية هذا الأخير، رئيس الوزراء. وقد رأينا أنه كانت هناك «رقصة فالس» حقيقية تغير الصدور العظام بسرعة خلال الأعوام الأولى للعهد. واذا كان ايقاع التغييرات يتباطىء إثر ذلك، فإن السمة السائدة تظل مع ذلك متمثلة فى انعدام استقرار المنصب. ففى سنوات عهده الثلاث والثلاثين، «يستخدم»

عبدالحميد سبع عشرة صدراً أعظم، ويغير الحكومة ستاً وعشرين مرة، بحسب هواه أو تلبية لرغبة هذه الدولة أو تلك من الدول العظمى إذ لكل منها محاسيبها. وهكذا يحيا الصدور العظام فى خوف دائم من فقدان الحظوة، إن لم يكن فى خوف من الموت. ومن المستحيل فى هذه الظروف انتهاج سياسة متواصلة. وذلك بقدر ما أنه لا يوجد مجلس للوزراء لأن الوزراء، الذين يعينهم السلطان، ليسوا مسئولين إلاّ امامه. وهكذا فإن الصدور العظام، الذين جردوا من السلطة التى كانوا قد اكتسبوها خلال عصر **التنظيمات**، انما يصبحون مجرد منفذين للمشيئة السلطانية. وينتهى «قرن الباب العالى»(٤): فالسلطان يملك ويحكم.

ومن هذا الحشد من الصدور العظام، ذوى الشخصيات الباهتة الى حد ما بشكل لا مفر منه، تبرز شخصيتا اثنين من كبار موظفى الدولة، سعيد باشا وكامل باشا. فسعيد باشا (١٨٣٨ - ١٩١٤)، الذى كان صدراً أعظم سبع مرات، يضطلع باصلاحات هامة تتعلق بتنظيم الشرطة وباستقلال القضاء وبتحديث البيروقراطية وبانشاء غرفة اسطنبول التجارية وبتوسيع الشبكة المدرسية الحديثة. أما كامل باشا (١٨٣٢ - ١٩١٣)، الذى ولد فى قبرص، والمؤيد لسياسة تقارب مع انجلترا، فهو يشجع الشركات الأجنبية وينشىء فى الامبراطورية طرق مواصلات وصناعات حديثة. إلا أنه أياً كانت قيمتهما الشخصية، فإن اياً من هذين الرجلين لا يتوصل الى ان يكون له نفوذ حقيقى على السلطان. بل إن كلاً منهما كان عليه فى احدى لحظات مسيرته العملية ان يخشى على حياته: ففى عام ١٨٩٥، يلجأ سعيد باشا الى سفارة انجلترا فى اسطنبول، وفى عام ١٩٠٧، يضطر كامل باشا، الذى كان آنذاك والياً على ولاية آيدين، الى الإحتماء بالقنصل الانجليزى فى أزمير.

وهكذا نشهد انزلاقاً للسلطة، بدأ بالفعل فى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، من الباب العالى فى اتجاه القصر السلطانى. ومنذ ذلك الحين، فإن سياسة

الدولة تتقرر فى يلدز. ويحيط السلطان نفسه بعدد كبير من المستشارين، جد المتباينين من حيث اصولهم ووظائفهم، كتحسين باشا، السكرتير الخاص، وقره تودورى باشا، الذى يهتم بالسياسة الخارجية، وأحمد جلال الدين وفهيم باشا، اللذين يقودان الشرطة، الخ. وهم يشكلون ما يسميه خصوم السلطان بـ «زمرة» أو «بطانة» يلدز. وعلاوة على المستشارين، هناك «ضيوف» القصر الدائمون، الاعيان أو الوجهاء الدينيون القادمون من ولايات عربية أو من وسط آسيا أو من الهند، والذين من المفترض انهم يكفلون ارتباط رعاياهم بالخليفة. كما تتعين الاشارة الى حالة بعض افراد اسرة شريف مكة، الذين يجرى الاحتفاظ بهم من الناحية العملية كرهائن لدى القصر، بشكل يهدف الى إنهاء نزعات استقلال الأماكن المقدسة. وبوجه عام، فإن اياً من افراد حاشية السلطان لا يتوصل فعلاً الى ان يكون محل الحظوة، ولا حتى ابو الهدى الشهير، الشيخ الرفاعى المنحدر من سوريا، والذى وصف، ليس دون مبالغة، بأنه «الراسبوتين العثمانى».

وخارج دائرة القصر، يمارس عبدالحميد سلطته على البلاد بواسطة بيروقراطية تنمو بسرعة. فتطور جهاز الدولة والمدن والخدمات البلدية يؤدى الى تزايد عدد الموظفين بسرعة بالغة، ليصل الى ١٠٠٠٠٠ عند نهاية القرن. ويجرى ضبط تنظيم للوظائف العامة، يعطى منذ ذلك الحين لموظفى الدولة وضعية حديثة. ويتم اعداد كبار الموظفين فى مدرسة الادارة (**المُلكية**) التى انشئت فى عصر **التنظيمات**، وكذلك فى المنشئات المتخصصة الجديدة كمدرسة الحقوق ومدرسة الشئون المالية. ويبدأ تجنيد الموظفين، عادة، من زاوية الجدارة وفق نظام مسابقات وامتحانات. لكن الكثير من الممارسات السابقة يبقى، فى الواقع، كالتدريب فى المكاتب والمحسوبيات والوساطة والرشاوى. واذا كانت الدولة العثمانية تجزل العطاء لكبار موظفيها (راتب الصدر الأعظم اعلى خمساً وعشرين مرة من راتب سكرتير وزارة)، فإنها تعامل جمهور صغار الموظفين والمستخدمين معاملة جد

سيئة، وهو ما يسهم فى الابقاء على الفساد. والسلطان نفسه يضرب المثل، فهو لا يتردد فى شراء الذمم اذا ما دعت الحاجة الى ذلك.

ولما كان توسع جهاز الدولة يستتبع مراقبة متزايدة للاشخاص وللأذهان، فإن الدولة الحميدية تصبح دولة بوليسية. ففى عام ١٨٨٠ يتم انشاء وزارة للشرطة، وفق النموذج الفرنسى، يضع عبدالحميد على رأسها رجالاً من أهل الثقة. لكن الشيء الأكثر اهمية هو انه يجرى انشاء شبكة تجسس، ربما بالهام من المانيا، موازية للوزارة وتدار من القصر. وينهمك البوليس السياسى فى جهد مكثف يهدف الى الرقابة وجمع المعلومات لا يسلم منه أحد، بدءاً من الصدر الأعظم حتى اصغر موظف، مروراً بالسفراء العثمانيين فى الخارج وافراد جماعة تركيا الفتاة المعارضين. ويجرى التشجيع بشكل واسع على الوشاية. وذلك بصرف النظر عما يمكن ان يرتجله **چورنالنچى**، اى كاتب تقارير (**چورنال**)، وشاية بجيرانه وزملائه ومعارفه. وغداة ثورة جماعة تركيا الفتاة، سوف نجد السجون غاصة بضحاياهذه التقارير. كما تجرى مراقبة التنقلات. فالامبراطورية العثمانية هى اول بلد، مع روسيا، ينشيء نظام جوازات السفر، وذلك فى عصر تتطور فيه وسائل المواصلات بسرعة.

أمّا استخدام الرقابة على المطبوعات، والذى يرجع الى زمن عبدالعزيز، فهو يتعزز بشكل ملحوظ فى ظل عبدالحميد. إذ يجرى الحاق لجان رقابة بوزارة التعليم وبوزارة الشئون الخارجية لمراقبة المطبوعات المحلية والمطبوعات القادمة من الخارج. ويخضع انشاء دور للنشر وانشاء الصحف لتصريح مسبق. ويحظر استخدام مصطلحات أو اسماء اعلام معينة، حتى وإن كان يبدو انه لم تكن هناك قط «قائمة سوداء»، خلافاً للزعم السائد. ومن بين الكلمات المحظورة، يمكننا الاشارة الى كلمات «الحرية»، «الدستور»، «الثورة»، «الفوضى»، «الاضراب»، «الوطن»، الخ. وتمنع الاشارة الى مراد الخامس أو احداث كريت أو احداث

مقدونيا. وتوقف مجلة «**ثروة – اى فنون**» (ثروة الفنون) الشهيرة لمدة عدة اسابيع بسبب مقال اشار الى «نظام ١٧٨٩». وتمتد الرقابة، أو ربما الرقابة الذاتية، الى علم القواميس. فالتعريف الذى يقدمه قاموس عثمانى ظهر فى عام ١٩٠٥ لكلمة "Tyran" (مستبد) هو : «طائر امريكى». وخلافاً لوقع التلهى الذى تستثيره هذه الرقابة لدى الرأى العام الأوروبى والعار الذى تلطخ به النظام، فإنها قليلة الفعالية. وبوجه خاص، فإن الكلمات والمفاهيم التى تعتبر هدامة من وجهة نظر السلطة تتغلغل بسهولة، عن طريق الخدمات البريدية الأجنبية، على الأقل بين الصفوات المدينية.

وفى ذات الوقت الذى يجتهد فيه عبدالحميد فى السيطرة على الأذهان، فإنه يضطلع باصلاحات هامة فى المجال القضائى، وفى المواصلات وفى التعليم، وهى اصلاحات تشكل امتداداً للجهود التى بدأها رجال **التنظيمات**. وهكذا، ففى مجال التعليم، كان قانون ١٨٦٩ قد ارسى اسس نظام تعليم عام، لكن هذا القانون لا يطبق بشكل فعلى إلاّ فى ظل عبدالحميد. وامام تزايد المدارس الحرة الأجنبية أو غير الاسلامية، يتعين على الدولة تأكيد حضورها وتلبية الطلب المتزايد على التعليم من جانب الادارة والشركات الأجنبية والطبقات المتوسطة. وبعد عام ١٨٧٨، تغطى ولايات الامبراطورية شبكة من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كانت حتى ذلك الحين شبه مقتصرة على العاصمة. وتتمثل رسالة هذه المدارس فى اعداد مسلمين صالحين ورعايا عثمانيين مخلصين. ويجرى انشاء مدارس كبرى ومعاهد مهنية فى اسطنبول، كمدرسة الشئون المالية ومدرسة الحقوق واكاديمية الفنون الجميلة ومدرسة التجارة. وتتويجاً لكل ذلك، يجرى تزويد اسطنبول فى عام ١٩٠٠ بجامعة يراد من ورائها احتواء الطلاب، بحيث لا تصيبهم بعد عدوى الافكار الليبرالية فى أوروبا.

والواقع ان توسع سلطات الدولة وتزايد عدد الموظفين وتحديث القضاء وتطور التعليم العام كانت بالقدر نفسه اعباء على ميزانية الامبراطورية. وعلى الرغم من

تجربة افلاس عام ١٨٧٥ الأليمة، فإن الدولة الحميدية تضطر الى اللجوء الى قروض خارجية جديدة، خاصة بعد عام ١٩٠٠. وتؤدى مركزة وتحديث الدولة بشكل حتمى الى زيادة تبعيتها.

الفكرة الكبرى للعهد

تتمثل احدى ابرز السمات التى تميز الدولة الحميدية عن دولة عهد **التنظيمات** فى المكانة الجديدة التى يبدو ان الدين الاسلامى يحتلها فيها. فالواقع انه ينشأ فى عدد معين من المجالات نوع من «العودة الى الدين»: إذ يجرى بناء المزيد من المساجد، واعطاء مكانة اوسع للاسلام فى البرامج المدرسية، وفى المدرسة. وفى القصر يلتف حول السلطان حشد من الوجهاء الدينيين، من **السادة** و**الخوجات** و**الملات**، الخ.

وعبدالحميد نفسه يضرب المثل: فهو إذ ينتمى الى طريقة القادرية، يحيا حياة تتميز بالورع والتقوى، شديدة المراعاة لواجبات المؤمن. وليس فى سلوكه ما يمكن ان يجر عليه نعت **الكافر** المشين الذى كان يطلق احياناً على اسلافه. وعلاوة على ذلك، فإنه يستند على الآصرة الدينية لكى ينسج علاقات مع الشعوب أو الدول الاسلامية الأخرى. ويجرى ارسال رسل عثمانيين الى الجزائر ومصر والهند والى مسلمى الصين. كما يجرى منح اعانات للصحف الاسلامية لدعم جهدها الدعائى المؤيد للخلافة. وتنتشر صورة الخليفة على نطاق واسع ويذكر اسمه احياناً فى صلاة الجمعة فى المسجد على سبيل اعلان الولاء. وهذا هو الجانب الذى يسمى عادة بـ «نزعة الجامعة الاسلامية» المميزة لسياسة السلطان - وهى جامعة اسلامية كثيراً ما اثارت ذعر القنصليات الغربية، التى دخل فى روعها انه يجرى الاعداد فى اسطنبول لثورة من جانب مسلمى العالم كله سوف تؤدى الى زعزعة استقرار النظام الاستعمارى. وبصرف النظر عن هذا الخوف، فمن الواضح ان

المناخ قد تغير مع عبدالحميد. فالاسلام يبدو اكثر ثقلاً فى شئون الدولة. ويبقى تقييم أسباب وابعاد الظاهرة.

بادىء ذى بدء، هناك دون شك التهديد الذى اصاب سياسة **التنظيمات**. إن فكرة انشاء أمة عثمانية عن طريق منح الجميع، المسلمين وغير المسلمين، المساواة، فكرة جعل جميع رعايا الامبراطورية مواطنين على حد سواء فى دولة واحدة، باختصار فكرة «العثمانية» قد منيت بالفشل؛ فهى لم تنجح فى وقف تفكك الامبراطورية. ومن الضرورى العثور على مبدأ آخر للتضامن، وسوف يكون الاسلام هو هذا المبدأ. وهو اسلام سوف يساعد أيضاً على اعادة الأمل الى السكان الذين تذكر الشهادات انهم كانوا عرضة لبلبلة جسيمة غداة ١٨٧٨ وعلى تعبئتهم. والتأكيد على الاسلام، يعنى ايضاً استخلاص النتائج اللازمة من التوازن الديموجرافى الجديد الذى يجعل الامبراطورية دولة ثلاثة ارباع سكانها من المسلمين. وباختصار، فإنه الاسلام بوصفه ايديولوجية اتحاد وتعبئة الغالبية العظمى من العثمانيين.

وأحد العناصر الرئيسية لهذه السياسة هو استخدام فكرة الخلافة، الفكرة الرئيسية لجامعة عبدالحميد الاسلامية. فالسلطان يرى أنه من حيث كونه خليفة فإنه يحوز سلطة روحية على جميع المسلمين وليس فقط على مسلمى الامبراطورية العثمانية. وهذا المفهوم يجعل من الخلافة مؤسسة قريبة من البابوية – وهو ما لا يتمشى البتة مع التراث– ، ويجعل من يلدز، بشكل ما، ڤاتيكاناً للاسلام. وفى سعيه الى حفز ولاء المسلمين تجاه هذه المؤسسة، يستخدم السلطان طرقاً معينة، كالطريقة الرفاعية أو الطريقة القادرية. وتروج الصحافة العثمانية لجميع الجهود المبذولة للتأكد من ولاء اكثر مسلمى الامبراطورية بعداً. ولعل ذلك هو الشىء الهام : فمن الواضح ان المسألة ليست مسألة توحيد لمسلمى العالم كله حول الخلافة – وهو هدف يدرك السلطان جيداً انه يتجاوز كثيراً الامكانات التى يتمتع بها – ، بل

هى مسألة تعبئة السكان المسلمين فى داخل الامبراطورية حول فكرة الخلافة. انها، بشكل ما ، جامعة اسلامية للاستخدام الداخلى.

لكن سياسة الخلافة هذه لا تستجيب فقط للرغبة فى العثور على بديل للنزعة العثمانية. فهى تهدف ايضاً الى التصدى لخطر يمكن ان يكون مريعاً بالنسبة للامبراطورية؛ ففيروس النزعة القومية ينذر بأن يجتاح ايضاً السكان المسلمين غير الاتراك، الألبان والأكراد والعرب. ويبدو أن السلطان قد رصد هذا الخطر بسرعة بالغة. وهكذا فإننا نراه منذ عام ١٨٨٠ يحل عصبة بريزرين التى كانت تعبر عن الاتجاهات الاستقلالية فى البانيا ويشدد على الآصرة الاسلامية التى تجمع بين الألبان والاتراك. وعند الاكراد، يمارس عبدالحميد سياسة تحالف مع بعض كبرى عائلات الاعيان الدينيين لدعم سلطة الدولة، وتبدو هذه السياسة فعالة لأنه لن يحدث تمرد كردى واسع ضد الدولة بعد عام ١٨٨٠.

على أن السلطان يخشى بالدرجة الأولى من انبثاق اتجاهات انفصالية فى الولايات العربية للامبراطورية. ويبدو أنه قد اشتبه بسرعة فى ان انجلترا تريداللعب بالورقة العربية ضد السلطة العثمانية. والحال انه منذ اواخر عام ١٨٧٦ تبدأ فى الصحف العربية الصادرة فى لندن حملة حقيقية مؤيدة لانشاء خلافة عربية. والفكرة التى يجرى الدفاع عنها هى أن العثمانيين قد اغتصبوا الخلافة وأنه يجب ردها الى العرب الذين تعود اليهم قانوناً. وهذه الافكار، التى يدافع عنها فى البداية لبنانيون مسيحيون بشكل خاص، سرعان ما يتبناها على المكشوف ويلفريد سكاڤين بلنت، الشاعر والعميل البريطانى، فى كتاب ظهر فى عام ١٨٨١ تحت عنوان: «**مستقبل الاسلام**».

وبشكل محدد، ففى اللحظة التى يبدأ فيها صوغ هذه الأفكار فى اوروبا، يجتاح غليان معين الولايات العربية للامبراطورية. ففى ١٨٨٠ - ١٨٨١، تظهر منشورات وبيانات هجائية فى بيروت وحلب ودمشق وبغداد تدعو السكان العرب الى التخلص من الوصاية العثمانية. ويذكر المراقبون ان مناخاً معادياً للاتراك آخذ

فى التطور، ويرى عبدالحميد فى ذلك يد انجلترا. والحال ان فكرة الخلافة العربية، او حتى فكرة دولة عربية، والتى تقتصر فى البداية على جماعة صغيرة من اللبنانيين المسيحيين، سوف تشق طريقها شيئاً فشيئاً. ففى عام ١٨٠٢، يظهر فى القاهرة كتاب **«أم القرى»** للسورى عبدالرحمن الكواكبى، وهو عمل يقترح فيه الكاتب خطة لاحياء الاسلام استناداً الى خلافة عربية ذات سلطة روحية فقط يكون مركزها مكة («أم القرى»). وبعد ذلك ببضع سنوات، سوف يعرض نجيب عازورى فكرة نزعة قومية عربية فى كتاب صادر بالفرنسية تحت عنوان : **«بعث الأمة العربية فى آسيا التركية»**.

والحال أنه قياساً الى هذا الخطر، المنتشر بالفعل، والذى يتمثل فى وجود نزعة انفصالية فى الولايات العربية، يجب، بالدرجة الأولى، الحكم على «نزعة الجامعة الاسلامية» لدى عبدالحميد. فهى أحد عناصر سياسة يمكن وصفها بأنها سياسة «عربية»، وتسعى الى ربط الولايات العربية بالدولة العثمانية بشكل اكثر رسوخاً. والدين وسيلة بين وسائل اخرى للوصول الى هذه الغاية. ورداً على فكرة الخلافة العربية، يشجع السلطان نشر مؤلفات دعائية بالعربية، تدافع عن شرعية الخلافة العثمانية.

فما هى الجوانب الأخرى لسياسة عبدالحميد العربية؟ ان الولايات العربية تتمتع بادىء ذى بدء بالأولوية على المستويين السياسى والاقتصادى. وهى تصبح، فى هيراركية ولايات الامبراطورية، الولايات التى تجيىء فى المقدمة، اى الولايات التى يجرى ارسال الرجال الأقدر اليها، كولاة. وهى تحصل على جزء بالغ الأهمية من الاستثمارات والأرصدة العامة. وهكذا، فبين عامى ١٨٨٢ و ١٩٠٨، سوف يجرى مد ٢٣٥٠ كيلو متراً من السكك الحديدية فى سوريا وفى الحجاز، فى مقابل ١٨٥٠ كيلو متراً فى الاناضول بين التاريخين نفسيهما، اى بنسبة ٤٧٪ فى مقابل ٣٧٪ من مجموع السكك الحديدية التى يجرى مدها فى ظل عبدالحميد. والحال ان

مدينة كدمشق تجهز بالاضاءة وبالترام الكهربائي في عام ١٩٠٦، قبل اسطنبول. وتضطلع الدولة بجهد ضخم في مجال التعليم : ففي بيروت أو في دمشق، يتقدم التسجيل في المدارس العامة بأسرع مما في أي مكان آخر.

كما تتآلف هذه السياسة من منح العرب مكانة اوسع في حياة الدولة. فعلاوة على مجموعة الوجهاء الدينيين المحيطين بالسلطان في يلدز، نجد عدداً من العرب في مناصب وزارية (كالماروني اللبناني سليم ملحم باشا)، أو على رأس مكاتب من مكاتب القصر (كعرب عزت باشا، السكرتير الثاني للقصر). وفي الجيش ايضاً، يتم تكثيف تجنيد ضباط عرب: في عام ١٨٨٦ لا يقل عددهم عن ٣٢٠٠. وفي الساحة، في الولايات، يعتمد عبدالحميد على بعض كبرى عائلات الاعيان الدمشقيين أو الحلبيين، أو على زعماء العشائر. كما يجري انشاء مدرسة للعشائر في اسطنبول في عام ١٨٩٢ لتعليم ابناء الزعماء وتربيتهم في روح الولاء للدولة العثمانية.

ومن المؤكد ان احد الجوانب الأكثر اثارة لهذه السياسة العربية هو انشاء سكة حديد الحجاز لربط المدينتين المقدستين في شبه الجزيرة العربية بدمشق. وكان الهدف المعلن لهذا المشروع هو تسهيل الحج الى مكة. اما في الواقع، فقد كان السلطان يتطلع الى اهداف اخرى: توفير السرعة لنقل القوات الى اطراف شبه الجزيرة العربية الموارة بالحركة في أغلب الأحيان واحكام السيطرة على المدينتين المقدستين لتجنب تحولهما الى بؤرة لدولة عربية يمكن لحاكمها ان يتخذ لنفسه لقب الخليفة. والحال ان المشروع الذي بني بفضل اسهامات مسلمي العالم كله ونفذ على ايدي مهندسين وفنيين اتراك اساساً، انما يعتبر، على المستوى الفني، مشروعاً ناجحاً. ويصل الطريق، الذي نفذ في زمن قياسي، الى المدينة عند نشوب ثورة تركيا الفتاة، وذلك بالرغم من مقاومة البدو الذين اعتبروا السكة الحديدية منافساً غادراً لانشطة قوافلهم. وتستثير سكة حديد الحجاز فورة تضامن

ضخمة فى العالم الاسلامى وتتميز بأثر تعبوى لا جدال فيه على الجماهير الاسلامية فى الامبراطورية. كما انها تتميز بقيمة رمزية : اظهار ما يمكن للمسلمين عمله فى مجال تقنى دون اعتماد على عون الأوروبيين.

وهكذا فإن جامعة عبدالحميد الاسلامية تتألف بوجه خاص من تعبئة مسلمى الامبراطورية حول فكرة الخلافة وتوثيق الروابط مع الولايات العربية. وفيما عدا ذلك، فإن الدين الاسلامى، حتى وإن كان يحتل من الناحية الظاهرية مكانة اوسع بكثير، لا يستعيد المكانة التى كانت له قبل **التنظيمات**. على العكس، إن الاتجاهات الى العلمنة فى عصر الاصلاحات تجد تعزيزاً لها، وذلك على سبيل المثال فى المجال القضائى فى عام ١٨٧٩. ولن يستعيد العلماء سلطتهم التقليدية وسوف يتم الاشراف عليهم عن كثب من جانب السلطة المدنية. وسوف يكون **شيوخ الاسلام** الذين يعينهم عبدالحميد اشخاصاً من الدرجة الثانية يمكن للسلطان تهميشهم بسهولة. وفيما عدا استثناءات قليلة، سوف يجرى ترك الأخويات الاسلامية **(الطرق)** لحالة التدهور التى تغرق فيها، شأنها فى ذلك شأن المدارس الاسلامية التى لن يتم الاضطلاع باصلاحها إلاَّ فى ظل حكم جماعة تركيا الفتاة. ثم إن السلطان لا يثق فى طلاب المدارس الاسلامية، **الصفطة**، المثيرين للقلاقل فى اغلب الأحيان. ويتمثل مؤشر آخر على مكانة الاسلام فى عصر عبدالحميد فى الكتب الدينية. اذ يجرى نشر الكثير منها، لكنها تعتبر أقل بالقياس الى المؤلفات التى تتناول الأمور غير الدينية. فقد كانت تمثل نسبة ٣٦٪ من الكتب الصادرة فى عهد عبدالمجيد، ونسبة ٢٢٪ من الكتب الصادرة فى عهد عبدالعزيز، بينما لا تمثل غير نسبة ١٤٪ من الكتب الصادرة فى عهد عبدالحميد. وكل هذه العناصر تجر الى التهوين من شأن «العودة الى الدين» التى اسلفنا الاشارة اليها. فالواقع ان الاسلام كان بعيداً عن العودة فى الدولة ولم تكن المسألة بالمرة مسألة عودة الى حكم ثيوقراطى كما زعم خصوم السلطان.

على ان المسألة ليست ايضاً مسألة اصلاح للاسلام. فالحركة الكبرى للاصلاح الاسلامي، والتي كانت تهدف في آن واحد الى العودة الى اسلام اصلي اكثر نقاءً والى محاولة تكييفه مع العالم الحديث، كانت نشيطة بشكل خاص في اواخر القرن التاسع عشر بين مسلمي الهند وفي مصر. على ان المصلح الكبير للاسلام، جمال الدين الافغاني، كان ايضاً ضيفاً على السلطان اعتباراً من عام ١٨٩٢؛ ولكن ليس بوصفه حامل رسالة تجديد مثلما كان خلال اقامته الأولى في اسطنبول في عام ١٨٧٠، وانما بوصفه مؤلف كتاب **«الرد على الدهريين»** الذي صدر في الهند في عام ١٨٧٨، والذي ينتقد فيه الملحدين، مدمري الشريعة والأخلاق. وتؤدي الرقابة العثمانية الى دفع كل اولئك الذين، في اسطنبول أو في الولايات العربية، يفكرون في تحديث الاسلام، الى الهرب الى مصر. ويترتب على ذلك ان القاهرة، في مجال الفقه التقليدي (مع الأزهر) كما في مجال الفكر الاصلاحي، تأخذ منذ ذلك الحين مكان اسطنبول كعاصمة دينية للعالم الاسلامي. وهي نتيجة تشكل على أقل تقدير مفارقة من مفارقات سياسة عبدالحميد الكبرى الداعية الى الوحدة الاسلامية!

هيمنة الغرب

في العصر الذي يضطلع فيه عبدالحميد برص صفوف مسلمي الامبراطورية حول فكرة الخلافة، يشدد الغرب ضغطه على الدولة العثمانية. والواقع ان وصول عبدالحميد الى السلطة يتزامن مع بدايات الحركة المعممة للامبريالية التي سوف تؤدي نحو اواخر القرن التاسع عشر الى «تقسيم العالم». فأزمة عام ١٨٧٣، والآثار الأولى للكساد الاقتصادي العظيم والعودة الى الحمائية تدفع الدول العظمى، في سياق تنافسات دولية ضارية، الى تسابق على المواد الأولية وعلى منافذ للمنتجات المصنعة ولرؤوس الأموال، وتعتبر الامبراطورية العثمانية من اول ضحايا النزعة التوسعية الأوروبية. إلاّ انه خلال السنوات الثلاثين التي تفصل

الهيمنة الانجليزية على مصر عن الاحتلال الايطالى لليبيا (١٩١١)، سوف تكون الأراضى العثمانية شبه متحررة من الفتوحات الاستعمارية. لكن ذلك لا يحول دون استفادة الدول الغربية من المزايا التى تمنحها لها الامتيازات والمزايا التى تمنحها لها المعاهدات التجارية مع الباب (العالى)، لتنمية مصالحها المالية والاقتصادية والثقافية فى الامبراطورية.

وعلى المستوى المالى، منذ افلاس عام ١٨٧٥، ومسألة تسوية الديون العثمانية تنتظر حلاً. ومع تراجع الجيوش العثمانية امام الروس، كان حملة السندات العثمانية جد منزعجين أمام خطر انهيار الامبراطورية. وبعد معاهدة برلين،. سوف تدخل الحكومة العثمانية فى اتصال مباشر مع ممثلى الدائنين الأوروبيين للتفاوض على الشروط الجديدة للدين. وسوف تؤدى هذه المفاوضات فى نوفمبر ١٨٨١ الى اصدار «مرسوم محرم». وينص المرسوم أولاً على تخفيض وتثبيت للدين العثمانى، الذى سينتقل حجمه من ٢٢٠ إلى ١١٦ مليوناً من الجنيهات التركية. ولخدمة هذا الدين ترصد الحكومة عدداً معيناً من دخولها، كدخول احتكار الملح والضريبة على الكحوليات ورسوم الدمغة وضريبةالعشر على الحرير والضرائب المفروضة على صيد السمك وعوائد التبغ، الخ. ولجباية وادارة هذه الدخول يجرى انشاء جهاز مالى، خاضع للقانون العثمانى، لكنه متميز بالكامل عن وزارة الشئون المالية العثمانية، هو ادارة الدين العام. ويدار الدين العام عن طريق مجلس مكون من سبعة اعضاء حملة يمثلون حملة السندت العثمانية (انجليزى، فرنسى، ايطالى، نمساوى، المانى، عثمانى، علاوة على ممثل لصيارفة جالاتا) ويرأسه بالتناوب المندوب البريطانى والمندوب الفرنسى.

ومع انشاء الدين العام، تتجنب الدولة العثمانية المصير الذى عرفته تونس أو مصر، اللتان وقعتا تحت سيطرة اوروبا السياسية بسبب الافلاس. ومن جهة اخرى، فإن حسن سير عمل النظام الذى اقيم يسمح للدولة العثمانية بأن تستعيد

شيئاً فشيئاً اعتبارها لدى الدول الأوروبية العظمى وبأن تتمكن من التفاوض بعد عام ١٨٨١ على قروض جديدة فى شروط مناسبة. فالواقع ان القروض العثمانية المتعاقد عليها بين عامى ١٨٨١ و ١٩٠٨ سوف تتميز بمعدل اصدار اعلى بكثير من معدل اصدار القروض الأولى (من ٨٠ إلى ٩٠٪ بدلاً من ٥٨٪ فى المتوسط بالنسبة للفترة الممتدة من عام ١٨٥٤ إلى عام ١٨٨١) وبمعدل فائدة اقل ارتفاعاً (من ٣ إلى ٤٪ فى مقابل ٥ إلى ٦٪). كما يلعب الدين العام فى حالات معينة دوراً اقتصادياً ايجابياً. وهكذا، ففى مجال تربية دود القز، والذى كان قد تعرض للخراب بسبب منافسة الشرق الأقصى والامراض، سوف تسمح التدابير الملائمة المتخذة من جانب الجهاز الدولى بالاسراع فى اعادة تكوين هذا النشاط المربح.

إلاَّ انه فيما عدا ذلك، لابد من الاعتراف بأن انشاء الدين العام قد مثل خسارة جسيمة للسيادة بالنسبة للدولة العثمانية. وذلك بقدر ما أنه، مع مر الأعوام، يميل الى التصرف على نحو متزايد بوصفه دولة داخل الدولة. ففى اواخر عهد عبدالحميد، نجد أنه يمتلك ٧٢٠ فرعاً لجباية الضرائب فى الولايات ويستخدم ٥٥٠٠ شخصاً – اكثر من عدد الاشخاص الذين تستخدمهم وزارة الشئون المالية – ويتحكم فى نسبة ٣٠٪ من ايرادات الدولة. والواقع ان الممثلين فى مجلس الدين، المختارين بعناية من جانب حكوماتهم، كانوا من الناحية الفعلية سفراء مسئولين عن مصالح مهمة. ومع البنك العثمانى (ذى الرساميل الفرنسية اساساً) والدويتش بنك (المنغرس فى الامبراطورية العثمانية اعتباراً من عام ١٨٨٨)؛ فإن الدين العام يتواجد فى قلب جهاز السيطرة على المالية والاقتصاد العثمانيين. ولما كان يسهر على ضمان وتوظيف بعض القروض العثمانية فى اوروبا، فإنه يلعب علاوة على ذلك دور محطة للاستثمارات الصناعية. والى جانب الدين العام، جرى فى عام ١٨٨٣ انشاء ادارة للتبغ، برساميل فرنسية اساساً، وذلك لادارة ايرادات التبغ. والحال أن هذا المشروع مشروع ضخم، هو الآخر، لأنه يستخدم فى عام ١٩٠٠ قرابة ٩٠٠٠ شخص، يشكل جزء منهم نوعاً من جيش خاص مكلف بقمع تهريب التبغ.

وعلى رأس هاتين الشركتين، اللتين تستخدمان يداً عاملة غالبيتها من المسلمين، كانت جميع الكوادر القيادية اجنبية. ومن المفهوم، فى هذه الظروف، ان الدين العام وادارة التبغ، رمزى الرأسمالية الأوروبية فى تركيا، قد انتهتا بأن تركزا عليهما العداوة لأوروبا.

وخلافاً لهذا الجانب المؤسسى، فإن عصر عبدالحميد لا يبدى تميزاً خاصاً فيما يتعلق بقروض الدولة. فبسبب عجز الموازنة والنفقات العسكرية، تواصل الدولة الحميدية الاقتراض، لكن القروض، بوجه عام، تعتبر اقل أهمية مما فى عصر عبدالعزيز ويبدو ان استخدامها كان افضل. وفى المقابل، فيما يتعلق بالاستثمارات، فإن عهد عبدالحميد يمثل اللحظة التى تبدأ فيها الرساميل الأجنبية فى التدفق على الامبراطورية. ويتضح ذلك من حالة الرساميل الفرنسية التى تجيىء على رأس الاستثمارات الأجنبية: ففى عام ١٨٨١، كان حجم الرساميل الفرنسية ٨٥ مليون فرنك؛ وهو يرتفع الى ٢٩٢ مليون فرنك فى عام ١٨٩٥ والى ٥١١ مليون فرنك فى عام ١٩٠٩، اى انه يتضاعف ست مرات فى غضون ثلاثين سنة. واذا ما اخذنا الآن فى اعتبارنا مجموع الرساميل الاجنبية المستثمرة فى الامبراطورية قبل عام ١٩١٤، فسوف نجد أن نسبة ٤٠٪ منها قد استثمرت بين عامى ١٨٨٨ و ١٨٩٦. ويمكن الحديث عن تدفق حقيقى للرساميل الأجنبية فى تلك الأعوام يتطابق مع فترة بناء متسارع للسكك الحديدية فى الامبراطورية.

والواقع ان بناء السكك الحديدية كان المجال المفضل للاستثمارات الأجنبية، اذ يصل الى حد الاستئثار بثلثى الرساميل المستثمرة فى الامبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. ويتم اجتذاب المستثمرين الاجانب عن طريق الضمانة الكيلومترية التى تقدمها الحكومة العثمانية، والتى تكفل لهم حداً ادنى من الايراد. وبهذه الطريقة يتم مد الخطوط التى جرى البدء بها بالفعل قبل عام ١٨٧٦ فى غربى الاناضول. ويتم اداء الأعمال بهمة و ، منذ عام ١٨٩٢، تصل السكة الحديدية

الى انقرة؛ وبعد ذلك ببضع سنوات، يستكمل الخط بوصلة الى قونية عن طريق ايسكيشهير. وفى الولايات العربية، تتقدم السكك الحديدية بسرعة بالغة ايضاً. والخلاصة انه كان هناك ١٨٠٠ كيلو مترا من السكك الحديدية فى عام ١٨٧٨، وهى تصل فى عام ١٩٠٨ إلى ٥٨٠٠ كيلو متراً. وعلاوة على السكك الحديدية، يتجه رأس المال الأجنبى الى تجهيز الموانىء والأرصفة كما يتجه الى انشاء الفنارات.

والواقع اننا اذا ما تأملنا توزيع هذه الاستثمارات الأجنبية بحسب القطاعات فسوف نجد انها تعطى افضلية كاملة للبنى الأساسية للمواصلات أو للقطاع المرتبط بالتجارة. فاجمالى المبالغ المستثمرة فى السكك الحديدية والموانىء والأرصفة يمثل نسبة ٧٣٪ من اجمالى الاستثمارات. واذا ما أضفنا الى ذلك شركات التأمين والبنوك، فإنه يصل الى نسبة ٨١٪. وبعبارة اخرى، فإن نسبة تقل عن ١٠٪ هى التى تستثمر فى القطاع الانتاجى، الصناعة أو المناجم. ولذا فمن الواضح أن الاستثمارات الاجنبية نادراً ما تسهم فى التطور الصناعى للامبراطورية العثمانية، بل انها، على العكس من ذلك، إذ تسهل صادرات المنتجات الزراعية، تزيد من تفاقم وضعها كمورد للمواد الأولية وكسوق للمنتجات المصنعة الأوروبية.

واذا ما تأملنا توزيع الاستثمارات بحسب البلدان المستثمرة، فسوف نجد أن الواقع المثير، المحسوس منذ الأعوام الأخيرة للقرن، هو ضعف مكانة بريطانيا العظمى. ففى عام ١٨٨٨، كانت نسبة ٥٦.٢٪ من الرساميل الأجنبية بريطانية؛ وفى عام ١٩١٤، تهبط هذه النسبة الى ١٥.٣٪. وفى المدة نفسها، ترتفع حصة الاستثمارات الفرنسية من ٣١.٧ إلى ٥٠.٤٪ وترتفع حصة الاستثمارات الألمانية من ١.١ إلى ٢٧.٥٪. وإذا ما اضفنا الى ذلك اننا نرصد أيضاً تراجعاً كاملاً للندن بين الدول الدائنة للامبراطورية العثمانية، فمن الصعب ألاَّ نستنتج عدم

ارتياح معين من جانب الرأسمالية الانجليزية تجاه الامبراطورية العثمانية، موازٍ لما أصاب العلاقات الدبلوماسية الانجلو- عثمانية بعد عام ١٨٧٨ من فتور.

والى جانب الهيمنة المالية والاقتصادية للغرب، يمكن الحديث عن نفوذ ثقافى. وليس ذلك واقعاً جديداً، لأن بوسعنا رصد آثار لنفوذ ثقافى لأوروبا بالرجوع الى الوراء فى تاريخ الامبراطورية العثمانية. لكن الظاهرة تكتسب اتساعاً غير مسبوق فى اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والمجال الثقافى، هو ايضاً، مجال تنافسات حادة بين الدول التى تتنازع على حماية الأقليات غير الاسلامية فى الامبراطورية وتسعى الى ان تكون لها مدارسها الخاصة وأعمالها الخيرية وصحفها الخاصة، الخ. ويقدم تاريخ الارساليات البروتستانتية الأمريكية مثالاً جيداً لهذا التوسع الثقافى الغربى فى الأرض العثمانية.

فنحو عام ١٨٣٠ تبدأ البعثات البروتستانتية الأمريكية، تحت اشراف الهيئة الأمريكية للأرساليات الخارجية، عملها الخيرى والمدرسى فى الامبراطورية العثمانية. لكن عملها يتطور بعد عام ١٨٧٠ بشكل خاص. ففى ذلك العصر نجد ٢٠٥ مدرسة امريكية تجمع اجمالى ٥٥٠٠ تلميذ. وفى عام ١٨٨٥، يرتفع هذان الرقمان بحسب الترتيب الى ٣٩٠ و ١٣٨٠٠، وفى عام ١٩١٣، يصل عدد التلاميذ الى ٢٣٥٠٠ تلميذ موزعين على ٤٣٠ مدرسة. وقد تم انشاء غالبية هذه المدارس فى الولايات، وخاصة فى الأناضول. والواقع ان الامريكيين يشكلون الجانب الأكبر من الكوادر التعليمية للأرساليات الأمريكية. وعشية الحرب العالمية الأولى، كان ٤٣٨٥ تلميذاً أرمنياً يترددون على المدارس المتوسطة والعليا الأمريكية فى مقابل ٣٩٩ يونانيا و ١٢٢ فقط من الاتراك. وفى عام ١٩٠٨ نجد أن كلية روبرت، اشهر مؤسسة تعليمية امريكية فى اسطنبول، لم تكن تضم فى صفوفها اتراكاً إلاّ بنسبة ٥٪. وهذه المدارس، المفتوحة فى أغلب الأحيان دون تصريح، تقدم تعليماً امريكى النمط لا صلة له البتة بالنظام المدرسى العثمانى.

إلاّ انه بصرف النظر عن تقدم المدارس الأمريكية، فإن فرنسا هى التى تؤكد بشكل اكثر قوة وجودها الثقافى فى الامبراطورية عند منعطف القرن. فاللغة الفرنسية سائدة فى الدبلوماسية (فأوراق وزارة الشئون الخارجية العثمانية تحرر فى معظمها بالفرنسية)، وفى مجال الأعمال (الفرنسية هى اللغة المستخدمة فى مجلس الدين العام وفى البنك العثمانى وفى ادارة التبغ) وفى الحياة الثقافية. وتوجد عدة صحف كبرى صادرة بالفرنسية كصحيفة «ستامبول». والفرنسية هى اللغة الأجنبية الأولى التى يجرى تعليمها فى المدارس العثمانية. وفى بيرا، بين المشارقة والاجانب، وكذلك بين العثمانيين الأكثر انفتاحاً على الخارج، تحل الفرنسية محل الايطالية، ويتردد نحو ٩٠٠٠٠ تلميذ على المدارس الفرنسية الموجودة فى الامبراطورية فى عام ١٩١٤. وهنا ايضاً، فإننا ازاء تعليم موجه بشكل رئيسى الى ابناء الاقليات غير الاسلامية، خاصة العرب المسيحيين فى سوريا ولبنان. وفى عام ١٩١٤، كانت نسبة ٨.٧٪ فقط من التلاميذ الذين يتلقون العلم فى المدارس الفرنسية تتألف من مسلمين.

فما هى ردود فعل الدولة العثمانية تجاه هذا النفوذ المتعدد الجوانب للغرب؟. لقد اشير احياناً الى ان هناك تناقضاً بين رغبة عبدالحميد فى الدفاع، اياً كان الثمن، عن وحدة الامبراطورية وواقع تسليمها للمصالح الأوروبية. لكن الواقع هو أن السلطان، نظراً لعجزه عن التصدى للتوسع الأوروبى، كان يعتقد أن الدول الأوروبية، بوجود مصالح ضخمة لها فى الامبراطورية، سوف تشعر بأن لها مصلحة فى بقائها. والشىء الهام هو الحفاظ على شىء من التوازن بينها. ولا يمكن القول ان التاريخ قد اثبت بشكل قاطع خطأ عبدالحميد: فسوف نرى، على سبيل المثال، ان فرنسا، ذات الانخراط المالى الضخم فى الامبراطورية، سوف تتهرب من مشاريع التدخل فى المسألة الأرمنية فى ١٨٩٥ - ١٨٩٦. ومن جهة اخرى، يجب ألاّ ننسى ان نظريات الامبريالية، التى ولدت فى اوائل القرن العشرين، لن تُعرف فى اسطنبول إلاّ نحو ١٩١٠ - ١٩١١. وفى عصر عبدالحميد،

لم يكن بالامكان تصور ان تدفق الرساميل الاجنبية يمكن ان يشكل تهديداً للدولة العثمانية. ومما له دلالته فى هذا الصدد مشروع الاشغال العمومية الذى قدمه حسن فهمى باشا الى السلطان فى عام ١٨٨٠: فوزير الاشغال العمومية يرى انه، فيما يتعلق بتشييد لسكك الحديدية، لا يوجد هناك اى مانع لمنح امتيازات للشركات الأجنبية.

لكن القادة العثمانيين يسعون، فى الوقت نفسه، الى الحد من التفاوتات الصارخة القائمة فى العلاقات بين الدولة العثمانية والدول العظمى. وفى مؤتمر باريس فى عام ١٨٥٦، بالفعل، حاول على باشا، دون طائل، التوصل الى الغاء الامتيازات. وفى عدة مناسبات، حاول عبدالحميد الحد من وزنها. وهكذا فإن يقرر، فى عام ١٩٠٠، زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الى الامبراطورية بنسبة ٣٪، لكنه يضطر الى التخلى عن ذلك القرار، فى وجه احتجاج القنصليات، التى تندب الغاء الامتيازات. وهو لا يتمكن من فرض هذه الزيادة إلاً فى عام ١٩٠٧، فى مقابل تقديم تنازلات الى بريطانيا العظمى وروسيا. وفى مجال القضاء ايضاً، تهدف قوانين عام ١٨٧٩ بشأن تنظيم المحاكم المختلطة الى الحد من الامتيازات القضائية التى يتمتع بها الأجانب، لكن البعثات الأجنبية سوف ترفض الاعتراف بها، وسوف يتم الحفاظ على الوضع القضائى الخاص للأجانب.

ونجد مثالاً بليغاً لهذه الجهود التى يجرى الاضطلاع بها فى عصر عبدالحميد لاستعادة الاستقلال الضائع فى بعض القطاعات فى مسألة مكاتب البريد الأجنبية فى الامبراطورية. فمنذ القرن الثامن عشر توجد مكاتب بريد اجنبية، بحجة سوء تنظيم البريد فى الدولة العثمانية، متحررة من كل رقابة. وفى عام ١٨٦٥، يقترح على باشا، دون طائل، الغاءها. ويبذل عبدالحميد جهوداً جديدة فى عام ١٨٨١ وفى عام ١٨٨٤. والواقع ان الحكومة العثمانية تؤكد أن مكاتب البريد الأجنبية هذه قد اصبحت غير مبررة مع اصلاح النظام البريدى العثمانى وأن وجودها، علاوة على

ذلك، يتعارض مع اتفاقية برن بشأن الاتحاد البريدى والذى تعتبر الدولة العثمانية عضواً فيه. لكن الدول لا تصيخ سمعاً لذلك. ومع ظهور معارضة جماعة تركيا الفتاة فى المنفى، فإن مكاتب البريد الأجنبية، خاصة مكتب جالاتا الفرنسى، تساعد على الانتشار السرى للكراسات والصحف الممنوعة. وانزعاجاً من ذلك، يحاول السلطان التحرك مرة اخرى. ففى عام ١٩٠١، يأمر بالاستيلاء فى محطة سيركيچى للسكك الحديدية على الحقائب البريدية الموجهة الى المكاتب الأجنبية، لكنه سرعان ما يضطر الى التراجع امام احتجاجات السفارات. والأنكى من ذلك ان الأمر سوف يصل بايطاليا، فى ابريل ١٩٠٨، الى حد القيام بتظاهرة بحرية فى المياه التركية للتوصل الى فتح مكاتب بريد جديدة، وسوف يضطر السلطان الى الرضوخ مرة أخرى. وقد وصل اجمالى المكاتب البريدية الاجنبية فى الامبراطورية الى سبعة وخمسين مكتباً.

وهكذا، فإن جميع المحاولات التى يقوم بها القادة العثمانيون لالغاء أو للحد من الامتيازات تصطدم بالرغبة التى لا تتزعزع لدى الدول فى الحفاظ على امتيازاتها فى الامبراطورية. وكان النظام قد تحول إلى عرف راسخ بحيث ان مشروعاً لتبادل السفراء، فى عام ١٩٠٧، بين اليابان والدولة العثمانية يمنى بالفشل، لأن اليابان تطلب الاعتراف لها بامتيازات بموجب قانون الامتيازات!

ومن ثم فإن الامبراطورية العثمانية تعتبر، بالفعل، عند منعطف القرن، شبه مستعمرة، وما يجنبها أن تعرف مصيراً اسوأ، هو، فى المقام الأول، واقع ان اطماع الدول تتصادم بعضها مع البعض الآخر، وكذلك واقع أن هناك فى الدولة سلطة مركزية قوية ومعترفاً بها كسلطة شرعية، وبيروقراطية مشبعة، بشكل عام، بروح المقاومة للاطماع الأوروبية. وعلى الرغم من جميع جوانب ضعفه، فإن الهيكل السياسى للامبراطورية قد تمكن من الحفاظ على استقلاله. وكما اعترف بذلك اللورد دوفيرين، السفير الانجليزى لدى الباب (العالى)، فإن : «الحقيقة هى ان اى

سفير لن ينجح في وضع السلطان فى جيبه»(٥). إلا أنه اذا كان نفوذ الغرب لا ينفتح على هيمنة سياسية، فإنه لن يكون عديم التأثير على تطور المجتمع العثمانى.

المجتمع العثمانى عند منعطف القرن

عدد وحركة السكان

تبدأ المعلومات عن سكان الامبراطورية العثمانية فى التزايد فى الربع الأخير للقرن التاسع عشر. والواقع ان الدولة العثمانية تضطلع، للمرة الأولى فى عصر عبدالحميد، بتعدادات للسكان حديثة النمط. ومنذ تأسيس الامبراطورية، كان العثمانيون يحتفظون، لاعتبارات ضريبية وعسكرية، بسجلات للسكان، لكن هذه السجلات، التى كانت تحرر بشكل غير دورى، لم تكن تتعلق إلاَّ **بسنجق** أو بولاية. وقد جرى القيام بتعداد عام أول للرجال بعد بضع سنوات من الغاء الانكشارية فى عام ١٨٣١؛ وقد توصل التعداد الى ان عدد الرجال ٣.٦ مليون نسمة. وبعد تحولات اعوام ١٨٧٥ – ١٨٧٨، سوف يستشعر القادة العثمانيون الحاجة الى تحديد الحالة الديموجرافية من اجل اعادة تنظيم الجيش والشئون المالية (للوقوف بوجه خاص على عدد غير المسلمين الذين يدفعون ضريبة الاعفاء من الخدمة العسكرية، **البدل**) ومن اجل حل مشكلة المهاجرين. وبوجه عام، فإن سياسة المركزة المتبعة بعد عام ١٨٧٨ تترافق مع سعى من اجل التوصل الى دراية احصائية افضل باحوال الامبراطورية؛ وفى عام ١٨٩١ يتم انشاء مجلس احصاءات تابع للباب العالى يحذو حذو احدث المؤسسات فى هذا المجال.

وفى عام ١٨٨١ يجرى الاضطلاع بتعداد عام أول للسكان (يشمل النساء)، لكنه لا ينجز إلاَّ فى عام ١٨٩٣: وقد قدر العدد الاجمالى لسكان الامبراطورية بـ ١٧.٤ مليون نسمة، وهو رقم يجب زيادته الى ١٩ أو ٢٠ مليوناً بسبب بعض الثغرات. ويتم اجراء تعداد ثان فى ١٩٠٥ – ١٩٠٦ لتصحيح اخطاء التعداد الأول

وتقدير عدد سكان مقدونيا بشكل أدق. وكانت النتيجة ٢٠.٨ مليون نسمة. وإلى هذه الاحصاءات التى تقوم بها الحكومة المركزية يجب اضافة التعدادات التى تجرى على مستوى الولايات والتى تنشر بصفة دورية فى الكتب السنوية الرسمية للدولة (**السالنامه**)، والتعدادات التى تضطلع بها الطوائف الدينية المختلفة (البطريركية اليونانية، البطريركية الأرمنية)، دون نسيان التقديرات الاجمالية أو المحلية العديدة التى قام بها الرحالة أو الخبراء أو الدبلوماسيون الغربيون.

والحال أن الوفرة المفاجئة لهذه المواد الديموجرافية قد تدفع المرء الى الاعتقاد بأنه يملك رؤية واضحة للحالة الديموجرافية للامبراطورية العثمانية عند منعطف القرن. على ان الأمر ليس كذلك فى الواقع. فمما لا مراء فيه ان التحيزات والأهواء القومية، رغبة هذه الطائفة أو تلك فى تأكيد حقوقها على جزء من الأرض العثمانية، قد سمحت بما لا حصر له من التشويهات والتزييفات. ومنذ مؤتمر برلين تنشب «حرب احصاءات» حقيقية سوف تستمر حتى غداة الحرب العالمية الأولى. وهذا أمر مفهوم، والتنافرات تكون اكثر جسامة خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوزيع العرقى أو الطائفى للسكان. ويقدم مثال السكان الأرمن فى الامبراطورية العثمانية توضيحاً جيداً لذلك الواقع. فالأرقام التى تقدمها البطريركية الأرمنية تحدد عدد السكان الأرمن فى عام ١٨٨٢ بـ ٢٦٦٠٠٠٠ نسمة وتحدد عددهم فى عام ١٩١٢ بـ ٢١٠٠٠٠٠ نسمة. وبالنسبة لتاريخين قريبين من هذين التاريخين، تقدم التعدادات الرسمية للدولة العثمانية نتائج جد مختلفة: ١٠٨٠٠٠٠ بالنسبة لتعداد ١٨٨١ - ١٨٩٣ و ١١٧٠٠٠٠ فى عام ١٩١٤. وكما نرى، فإن هذه الأرقام فى تعارض تام ليس فقط فيما يتعلق بمستويات الحجم وانما ايضاً فيما يتعلق باتجاه التطور الديموجرافى.

وسوف يتمثل اتجاه كثير من المؤرخين الآن فى الاعتماد بشكل اكبر على الأرقام التى تقدمها التعدادات العثمانية، مع ادخال تعديلات مهمة عليها، وذلك

لاعتبارين: فهذه الاحصاءات العثمانية كانت وثائق موجهة للاستفادة الداخلية، ولأنها لم تكن موجهة الى النشر، فمن المحتمل انها تنجو بشكل افضل من آثار الدعاية التى تجر الى التشويه، ومن جهة اخرى، فإن الدولة العثمانية، التى تملك السلطة العامة، هى وحدها القادرة على احصاء الناس(٦). وأياً كان الأمر، فلابد من أن نأخذ فى الاعتبار ايضاً ان الادارة السيئة، خاصة فى بعض الاقاليم النائية فى الامبراطورية، لابد وأنها تجعل عمليات التعداد صعبة.

إلاَّ انه علاوة على مسائل التوزيع العرقى والطائفى للسكان، لابد من الاعتراف بأن معرفتنا بالديموجرافية العثمانية ماتزال رديئة. ومع انتشار عشرين مليوناً من السكان على ٦.٤ مليون كم٢، فإن الكثافة تعتبر ضعيفة، إذ تصل الى ٦ افراد فى الكيلومتر المربع الواحد. ونظل جد بعيدين عن الكثافات التى وصلت اليها البلدان الصناعية الأوروبية. ويستفاد من البيانات المتاحة لنا عن الأناضول فى عام ١٨٩٧ ان معدل المواليد كان بنسبة ٣٧.٥٪ وأن معدل الوفيات كان بنسبة ٢١.٢٪. ومن ثم فإن هذا المعدل الأخير يظل مرتفعاً؛ وحتى اذا كانت اوبئة الطاعون قد اختفت واذا كانت اوبئة الكوليرا قد اصبحت اقل تواتراً، فإن الحالة الصحية للسكان تظل بحاجة الى المزيد من التحسن. واذا ما اجرينا مقارنة مع امبراطورية مجاورة، هى الامبراطورية الروسية، التى تضم فى اواخر القرن ٦٥ مليون نسمة، بمعدل مواليد بالغ الارتفاع (٥٠٪) ومعدل قوى للزيادة الطبيعية، فإن بوسعنا ان ندرك ان تركيا بعيدة عن التمتع بدينامية ديموجرافية حقيقية.

واذا كانت الزيادة الطبيعية للسكان العثمانيين، بقدر ما يمكن لنا قياسها، تبدو ضعيفة نسبياً، فإن زيادة السكان ترجع فى جانب هام منها الى ظاهرة الهجرة. فمنذ اواخر القرن الثامن عشر، تستقبل الدولة العثمانية سكاناً مسلمين فارين امام التوسع الروسى فى اتجاه البحر الأسود والقوقاز ووسط آسيا. ويجرى النظر الى الهجرة بوصفها اضافة ايجابية من جانب دولة ترى فى ضعف السكان

عقبة عسكرية واقتصادية وتتمتع بأراض شاغرة عديدة. وسوف تكون الهجرة كثيفة بوجه خاص خلال حرب القرم والفتوحات الروسية فى القوقاز.

وسوف تؤدى الأزمة البلقانية فى عامى ١٨٧٥ و ١٨٧٦ والحرب الروسية التركية الى نزوح جديد للمسلمين نحو تركيا. وفى البلقان، سوف يتدفق المهاجرون من كل مكان تقريباً، من رومانيا والجبل الأسود وصربيا وبلغاريا وثيساليا. وسوف تكون الموجة مهمة بشكل خاص بين عامى ١٨٧٦ و ١٨٧٩ وبعد ذلك سوف تتراجع ولكن دون ان تتوقف بالكامل ابداً. وتذهب التقديرات الى ان تدفق مسلمى البلقان على الأناضول بعد عام ١٨٧٦ قد شمل اجمالى نحو ١.٥ مليون نسمة. ويجب أن نضيف الى هذا الرقم آلاف المسلمين المنحدرين من ولايتى كارس وأردهان اللتين ضمهما الروس وأولئك الذين سوف يواصلون المجيىء من القوقاز: فقد وصل عدد الشراكسة الذين جاءوا للاستيطان فى الامبراطورية العثمانية بين عامى ١٨٨١ و ١٩١٤ إلى نحو ٥٠٠٠٠٠ نسمة. ونحو أواخر القرن، سوف تلجأ الى تركيا جماعات صغيرة من تتار القرم وتتار قازان والأزيريين هرباً من السياسة القمعية التى يتبعها الكسندر الثالث. كما أن عشرات الآلاف من المسلمين سوف يغادرون كريت، بعد منح الاستقلال الذاتى للجزيرة فى عام ١٨٩٧، لكى يقيموا على الساحل الغربى للأناضول.

وأمام اتساع حركات الهجرة هذه، تنشىء الحكومة العثمانية فى عام ١٨٧٨ لجنة لشئون المهاجرين (**مهاجرين قوميسيونو**) تهتم بتيسير نقل المهاجرين وتنظيم توطينهم. وسوف يجرى توطينهم من زاوية الأراضى المتاحة وامتداد السكك الحديدية الجديدة. وعلى مقربة من الحدود الجديدة مع روسيا، فى الشرق، سوف تعمل الحكومة على توطين المسلمين القادمين من القوقاز أو من الولايتين اللتين تم ضمهما بشكل يساعد على زيادة العنصر السكانى المسلم فى هذه المنطقة الحساسة. والحال ان آثار هذا التدفق للمهاجرين على الامبراطورية العثمانية

عديدة. فأولاً، فيما يتعلق بتركيب السكان، يتزايد تعزز نسبة المسلمين، التى كانت قد زادت بالفعل بشكل يمكن وصفه بأنه ميكانيكى من جراء الترتيبات الاقليمية التى نصت عليها معاهدة برلين. والواقع انه فى وجه هذه الاضافة التى تشمل ما بين مليونين وثلاثة ملايين من المسلمين القادمين من البلقان أو من روسيا، سنجد ان نحو ٣٠٠٠٠٠ مهاجر سوف ينزحون عن الامبراطورية العثمانية بين عامى ١٨٧٨ و ١٩١٤، واغلبهم من المسيحيين (الأرمن، اليونانيين، العرب)، لكى يلجأوا الى روسيا (فى حالة الأرمن) او لكى يجربوا حظوظهم فى الولايات المتحدة. وهكذا فإن حركات الهجرة سوف تسهم نوعاً ما فى اسلمة الامبراطورية العثمانية؛ وهذا سبب اضافى لترحيب عبدالحميد بالمهاجرين.

ويؤدى وصول المهاجرين الى تغيرات هامة فى الجغرافية البشرية للاناضول وفى اقتصادها. وسوف تستفيد بعض الولايات بشكل أخص من اسهامهم، كولاية بورصا التى، بحكم ضعف كثافتها وبحكم ثرواتها الطبيعية، سوف تجتذب منهم عدداً كبيراً الى الدرجة التى تؤدى الى زيادة سكانها بنسبة ضعف بين عامى ١٨٧٦ و ١٩٠٦. وعلى الرغم من ان المهاجرين قد استوطنوا الريف فى البداية، فإنهم سرعان ما يسهمون فى تضخم النزوح الريفى (الى المدن). فبعد عام ١٨٧٨، سوف يحصلون على حق الاقامة فى المناطق الحضرية، ومنذ ذلك التاريخ سوف تبدأ فى الظهور حول بعض المدن الأناضولية احياء للمهاجرين، مختلفة من حيث التخطيط ونوع السكن. وتلك، مثلاً، هى حالة الحى البوسنى فى انقره أو حالة عدة احياء فى تشوروم بنيت بين عام ١٨٨١ و ١٨٩٢. وتدين مدينة مثل ايسكيشيهير بجانب هام من ديناميتها لوجود مهاجرين شراكسة عديدين فيها. كما أن المهاجرين من البلقان يجيئون ومعهم دراية فنية بل ورساميل احياناً تسمح لهم بانشاء مشاريع. وبين صفوف الطبقة المتوسطة المسلمة التى تبدأ فى الظهور نحو اواخر القرن التاسع عشر نجد العديد من المهاجرين. كما ان الاسهام كان مهماً ايضاً على المستوى الثقافى؛ ذلك ان بعض مسلمى روسيا المهاجرين الى اسطنبول

يأتون ومعهم، علاوة على التعليم الجيد الذى تلقوه فى المدارس الثانوية أو الجامعات الروسية، ذخيرة من الافكار الجديدة، كافكار الشعبية أو الاشتراكية. ويبقى أنه اذا كان هؤلاء المهاجرون ينتمون كلهم الى الدين الاسلامى، فإنهم يدخلون الى الامبراطورية تنوعاً عرقياً ولغوياً واسعاً. فمن البلقان لم يأت اتراك فقط، بل جاء ايضاً بوسنيون وتتر ونوجاى. والمسلمون القادمون من كريت يتكلمون باليونانية، الخ. وسوف يكون استيعاب هذه العناصر عملية بطيئة. وتلك هى احدى المشكلات التى سوف تورثها الامبراطورية للجمهورية.

الهجرة اليهودية

بالنظر الى اجمالى سكان الامبراطورية، لا تتعلق الهجرة اليهودية إلاّ بأقلية جد صغيرة، لكن آثارها السياسية سوف تكون ملحوظة الشأن. وحتى مشارف عام ١٨٨٠، كان عدد السكان اليهود المقيمين فى فلسطين محدوداً: فهو يتألف من نحو ٢٤٠٠٠ شخصاً منبثقين من تيار هجرة جد متقطع. وتتبدل الأمور فى مستهل ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما يبدأ يهود وسط وشرقى اوروبا فى مكابدة التدابير التقييدية وفى التحول الى ضحايا للمذابح. وهم يتجهون الى النزوح بالآلاف فى اتجاه غربى اوروبا والولايات المتحدة فى أغلب الأحوال، لكن جزءاً صغيراً يحاول الوصول الى الأرض المقدسة عن طريق البحر الأسود واسطنبول. وفى عام ١٨٨٢ تتأسس فى فلسطين اول مستعمرة زراعية على يد المنظمة القومية اليهودية، احياء صهيون. وسوف تتلوها مستعمرات اخرى كثيرة.

وتتخذ المسألة طابعاً سياسياً أكثر عندما يدشن ثيودور هرزل الحركة الصهيونية عند اواخر القرن، وذلك عندما ينشر فى البداية فى عام ١٨٩٦ كراس **«الدولة اليهودية»**، ثم عندما يعقد فى السنة التالية فى بال المؤتمر الصهيونى الأول الذى يخطط لانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين. ولكى يتمكن من تحقيق

مخططاته فى الأرض العثمانية، يتعين على هرزل الحصول على موافقة السلطان. وعلى الرغم من عروضه الخاصة بتحسين الأحوال المالية للامبراطورية فى مقابل انشاء وطن يهودى، فإن هرزل لا يحصل من السلطان إلاَّ على كلام جميل.

والواقع ان القادة العثمانيين يدركون منذ عدة اعوام الخطر الذى تمثله الحركة الصهيونية بالنسبة للدولة العثمانية. فهجرة اليهود الواسعة الى فلسطين تهدد بفتح باب آخر لنفوذ وتدخل الدول الأوروبية التى تجد فى ذلك مناسبة جديدة لتقديم العون والحماية الى اقلية غير مسلمة. وهكذا تنشأ مشكلة قومية جديدة يتعذر حلها بالنسبة للدولة العثمانية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يبدو من الممكن، فى اللحظة التى يطور فيها عبدالحميد سياسته العربية الكبرى، ان «يسلم القدس لليهود». وحتى اذا كان لا يمكن الحديث فى ذلك العصر عن معارضة محلية جادة فى وجه الصهيونية، فإن تجار وأعيان فلسطين العرب قد ابلغوا الباب (العالى) بالفعل بمخاوفهم تجاه استيطان المهاجرين اليهود.

ومنذ نوفمبر ١٨٨١، يجرى فرض التدابير التقييدية الأولى على دخول اليهود الى الامبراطورية العثمانية والاستيطان فيها. فهؤلاء يحق لهم الاقامة فى أى مكان من الامبراطورية ماعدا فلسطين وذلك بشرط خضوعهم لقوانين الدولة وتحولهم الى رعايا عثمانيين. ومن جهة اخرى، فإن بيع الاراضى لليهود المقيمين بالفعل فى فلسطين يعتبر محظوراً. وفى هذه الظروف، لم تكن امام هرزل فرصة لأن يحصل من السلطان على امكانية تحقيق مشاريعه فى فلسطين.

والواقع ان سياسة القيود هذه تفشل الى حد بعيد. ففى عام ١٩٠٨، كان ٨٠٠٠٠ من اليهود يسكنون فلسطين، وهو ما يعنى ان نسبة العنصر اليهودى قد انتقلت من ٥٪ الى ١٠٪ من اجمالى سكان فلسطين، وذلك فى غضون ثلاثين سنة. وعلاوة على الاقامة فى المدن المقدسة، فقد اقام اليهود فى مناطق تمتد الى يافا وحيفا وانشأوا ستاً وعشرين مستعمرة زراعية تضم ١٠٠٠٠ نسمة. ومن ثم فإن

الدولة العثمانية لم تنجح فى الحيلولة دون الهجرة اليهودية. ويمثل ذلك بالنسبة للحكومة العثمانية فشلاً، يرجع بلاشك الى جوانب ضعف الادارة العثمانية المحلية، لكنه يرجع بدرجة اكبر الى سياسة الدول، خاصة المانيا وروسيا، التى تشجع الحركة الصهيونية. وسوف تبين الدول أن التدابير المقيدة للهجرة ولبيع الأراضى تتعارض مع الامتيازات. وسوف تحصل من السلطان على السماح لليهود بالهجرة بصفة فردية الى فلسطين. ومن جهة اخرى فإن كثيرين منهم يحصلون على وضعية «المحمى» من جانب القنصليات الأوروبية.

تحولات الأرياف والمدن

فى أواخر القرن التاسع عشر، تظل الامبراطورية العثمانية دولة زراعية أساساً. والمكانة التى تحتلها حياة الأرياف والانشطة الزراعية تتضح من عدد معين من السمات. وهكذا فإن السكان الزراعيين يمثلون نسبة تتراوح بين ٧٥٪ و ٨٥٪ من اجمالى سكان الامبراطورية. كما ان هيكل الصادرات يكشف عن الدور المهيمن للاقتصاد الريفي: ففى عام١٩١٤، كانت نسبة تتراوح بين ٨٠٪ و ٨٥٪ من صادرات اقليم كالأناضول تتألف من منتجات الزراعة، وفى العصر نفسه، اذا صدقنا احد التقديرات فى هذا الصدد، فإن الزراعة تسهم بنسبة ٥٦٪ فى الدخل القومى للامبراطورية فى مقابل نسبة ١٧٪ تسهم بها الصناعة. ويتمثل مؤشر اخير فى دور الضرائب التى يدفعها العالم الريفي. فإذا ما اخذنا فى حسابنا ناتج العشر، الضريبة الزراعية الرئيسية التى تمثل استقطاعاً يتراوح بين نسبة ١٠٪ ونسبة ١٣٪ من الانتاج، وضريبة **الأغنام**، وهى الضريبة المفروضة على كل رأس من الماشية، فإننا نصل الى رقم يمثل نسبة ٤٠٪ تقريباً من الضرائب الاجمالية، وإذا ما أضفنا الضرائب الشخصية التى يدفعها السكان الريفيون، فإننا نصل الى رقم اعلى من نصف حصيلة الضرائب العثمانية.

ومن المؤكد ان ثقل الضرائب يشكل أحد المعوقات الأساسية التى تنيخ بكلكلها على العالم الريفى العثمانى، لكنه ليس المعوق الوحيد. فهناك ايضاً الطابع البدائى للأدوات الزراعية، وقصور رأس المال الذى يضع الفلاح تحت رحمة المرابى، ولا مبالاة السلطات العامة المزمنة و ، ربما فوق كل شيء، تجنيد الفلاحين فى الجيش، خاصة فلاحى الأناضول الأتراك، الذين يقدمون غالبية المجندين العسكريين. ومن هنا انخفاض عدد السكان الذكور فى الأرياف والمميز للأناضول فى اواخر القرن التاسع عشر.

وبالرغم من جميع هذه المعوقات، فإن الزراعة العثمانية تبدى مظاهر تقدم لا جدال فيها. وما يميز الفترة الحميدية من هذه الزاوية هو تقدم الزراعة التى يمكن تسويق منتجاتها. وهكذا، ففى الأناضول، كانت مناطق الانتاج الزراعى من اجل التسويق قاصرة حتى ذلك الحين على الغرب (ولاية بورصا وآيدين). ومنذ ذلك الحين، يتغلغل الطلب الأوروبى بشكل اوسع، نحو الأقاليم الساحلية الجديدة، كاقليم سامسون أو أضنه. ومن الواضح ان هذا التغلغل سهله تحسن المواصلات : المنشئات المينائية، الطرق الحديدية التى تربط الموانىء بمناطقها الداخلية، تطور الطرق بين الاسواق التقليدية والسكك الحديدية.

وتساعد عناصر أخرى على تقدم الزراعة. وهكذا، فإن ادارة الدين العام، المسئولة عن بعض الدخول الزراعية للامبراطورية، كضريبة العشر على الحرير الخام، تسهر عن كثب على تحسين الانتاج. ويمكن قول الشيء نفسه عن دور ادارة التبغ فيما يتعلق بالتبغ. إلاّ انه بشكل عام، خلافاً لأثر الطلب الأوروبى، فإن حفز تقدم الانتاج الزراعى يجيىء بشكل خاص من الدولة، وذلك واقع جديد نسبياً يستحق الاشارة اليه.

وقد اتخذ هذا الدور الايجابى للدولة مظاهر عديدة: تعليم اخصائيين وخبراء زراعيين، إمّا بارسالهم الى الخارج لمواصلة دراساتهم، أو بانشاء مدارس زراعية

ميدانية يجرى فيها تعليم نظرية وممارسة الزراعة. والمدرسة الأشهر هى مدرسة هلكلى فى اسطنبول، لكن مدارس اخرى تنشأ فى بورصا وفى سالونيك. كما يجرى انشاء مزارع نموذجية لنشر استخدام السماد واستخدام البذور، ولتشجيع الفلاحين على الانخراط فى زراعة المنتجات الزراعية التى تتميز بارتفاع الطلب عليها. وتظهر فى اواخر القرن وزارة للمناجم والموانىء والزراعة. ومن بين المؤسسات المدعوة الى لعب دور دائم فى الوثبة الزراعية، لابد من الاشارة الى البنك الزراعى (زراعة بنكاسى)، الذى تأسس فى عام ١٨٨٨ للحد من قصور رأس المال فى العالم الفلاحى وللحلول محل السماسرة والمرابين. والواقع أنه سوف يقدم السلفيات بشكل خاص الى الفلاحين الميسورين أكثر، بما يزيد من احتداد التفاوتات الاجتماعية فى الأرياف ويشجع زراعة المنتجات الزراعية القابلة للتسويق.

وتشكل زراعة الحبوب دائماً الزراعة المهيمنة فى الامبراطورية العثمانية فى اواخر القرن. فهى تحتل، فى الاناضول، نسبة تتراوح بين ٧٥٪ و ٩٠٪ من المساحات المزروعة بحسب تباينات المناخ من سنة الى اخرى، وتحرز تقدما ملحوظاً مع انشاء السكك الحديدية التى تبدأ اسطنبول بفضلها فى الحصول على امداداتها من القمح من الاناضول، وذلك بالرغم من المنافسة الحادة من جانب القمح الروسى والقمح الامريكى اللذين يتم انتاجهما فى ظروف ميكنة أرقى بكثير. لكن الحاصلات التصديرية بوجه خاص هى التى تتقدم، على الاخص بعد عام ١٩٠٠، عندما يلعب انقلاب الموقف وارتفاع الاسعار دوراً حافزاً للمنتجين العثمانيين. وتصور حالة القطن تصويراً جيداً تأثير الطلب الخارجى على تنوعات الانتاج المحلى. فبعض اقاليم الامبراطورية التى توجهت الى زراعة القطن فى زمن حرب الانفصال (الأمريكية)، تضطر الى التراجع بعد الحرب وتقلل انتاجها. لكن الطلب العالمى يصبح من جديد، بعد عام ١٩٠٠، جد قوى الى درجة تغرى المنتجين بالانخراط من جديد فى زراعة القطن. وهكذا، ففى اقليم اضنه، يتضاعف الانتاج

ثلاث مرات فى غضون عشر سنوات، وفى المدة نفسها يزيد بنسبة ضعف فى سوريا. ومن بين الحاصلات التصديرية الأخرى التى تتقدم بسرعة، تجب الاشارة الى الزبيب الذى، بالرغم من تعرض الاعناب للاصابة بالآفات الزراعية ومن الحمائية الفرنسية، يستعيد فى بداية القرن المكانة الاولى بين صادرات اقليم أزمير. ويحدث نمو مماثل للتين (الذى تتضاعف صادراته اربع مرات بين عامى ١٨٦٠ و ١٩١٤) والتبغ (الذى يزيد انتاجه مرتين أو ثلاث مرات بين عام ١٨٨٠ والحرب).

ويترافق تطور الزراعة مع تحولات اجتماعية فى العالم الريفى يظهر اتجاهها بوضوح بالفعل فى عصر عبدالحميد. وبوجه عام، فإن ما يهيمن بشكل بالغ الاتساع على الارياف العثمانية هو نظام الاستثمارة العائلية الصغيرة، الأقل من ٥ هيكتارات فى أغلب الأحيان. والأرض تخص الدولة من حيث المبدأ. اما فى الممارسة العملية، وهو ما يتأكد بعد القانون العقارى لعام ١٨٥٨، فإن الفلاح حر فى استخدام أو بيع الأرض التى يفلحها متى شاء ذلك. على ان الاتجاه الذى يرتسم منذ **التنظيمات** هو التكوين، المحدود بوجه عام، لاستثمارات كبيرة حديثة النمط بما يستتبع ظهور بروليتاريا ريفية. وهذا الاتجاه قوى خاصة فى الاقاليم الزراعية الأكثر توجهاً الى الاسواق الخارجية، كالمناطق الداخلية من ازمير وسهل قيليقيا. ويجرى تشديده من جراء وفرة الاراضى المتاحة ومن جانب سياسة الدولة التى تشجع لاعتبارات ضريبية واقتصادية زراعة المنتجات القابلة للتسويق، حتى وإن كانت لا تثق فى كبار الملاك العقاريين. ويبقى أن هؤلاء الأخيرين، بسبب غياب منبر برلمانى، لن يكون لهم ثقل سياسى يذكر قبل صعود جماعة تركيا الفتاة الى السلطة.

ويمكن رصد تطور الاستثمارات الكبيرة بشكل أخص فى قيليقيا وفى اقليم أزمير. وحول اضنه، كانت الملكيات الكبيرة قد بدأت فى الظهور نحو منتصف

القرن، بتشجيع من وفرة الأراضى المتاحة، وسهولة المواصلات وتوجه الاقليم الى زراعة القطن. ويمكن لندرة الايدى العاملة ان تشكل عقبة، الا انه يتم تفادى هذه العقبة بالاعتماد على المهاجرين أو على عمال زراعيين موسميين، وخاصة بتطوير الميكنة. وقبل حرب ١٩١٤، فإن قيليقيا هى التى تعتبر الاقليم الأوسع استخداما للآلات الزراعية فى الامبراطورية العثمانية.

وفى اقليم أزمير، كان تكوين الملكية الكبيرة فى أغلب الأحوال من فعل الأجانب، خاصة الانجليز. فسعياً الى الاستفادة من قانون ١٨٦٧ الذى يسمح للاجانب بحيازة ملكيات عقارية فى الامبراطورية، يشكل بعض تجار ازمير الانجليز فى المناطق الداخلية استثمارات كبيرة رأسمالية النمط تستخدم العمل الزراعى المأجور والآلات. وأغلب هؤلاء من المزارعين – التجار الذين يملكون فى ازمير بيوتات تجارية على اتصال بلندن وليفربول ومارسيليا وهامبورج، الخ. إلاَّ انه يبدو ان الملكيات الكبيرة الانجليزية تشهد اتجاهاً الى التراجع نحو أواخر القرن. ويرجع ذلك الى عدة أسباب: ندرة الأيدى العاملة، السخط الفلاحى الذى يتفجر على شكل حروب فلاحية متقطعة،عمليات قطع الطريق المتفشية والتى تصبح حالة متوطنة فى الأقليم والتى تنتهى، مع ضعف مكافحة السلطات لها، الى ان يكون لها اثر مثبط على المشاريع الاستثمارية الأجنبية. وهكذا فإن قاطع الطريق الشهير تشاكيچى يشن الغارات على الريف على مدار عشر سنوات، بما يخلق حالة انعدام شبه دائم للأمن على الطرق والسكك الحديدية التى تبدأ من أزمير. وفى بداية القرن، تنتقل الحاصلات التصديرية التى ينتجها الاقليم الى ايدى البورچوازية اليونانية والأرمنية غالباً.

وتلك ظاهرة تتواجد فى أماكن اخرى. فعلى سبيل المثال، تعتبر غالبية كبار الملاك العقاريين، فى اقليم اضنه، من اليونانيين والأرمن؛ ويهيمن اليونانيون فى زراعة القطن. والأمر أكثر وضوحاً بكثير فى لبنان حيث يهيمن الموارنة هيمنة كاملة على انتاج الفاكهة وزراعة التوت. كما سوف يكون من المغرى المقابلة بشكل

عمومى بين زراعة الحبوب فى وسط الأناضول والتي يهيمن عليها المسلمون فى الأغلب، وزراعة المحاصيل التصديرية فى المناطق المحيطية والمناطق الساحلية، والتى تمارسها الأقليات فى الأغلب.

كما تبدى المدن العثمانية هى ايضاً عند منعطف القرن تبايناً اجتماعياً متزايداً. وتشهد بعضها خلال القرن التاسع عشر نمواً مثيراً. والحال ان المدن - الموانىء، كاسطنبول وسالونيك وأزمير، هى التى تشهد التطور الأسرع . وفى غضون قرن يرتفع عدد سكان بيروت من ٦٠٠٠ نسمة الى ١٤٠٠٠٠ نسمة. وفى المدة نفسها، يزداد عدد سكان اسطنبول وأزمير ثلاث مرات ويتزايد عدد سكان سالونيك مرتين. وفى المقابل، فيما عدا بعض الاستثناءات كايسكيشيهر التى يبدو ان عدد سكانها قد زاد عشر مرات فى غضون قرن، فإن عدداً كبيراً من المدن المتوسطة فى المناطق الداخلية من الاناضول يبدو انها قد تميزت بركود ديموجرافي على امتداد القرن التاسع عشر. وبالنظر الى غياب تصنيع هام، فإن ظاهرة النزوح الريفى لا تبرز.

واذا كان لا يوجد تصنيع فى أماكن اخرى غير اكبر مدن الامبراطورية، فإن تدهور الحرف يعتبر بالمقابل شبه عام. ففى انقره، نجد ان ورش نسج الصوف قد اختفت تقريباً وان المدينة تصدر صوفها الخام. ويحدث الشىء نفسه فى توكات بالنسبة لانتاج الأوانى النحاسية الذى كان يشكل مصدراً هاماً للدخول فى اوائل القرن التاسع عشر. وفى بورصا، ينتقل عدد ورش نسج الحرير من ألف الى ٧٥. وبالنسبة للمنسوجات القطنية ايضاً، كان التراجع بالغ السرعة، إلاّ انه يبدو انه قد حدث استقرار عند اواخر القرن؛ وآنذاك تشكل واردات المنسوجات القطنية الاوروبية، الانجليزية اساساً، نسبة ٨٠٪ من الاستهلاك الداخلى، لكنها لن تتجاوز هذا الرقم لأنه يجرى انشاء بضع فابريقات حديثة فى سالونيك وفى مقدونيا، بل ان نسج القطن يزيد فى اواخر القرن. وبشكل استثنائى، تشهد بعض الانشطة

الحرفية استعادة للنشاط ايضاً، كانتاج السجاد فى غربى الاناضول، لكن ذلك استثناء، يرتبط بتنظيم الانتاج والتسويق من جانب عدد من المؤسسات الكبيرة بالارتباط مع الطلب الخارجي.

ويتمثل احد الجوانب الاجتماعية الجديدة التى تقدمها المدن العثمانية الكبرى فى العصر الحميدى فى ظهور بروليتاريا عمالية. وتظل هذه الظاهرة قاصرة على عدد من المدن الكبرى فى الامبراطورية (اسطنبول ، سالونيك، ازمير) ويظل اتساعها محدوداً. ويقدر عدد العمال فى الامبراطورية فى عام ١٩٠٨، فى اللحظة التى نشبت فيها اضرابات الصيف الكبرى، بنحو ٢٥٠٠٠٠ عامل (من بينهم ٧٠٠٠٠ عاملة)، يتركزون بشكل رئيسى فى فابريقات النسيج، ومانيفاكتورات التبغ والصناعات الغذائية. وتعتبر ظروف العمل جد صعبة، كما ان يوم العمل طويل والأجور بائسة. ولا توجد منظمات عمالية، بل اندية خيرية ترعى العمال وجمعيات عمالية كالعاملى – اى عثمانى جمعيتى (جمعية العمال العثمانيين)، التى تأسست فى اسطنبول فى ١٨٩٤ – ١٨٩٥، وصناديق تعاضد أو صناديق للمحالين الى المعاش، تبدأ فى التطور اعتباراً من ثمانينيات القرن التاسع عشر فى المناجم والترسانات والسكك الحديدية وشركات الملاحة. وتتجلى الروح الكفاحية لهؤلاء العمال – من الصعب الحديث عن «طبقة عاملة» خلال تلك الفترة – من خلال اللجوء الى سلاح الاضراب؛ فعلى الرغم من ان الاضراب ممنوع، سوف نشهد خمسين توقفاً عن العمل بين عامى ١٨٧٢ و ١٩٠٨. ويرجع منشأ غالبية هذه الاضرابات الى التأخر الزائد عن الحد فى دفع الأجور. والاضرابات التى تقع فى المشاريع الأجنبية هى التى تقابل بالقمع الأكثر قسوة: إذ لا يجب ازعاج رأس المال الأجنبى. وفى هذه الشركات الاجنبية، فإن ظهور الوعى الطبقى، الذى مايزال جنينياً، غالباً ما يكون مقترنا بالتنافسات العرقية. وفى حالة شركة سكك حديد الأناضول، على سبيل المثال، يبرز العمال الاتراك فى عدة مناسبات عداوتهم للعمال المتخصصين أو للملاحظين اليونانيين والأرمن.

واذا كان هؤلاء العمال الجدد ما يزالون جد محدودين بحيث لا يمكنهم البروز على المشهد الحضرى بشكل حقيقى، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لظاهرتين اجتماعيتين أخريين تعتبر المدينة مسرحاً لهما فى اواخر القرن التاسع عشر: صعود البيروقراطية، وتطور بورچوازية بين صفوف الأقليات غير المسلمة فى الامبراطورية. فتوسع جهاز الدولة ونمو الخدمات البلدية وتزايد المدارس وانشاء شركات كالدين العام أو ادارة التبغ، اللتين تستخدمان العديد من الأفراد، قد زادت عدد المستخدمين والموظفين، وأدت الى تكون طبقة متوسطة، لن تتأخر فى ابداء رغبتها فى الرفاهية وفى كسب الحريات.

وفى توازٍ مع هذه الظاهرة، فإن التوسع الاقتصادى والثقافى لأوروبا فى الامبراطورية يترافق مع صعود الأقليات غير المسلمة، خاصة اليونانيين والأرمن. وتشكل نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالنسبة لهذه البورچوازية الجديدة عصراً ذهبياً حقيقياً. ونسبة غير المسلمين تعتبر، بالفعل، اكثر قوة فى المدن، فهم يمثلون فى واقع الأمر ثلث السكان الحضريين بينما لا يمثلون غير خمس اجمالى سكان الامبراطورية. لكن التجار ورجال الأعمال والمتعهدين يخرجون من بين صفوفهم. وفى أزمير، تتشكل هذه الطبقة الاجتماعية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وفى حين ان اليونانيين والأرمن قد اكتفوا فى السابق بالعمل كوسطاء ووكلاء للشركات التجارية الانجليزية، فإنهم يبدأون فى تأسيس بيوتاتهم التجارية الخاصة وفى الانخراط فى عمليات الاستيراد والتصدير. ومنذ عام ١٨٩٣، نجد ٩٧ شركة تجارية تخص يونانيين وأرمن فى ازمير، و ٣٤ شركة فى آيدين. ولا تتعلق هذه الهيمنة على الانشطة التجارية والاقتصادية إلاَّ بالاقاليم الساحلية : ففى وقت واحد يحتكر اليونانيون تجارة صوف آنجورا ويهيمن الأرمن على تجارة الترانزيت، فى انقره. ولما كانوا يمثلون ثلث سكان المدينة، فإنهم يهيمنون على كافة الأنشطة التجارية.

ومنذ ذلك الحين يعتبر وضع اليونانيين والأرمن سائداً فى التجارة الخارجية، وكذلك فى الانشطة المصرفية والصناعية. والحال أن «التعداد»الصناعى الأول للامبراطورية العثمانية والذى تم الاضطلاع به فى ١٩١٣ - ١٩١٥، سوف يؤكد هذا الاتجاه : فنسبة ٥٠٪ من الرساميل المستثمرة فى المنشئات الصناعية التى شملها التعداد تخص اليونانيين، ونسبة ٢٠٪ تخص الأرمن، ونسبة ٥٪ تخص اليهود. والبقية موزعة بين الأجانب (١٠٪) والاتراك (١٥٪). وبعبارة اخرى، فعشية الحرب العالمية الأولى، يسيطر العثمانيون غير المسلمين على ثلاثة اربا ع الرساميل الصناعية.

وهذه المكانة التى يتم احتلالها فى الانشطة الاقتصادية تجد مكانة مناظرة لها فى المجال الثقافى: ففى جميع الانحاء، يعتبر عدد المدارس والتلاميذ لدى اليونانيين والأرمن العدد الأعلى، نسبةً الى عددهم بين السكان. وهكذا، ففى ولاية ازمير، التى تضم ١.١ مليون مسلم فى مقابل ٣٠٠٠٠٠ مسيحى، كان التلاميذ الذين يترددون على المدارس الثانوية ٣٥٠٠ و ٧٣٠٠ بحسب الترتيب. ونجد نسباً مماثلة فى أنقره وأرضروم وقونيه، الخ. اما فيما يتعلق بالسكان اليهود فى الامبراطورية، فإن التعليم المدرسى هنا ايضاً يعتبر مرتفعاً نسبياً بفضل المدارس التى انشأها التحالف الاسرائيلى العالمى.

والمشهد الحضرى للمدن العثمانية فى بداية القرن يحمل بوضوح علامة هذه التطورات الاجتماعية. فتطور البيروقراطية والمركزة الحميدية يستتبع انشاء بنايات عامة «حديثة» فى وسط المدينة: محافظات (**حكومة قوناغى**) أو بلديات، مستشفيات، مدارس، ثكنات، محطات للسكك الحديدية. وتظهر البنايات الأولى من هذا النوع فى انقره فى عام ١٨٨٢، وفى افيون فى عام ١٨٩٦، وفى تشوروم فى عام ١٩٠٠. وما يثير الانتباه هو التماثل المعمارى لهذه البنايات : فمن ادرنه الى بيروت أو الى دمشق، نجد ان الاسلوب الكلاسيكى الجديد الواحد هو الذى

ينتصر. والمجلات المصورة فى ذلك العصر، كمجلة «**معلومات**»، مليئة بصور هذه البنايات، التى يقصد بها ان تكون شاهداً على عصرية ووحدة الامبراطورية.

ويجد تحديث الاطار الحضرى ترجمة له فى تحسن التنظيم (رصف الشوارع، الانارة المدينية، شبكات الصرف الصحى) وتنظيم طرق المواصلات. ويجرى شق جادات واسعة، **كالاستاسيون جاده سى** (جادة محطة السكك الحديدية) فى انقره، والتى تفتح المدينة امام العربات التى تجرها الجياد. ومنذ ذلك الحين، يصبح بالامكان الاقامة على مشارف المدن، حيث تظهر الضواحى السكنية. كما يحمل السكن الحضرى علامة هذه التطورات. فإلى جانب البيوت العثمانية التقليدية، تظهر بيوت حديثة متعددة الطوابق. ونحو عام ١٩٠٠، تشير السيرورة، التى بدأت فى ستينيات القرن التاسع عشر فى ازمير أو فى افيون، الى تباين بالغ الوضوح فى السكن. وفى انقره، تبدأ الظاهرة بشكل جد متأخر، اعتباراً من اواخر القرن، وتواصل المدينة الاحتفاظ بجانب كبير من تجانسها. وتظهر حول المدن الكبرى مناطق استجمام تذهب اليها البورجوازية اليونانية والأرمنية وكبار الموظفين العثمانيين خلال الصيف. وتلك هى حالة مدينة كفوتشا (فوسييه)، حيث يشيد اغنياء أزمير اليونانيون بيوتاً جميلة من الحجر فى اواخر القرن. وفى اسطنبول، تنتشر «دور اقامة ثانوية» على ضفاف البسفور وجزر الأمراء.

اسطنبول والثقافة العثمانية

لقد قيل من باب المزاح ان الامبراطورية العثمانية تنقسم الى عالمين: اسطنبول وبقية الامبراطورية. وصحيح تماماً ان العاصمة تشكل فى حد ذاتها عالماً على حدة بحكم وضعها وامتدادها الجغرافى وثراء تاريخها ودورها السياسى والثقافى. وفى الوقت نفسه، فإننا نجد فيها اتجاهات التطور الاجتماعى الملاحظة فى حالة المدن العثمانية، وإن كان بشكل ضخم ومسرف بما يتناسب مع ابعاد المدينة نفسها.

فقد شهدت اسطنبول نمواً ديموجرافياً سريعاً خلال القرن التاسع عشر، اذ انتقلت من ٣٩١٠٠٠ نسمة في عام ١٨٤٤ إلى ٨٥٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٨٨٦، لتصل الى مليون نسمة نحو عام ١٩٠٠. وهى زيادة لاشك انها ترجع الى النزوح الريفى بأكثر مما ترجع الى النمو الطبيعى للسكان، كما انها ترجع، بشكل اكبر، الى ظاهرة الهجرة (يصبح النمو بالغ السرعة بعد عام ١٨٧٦). كما ان تدفق الاجانب قد لعب دوراً. فهم يقدرون بـ ١٣٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٨٨٦، اى نسبة ١٥.٣٪ من السكان، وهو رقم يبدو بالغ الارتفاع، إلاّ اننا يجب ان ندرج فيه العثمانيين غير المسلمين العديدين الذين حصلوا على حماية السفارات فى نفس الوقت الذى حصلوا فيه على جوازات سفر اجنبية. والحال أن احصاء عثمانيا اجرى فى عام ١٨٨٦ بالنسبة لمدينة اسطنبول يقدم التوزيع العرقى والطائفى التالى: المسلمون، ٤٤٪، اليونانيون، ١٧.٥٪، الأرمن، ١٧.١٪، اليهود، ٥.١٪. ومن ثم، فنحو اواخر القرن، نجد ان السكان العثمانيين للعاصمة موزعون بشكل شبه متساوٍ الى مسلمين وغير مسلمين.

وقد اكتسب الاتساع الجغرافى للعاصمة سرعة جد بالغة فى الشطر الثانى من القرن التاسع عشر. وهو لا يتعلق بذلك الجزء من المدينة الواقع الى جنوبى قرن الذهب، ستامبول، والذى لا يتجاوز الأسوار البيزنطية، بل يتعلق بالضواحى الشمالية، خارج بيرا. ويتم النمو الحضرى على محورين : شمال ساحة تقسيم، حيث يجرى تشييد احياء شيشلى السكنية، وعلى طول البسفور، حول ضاحية بيشيكتاش وعند قصرى دولما باختشى ويلدز السلطانيين. وانطلاقاً من الساحل، يبدأ النسيج الحضرى فى اجتياز الروابى فى اتجاه الشمال الغربى للارتباط بالاحياء الجديدة.

وتتسع المدينة، لكن تحديث المواصلات يؤدى فى الوقت نفسه الى تقارب احيائها المختلفة. ويتميز الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بتوسع الملاحة بين

ضفتى البسفور (فى عام ١٩٠٩، يؤدى الخدمة ستة وثلاثون مركباً)، وبظهور عربات الترام المقطورة، وبتشغيل جسر جديد على قرن الذهب فى عام ١٨٧٥ وبانشاء خط سلكى للمترو بين جالاتا وبيرا، دون نسيان تغلغل السكك الحديدية فى المدينة مع وصول اكسبريس الشرق فى عام ١٨٨٨ وانشاء محطة سيركيجى الجديدة للسكك الحديدية فى السنة التالية. ومظاهر التقدم هذه كلها تسمح باختلاط يومى للسكان دون أن تؤدى مع ذلك الى صهر لهم فى قالب واحد.

على العكس، فوقع الحداثة يميل الى زيادة التباين بين احياء اسطنبول، اساساً على جانبى قرن الذهب. فالجزء الشمالى (جالاتاوبيرا) قد استفاد، فى عصر **التنظيمات**، من التحسينات المترتبة على انشاء بلدية تجريبية (الدائرة السادسة)، تنتعش بوجه خاص على يد الاقليات، وأحرز بشكل ما تقدماً على بقية المدينة فيما يتعلق بالتجهيزات (الانارة بالغاز، الامداد بمياه الشرب، شبكة الصرف الصحى)، وبالنزعة الحضرية (فتح الحدائق وانشاء خطوط جديدة للتنظيم سهل عليها حريق بيرا الكبير فى عام ١٨٧٠) وبانشاء بنايات جديدة كالمستشفيات أو فندق المدينة. وفى مقابل الصور التقليدية لمساجد ستامبول، تقدم باى أوغلو مظهراً اكثر حداثة وغربياً، ببناياتها الجديدة ومكاتبها وبنوكها ومسارحها وفنادقها ومحالها التجارية. وتبدو المدينة العتيقة اقل دينامية. ويؤدى كل حريق جديد الى نزوح الى شمالى قرن الذهب، ويترك فى النسيج الحضرى ثغرات الاحياء المهجورة والدروب غير الواضحة المعالم.

على انه لا يجب تصور اننا نجد، اذ ننظر الى جانبى قرن الذهب، مدينة اوروبية ومسيحية، من جهة، ومدينة تركية ومسلمة، من الجهة الأخرى. فاسطنبول، كما اعيد الى الأذهان مؤخراً، ليست مدينة كولونيالية، بل هى نتاج تطور معقد.(٧) ففى احياء الشمال (جالاتا، بيرا، طب خانه، الخ)، يمثل العنصر المسلم فى اواخر القرن نسبة ٢١٪ من السكان. ويمكن تفسير وجوده بمشاركته فى حركة الاعمال

الاستثمارية وكذلك بجاذبية القصور السلطانية التى تركز نسبة قوية من المسلمين بين بيشيكتاش ورومیلی حصاری. وفي المقابل، فی الجزء العتيق من المدينة، يمثل المسلمون نسبة ٥٥٪ من السكان ومن ثم فإنهم بعيدون عن أن يشكلوا غالبية ساحقة. إلاَّ انه صحيح ان الاتجاه الذى يرتسم فى اواخر القرن يتميز بنزوح من جانب اليونانيين والأرمن واليهود الى الأحياء الحديثة. وعلى سبيل المثال، فإن الاثرياء اليونانيين فى الفنار، حيث توجد البطريركية، يميلون اكثر الى الاقامة فى المساكن الجديدة فى شمال باى أوغلو أو فى جزر الأمراء.

ومن ثم فعلى مستوى «المدنية» بشكل خاص يحدث التباين بين جانبى قرن الذهب. فالاجانب، القليلون جداً فى ستامبول (١٠.٥٪ من السكان)، يسكنون فى باى اوغلو حيث تكون لهم الصدارة. وتشهد الصفوات الكوزموبوليتية فى عهد عبدالحميد «عصرها الجميل». وجبروت البعثات الدبلوماسية المقيمة فى وسط المدينة يسمح لها بادارة شئون حياتها فى أمن كامل. وتعتبر جادة پيرا الرئيسية **(استقلال جاده سى)**، المفعمة بالحركة دائماً، الجادة الرئيسية التى تزدهر فيها المحال التجارية الفاخرة والبارات والمقاهى ومحال بيع الحلوى الرائجة. انه عصر المسارح والمطاعم الانيقة والأندية. كما تصبح باى أوغلو مكاناً اساسياً للسياحة الدولية كما يشهد على ذلك بناء عدة فنادق كبرى فى ذلك العصر، اشهرها فندق پيرا پالاس. والكلام يدور بالفرنسية فى كل مكان. ويجرى تقليد الغرب فى عاداته وتسرياته وموضات ازيائه.

وعبر احياء شمالى قرن الذهب هذه تدخل طبقات ستامبول المتوسطة فى اتصال مع الحداثة، وعبر موشور التمييز تنشأ مع الحضارة الغربية علاقة هى في آن واحد علاقة افتتان ورفض. افتتان بالترف والرفاهية وتحرر اساليب السلوك واستقلال المرأة وتنوع اشكال التسلية ووفرة اماكن اللهو. لكننا نجد فى الوقت

نفسه ان الاخلاق التقليدية، التى تتعرض لصدمة عميقة من جراء هذه السلوكيات الاستعراضية، تميل الى التشدد. والرواية التركية، التى تظهر فى ذلك العصر، تترجم هذه المشاعر المتناقضة: فهى تستهدف بشكل عام الاتراك المبالغين فى الاقتداء بالغرب وذلك بتشهيرها باساليبهم المثيرة للسخرية وبالذيلية التى يبدونها تجاه كل ما يجيىء من الغرب، الى درجة تنذر بالتنكر لتقاليدهم.

وبالرغم من الرقابة، فإن الحياة الثقافية فى اسطنبول حول عام ١٩٠٠ تظل مفعمة بالحركة، وبالرغم من ارتفاع النبرة الاسلامية السائدة، فإن (الحياة الثقافية) تعتبر مشربة، اكثر من ذى قبل، بمثل الغرب. وتشارك مدن مثل سالونيك وازمير وبيروت كل بطريقتها فى الوثبة الثقافية، لكن اسطنبول هى التى تظل المركز الأنشط علي مستوى النشر والفنون والافكار.

وتتقدم الصحافة والنشر بشكل ملحوظ فى عصر عبدالحميد. ويمكن قياس مظاهر التقدم هذه بعدد دور النشر – التى تنتقل من ٥٤ فى عام ١٨٨٣ إلى ٩٩ فى عام ١٩٠٨ – أو ايضاً بعدد الكتب الصادرة : ففى عصر محمود الثانى، يبلغ المتوسط السنوى للكتب المنشورة ١١ عملاً. وينتقل هذا المتوسط الى ٤٣ فى عهد عبدالمجيد، والى ١١٦ فى عهد عبدالعزيز، والى ٢٨٥ فى عهد عبدالحميد. وفيما يتعلق بالصحافة، فإنه اذا كانت الصحف اليومية قليلة العدد، فإنها تصل الى عدد نسخ هام قياساً الى العصر: ١٥٠٠٠ نسخة بالنسبة لصحيفة **إقدام**، و ١٢٠٠٠ نسخة بالنسبة لصحيفة **صباح**. وحتى اذا كان السياق السياسى يحرمها من كل تقييم نقدى، فإنها تسهم فى نشر عادة قراءة صحيفة كل يوم بين صفوف الصفوات العثمانية. وبالنسبة للجمهور الواسع، توجد منذ ذلك الحين مجلات مصورة، كمجلة **معلومات** شبه الرسمية الى حد بعيد والتى تطمح الى لعب دور مجلة «ايللوستراسيون»

وما يميز محتوى كتب وصحف ذلك العصر هو الانفتاح الأوسع على العالم الغربي. ومن ثم فإن الاتجاه الذى اتُّخذَ فى عصر **التنظيمات** يجد امتداداً له، بل وربما يكون قد ازداد حدة من جراء ظاهرة الرقابة. فالادباء والكتاب الاجتماعيون والصحفيون، الذين يخشون من الاقتراب من موضوعات السياسة الداخلية، يطورون كما يحلو لهم الموضوعات البعيدة عن السياسة والدولة العثمانية، التى سوف يبحثون عنها على الأغلب فى اوروبا وفى امريكا. ونلحظ على سبيل المثال، فى مجال النشر، ان نسبة الكتب المترجمة تزيد بشكل محسوس. فحتى عام ١٨٧٥، كانت نسبة المؤلفات المترجمة من لغة اجنبية الى التركية ٦،٤٪ قياساً الى مجموع الكتب الصادرة منذ ادخال الطباعة. وفى عصر عبدالحميد، تنتقل هذه النسبة الى ٢٣٪. كما ان نوع الاعمال المترجمة يتغير. ففى زمن **التنظيمات**، كانت الكتب المترجمة قليلة، لكنها كانت كبرى اعمال الآداب الأوروبية. وبعد عام ١٨٨٠، نجد ان الاعمال المترجمة، عن الفرنسية اساساً، تعتبر فى غالبيتها كتباً شعبية تتمتع بتوزيع واسع، وروايات اخلاقية وقصص مغامرات وكتب خيال علمى. وفى الصحافة المصورة، تكشف صور الغرب للقراء العثمانيين عالم الثورة الصناعية والسكك الحديدية والأعمال الانشائية الكبرى. وهكذا، فبالرغم من الرقابة، أو ربما بسببها جزئياً، تواصل الحداثة الغربية شق طريقها الى الأذهان.

وبوجه عام، تنيخ الرقابة بكلكلها على الحياة الفكرية والفنية فى العصر الحميدى. وهكذا فإن المسرح العثمانى، بعد أن شهد فترة رائعة فى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر بدفع من ارمنى، هو جولو آجوب، يجد نفسه تحت الرقابة الشديدة بعد عام ١٨٨٤. فلم يعد يجرى عرض شىء آخر غير مسرحيات الڤودڤيل الفرنسية. لكن الدولة لا تملك العمل السلبى وحده. فعبد الحميد يأمر بانشاء مسرح فى يلدز، حيث يجتذب الفرق التمثيلية والفرق الموسيقية الغربية ويتم اداء اوبرات ايطالية . وحتى اذا كان ذلك يخص القصر قبل كل شىء، فإن اسطنبول تستفيد ايضاً من مجيىء هؤلاء الفنانين الأجانب. ومن جهة اخرى، فإن

مدرسة الفنون الجميلة (**صنائع – اى نفيسه مكتبى**)، التى انشئت فى عام ١٨٨٣ والتى يرأسها رسام وعالم آثار شهير، هو عثمان حمدى، تقدم دروساً فى النحت والعمارة والرسم لتلامذة غير مسلمين اساساً. ويعتبر وجود الاقليات والاجانب فى الحياة الثقافية احدى السمات المثيرة لذلك العصر. وهكذا ففى مجال المسرح، كانت غالبية مخرجى الفرق ومصممى المشاهد والممثلين من الأرمن. وكان عدد كبير من المعماريين أو من الموسيقيين من الأجانب. ويبقى ان هناك سعياً، فى جميع المجالات، الى استلهام الغرب. ففى مجال الرسم، نجد ان عثمان حمدى،الذى تتلمذ على ايدى چيروم وبولانچيه، يستمد الهامه من الروح «الاستشراقية» للرسامين الأوروبيين المعاصرين. وفى الوقت نفسه يرتسم منذ ذلك العصر رد فعل ضد اتجاه التغريب. وعلى سبيل المثال، فى مجال العمارة، تظهر فى عهد عبدالحميد المحاولات الأولى الرامية الى اعادة مكانة معينة للقيم وللمفاهيم التقليدية.

وتحدث الظاهرة نفسها فى الأدب. فالمؤثرات الأوروبية، التى تغلغلت فى ادب عصر **التنظيمات**، تصل الى اوجها فى الحركة المسماة بـ «الأدب الجديد» (**ادبيات – اى جديدة) التى تحشد، حول مجلة «ثروة – اى فنون»** (ثروة الفنون) التى يحركها توفيق فكرت، عدداً معيناً من الشعراء والكتاب. وإذ يستلهمون الرمزية، فإنهم يمارسون الفن للفن ويكتبون بأسلوب مدروس تدخل فيه كثرة من المصطلحات النادرة ذات الأصل العربى أو الفارسى. وفى العصر نفسه، يجرى تطبيق مفهوم آخر تماماً للتغريب من جانب كاتب موسوعى، هو احمد مدحت. فهذا الأخير يسعى الى ان ينقل الى العدد الأكبر من القراء، بشكل ميسور وبلغة بسيطة، العناصر الأساسية للحضارة الأوروبية. وفى وجه نخبوية شعراء «**ثروة – اى فنون**»، الذين يتهمهم بـ «الانحطاط»، يضع رسالته ككاتب يتولى تبسيط معارف اوروبا للجماهير.

ونحو أواخر القرن التاسع عشر، سوف تتجه مجموعة من العلماء والكتاب الى توجيه الحياة الثقافية فى اتجاه آخر، هو البحث عن ثقافة قومية خاصة بالاتراك. وهذا التيار، يتأثر من جهة، بالبحوث التركية الأوروبية التى تزداد كثافة فى اواخر القرن التاسع عشر خاصة مع فك رموز اقدم آثار اللغة التركية، نقوش اورهون(٨)، و ، من جهة اخرى، بهجرة مثقفين مسلمين من روسيا الى اسطنبول، يحملون معهم فكرة الوحدة اللغوية والثقافية للشعوب التركية. ومنذ ذلك الحين تحتل مسألة تنقية وتبسيط اللغة التركية بؤرة المناقشات. والحال ان كاتبا من اصل الباني، هو شمس الدين سامي، وهو صاحب عدة قواميس، يدافع عن لغة بسيطة، قريبة من اللغة التى يتكلم بها الشعب، ومتحررة من الاستعارات العديدة من العربية أو من الفارسية. والواقع ان تيار «الأدب القومى» الذى يولد فى ذلك العصر يجد، بشكل ما، بيانه مع الصدور الذى حدث فى عام ١٨٩٧، غداة الانتصار العسكرى على اليونان، لديوان **«اشعار تركية» (تركتشه شعرلير)** لمحمد امين. ويعتبر ذلك العام عاما هاما فى تاريخ الأدب التركى: فالكاتب يستخدم لغة بسيطة، قريبة من لغة الشعب، للتعبير عن مشاعر وطنية سامية؛ كما انه يستخدم، بدلاً من **العروض** العربى، المألوف فى الشعر العثمانى العظيم، الوزن المقطعى التركى التقليدى. وهناك نقطة هامة أخرى اخيرة: فهو يشيد فى اشعاره بسمو الاتراك (لا العثمانيين): «تركى أنا؛ كريم اسمى، كريم عنصرى».

صعود الأخطار

الحركات القومية، المشكلة الأرمنية

نحو اواخر القرن، نشهد عودة لثورة القوميات. ففى الولايات الأرمنية نجد ان اعمال العنف، المتوطنة، تحتد فجأة فى اواخر عام ١٨٩٤ فى اقليم ساسون. وعلى مدار عامين، سوف تتعاقب اعمال التمرد والقمع فى الاناضول الشرقية وفى

اسطنبول، بما يشير الى قوة النزعة القومية الأرمنية. وفى البلقان، تنتقل اللجان الثورية الى الفعل نحو العصر نفسه: فالتنظيم الثورى الداخلى لمقدونيا (١٨٩٣) سرعان ما يتلوه تنظيم خارجي، دون نسيان **الاتنيكا هيتاريا** اليونانية والمنظمات الصربية، التى تطالب كلها بأرض واحدة. وفى جزيرة كريت، التى تتمتع منذ عام ١٨٦٨ بوضعية حكم ذاتى، فإن اللجان الكريتية تعمل فى تنسيق مع **ايتنيكا هيتاريا** لربط الجزيرة باليونان : وفى مايو ١٨٩٦، تصبح كريت فريسة لتمرد شامل. والحال ان عبدالحميد الذى يمارس السلطة الشخصية وينتهج سياسة المركزة منذ خمس عشرة عاماً، لا يتوصل من ثم الي عرقلة طموحات قوميات الامبراطورية الى الاستقلال والى الحرية.

ومن بين المشكلات الثلاث التى سوف تعاود الظهور نحو عام ١٨٩٥، فإن المشكلة الكريتية وحدها هى التى سوف تسوى بسرعة. ففى بداية عام ١٨٩٧، يجر اندفاع الطموحات فى كريت وفى مقدونيا الحكومة اليونانية الى حرب ضد العثمانيين سرعان ما تتحول الى كارثة بالنسبة للجيوش اليونانية ((مايو – يونيو ١٨٩٧). ويشكل ذلك انتصاراً عسكرياً للعثمانيين، يزيد كثيراً من هيبة السلطان ويثبت كفاءة المستشارين العسكريين الألمان، الا أنه يتعذر تحويله الى نجاح دبلوماسى، لأن الدول تفرض بالنسبة لكريت حكماً ذاتياً تحت اشراف اوروبا. وحتى اذا كان العلم التركى يبقى بشكل رمزى، فإن الامبراطورية العثمانية تخسر كريت. ويبدأ نزوح المسلمين من الجزيرة صوب غربى الاناضول.

أمّا مقدونيا فإنها سوف تظل عثمانية حتى عام ١٩١٢، لكن ثمن ذلك سوف يكون مصاعب جسيمة! مقدونيا؟ انها ارض تمتد عبر البلقان من البانيا الى ثراس، وتضم ثلاث ولايات: كوسوڤو وموناستير وسالونيك. ارض تتجاور فيها اعراق متعددة: اتراك، البانيون، يونانيون، صربيون، بلغاريون، يهود، غجر، ڤالاشيون، وتتقابل فيها الاديان، ليس فقط الاسلام والمسيحية، وانما ايضاً، داخل

الارثوذكسية، الاسقفية البلغارية والبطريركية اليونانية. ارض لأربع دول، صربيا وبلغاريا واليونان والامبراطورية العثمانية، ناهيك عن رومانيا المهتمة بالاقلية الفالاشية وعن ظهور نزعة قومية مقدونية صرفة ترفض دعاوى جميع الدول المجاورة. وهذا الطرف أو ذاك يتحدث عن حقوق تاريخية فى ارض واحدة، متذرعاً إما بمملكة فيليب الثانى والاكسندر المقدونية او ببلغاريا الكبرى التى تتحدث عنها معاهدة سان ستيفانو والتى تشمل الجزء الأكبر من الأرض المقدونية.

واعتباراً من اواخر القرن التاسع عشر، تصبح مقدونيا مسرح مواجهات دامية بين اعضاء اللجان الثورية (**كوميتاچى**). وتتراوح اساليب الارهابيين بين ذبح قرى بأكملها وهجمات مثيرة على القطارات، مروراً بعمليات الاختطاف فى مقابل فدية، وحرق المساجد او الكنائس والسطو، الخ. وهكذا فإن النزاع سوف يستمر، بهذه الدرجة أو تلك من الكمون، حتى نشوب الحروب البلقانية، مع تفجرات شرسة احياناً، كما فى ١٩٠٢ - ١٩٠٣، عندما يفجر التنظيم الداخلى تمرداً حقيقياً حول مدينة موناستير. وتبقى السيادة العثمانية على الولايات الثلاث قائمة، وإن كان بشكل يتزايد هشاشة، وذلك من جراء تدخل الدول فى البلقان، والتى لا تريد المغامرة بالمواجهة. ففى مناسبتين نجد ان النمسا - المجر وروسيا، وهما الدولتان المهتمتان على نحو مباشر بتطور البلقان، تتفاهمان على ابقاء **الوضع القائم**: مرة اولى فى سان بطرسبورغ فى عام ١٨٩٧، ومرة ثانية فى عام ١٩٠٣ فى مورزتيج حيث يضع فرانسوا- چوزيف ونيقولا الثانى برنامج اصلاحات بالنسبة لمقدونيا ينص، بين امور اخرى، على انشاء جندرمة دولية. وسوف ينجح عبدالحميد فى ابقاء مقدونيا تحت السيادة العثمانية، ولكن ليس دون تفجرات للعنف وليس دون تدخل متزايد من جانب الدول الأوروبية. على ان تطور الحركة القومية الأرمنية بوجه خاص هو الذى يبدو فى اواخر القرن التاسع عشر شاغلاً مهماً بالنسبة للدولة العثمانية.

فمنذ منتصف القرن، تغير المجتمع الأرمنى تغيراً عميقاً. فقد شهد يقظة ثقافية تتميز بتطور لشبكة من المدارس الحديثة، وارسال الأرمن الشبان الى اوروبا وتكاثر الكتب والصحف الصادرة بالأرمنية. وقد ادت هذه النهضة الثقافية الى اعتماد دستور، فى عام ١٨٦٠، هو اللائحة الأرمنية التى اختزلت السلطات التقليدية للبطريرك لحساب البورجوازية. وتتميز المرحلة الثانية بميلاد الحركة القومية الأرمنية فى بداية ستينيات القرن التاسع عشر. ففى شرقى الاناضول، يجرى توزيع عرائض بين السكان الأرمن. وتتفجر انتفاضات، محدودة بعد، كما فى زيتون فى عام ١٨٦٢. وسوف يتواصل هذا الغليان حتى انعقاد البرلمان العثمانى فى عام ١٨٧٦ والذى يتيح للنواب الأرمن فرصة عرض طموحات جاليتهم فى الحصول على الاصلاحات والأمن، الخ.

وهذه العناصر التى نرصدها فى بدايات النزعة القومية الأرمنية (تطور المدارس، التجديد الأدبى، التذمر) نجدها فى نقطة انطلاق جميع الحركات القومية فى الامبراطورية. فأولاً، هناك جغرافية الاستيطان الأرمنى فى الامبراطورية العثمانية، والتى تجعل السكان الأرمن فى الاناضول الشرقية وفى قيليقيا متداخلين بشكل وثيق فى النسيج الديموجرافى المسلم. ومن جهة اخرى، ففى الولايات الشرقية الست الأكثر ازدحاماً بالأرمن، نجد ان هؤلاء الأخيرين لا يشكلون بحال فى اواخر القرن غالبية السكان. فالأرمن والاتراك والاكراد والشراكسة يتجاورون فى قرى واحدة، وفى مدن واحدة.

وتجدر الاشارة الى واقع آخر هو أن الأرمن، بشكل أكثر من اية اقلية غير مسلمة اخرى بلاشك، يندمجون فى الهيكل السياسى والادارى للدولة. ومنذ الانتفاضة اليونانية، التى ترتب عليها اختزال جانب كبير من النفوذ السياسى ليونانيي الامبراطورية، نجد أن الأرمن يحتلون مكانة هامة فى الكادر السياسى الملحق بالقصر أو بالباب (العالى). كما انهم عديدون فى المؤسسات المحلية التى

اقامها قانون ١٨٦٤. وهم موجودون فى المجالس البلدية والمحاكم ويقدمون خبراء فى مجال الشئون المالية، ومترجمين، وفنيين فى خدمات الصحة والزراعة. وهكذا فإن مكانتهم تصبح أكبر فى الدولة فى عين اللحظة التى يصبح فيها وعيهم بهويتهم القومية أكثر حدة.

والسمة الثالثة التى تحدد اصالة المسألة الأرمنية هى نوع الصلات التى يحتفظ بها السكان الأرمن مع الخارج. فهم مرتبطون بوجود دياسبورا أرمنية، فى اوروبا، قديمة بالفعل، تتمتع ببؤر رائعة للثقافة القومية، كالبؤرة التى اوجدها الميخيتاريون فى البندقية. ومن جهة اخرى، فإن العلاقات مع القوقاز والروابط مع أرمن روسيا تعتبر وثيقة. ومن القوقاز ينتشر الناس والأفكار فى الاناضول الشرقية حتى قبل ان تصل الى اسطنبول. واخيراً، فإن الجالية الأرمنية قد تغلغلت فى صفوفها البعثات التبشيرية تغلغلاً واسعاً، خاصة البعثات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية. وهكذا، فعن طريق انفتاح صفواته على العالم الخارجى، يتميز المجتمع الأرمنى، خاصة المجتمع الارمنى فى الاناضول الشرقية، عن المجتمع الاسلامى المحيط به.

واعتباراً من عام ١٨٧٨، تكتسب المسألة الأرمنية طابعاً دوليا وتتجذر الحركة القومية. وخلال المفاوضات على معاهدات الصلح (سان ستيفانو وبرلين)، كان الأرمن قد ارسلوا وفوداً للاعراب عن رغبتهم فى الاصلاحات وفى حكم ذاتى على غرار الحكم الذاتى الممنوح للبنان فى عام ١٨٦٠. وفى سان ستيفانو، فإن روسيا هى التى كان عليها السهر على تطبيق الاصلاحات فى ارمينيا التركية؛ وفى برلين، تقع تلك المسئولية منذ ذلك الحين على كاهل الدول الأوروبية (المادة ٦١). وفى تلك الاثناء، وبموجب اتفاقية قبرص، تعهدت بريطانيا العظمى بالعمل على تطبيق الاصلاحات والدفاع عن الاناضول الشرقية ضد اى هجوم، ومن ثم ضد الخطر الروسى.

ومنذ ذلك الحين، فإن الولايات الأرمنية تصبح عنصراً من عناصر التنافس الانجليزى - الروسى. فعبر السهل الأرمنى، تهدد روسيا الهند الانجليزية. وتنزعج بريطانيا العظمى من الاندفاع العسكرى الروسى انطلاقاً من القوقاز ومن استخدام روسيا لفكرة حماية الأرمن. وتحت ضغط من رأى عام اثير اهتمامه على نحو قوى بمصير السكان الأرمن، فإنها تجهد فى الضغط على الحكومة العثمانية حتى تضطلع بالاصلاحات التى وعدت بها؛ وسعياً الى تحقيق هذه الغاية، سوف يجرى ارسال مستشارين عسكريين انجليز الى الاناضول الشرقية فى ١٨٧٩ - ١٨٨٠. وخوفاً من ان تكون هذه المعركة من اجل الاصلاحات بالنسبة للانجليز وسيلة للتواجد فى الاناضول الشرقية، فإن الروس يعارضون بشكل شبه منهجى المشاريع البريطانية.

والواقع ان تجذر الحركة القومية الأرمنية بعد عام ١٨٧٨ يرتبط الى حد بعيد بالتحليل الذى اجراه المثقفون الأرمن للاستقلال البلغارى: فقد تم الحصول على هذا الاستقلال بفضل اوروبا، فعلاً، لكنه تم اساساً بفضل الأساليب العنيفة التى لجأت اليها «اللجان» الثورية البلغارية. وهكذا فإن «النموذج البلغارى» يهيمن على تفكير المناضلين الأرمن، خاصة اولئك الذين سوف يتجهون الى انشاء المنظمات الأولى. والواقع ان الاحزاب الثورية الأولى تبدأ فى الظهور فى اواسط ثمانينيات القرن التاسع عشر: حزب ارميناكان الذى تأسس فى ڤان فى عام ١٨٨٥ على ايدى عدد من المربين، ثم الحزبان الكبيران اللذان، خلافاً للحزب الأول، سوف يجرى تأسيسهما على ايدى ارمن من القوقاز ليس لهم مع ارمينيا التركية غير القليل من الروابط: الهينتشاق (الجرس) الذى تأسس فى چنيڤ فى عام ١٨٨٧ ، والداشناق (الاتحاد الثورى الأرمنى) الذى تأسس فى عام ١٨٩٠ فى تفليس.

وبالرغم من بعض الخلافات (الهينتشاق على سبيل المثال هو وحده الذى يتحدث عن الاستقلال وينادى باتحاد السكان الأرمن فى تركيا وروسيا وايران)،

فإن الحزبين الكبيرين تجمع بينهما نقاط مشتركة كثيرة: فهذان الحزبان اللذان تأسسا على ايدى مثقفين منفصلين عن الجماهير، يستلهمان الشعبية الروسية ويتبنيان الاشتراكية بشكل سافر. وهما يؤيدان اللجوء الى الأرهاب والنضال المسلح لتحقيق اهدافهما ويريان ان من الواجب تسليح الفلاحين الأرمن لتنظيم الدفاع عن انفسهم. كما انهما يعتمدان كثيرا على المساعدة التى يمكن للغرب تقديمها لقضيتهما، وسوف يتمثل جانب من نشاطهما فى الاضطلاع بدعاية مكثفة لدى الرأى العام والشخصيات السياسية الغربية. وتتمثل العلامة الأولى للنشاط الثورى فى قيام الهينتشاق بتنظيم مظاهرة فى عام ١٨٩٠ فى اسطنبول فى حى كوم قابى للتنديد بالمصير البائس لأرمن الاناضول الشرقية.

فما الموقف الذى سوف يتخذه عبدالحميد فى وجه صعود النزعة القومية الأرمنية؟ بالنسبة للسلطان، فإن المشكلة الأرمنية، مأخوذة برمتها، تعتبر مشكلة اخرى من المشكلات القومية تضاف الى المشكلات اليونانية والصربية والبلغارية. وبعبارة اخرى، فإنها تمثل خطراً جديداً يهدد وحدة اراضى الامبراطورية ويتيح للدول الأوروبية فرصاً جديدة للتدخل. ولذا يلزم، استفادة من التجارب السابقة، سحق البذور الأولى للنزعة القومية لدى الأرمن قبل فوات الأوان. والحال ان المشكلة الأرمنية. عند النظر اليها من الزاوية الاقليمية، هى مشكلة الاناضول بوجه عام، والاناضول الشرقية بوجه اخص. وينظر الأرمن الى كل تراجع عثمانى فى البلقان بوصفه عامل تشجيع لهم، بينما ينظر اليه القادة العثمانيون بوصفه سبباً اضافياً لتوطيد سيطرتهم على الاناضول. وبعد عام ١٨٧٨، فإن الاناضول الشرقية تصبح مهددة من الخارج من جانب الروس والانجليز، ومهددة من الداخل من جانب الأرمن.

وتحاول الدولة العثمانية الرد على هذه التهديدات بما يميزها من معوقات هيكلية: الحالة غير الممتازة للأوضاع المالية، الحالة الرثة للطرق والمواصلات،

الفساد، الخ. وسوف يتميز رد اول بطابع ديموجرافي: وهو يتمثل فى استخدام المهاجرين القادمين من روسيا فى تعزيز العناصر الاسلامية، خاصة على طول الحدود مع امبراطورية القياصرة، ويتمثل رد آخر، سياسى- عسكرى، فى انشاء وحدات **الحميدية** فى عام ١٨٩١ ، والمنظمة وفق نموذج قوزاق روسيا. وهى وحدات مؤلفة من عناصر تنتمى الى العشائر الكردية. وفى اسطنبول، تشكل (هذه الوحدات) الحرس الخاص للسلطان، وفى الميدان، فى الشرق الاناضولى، تتحمل مسئولية الحفاظ على النظام، اى، فى الواقع، مواجهة الانشطة الثورية الأرمنية. لكن انشاء **الحميدية** يندرج ايضاً فى اطار سياسة عبدالحميد الكردية والتى تتمثل فى السعى الى تعزيز تضامن المسلمين وتجنب اى تواطؤ بين الأكراد والأرمن. فمثل هذا التواطؤ من شأنه ان يجعل الدفاع عن الاناضول الشرقية امراً بالغ الصعوبة.

وأياً كان الأمر، فإن هذه الوحدات الجديدة لا تحول دون انفتاح الغليان الثورى على عامين من القلاقل واعمال العنف، فى ١٨٩٤ - ١٨٩٦. فخلال صيف ١٨٩٤، يشجع مناضلو حزب الهينتشاق مواطنيهم فى مركز ساسون على الانقضاض على الأكراد. والحال ان الحكومة التركية التى ترى انها ازاء تمرد، تبادر بارسال قوات. ويتخذ القمع طابعاً وحشياً، وتستثير المذابح هياجاً واسعاً فى اوروبا وتسهم فى نهوض حركة مؤازرة للأرمن. وبعد ذلك بسنة، ينظم الهينتشاق فى قلب اسطنبول، امام الباب العالى، مظاهرة تتحول الى مواجهات دامية مع الشرطة. وخلال عامى ١٨٩٥ - ١٨٩٦، يعتبر اقليم زيتون، فى الشرق، فى حالة ثورة شبه دائمة. وفى اغسطس، يبلغ التوتر ذروته مع الهجوم الجسور الذى يشنه حزب الداشناق على مقر البنك العثمانى فى اسطنبول. فسعياً الى المساس بالدول الأوروبية فى مصالحها ودفعها الى التحرك تأييداً للأرمن، يحتل عشرون مناضلاً المبنى ويحتفظون بالموظفين كرهائن على مدار يوم كامل. ويؤدى الحادث الى اعمال انتقامية ضد الجالية الأرمنية فى اسطنبول، دون تلبية مطالب الارهابيين.

والواقع ان اوروبا لا تتدخل. وبالرغم من قوة التيار المؤازر للأرمن، والذى يتصدره جلادستون، فإن الحكومة الانجليزية لا تتمكن من جر الدول الأخرى الى اجراء جماعى، وهى لا تملك امكانات التصرف بمفردها، كما يعترف بذلك ساليسبورى حين يقول انه لا يستطيع ارسال الاسطول البريطانى الى جبل آرارات. أمَّا روسيا، التى تمارس فى اواخر القرن سياسة ترويسٍ وتضطهد أرمن روسيا، فهى تصبح جد مرتابة فى الحركة الارمنية التركية التى يحركها ثوريون واشتراكيون، كما تصبح جد مرتابة فى اية سياسة للاصلاح أو للحكم الذاتى يمكن الاضطلاع بها فى الاناضول الشرقية. وفيما يتعلق بفرنسا، حليفة روسيا، والدائنة للامبراطورية العثمانية التى توجد لها فيها مصالح اقتصادية وثقافية ضخمة، فإنها سوف ترى ان من الحكمة عدم التدخل.

ونتائج سنوات الاضطرابات والقلاقل الدامية هذه مهمة. فالحركة القومية الأرمنية تمر بأزمة عميقة. واختيار ايديولوچية اشتراكية، واللجوء الى الارهاب والى العنف يبعدان عنها البورچوازية الأرمنية فى اسطنبول. وقد راهنت (الحركة) على عون اوروبا، ظناً منها أن بوسع اوروبا تحريك الحكومة العثمانية لحسابها. ولاشك ان اسوأ شىء هو ان الحركة القومية الأرمنية لم تكن موحدة، إلاَّ خلال فترة قصيرة (١٨٩٠ - ١٨٩١)؛ فالحزبان الكبيران يظلان منقسمين لاعتبارات تتعلق بالاشخاص وبالاتباع بأكثر مما تتعلق بالايديولوچية. ومنذ عام ١٨٩٦، يتخلى فصيل من الهينتشاق عن الاشتراكية لكى يركز جهوده على التحرر القومى. ويعدل الثوريون الأرمن استراتيچيتهم. فهم يتحالفون مع المعارضة التى تمثلها جماعة تركيا الفتاة فى عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٠٧ لمحاولة اعادة العمل بالدستور.

وفيما يتعلق بعبدالحميد، فإنه قد نجح، ليس دون وحشية، فى اضعاف الحركة القومية الأرمنية. وعلى مدار بضع سنوات، لن تنشب بعد قلاقل كبرى على الهضبة الأرمنية. لكن مواجهات ١٨٩٤ - ١٨٩٦ تخلف جراحاً عميقة. فنحو ١٠٠٠٠٠

أرمنى ينزحون الى المنفى فى اتجاه عبر القوقاز أو امريكا. ومنذ ذلك الحين تفصل هوة من الريبة والعداوة بين المسيحيين والمسلمين فى الشرق الاناضولى. واليكم مثالاً بين امثلة اخرى: إن احد الشيوخ الأكراد المسئولين عن قمع تمرد ساسون سوف يجرى استقباله، خلال مروره بديار بكر على طريق الحج الى مكة، استقبال الابطال من جانب السكان المسلمين فى المدينة.

ظهور المانيا على المسرح : سكة حديد بغداد

فى اكتوبر ١٨٩٨، يقوم غيلوم الثانى، امبراطور المانيا، بزيادة رسمية الى الامبراطورية العثمانية. وتلك هى المرة الثانية التى يقوم فيها برحلة الى اسطنبول، وهو يظل الرئيس الوحيد لدولة اوروبية الذى يستقبله عبدالحميد. وبعد قضاء عدة ايام فى العاصمة، حيث يحتفى السلطان بالامبراطور وبالامبراطورة احتفاءً مهيباً، يزوران الارض المقدسة حيث يؤكد غيلوم صورته كمدافع عن الكاثوليك والبروتستانت فى آن واحد. وبعد ذلك باسبوع، فى دمشق، لاعباً على وتر الجامعة الاسلامية، يكفل لـ «الثلاثمائة مليون مسلم» الذين يحيون فى العالم حمايته التامة. وعلاوة على هذه الجوانب السياسية والدينية، فإن الزيارة الامبراطورية قد سبقها مجيىء وفد كبير من رجال الأعمال الألمان الى اسطنبول برئاسة مدير الدويتش بنك، ڤون سيمينز، الذى حصل من الباب (العالى) على تعاقدات مربحة. وقد تمت الموافقة على قيام الألمان بانشاء سكة حديد بغداد من حيث المبدأ.

ومن المؤكد ان رحلة غيلوم الثانى تمثل نقطة تحول فى العلاقات الألمانية- التركية و ، بشكل اعم، فى علاقات الامبراطورية العثمانية مع الدول الأوروبية. فبعد مشاريع تدخلها الفاشلة فى المسألة الأرمنية فى ١٨٩٥ - ١٨٩٦، تتحول انجلترا عن الامبراطورية العثمانية؛ فأمامها الكثير الذى يجب عليها عمله فى اماكن اخرى، فى مصر وفى السودان وفى افريقيا الجنوبية. أما روسيا، فإنها

تهمل المسائل البلقانية لكى توطد وجودها فى الشرق الأقصى الذى يقربها منه انشاء خط سكة حديد سيبيريا. وتبدو الفرصة مؤاتية لألمانيا لكى توسع مصالحها السياسية والاقتصادية فى الدولة العثمانية. وهى المانيا تنخرط بحزم، منذ تقاعد بسمارك وبدفع من غيلوم الثانى، فى السياسة العالمية، وتبدأ فى ابراز «وجودها السلمى» فى افريقيا وفى امريكا اللاتينية وفى الشرق الأقصى.

والحق ان الوجود الألمانى فى الامبراطورية العثمانية فى أواخر القرن ليس شيئاً جديداً. ففى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بالفعل كان ضباط بروسيون يخدمون كمدربين فى الجيش العثمانى، وكان من بينهم فون مولتكه الشهير. ونحو منتصف القرن، كان اقتصاديون المان، كرودبيرتوس أو روشير، قد حددوا آسيا الصغرى بوصفها مجال نشاط مثالى بالنسبة للمستثمرين الألمان. وفى ذلك العصر، كانت جالية المانية صغيرة قد استقرت فى فلسطين، وكان مهندسون وفنيون المان قد جاءوا للمساعدة فى تشييد خطوط السكك الحديدية الأولى.

ومنذ السنوات الأولى لعهده، فإن عبدالحميد، فى بحثه عن بديل للسياسة التقليدية المتمثلة فى الاعتماد على انجلترا، قد فكر فى المانيا. وقد جرى تقديم عروض الى بسمارك. وكان هذا الأخير آنذاك حكم أوروبا. فالجيش الالمانى يتمتع بهيبة ضخمة منذ سادوا وسيدان. ولا يبدو ان المانيا تكن اطماعاً اقليمية فى الامبراطورية؛ وهى تبدو بوصفها الشريك المثالى لتطوير الامبراطورية دون تهديد وحدتها ولتنويع المصالح الأوروبية فى آسيا الصغرى. على ان بسمارك يبدو جد متحفظ تجاه العروض العثمانية، ولا تستجيب المانيا على الفور لتوقعات السلطان. إلاّ انه لابد من الاشارة مع ذلك الى ارسال بعثة من الضباط الالمان الى تركيا فى عام ١٨٨٢، واتفاق مجموعة المانية فى عام ١٨٨٩ على انشاء سكك حديدية حتى انقرة وقونيه، وتوقيع معاهدة تجارية المانية - تركية فى عام ١٨٩٠. والواقع ان زيارة غيلوم الثانى فى عام ١٨٩٨ سوف تعطى هذه الانشطة دفعة جديدة واتساعاً

جديداً. ومنذ ذلك الحين يعتبر التحالف مع المانيا اداة رئيسية للديبلوماسية ولاستراتيجية تطوير الدولة العثمانية.

ويتجلى ثقل المانيا فى الامبراطورية العثمانية فى عصر عبدالحميد على عدد معين من المستويات: ففى التجارة العثمانية، كانت حصة المانيا بنسبة ٢٪ فى عام ١٨٧٨، وسوف تنتقل الى نسبة ١٢٪ بالنسبة للواردات والى نسبة ٧٪ بالنسبة للصادرات فى عام ١٩١٤. وفيما يتعلق بتصدير الرساميل، فإن التقدم يعتبر مثيراً. فالمانيا تختص بنسبة٥ .٧٪ من الدين العام العثمانى فى عام ١٨٨١، وهذه النسبة ترتفع الى ١٥٪ فى عام ١٨٩٨ لتصل الى ٢١٪ عشية الحرب العالمية الأولى. وفى العصر نفسه، تمثل حصة الرساميل الالمانية فى الاستثمارات الاجنبية نسبة ٢ .٢٣٪. كما تنشىء المانيا خطوط ملاحة مع الشرق الأدنى، كالخط المشرقى الالمانى، وتطور علاقاتها المصرفية، دون نسيان المؤسسات الدينية والثقافية. إلا انه لا يجب المبالغة فى تقدير ثقل هذه المصالح فى الامبراطورية العثمانية. فعلى المستوى التجارى، تظل المانيا خلف بريطانيا العظمى بمسافة بعيدة، وفيما يتعلق بمستوى الرساميل، تظل خلف فرنسا بمسافة بعيدة. كما انها، فى المجال الثقافى، لا تستطيع مزاحمة النفوذ الفرنسى. إلا انه حتى اذا كان التغلغل الالمانى فى الاراضى العثمانية غير حاسم، فإنه جد سريع، وقد قلب التوازنات فى الشرق الأدنى. وذلك بوجه خاص فى قطاعين، الجيش والسكك الحديدية.

وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان الجيش العثمانى يأخذ عتاده وأساليبه من بلدان اوروبية مختلفة، بريطانيا العظمى، فرنسا، بروسيا، الخ. وفى عهد عبدالحميد، تميل المانيا غيلوم الثانى الى اكتساب نوع من الاحتكار فى الجيش العثمانى: فهى تكفل إعداد الضباط الاتراك، وتقدم المدربين العسكريين، وتسلح الجيش بالاسلحة والذخيرة. بل انها تلهم هيئة الاركان العثمانية باستراتيجيتها، وهى استراتيجية «بروسية»، «قارية»، تشدد على القيمة «الاقليمية»

للامبراطورية العثمانية بأكثر مما تشدد على ابعادها البحرية.(٩) ومن جراء ذلك، فإن الجيش البرى العثمانى سوف يكون موضع اهتمام اكثر بكثير من البحرية؛ سفن حربية متآكلة على ارصفة الموانيء: ذلك هو المظهر، الكاريكاتورى الى حد ما، الذى سوف يبدو فيه الاسطول نحو اواخر عهد عبدالحميد. وأياً كان الأمر، فإن ما نشهده هو نوع من «ألمنة» الجيش العثمانى.

ويرجع الدور الرئيسى فى هذا المجال الى بعثة الضباط الالمان التى ارسلت الى تركيا فى عام ١٨٨٢، خاصة عندما يرأسها كولمار ڤون دير جولتز، اعتباراً من عام ١٨٨٥. ويلعب الضباط الألمان دور المدربين العسكريين، ويبثون فى تلامذتهم حساً وطنياً بالغ الحيوية، وبوجه خاص، يحتلون مكانة استراتيچية تمكنهم من توجيه طلبيات الاسلحة الى الصناعة الالمانية. فالجيش العثمانى يتسلح تدريجيا ببنادق موزر وبمدافع كروب، وذلك بشكل ممتاز بحيث ان المانيا، فى سوق الأسلحة العثمانية، التى يجد الفرنسيون والانجليز انفسهم مبعدين عنها، تنتهى الى التمتع بمركز احتكارى اعتباراً من عام ١٨٩٩. وسوف تظهر الآثار الأولى لوجود ضباط المان فى الجيش العثمانى خلال حرب ١٨٩٧ ضد اليونان. واعتباراً من اواخر القرن، تتمتع المانيا بتعاطف عظيم داخل الرأى العام العثمانى. فالعثمانيون يثقون فى ان المانيا، خلافاً للدول الأخرى، تدافع عن وحدة الامبراطورية. وينتشر فى صفوف الشبيبة اعجاب دائم بـ«الفن العسكرى الالمانى»، بالعِلم الألمانى.

لكن «الشأن» الألمانى الكبير فى عصر عبدالحميد هو سكة حديد بغداد. وكان مشروع ربط اسطنبول بالخليج الفارسى عن طريق خط السكك الحديدية مشروعاً قديماً بالفعل فرض نفسه على القادة العثمانيين بعد عام ١٨٧٨، فى لحظة اصبحت فيها الامبراطورية «آسيوية» اكثر. وسوف يعد الانجليز والألمان سلسلة من المشاريع المتنافسة، لكن الألمان سوف يسجلون نقاط الفوز الأولى عندما يحصلون فى عام ١٨٨٨ على امتياز انشاء خط سكة حديد ازميت – انقره، ومع تأسيس شركة سكة حديد الأناضول فى السنة التالية.

فكيف جرى النظر من الجانب العثمانى الى انشاء مثل هذا الخط؟ بوجه عام، كان عبدالحميد مؤيداً لتطوير وسائل حديثة للمواصلات فى الامبراطورية. وانشاء خط للسكك الحديدية يجتاز الاناضول لأول مرة يعتبر مهماً بالدرجة الأولى على المستوى العسكرى. وقد اشارت العمليات ضد اليونان فى عام ١٨٩٧ الى دور السكك الحديدية فى الاستراتيجية العسكرية: فمن المؤكد ان قدرة السلطان على تحريك قواته بسرعة لمواجهة انتفاضة بعيدة ايضاً كانت من بين شواغله الرئيسية. كما انه وسيلة لتدعيم سلطته السياسية على الاقاليم التى يجتازها الخط، اى انه اداة لسياسة المركزة. وكما قال المارشال ڤون بيبريشتاين، سفير المانيا لدى اسطنبول : «باحساسه البالغ القوة بسلطته، يدرك السلطان ان قوته، فى امبراطوريته الشاسعة، تتقلص من جراء بعد العاصمة وأنه لا يوجد غير علاج وحيد لذلك، هو جعل الاقاليم البعيدة قريبة من العاصمة عن طريق وسائل المواصلات».

وعلاوة على هذه الاعتبارات العسكرية والسياسية، فإن الاعتبارات الاقتصادية تحتل مكانة كبيرة. وفى حين ان خطوط السكك الحديدية الأولى قد اقتصرت على ربط الموانىء الكبرى بمناطقها الداخلية، على غرار السكك الحديدية الكولونيالية، فإن سكة حديد بغداد من شأنها ان تفتح البلد كله امام التقدم الاقتصادى. وسوف يكون بالامكان، مع توطين المهاجرين على طول الخط، فلاحة الاقاليم التى يمر بها، ورى الاقاليم الجافة، وتنمية الحاصلات التصديرية وتشجيع زراعة القمح على الهضبة الاناضولية لإمداد اسطنبول بالحبوب. إلاّ ان من الحق القول بأنه قد جرى الاعراب بين صفوف الطبقة الحاكمة العثمانية عن شكوك تجاه الأهمية الاقتصادية لمثل هذا المشروع.

وتبقى مسألة التمويل. فاللجوء الى رأس المال الاجنبى هو وحده الممكن. ولكن من الذى سوف يقدم رأس المال الضرورى؟ ان عبدالحميد لا يثق فى انجلترا التى

يشتبه فى انها تريد ربط مصر بالهند. وتسليم سكة حديد بغداد لها انما يعنى بشكل ما مساعدتها على تحقيق مخططاتها. كما ينزعج السلطان من الأطماع الفرنسية فى سوريا ولبنان. ويبدو أن المانيا تقدم الحل الأمثل أكان ذلك على المستوى السياسى أم على المستوى الفنى. وبالنسبة للخطوط حتى انقره وقونيه، فإن الالمان قد أدوا الأعمال بسرعة مثيرة. لكن اختيار المانيا يقابل باشكال من المقاومة. ففى حاشية السلطان، يوجد انصار لانجلترا مثل محمود باشا داماد أو سعيد باشا، إلاً انه يبدو ان السلطان قد وضع ثقله شخصياً فى الميزان لصالح المانيا.

وطالما لم يتجاوز الخط الاناضول، فإن المسألة لا تثير الكثير من المصاعب، وإن كانت روسيا تشعر انها مهددة فى مشاريعها التجارية فى الاناضول وفى ايران. وسوف تتعقد الأمور فى الأعوام الأخيرة للقرن، عندما تصبح المسألة مسألة مد للخط فى اتجاه الخليج الفارسى. وسوف تؤدى الامتيازات الممنوحة للألمان فى عام ١٨٩٩ وفى عام ١٩٠٣ الى اثارة مشكلات دبيلوماسية عديدة بين الدول بشأن المشاركة المالية ومناطق النفوذ. والمسألة التى تواجه فرنسا وانجلترا هى معرفة ما اذا كان يجب الاشتراك فى مشروع يبدو مربحاً باختزال لونه الألمانى أو ، على العكس، الامتناع عن اى تعاون مع رأس المال الألمانى الذى ينذر بأن يكون غير كاف، ومن ثم محاولة عرقلة تحقيق المشروع. وسوف يختار الفرنسيون التعاون : فهم يشاركون بنسبة ٣٠٪ فى رأس مال شركة سكة حديد بغداد التى تتأسس فى عام ١٩٠٣. وقد حصلت الشركة على حق استغلال الغابات والمناجم والمحاجر على طول خط السكة الحديدية، بل وحصلت على حق الاضطلاع بعمليات تنقيب عن الآثار! وكان بالامكان الحديث عن حق عن «ممر» المانى حقيقى فى الامبراطورية العثمانية.(١٠)

فهل حققت النتائج توقعات السلطان والقادة العثمانيين؟ فى عام ١٩٠٨، من السابق لأوانه دون شك اصدار حكم لأن الاعمال تتقدم ببطء ، كما أنه لا توجد غير

وصلات لا تتميز بارتباط جيد فيما بينها. إلاً ان مهاجرين من البلقان او من روسيا قد حازوا بالفعل مساحات على طول الخط، وتم كسب ارض جديدة وصار سهل قونيه مرويا، وتقدمت زراعة القطن فى سهل اضنه. لكن الخط يكلف الدولة العثمانية ثمناً باهظا بحكم الضمان الكيلومترى الذى قدمته للشركة عن كل كيلو متر يجرى تشييده من الخط والذى تعين عليها ربط عشور الولايات التى يمر بها للوفاء به. واذا كان تشييد خط السكة الحديدية واستثماره قد خلقا فرصاً للعمل، فإنهما قد أثارا أيضاً مشكلات اجتماعية وتوترات بين عمال السكك الحديدية الاتراك المسلمين والملاحظين اليونانيين والأرمن. ومنذ عام ١٩٠٧، تنشب القلاقل على طول الخط، وتبلغ ذروتها مع اضراب اغسطس ١٩٠٨.

وعلى المستوى الدبلوماسى، فإن عبدالحميد قد سعى، من خلال تعزيز المصالح الألمانية فى قلب الامبراطورية نفسه، الى تحييد الروس والانجليز والى الحيلولة دون تمزيق الامبراطورية. والواقع أن انشاء سكة حديد بغداد قد اثار تنافسات، لكنه قاد ايضاً الى تفاهمات بين الدول الامبريالية. وقد اتاح مجالاً لاقتسام، غير مستقر بعد، لمناطق نفوذ محجوزة الى هذا الحد أو ذاك. وهكذا، فبموجب الاتفاق المسمى باتفاق البحر الأسود، تحصل روسيا على الاعتراف لها وحدها بحق تشييد سكك حديدية فى شمال - شرقى الاناضول. أما الفرنسيون، فإنهم يطالبون بنوع من الاحتكار الفعلى للشبكة السورية؛ فبين عامى ١٨٩٢ و ١٩٠٢، يقومون، تدفعهم الى ذلك المشاريع الألمانية، بمد ٧٠٠ كيلو مترا من خطوط السكك الحديدية. ومن جهة اخرى، فإن التغلغل الألمانى فى الامبراطورية العثمانية يعتبر أحد العوامل التى تسهم فى تقارب انجلو - روسى يرتسم منذ أواخر عهد عبدالحميد، ويبدو جد خطير بالنسبة لبقاء الامبراطورية.

مولد معارضة : جماعة تركيا الفتاة

فى شهر فبراير ١٩٠٢ اجتمع فى باريس خمسون من المعارضين لسياسة عبدالحميد فى مؤتمر لليبراليين العثمانيين، ساد عُرْفُ تسميته بـ «المؤتمر الأول

لجماعة تركيا الفتاة». والحال ان هؤلاء الليبراليين، الذين تجمع بينهم كراهية مشتركة للاستبداد الحميدى، ينتمون الى اصول جد متباينة : فالأتراك والعرب والألبانيون والأكراد والأرمن يتراصون كتفاً لكتف، بما يقدم صورة مصغرة لهيكل الامبراطورية المتعدد الأعراق. ويمثل هذا المؤتمر محاولة اولى لتنظيم وتوحيد جماعات المعارضين الذين افلتوا من سلطة السلطان الشخصية ومن الرقابة ومن القمع ضد الأرمن ولجأوا الى مصر والبلقان وأوروبا. وفى اعلان مشترك، يندد مندوبو المؤتمر بالاستبداد ويدعون الى المساواة بين جميع مواطنى الامبراطورية؛ ويؤكدون أن اهدافهم تتمثل فى تأمين الوحدة الاقليمية للامبراطورية واستعادة السلم والنظام الداخلى واعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦.

والواقع أن حركة تركيا الفتاة قد ولدت فى عام ١٨٨٩، عام الذكرى المئوية للثورة الفرنسية. ذلك ان عدداً من طلاب مدرسة الطب العسكرى فى اسطنبول يشكلون جماعة سرية معارضة لنظام عبدالحميد، يسمونها لجنة الاتحاد العثمانى وتنظم الجماعة نفسها فى خلايا على غرار الكاربونارى أو ربما على غرار العدميين الروس. وبين صفوف اوائل المنتمين اليها يبرز عرب مسيحيون وألبانيون وأكراد وأتراك. وخلال الاجتماعات يجرى الحديث عن الثورة الفرنسية وتتلى قصائد نامق كمال ويجرى تحليل الوضع فى الامبراطورية. ولما كان الطلاب المنتمون الى حركة تركيا الفتاة لا يملكون غير خبرة قليلة، فإنهم يطمحون الى تطبيق الأفكار التى تعلموها على مقاعد المدرسة. ومن المهم ملاحظة ان الحركة تولد داخل مدرسة الطب العسكرى: فالواقع ان الفن العسكرى والطبى يمثلان قطاعين من قطاعات الدولة جرى الاضطلاع فيهما باصلاحات تحديث منذ القرن الثامن عشر وكانا، بحكم هذا الواقع، متقدمين على بقية المجتمع فى أغلب الاحيان. وهؤلاء الطلاب، الذين سوف يصبحون ضباطاً فى المستقبل، تحركهم نزعة وطنية متحمسة تتحرق لخدمة انقاذ الامبراطورية؛ ومن حيث انهم سوف يصبحون اطباء فى المستقبل، فإنهم قادرون على تشخيص العلل التى تشكو منها وعلى محاولة ايجاد العلاج.

وفى مجمل تاريخ حركة تركيا الفتاة، فإن الضباط والأطباء سوف يلعبون دوراً من الدرجة الأولى.

وبعد بدايات متواضعة، سوف تنتشر اللجنة فى الامبراطورية، أولاً بين صفوف طلاب المدارس العليا فى العاصمة : الأكاديمية الحربية، مدرسة الطب البيطرى، مدرسة الادارة ، الأكاديمية البحرية، الخ. لكنها تجند اعضاء ايضاً من بين صفوف الضباط العاملين بالفعل فى الجيش ومن بين صفوف العلماء. والشواهد عديدة على المناخ قبل الثورى الذين يهيمن فى هذه المدارس، حيث تتزايد اعمال العصيان وحيث يهتف الطلاب بملء حريتهم «يحيا الدستور» بدلاً من «يحيا السلطان». ولما كانوا منحدرين غالباً من الطبقات الوسطى فى الولايات، فإنهم يشعرون انهم لن يتوصلوا الى فرض انفسهم فى وجه السلطات القائمة، أياً كانت جدارتهم وبصرف النظر عن نجاحهم فى الامتحانات.

كما تنتشر حركة تركيا الفتاة خارج الامبراطورية، بين صفوف المنفيين العديدين الذين اضطروا الى الهرب من الرقابة أو من الإبعاد الى احدى مدن الولايات البعيدة. وهكذا توجد نوى تتشكل فى القاهرة وفى رومانيا وفى لندن، وبوجه خاص فى باريس وفى جنيف. والواقع انه لا توجد حركة تركية - فتية، بل نوع من السديم الذى يشمل جماعات صغيرة معزولة احداها عن الأخرى ومنظمة الى هذا الحد أو ذاك حول احدى الصحف أو احدى الشخصيات. وفى عام ١٨٩٥، يبدأ مثقفان تركيان - فتيان فى البروز كزعيمين للمعارضة فى المنفى، احمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠) ومراد ميزانچى (١٨٥٣ - ١٩١٢). وكان الأول، وهو تلميذ سابق فى ليسيه جالاتا سراى، قد أجرى دراسات فى الزراعة فى فرنسا قبل ان يصبح مدير التعليم العام فى ولاية بورصا. وبسبب الاحباط العميق الذى انتابه من جراء استحالة تطبيق افكاره، فإنه يرحل للاقامة فى فرنسا فى عام ١٨٨٩. وإذ يصبح نصيراً متحمساً لمذهب اوغوست كونت، فإنه ينتقل الى

المعارضة المعلنة للنظام الحميدى فى عام ١٨٩٥ وينشر فى باريس صحيفة «مشوره»، وهى صحيفة تحمل على رأسها تاريخ التقويم الوضعى وشعار «النظام والترقى. أما فيما يتعلق بمراد، فإنه ينحدر من القوقاز؛ وقد أجرى جميع دراساته فى روسيا قبل أن ينزح الى تركيا فى عام ١٨٧٣ حيث صار استاذاً للتاريخ فى مدرسة الادارة (الملكية). وهذا الرئيس لتحرير صحيفة حازت نجاحاً واسعاً، هى صحيفة «ميزان»، يضطر الى الرحيل فى عام ١٨٩٥ الى القاهرة حيث يستأنف اصدار «ميزان». وقد تمتع مراد بشعبية واسعة وسط صفوف الأوساط العثمانية فى المنفى. ولما كان قد ركز انتقاداته على حاشية عبدالحميد وأولى مكانة كبرى للقيم الاسلامية، فإنه يظهر بوصفه معارضاً أكثر اعتدالاً من أحمد رضا.

وتتميز سنوات ١٨٩٥ – ١٨٩٧ بتطور سريع لأنشطة جماعة تركيا الفتاة فى داخل الامبراطورية وخارجها. وفى أوروبا، نجد ان الرأى العام، جد المتصاعد ضد عبدالحميد بسبب سياسته القمعية ضد الأرمن، يؤيد المعارضة التى تمثلها حركة تركيا الفتاة. وتنجح الأدبيات الثورية المنشورة فى باريس أو فى چنيڤ، الصحف والكتيبات والكراسات، فى التغلغل فى الامبراطورية، بفضل مكاتب البريد الاجنبية خاصة. وفى الامبراطورية نفسها يجرى سراً توزيع اوراق ساخرة تتهكم على السلطان أو قصائد، كقصيدة الشاعر الكبير توفيق فكرت التى يتحدث فيها عن «الضباب» الذى يخيم على اسطنبول، رمز الاستبداد الحميدى.

وتبدأ تطورات المعارضة هذه فى ازعاج عبدالحميد. فصورته فى الخارج تهدد بأن تصاب بالتلوث الخطير من جراء الدعاية المنتشرة عبر أوراق حركة تركيا الفتاة. واعتباراً من عام ١٨٩٦، يبذل السلطان قصارى جهده من أجل سد طريق المعارضة من الخارج : فأولاً، تجرى ممارسة ضغوط من جانب السفراء العثمانيين على الحكومات المتهمة بحماية انشطة جماعة تركيا الفتاة (فرنسا، سويسرا، بلچيكا)، ثم يجرى ارسال جواسيس، كرئيس شرطة السلطان السرية، احمد جلال

الدين باشا، الذى يحاول إحداث انقسام بين صفوف المنشقين. لكن الوسيلة الأكثر فعالية تتمثل فى عرض مناصب وهبات على المعارضين: وأولئك الذين يشعرون انهم مستبعدون من المجالات القيادية العثمانية لن يعترضوا على مثل هذه العروض! وتثبت الحسابات جدواها : فعن طريق تحول مثير، يصل الى حد الخيانة، يرجع مراد الى تركيا فى عام ١٨٩٧، ويعمل كثيرون آخرون فى السفارات، الأمر الذى يلحق بحركة تركيا الفتاة عاراً جسيماً. ومن جهة اخرى، فى اسطنبول، تكتشف الشرطة مؤامرة فى الأكاديمية الحربية. وينزل القمع بالطلاب الضباط المنتمين الى حركة تركيا الفتاة، ويجرى نفى نحو مائة منهم الى طرابلس الغرب. وهكذا، ففى عام ١٨٩٧، ينجح السلطان فى اخماد صوت المعارضة. وفى السنة السابقة، كان قد اخمد التمرد الأرمنى، وفى السنة نفسها، الحقت جيوشه الهزيمة باليونانيين فى ثيساليا. وفى عام ١٨٩٨، سوف تحمل له زيارة غيلوم الثانى ضمانة دولة اوروبية عظمى. ومما لا جدال فيه ان الأعوام الأخيرة من القرن تمثل أوج عهد عبدالحميد.

على ان المعارضة لن تتأخر فى الانبعاث من جديد. ففى عام ١٨٩٩، يحصل المنتمون القلائل الى حركة تركيا الفتاة المثابرون على النضال فى اوروبا على دعم غير متوقع فى شخص صهر عبدالحميد، محمود باشا داماد وابنيه صباح الدين ولطف الله. وبالنسبة للسلطان يعتبر ذلك ضربة قاسية؛ فذلك يعنى ان المعارضة تجند اعضاء لها من داخل القصر نفسه! والواقع ان محمود باشا داماد كان قد دخل فى خلاف مع السلطان حول مسألة منح امتياز سكة حديد بغداد لألمانيا؛ فهو يفضل انجلترا، إلا انه لعجزه عن اقناع السلطان يقرر الرحيل الى المنفى مع ابنيه والانضمام الى معسكر المعارضة. واذا كان لا يشارك شخصيا فى انشطة حركة تركيا الفتاة، فإنه يساند الحركة، وخاصة نشر واحدة من اهم صحف المعارضة، وهى صحيفة **«عثمانلى»** فى انجلترا، فى لندن أولاً ثم فى فولكستون. والحال أن واقع استضافة انجلترا آنذاك للمنتمين الى حركة تركيا الفتاة ليس دون معنى: فالحكومة الانجليزية، المستاءة من فشلها فى مسألة «بغداد»، تبدو فجأة مفعمة بالنوايا الطيبة تجاه خصوم النظام.

وفى باريس، التى تظل برغم كل شىء مركز انشطة حركة تركيا الفتاة، ينعقد مؤتمر ١٩٠٢. والواقع ان المؤتمر الذى انعقد بمبادرة من ابنى محمود باشا داماد من اجل توحيد حركة تركيا الفتاة إنما يكرس انقسامها. فإذا كان جميع المندوبين يتفقون على ضرورة جر الجيش الى تغيير سياسى لا يمكن للدعاية وحدها ان تحلم بتحقيقه، فإنهم يختلفون على مسألة تدخل اوروبا للتوصل الى اعادة العمل بالدستور. والحال ان اللجوء الى الدول الأوروبية (المقصود بالطبع فرنسا وانجلترا) هو ما يدعو اليه المندوبون غير الأتراك، خاصة الأرمن، وصباح الدين وأصدقاؤه. وسوف يعارض احمد رضا وأنصاره ذلك بشراسة، إذ يرون أن ذلك ينطوى على خطر جسيم بالنسبة للامبراطورية، لكنهم، إذ يجرى اختزالهم الى أقلية، سوف يرفضون الإنصياع لرأى الأغلبية. ومنذ ذلك الحين تنقسم حركة تركيا الفتاة الى فصيلين، فصيل صباح الدين وفصيل احمد رضا.

والحال أن الامير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨)، المولود فى السراى، والمنفى الى أوروبا فى الثانية والعشرين من عمره، ليس على دراية جيدة بمجريات الأمور الواقعية فى تركيا. ويرى صباح الدين، خلافاً لكثيرين من المنتمين الى حركة تركيا الفتاة، بسبب تأثره الشديد فى فرنسا بعلم الاجتماع، انه لا يمكن الاكتفاء بانهاء استبداد عبدالحميد، بل يجب البحث عن الأسباب الاجتماعية التى جعلته ممكناً. ولما كان معجباً بلو پلاى، فقد تبنى افكار احد اتباعه، ادمون ديمولان. فهذا الأخير، فى بحثه عن اسباب تفوق الأنجلو- ساكسون، يقابل بين المجتمعات التى تعلى من شأن الفرد، كالمجتمع الانجليزى، والمؤهلة بشكل خاص لاحراز التقدم، والمجتمعات التى تعلى من شأن الجماعة، والمحكوم عليها بالركود. وهو تمييز يقود صباح الدين الى رد تخلف المجتمع العثمانى الى جانبه الذى يعلى من شأن الجماعة. ومن ثم فإنه يتوجب بذل جهد انمائى، بفضل التعليم، للمبادرة الخاصة وتدشين اصلاح سياسى يستند الى اللامركزية. وهذه الفكرة الاخيرة هى التى عادت على صباح الدين بتعاطفات غير المسلمين، خاصة الأرمن. ولترويج افكاره،

ينشىء الأمير، فى باريس فى عام ١٩٠٦، صحيفة، هى صحيفة **«ترقى»**، وجمعية، هى رابطة المبادرة الخاصة واللامركزية.

وفى وجه هذه الليبرالية اللامركزية، يدعو احمد رضا الى فكرة مركزية سلطوية. ولارتيابه فى اوروبا وفى الأقليات المسيحية فى الامبراطورية، فإنه يرى ان النظام اللامركزى من شأنه ان يكون مقدمة لتمزيق الامبراطورية، وأن منح الحكم الذاتى للقوميات يساوى خيانة حقيقية. ولما كانت تهيمن عليه فكرتان، اعادة العمل بالدستور والحفاظ على الوحدة الاقليمية للامبراطورية، فإنه يري أيضاً ان العنصر التركى هو العنصر الذى يجب الاستناد اليه لضمان بقاء الدولة وتحقيق الرقى لها.

وتتمثل احدى المشكلات الاساسية التى تواجه المنتمين الى حركة تركيا الفتاة فى الانتقال الى الفعل: إذ كيف يمكن لحفنة من المنفيين الذين لا يتمتعون إلاّ بامكانات مادية قليلة والبعيدين عن تركيا تغيير النظام واعادة العمل بالدستور؟ اللجوء الى اوروبا؟ لقد رأينا ان هذه الدعوة لا تتمتع بالاجماع بين صفوف المعارضين. العنف والارهاب؟ حول هذه النقطة ايضاً، لم يكونوا على اتفاق. وقد مال صباح الدين فى احدى اللحظات الى هذا الحل، لكن المحاولة التى اشرف عليها فى عام ١٩٠٣، بدعم من بريطانيا العظمى الى هذا الحد أو ذاك، تنتهى فجأة. اما احمد رضا،الأكثر ميلا الى السبل الشرعية، فإنه يرفض الاتجاه الى اساليب العدميين الروس. ويبقى الجيش. وحول هذه النقطة، يسود الاتفاق بين المنتمين الى حركة تركيا الفتاة: فمن الضرورى كسبه الى صف القضية الثورية. وفى عام ١٩٠٦، يصدر احمد رضا فى القاهرة كتيباً عن هذا الموضوع، تحت عنوان : **«الواجب والمسئولية: الجندى»**. وهو يفسر فيه الدور الذى يتعين على الجيش لعبه فى الدفاع عن الامبراطورية العثمانية وفى تقدمها. فقد تغير هذا الدور، وانتقل من الفتح الى الدفاع عن البلاد، من الغزو الى الوطنية. ولما كان

الضباط هم اكثر عناصر الأمة تأهيلاً ووطنية، فإنه يتعين عليهم توجيه الحياة السياسية للبلاد. وبوجه خاص، فى وجه الاستبداد الحميدى الذى يقود الامبراطورية الى ضياعها، يدعو احمد رضا النخبة العسكرية الى تولى واجبها الثورى. وفى اصداره لهذا الكتيب، يترجم احمد رضا ظاهرة كانت بسبيلها الى التحقق : حلول الضباط الأتراك محل حركة تركيا الفتاة التى تمارس المعارضة فى المنفى.

نحو الثورة

اعتباراً من ١٩٠٥ – ١٩٠٦ ، يبدو تاريخ الامبراطورية العثمانية متسارعاً فجأة. وتجد سلسلة من الأحداث الخارجية صدى عميقاً فى تركيا. وبادىء ذى بدء، فإن انتصار اليابان العسكرى، فى عام ١٩٠٥، على امبراطورية القياصرة هو الذى يستثير، كما فى كل آسيا، فرحة غامرة فى صفوف جميع فئات السكان العثمانيين: فقد تعرض العدو التقليدى للهوان والهزيمة ونجحت أمة آسيوية فى كبح جماح دولة اوروبية. والليبراليون والوطنيون العثمانيون يجدون سبباً آخر للفرح : فالانتصار يعود الى دولة دستورية، اليابان، فى حين ان الهزيمة قد زعزعت الاوتوقراطية الروسية زعزعة شديدة بحيث انها تضطر الى التنازل وتقديم دستور وعقد برلمان، هو مجلس الدوما. وفى السنة التالية، يقدم انشاء نظام حكم دستورى فى ايران بشكل ما برهاناً اضافياً على أن أيام النظم الاستبدادية قد اصبحت منذ ذلك الحين معدودة وأن حركة تركيا الفتاة تعمل تماماً فى الاتجاه الذى يتحرك فيه التاريخ.

وفى الوقت نفسه، فإن الوضع الداخلى يزداد احتداداً. ففى عام ١٩٠٥، يحاول فدائى ارمنى اغتيال السلطان. ويتجدد التمرد فى الاناضول الشرقية. وبوجه خاص،فإن المشكلة المقدونية تصبح فى مأزق بشكل اكثر احتداداً من ذى

قبل. ومنذ احداث ١٩٠٢ - ١٩٠٣ الدامية، تشدد الدول الأوروبية ضغطها على الحكومة العثمانية. وفي عام ١٩٠٤، يجرى ارسال جندرمة دولية الى مقدونيا، تتألف من روس ونمساويين وفرنسيين وايطاليين وانجليز. وهي مكلفة بالحفاظ على النظام الى جانب الجيش العثماني. وبشكل متزايد، تتيح احداث مقدونيا للدول الأوروبية فرصة ممارسة سياسة البوارج. ففي عام ١٩٠٣، ترسل روسيا عدداً من السفن الحربية للاحتجاج على اغتيال اثنين من قناصلها؛ وفي السنة نفسها، يقوم النمساويون والايطاليون بمظاهرة بحرية في خليج سالونيك. وفي عام ١٩٠٥، تقترح الدول الخمس (تمتنع المانيا عن الاشتراك في هذه التحركات المشتركة) نظاما للرقابة المالية على الولايات المقدونية من خلال البنك العثماني وفروعه. وأمام رفض السلطان الانصياع لقرارات اللجنة الدولية للشئون المالية، يجرى احتلال الجمارك ومكاتب البريد في جزر ميتيلين وليمنوس، ويضطر السلطان الى التراجع.

والحال أن عجز الحكومة الحميدية عن حل المشكلة المقدونية وعن صد الدول الأوروبية قد قوبل بالاستياء بوجه خاص من جانب الضباط الاتراك المكلفين بقمع القلاقل في البلقان. وبالنسبة لهم، فإن انتفاضة ١٩٠٣ تشكل نقطة تحول. فهؤلاء الشبان الذين تخرجوا من الأكاديمية الحربية، حيث كانوا بوجه عام على اتصال بالأفكار الليبرالية، قد وجدوا أنفسهم في مقدونيا يحاربون حركات قومية لحساب طاغية. وهكذا، فبالنسبة لكثيرين، سوف تكون مقدونيا نوعاً من مختبر للفكرة القومية. ومن جهة أخرى، قياساً الى الجندرمةالدولية، فإنهم لا يمكنهم إلاّ ان يرصدوا هزال امكاناتهم. والضباط يحصلون على رواتب بائسة، غالباً ما يتأخر تسليمها تأخراً كثيراً، من جانب خزانة لا يمكنها أن تدفع غير رواتب ستة اشهر في السنة. لكن السخط في الجيش يمتد كثيراً الى ما وراء مقدونيا. وهكذا، ففي دمشق، تؤسس جماعة من الضباط الشبان في عام ١٩٠٦ جمعية سرية، هي لجنة الوطن والحرية. ومن بين صفوفهم نجد ان ملازماً شاباً غير معروف بعد، هو مصطفى كمال، الحديث التخرج من الأكاديمية الحربية، سوف يتجه الى انشاء صلات مع اوساط المعارضين في مدينة سالونيك التي جاء هو نفسه منها.

والواقع أن سالونيك تتيح مجالاً ملائماً لنشر الأفكار الثورية. فقد اصبحت عاصمة مقدونيا احدى احدث مدن الامبراطورية، فهى ميناء ضخم مفتوح على اوروبا، توجد فيه بورچوازية تجارية ثرية وقطاع ثالث جد متطور بالفعل. ولما كانت سالونيك مدينة تتميز بتنوع عرقى واسع حيث يهيمن العنصر اليهودى، الذى يمثل نسبة ٤٠٪ من السكان، فإنها تصبح ساحة منافسة مدرسية جد حيوية بين الجماعات المختلفة. ويحتل اليهود القمة بفضل مدارس التحالف الاسرائيلى العالمى، لكن التعليم المدرسى قوى ايضاً لدى اليونانيين والبلغاريين والأتراك. وقد أسهم التوسع الاقتصادى للمدينة فى الشطر الثانى من القرن التاسع عشر فى حدوث تمايز بين صفوف الجماعة المسلمة حيث يهيمن التجاور والبيروقراطيون.

وفى هذا السياق تتأسس فى أغسطس ١٩٠٦ اللجنة العثمانية للحرية. وهى تضم فى البداية عشرة اعضاء، يبرز بينهم المناضلون الذين سوف يلعبون دوراً هاماً فى حركة تركيا الفتاة بعد عام ١٩٠٨، مثل طلعت، الذى كان يعمل آنذاك فى ادارة مكاتب بريد سالونيك. والحال أن اللجنة المنظمة فى خلايا سوف تباشر جهداً تجنيدياً سريعاً فى المجتمع المقدونى. ويتألف المناضلون من ضباط أو من موظفين، شبان فى غالبيتهم، تخرجوا غالباً من المدارس العليا، ويتمسكون بأفكار الحرية والترقى. وقياساً الى النواة الأولى لحركة تركيا الفتاة لعام ١٨٨٩، فإن الاختلافات تعتبر هامة : فمناضلو مقدونيا ليسوا بعد طلاباً بل رجال ميدان عملى. والعنصر التركى سائد بينهم الى حد بعيد منذ ذلك الحين. والجماعة أكثر تجانساً من الناحية الاجتماعية : فليس فيها بعد باشاوات فى قطيعة مع القصر، بل اعضاء من الطبقة المتوسطة المسلمة متحرقون الى تحديث الامبراطورية. وكلهم يعارضون بشراسة تدخل أوروبا. وبشكل اكثر من كونهم ليبراليين، فإنهم وطنيون عازمون على انقاذ الامبراطورية.

ويتميز تطور اللجنة فى الوسط المقدونى بالسرعة الشديدة. وذلك أولاً من خلال الضباط الذين يشكلون خلايا فى مدن الحاميات كموناستير وسكوتارى وسيريس.

كما يبدو أن بعض الطرق الشعبية ، كالبكتاشية والميلاميه قد لعبت دوراً فى نشر الأفكار الثورية بقدر ما ان **تكاياها** كانت اماكن اجتماع للمثقفين الشبان. لكن المحافل الماسونية فى سالونيك هى القناة الأكثر فعالية لترويج ايديولوجية حركة تركيا الفتاة. وكان بعض اعضاء اللجنة انفسهم منتمين الى الماسونية، كطلعت او مدحت شُكرو. وكان هناك تداخل أفكارٍ معين بين مناضلى حركة تركيا الفتاة والماسونيين، خاصة النزعة الليبرالية وكره الاستبداد. والحال أن المحافل الاجنبية بوجه خاص، والتى تتمتع بحماية الامتيازات الى هذا الحد أو ذاك، تتيح شبكة مأمونة لأعضاء اللجنة الذين يمكنهم العمل هناك فى مأمن. وهكذا يمكن الحديث عن تأثير للماسونية على حركة تركيا الفتاة، دون شك، وإن كان يمكن الحديث بشكل أكبر عن استخدام للمحافل من جانب المنتمين الى حركة تركيا الفتاة للتغلغل فى الوسط السالونيكى. ولابد من أن نضيف ان اللجنة، عبر المحافل ذات الانتماء الفرنسى، كانت على اتصال بالبورجوازية اليهودية، التى تتقاسم مع المنتمين الى حركة تركيا الفتاة الرغبة فى بقاء مقدونيا داخل الامبراطورية، لأن مقدونيا تشكل منفذ أنشطتها الاقتصادية فى سالونيك. وبفضل جميع هذه القنوات، تنمو اللجنة بسرعة بالغة . وفى غضون عامين، سوف تضم نحو ١٥٠٠٠ من الأنصار.

وفى عام ١٩٠٧، تجرى اتصالات بين لجنة الاتحاد والترقى التى يقودها فى باريس أحمد رضا ولجنة سالونيك. وفى شهر سبتمبر، تقرر المنظمتان الانصهار فى منظمة واحدة. والواقع ان لجنة سالونيك (التى اتخذت اسم «الاتحاد والترقى») هى التى تهيمن منذ ذلك الحين على حركة تركيا الفتاة، التى ينتقل بذلك مركزها من العواصم الأوروبية الى سالونيك. ومن جهة أخرى، ففى السنة نفسها، يجمع مؤتمر ثان لحركة تركيا الفتاة فى باريس جماعة احمد رضا وجماعة صباح الدين، الى جانب مناضلى حزب الداشناق الأرمن. وبشكل متزايد تتأكد فكرة انقلاب عسكرى.

وفى كافة ارجاء الامبراطورية، يتدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى بسرعة. وتنشب تمردات فى شرقى الأناضول. وفى عام ١٩٠٦ بالفعل، كانت مدينة ارضروم مسرح تمرد حقيقى شاركت فيه البورچوازية الصغيرة المحلية والضباط والموظفون. ويطلب المتمردون الغاء الضرائب الجديدة وحل الوحدات **الحميدية** وإعادة العمل بالدستور. وعلى مدار عدة اسابيع، تظل المدينة فى ايدى المتمردين، إذ يرفض الجيش الذى ارسل لمحاربتهم التحرك. وينتهى التمرد فى ١٩٠٧، لكن انتفاضات محدودة أخرى تنشب فى السنة نفسها فى أناضول شرقية تأثرت، عبر القوقاز، بالثورة الروسية لعام ١٩٠٥. ويثبت هذا التمرد فى جميع الاحوال ان السياسة «الاسلامية» التى حاول عبدالحميد اتباعها فى المنطقة قد منيت بالفشل.

وشتاء ١٩٠٦ - ١٩٠٧ جد قاسٍ، والأسعار ترتفع، وتشح أخشاب التدفئة والفحم، والمحاصيل الزراعية هزيلة. وتتواصل الأزمة الاقتصادية خلال شتاء ١٩٠٧ - ١٩٠٨. وحسب صحيفة **«مونيتور اوتوما»** فى ٣ فبراير، فإن اسعار المنتجات الغذائية قد وصلت «الى مستوى لا يحتمل». وفى يونيو، فى سيواس، تحتشد نساء القرى المجاورة للمطالبة بالخبز، ويتحول الاحتشاد الى تمرد. وأسوأ شيء بالنسبة للحكومة هو امتداد السخط الى الثكنات. ففى جميع ارجاء الامبراطورية تقريباً، يتمرد الجنود بسبب التأخر فى دفع رواتبهم. وتنشب ٤ تمردات فى عام ١٩٠٦ و ١٣ تمرداً فى عام ١٩٠٧ و ٢٨ تمرداً فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٠٨. وهذه المصاعب الاقتصادية والاجتماعية تفسر جزئياً السبب فى انفصال الجماهير عن نظام كان شعبياً فى بداياته؛ كما تفسر السبب فى انه لن يجد من يدافع عنه.

والتطورات الدبلوماسية الأخيرة تضيف المزيد الى الهموم العامة. فالتقارب الانجلو - روسى، الذى ارتسمت معالمه الأولى فى عام ١٩٠٧ بشأن فارس والتبيت وأفغانستان، يتخذ شكلاً محدداً عندما يلتقى نيقولا الثانى وادوارد السابع فى

ريڤال فى يونيو ١٩٠٨. وتجرى محادثاتهما سراً، لكن الرأى العام يتخوف من احتمال تمزيق الامبراطورية. وتصب الدعاية الألمانية والنمساوية الزيت على النار عندما تذكر أن ما دار الحديث بشأنه بين العاهلين بالفعل هو تقسيم (الامبراطورية). ويجد المنتمون الى جماعة تركيا الفتاة أنفسهم وقد أصبح ظهرهم الى الحائط. ويصبح من الملح الانتقال الى الفعل، من أجل إعادة العمل بالدستور، بالتأكيد، ولكن بوجه خاص من اجل الحيلولة دون تمزيق الدولة. ويروى نيازى بك، احد ابطال ثورة تركيا الفتاة، فى مذكراته، أنه عندما سمع بخبر لقاء ريڤال، لم يستطع النوم لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليال، فإلى هذا الحد استبد به القلق على مصير بلاده. وفى ٣ يوليو، يصعد الى الجبال مع أنصاره. إن ثورة تركيا الفتاة تتحرك.

حواشى الفصل الثالث عشر

١- ١٢٩٣، فى التقويم المسمى بتقويم "المالية" المستخدم فى الأمبراطورية العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر. وهو يوافق عام ١٨٧٧.

2- Niyazi BERKES, The Development of Secularism in Turkey,Montreal,1964,P.253.

3- Keith M.Wilson, "CONSTANTINOPLE OR Cario: Lord Salisbury and the Partition of the Ottoman Empire,1886-1897",dans,K.M.WILSON,Imperialism and Nationalism in the Middle,East,The Anglo-Egyptian Experience,Londres,1983,pp.26-55.

٤- التعبير لألبير اورتايلى: القرن الأطول للأمبراطورية

Ilber ORTAYLI,Imparatorlugun En uzun Yuzyili, Istanbul,1983.

٥- نقلاً عن:

Feroze abdallah KHAN YASAMEE,The ottoman Empire and the European Great powers,1884-1887,these dactyl.,Londres,1984.

٦- المؤلفات الأحدث حول الديموجرافية العثمانية هى:

Justin MacCARTHY,Muslims and Minorities,the Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire,New York,1983,et Kemal H.KARPAT, Ottoman Population,1830,1914, Demographic and Social Characteristics, Madison,1985.

7- Zeyneb CELIK, The Remaking of Istanbul, Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century, Seattle et Londres,1986, p.160.

٨- نقوش اورهون: نقوش نقشت فى القرن الثامن على مسلات وادى أورخون،فى جنوب بحيرة بايكال، فك رموزها تومسين ورادلوف فى أواخر القرن التاسع عشر.

٩- البير اورتايلى،النفوذ الألمانى فى الأمبراطورية العثمانية فى عصر عبد الحميد الثانى.

Ilber ORTAYLI, Ikinic Abdulhamit Doneminde Osmanli,Imparatorlugunda Alman Nufuzu, Ankara 1981, pp.57-72.

10- Ilber Ortayli,op.cit., pp.73-103.

الفصل الرابع عشر

موت امبراطورية

(١٩٠٨ - ١٩٢٣)

بقلم : پول دومون وفرانسوا جورجو[1]

الآمال وخيبات الأمل (١٩٠٨ - ١٩١٢)

الثورة والردة

منذ صعود نيازى بك الى شعاب الجبال مع أنصاره، لم يكف الاضطراب عن التزايد فى مقدونيا. فقد حذا ضباط شبان آخرون من الجيش الثالث حذوه، كالبكباشى انور، الملحق بهيئة الأركان التى يرأسها حلمى باشا. ويؤدى تكاثر أعمال التمرد هذه الى دفع لجنة الاتحاد والترقى الى تزعم حركة العصيان. واذ يتابع عبدالحميد هذه التطورات من خلال شبكته التجسسية فإنه يحرك شرطته السرية ويرسل لجان استقصاء، لكن لجنة الاتحاد والترقى تكشف عملاءه وتتخلص منهم بسرعة.

وفى مستهل شهر يوليو ١٩٠٨، مع تزايد الاغتيالات ضد عملاء القصر، يقرر عبدالحميد ارسال الجيش لاخماد ما أصبح انتفاضة بشكل متزايد الوضوح : فنحو منتصف الشهر، سوف يجرى ارسال ١٨٠٠٠ جندياً من الاناضول الى مقدونيا. لكنهم، بدلاً من محاربة التمرد، ينضمون اليه. ويعتبر ذلك نقطة تحول فى

الثورة: فحتى ذلك الحين، كان تمرد الضباط المنتمين الى حركة تركيا الفتاة حدثاً شبه عادى فى مقدونيا خاضعة منذ سنوات طويلة للجماعات الثائرة. ويدل انضمام الجنود الاناضوليين الى التمرد على ان زمام الموقف يفلت منذ ذلك الحين بالكامل من أيدى القصر. وبين ٢٠ و ٢٣ يوليو، نجد ان عدداً من التمردات التى يتجه اليها الضباط والعناصر المدنية من السكان المسلمين والتى تنظمها لجنة الاتحاد والترقى سوف تنشب فى موناستير وسيرّيس وأوسكوب وفيرزويك. وينهمر على يلدز سيل من البرقيات المطالبة باعادة العمل بالدستور، بينما يهدد الجيش بالزحف على اسطنبول إذا لم يرضخ السلطان. وفضلاً عن ذلك، ففى ٢٣ يوليو، يتم اعلان الدستور بشكل عفوى فى موناستير وفى عدة مدن اخرى من مقدونيا.

وكانت اللجنة قد خططت للتحرك فى سالونيك، عاصمة مقدونيا، فى ٢٧ يوليو، لكن عبدالحميد يفاجئها. فالحال أن هذه الأخير، الذى لا يحوز بعد أية وسيلة لمواجهة المتمردين، يقرر التفاهم معهم. ففى ٢٢ يوليو، يعين سعيد باشا صدراً أعظم، وفى صباح اليوم التالى، يصدر إرادة سلطانية تعيد العمل بدستور ١٨٧٦ فى الامبراطورية؛ كما يعلن اجراء انتخابات فى موعد قريبا وعقد البرلمان، وهو برلمان لم يجتمع منذ ثلاثين عاماً.

وفى ٢٤ يوليو، تعلم اسطنبول والمدن الكبرى للامبراطورية فى فرحة جماعية غامرة أن الاستبداد الحميدى قد انتهى. وفى الشوارع، نشهد مشاهدة مؤثرة؛ فالناس المنتمون الى جميع الجماعات، الأرمن واليونانيون والبلغاريون والاتراك والألبانيون، يتبادلون التهنئة ويتعانقون. وفى الأماكن التى لا تشهد حماساً، كما فى بعض المدن العربية، يجتهد ممثلو اللجنة فى اثارة مظاهر الفرحة. وتبدو جميع الآمال ممكنة. وسوف يعلن انور «لقد عالجنا الرجل المريض». ويبزغ فجر جديد مع اعادة العمل بالدستور.

وهكذا، فدون معركة تقريباً، يشهد المنتمون الى حركة تركيا الفتاة تحقق ما كان فكرة ثابتة لديهم منذ نحو عشرين عاماً: أن تصبح الدولة العثمانية من جديد

دولة دستورية. وتفاجئهم سرعة انتصارهم، الذى تم الوصول اليه دون خوض معركة، دون اللجوء الى العنف، تحت مجرد التهديد بالتدخل، والسهولة التى رضخ بها عبدالحميد لمطلبهم. والحال أن الأكثر محافظة بين صفوفهم يرون انه مع تحقيق الجانب الرئيسى من البرنامج فإن على اللجنة أن تحل نفسها. لكن الغالبية تختار مواصلة العمل السياسى.

فما الذى سوف يفعله المنتمون الى حركة تركيا الفتاة بانتصارهم المفاجىء؟ إن السلطان، لأنه اعاد الدستور، يشهد استعادة لشعبيته، وليس بالامكان عزله. ومن جهة اخرى، فإن الثوار لا يضمون فى صفوفهم أية شخصية سياسية ذات خبرة. فلما كانوا منحدرين فى غالبيتهم من صفوف البورچوازية الصغيرة، بورچوارية المحامين والصحفيين والموظفين وصغار الضباط، المتخرجين غالباً من مدارس عليا دون أن يكونوا قد تعلموا مع ذلك فن الحكم، فإنهم لم تكن امامهم قط فرصة للاحتكاك بعالم الحياة السياسية. وأخيراً، فإنه اذا كانت لجنة الاتحاد والترقى تتمتع بانغراس جيد فى مقدونيا، فإنها لم يتسن لها مد شبكتها الى الأناضول، وكانت تعوزها منظمة راسخة فى اسطنبول حيث كان قادة الحركة شبه مجهولين. ومن المستحيل فى هذه الظروف المطالبة بحكم دولة جد واسعة وجد معقدة كالامبراطورية العثمانية. والحال ان المنتمين الى حركة تركية الفتاة، وهم انقلابيون ترهبهم السلطة، كان محكوماً عليهم بأن يبقوا، مؤقتاً على الأقل، على هامش المؤسسات.

ومن ثم فلاغرابة فى اننا نجد فى المناصب القيادية للدولة بعد يوليو ١٩٠٨ نفس القيادات السياسية. فعلاوة على السلطان الذى يبقى على عرشه وإن كان بسلطات مختزلة، نجد ان جميع من يتولون منصب الصدر الاعظم هم من رجال النظام القديم. سعيد باشا، ثم العجوز كامل الذى يستأنف الخدمة فى اغسطس واحمد توفيق باشا، الخ. كما ان الادارة تبقى هى ايضاً فى ايدى بيروقراطيي النظام القديم العثمانيين. ولن يتم احلال سياسى وادارى إلاَّ بشكل تدريجى.

فهل يمكن للمرء آنئذ الحديث عن «ثورة تركيا الفتاة»؟ الواقع ان ما حدث هو بالأحرى انقلاب قاده وحقق له النجاح الضباط ولجنة الاتحاد والترقى فى مقدونيا، دون نقل حقيقى للسلطة. وبشكل اكبر من أن يكون ثورة، فإنه عودة - هى عودة نص قديم بالفعل يزيد عمره عن ثلاثين سنة - حققها رجال لا يملكون فى الواقع برنامجاً فى المجال الاجتماعى. إلاَّ انه كما ان الثورة الفرنسية لا تختزل فى اجتياح الباستيل، فإن الثورة التركية ايضاً ليست متضمنة كلها فى ٢٤ يوليو. فالواقع ان انقلاب حركة تركيا الفتاة قد فتح السبيل امام سلسلة من التغيرات العميقة التى سوف تنتشر على اكثر من عشر سنوات.

وفى اللحظة نفسها، فإن التغيرات كانت بالفعل ذات اهمية. فالمقربون من السلطان جد المتورطين فى الاستبداد، كعزت باشا او ابو الهدى، يهربون أو يجرى حبسهم، ويتشتت شمل «بطانة» يلدز. ويجرى حل الشرطة السرية وازالة شبكة الجواسيس. ويتم منح عفو عام فى ٢٧ يوليو، يستفيد منه، خلافاً لضحايا التعسف ولضحايا **الجورنالچية**، الف من السجناء المنتهكين للقانون العادى. ويرجع المنفيون السياسيون بالمئات، حيث يتم استقبالهم احياناً بتظاهرات حماس ضخمة، كصباح الدين. وإذ تتخلص الصحف من الرقابة، فإنها تتزايد، ويدخل الرأى العام الحياة السياسية للبلاد. وبوجه عام، فإن المناخ يعتبر ثورياً.

إلاَّ انه ترقباً للانتخابات ولانعقاد البرلمان المتوقع فى الخريف، فإن المشكلة المثارة هى معرفة من الذى سوف يحكم. لقد أصاب الضعف القصر. وعبدالحميد، بعد أن حلف اليمين على الدستور، ينعزل فى دور المراقب. وبالنسبة للباب العالى، على العكس من ذلك، تتيح الثورة فرصة لاستعادة الساحة التى خسرها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. وفى لعبه بفطنة على النزاعات التى لن تغيب عن النشوب بين القصر واللجنة، يتسنى للصدر الأعظم الأمل فى أن يفرض من جديد سلطته. وسوف يحاول سعيد باشا وكامل باشا، كل بدوره، اللعب بهذه الورقة. أما

فيما يتعلق بلجنة الاتحاد والترقى، فإنها تتصرف من خلال لجنتها المركزية (**مركز - اى عمومى - المركز العمومى**) التى تظل سرية فى سالونيك، وهى أشبه ما تكون بجماعة ضغط سرية تفوض ممثليها فى الولايات، وترسل وفوداً من اثنين أو من ثلاثة من ابرز اعضائها، كطلعت أو رحمى أو چاويد أو الطبيب ناظم بهاء الدين شاكر أو احمد رضا، الى السلطان أو الى الصدر الاعظم لعرض وجهة نظرها، بل وحتى لفرضها. وبعد عدة أيام من الثورة، تصل الى العاصمة لجنة من سبعة اشخاص (يبرز بينهم بشكل خاص طلعت وجمال وجاويد) للاشراف فيها على تطبيق النظام الجديد. ولن يتخلف هذا النظام عن الاصطدام بسلسلة من المصاعب السياسية والاجتماعية والديبلوماسية.

وبادىء ذى بدء ، تتفجر أزمة سياسية بعد عدة أيام بين سعيد باشا والاتحاديين. فالدستور يعطى الصدر الأعظم الحق فى أن يشكل بنفسه الوزارة، التى يجب عليه بعد ذلك اخضاعها **لارادة** سلطانية. ولكى يتمكن من مواجهة اللجنة بشكل أفضل، ينوى سعيد باشا أن يحتفظ للسلطان بحق اختيار وزيرين، وزير الحربية ووزير البحرية. والرهان كبير: فمن يسيطر على الجيش يمكنه بذلك نفسه أن يكبح جماح حركة تركيا الفتاة التى تستند قوتها الى حد بعيد على صغار الضباط. ويفشل سعيد باشا فى امتحان القوة الذى يخوضه ويضطر الى التنحى. وسوف يحل محله كامل باشا (٦ اغسطس). ويقترح هذا الأخير برنامجاً يهدف الى تحويل الامبراطورية الى دولة حديثة ممركزة ينال تأييد المنتمين الى حركة تركيا الفتاة. وتعلن لجنة الاتحاد والترقى انها لن تتدخل بعد فى الحياة السياسية وانها تكتفى بأن تكون حارساً للدستور وبأن تمارس دورها كحكم، وهو دور سوف تكون مدعوة الى لعبه منذ شهر اغسطس ١٩٠٨ عندما تجتاح البلاد موجة من الإضرابات على مدار عدة اسابيع.

لكن اسوأ ما ينتظر النظام الجديد كان على وشك الحدوث. ففى ٥ اكتوبر، نجد ان بلغاريا، رفضاً منها لسلطة السلطان، تعلن استقلالها، وفى اليوم التالى،

تعلن النمسا - المجر ضم البوسنة والهرسك، وتعلن كريت قرارها بالانضمام الى اليونان. وكانت الفرصة مغرية : فالنظام الجديد كان ما يزال غير مستقر؛ وفى حالة توطده، ألن يلجأ الى استعادة سلطته على هذه الاراضى؟ من المؤكد انها اراضى لا تنتمى بعد الى الامبراطورية العثمانية إلاَّ من الناحية الاسمية، لكن وضعيتها تضمنها الدول الكبرى وهى تتخلص فجأة من السيادة العثمانية؟ وكانت تركيا عاجزة ومعزولة، والدول لا تعرقل سير الأمور. وبينما تنظم اللجنة مقاطعة للسلع النمساوية، تحاول السلطات السياسية تسوية الأزمة بالسبل الدبلوماسية. وبين فبراير وابريل ١٩٠٩، سوف يجرى التوصل الى اتفاقيات تنص على تعويضات مالية لتركيا وتعترف للخليفة بحق الاشراف على الحياة الدينية للمسلمين فى الأراضى الضائعة

والحال أن آثار هذه الأزمة الدبلوماسية ملحوظة. فبالنسبة للنظام الناشىء عن ثورة تركيا الفتاة، كانت تلك نهاية الحظ السعيد. ففى غضون اشهر، سوف يضطر إلى التنازل عن اراض اكثر من تلك التى تخلى عنها عبدالحميد خلال الاعوام الثلاثين الأولى من عهده. والحال أن تدخل يوليو كان يقصد به الحيلولة دون تمزق الامبراطورية. وبضربة واحدة تتمزق مصداقية المنتمين الى حركة تركيا الفتاة تمزقاً خطيراً. وسرعان ما سوف يؤدى عجزهم عن مواجهة العدوان الاجنبى الى ايقاظ السخط. ولا غرابة فى ان الدلائل الاولى على الردة تظهر منذ غداة هذه الأزمة.

ومن ثم ففى مناخ مسموم الى حد ما سوف تجرى الانتخابات للبرلمان العثمانى (نوفمبر - ديسمبر ١٩٠٨). وتجيىء المعارضة الوحيدة للجنة من الليبراليين المنتمين الى اتجاه صباح الدين، المتجمعين فى الحزب الليبرالى العثمانى (**عثمانلى احرار فرقاسى**)، الذى، إذ يشدد على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، كما يشدد على اللامركزية، يجد دعماً من جانب العناصر غير

التركية فى الامبراطورية. لكن الحزب، الذى تشكل بشكل متأخر، نحو منتصف شهر سبتمبر، والمنظم فى العاصمة وحدها تقريباً، لا يتسنى له تهديد هيمنة الاتحاديين بشكل جدى. وسوف تجرى الانتخابات وفق اقتراع غير مباشر على درجتين، مع عدم الاعتراف بحق التصويت إلاً للرجال الذين تزيد اعمارهم عن خمس وعشرين سنة. وسوف تؤدى الى نزاع حاد مع البطريركية الارثوذكسية والجالية اليونانية اللتين تطالبان بتمثيل أقوى بكثير للعنصر اليونانى فى المجلس (النيابى). وفى جميع الانحاء من الناحية العملية، سوف يجرى انتخاب المرشحين المنتمين الى قائمة لجنة الاتحاد والترقى. والحال أن الصدر الاعظم نفسه، مرشح الليبراليين فى اسطنبول، سوف يسقط فى الانتخابات.

ويجرى افتتاح البرلمان فى صخب عظيم فى ١٧ ديسمبر ١٩٠٨. وفى خطابه الافتتاحى، يؤكد عبدالحميد تعلقه بالدستور: فهو يقول انه لم تعد هناك الآن عقبة أمام اعادة العمل به، بعد ان تقدم التعليم بين صفوف الشعب. وبعد ذلك بعدة ايام، سوف يجرى انتخاب احمد رضا رئيساً لمجلس النواب.

ولن تتأخر العلاقات بين اللجنة وكامل باشا عن التدهور. فالصدر الأعظم، رمز بيروقراطية النظام القديم، المتميز بعلاقاته مع الليبراليين، شخص تصعب السيطرة عليه. وبعد عدة اسابيع من افتتاح البرلمان، يحاول الاستفادة من المصاعب السياسية لزيادة سلطته. وفى ١٠ فبراير ١٩٠٩، يقرر تعيين رجال يأتمرون بأمره على رأس وزارة الحربية والبحرية. ومن جديد، يدور امتحان القوة حول السيطرة على الجيش. وإثر مناقشة فى البرلمان يجرى فيها حجب الثقة عنه بأغلبية ساحقة، يضطر كامل الى التنحى. ولايجاد بديل له، يلجأ السطان الى حسين حلمى باشا، المفتش العام السابق لروميليا قبل الثورة، والذى يتمتع بسمعة طيبة لدى المنتمين الى حركة تركيا الفتاة. ويعتبر ذلك انتصاراً جديداً للجنة الاتحاد والترقى.

وفى غضون عدد من الأشهر، لا يكف السخط عن التزايد. وهو يتخذ فى البداية ملمحاً دينياً بشكل واضح. فأزمة اكتوبر ١٩٠٨ الديبلوماسية تحدث فى

قلب شهر رمضان، فى لحظة تعتبر الحساسية الدينية فيها اقوى ما تكون[٢]. ومنذ ٧ اكتوبر، يتجه حشد يتزعمه احد **الخوجات** (على الأعمى، قور على) الى القصر لمطالبة السلطان بتطبيق **الشريعة**. وتنتشر الدعاية المضادة لجماعة تركيا الفتاة. وإذا كان **شيخ الاسلام** والعلماء من المرتبة العليا قد أيدوا النظام منذ البداية، فإن الدستور قد اعتبر، فى المراتب الأدنى للهيراركية الدينية، والأكثر محافظة، مسئولاً عن النكبات الجديدة للامبراطورية، وتبدو الحرية والمساواة فكرتين غريبتين، خطرتين، أما الاخلاق الحديثة، المنسوبة الى جماعة تركيا الفتاة، فهى تتعرض للتحقير. وفي صحيفته، صحيفة **ميزان**، نجد أن مراد بك، فى قطيعة أكبر من ذى قبل مع رفاقه السابقين، يصب الزيت على النار، مثيراً المشاعر الدينية، ومندداً بالمساواة مع غير المسلمين وبتحرير المرأة بوصفهما متعارضين مع التقاليد. وهو خطاب يجد أتباعاً متزايدى العدد بين صفوف رجال الدين **والصفطة** والدراويش، بل وبين صفوف البيروقراطية والجيش، كما بين صفوف الجماهير الشعبية.

ويؤدى اقصاء كامل باشا فى فبراير ١٩٠٩ الى زيادة التوتر. وفى المجلس (النيابى)، يصبح حزب الأحرار نواة معارضة سياسية تضم ما بين خمسين وستين نائباً، خاصة بين صفوف القوميات غير التركية: اليونانيين والأرمن والعرب والألبانيين. وهذه المعارضة تتهم لجنة الاتحاد والترقى بفرض ديكتاتورية وبتسييس الجيش وبالتخلى عن المثل الاعلى للنزعة العثمانية لحساب الأتراك وحدهم. وهذه الهجمات العنيفة تجد تشيعاً من جانب الانجليز الذين لا يرتاحون الى رحيل رجلهم الذى يتمتع بثقتهم. والحال أن فيتزموريس، الترجمان الأول لسفارة بريطانيا العظمى، يشن حملة من خلال صحيفة **«ليفانت هيرالد»** الصحيفة الانجليزية الصادرة فى اسطنبول، التى تطعن فى الاتحاديين. ويجرى توجيه النقد السافر الى اساليب اللجنة فى الصحف. وفى ٧ ابريل، يجرى اغتيال حسن فهمى، وهو صحفى شارك بنشاط فى الحملة المضادة للاتحاديين فى صحيفة **«سيربيستى»**، ويحمل الرأى العام اللجنة نفسها المسئولية عن هذا الاغتيال.

وفى اوائل ابريل، سوف تنظم قوى الردة نفسها. فالواقع ان جمعية الاتحاد المحمدى (**اتحاد – اى محمدى جمعيتى**)، التى تشكلت فى الشهر السابق على يدى واحديتى، وهو درويش بكتاشى من قبرص، سوف تضم علماء من المرتبة الثانية. وهى نوع من منظمة تبشيرية، ذات نزعة «أممية»، تدعو الى اسلام شعبى. ومنذ عدة أشهر، تسهب صحيفتها، صحيفة **«فولكان»**، فى اصدار قرارات الحرمان ضد «حفنة الملحدين» الذين يجرون البلاد الى الخراب. وتختار جمعية الاتحاد المحمدى ذكرى مولد النبى، ٥ ابريل، لاعلان برنامجها الذى يدعو الى المثل الاعلى الاسلامى، فى مواجهة اتجاهات الاتحاديين العلمانية والمتأثرة بالغرب.

وفى ليلة ١٢ – ١٣ ابريل ١٩٠٩، ينشب التمرد المعروف بالتركية باسم «حادث ٣١ مارس» (**اوتوز/ بير/ مارت / وقاسى**»[٣]. ذلك ان عدداً من جنود الفيلق الأول للجيش المرابط فى اسطنبول، شديدى التأثر بدعاية الجمعية، سوف ينزعون سلاح ضباطهم – وغالبيتهم من الضباط والمؤهلين (**مكتبلى**)، وسوف ينتشرون فى المدينة ويجتازون جسر جالاتا ويتجمعون فى ميدان السلطان أحمد، أمام البرلمان. وعلى مدار يوم ١٣ ابريل، سوف تنضم اليهم عناصر من وحدات اخرى ورجال دين وتلامذة المدارس الاسلامية. ومرة اخرى فى التاريخ العثمانى، يحتشد رجال الجيش ورجال الدين كتفا لكتف فى تمرد ضد السلطة. وهم يطالبون بالالتزام الصارم **بالشريعة** ويطلبون تنحية وزير الحربية وتنحية رئيس مجلس النواب، احمد رضا، رمز لادينية جماعة تركيا الفتاة.

ويؤدى التمرد الى ازمة سياسية خطيرة. فالبرلمان الذى غزاه العسكر فى جانب منه يبدو محاصراً. والنواب الاتحاديون يهربون او يختفون. ووزير الحربية، احمد مختار باشا، لا يقدر على اتخاذ قرار بالتصدى للعصيان. ووزارة حلمى باشا، التى اصابها الشلل، تسارع الى تقديم استقالتها. أما فيما يتعلق بالسلطان، فإنه يرى فى الأزمة فرصة للثأر لنفسه. و«استجابة منه لأغلب مطالب

المتمردين، يصدر الأمر الى البرلمان باحترام **الشريعة** ويعين احمد توفيق باشا فى منصب الصدر الأعظم. وسرعان ما يملأ الليبراليون الفراغ الذى تركه الاتحاديون.

وتحدث فى اسطنبول عدة مشاهد للعنف، فخلال التمرد نجد أن عدداً من الضباط الشبان المؤهلين ومن انصار الحركة الدستورية وعدداً من النواب يلقون حتفهم. ويجرى تخريب ونهب مكاتب صحف اتحادية كصحيفتى **«تانين» و «شورى – اى امه»**، على ان شيئا لا يضاهى التمردات التى تقع فى أضنه. فاعلان تمرد اسطنبول يثير النفوس فى اضنه اثارة زائدة عن الحد، وتنتشر بين صفوف المسلمين اشاعة مفادها أن الأرمن يستعدون للثورة. ومنذ ١٤ ابريل، يصبح الحى الأرمنى مسرح مشاهد عنف ومذابح، سوف تستمر عدة ايام وتسفر عن سقوط عدة آلاف من الضحايا بين صفوف السكان الأرمن.

وقد جرى التوقف طويلاً امام معنى احداث ١٣ ابريل. هل كانت تفجراً مفاجئاً للتعصب الاسلامى؟ لكن الاقليات المسيحية، وعلى رأسها اليونانيون، قد اعربت عن فرحتها، وكان الدستور محل احترام من جانبها. فمن الذى امسك بزمام الأمور وراء المتمردين؟ عبدالحميد؟ الواقع انه يبدو ان السلطان لم يكن محرك التمرد إلا انه يبدو انه، مع تفجر التمرد، قد حاول الاستفادة منه، الأمر الذى سوف يؤدى الى اتهامه بالمسئولية عنه من جانب المنتمين الى حركة تركيا الفتاة، جد المرتاحين الى فرصة التمكن أخيراً من التخلص من طاغية يلدز. انجلترا؟ لاجدال انها، وعلاقاتها فاترة مع جماعة تركيا الفتاة، قد قدمت دعمها الى المعارضة. لكن البحث عن المسئوليات الحقيقية يجب ان ينصب على هذه الجهة. فوراء حزب الاحرار، ينتشر حشد بأكمله من خصوم النظام الجديد أو من الذين خابت آمالهم فيه: منتمون سابقون الى جماعة تركيا الفتاة جرى شل نشاطهم (كصباح الدين)، ليبراليون مستبعدون من السلطة (ككامل باشا)، أقليات مسيحية تتزايد تخوفاتها،

البانيون منزعجون من اتجاهات الاتحاديين المركزية والقومية، **الايليون** يتمسكون بالولاء للسلطان، ضباط النظام القديم المسرحون منذ يوليو، بيروقراطيون ضحايا لاعادة التنظيم الادارى **(تينسيكات)**. وقد استخدمت المعارضة الاسلام ضد الاتحاديين؛ وهو ما سمح لها بتعبئة سكان اسطنبول بشكل واسع.

على أن انتصار خصوم لجنة الاتحاد والترقى سوف يكون قصير العمر. فجيش مقدونيا، الذى يرى البنيان السياسى الذى جرى تدشينه فى ٢٤ يوليو ١٩٠٨ عرضة لتهديد خطير، يقرر التحرك. وبدفع من محمود شوكت باشا، يزحف «جيش العمل» **(حركة أوردوسو)** على اسطنبول التى يجرى محاصرتها فى ٢٤ ابريل. ويجرى اعلان الاحكام العرفية وانشاء محاكم استثنائية لمحاكمة المتمردين. وبعد ذلك بعدة ايام، سوف يعلن مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى اجتماع مشترك خلع السلطان، وهو قرار سوف تكرسه **فتوى** صادرة عن **شيخ الاسلام**. ويجرى نفى عبدالحميد الى سالونيك واحلال اخيه محمد رشاد محله. وبهذا تطوى صفحة من صفحات تاريخ الامبراطورية العثمانية.

الغليان الاجتماعى والفكرى

منذ بداية القرن، عرفت الامبراطورية العثمانية تطوراً اقتصادياً سريعاً، شجعت عليه سياسة اللجوء الى الرساميل الأجنبية فى سياق تنافسات متزايدة الحدة بين الدول. وقد ارتفعت الاسعار. ففى اسطنبول، بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٨، ارتفع سعر أقة (١.٣ كجم) القمح من ٣٤ إلى ٥٤ **بارة** (٤٠ **باره** = قرشاً واحداً). وارتفع سعر **كيلة** (٣٧ لترا) الشعير من ١٢ الى ١٩ قرشاً. وهذا التضخم يناسب رجال الاعمال، لكنه يزيد وضع الأجراء والمستخدمين والشعب البسيط هشاشة. وفى الوقت نفسه، فإن التغريب يستمر اكثر فأكثر: فبالرغم من الرقابة، لا تتوقف الصحف الأوروبية، والأفكار الغربية، والموضة، واحدث التقنيات، والألعاب وأشكال

اللهو (كالدراجة أو السينما) عن غزو المدن الكبرى للامبراطورية. وكان ذلك شيئاً من العصر الجميل الذى يتغلغل فى جزء صغير على الأقل من الامبراطورية.

والحال أن ثورة تركيا الفتاة، التى تقع وسط هذه التحولات السريعة، تثور فى المجتمع العثمانى كانفجار. فالقوى الاجتماعية، أسيرة القيد الحميدى لزمن جد طويل، تجد نفسها فجأة وقد تحررت. ولأول مرة فى تاريخه، يكتشف المجتمع العثمانى حرية التعبير والصحافة والاجتماع. وتصبح «الحرية» كلمة سحرية قادرة على حل جميع المشكلات واشباع جميع الرغبات. وتؤدى «نشوة الحرية» الى تجاوزات، والى تجليات لعدم الانضباط وللفوضى، والى رفض لدفع الضرائب. ويكف عدد من الموظفين عن شق طريقهم الى مكاتبهم ويكف عدد من طلاب المدارس عن شق طريقهم الى مدارسهم.

وأحد تجليات هذا الانفجار الاجتماعى الأكثر اثارة هو تطور الصحافة. فمنذ غداة ٢٤ يوليو، يقفز عدد النسخ الصادرة من الصحف اليومية فى اسطنبول بشكل بليغ الدلالة : ٦٠٠٠٠ نسخة بالنسبة لصحيفة **إقدام** و ٤٠٠٠٠ نسخة بالنسبة لصحيفة **صباح**. ويجرى تخاطف الأعداد. وحتى أواخر عام ١٩٠٨، تظهر مائة صحيفة جديدة فى الامبراطورية. وتحتل الصحف الساخرة بينها مكانة هامة: فقد كان الضحك مكبوحاً لزمن جد طويل فى عهد عبدالحميد. وفى ١٩٠٨ – ٩-١٩، يجرى توزيع اكثر من ٣٥٠ صحيفة ودورية فى الامبراطورية، وهو رقم يشير فى حد ذاته الى الحمى الفكرية التى استولت على تركيا، حتى وإن كان الايقاع سوف يصبح بطيئا بعد ذلك : إذ تظهر ١٣٠ صحيفة فى عام ١٩١٠، ثم تظهر ١٢٤ صحيفة فى عام ١٩١١.

وفى اندفاع الثورة، تبرز آنذاك ثلاث جماعات اجتماعية، قلما دار عنها الحديث حتى ذلك الحين فى الامبراطورية العثمانية: النساء والعمال والمثقفون.

وحول عام ١٩٠٠، كان وضع المرأة العثمانية بسبيله الى التغير. ففى الفئات العليا من المجتمع، تتبنى أعداد متزايدة باطراد من النساء المسلمات أساليب

السلوك الغربية، تحت تأثير الاطلاع على المجلات أو محاكاة لرصيفاتهن الأرمنيات واليونانيات. وهن تبدأن فى تعلم الفرنسية وفى تأثيث منازلهن وفق النموذج الأوروبى، وفى تلقى دروس فى العزف على البيانو، وفى ارتداء الأزياء الغربية، وفى الخروج بمفردهن الى الشارع. لكن اخلاقية عهد عبدالحميد تسعى فى الوقت نفسه الى ان تفرض عليهن قواعد سلوك اكثر صرامة. وهكذا نجد أن مرسوماً صادراً فى عام ١٩٠١ يحرم عليهن التردد على المحال الأوروبية ويلزمهن بارتداء الحجاب حتى وهن فى العربات. ويجرى النص تفصيلاً على طول وسمك الحجاب (**الشرشف**)، ونوع الأحذية التى يتعين عليهن لبسها. أما النساء اللواتى يجازفن بالسير فى الشارع بمفردهن فإنهن يصبحن عرضة للقبض عليهن.

وخلال فترة نفيهم فى اوروبا، ومن جراء اتصالهم بالعادات الأوروبية، يفكر المنتمون الى حركة تركيا الفتاة كثيراً فى حالة المرأة فى مجتمعهم. ويرى بعضهم أن تحررها هو مفتاح تقدم الدولة العثمانية. وبوجه عام، فإنهم يتمنون ان تتطور المرأة العثمانية وفق نموذج المرأة الغربية بفضل تقدم التعليم.

ويتيح مناخ يوليو ١٩٠٨ للنساء المسلمات فرصة الاعراب عن طموحاتهن. وقد فوجىء شهود ثورة تركيا الفتاة بحضورهن خلال الأيام الثورية. فقد شاركن فى مظاهرات الفرح الأولى؛ وفى ٢٧ يوليو، اجتزن شوارع المدينة فى عربات مزينة بشعارات حركة تركيا الفتاة. كما افصحن عن رفضهن للحجاب وللانزواء فى البيوت، وعن رغبتهن فى التعليم وميلهن الى المشاركة فى الحياة السياسية. ويشاهد المرء نساء كثيرات سافرات تخرجن على الملأ، وتلبسن وفق الأزياء الحديثة، وتعقدن المؤتمرات والاجتماعات. وسوف تنشأ جمعيات نسائية، يتميز بعضها بأهداف خيرية اكثر، بينما يتميز بعضها الآخر بأهداف «نسائية» اكثر كجمعية ترقية النساء (**تعالى – اى نسوان جمعيتى**) التى اسستها خالدة اديب فى عام ١٩٠٨. وهذه الجمعية، المتصلة بحركة النساء المطالبات بحق التصويت فى انجلترا، تحدد لنفسها هدف «الارتفاع بالمستوى الثقافى للنساء» وتحاول تقديم

تسهيلات تعليمية لاعضائها. ومن جهتها، تنشىء لجنة الاتحاد والترقى فى اسطنبول وفى سالونيك شعباً نسائية للاتحاد والترقى **(اتحاد وترقى قادينلار شعبسى)**. أما الجماعة الأكثر راديكالية، وهى جماعة الدفاع عن حقوق النساء **(مدافعه – اى حقوق – اى نسوان جمعيتى)**، التى تأسست فى بداية الحروب البلقانية، فهى تنادى بالتحرر الاقتصادى للمرأة التى يجب ان تتاح لها الفرصة لتولى مناصب فى العمل العام أو فى المشاريع. وتحصل الجمعية على نجاح أول بتمكنها من ادخال عدد من النساء فى شركة التليفونات. والى جانب هذه المنظمات، توجد أيضاً سلسلة كاملة من المطبوعات والصحف النسائية؛ ومن بين الصحف التى كتبت فيها نساء عديدات تجب الاشارة الى مجلة **ضمه** (الباقة) ومجلة **مله جازيتسى** (مجلة الأمة)، ومجلة **قادين ميكمواسى** (مجلة المرأة)، ومجلة **محاسن** (الأعمال الحسنة)، ومجلة **قادينلار دنياسى** (دنيا المرأة).

وتظل حركة التحرر هذه محدودة بالرغم من كل شىء. فهذه الحركة، التى توجهها عدة نساء مرموقات، كخالدة اديب أو نقيه هانم، لا تكاد تمس غير الصفوات العثمانية وجزء صغير من الطبقات المتوسطة فى المدن. ولا تكاد جمعية الدفاع عن حقوق النساء تضم اكثر من خمسين من الاعضاء. ويتم إحراز شىء من التقدم فى مجال تعليم المرأة. ويجرى أفتتاح اول ليسيه للبنات فى عام ١٩١١. إلاَّ انه فى هذا المجال ايضاً، يظل التغير متواضعاً. وبوجه عام، فإن حالة المرأة لا تعطى إنطباعاً بأنها قد تطورت كثيراً. فالنساء يظل لهن خلوات منفصلة فى عربات الترام ومراكب البسفور، ويحظر عليهن السباحة والتردد على المطاعم، حتى وإن كن برفقة ازواجهن.

وبالرغم من كل شىء، فلأول مرة، يتوفر ادراك، وتثار مشكلة حالة المرأة من جانب النساء انفسهن، وهى مشكلة تمس «المناطق الحساسة» فى الاسلام، الفصل بين الجنسين، الزواج، الطلاق، تعدد الزوجات. وهذا هو السبب فى ان هذه البداية

التحررية، رغم طابعها المتردد، قد نجحت بالفعل فى بلورة الكثير من اشكال السخط. وكان يكفى ان تظهر عدة نساء سافرات فى الشارع حتى يؤدى ذلك الى اثارة القلاقل واستثارة ردود فعل عنيفة. ونشهد مهاجمة النساء فى الشارع، وبروز الدعوة الى انزواء النساء فى البيوت والى ضرورة ارتداء الحجاب بين مطالب المعارضة الدينية. والحال ان لجنة الاتحاد والترقى، المشتبه فى الحادها، يجرى تحميلها المسئولية عن الانحلال الاخلاقى العام. وفى عام ١٩١١، سوف يضع **شيخ الاسلام** النقاط على الحروف؛ فهو يذكر بضرورة ارتداء الحجاب وانزواء النساء فى البيوت ويمنع النساء من ارتداد ثياب تتمشى مع الازياء الأوروبية ومن التنزه بمفردهن فى الشوارع. وكان الانزعاج بالغ الشدة والاحتدام بحيث انه سوف يجرى فى زمن الحروب البلقانية سجال كامل حول مسئولية تحرير المرأة عن الهزائم العثمانية...

كما تلعب ثورة تركيا الفتاة دور كاشف للحركة العمالية. فنحن نشهد منذ شهر اغسطس ١٩٠٨ موجة اضرابات (١١٠ اضرابات) تتميز باتساع وباستمرار غير مسبوقين فى التاريخ العثمانى. وهذه الاضرابات، «العفوية» فى غالبيتها، تنفتح بشكل مباشر على الثورة. فغداة ٢٤ يوليو، ينظم العمال مسيرات يوزعون خلالها منشورات ويلوحون برايات تحمل شعارات حركة تركيا الفتاة، كـ «الحرية والمساواة والعدل والاخاء». وفى اثر ذلك ينغمس العمال فى الاضراب «لأن هناك دستوراً» ولأنهم يتصورون أنه يسمح لهم بتحسين حالتهم.

وسوف تنشب الاضرابات الأولى فى منتصف اغسطس فى اسطنبول بين صفوف عمال الترام وعمال الموانىء. وسرعان ما تمتد الحركة الى فروع اخرى من فروع الصناعة، الى عمال صناع الزجاج فى فابريقة باشاباختشى، والى عمال ادارة التبلغ. وفى ازمير وسالونيك، يحذو عمال الموانىء حذو زملائهم فى اسطنبول. كما ان المدن الصغيرة تبدأ فى التأثر بالحركة. وسرعان ما تمس

الحركة كل قطاعات الحياة الاقتصادية تقريباً: المواصلات (السكك الحديدية، الترام، النقل البحرى)، والمناجم (كمناجم فحم ايريجلى)، ومصانع النسيج ومانيفاكتورات التبغ، والمؤسسات التجارية (مؤسسات اوروسدى باك). ولا تتعلق المطالب بالأجور فقط، وإنما تتعلق أيضاً، وبشكل أوسع، بظروف العمل وظروف حياة الجماهير العاملة: تخفيض يوم العمل من خمس عشرة - ست عشرة ساعة الى ثمانى أو عشر ساعات بحسب الحالة، راحة أسبوعية الزامية، الاعتراف بالنقابات من جانب مدراء المشاريع، انشاء مكتب للتفتيش على أحوال العمل.

ونحو منتصف سبتمبر، كانت عدة عشرات من آلاف العمال قد توقفت عن العمل، وكان الشلل عاماً تقريباً. وبسبب ذعرهم، يدعو أرباب العمل السلطات العامة الى استخدام القوة. وفى المشروعات التى تسيطر عليها الرساميل الأجنبية يشتد التوتر. وهكذا، ففى شركة سكة حديد الأناضول، والتى يسيطر عليها الدويتش بنك، تتشكل منذ شهر اغسطس نقابة للعمال، تتألف بوجه خاص من عثمانيين مسيحيين ومن اجانب، وتطالب بشروط افضل للعمل وتنتقد مدير الشركة، هوجونين. ويكثف سفير ألمانيا والادارة تدخلاتهما لدى الباب العالى لكى يتخذ تدابير نشيطة ضد «الثوار» و «الفوضويين». وتتحول الحركة الى اضراب. وعلى مدار عدة ايام، سوف يحكم المضربون حصارهم لمحطة حيدر باشا، المحطة النهائية للخط.

ويصبح الموقف حساساً بالنسبة للحكومة. ومنذ ٨ سبتمبر، تصدر قانوناً مؤقتاً بشأن الاضرابات يهدف الى كبح جماح الحركة الاجتماعية. ومن جهتها، تتخذ لجنة الاتحاد والترقى فى البداية موقف الحكم فى منازعات العمل مظهرة، وفق حس وطنى، أنها أكثر تشجيعاً للحركة الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الأجنبية؛ لكنها تنزعج الآن من الاتساع الذى اتخذته الاضرابات، خاصة فى قطاع استراتيجى كالسكك الحديدية، وتخشى من ان يؤدى استمرار الحركة الاجتماعية الى تحطيم ثقة الرأسماليين.

على أن الموقف سوف يهدأ قرب منتصف اكتوبر. وتتراجع الحركة العمالية، بادىء ذى بدء بحكم تشريع تطبقه جماعة تركيا الفتاة. فقانون الاضرابات **(تعطيل – اى تشفال قانونو – قانون تعطيل الاشغال)** (١٩٠٩)، القليل الوضوح فى صياغته، والذى يتعلق بالقطاع العام وحده، يعترف بحق الاضراب، لكنه يقيد اعماله تقييداً خطيراً ويمنع تكوين جمعيات أو نقابات عمالية. أما فيما يتعلق بقانون الجمعيات **(جمعيتلير قانونو** (١٩٠٩) فهو يجيز تكوين هذه الجمعيات العمالية خارج المشروعات التى تعمل من اجل القطاع العام.

كما يرجع هذا التراجع الى الضعف الداخلى للحركة. وكانت اضرابات صيف ١٩٠٨ عفوية اساساً. وقد كشفت عن بروليتاريا مقسمة غالباً وفق انقسامات عرقية أو دينية، تضعف التضامن العمالى، وتعرقل انبثاق وعى طبقى وتجعل التنظيم العمالى مسألة اكثر صعوبة. إلا انه كان هناك جهد لتجاوز هذه الانقسامات : ففى ١٩٠٩، تم فى سالونيك انشاء الاتحاد العمالى الاشتراكى الذى سعى، وهو تحت هيمنة عناصر يهودية اساساً، الى تكوين وعى طبقى يتجاوز التباينات الدينية والعرقية بين صفوف عمال سالونيك.

ومن جهة اخرى، فإن الحركة العمالية العثمانية كانت دون صلات، او دون صلات تقريباً، مع الحياة السياسية. ففى ١٩٠٨، لم ينتخب غير نائب اشتراكى واحد. وفى سبتمبر ١٩١٠، تأسس فى اسطنبول الحزب الاشتراكى العثمانى الأول. وهذا الحزب، المتأثر باشتراكية چان جوريس، يهتم، فى برنامجه وفى صحيفته، صحيفة **اشتراك**، بمشكلات الطبقة العاملة، لكنه يتألف اساساً من المثقفين، ولم يكن له من الناحية العملية تأثير على البروليتاريا العثمانية.

وبالرغم من جوانب الضعف هذه، فإن الحركة العمالية تستمر. فقد جرى طرح المشكلة الاجتماعية فى الامبراطورية العثمانية، مشكلة ظروف عمل العمال، مشكلة عمل النساء والأطفال، حتى وإن كان مشروع أول لتشريع اجتماعى فى عام ١٩١٠

قد ظل حبراً على ورق. وسوف تستمر الاضرابات بشكل متفرق خلال السنوات التالية: على سبيل المثال، اضراب الحمالين فى جمرك اسطنبول (١٩٠٩)، واضراب عمال الحرير فى بورصا (١٩١٠)، واضراب عمال السكك الحديدية على خط أزمير - قصبه (١٩١١).

وأخيراً فإن ثورة تركيا الفتاة تبرز على المسرح «المثقفين». لكن هؤلاء المثقفين لم يعد يجمعهم شىء يذكر بحفنة المعارضين المتميزين الذين خاضوا المعركة ضد الاستبداد، قبل نصف قرن. فالواقع ان ثورة تركيا الفتاة تستثير تجدداً للرجال وللأفكار: فمن اوروبا ومن مصر يتدفق مناضلو حركة تركيا الفتاة، ومن القوقاز أو من البلقان يرجع اللاجئون السياسيون الأرمن والبلغاريون. لكن الثورة تجتذب ايضاً مثقفين من اجزاء اخرى من العالم الاسلامى، من الولايات العربية للامبراطورية، ومن مصر، ومن فارس؛ وهى تجتذب بشكل خاص اتراكاً من روسيا (تتار قازان، تتار القرم، آزيريين) يجدون فى تركيا حرية تتزايد مكافحتها فى روسيا. وذلك ناهيك عن الحالة الأكثر خصوصية لاشتراكى - ديمقراطى مثل پارڤوس (الكسندر اسرائيل هيلفاند) الذى يستقر فى اسطنبول. ومن خلال هؤلاء الرجال، فإن ما يتغلغل فى الامبراطورية هو ذخيرة كاملة من الأفكار الجديدة: التجديد الاسلامى، الشعبية، القومية، التضامنية، الاشتراكية. وتظهر علوم جديدة كالسوسيولوچيا التى يجرى انشاء كرسى لها فى الجامعة فى عام ١٩١٢. وخلال عدة سنوات، تصبح اسطنبول من جديد العاصمة الفكرية للعالم الاسلامى.

وفى «طوفان الأفكار» الذى يجتاح الامبراطورية فى عام ١٩٠٨، ينبثق تياران كبيران، بما يفصل اولئك الذين يتجهون الى الاسلام عن اولئك الذين يجربون «غواية الغرب»[٤]. ويحدث استقطاب لمجمل الحياة الفكرية حول هذين الاتجاهين.

وكان محمد عاكف أحد المتحدثين الرئيسيين بلسان التيار الاسلامى. فمحمد عاكف، الذى ولد فى عام ١٨٧٣ لأب يعمل مدرساً بالمدرسة الاسلامية فى حى

الفاتح، الذى كان آنذاك المركز الرئيسى للثقافة الاسلامية فى اسطنبول، يتأثر كثيراً بطفولته التى قضاها فى وسط مسلم متواضع الحال. وبعد دراسات فى مدرسة الطب البيطرى، يمارس فى آن واحد الكتابة والعمل فى وزارة الزراعة. وفى عام ١٩٠٨، يجرى تعيينه أستاذاً للأدب فى جامعة اسطنبول. وقد تمتع محمد عاكف بشعبية كبيرة بين صفوف الجماهير، التى عبر عن حيرتها وطموحاتها فى قصائد غنائية مطولة؛ وقد انزعج من الهوة القائمة بين المثقفين العثمانيين، المستعدين لتقليد الغرب ولاعتبار الدين مجرد عقبة فى وجه التقدم، والجماهير، المدفوعة الى رد المسئولية عن تدهور الاسلام الى الأخلاق الغربية. وقد رأى محمد عاكف أنه يجب الاعتماد على روح الاسلام التقدمية. والنموذج الذى يجب الاقتداء به هو اليابان، التى نجحت فى تبنى العلوم والتقنيات الغربية دون أن تفقد مع ذلك روحها.

وحول عاكف، نجد أن عدداً معيناً من العلماء والكتاب والشعراء المتأثرين بعمل جمال الدين الافغانى وتلميذه محمد عبده سوف يصدرون اعتباراً من عام ١٩٠٨ مجلة «عصرية»، هى مجلة **«صراط – اى مستقيم»**، التى سوف تحرز نجاحاً واسعاً. – والحال أن المجددين، المؤيدين للدستور، الذى يوحدون بينه وبين «الشورى» الاسلامية، والمعادين لتمرد ابريل ١٩٠٩، يرون ان انحطاط البلدان الاسلامية لا يرجع الى الاسلام نفسه، بل الى الشكل الفاسد الذى انتهى الى اتخاذه، بحكم **البدع والتقليد**، وتأثير الطرق الصوفية. فقد أسفر ذلك عن إسلام يتعارض مع التفكير العلمى ويتميز بالعجز عن التطور والتكيف مع العالم الحديث. ولإنقاذ المجتمعات الاسلامية من التأخر، تلزم العودة الى إسلام خال من الشوائب، والعودة الى **الاجتهاد** لاستعادة دين يتمشى مع العقل، قادر على تبنى العلوم الجديدة، والتى استعارتها اوروبا فى الواقع من المسلمين فى العصر الوسيط. وبعيداً عن كل مفهوم تأملى، فإن محررى مجلة **«صراط – اى مستقيم»** يرتأون تجديداً لروح النشاط فى عالم التجارة والصناعة والبنوك.

وخلال عدة اعوام، سوف يمثل عاكف ومجلة **«صراط – اى مستقيم»** الجناح الأكثر ليبرالية والأكثر عصرية فى التيار الاسلامى. إلاّ انه توجد الى جانب هذا الجناح اتجاهات أخرى كثيرة، من الاسلام «الشعبوى» لجمعية الاتحاد المحمدى **(اتحاد –اى محمدى جمعيتى)**، المشبع بالسمات المهرطقة أو الصوفية، الى الاسلام التقليدى والمحافظ الذى يدافع عنه مصطفى صبرى فى **بيان الحق**.

وعلى الطرف الآخر للمروحة الايديولوجية، يوجد «دعاة التغريب»، الذين يمثلهم بشكل خاص عبدالله چودت. والحال ان عبدالله چودت، الذى ولد فى عام ١٨٦٩، من أصل كردى، كان أحد مؤسسى حركة تركيا الفتاة. وبعد تخرجه من المدرسة الطبية العسكرية، فإنه يمارس مهنة الطب، مع قيامه بالكتابة وبالترجمة (خاصة ترجمة أعمال شيكسبير). وبعد نفيه، فإنه ينشر مجلة **«اجتهاد»** فى جنيف أولاً ثم فى القاهرة. وهو يرجع الى تركيا فى عام ١٩١٠، وفى السنة التالية، يستأنف، فى اسطنبول هذه المرة، إصدار مجلته التى يتعاون معه فى تحريرها بشكل رئيسى كل من جلال نورى وحقى كيليتش زاده. وقد رأى عبدالله چودت ان التغريب ضرورة مطلقة بالنسبة للامبراطورية العثمانية. وقد كتب : «ليست هناك حضارة غير الحضارة الأوروبية، ولابد من الأخذ بها بوردها وشوكها». وهو يرى ان التغريب هو مسألة تغيير **للذهنية**. والعقبات التى تعترض ذلك هى التعلق بالقيم التقليدية التى فات أوانها والجهل الذى يبقى فيه رجال الدين المتشددون والمتعصبون جمهرة السكان. وشأنه فى ذلك شأن عاكف، يأسف عبدالله چودت للهوة القائمة بين المثقفين والجماهير، إلا انه، خلافاً له، يقترح ردم هذه الهوة بتخليص هذه الجماهير من المعتقدات الباطلة ومن الخرافات، وبغرس مبادىء الغرب الفكرية، مبادىء الحرية والعقل والتفكير العلمى، فى نفوسها، عن طريق التعليم. وكان لمجلة **«اجتهاد»** برنامج كامل للتغريب ينطلق من الدفاع عن حقوق المرأة الى تبنى الأبجدية اللاتينية، مروراً بتحديث الأسرة، والنضال ضد المدارس التقليدية، والعلمنة، واستخدام النظام المترى.

على أن عبدالله جودت،النصير المتحمس للتغريب، لم يكن مع ذلك أقل وطنية، فهو يتخذ موقف العداء للتدخلات السياسية من جانب أوروبا فى الامبراطورية. فتبنى قيم الغرب يعنى على وجه التحديد القدرة على الدفاع عن النفس ضد الامبريالية. وهو يقول، مشيراً الى مخاطر الاستعمار : «إما ان نذهب الى اوروبا أو أنها هى التى سوف تجيىء الينا». ومن ثم فإن التغريب هو مسألة بقاء بالنسبة للدولة العثمانية. ويرى عبدالله جودت أن العثمانيين يجب لهم الاعتماد على قواهم الخاصة وأن الخلاص يجب أن يتحقق على أيديهم. وفى زمن الهجوم الايطالى على طرابلس الغرب، نجد أنه يثور على حد سواء ضد اولئك الذين يطلبون العون من انجلترا كما ضد اولئك الذين يدعون، **كشيخ الاسلام**، الى أداء صلوات فى المدارس. وقد كتب: «ان اعدى اعدائنا هو عجزنا وجهلنا وتعصبنا وتمسكنا الأعمى بالتقاليد {...}. والغرب قدوتنا. وأن نحبه فذلك يعنى ان نحب العلم والتقدم والتطور المادى والأدبى».

وبين هذين الاتجاهين، الاسلامى والتغريبى، المهيمنين على المسرح الفكرى فى عام ١٩٠٨، يظهر تدريجيا نوع من «طريق ثالث»، هو النزعة القومية التركية. وقد انبثقت النزعة القومية من لقاء تيارين : حركة مسلمى روسيا الذين، عند منعطف القرن، وتحت تأثير اسماعيل جاسبرينسكى ومجلة **تركمان**، يجدون فى اتحاد الشعوب التركية فى روسيا القوة الضرورية لمقاومة خطر الجامعة السلافية؛ وحركة علمية وثقافية ولدت فى اسطنبول فى العصر نفسه، متأثرة باكتشافات علماء التركيات الغربيين، تتجه الى استكشاف ماضى الأتراك وهويتهم.ويتحقق اللقاء بين هذين التيارين فى تركيا بعد ثورة ١٩٠٨. وفى اواخر العام. يتأسس فى اسطنبول المنتدى «القومى» الأول، الجمعية التركية **(ترك ديرنيجى)**، التى تضم مثقفين أتراك من روسيا وعلماء عثمانيين. وتصدر الجمعية فى عام ١٩١١ مجلة تهتم اساساً بمشكلات تبسيط وتنقية اللغة التركية. وفى العصر نفسه، فى سالونيك، قلب حركة تركيا الفتاة، نجد أن مجلة اخرى، هى مجلة **جينتش قلملير** (الأقلام الشابة)، توحد

عدداً من الكتاب والشعراء الشبان كعلى چانب وعمر سيف الدين، فى البحث عن «لغة جديدة»، عن تركية مبسطة متحررة جزئياً من مفرادتها العربية – الفارسية. وذلك بالتحديد هو العصر الذى تسعى فيه لجنة الاتحاد والترقى، من سالونيك، الى فرض استعمال اللغة التركية على جميع قوميات الامبراطورية.

وكان محررو المجلة وطنيين متعلقين بمصير الدولة العثمانية، لكنهم كانوا مهتمين بالبحث عن هويتهم. ويتميز بينهم ضياء جوقلب، خاصة لأنه كان فى الوقت نفسه عضواً فى اللجنة المركزية للجنة الاتحاد والترقى. والحال أن ضياء جوقلب، الذى ولد فى عام ١٨٧٦ فى ديار بكر، قد دخل فى اتصال مع حركة تركيا الفتاة، وتعلم الفرنسية، وتحمس للسوسيولوچيا. وعندما جاء إلى اسطنبول فى عام ١٩٠٩، مندوباً لديار بكر الى مؤتمر الاتحاد والترقى، استقر فيها فى السنة التالية و «اكتشف» دوركايم، وأصبح بشكل ما ايديولوچى اللجنة. وهذا دور رئيسى، لأن لجنة الاتحاد والترقى سوف تتحول شيئاً فشيئاً الى تبنى النزعة القومية التركية على يديه جزئياً.

والواقع ان «قومية» ضياء جوقلب، التى تتميز بالاعجاب باطار الدولة العثمانى، إنما تتسم آنذاك بسمتين مميزتين. فهو يؤكد أولاً على ضرورة «ثورة اجتماعية»، يعرفها بأنها بحث عن حياة جديدة، ليست «كوزموپوليتية بل قومية»، وبحث عن «قيم جديدة»، ليست بالمرة مجرد تقليد لأوروبا، بل نتيجة لتركيب بين الثقافة القومية والحضارة. ومن جهة اخرى، يعبر ضياء جوقلب فى أشعاره، من خلال شكل صوفى، عن مثل أعلى وطنى «تركى شامل» سوف يجد صدى واسعاً بين صفوف الشبيبة. وقد كتب : «وطن الأتراك لا هو تركيا ولا تركستان، بل أرض شاسعة خالدة اسمها طوران!». وحتى قبل أن تتوافر نظرية عنها، يرسى ضياء جوقلب أسس مفهوم رومانتيكى للنزعة القومية التركية. لكن هذه الأفكار، فى تلك اللحظة، قلما تجد جمهوراً لها، خارج أوساط محدودة فى سالونيك وفى اسطنبول.

وبوجه عام، فإن الغليان الاجتماعى والفكرى الذى استثارته ثورة تركيا الفتاة يظل محدوداً حتى ذلك الحين. فحفنة من النساء يناضلن من أجل حقوقهن، وعدة مئات من المثقفين يناقشون مشكلات الهوية، وعدة آلاف من العمال يحتجون على ظروف عملهم. وما كان يمكن لأثر ذلك إلاّ أن يكون محدوداً، ولو لمجرد أن عدد النشطاء محدود. اما الجمهور، الجماهير، فإنها لا تتحرك وقلما تظهر على المسرح بشكل أكبر من ذى قبل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الحركة الاجتماعية تصطدم بأشكال من المقاومة: مقاومة السلطات القائمة، أكانت دينية أم اقتصادية أم سياسية. وكانت **الفتاوى** والقوانين القمعية ماثلة من أجل احتوائها. وحالة الحصار تستمر والرقابة تتخذ أشكالاً خطرة. وعندما لا تكون الحركة الاجتماعية عرضة لكبح جماحها ومحاربتها، فإن المنتمين الى حركة تركيا الفتاة يستعيدون الامساك بزمامها ويحاولون تسريبها فى اتجاه ما سوف يصبح بسرعة «مشروعهم» الاجتماعى «الكبير» : خلق بورچوازية تركية.

نشاط جماعة تركيا الفتاة

بالنسبة للاتحاديين، كان انذار ابريل ١٩٠٩ ساخناً. ويمكن القول ان تنظيم تركيا الفتاة قد تبخر. ثم ان الدور الرئيسى فى استعادة النظام لم تلعبه اللجنة، بل كبار ضباط جيش مقدونيا. إلاّ أن الأمر لن يحتاج إلاّ الى عدة اشهر حتى يتسنى للجنة الاتحاد والترقى أن تتمالك نفسها وأن تصبح من جديد القوة السياسية المهيمنة فى الدولة.

والواقع أنه لا يوجد بعد منافسون على رأس الدولة. وذلك لأسباب تتعلق أولاً بالرجال الموجودين فى السلطة. فالسلطان الجديد، محمد الخامس، ابن عبدالمجيد، والذى قضى حياته منزوياً، وارتقى العرش مسناً، لا يمثل بعد تهديداً للاتحاديين. وهى يكتفى بلعب دور شكلى، أن يرمز بشخصه الى الوحدة العثمانية. وحسين

حلمى باشا، الذى يستعيد مهامه كصدر أعظم غداة تمرد ابريل ١٩٠٩، هو بالرغم من كل شيء أكثر انصياعاً من الباشاوات القدماء كسعيد أو كامل. أما فيما يتعلق بابراهيم حقى باشا، خليفته فى بداية عام ١٩١٠، والسفير السابق لدى روما، والشخصية النزيهة ولكن المحدودة الوزن، فهو أيضاً اقل ميلاً الى اللعب بورقة شخصية. وتضاف الى ذلك اسباب دستورية : ذلك ان سلسلة من التعديلات التى أدخلت على الدستور فى اغسطس ١٩٠٩ قد اختزلت سلطات السلطان كما اختزلت سلطات الصدر الأعظم. فالأول يجد نفسه محروماً من جانب من صلاحياته، كتعيين الوزراء وحملة المسئوليات العليا فى الدولة، بين صلاحيات أخرى. والثانى يملك سلطة أقل على مجلس وزراء يعتبر منذ ذلك الحين مسئولاً أمام البرلمان.

وفى مجلس الوزراء، تدخل اللجنة رجالاً يأتمرون بأمرها، ويحتلون مناصب رئيسية: جاويد بك، الذى سوف يصبح وزيراً للمالية فى يونيو ١٩٠٩، وطلعت باشا، الذى سوف يصبح وزيراً للداخلية فى الشهر التالى. وفى مجلس النواب، الذى تضعه التعديلات الدستورية منذ ذلك الحين فى الصدارة، تتمتع اللجنة بأغلبية جد كبيرة من النواب المتجمعين فى حزب الاتحاد والترقى تحت هيمنة خليل مينتيشى. أمَّا فيما يتعلق بالمعارضة البرلمانية التى اختفت عملياً منذ مايو ١٩٠٩، فإنها تبدأ فى الظهور من جديد على شكل جماعات صغيرة منظمة الى هذا الحد أو ذاك كحزب الشعب (**أهالى فرقاسى**)، فى فبراير ١٩١٠، ثم الحزب الجديد (**حزب - اى جديد**)، فى اوائل عام ١٩١١، لكنها جد ضعيفة بحيث لا يمكنها منازعة هيمنة الاتحاديين.

وتبقى مشكلة الجيش. ذلك أن محمد شوكت باشا، قائد جيش العمل (**حركة اوردوسو**) الذى أخمد التمرد، هو الرجل القوى الآن، إلا أنه يعزف عن ممارسة السلطة السياسية. وإذ يجرى تعيينه فى البداية مفتشاً للفيالق الثلاثة الأولى من

الجيش وقائداً لحالة الحصار فى اسطنبول (والتى سوف تظل سارية المفعول حتى يوليو ١٩١٢)، فإنه يدخل وزارة ابراهيم حقى باشا وزيراً للحربية فى بداية عام ١٩١٠. وهكذا فإن دوره السياسى يصبح بشكل ما رسمياً. والحال أن الاحتكاكات لن تغيب بين هذا الجندى الصلب والمتشدد ولجنة الاتحاد والترقى. وهى تتعلق بمكانة السياسة فى الجيش والتى يود محمود شوكت ازالتها فى ذات الوقت الذى يواصل فيه الاتحاديون الاستناد الى قوة الضباط الشبان. كما يدور صراع على النفوذ داخل مجلس الوزراء حيث تؤدى مسألة الميزانية الى إثارة مواجهة عنيفة بين وزير الحربية ووزير المالية، جاويد، الذى يريد مقاومة شهوات الأول المسرفة.

على انه، فيما عدا هذه الصدامات القليلة، فإن محمود شوكت باشا والمنتمون الى حركة تركيا الفتاة يسعون الى هدف واحد : الحفاظ على تكامل ووحدة الامبراطورية. وبدرجة أكبر من كونه سياسياً، فإن الأول يهتم باصلاح الجيش وبتأمين الدفاع عن الامبراطورية. وفى الممارسة العملية، سوف تصبح العلاقات من ثم وثيقة بين اللجنة وقوة الضباط، خاصة على مستوى الولايات، حتى وإن كانت **هذه الرابطة العسكرية** يراد لها أن تظل غير سافرة.

ومن ثم فسوف تتجه اللجنة الى تنظيم نفسها فى ظل الجيش. ويظل الجهاز القيادى هو اللجنة المركزية بالتحديد **(مركز – اى عمومى – المركز العمومى)**، السرية دائماً، والتى تواصل توجيه الحياة السياسية للامبراطورية من سالونيك حتى صيف ١٩١٢، الموعد الذى سوف تنتقل فيه الى عاصمة الامبراطورية. وهى تعقد فى كل سنة مؤتمراً يحدد المبادىء الموجهة لسياستها. ومن بين انشط اعضاء اللجنة، تجب الاشارة الى الدكتور ناظم وعمر ناجى ومدحت شكرو. إلاّ أنه لا ينبثق بالفعل زعيم على رأس الجميع، خاصة قبل ١٩١٣ . فالشخصيات التاريخية الكبرى للحركة تحتل مكانات شرفية، كأحمد رضا، أو تنتقل الى المعارضة، كابراهيم تيمو. وأبطال يوليو ١٩٠٨ لا يتصدرون المسرح بعد، حيث أعيد نيازى الى ثكناته وأرسل انور الى المانيا ليكون ملحقاً عسكرياً.

وتبذل اللجنة جهداً واسعاً لمد نفوذها الى الولايات. ويجرى انشاء تنظيم هرمى كامل، يمتد من لجنة سالونيك المركزية الى الأندية المحلية، مروراً بشعب مدن الولايات. وهو هيكل غالباً ما «يوازى» هيكل ادارة الولايات الذى يتألف من ولاة ومتصرفين وقائمقامات. وعلاوة على ذلك، فإن بوسع لجنة الاتحاد والترقى الاعتماد على شبكة غير رسمية من العلاقات تستند الى الصلات العائلية، وصلات الصداقة والزمالة التعليمية والحماية، والتى تجعل التنظيم بالغ الفعالية(٥). وفى الولايات، يتعين على الشعب أن تكون مراكز للتقدم، تفتتح المدارس، وتوزع المؤلفات والصحف الدعائية، وتشجع الأنشطة الاقتصادية. ومن حيث الأساس، فإن جماعة تركيا الفتاة تريد أن تؤسس، بالنسبة للأتراك والمسلمين، هيكل جماعة كالهيكل الموجود بالنسبة لليونانيين أو للأرمن أو لليهود، وسرعان ما سوف يتسنى لنسق تضامن – والمصطلح مستعار من السوسيولوچيا الفرنسية – أن يكتسب خطوة فى أوساط الاتحاديين.

وفى الأرياف، تستند اللجنة الى كبار ملاك الأرض. ومنذ ذلك الحين، يشكل هؤلاء الأخيرون فى البرلمان قوة سياسية حقيقية، يتزعمها نواب مؤثرون من جماعة تركيا الفتاة، كخليل مينتيشى أو على چينانى أو مصطفى رحمى، المنحدرين من عائلات من كبار ملاك الارض فى ايجه وسوريا وروميليا بحسب الترتيب. وفى هذه الأزمنة التى تتميز بوقوع الامبراطورية فى الاستدانة، تشكل الأرض مع ضريبة العشر المورد الأول للخزانة، وتمثل المصدر الرئيسى لتراكم رأس المال؛ كما انها الثروة الوحيدة التى تفلت بشكل كامل تقريباً من الهيمنة الأجنبية. وقلما يكون بوسع اللجنة التفكير فى انهاء السيطرة السياسية والاقتصادية للأغوات (كبار ملاك الأرض). على العكس، إن سياستها الزراعية تميل الى محاباتهم. واستلهاماً لآراء الاقتصاديين الليبراليين، يرى چاويد بك ان طريق التطور بالنسبة للامبراطورية العثمانية إنما يمر بالتخصص فى المجال الزراعى. ولذا ينبغى تجهيز البلاد بالطرق وبالسكك الحديدية لتسهيل حركة الصادرات، ودعم الاستثمارات الزراعية الواسعة الموجهة نحو زراعة المحاصيل التى يمكن تسويقها.

على أن لجنة الاتحاد والترقى، وهى حركة انبثقت من مدن مقدونيا، إنما تستند أولاً وقبل كل شىء الى ركيزة حضرية. وهى تجند أتباعها بشكل خاص بين صفوف البورچوازية الصغيرة فى المدن الكبرى، بين صفوف المحامين أو المدرسين أو الأطباء أو الصحفيين، أو المستخدمين أو الموظفين، وبين صفوف التجار والحرفيين الأتراك المسلمين فى مدن الأناضول. ويضاف الى هؤلاء صغار الضباط من خريجى المدارس العسكرية (**مكتبلى**)، المعارضين بوجه عام لكبار ضباط النظام القديم، والذين يجرى تجنيد الجناح النشيط للجنة من بين صفوفهم. وهكذا فإن اللجنة تمثل الطبقات المتوسطة التركية الصاعدة، التى تريد أن تجعل منها ركيزة دولة عثمانية محدثة.

وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تجتهد فى تأطير وتعبئة الجماهير. فهى تسيطر فى اسطنبول على الطوائف القوية لعمال الموانىء وللبحارة. وهى تنظم اجتماعات حاشدة نجد على رأسها فى أغلب الأحيان الصحفى حسين چهيد، أو «الفيلسوف» رضا توفيق، أو أيضاً الكاتبة الروائية خالدة أديب، وتدشن اكتتابات شعبية واسعة، لشراء سفن حربية مثلاً. والمثال النموذجى لهذه السياسة الخاصة باستخدام الجماهير الحضرية هو المقاطعة التى نظمتها اللجنة فى اكتوبر ١٩٠٨ للمنتجات الواردة من النمسا (خاصة السكروالطرابيش) رداً على ضم البوسنة والهرسك. والحال أن نجاح هذه العملية الأولى، والذى لاجدال فى أنه يزعج النمسا، إنما يدفع جماعة تركيا الفتاة الى اللجوء الى هذا السلاح نفسه ضد التجار اليونانيين (بشأن أمور كريت) ثم ضد الايطاليين عند غزو طرابلس الغرب. وخلف تنظيم هذه المقاطعات، التى يشكو منها بشكل خاص التجار المسيحيون الأكثر توجهاً الى التجارة الخارجية، ترتسم فكرة سرعان ما سوف تتجه جماعة تركيا الفتاة الى تطبيقها : خلق «اقتصاد قومى» (**ملّى اقتصاد**).

وهكذا فإن لجنة الاتحاد والترقى تمثل منظمة مركبة تنتمى فى آن واحد الى المحفل الماسونى والخلية الثورية وجماعة **الكوميتاچى** والحزب السياسى بالمعنى

الحديث للمصطلح. ووراء نبرة الكلام الليبرالية والديمقراطية، لم يفقد المنتمون الى جماعة تركيا الفتاة عاداتهم السابقة : الميل الى التكتم والسرية، نظام الشبكات المتوازية، فن التلاعب بالجماهير وفن الدعاية، الذى يستخدمه بشكل خاص وباستاذية حسين جهيد فى صحيفة «تانين»، واللجوء الى الضغوط أو، فى نهاية الأمر، الى الوسائل العنيفة: وأسماء بعض صحفهم المحلية تذكر بذلك: **سلاح** (السلاح)، **سونجو** (الحربة)، كورشون (الرصاصة)، **بيتشاك** (الخنجر)، **بومبا** (القنبلة).

وقد قام المنتمون الى جماعة تركيا الفتاة بالثورة فى يوليو ١٩٠٨ من اجل انقاذ وحدة الامبراطورية المهددة بدرجة خطيرة. وبمجرد وصولهم الى الامساك بمقاليد حكم الامبراطورية، أصبح عليهم العمل على تطبيق الجزء الأول من شعارهم، «الاتحاد». فما هى السياسة التى سوف يتبعونها تجاه مشكلة القوميات؟ بالنسبة لهم، يعتبر الاتحاد اتحاد جميع العناصر العرقية **(اتحاد - اى عناصر)** فى الامبراطورية، أى إنهاء الاتجاهات الخصوصية أو الاستقلالية أو حتى الانفصالية بين صفوف قوميات الامبراطورية، أكانت تتألف من مسلمين أم من غير مسلمين. وفى حالة غير المسلمين، تريد جماعة تركيا الفتاة الانتهاء من الملل، الجماعات العرقية - الدينية شبه المستقلة، والتى تنظر اليها على انها لا تتمشى مع العصر وعلى انها تمثل تحدياً حقيقياً للمفهوم الذى يتصورونه عن الدولة. ومن ثم فإنها تريد ألا يوجد بعد يونانيون ويهود وأرمن وعرب وأتراك، بل أن يوجد مواطنون عثمانيون سواسية أمام القانون، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. والحال أن جماعة تركيا الفتاة، المتأثرة بيعقوبية الثورة الفرنسية، بفكرة «دولة واحدة ولا تقبل التجزئة»، إنما تريد فرض المركزية والتماثل والتسوية والترشيد.

لكن قوميات الامبراطورية لها مفهوم آخر عن الاتحاد. فبالنسبة لغير المسلمين، كان الاتحاد يعنى المساواة بين الملل، أى صون، بل وحتى إنماء نظام الاستقلال

الثقافى، والذى يستمرون بحكمه يونانيين أولاً أو أرمنيين أولاً، وعثمانيين ثانياً، رعايا للامبراطورية. والصفوات، كثمن لمشاركتها فى النضال ضد الاستبداد، تطالب بمكانة أوسع فى شئون الدولة، وبقدر أكبر من الحكم الذاتى، وتحت مصطلح الحكم الذاتى هذا، يحلم كثيرون بالاستقلال. وفيما يتعلق بالقوميات المسلمة غير التركية، فإنه إذا كانت ثورة يوليو لم تقابل، بوجه عام، بترحيب كبير من جانب الوجهاء العرب أو الألبانيين أو الأكراد الذين دللهم عبدالحميد، فإن الطبقات المتوسطة، والصحفيون والمثقفون على رأسها، قد رأت فيها فرصة لتحقيق تطلعاتها الى العدل والى اللامركزية. ولم تكن المسألة بالنسبة لها مسألة دفاع عن امتيازات - لم تكن تتمتع بها (فيما عدا الألبان الى حد معين) - ، بل مسألة حصول من اسطنبول على اصلاحات وعلى قدر أكبر من الحكم الذاتى.

والواقع ان هذه الاختلافات فى طريقة فهم الاتحاد العثمانى، والملموسة مؤقتاً فى فورة حماس الثورة، سوف تظهر بشكل سافر غداة يوليو. فمناخ الحرية يمنح تطلعات القوميات وسائل جديدة للتعبير عن نفسها، غير البندقية أو القنبلة : التطور غير العادى للصحافة، أولاً، مع ظهور صحف بشتى لغات الامبراطورية، وتكاثر الأندية الثقافية أو الجمعيات ذات الأساس العرقى أو الدينى. بل إن الأكراد، الذين كان استيقاظهم القومى متأخراً، سوف تكون لهم فى اسطنبول صحيفتهم وجمعيتهم، الجمعية الكردية للتعاون والترقى (**كرد تعاون وترقى جمعيتى**).

كما يتيح البرلمان للقوميات منبراً لاسماع صوتها. فإلى جانب المندوبين الأتراك الـ ١٤٧، يجرى فى انتخابات عام ١٩٠٨ انتخاب ٦٠ عربيا و ٢٧ ألبانيا و ٢٦ يونانياً و ١٤ أرمنياً و ١٠ سلافيين و ٤ يهود. والحال أن برلماناً بمثل هذه الدرجة من اختلاط العناصر لابد له من أن يبرز بسرعة ما وصفته خالدة أديب على استحياء بـ «غياب الانسجام»[٦]. وسوف تتجمع الأقليات مع العدد القليل من

النواب الليبراليين المنتمين الى حزب الأحرار (**احرار فرقاسى**)، والذين، بحكم كونهم ورثة لأفكار صباح الدين حول اللامركزية، يتخذون موقفاً اكثر ليبرالية تجاه المشكلة القومية من لجنة الاتحاد والترقى. والى جانب الوسائل الشرعية، يتواصل الغليان القومى خلال شتاء ١٩٠٩ : فمن جديد تنتقل جماعات **الكوميتاچى** اليونانية والبلغارية الى الفعل ويجرى استئناف الصدامات بين الأكراد والأرمن فى الشرق، وتنشب القلاقل فى البانيا. وهكذا، فإن اعادة الدستور، بدلاً من ان تخفف حدة المشكلات القومية، لا تؤدى إلاّ إلى زيادتها.

وفى البداية سوف تجرب جماعة تركيا الفتاة التفاوض. وهذا هو ما حدث مع ارمن حزب الداشناق أو البطريركية اليونانية خلال فترة الانتخابات. على ان الجماعة، بعد انقلاب ابريل ١٩٠٩، والذى لعبت فيه الاقليات دوراً (الألبان) أو الذى ايدته (اليونانيون)، وبعد مجازر أضنه، التى دشنت مناخ تخوف شديد لدى الأرمن، سوف تجتهد فى تطبيق تصورها المركزى للاتحاد عن طريق سلسلة من التدابير: اغلاق الجمعيات والأندية، بموجب قانون الجمعيات (**چمعيتلير قانونو**) الصادر فى اغسطس ١٩٠٩، والذى تحظر المادة الرابعة منه «الجمعيات السياسية التى تستمد غايتها أو اسمها من عرق أو من قومية»؛ والقضاء على الجماعات المسلحة فى مقدونيا بموجب القانون الخاص بمكافحة الجماعات المسلحة فى روميليا، والقانون الخاص بالأعمال اللصوصية وأعمال قطع الطرق؛ والزام غير المسلمين بأداء الخدمةالعسكرية. وأخيراً، فإن جماعة تركيا الفتاة تفكر فى تعزيز توحيد البلاد عبر مركزة النظام التعليمى وفرض تفتيش على مدارس الأقليات والسعى الى فرض اللغة التركية فى المدارس والمحاكم. أى عبر انتهاج سياسة عثمنة ثقافية. ولن تؤدى هذه التدابير كلها إلاّ الى استثارة السخط، لدى الالبانيين كما لدى عرب سوريا، مروراً بيونانيى وأرمن العاصمة.

ويتمثل هدف آخر لجماعة تركيا الفتاة فى تفادى تدخل الدول العظمى فى مقدونيا، والذى يشكل مدخلاً الى تمزيق الامبراطورية وتقسيمها. وإذ كانت

الجماعة تتآلف من وطنيين متحمسين، فإنها تريد الحفاظ على وحدة أراضى الدولة فى مواجهة الامبرياليات، وانهاء الامتيازات والتدخلات الأجنبية فى الامبراطورية. وفى النهاية، فإن طموحها يتمثل فى الانتقال بالامبراطورية من حالة شبه مستعمرة مستغلة من جانب الدول العظمى الى حالة دولة ذات سيادة تهيمن على مواردها الخاصة. وهو برنامج لا يخلو من الطموح: فللتحول الى «يابان الشرق الأدنى»، يتعين الحفاظ على سيادة الدولة، مع مد اليد الى اوروبا: محاولة الغاء الامتيازات مع مواصلة طلب عون رساميلها وخبراءها وهو برنامج لا يختلف كثيراً، من حيث الأساس، عن برنامج عبدالحميد. والفارق هو الوسائل المعتمدة للوصول الى ذلك.

وتتصور جماعة تركيا الفتاة انها قد قطعت شوطاً طويلاً على الطريق باعادتها للعمل بالدستور. فهى تتصور أن الدستور سوف يفرض الاحترام على اوروبا ويحول دون تدخلها ويرد للدولة اعتبارها ويؤدى الى تدفق الرساميل الاجنبية التى أشار چاويد، فى سلسلة من المقالات فى صحيفة **«صباح»**، الى أهميتها بالنسبة لتطور البلاد. ومن هذه الزاوية، فإن احداث اكتوبر ١٩٠٨ سوف تقابل بوصفها تخييباً للأمل.

كما يجب العمل على الدفاع لدى الأوروبيين عن الصورة المميزة للنظام الجديد، وإطلاعهم على توجهه الليبرالى وطمأنتهم على مصالحهم. وهكذا فإن عدداً معينا من المنتمين الى جماعة تركيا الفتاة والذين مكثوا فى باريس سوف يصدرون منذ شهر اغسطس ١٩٠٨ صحيفة دعائية، هى صحيفة **تركى نوفيل**، التى تتخذ موقف المدافع عن النظام الجديد وتجعل من نفسها رسول الصداقة الفرنسية-العثمانية، وتؤيد الفكرة التى تذهب الى ان الدولة العثمانية يجب أن تنضم الى الوفاق الثلاثى، مع المطالبة فى الوقت نفسه بالغاء الامتيازات. كما أن جماعة تركيا الفتاة سوف تضطلع بجولات اعلامية ودعائية فى العواصم الأوروبية الرئيسية. وسوف يزور احمد رضا والدكتور ناظم باريس ولندن فى اكتوبر - نوفمبر ١٩٠٨ لتوضيح اتجاه ثورة تركيا الفتاة ودور لجنة الاتحاد والترقى.

وكان عبدالحميد قد راهن بكل شيء على ألمانيا. وجماعة تركيا الفتاة تريد التخلص من هذا الاحتكار وتدشين سياسة توازن بين الدول. وهذه الرغبة فى التوازن تتجلى مثلاً فى اختيار الخبراء الأوروبيين. فإذا كان تدريب الجيش البرى يستمر على أيدى ضباط ألمان (سوف يستأنف ڤون دير جولتز الخدمة فى ديسمبر ١٩١٠)، فإن إصلاح البحرية يوكل إلى فريق يقوده انجليزى، هو الأميرال جامبل، بينما توكل اعادة تنظيم الجندرمة الى الفرنسيين.

على أن السياسة الخارجية لجماعة تركيا الفتاة سوف تصطدم بصعوبات جسيمة. فتكوين الكتل، الوفاق الثلاثى ضد التحالف الثلاثى، واحتداد اندفاع الامبرياليات، يجعلن مهمتها شاقة بشكل خاص. ففى غضون سنوات قليلة، كان الوضع فى الشرق الأدنى قد تغير: فقد أصبحت السياسة النمساوية فى البلقان أكثر عدوانية. وروسيا، بعد خيباتها فى الشرق الأقصى، تتحول من جديد الى الامبراطورية العثمانية، حريصة على أن تؤمن عبر المضائق صادرات القمح التى أصبحت حيوية بالنسبة لاقتصادها ومتحرقة الى انشاء شبكة للسكك الحديدية فى آسيا الصغرى، ترقباً لاثارة مسألة الاصلاحات الأرمنية. وفى الاناضول وفى الولايات العربية، تتم المواجهة بين ألمان وانجليز وفرنسيين حول سكك حديد بغداد، وسرعان ما سوف تتم حول آبار بترول الموصل. بل إن هناك قادمين جداً، هم الأمريكيون، الذين يتقدمون كشركاء قادمين فى انشاء شبكة للسكك الحديدية فى الأناضول الشرقية (مشروع تشيستر) . ومن جهة اخرى، فإن الدول العظمى، التى تسارع الى التصدى إحداها للاخرى عندما تتصادم مصالحها سوف تجد نفسها موحدة الصف عندما تتعرض إمتيازاتها للخطر أو عندما يجرى المساس بالامتيازات.

وكانت جماعة تركيا الفتاة نفسها منقسمة على نفسها فيما يتعلق بتسيير السياسة الخارجية. فغالبية المدنيين، المشربين بفكرة الحرية والتقدم، يشعرون بقدر

كبير من التآلف مع انجلترا وفرنسا. انجلترا، لاعتبارات ايديولوچية («أم البرلمانات») وعملية، لأنها الأقل تورطاً نسبياً فى الاستغلال الاقتصادى للامبراطورية. وفرنسا، لاعتبارات هى فى آن واحد عاطفية، لأن كثيرين من المنتمين الى جماعة تركيا الفتاة قد اقاموا فيها خلال فترة نفيهم فى اوروبا، وثقافية، لأنهم وجدوا فى التاريخ (الثورة) والفكر الفرنسى (الوضعية) جانباً كبيراً من مصادر الهامهم. إلاّ انه يوجد، خاصة فى الجيش، أنصار حاسمون لألمانيا، خاصة كبار الضباط الذين تعلموا فى ألمانيا، كمحمود شوكت باشا، أو أحمد مختار باشا. وهو انقسام يتناسب مع استراتيچيات متباينة: فالأوائل يفكرون اولاً فى التقدم الاقتصادى للبلاد، والأخيرون يفكرون فى الدفاع عنها. النمو أم الدفاع؟ انها معضلة ترمز اليها المواجهة بين چاويد بك ومحمود شوكت باشا حول الميزانية. وخيار يعتبر خياراً للسياسة الخارجية.

وخلال الشهور التى تتلو ثورة يوليو، تتمتع بريطانيا العظمى بهيبة عظيمة فى اسطنبول[7] لكن الآمال المعلقة عليها سرعان ما سوف تمنى بالخيبة. ففى اكتوبر ١٩٠٨، تقدم جماعة تركيا الفتاة اليها، دون طائل، عرضاً بالتحالف. والواقع ان وزارة الخارجية (البريطانية) والسفارة البريطانية فى اسطنبول على حد سواء تكنان مشاعر معادية للاتراك بقوة وتتخوفان من الأثر المعدى الذى قد يكون للدستور العثمانى على مصر وعلى الهند. وعزل كامل باشا المالىء للانجليز لا يصلح الأمور. والحال ان الانجليز، مع المجازفة برؤية ملكية دستورية فى اسطنبول، يفضلون رؤيتها فى ايدى ليبراليين لا فى ايدى يعاقبة كالاتحاديين. ومن هنا الدعم الممنوح للمعارضة الليبرالية خلال شتاء ١٩٠٩. ومن جهة اخرى، فإن بريطانيا العظمى تريد مراعاة حلفائها فى الوفاق الثلاثى، خاصة روسيا، وحماية الجناح الشمالى - الغربى للهند. وفى عام ١٩٠٩، عندما تسعى الى تجديد عقد شركة لينش الملاحية بشأن نهرى دجلة والفرات، فإنها تصطدم بمقاومة عنيفة من

جانب الأعيان والنواب العرب. وإذ يجد الصدر الاعظم حسين حلمى باشا نفسه بين نارين، فإنه يضطر الى التنحي.

ومع فرنسا، ايضاً، تصبح العلاقات صعبة، بالرغم من رأس مال التعاطف معها والذى يكنه فى البداية الثوار الذين يعلنون على المكشوف تعلقهم بمبادىء ١٧٨٩. لكن فرنسا كانت مشغولة بمسألة المغرب الأقصى. ولما كانت حريصة على المصالح المالية والاقتصادية والثقافية الضخمة التى راكمتها فى الامبراطورية، فإنها تتخوف من النزعة القومية لجماعة تركيا الفتاة، ومن موقفها المريب تجاه مؤسسات كادارة الدين العام أو ادارة التبغ. وفى عام ١٩١٠، لمواجهة النفقات العسكرية المتزايدة خصوصاً، يزور چاويد بك باريس للتفاوض على قرض جديد، لكنه يرجع خالى اليدين، لأن الحكومة الفرنسية تطلب ضمانات ادارة وضمانات سياسية (خاصة مشتريات من العتاد العسكرى) بدت له غير مقبولة. وفى صحيفة تانين، يشن حسين جهيد حملة شعواء على موقف الفرنسيين، الذى كتب انه يشكل «إساءة» حقيقية «لكرامة ولاستقلال تركيا».

مسألة لينش وفشل الحصول على قرض فرنسي: مسألتان تصوران صعوبة العلاقات بين دولة تمر بضائقة من الناحية المالية لكنها غيورة على استقلالها وأوروبا جد عازمة على انتزاع مال من وراء دعمها. وبين هذين المطلبين المتناقضين، تجد الامبراطورية العثمانية نفسها فى طريق مسدود. وعندما تهاجم ايطاليا طرابلس الغرب، سوف تكون (الامبراطورية العثمانية) اكثر عزلة من ذى قبل.

الانتكاسات الأولى : طرابلس الغرب، البانيا

منذ زمن بعيد وايطاليا تثبت عينيها على طرابلس الغرب. فالرغبة فى العثور على تعويضات عن الوجود الفرنسي والانجليزى فى شمال افريقيا، والاندفاع

النمساوى فى البلقان، وقرب بلد يتميز بسمات «أرض موعودة»، وذكريات الوجود الرومانى، والثروة التى يسود الاعتقاد بأنها موجودة هناك، والفكرة التى تفرض نفسها والتى تذهب الى ان «الثمرة قد نضجت»، كل ذلك يحرك الخيالات فى ايطاليا فريسة للحمى القومية والامبريالية. ويهتم بذلك البيروقراطيون والسياسيون والصحفيون ورجال الأعمال. فبوسع طرابلس الغرب أن تكون مخرجاً للفيضان الديموجرافى فى جنوب ايطاليا والذى يصب فى امريكا. وحتى قبل أن يفتتح بنك روما (بانكو دى روما) له مكتباً فى اسطنبول، كان قد انغرس بالفعل هناك، فقد انخرط فى برنامج طموح للاستثمارات، فى السكك الحديدية والملاحة والموانىء والتحديث الزراعى (انتاج زيت الزيتون)، ناهيك عن شراء الأراضى، ممهداً المجال بذلك أمام نفوذ سياسى. لكن ما يدفع ايطاليا الى الانتقال الى الفعل هو مسألة المغرب الاقصى: فبسبب الاتفاقات الفرنسية - الألمانية التى تمنح فرنسا حرية التصرف فى مقابل تعويضات لألمانيا، يحين الوقت لكى تتحرك ايطاليا.

وتدرك جماعة تركيا الفتاة الخطر الذى يهدد آخر ولاية لها فى افريقيا. وقد حاولت كسر شبه الاحتكار الاقتصادى الايطالى باجتذاب استثمارات من بلدان أخرى. وهكذا، ففى مارس ١٩١٠، نجد أن والى طرابلس الغرب الجديد، ابراهيم باشا، يدعو رأس المال الأمريكى الى المجيىء لاستغلال الفوسفات. لكن (جماعة تركيا الفتاة) تهمل، فى الوقت نفسه، الدفاع عن الولاية. وكانت الميليشيا التى كانت موجودة فى زمن عبدالحميد قد شتت شملها بعد ١٩٠٨، حيث جرى سحب قوات لمواجهة قلاقل اليمن.

وفى ٢٩ سبتمبر ١٩١١، مع انتهاء مهلة الانذار الذى وجهته السلطات الايطالية، يجرى اعلان الحرب. وفى ٤ اكتوبر، تنزل القوات الايطالية فى ولاية طرابلس الغرب. وفى غضون اسابيع قلائل، تستولى على المنطقة الساحلية دون أن تواجه مقاومة جادة. وفى بداية نوفمبر، يصبح بوسع ايطاليا أن تعلن رسمياً ضم مدينتى طرابلس الغرب وبنغازى.

لكن المقاومة العثمانية سرعان ما سوف تنظم نفسها. فالواقع أن الرهان كان كبيراً : فإذا ما ظهر أن الاتراك عاجزون عن الدفاع عن ولاية طرابلس الغرب، فإن عرب ولايات الشرق الأوسط يجازفون بفقدان الثقة فى الحماية التى تزعم اسطنبول أنها توفرها لهم فى وجه الامبريالية الغربية. وتؤدى الحرب التركية - الايطالية الى ايقاظ مشاعر الوحدة الاسلامية فى العالم الاسلامى. وهى تحفز فورة تضامن واسعة وتثير حماس النفوس فى تركيا نفسها الى الجهاد. وذلك الى الدرجة التى يضطر معها حسين چهيد، فى «تانين» الى حث مواطنيه على التزام الهدوء، وذلك، فيما يقول، للحيلولة دون اثارة انزعاج انجلترا التى تعتبر مساندتها ضرورية لحل الأزمة. ويجرى ارسال أنور الى ولاية طرابلس الغرب مع حفنة من الضباط، لتنظيم المقاومة فى الداخل عن طريق تجميع بقايا الحاميات العثمانية والدخول فى تحالف مع السنوسيين. وهكذا تبدأ حرب عصابات سوف تستمر سنوات طويلة. ولعجز ايطاليا عن التغلغل داخل ولاية طرابلس الغرب لتدعيم سيطرتها، فإنها تحول الأنظار بقصفها للدردنيل وباستيلائها على جزر الدوديكانيز (ابريل ١٩١٢).

وفى تلك الاثناء، على الطرف الآخر للامبراطورية، فى مقدونيا، وخاصة فى ألبانيا، لا يتوقف الوضع عن التدهور. فمنذ وقت طويل، كان الألبانيون يشكلون أحد أعمدة الدولة العثمانية، وقد حصلوا على معاملة تفضيلية من جانب السلاطين. وتمكن عبدالحميد من كسب تأييد الزعماء الألبانيين. وغالباً ما لعب الألبانيون دوراً أساسياً فى حركة تركيا الفتاة (ابراهيم تيمو مثلاً) وفى الثورة نفسها (نيازى)، أملاً فى ان النظام الجديد سوف يتجاوب مع التطلعات الى الحكم الذاتى والتى عبرت عن نفسها فى زمن مؤتمر برلين. وفى نوفمبر ١٩٠٨، انعقد فى موناستير مؤتمر قومى البانى يوحد المسلمين والأرثوذكس والكاثوليك، أكد دعمه لجماعة تركيا الفتاة. إلاّ أنه سرعان ما تستثير اتجاهات المركزة لدى هذه الجماعة غلياناً فى الجبل الألبانى.

وبينما كان النواب الألبانيون فى مجلس النواب، وعلى رأسهم اسماعيل كمال، يحتجون على السياسة التى تنتهجها جماعة تركيا الفتاة، يتحول الغليان الى تمرد سافر فى كوسوڤو فى عام ١٩١٠. وفى حين ان الدولة لم تتحسس فى العصر العثمانى قوتها فى الجبل الألبانى، فإن سياسة المركزة التى تنتهجها جماعة تركيا الفتاة تنزع الى فرض نفسها فيه. وسوف يحتج الالبانيون على المحاولات التى ترمى الى ان تفرض عليهم ضرائب جديدة وتعداد سكانى ومدارس تركية واستخدام اللغة التركية، والأبجدية العربية فى كتابة لغتهم الخاصة. أما القانون المضاد للجماعات المسلحة، والذى يأمر بنزع سلاح الجماعات السكانية المدنية، فهو يقابل باستياء بالغ فى بلد يعتبر فيه الثأر نوعاً من عادة قومية. ويشعر الألبانيون الكاثوليك بالسخط تجاه الإلزام بالخدمة فى جيش السلطان.

وفى وجه الأنتفاضة الالبانية، سوف تلجأ جماعة تركيا الفتاة الى القمع الوحشى (حملات چواد باشا وتورجوت باشا) والى تهدئة الخواطر بشكل تناوبى. وفى عام ١٩١١، نجد ان حرب العصابات، التى غذتها اسلحة مهربة من الجبل الأسود المجاور، تستأنف مسيرتها، اعتماداً على المسيحيين والمسلمين الذين يبرزون قبل كل شىء هويتهم الألبانية. وتدعو لجنة قومية البانية تأسست فى ڤلورا الى اتحاد الولايات الالبانية فى البانيا موحدة لها برلمانها وادارتها وجيشها. وفى اغسطس١٩١١، يبدو أن الحكومة تتراجع، لكن الموقف يظل غير مؤكد : ففى ربيع ١٩١٢، تثور البانيا من جديد ثورة سافرة.

وهذه الأحداث التى تدور على أطراف الامبراطورية لها أصداء عميقة فى اسطنبول وتدشن سلسلة من الأزمات السياسية. فمنذ الغزو الايطالى فى طرابلس الغرب، يضطر الصدر الاعظم ابراهيم حقى باشا الى ترك مكانه لأحد العائدين، وهو سعيد باشا. وتتعزز المعارضة. وفى نوڤمبر ١٩١١، يتشكل فى مجلس النواب حزب جديد، هو حزب الإئتلاف الليبرالى (**حرية وائتلاف فرقاسى**)، الذى يوحد كل

الساخطين على النظام. وهذا الحزب الذى يحركه فريد باشا داماد وكامل باشا وصباح الدين، والذى يجمع منذ البداية عدداً معيناً من النواب فى مجلس النواب، سرعان ما يصبح بؤرة معارضة برلمانية تنتقد النزعة المركزية لدى جماعة تركيا الفتاة واستمرار حالة الحصار، وديكتاتورية اللجنة التى يصعب التستر عليها، وحكم أوليجاركية مستهترة، واللجوء الى العنف. ومنذ شهر ديسمبر، فى انتخاب جزئى فى اسطنبول، يجرى انتخاب مرشح من مرشحى الحزب الجديد، هو طاهر خير الدين.

ونظراً للضعف الذى اصابها من جراء هذه التطورات الخارجية والداخلية، فإن اللجنة تسارع الى استعادة موقعها بالتوصل الى حل البرلمان (يناير ١٩١٢). والحال أن جماعة تركيا الفتاة، الحزب الوحيد المنظم بشكل حقيقى فى كل الامبراطورية، والذى يتمتع بإمكانات لا يملكها منافسوه - خاصة حزب الائتلاف الليبرالى - ، والذى يستخدم لمصلحته القوانين الخاصة بالنشر وبالتجمعات وبالجمعيات، كما يستخدم وسائل ضغط، بل ويستخدم العنف - وهو ما سوف يؤدى الى تسمية انتخابات ابريل بـ «انتخابات العصا الغليظة» **(سوبالى سيتشيم)** - ، سوف تحصل على أغلبية ساحقة فى المجلس النيابى الجديد، الذى لا ينتخب اليه غير ستة نواب من صفوف المعارضة. وعندئذ تكون اللجنة فى أوجها، وذلك بقدر ما أن الخطر الايطالى يجعلها تبدو فى مظهر الملاذ الوحيد. وفى وزارة سعيد باشا الجديدة، يجرى تمثيل الاتحاديين بدرجة اكبر، ويستعيد چاويد بك منصب وزير الشئون المالية.

لكن انتصار جماعة تركيا الفتاة كان هشاً. ففى ذروة قوتها، سوف تسقط اللجنة فجأة خلال صيف ١٩١٢. ومن خلال مفارقة مأساوية، تجيىء الضربة من مقدونيا، الاقليم الذى كان قد ظل مخلصاً بامتياز للجنة. وتتشكل قوة الضربة بين صفوف الضباط المنتمين الى الأندية المعادية للاتحاديين. وفى ربيع ١٩١٢،

وبالاتصال معهم، تتشكل فى اسطنبول جماعة الضباط المخلصين **(خلاصكار ضابطان)** العازمين على إنهاء الاضطهاد الذى تمارسه اللجنة وعلى إبعاد الجيش عن السياسة. وتؤدى التهديدات بالتدخل العسكرى والضغوط الى تنحى سعيد باشا فى ١٧ يوليو. وبعد ذلك بعدة أيام، يدعو السلطان مختار باشا الغازى الى تشكيل وزارة جديدة، هى «الوزرة العظمى»، التى يتم استبعاد جميع الاتحاديين منها. وفى ٥ أغسطس، يجرى حل البرلمان، بما يؤدى الى افقاد جماعة تركيا الفتاة آخر موقع سياسى لها. ولم يحدث من قبل قط أن كانت اللجنة فى مثل هذه الهاوية.

وتمر البلاد فى الوقت نفسه بأزمة معنوية عميقة. اذ يبدأ التشكك فى التوجهات والايديولوچيات. ويؤدى العدوان الايطالى وعدم تحرك الدول العظمى والانفصالية الألبانية الى زيادة حدة الاتجاه المعادى للغرب بين صفوف المثقفين الاسلاميين والى دفعهم الى التشديد بدرجة اكبر على أواصر التضامن الاسلامى والى التنديد النشيط بالآثار السيئة للنزعة القومية فى البلدان الاسلامية. وفى اواخر ١٩١١ ومستهل ١٩١٢، نجد ان الروح «الليبرالية» لمجلة **«صراط – اى مستقيم»** تتلاشى تدريجياً لحساب تصور تقليدى اكثر للدين. ويكف المثقفون «الحداثيون» عملياً عن الكتابة لها. وتحت اسم **«سبيل الرشاد»**، تصبح المجلة لسان حال اسلام محافظ.

والاتجاه التغريبى هو نفسه يفقد سرعته. وقد اعترف بذلك صحفى شاب من صحفيى ذلك العصر : «لقد اجتذبنا التغريب من نواح كثيرة. لكن الغرب هو الامبريالية..وطالما كان البلد شبه مستعمرة فى ايدى الامبرياليين وطالما ظلت الامتيازات قائمة، فقد كان من الصعب الدفاع عن الغرب»(8). وفى مجلة **«اجتهاد»**، سرعان ما سوف يخفف چلال نورى من غلواء هذا الاتجاه ويدعو الى تغريب اكثر اعتدالاً وانتقائية بكثير من ذلك الذى دافع عنه عبدالله جودت.

وأمام أزمة هذه الايديولوجيات «التقليدية»، تبدأ النزعة القومية التركية فى التعزز فى ١٩١١ - ١٩١٢. وبفضل الجهود المشتركة من جانب المهاجرين من روسيا، كيوسف آكتشورا أو أحمد أغا أوغلو، ومثقفين أتراك، كمحمد أمين، ينظم التيار نفسه : ففى اغسطس ١٩١١، يجرى تأسيس جمعية البلاد التركية (**ترك يوردو چمعيتى**)، التى تصدر اعتباراً من نوڤمبر مجلة «**ترك يوردو**» لسان الحال الرئيسى للحركة القومية. ولا تعود المسألة بعد مجرد مسألة تنقية للغة التركية وايجاد أدب «قومى»، بل مسألة عمل فى جميع المجالات، التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل وحدة جميع الأتراك، داخل وخارج الامبراطورية. والحال أن مجلة «**ترك يوردو**»، التى تروج لنزعة الجامعة التركية، سرعان ما تشهد نجاحاً فائقاً. وبعد ذلك بعدة أشهر، فى مارس ١٩١٢، يتأسس فى اسطنبول منتدى «قومى»، هو المنتدى التركى (**ترك أوچاغى**)، الذى يتمثل هدفه فى العمل على النهوض الثقافى والاجتماعى والاقتصادى لجميع الاتراك. وهو يضم هو أيضاً مهاجرين أتراك من روسيا (كأحمد أغا أوغلو ويوسف آكتشورا) ومثقفين أتراك كمحمد أمين وضياء جوقلب وحمدالله صبحى. وتجدر الاشارة الى ان مبادرة انشاء هذا النادى كانت قد اتخذت قبل ذلك بعدة اشهر من جانب عدد من طلاب المدرسة الطبية.

والواقع ان الشبيبة كانت ناضجة لتبنى الأفكار الجديدة. ولما كانت (الشبيبة) قد تكونت فى نشوة ثورة تركيا الفتاة، فإنها قد انتقلت من أوهام الى اوهام. ولما كانت مبرحة أمام عجز الدولة ومشمئزة من الأعراف السياسية، فقد كانت بحاجة الى مجالات أخرى للحركة وللحلم. ولما كانت لا تتعرف على نفسها لا فى إسلام محافظ بشكل متزايد ولا فى غرب عدوانى بشكل متزايد، فإنها تنهمك فى البحث عن هويتها. ويميل البعض الى حلول متطرفة : الروح البطولية الوطنية التى سوف تدفع حفنة من **الفدائيين** الى السير فى اثر أنور فى رمال برقه، أو يوتوبيا الجامعة التركية التى تؤدى الى سباحة الخيالات فى برارى ما وراء القوقاز، صوب طوران

الأسطورية التى يتحدث عنها جوقلب. لكن المسألة بالنسبة للغالبية هى بوجه خاص مسألة عثور على وسيلة جديدة لانقاذ الدولة العثمانية.

وسوف يؤدى تصاعد الأخطار فى مقدونيا الى دفع وزارة احمد مختار الجديدة الى ايجاد حل سريع للمشكلة الألبانية ولحرب طرابلس الغرب. ففى ٤ سبتمبر ١٩١٢، تستجيب الحكومة لجميع مطالب القوميين الألبانيين. ومنذ ذلك الحين تصبح البانيا مستقلة من الناحية العملية. وفى ١٥ اكتوبر، يقبل الباب (العالى) التعامل مع ايطاليا ويتم توقيع الصلح فى معاهدة أوشى (١٥ اكتوبر ١٩١٢) : وتعترف الحكومة العثمانية بضم طرابلس الغرب وبرقة حيث يحتفظ السلطان، بوصفه خليفة، بسلطته الروحية على المسلمين. ويتعهد الايطاليون من جهة أخرى بالجلاء عن جزر الدوديكانيز، لكن اندلاع الحروب البلقانية سوف يسمح لهم بالابقاء على وجودهم فيها. لقد كفت الامبراطورية العثمانية عن الوجود فى افريقيا، تمهيداً لاختفائها من أوروبا.

الامبراطورية فى حرب (١٩١٢ - ١٩١٨)

الحروب البلقانية

إذا كانت الحكومة العثمانية تنتهى الى قبول توقيع الصلح مع ايطاليا، مستجيبة لجميع مطالب هذا البلد، فإنها تفعل ذلك لأن خطراً جديداً، جسيماً بشكل آخر، يلوح بشكل متزايد الوضوح فى الأفق : اقتراب حريق عام فى البلقان.

وكانت النار راقدة تحت الرماد منذ عدة سنوات. ذلك أن ضم البوسنة والهرسك من جانب النمسا، واعلان الاستقلال البلغارى، وعودة الغليان التحريرى التوحيدى فى كريت قد حركت من جديد، منذ خريف ١٩٠٨، شهوة الدول البلقانية. وكانت تركيا قد أثبتت عجزها الواضح فى وجه هذه الاعتداءات بحيث انه بات

جليا أنها سوف يتعين عليها، عاجلاً أم آجلاً، التخلى عن أراضيها الأوروبية. وفى صوفيا، نجد أن فرديناند، الذى لبس تاج «قيصر البلغار»، يحلم بالفعل باستعادة الامبراطورية البيزنطية لحسابه ولا يتردد فى الظهور بمظهر ملك بيزنطى. أما صربيا، الغاضبة من اضطرارها الى قبول الهيمنة النمساوية على البوسنة، فإنها تعزى نفسها بأطماع فى مقدونيا. فى حين أن اليونان، تحت قيادة كريتى، هو ايليفثيريوس ڤينيزيلوس، سوف تحدد لنفسها هدف اعادة توحيد جميع «الأراضى اليونانية».

وكان الخطر قد أخذ يرتسم حتى قبل نشوب الحرب الايطالية – التركية. ومنذ شهر ابريل ١٩١١، نجد ان ڤينيزيلوس، بدعم من روسيا، يقترح على جيشوف، رئيس وزراء بلغاريا، تحالفاً بين البلدين. وبعد ذلك بوقت قصير، يسجل أنصار وفاق صربى – بلغارى إنتصاراً هاماً بحصولهم من البطريرك اليونانى على إعلان مؤيد لفكرة اتحاد جمركى بلقانى (نوڤمبر ١٩١١). وفى مستهل عام ١٩١٢، نجد ان الاعياد التى اقيمت فى صوفيا احتفالاً ببلوغ ولي العهد بوريس قد جرت أيضاً تحت شعار تقارب بين خصوم الامبراطورية العثمانية.

وبعد هذه المعانقات الأولى، والتى لا تبشر بأى خير لتركيا، يتسارع فجأة اللجوء الى التحالفات. ففى مارس ١٩١٢، بينما كانت الأزمة الايطالية – التركية ماتزال فى أوج حدتها، توقع صربيا وبلغاريا معاهدة تنص إما على تحقيق الحكم الذاتى لمقدونيا، أو – فى حالة اتضاح استحالة ذلك – تقسيمها، على فرض احراز انتصار على العثمانيين. وبعد ذلك بشهرين (٢٩ مايو ١٩١٢)، يتلو هذا الاتفاق الأول تحالف يونانى – بلغارى يتعهد بموجبه البلدان، مع تجنب الاشارة الى المشكلة المقدونية، بتبادل المساعدة فيما بينهما فى حالة وقوع هجوم تركى. وأخيراً، فى اوائل الخريف، ينضم الجبل الأسود، هو أيضاً، الى الائتلاف البلقانى بتوقيعه اتفاقاً عسكرياً مع بلغاريا أولاً (٢٧ سبتمبر)، ثم مع صربيا (٦ أكتوبر).

أما أن هذه الترتيبات لا يمكنها إلاّ أن تقود الى هجوم منسق على الامبراطورية العثمانية فهو أمر لا يحتاج الى دليل. ويتم استشعار الخطر بسرعة بالغة في اسطنبول. ولكن كيف يمكن مواجهته؟ لقد كان الوضع يبدو جد خطير بحيث أن تركيا، منذ اواخر عام ١٩١١، تشهد دوامات سياسية شديدة تؤدى الى اصابة العمل الحكومى بشلل جزئى. وعلاوة على ذلك، فإن الجيش العثمانى يبدو بالغ الهشاشة: لقد استيقظ لتوه من السبات الذى كان غارقاً فيه خلال السنوات الأخيرة لعهد عبدالحميد ووجد نفسه منخرطاً فى عملية تجديد - تجديد الكوادر، تحديث التسلح، تغيير المفاهيم الاستراتيجية، الخ، وهى عملية كانت بعيدة عن ان تكون ناجزة. وأمام تصاعد الأخطار، تجنب الباب العالى اكثرها ضغطاً : فقد انخرط فى محادثات صلح مع ايطاليا سعياً الى التمكن من تركيز كل قواه فى مقدونيا؛ كما عمل على انهاء التمرد الألبانى الذى كان يشعل الحدود الغربية للامبراطورية منذ عامين؛ وأخيراً، فإنه قد زاد تحركاته لدى الدول، مطالباً اياها بالضغط على الدول البلقانية حتى ترجع الى مشاعر أقل ميلاً الى الحرب. لكن الوقت كان جد متأخر لذلك. لأن ميكانيزم الحرب كان قد تحرك بالفعل.

والسيناريو كلاسيكى. ففى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢، يأمر خصوم الامبراطورية العثمانية بالتعبئة العامة. وفور ذلك يصل إنذار الدول البلقانية : إذ تجرى دعوة الباب (العالى) الى تعيين حاكم عام سويسرى أو بلچيكى فى مقدونيا، والى إنشاء جمعيات تشريعية محلية، والى تشكيل قوات من الجندرمة تحت قيادة أوروبية، والى تطبيق الاصلاحات التى نصت عليها معاهدة برلين تحت اشراف سفراء الدول العظمى وممثلى الدول البلقانية الكبرى. وفى اسطنبول، يجرى السعى الى المراوغة: فالحكومة تعلن استعدادها لتحقيق الاصلاحات الضرورية، لكنها ترفض تقديم ضمانات مادام البرلمان غير منعقد. فهل هذا رفض لسماع الدعوى؟

هكذا، على أية حال، تفسر الدول البلقانية المؤتلفة الرد التركى. ومنذ ذلك الحين لا يبقى أمامها بعد غير العثور على ذريعة لبدء الأعمال الحربية. وفى ٨

اكتوبر، يتم ذلك: فتذرعاً بالقلاقل الحدودية، يبادر الجبل الأسود بارسال قوات الى البانيا الشمالية وإلى سنجق نوڤيبازار. ويجرى توجيه مذكرات ومذكرات مضادة، وهو باليه ديبلوماسى يشارك فيه ممثلو الدول العظمى، ولكن فى دور كومبارسات يتظاهرون بأن الأحداث قد تجاوزتهم. وفى برلين كما فى لندن، ينتهى الرأى الى أن من الأفضل الانتظار. وسوف يصل الأمر بالمستشارية البروسية الى حد دعوة الحكومة البريطانية بلا حرج الى ترك الدول البلقانية تتمرغ فى الحرب قبل أى تدخل. وبالرغم من العزلة التى تجد الامبراطورية العثمانية نفسها فيها، فإنها تصر على عدم السماح لنفسها بالتعرض للاذلال. وفى ١٧ اكتوبر، يجرى إصدار امر رسمى الى سفيرى صربيا وبلغاريا بمغادرة اسطنبول. وفى اليوم نفسه، يتم اعلان الحرب رسميا. وبالنسبة للعثمانيين، تتحول الأمور بسرعة بالغة الى كارثة. فمنذ بداية نوڤمبر، نجد أن البلغار، الذين غزوا ثراس الشرقية وحاصروا مدينة ادرنه (نهاية اكتوبر)، يصلون الى خنادق تشاتالچا، الخط الأخير للدفاع العثمانى أمام اسطنبول. أما اليونانيون فإنهم، بعد اعلانهم ضم كريت ووضع ايديهم على جزر أخرى مختلفة، يحتلون ابييروس ومقدونيا الجنوبية، منتزعين سالونيك بالكاد من البلغار (٨ نوڤمبر). وأخيراً، فإن الصربيين يوطدون مواقعهم فى مقدونيا الشمالية وفى كوسوڤو، بينما يحاصر حلفاؤهم من الجبل الأسود سكوتارى، فى البانيا. وفى غضون أسابيع قليلة، تفقد الامبراطورية العثمانية كل اراضيها الأوروبية تقريباً.

والوضع ميئوس منه الى اقصى حد بحيث اننا نجد، فى اسطنبول، أن حزب الائتلاف الليبرالى، الحاكم منذ تدخل «الضباط المخلصين» فى يونيو ١٩١٢، سوف يقرر الاستعاضة عن الصدر الأعظم احمد مختار باشا برجل محنك فى السياسة العثمانية معروف بعمالته للانجليز، هو كامل باشا. أليس حل الأزمة، كما هو دائماً، بأيدى الدول؟ وعلى الفور يحدد الصدر الأعظم الجديد لنفسه مهمة الدخول فى اتصال مع اصدقائه الانجليز والتفاوض معهم على تدخل من جانب الوفاق

الثلاثى لحساب تركيا. لكنه لن يحصل إلا على ارسال عدد قليل من السفن الحربية الى ميناء اسطنبول ووعد بوساطة بريطانية عندما تفضى الأمور الى محادثات صلح.

ويتم التمسك بالوعد. ففى ٣ ديسمبر ١٩١٢، يوقع الأتراك والبلغاريون هدنة فى تشاتالچا. وبعد ذلك باسبوعين، يجمع مؤتمر فى لندن كل المتحاربين تحت إشراف الوزير الانجليزى للشئون الخارجية. لكن هذه الوساطة قلما تكون مؤثرة، وذلك بقدر ما أن مطالب الدول البلقانية تعتبر زائدة عن الحد. فالمنتصرون يطالبون بجميع الأراضى التى استولوا عليها، كما يطالبون بجزر بحر ايجه وبالبانيا وبمدينة ادرنه. وعلى الجانب العثمانى، نجد استعداداً لتقديم تنازلات: الاعتراف بالبانيا ذات حكم ذاتى، التنازل عن جميع الأراضى الواقعة فى غرب ولاية ادرنة، الموافقة على ارتباط كريت بالملكة الهيلينية. لكننا نجد توخياً للحزم تجاه نقاط معينة: فمدينة ادرنة وجزر بحر ايجه يجب أن تبقى تركية؛ ولا مجال للنقاش حول التنازل عن هذه الأراضى، خاصة ادرنة التى تعتبر العاصمة الثانية للامبراطورية العثمانية.

واعتماداً على تفوقهم فى ساحة القتال، لا يريد البلقانيون التنازل عن أى مطلب من مطالبهم. والعثمانيون، الذين استعادوا من جهتهم شيئاً من الأمل منذ التوقف المؤقت للأعمال الحربية، يتفاوضون بخشونة وعناد. وتصل المفاوضات الى طريق مسدود. ولكن ألن ينتهى كامل باشا الى أن يسمح لنفسه بالوقوع فى مصيدة حيل الدبلوماسية البريطانية؟ وبينما تستمر المفاوضات وتأخذ وقتاً طويلاً، فإن الانزعاج والغضب لا يكفان عن التزايد فى اسطنبول. فعلى الرغم من أن كامل باشا، منذ وصوله الى السلطة، قد فعل كل شىء لإسكات المعارضة الاتحادية، فإن هذه الاخيرة تبدو وبيلة بشكل متزايد. وهى لا تتردد فى اتهام الحكومة بالرغبة فى تسليم ادرنة للبلغار وتدعو بحمية الى المقاومة. والحق أن كل

هذا الغليان ليس مجانيا بالمرة. فهو يؤدى الى انقلاب جرى الاعداد له بعناية. إذ يحدث فى ٢٣ يناير ١٩١٣ ما سمى بـ «الهجوم على الباب العالى» (**باب - اى عالى باسكينى**): فعلى رأس وحدة من الجنود، يدخل أنور، أحد أبطال ثورة ١٩٠٨ والشخصية البارزة فى لجنة الاتحاد والترقى، الى قاعة مجلس الوزراء ويرغم كامل باشا، والمسدس فى يده، على تقديم استقالته.

ومن جديد يصل الاتحاديون الى السلطة. وسوف يبقون فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. أما الفاصل الليبرالى - الذى لم يستمر غير ستة اشهر - فهو ينتهى. على أن اللحظة قلما تكون مناسبة للبهجة. وسوف يكون انتصار لجنة الاتحاد والترقى متواضعاً. فالحكومة الجديدة لا تضم من الاتحاديين غير ثلاثة أشخاص، معروفين كلهم باعتدالهم. وتعهد الصدارة العظمى الى رجل فوق الأحزاب، هو محمود شوكت باشا، الذى يتولى أيضاً مهام وزير الحربية. ويتم السماح لاعضاء الائتلاف الليبرالى بممارسة حريتهم، وذلك بشرط «تخليهم عن اى تفكير، ليس هذا وقته، فى المعارضة». والخلاصة أن لجنة الاتحاد والترقى تختار اتخاذ موقف الدفاع عن الوحدة المقدسة.

وكان الهدف الرئيسى للانقلاب الاتحادى هو منع حكومة كامل باشا من الاستسلام لضغوط الائتلاف البلقانى. لكن وصول لجنة الاتحاد والترقى، بدلاً من أن يؤدى الى تحسين الموقف، لا يؤدى إلا إلى احتداده. ففى مؤتمر لندن، منذ وصول خبر الأحداث، يقرر المندوبون فى الواقع تأجيل المحادثات الى حين وصول تعليمات جديدة اليهم من حكوماتهم. وبعد ذلك بعدة أيام، وبالرغم من التنازلات التركية الأخيرة المتصلة خاصة بالتخلى عن بعض أحياء ادرنة، يجرى قطع المفاوضات. وفى ٣ فبراير، يحدث ما كان يخشى منه أكثر مما عداه: فالبلغاريون يستأنفون قصفهم لادرنة ولتشاتالجا، محاولين اجتياح الخط الأخير للدفاع العثمانى.

وكانت الأسابيع القليلة لوقف اطلاق النار قد سمحت للجيش التركى بتمالك نفسه. ويتحول الارتباك الى مقاومة. لكن تفوق الائتلاف البلقانى واضح مع ذلك. وحتى إذا كانت الصحف التركية تستطيع التهليل، فى الشطر الثانى من مارس، للدفاع البطولى عن تشاتالچا، فإن الاخبار السيئة تزن وزنا أثقل بكثير فى الميزان : ٦ مارس، استيلاء اليونانيين على چانينا؛ ٢٨ مارس، استسلام ادرنه، التى دمرها القصف البلغارى تدميراً فادحاً؛ منتصف ابريل، دخول جنود الجبل الأسود الى سكوتارى فى البانيا. وفى نهاية الأمر، فإن الصدر الأعظم الجديد، محمود شوكت باشا، سوف يضطر الى التسليم بالواقع: فلابد من توقيع الصلح، مع المجازفة بالتعرض للاهانات التى تمثلها المطالب البلقانية.

وسوف يتم ذلك منذ نهاية مايو. وفى لندن من جديد، تحت اشراف وزارة الخارجية (الانجليزية)، يجتمع المتفاوضون. لكن المحادثات هذه المرة لا تشهد تسويفاً، فليس هناك الكثير الذى يمكن التفاوض بشأنه. وفى ٣٠ مايو، يوقع الأتراك معاهدة تجرد الامبراطورية العثمانية من جميع أراضيها الأوروبية، باستثناء شريط صغير حول اسطنبول. وبعد ثلاثة اشهر من الحرب، تضطر حكومة محمود شوكت باشا الى قبول جميع مطالب الدول البلقانية.

ومع أخذ كل شيء بعين الاعتبار، فإنها لا تخرج من الورطة فى حالة جد سيئة. فالواقع أن الدبلوماسية الأوروبية كانت منشغلة بالفعل فى الأيام نفسها بمسألة تقسيم الولايات الآسيوية للامبراطورية. والآن يمكن تجنب ذلك. على أن توقيع معاهدة لندن لم يكن بالامكان أن يبدو فى نظر الرأى العام العثمانى إلا بوصفه إخفاقاً جسيماً. ويمثل ذلك فرصة سانحة بالنسبة للائتلاف الليبرالى الذى يعد منذ بعض الوقت، تحت اشراف كامل باشا، لانقلاب مضاد بدعم من الانجليز، على ما يبدو.

وعلى الرغم من أن المؤامرة كانت طائشة وأن الصدر الأعظم السابق كان موضوعاً تحت المراقبة منذ عودته من القاهرة، التى كان منفياً اليها، فإن

الليبراليين لن يفشلوا فى الاستفادة من الظروف للسعى الى تحقيق مشروعهم. وفى ١١ يونيو، بعد عدة أيام من توقيع معاهدة لندن وبينما كان سخط الرأى العام فى ذروته، يجرى اغتيال محمود شوكت فى عرض الشارع عند مغادرته وزارة الحربية للذهاب الى الباب العالى. والحال أن المتآمرين، الراغبين فى الثأر لأنفسهم من الانقلاب الذى سمح للاتحاديين بالاستيلاء على السلطة قبل ذلك بعدة شهور، قد خططوا لسلسلة كاملة من الاغتيالات الأخرى. لكن ذلك كان يعنى اسقاط اصرار لجنة الاتحاد والترقى على البقاء فى المواقع القيادية من الحسبان. والواقع أن سحق المؤامرة سوف يكون امراً اكثر سهولة وذلك بقدر ما أن سرها لم يكن محفوظاً بعناية. وفور وصول خبر الاعتداء على الصدر الأعظم، سوف تحشد الحكومة ترسانة كاملة من التدابير القمعية : اعلان حالة الحصار، اعتقال ونفى غالبية قادة المعارضة، وقف الصحف المناوئة لسياسة الحكومة، الحكم بالموت على ست عشرة شخصية، من بينها صالح باشا، احد أبناء أخ غير شقيق للسلطان، و ، غيابيا، الأمير صباح الدين، الملهم الفكرى البارز للتيار الليبرالى. ومع كبح المعارضة بهذا الشكل، لا يبقى بعد أمام لجنة الاتحاد والترقى غير الاستفادة من الموقف لتدعيم هيمنتها على السلطة. وسوف يجرى الاستعاضة عن الصدر الأعظم المقتول برجل من صفوف اللجنة، هو سعيد حليم باشا، أحد أحفاد خديوى مصر محمد على. كما أن عدة اتحاديين آخرين سوف يعهد اليهم بمناصب وزارية. والواقع أن الوقف الفعلى لجميع احزاب المعارضة - حتى وإن كان الائتلاف الليبرالى حراً، من الناحية النظرية، فى مواصلة أنشطته - سوف يضفى صبغته على النظام اعتباراً من الآن. وهكذا تجد تركيا نفسها وقد حصلت على ديكتاتورية.

وسوف تبدأ هذه المرحلة الجديدة فى الحياة السياسية للبلاد تحت علامات مؤاتية نسبياً. فالواقع أن الريح، فى البلقان، تبدأ فى التحول فى صالح الامبراطورية العثمانية. فالآن وقد تم التوقيع على معاهدة لندن، يأخذ أعضاء

الائتلاف البلقانى فى تمزيق بعضهم البعض، وذلك لعجزهم عن التفاهم حول تقسيم الأراضى التى تم الاستيلاء عليها. فالبلغار لا يمكنهم التسليم باستيلاء اليونانيين على سالونيك. وهؤلاء الأخيرون يرون أن مجهوداتهم الحربية لم تلق مكافأة كافية وهم يريدون التوسع، بشكل اوسع مما فعلوه، فى ايبيروس وفى ثراس الغربية. ثم إن نزاعاً أكثر حدة بكثير ينشب بين البلغار والصربيين. فالصربيون، فى اتفاق مع حلفائهم فى الجبل الأسود، كانوا يأملون فى وضع ايديهم على جزء من البانيا. لكن الدول العظمى كانت قد اتخذت قراراً مختلفاً. فقد آثرت إشباع مطالب القوميين الألبانيين الذين يناضلون، منذ عدة عقود، من أجل تحرير بلادهم وقدمت ضمانها، فى مؤتمر لندن، لاعلان البانيا مستقلة (١٢ ديسمبر ١٩١٢)، مرغمة صربيا والجبل الأسود على سحب قواتهما من المنطقة عند رجوع السلم. وفى هذه الظروف، فإن المسألة بالنسبة للصربيين كانت تتمثل فى العثور على تعويضات فى أماكن اخرى. وبدعم من اليونانيين، تخطط حكومة بلجراد للاستحواذ على جزء كبير من مقدونيا. وهو الأمر الذى يخرج البلغار عن طورهم، لأنهم يرون أن الأراضى التى تطالب بها صربيا إنما تخصهم قانوناً. أما رومانيا، التى ظلت مع ذلك خارج الحرب، فقد كانت لها هى الأخرى مطالب تعرضها: فمادامت بلغاريا قد توسعت الى هذا الحد، فإنها (رومانيا) تريد ان تحصل، فى مقابل ذلك، على اقليم سيليستر على الدانوب.

وتؤدى كل هذه النزاعات الى تعديل توازن القوى تعديلاً محسوساً فى البلقان وتسمح للعثمانيين بالأمل فى امكانية الثأر. والواقع أن الأمور سرعان ما سوف تتجسد. فمنذ أواخر شهر يونيو نجد ان البلغار، الغاضبين على تعرض مكاسبهم الاقليمية للمنازعة من كل حدب وصوب، سوف يشنون هجوماً مفاجئاً على حلفائهم السابقين، صربيا واليونان، أملاً فى أن ينتزعوا بالقوة ما عجزوا عن الحصول عليه من خلال المفاوضات الديبلوماسية.

وسوف تكون حرب البلقان الثانية أقصر بكثير من الحرب الأولى. فهى لن تستمر غير أسبوعين وسوف تنتهى باندحار بلغاريا التى اساءت للغاية تقدير الأخطار التى تتعرض لها. فهل ينبغى لتركيا الاستفادة من الظروف لاستعادة جزء من الأراضى التى سبق لها أن خسرتها؟ لقد بدأت حكومة اسطنبول بالتردد، خوفاً من الانجرار الى مغامرة لم تكن نتيجتها مؤكدة. لكن الباب العالى يصرح للجيش بالزحف فى نهاية الأمر، تحت ضغط من لجنة الاتحاد والترقى، المستجيبة فى ذلك لنداءات الرأى العام. وفى ٢٢ يوليو ١٩١٣، تتم استعادة ادرنة، المدينة الرمز.

ولا يبقى بعد غير اعادة التفاوض على الصلح. والحال أن معاهدة بوخارست، الموقعة فى ١٠ أغسطس ١٩١٣ – والتى تكملها فيما بعد سلسلة من الاتفاقات الأخرى – إنما ترسى أسس تقسيم اقليمى جديد للبلقان : فاليونان تحصل على كل ابييروس و ، على محيط بحر ايجة، تتسع عن طريق شريط ساحلى واسع يشمل اقليم قوله؛ وتحصل صربيا على جزء كبير من مقدونيا الشمالية؛ ويضع الجبل الاسود يديه على اقليم نوفيبازار؛ أما بلغاريا، المجردة من غالبية الأراضى التى كانت قد استولت عليها، فإنها تحتفظ مع ذلك بقطاعات معينة من مقدونيا الشرقية؛ ومن جهتها، سرعان ما سوف تحصل الامبراطورية العثمانية على تأكيد لملكيتها لادرنة ولعدد من الأراضى الواقعة الى شرق ماريتزا (المعاهدة التركية – البلغارية المؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ١٩١٣). وبشكل عام، فإن أياً من الاطراف الموجودة لا يحصل على إشباع كامل لمطالبه، لكن المسألة المقدونية تحسم مع ذلك بشكل مؤقت. وبطبيعة الحال، فإن تركيا، التى حرمت من أغلب ممتلكاتها الأوروبية، كانت الخاسر الأكبر فى النزاع. على أنها، باستعادتها لادرنه ولتراس الشرقية، تتمكن من الحصول، فى **اللحظة الأخيرة**، على قدر كبير من العزاء.

من حرب الى أخرى: نشاط لجنة الاتحاد والترقى

اغسطس ١٩١٣ – اغسطس ١٩١٤ : فترة ما بين حربين تتميز بقصرٍ درامى. وخلال هذه الأشهر القليلة، سوف يتعين على الامبراطورية العثمانية الانكباب بشكل خاص على تضميد جراحها. على ان الاتحاديين، المتخلصين منذ ذلك الحين من المعارضة الليبرالية والمهيمنين بالكامل على السلطة، سوف يستفيدون أيضاً من الظروف لمحاولة فتح سبل جديدة للبقاء أمام الامبراطورية. وكانت الامبراطورية قد خرجت من الحرب البلقانية متهدمة ومستنزفة ومحرومة من جزء هام من مواردها البشرية والمالية. والمسألة الآن هى العمل على اعادة بنائها، ولكن على أسس مختلفة بشكل محسوس عن الأسس التى كانت سائدة قبل بداية الأعمال الحربية. ويصبح بوسع ثورة تركيا الفتاة اخيراً أن تأخذ فى الانطلاق.

وسوف نشهد بشكل خاص، خلال هذه الفترة، تنحية للايديولوچية العثمانية التى كانت توجه حتى ذلك الحين العمل السياسى للجنة الاتحاد والترقى. فالامبراطورية، منذ حرمانها من ولاياتها البلقانية، تشكل من الزاوية الاثنية والدينية، كلاً اقل اختلاطاً بكثير من ذى قبل. ومن المؤكد أنه ماتزال توجد فى نقاط عديدة من الأرض العثمانية، خاصة فى اسطنبول، وفى اقليم أزمير، وعلى ساحل البحر الأسود وفى الولايات الشرقية للأناضول، مجموعات هامة من «الأقليات» اليهودية والمسيحية. لكن العناصر المسلمة، خاصة الأتراك والعرب، يتفوقون منذ ذلك الحين بشكل جد واسع على العناصر الأخرى من السكان. وفى هذه الظروف، كان من الطبيعى أن يجد الاتحاديون أنفسهم مدفوعين الى إعادة التفكير فى استراتيچيتهم برمتها.

والحق أنه كان قد مر بالفعل وقت جد طويل على ابتداء انطلاق النزعة العثمانية. ومنذ الانتكاسات الأولى التى كابدها نظام جماعة تركيا الفتاة، فى الأشهر الاخيرة من عام ١٩٠٨، رأينا المدافعين عن التعايش الأخوى بين جميع

شعوب الامبراطورية يتحولون عن هذه الفكرة للاتجاه صوب تمجيد الأمة التركية. وغداة الحروب البلقانية، لن يكون من شأن هذا الاتجاه إلا أن يزداد تعززاً. وسوف تشهد الأندية والدوريات القومية شيوعاً متزايداً. والحال أن الشعبوية، التى تروج لها بشكل خاص مجلة كمجلة **خلقا دوغرو** (نحو الشعب)، سوف تكسب أتباعاً عديدين اكثر فاكثر، خاصة بين صفوف الطلاب، والمثقفين، الذين سوف يتحولون أيضاً بحمية متزايدة صوب نزعة الجامعة التركية. ولتفادى اخطار اللحظة، سوف يشجع قادة لجنة الاتحاد والترقى تكوين مختلف المنظمات شبه العسكرية كجمعية الدفاع القومى **(مدافعه - اى مليه چمعيتى)** والقوة التركية **(ترك جوچو)**. اما الحكومة، فسوف تولى أهمية كبرى لـ «تتريك» التعليم، معتبرة ذلك أحد الشروط الأساسية لليقظة القومية.

كما أن هذه النزعة القومية الكاسحة لها جناح اقتصادى. والواقع أنه لا توجد فكرة جديدة فى أن تركيا، لكى تكفل استقلالها، يتعين عليها نزع نير الرأسمالية الأوروبية واكتساب سبل السيطرة على روافع اقتصادها. لكن هذه الفكرة لن تترسخ فى الأذهان إلاَّ فى مناخ الصدمة الذى ولدته احداث ١٩١٢ - ١٩١٣. ولن يكتفى ايديولوچيو النظام الاتحادى - رجال كضياء جوقلب أو يوسف آكتشورا أو تيكين آلب - بالتشهير بمساوىء الامتيازات والتغلغل الغربى فى الامبراطورية. وسوف يدعون الى تكوين «بورچوازية قومية» قادرة على مراوغة رأس المال المالى الأوروبى الكبير والإمساك بزمام المصير الاقتصادى للبلاد. وسوف يكتب آكتشورا فى ابريل ١٩١٤ : «إن ركيزة الدول المعاصرة هى البورچوازية؛ فالدول الحديثة العظمى تتشكل بالاعتماد على البورچوازية الصناعية والتجارية والمصرفية. ويمكن اعتبار ان اليقظة القومية التركية تترافق مع ظهور بورچوازية تركية فى الدولة العثمانية؛ وإذا لم تواجه هذه البورچوازية عقبات كبرى فى طريق نموها الطبيعى، فإن الدولة العثمانية سوف تحقق تطوراً أكيداً».

فكيف يمكن تكوين هذه البورچوازية القومية، التى سوف يكتب آكتشورا هذا نفسه فيما بعد بشأنها أن عليها «منافسة العثمانيين غير الأتراك على الأقل»؟ إن لجنة الاتحاد والترقى، التى تختار من سوف يصبحون مستثمرين من بين صفوفها الخاصة، سوف تعمل على استصدار قوانين تهدف الى جذب رأس المال الخامل الى الأعمال الاستثمارية وزيادة قيمة الممتلكات العقارية و ، بشكل عام، حفز النشاط التجارى والصناعى. وهكذا فإن الحكومة سوف تصدر، قبيل بداية الحرب العالمية الأولى، قانوناً حول تشجيع الصناعة ينص على سلسلة كاملة من التدابير المؤاتية للمنتجين المحليين، وينص، بوجه خاص، على أن تكون لهم الأولوية فى التعاقد على طلبيات الدولة.

على أن هذا «الاضفاء للطابع القومى» على الاقتصاد لن يتم بين عشية وضحاها. فالواقع أن الاتحاديين، المنخرطين فى جهد مستميت من أجل الاصلاح الاقتصادى – كانت تكاليف الحروف البلقانية باهظة وكان يتعين بالفعل الاستعداد لمواجهة الحرب الجديدة التى كانت على وشك النشوب – ، يواصلون اللجوء، بالرغم من مراميهم فى كسب الاستقلال، الى الوصفات القديمة المتمثلة فى الاقتراض وفى الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية. وهكذا فإن عامى ١٩١٣ و ١٩١٤ يتميزان بعقد عدة قروض، يصل حجم أحدها الى اثنين وعشرين مليوناً من الجنيهات التركية، وهو أهم مبلغ يقرضه رأس المال المالى الأوروبى للامبراطورية العثمانية منذ افلاس عام ١٨٧٥. وفى الفترة نفسها، ينخرط الباب العالى أيضاً فى سلسلة كاملة من المحادثات الثنائية مع ايطاليا وانجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا، حيث ينشط فى تسليم السكك الحديدية وامتيازات اخرى (الموانىء، الأشغال العامة، الخدمات البلدية، الخ) الى مشاريع اجنبية ويقبل دون قدر كبير من الاستياء تقسيم الامبراطورية الى مناطق نشاط اقتصادى مفتوحة أمام تغلغل الدول العظمى، فى مقابل ادخال تحويرات طفيفة على نظام الامتيازات، خاصة فى المجال الضريبى (تحصيل نسبة ٤٪ كرسوم جمركية، التطبيق التام للقانون العثمانى فيما يتعلق

بثلاث ضرائب : ضريبة **التيميتو**، وضريبة الدمغة وضريبة الدخل، على الرعايا والتجار الأجانب).

ويشكل الاتفاق الموقع مع فرنسا فى ٩ ابريل ١٩١٤ مثالاً بليغ الدلالة على العجز العثمانى فى وجه الدينامية الامبريالية : ففرنسا تحصل بموجب هذا الاتفاق على حق انشاء العديد من خطوط السكك الحديدية، خاصة فى سوريا؛ ويجرى التنازل لها بموجب هذا الاتفاق عن عدة موانىء على البحر الأسود وعلى الساحل السورى (يافا، طرابلس، هيراكليا، اينيبولو، حيفا)؛ ويكفل لها الباب العالى الأولوية فى جميع القطاعات التى تتمتع فيها بمصالح خاصة. وفى المقابل، سوف يكون بوسع تركيا زيادة رسومها الجمركية والزام التجار الفرنسيين بدفع رسوم وضرائب متنوعة؛ كما أنها تنتزع من فرنسا وعداً فيما يتعلق بـ «امكانية اعادة النظر فى نظام الامتيازات»؛ وأخيراً، فإن الاتفاق ينص على اصدار عدة قروض، من بينها قرض كبير لتحقيق التثبيت (هو قرض الـ ٢٢ مليونا من الجنيهات التركية الذى سوف يجرى اصداره بعد ذلك بوقت قصير من خلال البنك العثمانى). وعند توقيع هذا الاتفاق، سوف تسارع بعض الصحف الفرنسية الى التهليل للصداقة الفرنسية – العثمانية التقليدية. لكن صحفاً أخرى سوف تتحدث عن الأمور بشكل أكثر وضوحاً. فسوف تقول صحيفة **«لومانيتيه»**: «رأسماليو أوروبا يتفاوضون على تقسيم تركيا الآسيوية». وسوف تقول صحيفة **«لاكسيون فرانسيز»**: «ان ما يجرى فى الواقع، تحت مسمى المسائل الاقتصادية ومسائل السكك الحديدية، هو تقسيم حقيقى لتركيا الآسيوية إلى مناطق نفوذ».

وفى وجه هذا الاخضاع المتزايد للامبراطورية العثمانية لحساب الدول العظمى، كم تساوى النزعة القومية للجنة الاتحاد والترقى؟ من المؤكد انها لا تساوى شيئاً يذكر. لكنها تبدو على الأقل أحد ألواح خشب النجاة النادرة التى يمكن لتركيا ان تفكر فى التشبث بها.

ويتمثل مخرج آخر يبدو أنه ما يزال متاحاً أمام حكومة الاتحاديين، فى أشهر ما بين الحربين هذه، فى اللجوء الى التضامن الاسلامى. فالحروب البلقانية كانت قد أنهت من الناحية العملية الامبراطورية المتعددة الطوائف التى كان السلاطين قد أقاموها على انقاض بيزنطة. وفى هذه الظروف، كيف لا يمكن التفكير، من أجل انقاذ ما تبقى من الدولة العثمانية، فى رفع راية الاسلام الخضراء؟ الواقع أن الاتحاديين، البراجماتيين، لن يفشلوا فى التوجه فى هذا الاتجاه، لاعبين على نحو خاص بورقة التقارب التركى- العربى، كما فعل ذلك بالفعل السلطان عبدالحميد الثانى، فى أزمنة اخرى ولكن لاعتبارات جد مماثلة.

إلاّ أنه لاجتذاب الولايات العربية الى مؤازرة القضية العثمانية، لم يكن يكفى الاسراف فى توجيه نداءات الوحدة الى جميع المسلمين. فقد كان يجب البدء بتحييد التطلعات الى الاستقلال الادارى والمالى والثقافى التى تعبر عن نفسها بين صفوفهم، بحمية متزايدة، منذ أكثر من نصف قرن. وبعبارة أخرى، كان من المناسب تقديم تنازلات للنزعة القومية العربية، وهى نزعة قومية اصبحت شعاراتها، التى تروج لها كثرة الجمعيات التى تأسست غداة ثورة تركيا الفتاة، مصدر تهديد متزايد.

والحال أن اللفتة الأكثر أهمية والتى سوف تصدر عن الحكومة العثمانية لصالح العرب سوف تتمثل فى اصدار قانونين مؤقتين، فى مارس ١٩١٣، موجهين الى إدخال تعديلات هامة على ادارة الولايات. فالقانون الأول، المؤرخ فى ٩ مارس، يعيد تنظيم الجهاز المعقد للشئون المالية المحلية ويمنح جرعة كبيرة من الاستقلال لميزانيات الولايات، بما يشكل تلبية لأحد المطالب الأساسية للقوميين. أما القانون الثانى، الصادر فى ٢٦ مارس، فهو ينشيء على مستوى كل ولاية مجلساً عاماً مؤلفاً من منتخبين محليين ويتمتع بسلطات جد واسعة. وحتى إذا كانت هذه البرلمانات الاقليمية تظل تحت رئاسة والٍ تابع لوزارة الداخلية، فإن الادارة المحلية تتمتع منذ ذلك الحين بشبه حكم ذاتى. وهو ما يؤدى، بلا جدال، الى سحب

البساط من تحت أقدام اولئك الذين يطالبون الحكومة - على غرار مناضلى **حزب اللامركزية الادارية العثمانى**، الذى تشكل فى القاهرة فى عام ١٩١٢ - بأن تعترف للولايات العربية بحق الحكم الذاتى.

كما أن سياسة اليد الممدودة هذه سوف تكون لها جوانبها الثقافية. وهذا هو السبب، بوجه خاص، فى أن الحكومة سوف تجتهد فى رفع المستوى التعليمى للولايات العربية بافتتاحها فيها لمدارس ثانوية جديدة وبتجاوبها مع أولئك الذين يطالبون، فى سوريا وفى مصر، بانشاء جامعات عربية - اسلامية فى المدينة وفى القدس. وبشكل موازٍ، فى المجال اللغوى، سوف نجد أن جهد التتريك يترافق، بشكل جد مفارق ، مع تغلغل محسوس للغة العربية فى المدارس وفى بعض الخدمات الادارية. والحال أن مقالاً حول هذه المسألة ظهر فى ابريل ١٩١٣ فى صحيفة **«تانين»**، لسان حال لجنة الاتحاد والترقى، يقدم فكرة جيدة عن المناخ السائد آنذاك. فقد كتب اسماعيل حقى بابان زاده : «إن تركيا دولة مسلمة، فكيف يمكنها النفور من العربية، لغة دينها؟ أليس من الواضح أن العداء للعربية يسير يداً بيد مع العداء للاسلام؟ اننا نحب العربية لأنها لغة القرآن والنبى. ونحب العربية لأن الحضارة الاسلامية لا تنفصل عن هذه اللغة {...}. وقد اتخذت الحكومة خطوة فى الاتجاه السليم، إلاّ ان هناك خطوات أخرى يلزم اتخاذها. ويجب الاهتمام بالعربية ليس فقط فى الأقاليم التى يتحدث الناس فيها بها، وإنما ايضاً فى كل مكان آخر. ويجب على الحكومة أن تفعل ذلك ليس بسبب ملايين الرعايا الذين تضمهم الامبراطورية وانما لأن هذه الامبراطورية دولة مسلمة».

وأخيراً، فإن هناك كل المبررات التى تدعو الى الاعتقاد بأن تعيين لجنة الاتحاد والترقى سعيد حليم باشا فى منصب الصدر الأعظم، بعد اغتيال محمود شوكت باشا، إنما يرجع الى حد بعيد الى الرغبة فى إرضاء الرأى العام العربى. وكان سعيد حليم، حفيد محمد على المجيد، اسلامياً متحمساً وكان يحتفظ بصلات وثيقة

مع العالم العربى. وعلى مدار فترة توليه للصدارة العظمى – وهى الأطول فى عهد تركيا الفتاة – سوف نراه وهو يوجه السياسة العربية لحركة الاتحاديين، مستخدماً هيبته الشخصية فى محاولة نزع التوترات بين لجنة الاتحاد والترقى وأولئك الذين يحلمون، فى الولايات النائية، بكسب الاستقلال.

وسوف يرحب العرب ترحيباً قوياً بمبادرات الباب العالى بوجه عام. وهكذا، ففى يونيو ١٩١٣، خلال مؤتمر هام نظمته فى باريس **الجمعية العربية** بدعم من حزب اللامركزية الادارية، سوف يؤكد اسكندر عمون، نائب هذه الجمعية: «ان الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الامبراطورية العثمانية [...]. إن كل ما تريده هو أن يخلى شكل الحكم الحالى مكانه لنظام أكثر تمشياً مع احتياجات مختلف عناصر الامبراطورية». وبعد ذلك بعدة اسابيع، سوف تكون العاصمة الفرنسية مسرحاً لمشاهد تآخٍ مثيرة بين مدحت شكرو، الأمين العام للجنة الاتحاد والترقى، ورفيق العظم، أحد أبرز القادة القوميين العرب، ورئيس حزب اللامركزية الادارية. وسوف ينبثق عن هذه المصالحات بروتوكول اتفاق يحشد علامات الود تجاه العرب: فلجنة الاتحاد والترقى تعد بمقتضى هذا البروتوكول بالاتجاه الى اصلاحات تستند الى مبدأ الحكم الذاتى؛ وفى المدارس الأولية والثانوية للولايات العربية، سوف يجرى منذ ذلك الحين تقديم العلم باللغة المحلية؛ وسوف يؤدى المجندون خدمتهم العسكرية فى اوطانهم؛ وسوف يدخل الحكومة ثلاثة وزراء عرب على الأقل؛ كما ان العرب سوف يحتفظون ببعض المناصب فى مختلف الوزارات؛ وأخيراً، فإن جميع الوثائق الرسمية للادارة الاقليمية سوف تحرر بالعربية.

وبينما تتكاثر مظاهر الصداقة والأخوة التركيتين – العربيتين، متحولة الى شهر عسل حقيقى، فإن عدداً من الحوادث سوف يسمح مع ذلك بتوقع مستقبل قلق. وسوف يتمثل أخطر هذه العقبات فى الحملة العنيفة التى يخوضها أعيان البصرة وبغداد، نحو اواخر اغسطس ١٩١٣، ضد الترتيبات الحكومية الجديدة

المتعلقة بالادارة الاقليمية. فتحت قيادة سيد طالب بك، رئيس لجنة اصلاح البصرة، سوف يطالب المحتجون، عبر سيل من البرقيات، بتعديل القانون وباتخاذ تدابير مؤاتية لقدر أكبر من الحكم الذاتى للولايات. وفى أوائل اغسطس ١٩١٤، سوف يشير مرة أخرى حادث خطير آخر، هو القبض على عزيز على المصرى، الى ان المسألة العربية ماتزال بعيدة عن الحل. والحال أن عزيز على، وهو مؤسس جماعة قومية أسمها جماعة **العهد**، كان مشاركاً فى تنظيم مختلف الحركات الثورية المعادية للاتراك، بدعم من الخديوى، على ما يبدو. ولما كان قد قبض عليه استناداً الى ذريعة أكثر ابتذالاً بكثير- اختلاس ٢٠٠٠٠ من الجنيهات التركية خلال الحرب الليبية -، فإنه لن يقضى فى السجن غير أسابيع قليلة. لكن ذلك سوف يكون كافياً لاثارة ريبة بعض القوميين العرب فى لجنة الاتحاد والترقى.

والحق أن هذه الريبة كانت مبررة بما يكفى، ذلك ان لجنة الاتحاد والترقى، على الرغم من حرصها على الظهور بمظهر ليبرالى أمام اولئك الذين تريد كسبهم الى صف قضيتها، إنما تبرز بشكل متزايد كتشكيل سلطوى ومركزى النزعة، مفعم بالنزعة اليعقوبية. وكان قمع جميع قوى المعارضة، غداة اغتيال محمود شوكت باشا، قد جعل منها حزباً وحيداً، يمسك بأغلب خيوط السلطة. وسوف تتحدد الأمور بشكل أكثر نوعاً ما بمناسبة المؤتمر السنوى الخامس للمنظمة والذى سوف يعقد فى اسطنبول فى سبتمبر ١٩١٣. فالواقع أن لجنة الاتحاد والترقى سوف تكتسب، خلال هذا المؤتمر، هيكلاً مركباً، يتميز بطابع هرمى صارم، يمد فروعه الى مستوى المراكز الريفية. وفى مركز بيت العنكبوت هذا يوجد المجلس العام (**مجلس – اى عمومى**) المشكل من عشرين عضواً، من بينهم رئيس الحزب، ولجنة مركزية (**مركز – اى عمومى**) تتألف من عشرة اعضاء، تحت رئاسة أمين عام، وأمانة (**قلم – اى عمومى**) تتألف من نصف دزينة من الأعضاء. وهذه الهيئات الثلاث لا تتمثل مهمتها فى مجرد صوغ شعارات الحزب ونشرها عبر جميع أجهزة

المنظمة الاخطبوطية التى نجح الاتحاديون فى بنائها، بل تتمثل أيضاً فى السيطرة عن قرب على أنشطة البرلمان كما على أنشطة الباب العالى.

وهى مهمة سهلة نسبياً. فبعد إخراس معارضى النظام، تجد لجنة الاتحاد والترقى الساحة خالية أمامها لكى تدير الحياة السياسية للبلاد على هواها من الناحية العملية. وهكذا فإنها سوف تتمتع، منذ ربيع ١٩١٤، ببرلمان صورى يتألف من نواب منتخبين خلال شتاء ١٩١٣ - ١٩١٤ وينتمون كلهم تقريباً الى حركة الاتحاديين. كما لن يعوزها غير وقت جد قصير حتى تتمكن من السيطرة على جميع الوزارات و ، خاصة، على منصب **شيخ الاسلام** الهام الذى سوف يعهد به فى مارس ١٩١٤ إلى مصطفى خيرى بك أورجوبلو، وهو رجل يملك بالفعل قدراً من الدراية بالمسائل الدينية، لكنه جد بعيد عن الوسط المحافظ الذى كان كبار الشخصيات المسلمة يجيئون منه عادة. وإذا ما كان لنا أن نصدق شهادة سفير بريطانيا العظمى الموجود فى اسطنبول آنذاك، فلابد ان لجنة الاتحاد والترقى قد نجحت أيضاً، نحو أواخر عام ١٩١٣ أو أوائل عام ١٩١٤، فى إنشاء لجنة سرية مكلفة بضبط انشطة القصر السلطانى، ملتقى جميع الساخطين.

والحال أن نظام الاتحاديين، بحزبه الواحد الموجود فى كل مكان، وببرلمانه الذى لا توجد فيه مقاعد للمعارضة، وبحكومته الوحيدة اللون، وبتكميمه للرأى العام، إنما يكشف عن اغلب عناصر ديكتاتورية حقيقية. لكنها ديكتاتورية بلا ديكتاتور. وصحيح اننا سوف نجد أن عدداً من الرجال سوف يحتكرون شيئاً فشيئاً جزءاً كبيراً من السلطة. وبعد بداية الحرب العالمية الأولى، سوف يصل الأمر بالصحف الأوروبية الى حد استمراء الحديث عن «ثلاثى حاكم» من جماعة تركيا الفتاة يتألف من وزير الداخلية طلعت الذى سوف يصبح فيما بعد صدراً اعظم ومن وزير الحربية أنور باشا ومن وزير البحرية جمال باشا. على أنه لا هذا «الثلاثى الحاكم» - الذى تتخيله الى حد بعيد أجهزة دعاية دول الوفاق - ولا أى شخص بارز آخر بين صفوف الرجال العشرين الذين يشكلون النواة القيادية للجنة

الاتحاد والترقى سوف يتوصل أبداً الى ممارسة سيطرة بلا ضابط على شئون الدولة. والحال ان طلعت، الاستراتيچى الرئيسى لحركة الاتحاديين، يبرز بوصفه الشخصية السياسية الأكثر تمييزاً للفترة وبوصفه الشخصية التى تعتبر سلطتها، داخل لجنة الاتحاد والترقى كما فى الهيئات الحكومية، أقل عرضة للتحدى. على أنه هو نفسه سوف يجد نفسه مضطراً الى اقتسام السلطة مع رجال النظام الأقوياء الآخرين.

ديكتاتورية حزب؟ لاشك أنه سوف يكون من الأدق الحديث عن ديكتاتورية زمرة يقتسم اعضاؤها، القادمون من آفاق جد متباينة، مختلف المناصب الرئيسية فى اللجنة وفى الحكومة. فهناك، إلى جانب «الثلاثى الحاكم»، رجال كالدكتور ناظم، الأشبه ما يكون بموجه خفى للجنة الاتحاد والترقى، لن يخرج من الظل إلا فى عام ١٩١٨ ليصبح وزيراً للتعليم؛ وطبيب آخر، هو الدكتور بهاء الدين شاكر، الذى سوف يرأس، فى عام ١٩١٤، الشعبة السياسية لـ «التنظيم الخاص» (**تشكيلات – اى مخصوصه**) الذى انشأه الاتحاديون لأغراض التجسس والدعاية والتحريض؛ وضياء جوقلب، الكاتب الموسوعى الموهوب، والذى يجرى تصعيده بسرعة بالغة الى مرتبة الايديولوچى الرئيسى للحركة؛ ومدحت شكرو، أحد الأعمدة الراسخة للجنة المركزية للجنة الاتحاد والترقى التى كان قد أسهم فى تأسيس فرعها فى سالونيك فى عام ١٩٠٦؛ وقره كمال، نائب اسطنبول، الذى سوف يعهد اليه خلال الحرب بمنصب وزير التموين، وهو منصب حساس – وجد مربح؛ وعدد من الرجال الآخرين كحسين چهيد، رئيس تحرير صحيفة **«يتانين»**. ومحمد چاويد، وزير المالية فى أغلب وزارات الاتحاديين، وايمانويل كاراسو، أحد المنتمين النادرين الى الأقليات الذين لعبوا – وراء الكواليس – دوراً معيناً داخل اللجنة.

إلا أنه كان وراء هذه المجموعة جد المحدودة حزب دينامى وقوى، وكانت وراء هذا الحزب قاعدة شعبية راسخة. وشأنها فى ذلك شأن جميع الأحزاب التى تحتكر الحكم، فإن لجنة الاتحاد والترقى كانت تحتوى على اتجاهات متباينة. ومن هنا

الطابع التجميعي، وغير المحدد نسبياً، لشعاراتها. ومن هنا أيضاً نجاحها المتعاظم بين الجماهير. ومنذ ظهورها على المسرح السياسي، راهنت الاتحادية على القيم التعبوية. فقد بدأت بامتطاء جواد النزعة العثمانية؛ ثم تحولت الى تمجيد الأمة والشعب والاخاء الاسلامي. ومن الاهانات المتكررة التى عانت منها الامبراطورية العثمانية منذ عام ١٩٠٨ استخلصت حماساً للوحدة القومية. وقد رمت استراتيجيتها برمتها الى أن تحشد حولها إجماعاً واسعاً؛ وفى عام ١٩١٤، كان قد تم الوصول الى هذا الهدف الى حد بعيد.

على ان غير الأتراك كانوا منذ ذلك الحين شبه مستبعدين من هذا الاجماع. وحتى إذا كانت لجنة الاتحاد والترقى تغازل العرب وتضم بين اعضائها البارزين عدة شخصيات منحدرة من الولايات الشرقية للامبراطورية، وحتى إذا كانت تجتهد فى الحفاظ على اتصال مع الأقليات المسيحية، خاصة مع الأرمن الذين يشكل تطلعهم الى الحكم الذاتي، بل والى الاستقلال، من الآن فصاعداً ، احدى المشكلات الرئيسية التى يتعين على الدولة العثمانية مواجهتها، فإن الأمة التركية هى وحدها التى تتعرف على نفسها بالفعل فيها. وهو ما يعنى أن المثل الأعلى للاتحاد وللاخاء بين مختلف جماعات الامبراطورية والذى دافع عنه المثقفون العثمانيون بكل هذا الحماس خلال ما يقرب من نصف قرن لم يعد يمثل، عشية الحرب العالمية الأولى، غير عقيدة جوفاء، مناسبة تماماً لتزيين الخطب الرسمية. ودون أن تدرك تركيا ذلك بشكل واضح، فإنها تجد نفسها منخرطة بالفعل فى تلك الفترة، تحت قيادة لجنة الاتحاد والترقى، فى طريق الثورة القومية. وهى ثورة سوف يتعين عليها مع ذلك، لكى تكتسب ثباتاً، أن تتعايش مع أهوال الحرب.

الحرب العالمية الأولى : الدوامة

يوليو ١٩١٤. من مذكرات دبلوماسية الى انذارات، ومن تصريحات انتقامية الى أوامر تعبئة. وكان يكفى عدة طلقات لرصاص مسدس - هذه الطلقات التى

تردد صداها فى سراييڤو، وأدت الى موت الأرشيدوق فرانسوا - فرديناند وزوجته - لاشعال مستودع البارود. فماذا سوف يكون موقف الباب العالى فى الحريق الشامل الذى تندفع اليه الدول؟ إن السؤال يشغل جميع المستشاريات، لأن الامبراطورية العثمانية، على الرغم مما أصابها من ضعف شديد من جراء الاخفاقات التى منيت بها فى البلقان، مايزال بوسعها أن تشكل ثقلاً هاماً فى ميزان القوى. فهى تنتشر على أراض شاسعة، وتسيطر على المضائق، وجيشها الذى يشهد تجديداً ليس تافهاً بالمرة. ومن جهة أخرى، فإن السلطان الخليفة يتمتع برصيد كبير : الهيبة الأدبية - ذات الجوهر الدينى - التى يتمع بها عبر أرجاء العالم الاسلامى، بما فى ذلك فى الأراضى التى تتبع الدول الاستعمارية العظمى.

وفى اسطنبول، نجد أن جانباً هاماً من الرأى العام وغالبية أعضاء لجنة الاتحاد والترقى يبدوان مؤيدين لتقارب مع دول الوفاق. بل إن أحد قادة الحركة، وهو جمال، سوف يذهب الى حد اقتراح تحالف ذى شكل جيد ومناسب على الفرنسيين. أما باريس ولندن فإنهما تقتنعان عن طيب خاطر بحياد عثمانى وتزيدان المبادرات الرامية الى الحصول عليه. على أنه فى الأيام الأولى من اغسطس، وبينما اوروبا فى حرب بالفعل، سوف ينتهى الخبر بالتسرب : فبموجب معاهدة سرية موقعة فى اليوم الثانى من الشهر، وإن كان قد تم التفاوض عليها منذ عدة أسابيع، تتحالف الامبراطورية العثمانية مع ألمانيا. ومن حيث المبدأ، فإن ذلك التحالف يعتبر تحالفاً دفاعياً، موجهاً ضد روسيا. إلاَّ أن من الواضح أن الباب العالى يتعذر عليه منذ ذلك الحين تجنب التورط فى الحرب.

ومن الجانب التركى، فإن قرار مثل هذا الارتباط كان قد أتخذ من جانب مجموعة جد محدودة من الرجال. ففى البداية، نجد أن الصدر الأعظم، سعيد حليم والرجلين الرئيسيين فى النظام، طلعت وأنور، هم وحدهم الذين يجدون أنفسهم متورطين فى المفاوضات التى أجريت مع ڤون ڤانجينهايم، سفير المانيا. فهل يعنى

ذلك أن التحالف التركى - الالمانى كان نوعاً من صدفة تاريخية، حلفاً يتعارض مع طبيعة الأشياء عقدته حفنة من المغامرين المتأثرين بالروح العسكرية البروسية؟ إن دعاية دول الوفاق لن تتأخر عن استخدام هذه الفكرة لمحاولة إبعاد الرأى العام الاسلامى عن أولئك الذين ورطوا الامبراطورية العثمانية فى الحرب. أما فى الواقع، فإن الخيار الذى أقدم عليه الباب العالى، بمباركة من جانب السلطان محمد الخامس، ليس هناك ما يمكن ان يكون اكثر منطقية منه. ففى أوروبا تحولت الى ساحة معركة شاسعة، أليست هناك جميع الاحتمالات فى أن تجد تركيا نفسها مرة أخرى مواجهة بضربات عنيفة مرعبة من جانب روسيا، عدوها التقليدى؟ وفى وجه مثل هذا الخطر، ألا يشكل التحالف مع دول وسط أوروبا الحصن الممكن الوحيد؟ ومن جهة اخرى، أليس على العثمانيين أخذ ما لا حصر له من الثارات؟ منذ أربعين سنة والامبراطورية تراكم الهزائم والخسائر الأقليمية والتمزقات. ولها هى أيضاً الزاسها ولورينها: ولايات الأناضول الشرقية التى سلمت الى روسيا فى عام ١٨٧٨، وجزر بحر ايجة والبحر المتوسط، وطرابلس الغرب، وأراضى روميليا الغنية. فكيف يمكن تجنب الانخراط من جديد فى الحرب لمحاولة استرداد ولو جزء من ثروة الأسلاف هذه؟ وألن يسمح انتصار على روسيا أيضاً باسترداد أراضى الأسلاف عبر القوقاز وفى وسط آسيا؟ وأخيراً، فى نهج تفكير آخر، ألا تمثل المشاركة فى الأعمال الحربية المخرج الوحيد المتاح لتركيا لكى تنزع النير السياسى والمالى الذى تفرضه عليها دول الغرب؟

وإذا كان الباب العالى قد اختار الحرب فإنه لن يكون مع ذلك، خلال الأسابيع الأولى للحرب، أقل التزاماً بالتحفظ، وهو ما يدع دول الوفاق تحلم بحياد ممكن. وهذا الوقت ضرورى (للباب العالى) لاستكمال استعدادته العسكرية. كما أن هذا الوقت ضرورى لاستكمال المفاوضات الأخيرة مع الألمان، لأن (الباب العالى) بحاجة الى أسلحة وضباط على دراية بالتقنيات الجديدة، وهو بحاجة الى المال بشكل خاص. لكن المبادرات القليلة التى سوف يجازف باتخاذها خلال تلك الفترة

تكشف بالفعل نواياه. فمنذ النصف الأول لشهر أغسطس يقع حادث **جوبين وبريسلاو**: ذلك ان هاتين البارجتين التابعتين للاسطول الألمانى فى البحر المتوسط تلجآن الى المياه العثمانية بعد قصفهما للقواعد الفرنسية فى افريقيا الشمالية (٣ أغسطس)؛ وحين تدعو انجلترا الحكومة العثمانية الى طرد البارجتين الى عرض البحر أو احتجازهما، تمشياً مع قانون الحرب، فإن هذه الحكومة لا تتردد فى الاشارة الى أنها قد اشترتهما لكى تجعل منهما، تحت اسميهما الجديدين: **السلطان سليم ياووز وميديللى**، أفضل سفن البحرية العثمانية، وأن قائدهما، الاميرال سوشون، قد عين على رأس الأسطول السلطانى فى البحر الأسود (١١ أغسطس). وفى ٨ سبتمبر، يعلن الصدر الأعظم الغاء الامتيازات، ملبياً بذلك أحد المطالب الرئيسية للقوميين العثمانيين. وهذه اللفتة الرمزية التى تبدى الامبراطورية من خلالها رغبتها فى أن تقول لا للغرب هى أيضاً اجراء يتميز بفعالية ضارية تضرب دول الوفاق فى مصالحها الاقتصادية. وفى اليوم السابع والعشرين من الشهر نفسه، يتخذ الباب (العالى) خطوة أخرى فى طريق التحدى باغلاقه المضائق فى وجه الملاحة التجارية. وبعد ذلك بأيام قلائل، وكنتيجة مباشرة لإلغاء نظام الامتيازات، تجرى زيادة الرسوم الجمركية العثمانية من جانب واحد بنسبة ٤٪؛ وفى الوقت نفسه، يجرى اغلاق مكاتب البريد الأجنبية والغاء جميع السلطات القضائية غير العثمانية.

لكن ما لا يمكن إصلاحه لا يتم بعد. فحكومة اسطنبول تتأخر فى التورط بشكل حاسم، لأن دول وسط اوروبا تمنى باخفاقات خطيرة على المارن وفى غاليسيا. وهذا سب أضافى لكى يكون الألمان أكثر الحاحاً ولكى يضغطوا من أجل دخول الجيش التركى الى الساحة فوراً. فإذا ما فتحت الامبراطورية العثمانية النار، فإن الروس سوف يجدون أنفسهم ملزمين بنقل قوات الى القوقاز، وسوف يتعين على انجلترا حماية قناة السويس ومصر، وبذلك يتم تخفيف الضغط على الجبهة الغربية. واعتباراً من أواخر سبتمبر، تتسارع المساومات بين الباب العالى

وبرلين – عن طريق ڤون ڤانجينهايم. وفى نهاية الأمر، تضطر حكومة قيصر (ألمانيا) الى اتخاذ قرار برمى ورقتها الرابحة: ففى ٢١ اكتوبر، تصل الى اسطنبول اول خزائن الذهب الألمانى. وسوف يكون الأثر المتوقع فورياً. فمنذ اليوم الثانى والعشرين، بالفعل، سوف يصدر أنور الأمر الى الأميرال سوشون بمهاجمة الموانىء الروسية في البحر الأسود. وتحدث ترددات اخيرة من جانب الوزارة العثمانية التى يعادى بعض اعضائها الدخول فى الحرب. لكن أوراق النرد ترمى فى اليوم التاسع والعشرين: فتمشيا مع الأوامر الصادرة اليه، سوف يقصف الأسطول التركى أوديساوسيباستوپول ونوڤوروسيسك.

ولا يعود هناك سوى ترك العرف الحربى يأخذ مجراه. ففى ٢ نوڤمبر، تعلن روسيا الحرب على الامبراطورية العثمانية، وسط حديث عن «مسئولياتها التاريخية». وفى ٥ نوڤمبر، تضم فرنسا وبريطانيا العظمى صوتيهما الى صوت القيصر. وفى ١١ نوڤمبر، يجيىء الدور على محمد الخامس لاعلان الحرب. وبعد وقت قصير من ذلك، سوف يمضى الى حد التلويح بالتهديد الأخطر، وهو الدعوة الى الحرب المقدسة، الجهاد. ذلك ان بياناً مؤرخاً فى ٢٣ نوڤمبر، يحمله العلماء الى أركان الامبراطورية الأربعة، سوف يدعو جميع المؤمنين، أكانوا رعايا عثمانيين أم لا، الى أن يهبوا ضد «الطغمة الظالمة المدعوة بالوفاق الثلاثى {...}، والتى يتمثل أسمى ملذات غرورها القومى فى استعباد آلاف المسلمين» والى «اعتبار المشاركة فى **الجهاد** بارواحهم وممتلكاتهم أكثر واجباتهم الدينية الحاحاً».

ولخوض هذه «الحرب المقدسة»، تتمتع تركيا بجيش مجهز ومدرب وفق النموذج الألمانى. كما ان حكومة برلين قد أرسلت اليها كوكبة كاملة من كبار الضباط: ليمان ڤون ساندرز، ڤون سيكت، ڤون دير جولتز، ڤون ڤالكينهاين وآخرين. والحال أن هؤلاء الرجال الذين يتولون قيادة مختلف فيالق الجيش والمكاتب الوزارية الأكثر أهمية (الاستخبارات، المواصلات، التموين والامداد،

الذخيرة، الخ) يصدرون اوامرهم الى ضباط عثمانيين صغار لا يرتاحون دائماً للوصاية الألمانية، لكنهم، الآن، يتعايشون معها. والى جانب هذه القوى العسكرية الخاضعة للحماية اليقظة من جانب ألمانيا، توجد أيضا، منذ أغسطس ١٩١٤، منظمة خاصة (**تشكيلات – اى مخصوصة**) مخيفة أنشأها أنور باشا وسوف تصبح ذات صيت واسع. والواقع أن هذه المنظمة، المخصصة لأنشطة الدعاية والتجسس والتخريب، هي نوع من «طابور خامس» تتمثل احدى مهامه الأساسية، الآن، في نشر شعار الجهاد الذى رفعه الباب العالى عبر مختلف ارجاء العالم الاسلامى. وفى المراحل التالية من مراحل الحرب، سوف يتولى عملاؤها الذين يصل عددهم الى نحو ٣٠٠٠٠ انسان مهمات أخرى، من التشكيل البسيط لجماعات سياسية الى تنظيم حملات مسلحة ضد الأعداء الداخليين والخارجيين لنظام الاتحاديين، أكان ذلك فى الأراضى العثمانية أم فى بلدان نائية كأفغانستان أو الهند أو اثيوبيا.

إلا انه بالرغم من قيادة الضباط الألمان، وبالرغم من خزائن الذهب والذخيرة القادمة من برلين، وبالرغم من الجهود التى يضطلع بها دعائيو التشكيلات المخصوصة من أجل اشعال مشاعر العداوة لدول الوفاق بين صفوف المسلمين، فإن الحرب سوف تبدأ بالنسبة للامبراطورية العثمانية بالشكل الذى سوف تنتهى به : وهو شكل سيىء. لقد عهد الاستراتيجيون الألمان الى الأتراك، كمهمة من الدرجة الأولى، بالعمل على تشتيت شمل جزء من الجيش القيصرى على جبهة القوقاز. ونحو منتصف ديسمبر ١٩١٤، فإن أنور باشا شخصياً، الذى يحمل شارة القائد العام للقوات العثمانية، هو الذى يقود الجيش الثالث، المرابط فى ارضروم، الى الهجوم على المواقع الروسية، آملاً فى أن يسترد فى اندفاع أول ولايات كارس وأردهان وباطوم قبل أن يكسب للامبراطورية كل الأراضى القوقازية. وتحدث كارثة ساريكاميش، فالجنود تبتلعهم الثلوج ويفترسهم الصقيع،

وتبدد شملهم الأوبئة. وفى غضون أسابيع قليلة يباد فيلقان من الجيش بشكل يكاد يكون تاماً.

وعلى الجبهات الأخرى، قلما تبدو الأمور افضل. ففى نوڤمبر، ينزل الانجليز الى الفاو، على الخليج الفارسى، ويبدأون فى التهام العراق، فيستولون على البصرة (٢١ نوڤمبر)، ثم يشرعون فى زحف يتميز بالجلد صوب الشمال، وهدفهم النهائى هو الوصول الى آبار بترول الموصل. وقرب الفترة نفسها، فإن الهيمنة الانجليزية على مصر – التى سوف يجرى اعلان استقلالها فى ١٨ ديسمبر – تؤدى أيضاً الى تعريض العثمانيين لإيذاء جسيم. وفور تعيينه والياً على سوريا بعد وقت قصير من بدء الحرب، يحدد جمال باشا لنفسه، منذ وصوله الى دمشق، مهمة تنظيم قوة حملة بهدف اخراج القوات البريطانية من الأراضى المصرية. وسوف يحدث الهجوم الذى يخطط له فى يناير ١٩١٥. ويجتاز نحو ٨٠٠٠٠ رجل صحراء سيناء ويصلون ظافرين الى قناة السويس. إلا أنهم لن يتأخروا فى الارتداد على أعقابهم دون أن يتسنى لهم عبور القناة ودون أن تنشب الانتفاضة العربية التى راهن عليها الأتراك لمساعدتهم فى مشروعهم.

والنجاح الملحوظ الوحيد، فى مقابل هذه السلسلة من الاخفاقات هو، المقاومة التركية البطولية فى الدردنيل. لكن الثمن كان فادحاً! وبالنسبة للحلفاء، الذين ينخرطون فى بداية عام ١٩١٥ فى هجوم على المضائق، كان «من الصعب تخيل عملية تمنح أملاً اكبر من الأمل الذى تمنحه هذه العملية» (لورد بلفور). فمن شأن انتصار على هذه الجبهة ان يسمح لدول الوفاق بالسيطرة على العاصمة العثمانية و ، على الأرجح، باجبار الباب العالى على توقيع الصلح؛ ومن شأن إعادة فتح المضائق أن تتيح لفرنسا ولبريطانيا العظمى امكانية إمداد الجيش الروسى بالمدافع والذخيرة، وان تمكن الانجليز من توطيد وضعهم فى مصر ومن الاستيلاء بشكل أسهل على العراق.. لكن الواقع سوف يكون جد مختلف. فخلال ما يقرب

من عام، سوف تباد قوات دول الوفاق، موجة اثر موجة، أمام تحصينات شبه جزيرة غاليبولي دون أن تتوصل الى اجتياز الحاجز. فعلى رأس القوات التركية، يقاتل أميرالاى شاب قتالاً ضارياً. وهذا الأميرالاى أسمه مصطفى كمال. وسوف تنتهي الأمور بالتخلي عن العملية. لكن «جحيم الدردنيل» سوف يكون، بالنسبة للعثمانيين كما بالنسبة للحلفاء، أحد أحداث الحرب الأكثر فداحة: إن اكثر من ٢٠٠٠٠٠ من المحاربين من جانب دول الوفاق سوف يقتلون أو يجرحون، وسوف يصل عدد الضحايا فى المعسكر المناوىء إلى ١٢٠٠٠٠.

وبينما تتمرغ تركيا بهذا الشكل فى الحرب، كان ما يزال فى اسطنبول رجال يتصورون ان الحرب سوف تكون قصيرة وان انتصار دول وسط أوروبا سوف يسمح للامبراطورية بأن تنبعث من رمادها. وفى هذا الصدد، تؤثر الدعاية الألمانية تأثيراً فعالاً. على انه لا الحكومة ولا قادة الجيش سوف يجهلون منذ ذلك الحين ان البلاد منخرطة فى سيرورة لا يمكن لأحد التنبؤ بنتيجتها.

سنوات الرماد

كل حرب دمار. والحرب التى تجد الامبراطورية العثمانية نفسها منخرطة فيها لا تشذ عن هذه القاعدة. فهى حرب منسوجة من العذاب والخراب والأهوال التى لا تحتمل. وخلال السنوات الأربع التى سوف تستمر الأعمال الحربية فيها، فإن الرعب والموت لن يخيما على الخنادق وحدها. فهما سوف يخيمان أيضاً على الأرياف والمراكز والمدن وسوف ينالان من السكان المدنيين.

ومن بين جميع مآسى الحرب، فإن المأساة التى حركت الحزن الأكبر وأراقت الحبر لأكثر هى ابادة الجماعات الأرمنية فى الاناضول الشرقية. وحتى يومنا هذا، لم تسلط كل الأضواء على هذا الحدث المحزن وما يزال هناك تعارض بين فكرتين يتواصل بحدة تتميز بانتقاد نادر.

فما هى الوقائع؟ قرب منتصف شهر مايو ١٩١٥، تأمر الحكومة العثمانية بـ «ترحيل» جميع الأرمن المقيمين فى ولايات الشرق، مثلما فعل الروس بالفعل على الجانب الآخر من الحدود. ومن حيث المبدأ، فقد كانت المسألة مسألة إخلاء لمناطق القتال، وذلك سعياً، فى آن واحد، الى «تأمين» السكان المدنيين وحماية القوات المسلحة من خيانة محتملة من جانب العناصر الممالئة لروسيا. على أن العملية – التى سرعان ما سوف تمس أرمن قيليقيا وأرمن الأناضول الغربية – تجرى فى ظروف مخيفة : عمليات سلب ونهب، عمليات إحراق، عمليات تعذيب، مذابح. وتحت ضربات من جانب التشكيلات المخصوصة وجماعات القناصة (تشيت)، نجد أن طوابير المرحلين الذين يجرى اقتيادهم الى معسكرات التجمع فى سوريا وفى بلاد الرافدين تذوى يوماً اثر يوم. ولن يصل الى معسكرات حماه وحمص ودمشق غير نحو ١٢٠٠٠٠ من الناجين؛ وسوف نجد منهم ٢٠٠٠٠٠ فى دير الزور و ٥٠٠٠٠ فى حلب. ومن جهة أخرى، فإنه يبدو أن نحو ٣٠٠٠٠٠ شخص قد نجحوا فى الوصول الى القوقاز بفضل الاحتلال الروسى. فأين ذهب الآخرون؟ من المستحيل أن نقدر بدقة عدد الضحايا. البعض يرى انه يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠، والبعض الآخر يرى أنه اكثر من مليون. وأيا كان الأمر، فإن ذلك يدفع هنرى مورجينتاو، السفير الأمريكى فى اسطنبول، الى اعتبار ما حدث «اغتيالاً لأمة».

فما هى التفسيرات القائمة؟ إستناداً الى حشد مثير من الشهادات ومن المؤلفات التاريخية، لا يسمح الموقف الأرمنى – وهو أيضاً موقف كثيرين من ذوى التفكير المستقل – بأى حكم وسط : لقد كانت لدى الاتحاديين الممسكين بزمام السلطة فى اسطنبول رغبة واضحة فى إبادة شعب بأكمله. وقد جرى التخطيط لهذه الابادة وتنفيذها بشكل منهجى. وقد اقترفت المذابح إما فى الموقع أو على الدرب المؤدى بالمرحلين الى صحارى سوريا وبلاد الرافدين. وهدف العملية هو إخراس الأرمن بشكل نهائى، وإخلاء القوقاز من عنصر عرقى يشكل حاجزاً أمام توحيد جميع الشعوب التركية فى اطار دولة طورانية عظمى. والتفسير التركى ليس

اكثر تعقيداً. وإذ يستند هو الآخر الى حشد من الوثائق التى يصعب الحكم ببطلانها، فإنه يذهب الى ان حكومة اسطنبول لم تسع قط الى ابادة الأمة الأرمنية وأنها قد وجدت نفسها ببساطة مضطرة الى «ترحيل» الأرمن، تمشياً مع ممارسة سارية فى زمن الحرب. وتبدو هذه «الترحيلات» ضرورية أكثر بقدر ما أن الأرمن قد شكلوا ميليشيات فى خدمة العدو، وبقدر ما أنهم قد استفادوا من تغلغل الروس فى الأناضول الشرقية لكى ينظموا، فى ابريل ١٩١٥، مذبحة للسكان المسلمين فى ولاية ڤان. وصحيح أن الترحيلات والحوادث التى رافقتها قد أدت الى سقوط ضحايا، لكن عدد الموتى لم يتجاوز دون شك ٣٠٠٠٠٠، وهو رقم اجمالى يتناسب تماماً مع الملايين الثلاثة من الأتراك الذين هلكوا خلال الفترة نفسها.

وليست هناك صعوبة فى أن نجد فى حشد الكتابات المكرسة من الجانبين للمسألة أشكالاً من انعدام الدقة وادعاءات لا تصمد للنقد، بل وتزييفات. وبوجه خاص، فإنه يبدو من المؤكد اليوم أن بعض المستندات الاساسية التى أدخلها الاتهام فى الملف – على سبيل المثال، **الكتاب الأزرق** الذى أعده للحكومة البريطانية برايس وتوينبى أو **مذكرات نعيم بك** المنشورة برعاية آرام آندونيان – لا يمكن بأى شكل اعتبارها وثائق يستحيل الحكم ببطلانها. ألم يعترف توينبى نفسه بأن الكتاب الأزرق الذى حرره قد «طبع ووزع بوصفه عملاً من أعمال الدعاية خلال الحرب»؟ وبالمثل، فإن صحة البرقيات التى يقال ان حكومة تركيا الفتاة قد أمرت، من خلالها، فى ربيع ١٩١٥، بابادة الأرمن، تتعرض اليوم لتشكيك جدى. ومع ذلك فكيف يمكن تجاهل الشهادات التى لا تُعدو المحفوظة فى خزائن الارشيفات الغربية، والتى تتحدث، كل بطريقتها، عن الحقيقة الأليمة؟ كيف يمكن، بوجه خاص، عدم التسليم بحقيقة عينية بسيطة: لقد كان فى تركيا عشية الحرب العالمية الأولى أكثر من ١٥٠٠٠٠٠ أرمنى على الأرجح؛ وفى اثر المذابح والترحيلات والرحيل الى المنفى، لن نجد منهم بعد بضع سنوات غير ٧٠٠٠٠.

إلا انه لابد من الاشارة الى أن الجماعات الأرمنية ليست الجماعات الوحيدة التى اختزلتها مطرقة الحرب. ففى ربيع ١٩١٥، يتقدم الجيش القيصرى فى اقليم بحيرة ڤان، جاراً فى اثره كتائب من المتطوعين تتألف من أرمن القوقاز وتركيا. ولن يتمكن العثمانيون من رد هذه القوات الروسية– الأرمنية إلا نحو بداية يوليو. وفى غضون ذلك، نجد ان عشرات الآلاف من المسلمين – بل و ، بسبب تقلبات العمليات العسكرية، عدداً كبيراً جداً من المسيحيين – يبادون أو لا يجدون خلاصاً إلا فى الهرب. ويتكرر السيناريو نفسه بعد بضعة شهور، عندما ينتزع الروس أرضروم (فبراير ١٩١٦) ويحتلون تدريجياً جزءاً كبيراً من الأناضول الشرقية، حيث يدفعون قواتهم صوب موش فى الجنوب و ، فى الشمال، الى ترابزون (التى يتم الاستيلاء عليها فى ابريل) وايرزيبنچان (يوليو). وفى هذه المرة أيضاً، سوف يدفع السكان المسلمون ضريبة فادحة للمواجهة بين الطوائف. وقد أظهرت احصاءات ما بعد الحرب، بالنسبة لكل ولاية من الولايات الخاضعة للاحتلال الروسى ولأعمال الثأر من جانب الميليشيات الأرمنية، عجزاً ديموجرافيا هاماً – يبلغ حجمه الاجمالى عدة مئات من الآلاف من الأنفس – يرجع فى جانب كبير منه الى المذابح التى اقترفها العدو.

١٩١٥ ، ١٩١٦، ١٩١٧ : سنوات الرماد. فبينما تجرى هذه الأحداث الفظيعة على الحدود الشمالية – الشرقية، تتمرغ الجبهات الأخرى هى أيضاً فى المأساة. فالموت يجتاح الدردنيل. والموت يجتاح بلاد الرافدين حيث يواصل الانجليز زحفهم الثابت صوب الشمال، بالرغم من اخفاق جسيم يتكبدونه فى كوت العمارة فى أبريل ١٩١٦. والموت يجتاح سيناء وضفاف قناة السويس، حيث يصر الكولونيل الباڤارى فريدريك كريس ڤون كريسينيشتاين على شن غارات على القوات البريطانية فى مصر. وأخيراً، يجتاح الموت شبه الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين. وفى هذه الأقاليم، لا يصطدم العثمانيون بدول الوفاق وحدها، وإنما يصطدمون أيضاً بشريف مكة، حسين، الذى يدعو العرب، فى يونيو ١٩١٦، الى الثورة على سيطرة السلطان.

والواقع أن الثورة العربية، التى ينظر اليها فى اسطنبول على أنها طعنة حقيقية فى الظهر، سرعان ما سوف تشكل أحد الشواغل الرئيسية للباب العالى. والسبب فى ذلك هو أن الشريف حسين لا يتحرك بمفرده. فهو يتمتع بدعم نشيط من جانب الانجليز الذين عقد معهم، فى يناير ١٩١٦، اتفاق مساعدة متبادلة. وبموجب هذا الاتفاق الذى تم التفاوض عليه مع السير هنرى ماكماهون، المندوب السامى لبريطانيا العظمى فى مصر، تتعهد حكومة لندن بالاعتراف باستقلال جزء كبير من البلدان العربية، من الحدود الشمالية لسوريا الى الخليج الفارسى فى الشرق، والبحر المتوسط فى الغرب (باستثناء شريط ساحلى كبير ممتد على الساحل السورى) وشبه الجزيرة العربية فى الجنوب؛ كما تعد بأن «تقدم للعرب المشورة والمساندة الضروريتين من أجل انشاء أنسب أشكال الحكم فى هذه الأراضى المختلفة»؛ وفى المقابل، يقبل شريف مكة الانخراط فى القتال «من أجل تحرير السكان العرب من النير التركى»، عبر الحصول على مساندة هامة بالسلاح وبالمال. وتوضح رسالة كتبها ماكماهون: «ان من الواضح أن العرب قد قرروا ألا يستعينوا إلا بمستشارين بريطانيين»، بما يشكل استبعاداً لأية مساعدة أوروبية اخرى.

ومن المؤكد أن هذه ليست هى المرة الأولى التى يصطدم فيها السلطان بأحد تابعيه العرب. إلا أن حسينا يشكل، مع مساندة بريطانيا العظمى له، خصماً مخيفاً. والموقف اكثر حرجاً بقدر ما أن الانجليز يتفاهمون أيضاً مع أمير نجد، عبدالعزيز ابن سعود. ففى مقابل مساعدة شهرية قدرها ٥٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية والاعتراف بـ «الاستقلال» السعودى، يعد ابن سعود الحكومة البريطانية بصداقته وبحياده. وفى غياب تحالف ايجابى، فإن هذا الاتفاق يسمح لشريف مكة بالانتقال الى الفعل دون خوف من أن يضايقه جار لا يكن له وداً.

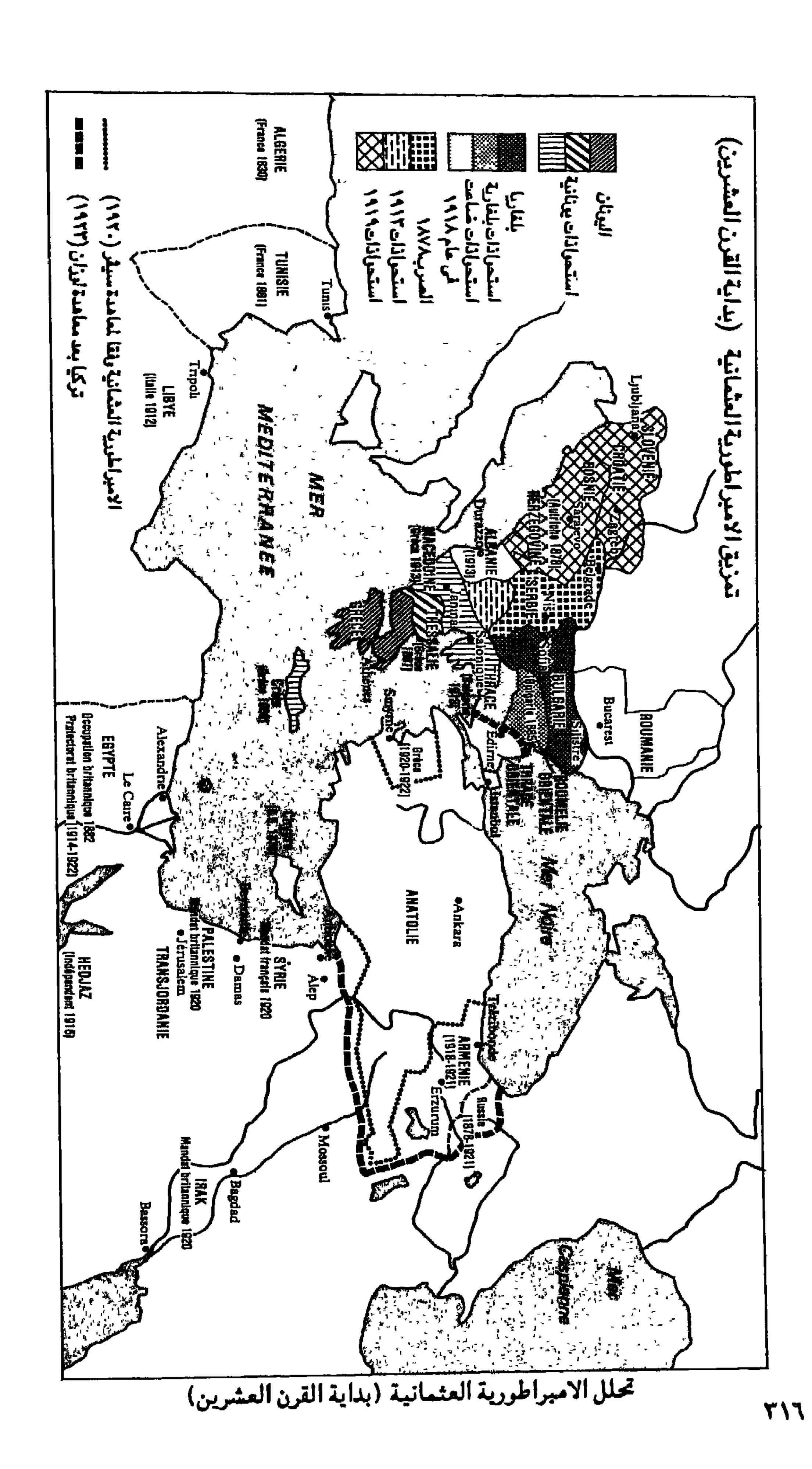
ودفعة واحدة تبدأ الأمور بداية جد سيئة بالنسبة للعثمانيين. فتحت قيادة الأمير فيصل، أحد أبناء حسين، يهجم البدو على سكة حديد الحجاز ولا يتأخرون

فى اخضاع الحاميات التركية فى مكة وجدة لرحمتهم (١٢ و ١٦ يونيو ١٩١٦). ويجرى تنفيذ العملية بمهارة، وذلك بمساعدة عدد من الضباط الانجليز يبرز بينهم توماس ادوارد لورانس، وهو شخصية غامضة سوف يتباهى فيما بعد بأنه أحد الملهمين الرئيسيين للثورة العربية.

وبفضل هذا الدعم البريطانى، لن يتطلب الأمر من فيصل غير عدة أسابيع لكى يسيطر على الجزء الأكبر من الحجاز ولكى يحرم الجيش العثمانى فى اليمن من أى اتصال مع بقية الامبراطورية. وسوف يتم إجتياز خطوة أخرى عندما يعلن حسين نفسه، فى اواخر اكتوبر، «ملكاً للعرب». وصحيح أن ذلك لا يعدو أن يكون ايماءة رمزية، لأن الملك الجديد لا يسود الآن إلا على قبائل بدو الحجاز. إلا أنه يتضح منذ ذلك الحين أن ريح الرمال لن تهدأ بسرعة.

وتمشياً مع روح الاتفاق المعقود مع ماكماهون، فإن الثورة التى يقودها الشريف حسين تكتسب طابعاً عربياً جامعاً وتتعلق على نحو خاص بسوريا . فمنذ ربيع ١٩١٧، سوف تهدر قوات فيصل صوب الشمال، حيث تستولى على العقبة (٦ يوليو)، وتزعج العثمانيين بالغارات وبأعمال التخريب التى يجرى شنها على طول خط سكة الحديد الذى يربط المدن السورية بالمدينة. ونحو الفترة نفسها، تتحرك الألوية الانجليزية فى مصر هى أيضاً، حيث تزحف ببطء عبر سيناء فى اتجاه الأماكن المقدسة.

وفى وجه هذا الهجوم المزدوج، المستند الى دراية جيدة بالساحة والى السيطرة على طرق المواصلات، سوف تجد تركيا نفسها مضطرة الى نشر اقوى قواتها: الجيش الرابع الذى يقوده جمال باشا و ، بوجه خاص، قوة جديدة تماماً، هى جيش يلد يريم («الصاعقة»)، الموضوع تحت قيادة الچنرال ڤون فالكينهاين والذى يهيمن عليه ستون من الضباط الألمان. ولا طائل من وراء ذلك. فبعد الاستيلاء على غزة وعكا ويافا، سوف تقضى الألوية الانجليزية التى يقودها



تحلل الامبراطورية العثمانية (بداية القرن العشرين)

الجنرال الليبنى اعياد رأس السنة فى القدس، التى تم الاستيلاء عليها فى ٩ ديسمبر. وفى هذا الشتاء نفسه، سوف يخيم رجال فيصل من جانبهم على ضفاف البحر الميت ونهر الأردن، حيث يدمرون الأسطول التركى الصغير فى الكرك. ولا تعود دمشق جد بعيدة. وبالرغم من كل شىء، فإن الوصول اليها سوف يتطلب أيضاً نحو عشرة أشهر من العمليات العسكرية. فالعثمانيون يقاومون بشراسة.

وإذا كانوا يقاتلون بمثل هذه الشراسة، فذلك لأن الرهان كبير. فالمسألة بالنسبة لهم لا تتمثل فى مجرد احباط حلم المملكة العربية الكبرى الذى يراود حسيناً. إذ يتعين عليهم بوجه خاص منع دول الوفاق من تنفيذ مشاريعها الخاصة بتمزيق اوصال الامبراطورية. والواقع أن احداً فى اسطنبول لا يجهل - والثوريون الروس هم الذين أذاعوا السر بعد اكتشافهم ذخيرة من الوثائق السرية فى الأرشيفات القيصرية - أن الدول المتحالفة قد قسمت فيما بينها بالفعل بخفة ممتلكات السلطان الآسيوية. فالحال أن المفاوضات التى أجراها فى مايو ١٩١٦ السير مارك سايكس من الجانب الانجليزى وچورج پيكو عن الجانب الفرنسى قد تجاوبت تجاوباً كبيراً - بمباركة سان بطرسبورغ فيما بعد - مع شهوات الأطراف الثلاثة المعنية: فللروس، ولايات أرضروم وترابزون وڤان وبيتليس الى جانب اقاليم موش وسيرت حتى وادى دجلة؛ ولفرنسا، الساحل السورى وقيليقيا الى جانب منطقة نفوذ شاسعة تشمل بقية سوريا وشمال العراق؛ ولبريطانيا العظمى، موانىء حيفا وعكا، وكل بلاد الرافدين الجنوبية من بغداد الى الخليج الفارسى، وأخيراً منطقة نفوذ شاسعة تمتد من فلسطين الى ايران. كما ان أتفاقاً آخر، وقع بعد ذلك بعدة أشهر فى سان چان دو موريين (١٩ ابريل ١٩١٧)، ينص على حصة من الأسلاب لايطاليا : منطقة احتلال منحوتة عبر الأناضول الغربية وتستوعب عدداً من أغنى أقاليم الامبراطورية، من بينها ازمير وقونيه وأنطاليا وميرسين. وأخيراً، فمع الاتجاه الى هذه التقسيمات، لا يتخلف الحلفاء عن نثر الوعود فى جميع الاتجاهات: فللعرب، الاستقلال المصحوب بوصاية أوروبية فعالة، ولليهود، «وطن

قومى» فى فلسطين (اعلان بلفور المؤرخ فى ٢ نوفمبر ١٩١٧)، ولليونانيين، انجاز «فكرتهم العظمى»، إنشاء يونان كبرى تستوعب ثراس والولايات الايجية لآسيا الصغرى. وأمام مثل هذه الاحتمالات، كيف يمكن للامبراطورية ألا تنزعج وألا تتصدى بقوة الاستماتة؟ وفى هذه الأشهر الأخيرة للحرب، فإنها لا تقاتل ضد دول الوفاق وحدها، بل تقاتل ضد موتها هى نفسها.

لكن ضوءاً يبزغ وسط هذا الاحتضار. فالثورة التى نشبت فى بتروجراد فى مارس ١٩١٧ تضع روسيا خارج القدرة على مواصلة الأعمال الحربية. وعلى الجبهة الشمالية – الشرقية، لا تتأخر القوات الروسية عن الانفضاض. ومن هذه الجهة، يمكن لتركيا أخيراً ان تلتقط أنفاسها. وسوف تلتقط أنفاسها بشكل أفضل بعد ذلك بعدة أشهر، عندما يعد البلاشفة، بموجب معاهدة برست – ليتوفسك (٣ مارس ١٩١٨)، بالجلاء عن الأراضى المحتلة وبرد ولايات كارس وأردهان وباطوم التى استولى عليها القيصر فى عام ١٨٧٧ إلى الامبراطورية وبنزع سلاح جماعات المتطوعين الأرمن.

تعبئة المؤخرة

الحرب ليست مجرد مسألة أسلحة ووقود للمدافع. فتركيا، شأنها فى ذلك شأن جميع البلدان المتحاربة، يجب عليها أيضاً تعبئة قواها المعنوية والنضال على الجبهة الاقتصادية، وصوغ قوام اجتماعى قادر على التكيف مع الظروف. وتصبح اللحظة مهيأة للتدابير الاستثنائية والتجديدات الجسورة. والموقف جد ملائم للتغيرات بحيث أن حكومة اسطنبول، فى خوضها للمعارك ضد دول الوفاق، تدير ظهرها فى الوقت نفسه لسيرورة الخضوع للغرب والتى انجرت اليها الامبراطورية العثمانية منذ بداية القرن التاسع عشر.

ولكسب الحرب، فمن الضرورى (وإن لم يكن كافيا) الايمان بالنصر. ومنذ بداية الحرب، ينهمك دعائيو نظام الاتحاديين فى الاضطلاع بعملهم، معلنين

إيمانهم بجبروت تركيا. وأحد أوائل من يصوغون النبرة هو كاتب اجتماعى اشتراكى - ديمقراطى شهير جاء من المانيا ودخل، بمباركة الڤيلهيلمشتراسه، فى خدمة القضية العثمانية، وهو الكسندر اسرائيل هيلفاند، الأكثر شهرة تحت اسم بارڤوس الأدبى. ففى كتيباته المنشورة باللغة التركية، تمكن بارڤوس من أن يعلن بقوة اقناع كبيرة أن الحرب تشكل الوسيلة الوحيدة التى يملكها العثمانيون لنزع نير الامبريالية الأوروبية الذى لا يحتمل وأن تركيا لن تفشل، بمساعدة المانيا، فى الخروج ظافرة من الاختبار، فتستعيد فى آن واحد الأراضى والثروات التى جردت منها وكل عظمتها السابقة. وعلى الفور، يسخر أغلب الصحفيين والروائيين والشعراء هم أيضاً أقلامهم لخدمة الدعاية الحربية. ويبرز بينهم عدد من أفضل كتاب الفترة: ضياء جوقلب، محمد أمين، عمر سيف الدين، خالدة أديب وآخرون. ولإشعار الأدباء على نحو أفضل بدورهم كمهللين للمجهود الحربى، يصل الأمر بالحكومة الى حد تنظيم جولة لهم فى ساحات المعركة. والنتيجة: سيل من القصص التى تتحدث عن البطولة ومن القصائد ذات الروح العسكرية.

وربما كان انتاج جوقلب هو الانتاج الذى يعبر بشكل أفضل عن روح الفترة. فجوقلب - وقد أثبت ذلك بالفعل فى كتاباته قبل الحرب - يملك حس الشعار، حس الصيغة التى تنطبع فى الذاكرة وتوجه الأذهان. وقصائده تشيد باحترام الهيراركية العسكرية («جندى بسيط أنا، وهو قائدى؛ أطيع كل اوامره بلا نقاش، اغمض العينين وأؤدى واجبى») ، وتعلن تفوق التركى على جميع خصومه، وتتحدث عن عبقرية من يتولون قيادة البلاد (خاصة طلعت وأنور) وتهيم بالأمة وبالدين وبالوطن. والأفكار نفسها نجدها فى النصوص النثرية: فالتركى سوف يكسب الحرب لأنه ينتمى الى جنس راق، ولأن روحه تفيض بالثراء، ولأن الحق والعدل الى جانبه، ولأن حسه الأدبى يستند الى الدين الاسلامى، ولأنه يحب وطنه ولغته وثقافته...

أدب دعائي بسيط، يشبه الأدب الذي نجده في جميع البلدان المنخرطة في الحرب. لكن ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن كتابات جوقلب، شأنها في ذلك شأن كتابات الأدباء الآخرين الذين قبلوا المشاركة في النضال من أجل بقاء تركيا، سوف تسهم بفعالية في صوغ نزعة قومية صدامية أقل رهافة وإن كانت تتميز بقوة تغلغل وبدينامية جد متمشيتين مع متطلبات اللحظة.

والشيء الهام هو أنها نزعة قومية سوف تبدو ابداعية بدرجة معقولة. فمنذ الأزمنة الأولى لثورة تركيا الفتاة، اجتهد جوقلب والايديولوچيون الآخرون للنظام الجديد في إرساء أسس تجديد اجتماعي وثقافي قائم على ما سوف يجري تصويره على أنه عودة الى قيم الأسلاف: التعليم العلماني، جرعة معينة من التحرر الأنثوي، اعتماد روح علمية، الانفتاح على التجديدات التقنية للعالم الحديث، درجة عالية من التهذيب المهني والعائلي والمدني، دين مجرد من الخرافات ومفتوح على افكار التقدم. ومع دخول تركيا الحرب، فإن باب الممكنات يصبح منذ ذلك الحين مفتوحاً على مصراعيه. وبحافز من المشاريع التي تصوغها انتلجنتسيا استحوذ عليها الالهام، سوف تزيد حكومة الاتحاديين المبادرات التجديدية، مستفيدة من غياب أية معارضة برلمانية ومن مناخ الاتفاق العام الذي شجعت عليه حالة الحرب لاعطاء دفعة متزايدة الجذرية - على الورق على أية حال - للاصلاحات التي جرى تدشينها.

ومن بين التدابير الأكثر اثارة والتي اتخذت في تلك الفترة، تجدر الأشارة بادىء ذي بدء الى التدابير الرامية الى قدر من تحرير المرأة. وكان قد مر وقت طويل لم تعد فيه صورة المرأة المحجبة والمحبوسة في الحريم، حيث تستسلم لمشيئة رب الأسرة، غير ظاهرة غريبة فات أوانها، على الأقل فيما يتعلق بالفئات الميسورة في المجتمع. وفي كبرى مدن الامبراطورية العثمانية، كان الزي النسائي الأوروبي

قد بدأ يجد متباريات فى ارتدائه منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، بل لقد ظهرت نحو عام ١٩٠٠، من جانب عدد من الكتاب، دعوات متأثرة تأثراً واضحاً بمبادىء حركة تحرر المرأة. وبعد ثورة تركيا الفتاة، فإن بعض التدابير الملموسة - تطوير التعليم الأولى والثانوى الموجه الى البنات، افتتاح أول ليسيه للبنات فى عام ١٩١١، زيادة المدارس التمهينية - سوف تشهد على الانتباه الذى توجهه لجنة الاتحاد والترقى الى حالة المرأة. إلا انه، فى عام ١٩١٤، كان مايزال هناك الكثير الذى يجب عمله.

والواقع أن التجديد الأكثر تميزاً سوف يتعلق بموضوع حساس بين الجميع، هو موضوع الطلاق. ففى هذا الموضوع، يعطى القانون الدينى جميع الحقوق تقريباً للرجال ولا يعترف للنساء من الناحية العملية إلا بالتزام الرضوخ. وفى عام ١٩١٦، تجاوباً مع أحد المطالب التى أبرزتها مراراً النخبة ذات الميول التغريبية، وخاصة شخصيات جد شهيرة كفضياء جوقلب أو الروائية خالدة أديب، سوف تصدر الحكومة قانونا يجيز للزوجة طلب الطلاق إذا ما اقترف زوجها الزنا، أو إذا ما انتهك عقد الزواج، أو أيضاً اذا ما اتخذ لنفسه زوجة أخرى دون موافقتها. وفى السنة التالية، سوف يمضى اعتماد قانون جديد للاحوال الشخصية فى هذا الاتجاه نفسه. والواقع أن هذا النص، مع اتاحته مكاناً واسعاً لوصايا الاسلام واليهودية والمسيحية، سوف يصور الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية الأخرى على انها مسائل ترجع بشكل حصرى الى السلطات المدنية وسوف يضع نهاية لسلطة الفصل التى تمارسها المحاكم الدينية فى هذا المجال. وفى توازٍ مع هذه الترتيبات القانونية، سوف يبذل الباب العالى أيضاً اقصى جهده من أجل اتاحة التعليم للمرأة بشكل أوسع. وسوف تشهد سنوات الحرب امتداد شبكة المدارس الموجهة الى المرأة؛ وسوف نشهد ظاهرة أكثر اثارة تتمثل فى التزايد الملحوظ لعدد النساء اللواتى يثابرن إلى حد متابعة دراسات عليا.

إلاّ أن من الواضح انه لا يكفى افتتاح مدارس أو اصدار قوانين لإلغاء قرون من الخضوع. ولا تستطيع المرأة أن تتعلم بشكل فعلى المساواة بين الجنسين فى الصحف النسائية، على الرغم من أن هذه الصحف قد زادت جرأتها غداة الثورة. والواقع، فى هذه السنوات التى تتميز برحيل جميع الرجال القادرين على حمل السلاح الى الجبهة، أن التحرر يمر بشكل خاص عبر العمل. فقد طمست الحرب الى حد بعيد صورة المرأة المحكوم عليها بالحبس فى الحريم. واضطراراً الى مواجهة الاختزال المفاجىء لليد العاملة المذكرة، تدخل النساء جميع الساحات: فى الحقول، وفى الورش الحرفية، وفى المصانع وفى المستشفيات حيث يعملن كممرضات، وفى مكاتب البريد، وفى الادارات العامة، وفى الشوارع حيث يعملن فى الكنس أو فى اصلاح الرصيف، وفى الاسواق حيث يبعن منتجات بساتينهن أو الأشياء التى من عمل ايديهن.

وهذا المجتمع النسائى، الذى يضطر بين عشية وضحاها الى أن يحل محل مجتمع يكاد يكون رجالياً بشكل حصرى، مايزال عليه اجتياز شوط طويل حتى يصل الى تحرر حقيقى. ومهما يكن من أمر، فإن النساء قد حصلن منذ ذلك الحين، دون أن يردن ذلك (الواقع أن عدداً من المهام التى عهد بها اليهن ينبع من قانون صدر فى عام ١٩١٥ يؤسس نوعاً من الخدمة الاجبارية)، على حق اقتسام موقع العمل الواحد مع الرجال (اولئك الذين لم يرحلوا الى الجبهة)، وكذلك على حق الخروج الى الشارع سافرات والانكباب على اعمالهن دون خوف من ملاحقة نظرات حراس التقاليد. ومنذ بداية الحرب، تكرس جمعيات خيرية مختلفة نفسها لمهمة واحدة تتمثل فى دعوة النساء الى العمل. وحجتها بسيطة، لكنها مثيرة: فالمرأة، باسهامها بعملها فى المجهود القومى، لا تؤدى فقط عملاً وطنياً، بل تكسب أيضاً استقلالها الاقتصادى وتتمكن، وهذا واقع اكثر أهمية، من كسب قدر من حرية الفعل والفكر.

وبينما يكسب تحرر المرأة أرضاً له بهذا الشكل شيئاً فشيئاً، تحت ضغط الأحداث، تحرز قضية عظيمة أخرى، هى قضية العلمنة، نجاحات أيضاً.

فمنذ عام ١٩١٣، أصدرت الحكومة تشريعاً جديداً يحد بشكل ملحوظ من مجال تدخل المحاكم الدينية ويضع القضاة الشرعيين والمفسرين الآخرين للشريعة تحت سيطرة سطات مدنية. وسوف يكون ذلك تدشيناً لسياسة علمنة نشيطة سوف تؤدى، فى غضون سنوات قليلة، الى تبديل المشهد المؤسسى العثمانى تبديلاً محسوساً. وهكذا، بوجه خاص، فإن مرسوماً صادراً فى عام ١٩١٥ سوف ينص على توحيد مجمل الجهاز القضائى، بما فى ذلك المحاكم الدينية، تحت سيطرة وزارة العدل وحدها. وفى الخطوة نفسها، سوف تجتهد الحكومة فى «تحويل العلماء «الى موظفين» بربطهم بالادارة المركزية وبتخصيص مرتبات لهم كما لجميع مستخدمى الدولة الآخرين. أما المدارس الدينية فسوف يجرى إلزامها بقبول وصاية وزارة التعليم، فى حين ان الأوقاف الخيرية سوف يكون عليها التكيف مع إشراف متزايد من جانب وزارة المالية. وسوف يتعلق احد التدابير الأكثر اهمية بمؤسسة عتيقة من مؤسسات عصر **التنظيمات**، هى مجلس المشايخ (**مجلس – اى مشايخ**). ففى عام ١٩١٦، سوف يجرى تزويد هذه المؤسسة بهيكل جديد وسوف يحدد لها الباب العالى مهمة جمع تكايا الدراويش والطرق الصوفية فى البلاد تحت سيطرة **شيخ الاسلام** العليا. وأخيراً، فى العام نفسه، نجد أن قمة هرم المؤسسة الدينية سوف يمسها الاصلاح: ذلك أن **شيخ الاسلام**، الذى يجرى تجريده من جانب كبير من صلاحياته الوزارية، سوف يفقد مكانه فى مجلس الوزراء ولن يكون تحت اشرافه بعد غير ادارة بسيطة، مختصة من حيث المبدأ بادارة الشئون الدينية فقط.

وهى علمنة مهجنة باختصار بالمركزة وبسيطرة الدولة الى حد بعيد. ولا شك أن هذه السياسة، التى تستمد الوحى من ضياء جو قلب ومن الايديولوجين الآخرين

للجنة الاتحاد والترقى، لا تهدف الى الحد من الامكانيات المتاحة أمام الاسلام للتدخل فى أنشطة المجتمع المدنى بقدر ما تهدف الى جعل المؤسسات الدينية أحد سيور توصيل الارادة الحكومية. وفى ظروف الفترة.، فإن هذه الوصاية على الدين ليس فيها بالفعل مايستحق الاستغراب. فحكومة الاتحاديين بحاجة الى ان تكفل لنفسها السيطرة على القوى الدينية ليس فقط لأن الاسلام يشكل رأس حربة الدعاية ضد دول الوفاق واللحمة الأكثر فعالية للتضامن القومى، وإنما أيضاً لأنها تعطى للدين - وهو دين مجدد ومكيف مع العصر-دوراً من الدرجة الأولى فى تعبئة الأذهان من أجل تجديد الامبراطورية.

وفى مجال جد مختلف، تتجاوب مع هذه السيطرة على القوى الدينية الجهود التى تضطلع بها لجنة الاتحاد والترقى من أجل ايجاد "اقتصاد قومى"(**ملى اقتصاد**) قادر على مواجهة المشكلات الجسيمة للانتاج وللتموين وللتوزيع والتى تواجهها تركيا المنخرطة فى الحرب. والحال أن الاسلام، الذى يجرى ربطه بالتراكيب المذهبية التى يصوغها الايديولوجيون القوميون، يجب أن يلعب دور الدرع المعنوى للبلاد. أما الوصفات الاقتصادية الجديدة فهى تهدف الى تأمين ركيزة مادية راسخة لها.

وعلى رأس دعاة "الاقتصاد القومى" نجد، مرة أخرى ضياء جوقلب الذى سوف يتبنى أفكاره، المأخوذة فى أغلبها عن فردريك ليست وعن مدرسة الاقتصاد السياسى الالمانى، كتاب اجتماعيون عديدون، وبوجه خاص، أحد أكثر دعاة النزعة القومية التركية حماساً، هو موييز كوهين، وهو عثمانى اسرائيلى العقيدة، أكثر شهرة تحت الاسم الأدبى: تيكين آلب. وحجتهم بسيطة: لكى تنعم تركيا بالعزة وبالاستقلال، يتعين عليها الاعتماد على قواها الاقتصادية الخاصة، ويجب عليها نزع نير الرأسمالية الاوروبية، وإنهاء شبه الاحتكار الذى تمتع به الأقليات فى التجارة وفى الصناعة العثمانية الوليدة، وتكوين بورجوازية استثمارية قومية،

قادرة على الامساك بزمام مصير البلاد في جميع قطاعات الاقتصاد. وتتعين الاشارة الى أن الظروف تعتبر جد مؤاتية لتطبيق مثل هذه السياسة. ذلك أن إلغاء الامتيازات والأثر المباشر لدخول الحرب والذى يتمثل فى وقف التبادلات التجارية مع دول الوفاق، ليس من شأنهما، إذ يسمحان للانتاج القومى بالتطور فى حمى من كل منافسة، إلا أن يشجعا على انطلاق طبقة من رجال الأعمال المحليين، والحاجات الضخمة التى تترتب على المشاركة فى الحرب، خاصة من حيث العتاد العسكرى والسلاح، وكذلك فى سلسلة كاملة من المجالات الأخرى (النقل، التموين، لانتاج المنجمى،الخ)، من شأنها هى أيضاً حفز تكوين رأسمالية ذات طابع قومى.

ولكن كيف يمكن تكوين بورجوازية تركية من عناصر شتى، فى سياق اقتصادى يتميز حتى ذلك الحين بهيمنة عناصر من الأقليات؟ إن رد ايديولوچيي لجنة الاتحاد والترقى رد بسيط. أن تمسك الدولة نفسها بزمام الأمور، وأن تسهم عن طريق تدابير خاصة فى انشاء مشاريعقومية، وان تساعد رجال الأعمال المسلمين على تكوين الثروات وعلى استثمار رساميلهم فى الانشطة المربحة.

والواقع أن هذا هو ماسوف تعمل الحكومة على تحقيقه. فبين عامى ١٩١٤ و١٩١٨، سوف تتوالى التدابير الرامية الى ايجاد مسار لاقتصاد قومى بإيقاع سريع: اقرار تعريفات جمركية جديدة تهدف الى حماية الانتاج الداخلى والسوق الداخلية من مزاحمة السلع المستوردة، إعادة تنظيم البنك الزراعى، انشاء جهاز مالى، هو بنك الاعتماد الوطنى (**اعتبار –اى ملى بنكاس**)، تتمثل مهمته فى تدبير الرساميل الضرورية للمشاريع التجارية والصناعية، إدخال تعديل جوهرى على قانون صادر فى عام ١٩٠٩ بشأن "تشجيع الصناعة" يمنح مزايا متنوعة–خاصة منح مساحات مجانية مأخوذة من الأراضى العامة–للشركات التى تبدى ملحماً يتمشى مع المصالح القومية، انشاء شبكة من التعاونيات الانتاجية والاستهلاكية والائتمانية، تكوين لجان تموين، عبر مختلف أرجاء البلاد، تتمثل مهمتها فى تنظيم

ومراقبة نقل وتوزيع المنتجات الأساسية الضرورية (الدقيق، السكر، البترول، الخ)، إصدار قانون يحظر استخدام لغة أخرى غير التركية فى مراسلات الشركات، زيادة المنشئات المدرسية الوجهة الى التعليم الفنى.

فما هى النتيجة؟ لقد تم إنشاء أكثر من مائة شركة قومية بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨، في قطاعات جد متباينة، كالبنوك، والنقل، وتوزيع المنتجات الزراعية، والمناجم، والانشاءات، واستثمار الغابات، أو انتاج الورق أو تجارة التجزئة. وحدث انطلاق غير مسبوق للقطاع الحرفى، الذى حرر مؤقتاً من مزاحمة السلع المستوردة. وانبثقت، فى الأرياف الأناضولية، فئة من ملاك الأراضى ومن التجار الذين أثرتهم تجارة الحبوب ومواد غذائية أساسية أخرى. وظهرت ثروات ضخمة ترتبت على المضاربة واختلاس المال العام والسوق السوداء. فشأنها فى ذلك شأن جميع البلدان المتحاربة، كان لتركيا اغنياء حربها، الذين جاءت غالبيتهم من بين صفوف المشمولين بحماية لجنة الاتحاد والترقى، الموزع الوحيد للتعاقدات مع الجيش والخدمات العامة، والوسيط المحتوم فى جميع المعاملات المتصلة بالتموين. إلا أنه إذا كان البعض يتمكنون من الاستفادة من الحرب، فإن الأخرين-الغالبية العظمى-ليس لهم الحق إلا فى تحمل الصعوبات والعذابات التى تجرها الحرب فى أذيالها: المجاعات، الجرايات، فرض ضرائب متزايدة على بعض المنتجات، إرتفاع اسعار التجزئة مع معدل تضخم سنوى يتجاوز نسبة ال٣٠٠٪. وفى مدينة كبرى كأسطنبول يتعايش أسلوبان للحياة متعارضان تعارضاً صارخاً. فمن جهة، ثراء يتطاول بلا حياء ، ومحدثو نعمة يغرقون فى اللهو والسكر والفجور. ومن جهة اخرى، شقاء صارخ فى كل مكان، وموظفون أنزلت السوق السوداء والتضخم قدرتهم الشرائية الى أسفل سافلين، وشعب بائس بأكمله يرزح تحت نير الفاقة والتسول.

ومن الواضح أن نجاح حفنات قليلة من الأفراد فى استغلال الظروف أحسن استغلال لا يعنى أن تركيا قد نجحت، فى غضون سنوات قليلة، فى تكوين

"اقتصاد قومى" حقيقى. فالحرب لم تسمح إلا بإيجاد اقتصاد احلال، اوجدته الضرورات الاستثنائية وقادر تماماً على التهرب من تلبية الحاجات الأكثر الحاحاً.إلا أن من المستحيل اعتبار هذه التجربة تجربة فاشلة، فالأتراك، بمحاولتهم بناء هياكل مالية وتجارية وصناعية بشكل عشوائى، قد فازوا على جبهة واحدة على الأقل: جبهة تعلم الاستقلال.

نهاية عالم (١٩١٨-١٩٢٣)

بالنسبة للامبراطورية العثمانية، يبدأ الفصل الأخير للحرب بداية طيبة. ففى الجنوب، فى بلاد الرافدين وفى سوريا، حتى وإن كانت قوات العدو لا تكف عن التقدم، تبدى الجيوش التركية مقاومة بل ويمكنها أن تأمل، إن لم يكن فى قلب الوضع على الجبهات ففى تحقيق الاستقرار عليها على الأقل. وفى الشمال، يؤدى تفرق شمل القوات الروسية اثر الانقلابات السياسية لعام ١٩١٧ الى اتاحة آفاق جديدة تماماً: استرداد الأراضى التى ضاعت منذ عام ١٨٧٦، بل واحتمال استرداد "جميع الاراضى التركية" التى التهمتها الامبراطورية القيصرية على مر العصور. ويهتف جنود أنور باشا: "هبوا! طوران فى انتظارنا. من القاهرة الى باطوم، من الهند الى افغانستان، الكل فى انتظارنا". فلم يعد أفق تركيا هو ذرى القوقاز. فمنذ ذلك الحين، يزوغ بصرها فى ارجاء ماوراء بحر قزوين المترامية الاطراف.

وتؤدى معاهدة بريست-ليتوفيسك، التى توقع بعد مفاوضات طويلة، الى إنهاء الخلاف الروسى-العثمانى بتلبية أحد مطالب الأتراك الأساسية: العودة الى حدود ماقبل عام ١٨٧٦، لكن المعاهدات تبرم لكى تنتهك. فمادام الطريق مفتوحاً الآن فى القوقاز ، فلماذا لا تمضى القوات العثمانية إلى باكو أو حتى الى ماهو أبعد منها؟ لماذا لا تضم تركيا فى أحضانها السكان المسلمين فى الامبراطورية الروسية

السابقة التى مزق اوصالها الغليان الثورى؟ إن حكومة اسطنبول تصبح أكثر ميلاً الى دفع قواتها صوب فتوحات جديدة بقدر ماأن الألمان، الراغبين فى السيطرة على حقول نفط باكو وعلى الثروات المنجمية الأخرى عبر القوقاز، قد سمحوا لأنور باشا بأن يتصور أنهم لن يعترضوا على تغلغل عثمانى فى الاقليم.

على أن تركيا، لكى يتسنى لها تحقيق مشاريعها، يتعين عليها كسر مقاومة چيورچيا وأرمينيا، المتحدتين منذ وقت قصير (ديسمبر ١٩١٧)، مع آزيربيجان، فى جمهورية عبر القوقاز. ويعنى ذلك أولاً، بالاستناد الى عمليات عسكرية، الحصول من الجمهورية الوليدة للتو على الاعتراف بمعاهدة بريست-ليتوفسك، خاصة فيما يتعلق برد الأراضى الذى تنص عليه هذه المعاهدة. وفى مرحلة ثانية، اعتماداً على النجاحات التى أحرزها جيشه، يقدم الباب العالى مطالب جديدة: اختزال القوات عبر القوقازية بدرجة هامة، حرية مرور التجار العثمانيين عبر أراضى الجمهورية، وبوجه خاص، التخلى عن اليكسندروبول وايكميازين وعدد من المناطق الجيورجية. والواقع أن فشل المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد فى باطوم، فى مايو ١٩١٨، سوف يعطى العثمانيين الذريعة التى يحتاجون اليها لزيادة ضغطهم العسكرى وللهجوم على أرمينيا الروسية، العقبة الاخيرة فى وجه الوصول الى أزيربيجان المسلمة.

ونحو اواخر الربيع، بعد ثلاثة أشهر بالكاد من بريست-ليتوفيسك، تصل الألوية التركية الى حد الاستعداد للاندفاع صوب بحر قزوين. لكن أنور باشا يضطر الآن الى أن يأخذ فى حسبانه اعتراضاً من جانب المانيا التى ترى فى الهيمنة العثمانية على القوقاز خطراً على أهدافها الاقتصادية والسياسية الخاصة فى الاقليم. وقد بدأ قيصر (ألمانيا) بالمطالبة بوقف للعمليات العسكرية متذرعاً بالضرورة الملحة المتمثلة فى توجيه الحد الاقصى من المجهود ضد التقدم البريطانى فى العراق وفى فلسطين. ونحو الفترة نفسها، سوف يتبين أيضاً أن

ألمانيا قد قررت أن تأخذ تحت حمايتها دولة جيورجيا الجديدة، المنبثقة من التفكك الحتمى للجمهورية عبر القوقازية (٢٦ مايو ١٩١٨). وبعد ذلك بوقت قصير ، فإن باب آزربيجان هو الذى سوف يوصد فى وجه الامبراطورية العثمانية، وذلك إثر اتفاق المانى-سوفيتى يكفل ضماناً ألمانياً ضد تدخل تركى محتمل، وذلك فى مقابل شحنات بترولية بوجه خاص (٢٧ أغسطس).

على ان الأتراك لن يكبحوا جماح أنفسهم لمدة جد طويلة. فوصول قوة بريطانية تحت قيادة الجنرال ل.س. دونسترڤيل الى باكو، خلال شهر أغسطس، سوف يرغم القادة الألمان على اعطاء حليفتهم الضوء الأخضر الذى تتحرق اليه. ومنذ بداية سبتمبر، سوف نجد ان جيشاً يحمل اسم "جيش الاسلام" تحت قيادة نورى باشا، شقيق أنور، سوف يستولى على ديربينت، مفتاح المواصلات بين ازيربيجان والشمال. وفى هذه الخطوة نفسها، تتوجه ألوية عثمانية صوب داغستان وتستعد بالفعل لفتوحات أبعد بكثير.

وفى ١٦ سبتمبر، سوف يتلقى الباب العالى برقية انتصار: لقد تم الاستيلاء على باكو، ورحل دونسترڤيل بسلاحه وعتاده، وسوف تظهر الى الوجود قريباً جمهورية ازيربيجانية تحت الحماية العثمانية! وفى اسطنبول، تسود النشوة. ولن يتطلب الأمر غير أيام قليلة حتى يعد طلعت باشا، الصدر الأعظم، مع الألمان، مشروعاً ضخماً لتمزيق آسيا الروسية: اقتسام الموارد الاقتصادية للقوقاز فى مقابل تنازلات قليلة للسوفييت، توطيد جمهورية القرم التتارية، انشاء دول مستقلة فى القوقاز الشمالية وفى تركستان، تحديد مناطق نفوذ.

خيالات ضخمة. على أن الرجوع الى الواقع لن يكون إلا أكثر فداحة. لأنه، فى بداية خريف ١٩١٨ هذه، كيف يمكن تجنب الاعتراف بالواقع: إن دول وسط أوروبا وحلفائها بسبيلها الى خسارة الحرب. فعلى الجبهة الغربية، تتوصل الفرق الفرنسية والأمريكية، المدعومة بألوية بريطانية وبلجيكية قوية، الى تحطيم الدفاعات

الالمانية، وفى فلسطين، فى هجوم مفاجئ، تتوصل قوات الجنرال اللينبى الى الابادة شبه التامة لمجموعة قوات يلديريم و، بمساعدة القوميين العرب، تستولى على دمشق (أول أكتوبر) وحلب وحمص، بينما ينزل الفرنسيون الى بيروت (٦ اكتوبر)، وفى العراق، تهدر الألوية الانجليزية فى اتجاه الموصل، وفى البلقان، أخيراً، يتوصل جيش سالونيك تحت قيادة الجنرال فرانشيه ديسبيرى الى سحق مقاومة القوات البلغارية،مرغماً حكومة صوفيا على الاسراع بتقديم طلب هدنة (٢٦ سبتمبر).

وهذا الحدث الأخير بوجه خاص هو الذى سوف يدفع الباب العالى الى إدراك خطورة الموقف. فطالما كانت العمليات العسكرية تدور فى الولايات الهامشية للامبراطورية، كان الأمل فى مناورة ناجحة على ساحة الحرب كافياً لتغذية تفاؤل القادة العثمانيين. إلا أنه مع سقوط بلغاريا، فإن الخطر يبدو فجأة قريباً بشكل مخيف. والواقع أن العدو يمكنه منذ ذلك الحين التغلغل بحرية في ثراس الشرقية والزحف حتى ابواب اسطنبول. وما يتعرض للتهديد ليس بعد أرضاً بعيدة ما، بل هو قلب الامبراطورية نفسه.

انقلاب فريد للامور. فبعد ثلاثة أيام من الاستسلام البلغارى، انكب طلعت باشا، خلال زيارته الى برلين، مع محادثيه الألمان، على تسوية مصير الممتلكات الاسلامية للامبراطورية الروسية السابقة. وفى بداية اكتوبر، لا تفكر الحكومة العثمانية بعد إلا في اقتفاء اثر بلغاريا وفي التوصل هى أيضاً الى وقف للاعمال الحربية.

ولتسهيل المحادثات، تتجه وزارة طلعت باشا، منذ اليوم الثامن من الشهر، الى تقديم استقالتها الى السلطان محمد (السادس) وحيد الدين، الخليفة السيئ الحظ لمحمد (الخامس) رشاد، الذى كان قد مات قبل ذلك بعدة أشهر. وسوف يتطلب الأمر وقتاً معيناً للعثور على صدر أعظم جديد، حيث أن أياً من الشخصيات التى

جرى الاتصال بها لا يريد أن يتحمل مسئولية هدنة تبدو فى التو والحال كارثية بالنسبة لتركيا. لكن ذلك يتم فى١٤ اكتوبر. ذلك أن قائداً سابقاً للجيوش العثمانية فى الشرق، هو أحمد عزت باشا، ينتهى الى قبول الصدارة العظمى ويسارع، على أمل أن المفاوضات السريعة مع الحلفاء سوف تكفل لبلاده الفوز بترفقهم، الى تكليف الجنرال الانجليزى تاو نشند-الذى أسره الأتراك فى كوت العماره فى عام ١٩١٦ وظل حبيساً منذ ذلك الحين-بأن ينقل الى الاميرال كالثورب، قائد الاسطول البريطانى فى بحر ايجه، مقترحات الحكومة العثمانية. لكن الانجليز، من جهتهم، لا يستعجلون انهاء الأعمال الحربية. فهم، قبل وصولهم الي المحادثات، يريدون تعزيز مواقعهم فى العراق وفى سوريا. وهم يتطلعون بشكل أخص الى آبار بترول الموصل، فى شمال بلاد الرافدين، والتى لا يبعدون عنها كثيراً. والحال أن مفاوضات الهدنة لن تبدأ الا فى ٢٧ اكتوبر، أى بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من العروض التركية الأولى. وسوف تدور (المفاوضات) على متن البارجة البريطانية سوبيرب، الراسية فى خليج مودروس.

وسوف تستمر المساومات لمدة أربعة أيام، دون أن يتسنى للوفد العثمانى، الذى يرأسه حسين رءوف باشا، وزير البحرية، التوصل الى تخفيف تشدد الحلفاء. إذ كيف يمكن لهؤلاء، وقد أسكرهم الانتصار، أن يتخلوا عن جميع مشاريعهم، المبلورة بشكل جد تفصيلى، فى الهيمنة على أراضى السلطان؟ والواقع أن اتفاق مودروس، الموقع فى ٣٠ اكتوبر ١٩١٨، يتضمن بنوداً شديدة القسوة. فالاتفاق يفرض بشكل خاص تسريح الجيش التركى، واحتجاز جميع السفن الحربية، واستسلام الحاميات العثمانية فى سوريا وفى طرابلس الغرب وفى بلاد الرافدين، والجلاء عن الأراضى عبر القوقازية (باستثناء الجزء الجنوبى-الغربى الذى يبقى تحت الادارة العسكرية التركية الى حين التوصل الى اتفاق جديد). وينص البند الأول على أن الملاحة في الدردنيل وفى البسفور سوف تكون حرة ويعترف للحلفاء بحق الاحتفاظ بقوات في منطقة المضائق. كما يمكن لقوات دول الوفاق أن تحتل،

عند الحاجة، الولايات التى يسكنها الأرمن فى الاناضول الشرقية. وعلاوة علي ذلك، فإن الاتفاق يجيز لها السيطرة على ممرات طوروس والاستيلاء على منشئات الموانئ وحرية استخدام السكك الحديدية والسفن التجارية العثمانية. ويتعين على الحكومة التركية تزويد حاميات الحلفاء مجاناً بالفحم وبالمواد الغذائية وعموماً،بجميع المنتجات التى تطلبها. وبموجب البند لسابع، تحتفظ دول الوفاق لنفسها بالحق فى احتلال بعض النقاط الاستراتيجية التى تختارها. وهذا البند مزعج بشكل خاص. فلما كان غامضاً بشكل متعمد، فإنه يترك المجال مفتوحاً أمام كل التعديات. وهو يكفى، بمفرده، لإضفاء طابع استسلام غير مشروط على الهدنة.

الغرق:

لم تخسر الامبراطورية العثمانية الحرب وحدها. فبإرغامها على الخضوع لاحتلال من جانب الحلفاء، كفت فى واقع الامر عن الوجود، حتى وإن كانت خرافة دولة مستقلة قد بقيت، على الورق. والكارثة جد شديدة بحيث أن المسئولين الرئيسيين عن اشتراك تركيا فى الحرب العالمية، طلعت، جمال، أنور، وعدداً من الاخرين–سوف يقررون البحث عن ملاذ في الخارج، سعياً الى الافلات من عقاب الشعب. وفى ليلة١–٢ نوفمبر، سوف يستقلون سفينة ألمانية فى طريقها الي أوديسا. ومن هناك، سوف يذهبون الي برلين، علي أمل أن يواصلوا من هناك النضال من أجل انقاذ تركيا.

والحال أن هرب القادة الرئيسيين للجنة الاتحاد والترقى يدق ناقوس موت هذا الحزب. فالرأى العام، المذعور من هول الطوفان،لا يتأخر عن المطالبة بانزال العقاب بالاتحاديين. ويتعرض هؤلاء الأخيرون للاتهام بالمسئولية عن جميع مآسى الحرب: موت مئات الآلاف من الجنود فى ساحات المعركة، المذابح التى سقط ضحية لها السكان المدنيون وخاصة الشعب الارمنى، الأبئة الفتاكة، الاختلاسات

التى ارتكبها المسئولون عن التموين، المجاعات، السوق السوداء، البؤس..وفى مثل هذا المناخ، لا يبقى للجنة الاتحاد والترقى غير مخرج وحيد: الرجوع الى الظل، السعى الى أن يشملها النسيان. والواقع أن أولئك الذين لم يقتفوا اثر الثلاثى الحاكم فى هربه، إذ يجتمعون فى مؤتمر استثنائى، سوف يقررون، فى الايام الأولى من نوفمبر، حل منظمتهم، بما يترك الساحة خالية أمام المنافس القديم للجنة الاتحاد والترقى، الائتلاف الليبرالى، الذى يبدأ قادته فى الاستيلاء على المواقع الشاغرة.

وفى اللحظة التى يتظاهر فيها الاتحاديون بهذا الشكل بمغادرة المسرح السياسى-الواقع انهم جد عازمين على مواصلة عملهم فى الكواليس-فإن احتلال تركيا الذى نصت عليه هدنة مودروس يأخذ مجراه بالفعل. فمنذ الأول من نوفمبر، نجد أن الجنرال مارشال، قائد القوات البريطانية فى بلاد الرافدين، يطلب الى الأتراك سحب القوات المكلفة بالدفاع عن الموصل. وفي تلك الأيام نفسها، يحتل جنود الجنرال الليبنى الاسكندرونة، وتبدأ كتائب فرنسية قادمة من اليونان فى المرابطة في ثراس الشرقية ويعبر اسطول الأميرال كالثورب الدردنيل. ويبدى الحلفاء اصراراً على التحرك بسرعة: فبعد اقل من خمسة عشر يوماً من الوقف الرسمى للأعمال الحربية، ترسو السفن الحربية لدول الوفاق أمام اسطنبول وتسيطر القوات التى تنزل الى المدينة عليها (١٣ نوفمبر). وليس ذلك سوى بداية.

وعلى مر أسابيع، لن يكون من شأن الخناق إلا أن يضيق أكثر فأكثر، فى قتل بلا هوادة. ففى ديسمبر ١٩١٨، نجد أن الفرنسيين، تمشياً مع المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء خلال الحرب، سوف يستولون على قيليقيا. وفى مستهل عام ١٩١٩، سوف يستولى اليونانيون على نقاط استراتيجية مختلفة فى ثراس الشرقية. ونحو الفترة نفسها، سوف تبدأ كتائب دول الوفاق أيضاً في تمشيط ساحل البحر الاسود ووسط الاناضول. وفى مارس، سوف يستولى الايطاليون علي ولاية أنطاليا، احدى المناطق التى وعدهم بها اتفاق سان-جان-دو-مورين.

وفى تلك الاثناء، في ٨ فبراير ١٩١٩، كان الجنرال فرانشيه ديسبيرى قد دخل على رأس قواته دخول الظافرين الى اسطنبول. ووسط ترحيب المسيحيين، اجتاز المدينة على ظهر جواد ابيض، مثلما كان محمد (الثانى) الفاتح قد فعل، قبل ذلك بنحو خمسمائة سنة، بعد قضائه على الامبراطورية الرومانية الشرقية. فهل نحن أمام عودة الي بيزنطة؟ وهل أدت المسيرة الظافرة الى محو خمسة قرون من التاريخ؟ إن مختلف الأقليات فى الامبراطورية، إعتماداً على الوعود التى قدمت اليها، تستعد على اية حال لتقسيم عظيم تفكر فيه الدول منذ نحو نصف قرن. والحدود مرسومة كلها بالفعل في الأذهان. يونان كبرى تستوعب ثراس الشرقية واسطنبول والأناضول الغربية، جمهورية بحر اسود تتألف من شريط ساحلى كبير مأهول بمسيحيي البحر الاسود، دولة أرمنية يود البعض لها أن تمتد من تريبيزوند الى البحر المتوسط، كردستان ذات حكم ذاتى منتشرة فى قلب آسيا الصغرى، بين جبال طوروس وزاجروس، اشور مسيحية تشمل ولايات الموصل وخربوط ودياربكر وأورفا، وطن قومى يهودى فى فلسطين، أراضى عربية موضوعة تحت حماية الحلفاء الغيورة..

فماذا عن تركيا؟ فى باريس، حيث ينعقد مؤتمر الصلح، منذ بداية عام ١٩١٩، يجيد ممثلو الدول العظمى رسم واعادة رسم خريطة الشرق، تبعاً للمطالب التى تقدمها اليهم مختلف الوفود المتحدثة باسم الشعوب الخاضعة للسلطان، والنتيجة دائماً واحدة: ان تركيا يجب أن تكتفى بالولايات الأناضولية غير المسلّمة الى الأرمن أو الى اليونانيين وأن تتعايش مع مناطق النفوذ التي يشتهى الانجليز والفرنسيون والايطاليون الاستحواذ عليها.

ومن الواضح أن الاتراك لا يمكنهم النظر الى هذه المشاريع بعين الرضا. ولكن ماالعمل؟ إن محمد (السادس) وحيد الدين وحكومته - سوف يتولى رئاسة هذه الاخيرة منذ مارس ١٩١٩ فريد باشا داماد، أحد القادة الرئيسيين للائتلاف

الليبرالى - سوف يختاران التهاون وسوف يتهاون أيضاً جزء كبير من الرأى العام. فالأتراك، الذين أنهكتهم الحروب المتتالية التى أضطرت الامبراطورية الى مواجهتها منذ بداية القرن، لا يتطلعون منذ ذلك الحين إلا الى السلم. بل إن البعض كانوا مستعدين لدفع ثمن جد غال لهذا السلم. إذ يلعب البعض بورقة الحماية الانجيليزية، وينشط بعض آخر من أجل انتداب أمريكى، ويقترح بعض ثالث الاتجاد الى فرنسا أو الى ايطاليا. ومما لا جدال فيه أن الانهزامية والفتور يكسبان قوة.

لكن المقاومة تنظم نفسها شيئاً فشيئاً، بالرغم من كل شئ. ففى اسطنبول والمدن الرئيسية فى البلاد تأخذ الجمعيات الوطنية فى الانتشار. وهى تناضل عن طريق الكراسات والمنشورات والبرقيات. وفى المناطق المحتلة أو المهددة بالاحتلال، يجرى النضال بالسلاح أيضاً. وفى قيلقيا وفى الأناضول الغربية وعلى ساحل البحر الاسود، تتزايد أعداد جماعات المقاتلين غير النظاميين بشكل مطرد وتتزايد جسارتها بشكل مطرد. وفى مايو ١٩١٩ يقرر المجلس الأعلى لدول الوفاق، والذى يضم لويد جورج وكليمنصو والرئيس الامريكى ويلسون، السماح لليونانيين باحتلال سميرن والمنطقة المحيطة بها. لكن الانزال الهيلينى (١٥ مايو)، الذى اعتبره الرأى العام صفعة لتركيا، سوف يستثير غضباً عارماً فى مختلف الجماعات التى تتشكل للدفاع عن الوطن التركى.

ولكن كيف يمكن اضفاء زخم واتساع حركة حقيقية للمقاومة الوطنية على هذه المبادرات المبعثرة؟ حتى يتسنى لهذا السؤال أن يجد اجابة، كان لابد لرجل غير عادى أن يصادف قدره.

من ثورة الى أخرى:

"فى التاسع عشر من مايو ١٩١٩، نزلت فى سامسون. واليكم ما كان عليه الملمح العام للوضع آنذاك:

"إن مجموعة الدول التى كانت الامبراطورية العثمانية جزءاً منها كانت قد هزمت فى الحرب العالمية. وكان الجيش العثمانى قد تحول الى اشلاء فى كل مكان. وقد جرى توقيع هدنة ذات شروط قاسية. وكانت السنوات الطويلة للحرب الكبرى قد أدت الى إنهاك الأمة والى إفقارها. وأولئك الذين جروا الشعب الى الحرب العالمية، والذين لا يهتمون الا بخلاصهم الشخصى، يهربون من الميدان (....) وكان الجيش مجرداً من أسلحته ومن ذخيرته (...) وأساطيل وقوات الحلفاء فى اسطنبول. وولاية أضنه محتلة من جانب الفرنسيين، واورفا وماراشى وعينتاب محتلة من جانب الأنجليز. أما فى انطاليا وفى قونيه، فقد كانت هناك قوات ايطالية. وكان الضباط والموظفون الأجانب، وكذلك عملاؤهم، يقومون بنشاطهم فى كل مكان. وأخيراً، فى الخامس عشر من مايو ١٩١٩، أى قبل خمسة أيام من التاريخ الذى اخترناه كمدخل لهذا التقرير، ينزل الجيش الهيلينى فى أزمير، بموافقة دول الوفاق. وعلاوة على ذلك، ففى جميع أرجاء البلاد، كانت العناصر المسيحية تعمل علناً أو سراً من أجل مصلحتها الخاصة ،معجلة بذلك بانهيار الدولة".

بهذه السطور يبدأ الخطاب الكبير الذى ألقاه مصطفى كمال فى عام ١٩٢٧ أمام المؤتمر الأول لحزب الشعب الجمهورى. وهو خطاب - نهر استمرت تلاوته ستة أيام وأعتبره مؤسس الجمهورية التركية نوعاً من تقرير شامل يتتبع تاريخ أربع سنوات حاسمة،١٩١٩-١٩٢٢، انهمكت الثورة الاناضولية خلالها فى إرساء أسس تركيا الحديثة.

وعندما ينزل مصطفى كمال الى سامسون، وهو فى التاسعة والثلاثين من عمره، كان قد قطع مشوار ضابط رائع. فلما كان قد تخرج من المدرسة الحربية فى اسطنبول برتبة يوزباشى أركان حرب (١٩٠٤)، لم يكن أمامه غير سنوات قليلة لكى يرتقى جميع المذابح المؤدية الى رتبة قائد لواء (١٩١٦). وفى تلك الأثناء،

شارك فى جميع الحروب التى انخرطت فيها الامبراطورية العثمانية. فخلال الحرب الإيطالية–التركية فى عام ١٩١١، حارب فى طرابلس الغرب. وفى عام ١٩١٢، فى ذروة الحريق البلقانى، تولى قيادة فرقة مشاة فى شبه جزيرة غاليبولى. وفى بداية الحرب الكبرى، يبرز بقدراته الرائعة كقائد للجنود فى الدفاع عن الدردنيل، وفى اثر ذلك، يجرى ارساله الى جبهة القوقاز لمحاربة الروس. وهناك يحصل على رتبته كجنرال. وبعد ذلك بوقت قصير، حيث يوضع رهن اشارة الجنرال فون فالكينهاين، قائد مجموعة جيوش يلديريم، يلعب دوراً هاماً على رأس الجيش السابع فى الدفاع عن فلسطين وعن سوريا.

وفى هذا اليوم التاسع عشر من مايو ١٩١٩، ماالذى جاء إذاً بهذا الضابط الرائع الى سامسون ؟ إن مصطفى كمال، الذى عين مفتشاً للجيش الثالث وجرى تخويله سلطات واسعة، قد كلف من جانب محمد السادس باستعادة النظام فى الأناضول حيث انتهى غضب الأنفس تجاه الأحتلال من جانب الحلفاء الى اتخاذ مقاييس مزعجة. لكن رسول السلطان كما سوف يكتب فيما بعد فى خطابه الشهير يحمل فى الواقع فى وجدانه "سراً قومياً". فهو لا ينزل على الأرض الأناضولية من اجل احتواء غضب العناصر المعادية لدول الوفاق. على العكس تماماً، فهدفه، الذى لن يتأخر فى الكشف عنه، هو رد الثقة الى الجيش العثمانى، الذى أصابته الهزيمة بالتفسخ العميق، وكذلك السعى الى اعادة تجميع كل حركات المقاومة تحت سلطة موحدة. والخصم الذى يجب محاربته ليس هو المحتل الأجنبى وحده. فسوف يكتب مصطفى كمال فيما بعد: "لابد، مهما كان الثمن، من الثورة على الحكومة العثمانية، على السلطان، على خليفة كل المسلمين، وحث الجيش والأمة كلها على الثورة". فهل كان يفكر آنذاك بالفعل فى انشاء جمهورية تقدمية وعلمانية؟ أياً كان الأمر، فإن هذا ماسوف يسعى الى توضيحه: "بقدر ما ان النضال القومى قد تطور فى اتجاه الغاية الوحيدة المتمثلة فى تخليص البلاد من الغزو الأجنبى وبقدر مأن هذا النضال قد كلل بالنجاح، فقد كان من الطبيعى أن يؤدى الى التحريك التدريجى لجميع مبادئ وجميع قوى حكم مستند الى السيادة القومية".

ومنذ وصوله الى الأناضول، ينهمك مصطفى كمال، المناور البارع، فى البحث عن مساندة من جانب عدد معين من القادة العسكريين. وسرعان ما تنحاز الى صفه شخصيات بارزة،خاصة الجنرال كاظم قره بكير، وحسين رءوف بك، وزير البحرية السابق. كما انه يحرص على إحاطة نفسه بعدد من رجال الدين ويجتهد فى كسب ثقة الزعماء الأكراد الثائرين فى شرقى الأناضول. وإذ يستخدم بشكل واسع التلغراف الذى تتيح له وظائفه الرسمية حرية الوصول اليه، فإنه لن يحتاج إلاّ الى أسابيع قليلة لكى يحشد حوله جانباً كبيراً من القوى القومية. ومنذ ٢٢ يونيو ١٩١٩، سوف يتمكن، عبر منشور مؤرخ فى آماسيا وموجه الى جميع المنظمات الوطنية فى تركيا، من اعلان أن الأمة فى خطر ومن الاعلان عن عقد مؤتمر وطنى مكلف بإيجاد علاج للوضع المحزن الذى تجد فيه البلاد نفسها.

ومن الواضح أن من يهيمنون على اسطنبول ينتابهم الذعر. وتبدو الحركة التى يقودها مصطفى كمال أكثر ازعاجاً بقدر ما ان الثوار لا يوجدون فى الأقاليم وحدها. فهم يخترقون أيضاً الدوائر السياسية والخدمات الادارية فى العاصمة. وفى وزارة الحربية بوجه خاص، يذعن فى التو والحال جزء كبير من الأفراد لما سوف يتخذ شيئاً فشيئاً ملمح مشروع ثورى. وأمام تصاعد الخطر، سوف ينتهى الباب العالى الى توجيه أمرٍ نهائى الى مفتش الجيش الثالث: "إن صاحب الجلالة يأمركم بالعودة فوراً الى اسطنبول" أما الرد على هذا الأمر التهديدى فهو لا يتألف إلا من كلمات قليلة: "سأبقى فى الأناضول الى أن تسترد الأمة استقلالها التام" (٨ يوليو ١٩١٩).

ولا يكتفى مصطفى كمال برفض الإذعان لتوجيهات حكومة اسطنبول. ففى الوثيقة نفسها، يقرر أيضاً تقديم استقالته ليس فقط من وظائفه كمفتش، وإنما أيضاً من الجيش. ومنذ ذلك الحين، وقد تخلص من العبوديات الكامنة فى منصبه الرسمى، فإنه يتمتع بحرية حركة أوسع، حتى وإن كان يغامر بخسارة الهيبة المرتبطة بارتداء البزة العسكرية.

والآن وقد قطع روابطه بالسلطة المركزية، فإن بوسعه المجازفة بشن معركته السياسية الكبرى الأولى، فنحو أواخر شهر يوليو ١٩١٩، سوف ينظم فى أرضروم مؤتمراً سوف يشارك فيه أربعة وخمسون مندوباً قادمين من ولايات تركيا الشرقية. معركة أولى، انتصار أول، فبعد أربعة عشر يوماً من المناقشات الهادرة، التى لن يتوقف خلالها عن المطالبة بـ"انشاء جمعية وطنية مستندة الى ارادة الشعب وتأليف حكومة تستمد قوتها من هذه الإرادة نفسها"، سوف يعتمد المندوبون مشروع قرار يتمشى بشكل كامل مع رغباته: "الوطن واحد ولا يقبل التجزئة. إن ولايات الشرق سوف تتصدى باتفاق مشترك لأى احتلال أو تدخل أجنبى. وإذا ما ظهر عجز حكومة السلطان عن حماية استقلال الأمة ووحدة أراضى الوطن، فسوف يجرى تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير شئون الدولة".

والحال أن موتمراً ثانياً، يجمع هذه المرة ممثلين ليس بعد لولايات الشرق وحدها وإنما ايضاً للبلاد بأسرها، سوف ينعقد بعد ذلك بشهر فى سيواس (٤-١١ سبتمبر ١٩١٩). وسوف تصدق الشخصيات المتواجدة فيه بأغلبية قوية على القرارات المعتمدة قبل ذلك بعدة اسابيع فى أرضروم، مع تشديد الانتقادات الموجهة فى النصوص الى السياسة التى ينتهجها السلطان وحكومته. والواقع أن عدد هؤلاء الرجال الذين يبتون بهذا الشكل فى مستقبل تركيا لا يزيد عن أربعين. لكن ذلك ليست له اهمية تذكر. فهم يمثلون، فى نظر كمال، مجمل الأمة ومباركتهم تضفى على رسالته طابعاً مقدساً.

وفى اسطنبول، تتذبذب الحكومة بين الذهول والذعر. ألا تجازف حركة المقاومة التي تتطور فى الأقاليم بالتعجيل بتفكك البلاد؟ إن الباب العالى سوف يحاول الحاق الهزيمة بالحركة الكمالية بتصويرها أمام الرأى العام فى صورة حثالة من الاتحاديين المتعطشين الى الدمار والى النهب. وسرعان ماسوف تردد هذه الإفتراءات صحف الغرب التى لن تتردد، من باب المزايدة، فى تصوير مصطفى

كمال ورفاقه فى صورة جزارين محتملين للأرمن، وبشكل أخطر، فى صورة ممالئين متشددين للألمان. وهومايؤدى، بالتأكيد، الى إثارة ذعر السكان، الذين اكتووا بالمشاريع المغامرة للجنة الاتحاد والترقى. لكن الشئ الرئيسى، بالرغم من كل شئ، هو أن أحداً لا يجهل منذ ذلك الحين أن الأناضول تشهد نزعة قومية تركية فى كامل انطلاقها.

وفى أواخر عام ١٩١٩، تنظم الحكومة العثمانية انتخابات عامة، على أمل أن يؤدى ذلك الى سحب البساط من تحت قدمى مصطفى كمال. ويفضى الاقتراع الى نتيجة لم تكن فى حسبان الأئتلاف الليبرالى، فالمجلس النيابى الجديد يتألف أساساً من قوميين معارضين بشراسة لهيمنة دول الوفاق على تركيا. وفى ٢٨ يناير ١٩٢٠ ، سوف يوافق النواب المجتمعون في اسطنبول، فى جلسة مهيبة، على نص مأخوذ بشكل مباشر عن بيانات أرضروم وسيواس. والحال أن هذه الوثيقة، المسماة ب"الميثاق الوطنى"، تعلن بطلان تجزئة الأراضى التركية التى لم تكن تحت الاحتلال من جانب العدو عند توقيع هدنة مودروس، وتطالب بتسوية مصير الولايات العربية للامبراطورية وفق ارادة السكان المحليين المعبر عنها بحرية، وتنص على شروط مختلفة أخرى من اجل سلام عادل ودائم: الاعتراف بالغاء الامتيازات، رد ولايات كارس وأردهان وباطوم لتركيا، حرية الملاحة فى المضائق بشرط ترتيبات تكفل أمن اسطنبول، وأخيراً، اعتراف الدول بسيادة الأمة التركية وباستقلالها التام.

وفى الأسابيع التالية، لا تتوقف جسارة النواب القوميين عن التزايد. أما الحلفاء فانهم يشعرون بالإنزعاج بشكل متزايد، فإلى جانب الغليان البرلمانى تضاف اعمال الفدائيين التى تتسع شيئاً فشيئاً عبر مختلف أرجاء البلاد. وفى نهاية الأمر، سوف يقرر الانجليز توجيه ضربة كبرى باقتحام المجلس النيابى واعتقال عدة شخصيات سياسية (١٦ مارس ١٩٢٠). ومنذ ذلك الحين، تُرمى

اوراق الرهان. فمن باب الاحتجاج، سوف يعلن النواب حل البرلمان العثمانى، وسوف تختار غالبيتهم التوجه الى انقرة، وهى مدينة صغيرة فى الأناضول الشرقية أقام فيها مصطفى كمال مقر قيادته وسرعان ماسوف ينعقد فيها، بمبادرة منه، "مجلس يتمتع بسلطات استثنائية".

ويصبح الثالث والعشرون من أبريل ١٩٢٣ يوماً تاريخياً: فالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، ذلك التعبير عن سيادة الأمة الذى ينادى به الكماليون من كل أفئدتهم منذ نحو عام، تعقد جلساتها الأولى. وسرعان ماسوف يجد قائد الثورة الاناضولية نفسه محاطاً هناك بنحو ٤٠٠ من الشخصيات القادمة من آفاق جد متباينة. والنواب المجتمعون فى أنقرة لهم جميعاً هدف واحد: طرد المحتل والعمل، مهما كان الثمن، على تفادى تمزيق الأرض التركية. لكنهم كانوا بعيدين عن أن يكونوا متفقين على الوسائل التى يجب التماسها لبلوغ هذا الهدف. وعن طيب خاطر يقبل جزء كبير منهم الانضواء تحت راية مصطفى كمال. لكن البعض يحلمون بالاستعاضة عن هذا الاخير إما بالصدر الأعظم السابق، طلعت باشا، أو بوزير الحربية السابق، أنور باشا. وهم يأملون فى أن بقاء الزعماء الاتحاديين فى المنفى سوف يكون قصير الأجل وأن هؤلاء سرعان ماسوف يكون بوسعهم العودة عودة ظافرة الى البلاد. ولا يفكر بعض آخر إلاّ فى انقاذ الخلافة والسلطنة ويحاولون إقناع أنفسهم بأن الحركة الكمالية تعمل من أجل هذه الغاية. والبعض الثالث، والأوفر عدداً ، لا يساندون السلطة القومية إلا بقدر مايبدو لهم أن هذه السلطة من شأنها فتح الطريق امام الايجاد، فى الأناضول، لحكومة سوفييتيات، منسوخة من النظام البلشفى ومدعومة من جانب الخليط الثورى الأممى، وإن كانت تراهن أيضاً على نزعة الجامعة الاسلامية ونزعة الجامعة التركية، بل ونزعة الجامعة الآسيوية.

والواقع أن الجمعية الكبرى فى أنقرة، على النحو الذى تتشكل به، من الصعب الهيمنة عليها. فهى تنازع دائماً قرارات القيادة التنفيذية، التى تجد نفسها مرغمة

على المناورة بلا توقف من أجل تحييد المعارضات والحفاظ بأى شكل على قدر معين من الوحدة للحركة الوطنية.

وهذه الخلافات السياسية الداخلية ليست الوحيدة التى تهدد وجود الحكومة الأناضولية. فمنذ اواخر عام ١٩١٩، يضطر القوميون أيضاً الى مواجهة سلسلة كاملة من التمردات الملكية التى يوجهها عن بعد الحلفاء والباب العالى. والواقع أن هذه التمردات، التى تشمل مجمل الأراضى التركية تقريباً وإن كان أكثرها خطورة يجتاح غرب ووسط الأناضول، سوف تتعاقب حتى مستهل عام ١٩٢١. ولن يتوصل الكماليون الى سحقها إلاّ بانزال جزء كبير من قواهم الى ساحة النضال وبانزال العقاب الصارم بالمتمردين.

من معاهدة سيفر الى معاهدة لوزان: موت وبعث تركيا:

الى الصراعات الداخلية تضاف الحرب ضد الخصم الخارجى. ففى جنوب شرقى البلاد، تناضل المنظمات القومية ضد الفرنسيين المرابطين في قيليقيا. وفى الغرب، تشتبك مع اليونانيين الذين عبروا خط ميلن الذى يحدد منطقة احتلالهم، فى ٢٠ يونيو ١٩٢٠. وفى الشمال الشرقى، يتولى الفيلق الخامس عشر من الجيش، تحت قيادة كاظم قره بكير، مهام الحراسة على حدود أرمينيا وينتظر اللحظة المؤاتية لاسترداد الأراضى التى استولت عليها حكومة يريفان بفضل انهيار الامبراطورية.

ولكن كيف يمكن تمويل كل هذه الانشطة العسكرية؟ إن الموارد التي تتمتع بها الحركة القومية لخوض النضال ضد دول الوفاق وأعوانها غير كافيةالى حد بعيد. وصحيح أن حكومة انقرة، التى تعتبر نفسها السلطة الشريعية الوحيدة، قد أنشأت جهازاً ضريبياً على غرار الجهاز الضريبى التابع للسلطان. لكن الفلاحين الذين

يتعرضون للضغوط من جانب جباة الضرائب، والذين لا يرتاحون فضلاً عن ذلك لاستمرار الأعمال الحربية فى الأراضى الأناضولية، يتهربون من التزاماتهم كلما تسنى لهم ذلك. ولذا فإن كمالاً لا يتأخر فى طلب مساعدات خارجية. وقد بدأ بطلب المساعدة الأخوية -الأدبية والمالية على حد سواء- من المسلمين،مرسلاً رسل نشاط دعائى عبر مختلف أرجاء العالم الاسلامى، من الهند الى افريقيا الشمالية، ومن القاهرة الى بخارى. وسرعان ماسوف يطلب ايضاً عون جمهرية السوفيتيات، التى تحارب نفس الخصوم الذين تحاربهم تركيا.

وعلى الرغم من أن التقارب بين أنقرة وموسكو مصحوب بمجازفة-غير تافهة-تتمثل فى إحتمال بلشفة الأناضول، فإن هذا التقارب سوف يتبين أنه جد مفيد. فخزائن الذهب الروسى الأولى تصل الى العاصمة الأناضولية فى اغسطس ١٩٢٠. ومنذ ذلك الحين، لن تتوقف الأسلحة والذخيرة والروبلات الذهبية عن التدفق، على الرغم من المشاكل العديدة التى تبرز على طريق التحالف التركى-السوفيتى. بل إن هذا الزواج الاضطرارى، المعقود تحت ضغط الظروف، سوف يجرى تكريسه فى مارس ١٩٢١ بمعاهدة "صداقة وإخاء" تسوى جميع الخلافات الحدودية بين تركيا وجمهورية السوفيتيات . وحتى تتوصل حكومة أنقرة الى هذا الاتفاق، الذى يكفل لها حدوداً مستقرة عبر القوقاز ومساعدة بلشفية متزايدة ، فإنها تضطر الى دفع ثمن متواضع نسبياً: التنازل عن باطوم لجيورجيا الموعودة بتحول سوفييتى وشيك.

وبينما يستخدم الكماليون فى الأناضول كل سلاح ممكن من أجل النضال ضد المحتل، فإن حكومة اسطنبول، من جهتها، تتورط فى مساومات صلح طويلة مع دول الوفاق وتنتهى الى الاذعان للاملاء الذى تفرضه عليها الديبلوماسية الأوروبية. وتؤدى معاهدة سيفر، الموقعة فى ١٠ اغسطس ١٩٢٠، الى تكريس تمزيق الامبراطورية العثمانية. والواقع أن تركيا ، المجردة من كردستان، ومن الولايات

التى يسكنها الأرمن، ومن ثراس، ومن اقليم أزمير، ومن سوريا ، ومن شبه الجزيرة العربية، ومن بلاد الرافدين ، إنما تجد نفسها مختزلة الى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ماتزال حدودهما غير محددة، أرمينيا واليونان.

فكم يساوى بالضبط التوقيع الذى يضعه مفوضو الباب العالى على وثيقة ترفض القوى الحية فى الأمة الاعتراف بها؟ حتى فى بلدان الوفاق، وخاصة فى فرنسا، يعرف الجميع ان صلح سيڤر ولد ميتاً. ويرى جزء هام من الرأى العام الغربى ان الشروط المفروضة على تركيا شروط جائرة، وغير قابلة للتطبيق، بل ومؤذية لمصالح دول الوفاق. أمافيما يتعلق بالأتراك، فإنهم يعرفون الآن على الأقل ان مصطفى كمال كان محقاً عندما رفع راية التمرد وأن عليهم مواصلة النضال. وتتمثل المأثرة الكبرى لمعاهدة سيڤر فى توضيحها للأمور، فى إبراز أن الحلفاء لا يريدون تقديم اى تنازل الى المغلوبين فى الحرب الكبرى.

وإذا كان لا يوجد هناك مخرج آخر سوى القتال، فإن الأتراك يقاتلون. وسوف تستمر الأعمال الحربية اكثر من عامين أيضاً، حيث تتميز فى آن واحد بإحراز نجاحات-سوف تكون تلك بوجه خاص هى حالة الانتصار الذى أحرزه كاظم قره بكير على القوات الأرمنية في بداية شتاء ١٩٢٠ وحالة عمليات فدائية مختلفة ضد الاحتلال الفرنسى في قيليقيا-وبلحظات انقطاع للرجاء. وسوف تميز هذه اللحظات بشكل خاص الحملات التى تخاض على الجبهة الغربية ضد قوات كونستانتين، ملك الهيلينيين. ففى وجه اليونانيين، سوف يجد الكماليون أنفسهم فى مناسبات كثيرة على وشك الانهيار. وفقط عند حلول أغسطس ١٩٢٢، بعد تسوية النزاع الفرنسى-التركى (اتفاق انقرة الموقع فى ٢٠ اكتوبر ١٩٢٠ والذى ينص بشكل خاص على الجلاء عن قيليقيا) وتحويل الحكومة الفرنسية الى وصفة، سوف يكون بوسع مصطفى كمال، الواثق منذ ذلك الحين من الفوز، توجيه أمره اليومى الشهير: "أيها الجنود ! الى الأمام! الهدف: البحر المتوسط".

والواقع أن هذا الهجوم النهائى ضد الغازى، والذى جرى الاعداد له ملياً، لن يستغرق غير أسبوعين. ويتم استرداد أزمير بالفعل منذ ٩ سبتمبر. ويتم بلوغ الهدف الذى حدده قائد الحركة القومية لقواته: فالجيش الأناضولى يتدفق على أرصفة المتروبول الايجى والبحر، حتى الأفق، تحجبه سفن الفارين؛ وتنتهى الحرب. وفى الحادى عشر من أكتوبر ١٩٢٢، بعد ثلاثة أعوام من هدنة مودروس، سوف يوقع الأتراك فى مودانيا، الميناء الصغير على بحر مرمرة، هدنة جديدة مع الحلفاء. لكنهم هم الذين يملون شروطهم هذه المرة: فالقوات الهيلينية يجب أن تسحب وحداتها الأخيرة فى غضون خمسة عشر يوماً، ويمكن للحلفاء الاحتفاظ مؤقتاً بعدد من الوحدات فى اسطنبول وفى المضائق، لكن الادارة المدنية لهذه المناطق سوف يعهد بها الى الحكومة الأناضولية.

أما وقد تم كسب الحرب، فإنه يبقى على الكماليين كسب معركة السلم. ويعهد بالمهمة الى أحد أبرع استراتيجييهم، عصمت، وهو جندى عظيم (أحرز فى عام ١٩٢١، فى اينونو، انتصاراً رائعاً على اليونانيين)، لكنه أيضاً دبلوماسى عنيد ويتمتع بحيوية ذهنية عظيمة. ومسرح عملياته الجديد هو البساط الأخضر للمؤتمر المنعقد في لوزان. وسوف تكون المفاوضات هناك طويلة–فالمؤتمر الذى بدأ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢، لن ينتهى إلاّ بعد ثمانية أشهر وصعبة، لأنه لا باريس ولا لندن تتخليان تماماً بعد عن أطماعهما. على ان عصمت، مستفيداً بذكاء من صرامة مظهره الجسمانى ومن صرامته الأدبية على حد سواء، سوف ينتهى بكسب القضية.

وتؤدى الوثيقة الموقعة فى لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ الى محو المهانة التى شكلتها معاهدة سيفر. فهى تتمشى، تقريباً، مع الأمانى التى أعرب عنها النواب الأتراك فى الميثاق الوطنى الصادر فى يناير ١٩٢٠. ذلك أنها تعترف لتركيا بحدود مستقرة تستوعب ثراس الشرقية والأراضى المتنازع عليها فى الأناضول (اقليم

أزمير، قيليقيا، ساحل البحر الأسود، أقاليم الشرق)، وتوجد حلاً لمشكلة الأقليات-تبادل السكان- إن لم يكن كافياً بشكل تام، فإنه مقبول على الأقل؛ وهى تعترف بسيادة تركيا على المضائق، وأخيراً، فإنها ترسى أسس تصفية الدين العام العثمانى، أحد المسائل الخلافية الأكثر حدة فى جدول اعمال المندوبين. ومن المؤكد أن حكومة أنقرة تضطر الى تقديم عدد من التنازلات. فالفرنسيون، الذين أجبروا على الجلاء عن قيليقيا، يتوصلون مع ذلك الى الاحتفاظ **بسنجق الإسكندرونة**؛ والى ان يتم التوصل الى ترتيب جديد، يبقى الانجليز فى الموصل، ويجرى رد المضائق الى تركيا، لكن لجنة دولية تحتفظ هناك بحق الرقابة. بل إن الغاء الإمتيازات، الذى اعترف به الغرب أخيراً من الناحية الرسمية، مشمول ببنود انتقالية تقيد لعدة سنوات آثار تغير جذرى حاد كهذا فى العلاقات بين الدول. لكن هذه، مع أخذ كل شئ فى الحسبان، ليست غير تفصيلات. وبالرغم من التضحيات التى توجب تقديمها، فإن صلح لوزان يمثل بلا جدال نجاحاً كبيراً، يسمح لتركيا الكمالية بتأكيد نفسها كأمة حرة، مستقلة، تتعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة.

ومن المؤكد أن معاهدة الصلح قد وجهت الضربة القاضية الى امبراطورية السلاطين، تلك الطصلقة الممتدة من البلقان الى المحيط الهندى. ولكن من الذى يمكنه التفكير، الآن، فى الاستشهاد فى سبيلها؟ إن تركيا، المنهمكة فى الإحتفال بنهضتها الخاصة، ليست مستعدة لأن تسكب دموعاً على خيالات عظمتها الماضية. وأياً كان الأمر، فإن الامبراطورية كانت قد كفت بالفعل منذ زمن عن الوجود، ليس فقط من الناحية الفعلية، وإنما أيضاً من الناحية القانونية. والواقع أن مصطفى كمال، مستفيداً من الدينامية التى أنتجها الانتصار على اليونانيين، لن ينتظر غير أسابيع قليلة، بعد توقيع هدنة مودانيا، حتى يلزم الجمعية الكبرى بالتصويت الى جانب الغاء السلطنة (نوفمبر ١٩٢٢). ومن المؤكد أن هناك صرير اسنان وترددات. لكنه كان يكفى لرئيس حكومة أنقرة إبداء العزم (لقد أشار للنواب بشكل خاص :

"إننا أمام أمر واقع، لا يمكن لأحد التصدى له. وسوف يكون من المناسب أن ينضم كل عضو فى هذه الجمعية الى هذا الرأى، المستند الى الحق الطبيعى. وفى الحالة المخالفة، فإن حقائق الواقع الذى يستحيل مقاومته لن تتغير من جراء ذلك، وإن كان بوسعنا أن نشهد سقوط رؤوس") حتى يبدد الأشكال الأخيرة للمقاومة. والحق ان الحجة المستخدمة-"بوسعنا أن نشهد سقوط رؤوس"-ليست هينة.

إلا انه إذا كانت السلطنة، فى زمن معاهدة لوزان، لا يعود لها وجود، فإن تركيا ايضاً لا تجد مع ذلك ركيزتها السياسية النهائية. ومن المؤكد أنه قد مر وقت طويل على الحديث عن الجمهورية. لكن هذه الجمهورية لن تعلن رسمياً إلاّ فى اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٢٣. وبعد ذلك بأشهر قليلة، فى الثالث من مارس ١٩٢٤، سوف تمحو الجمعية الكبرى التى تتخذ من أنقرة مقراً لها الآثار الأخيرة للنظام القديم بتقريرها إنهاء الخلافة، وهى وظيفة دينية كانت قد فصلت عن السلطنة عند الغاء هذه الاخيرة.

فهل يمثل ذلك بداية عصر جديد؟ لامراء فى ان التغيرات السياسية المتباينة التى تتعاقب بين انتهاء النضال من أجل الاستقلال والغاء مقام الخلافة تشكل منعطفاً حاسماً فى تاريخ تركيا. فمنذ ذلك الحين يتسنى للثورة الكمالية الانطلاق دون اضطرار الى مكابدة أغلال مؤسسات فات زمانها. وبدفع من مؤسسها الملهم، فإن الجمهورية الفتية التى تراهن دون تحفظ على العلمانية والنزعة التقدمية والروح العلمية والانفتاح على الغرب، فيما تراهن أيضاً على تجديد القيم القومية ومراعاة التقاليد، لن تحتاج إلاّ الى سنوات قليلة لكى تغير مظهرها، فتبدى للعالم، المشدوه عن حق، صورة بلد قادر على لعب دور نموذجى فى مجمع "الأمم المتحضرة". إلا انه حتى إذا كانت مسيرة تركيا مع كمال صوب الحداثة الغربية تتسارع بشكل مفاجئ، فلابد، بالرغم من كل شئ، من الاعتراف بأن هذا الاندفاع العارم لمسيرة التاريخ إنما يدين بالكثير لجهود الاختراق الطويلة التى سبقته. والحال أن الثورة

الكمالية في أوجها -نحو عام ١٩٣٠-سوف تبدو الى حد بعيد في صورة طبعة جديدة موفقة من ثورة تركيا الفتاة. وإذا كان لنا، في بحثنا عن الجذور العميقة لتركيا الحديثة، أن نرجع الى مسافة زمنية أبعد، فسوف ينتهي بنا المطاف الى تربة زمن التنظيمات الخصيبة.

حواشى الفصل الرابع عشر

١- كتب فرانسوا جورجو عن الفترة من عام ١٩٠٨ الى عام ١٩١٢ وكتب بول دومون عن الفترة من عام ١٩١٢ الى عام ١٩٢٣.

٢ - Sina AKSIN, **Jon Turkler ve Ittihat ve Terakki,** Istanbul, 1987,pp. 93-94

(جماعة تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقى)

٣- الحادى والثلاثون من مارس فى التقويم الجيوليانى.

٤- CF.Bernard LEWIS,**Islam et laicite,la naissance de la Turquie moderne**,trade.Franc.,Paris,1988,PP.202 sq.

٥- CF.E.J.ZURCHER, **the Unionist Factor, The Role of the Committee Union and Progress in the Turkish National Movement,1905-1926**,Leyde,1984,pp.47sq.

٦- **Memoirs of Halide Edib**,New York et Londres,s.d., P.27 .

٧- CF.Joseph HHELLER, **British Policy Towards the Ottoman Em pire,1908-1914**, Londres,1983.

٨ - Zekerya SERTEL, **Hatirladiklarim**,Istanbul,1977, p.73.

الفصل الخامس عشر

الفن العثمانى

على الرغم من شخصية الفن العثمانى القوية التى تجعله جد مختلف عن فنون المغرب أو مصر أو إيران، بل وعن الفن السلجوقى فى الأناضول والذى يدين له بالكثير، فإن الفن العثمانى فن اسلامى – وذلك لأن الدولة العثمانية دولة مسلمة وان ابداعاتها تلتزم، من حيث الجوهر على الأقل، بالأوامر الدينية وبايديولوچية الاسلام؛ وكذلك لأن له جذوره فى العالم الاسلامى، بالرغم من روحه الابداعية والمؤثرات المتباينة التى تعرض لها؛ وأخيراً لأنه يبدى مع فنون الاسلام الأخرى عدداً معيناً من السمات المشتركة والتى لا تنبع بالضرورة من الدين.

الفن العثمانى فى الأراضى التركية

بقلم : چان - پول رو

الفن الاسلامى والفن العثمانى

كما هو شأن الفن الاسلامى فى الأغلب[1]، فإن الفن العثمانى فن امبراطورى. فحيث يقيم السلطان، فى بورصا، فى ادرنه، فى القسطنطينية، تبنى، عدا استثناءات، الآثار الأكثر أهمية، ويمكن للمرء رصد التطور الفنى رصداً أفضل. على أنه يبدو أنه قد أتبع فى الولايات النائية بدرجة أقل مما قُدِّرَ لفن الامبراطورية العربية. ولا يرجع ذلك الى ان الولايات تظل بمعزل عما يحدث فى العاصمة : فعدة حواضر أقليمية، بل مدن صغيرة، تشارك فى الوثبة الثقافية أو تستفيد منها. فهى تستقبل معماريين مرسلين من جانب البلاط أو تقلد أعمالهم تقليداً كاملاً الى هذا أو ذاك. والحق أن محمد على، الوالى على مصر، سوف يأمر، بشكل متأخر، ببناء

مسجده الرخامى الشهير فى القاهرة (١٨٢٤ - ١٨٥٧). وقبل ذلك بزمن طويل، سوف تكون فنون المغرب نفسه بعد حلب أو دمشق (التكية السليمانية، ١٥٧١) انعكاساً للفن الاسطمبولى كما يدل على ذلك، بين آثار أخرى، مسجد المصائد فى مدينة الجزائر (١٦٦٠) أو مسجد سيدى محرز فى مدينة تونس (١٧٠٠). إلاَّ انه كان هناك، فى الولايات العربية كما فى وسط وشرقى الأناضول، خلط بين ماض تليد، سوف يتزايد التعلق به بشكل مطرد، والاسهامات العثمانية المستحدثة، بينما لن يوقفها شىء فى أوروبا وفى أقصى غرب آسيا الصغرى حيث لا يعزز الاسلام مواقعه بعد.

وشأنها فى ذلك شأن كل حضارة اسلامية، فإن الحضارة العثمانية تعطى الصدارة للعمارة، وهى عمارة تستند الى المعارف التقنية الضرورية، وتتميز بحس تنظيم المكان وتوازن الكتل وتملك قيمتها الخاصة، ولا تعتبر، خلافاً لما يقال فى أغلب الاحيان، مجرد دعامة للزخرفة : فهى وإن كانت تفتقر الى أى زخرف، تستوجب الاعجاب. إلاَّ انه صحيح أن زخرفة المبانى، شأنها فى ذلك شأن زخرفة التحف المصنوعة، هى شاغل رئيسى للفنان. والزخرفة الاسلامية، الثرية دائماً والطاغية احياناً، تعتبر، شأنها فى ذلك شأن الزخرفة العثمانية، زخرفة فنان ماهر فى التلوين، ولاشك ان ذلك يرجع الى ان فن الاسلام فن شرقى، فن خطوط بأكثر مما هو فن تجسيم. فهو يدين النحت المجسم والنحت البارز و ، تمشياً مع اتجاهات عميقة فى الاسلام - لعلها ليست غير اتجاهات سامية - ، يمتنع عن تصوير الأشخاص، ويحرمه، فى العمارة على الأقل. وفى المنمنمات والخزفيات، فإن العثمانيين، الذين لم يدعوا لتصوير الكائنات الحية، بشرية كانت أم حيوانية، غير مكان مختزل، يبدون أكثر صرامة من كثير من الآخرين، وخاصة من السلاچقة، حتى وإن كانوا أقل صرامة عندما كانوا يميلون الى البقاء مخلصين للطبيعة فى التعامل مع المملكة النباتية.

وشأنها في ذلك شأن حضارات الاسلام الأخرى، فإن حضارة العثمانيين تعتبر حضارة مدينية من حيث الجوهر. فبوجه عام لا تمس العمارة القرى التى تجمع غالبية السكان. إلاّ ان هناك فنون عمارة ريفية لخانات المسافرين وللجسور وللقلاع وللمقابر. وهذه الأخيرة، وهى أحياناً ركامات بسيطة من الحجارة، وأحياناً أخرى شواهد قبور حجرية منتصبة عليها كتابات منقوشة ومزينة بتيجان، وأحياناً ثالثة اضرحة، مبعثرة فى الأرض بما يشكل استجابة للوصية التليدة التى تذهب الى ان الميت يجب أن يدفن «فى البيداء»، وهى وصية غالباً ما يجرى التخلى عنها، لكنها تحتفظ غالباً أيضاً بديناميتها.

ومركز المدينة الاسلامية هو المسجد الكبير (الجامع)، موقع احتشاد الجماعة لأداء الصلاة، والاستماع الى الموعظة، والاعتكاف، والتعليم القرآنى للأطفال ومناقشة الشئون العامة. ويقع بالقرب منه، بوجه عام، قصر السلطان أو قصر الوالى. وتتبع الحياة الاقتصادية من مركز تجارى هو البازار، السوق، المحاط بالمخازن وبخانات المسافرين المعدة لايواء البشر والحيوانات. ويجرى انشاء زوايا أو مساجد صغيرة وحمامات وأسبلة فى جميع الأماكن الى حد ما من أجل راحة ساكن المدينة. وفى الحواضر تخفف عدة جوامع وعدة أسواق من المصاعب المترتبة على الاتساع غير العادى للمدينة. ومن المدينة ينبع الجانب الرئيسى من الابداع الفنى و ، عندما يكون هذا الابداع ريفياً أو بدوياً، فإنه يعتمد أيضاً على المدينة فى تسويقه.

المسجد

إن المسجد الذى يعتبر، بالرغم من تعالى الله، بيته بمعنى ما، هو الأثر الوحيد الذى كتب له اجتياز العصور. وهو إذ يشهد فى آن واحد على العظمة الالهية والحضور الظافر للاسلام، يعتبر، بوجه عام، البناء الأكثر أهمية والأكثر تمثيلاً

لمختلف مدارس العمارة الاسلامية. وحتى القرن الحادى عشر فى كل مكان، وفى أماكن معينة فى زمن أكثر تأخراً بكثير، تفرض الرمزية - أو تبرز - تخطيط وارتفاع المسجد المسمى بـ «العربى»؛ وسوف يستعيض العثمانيون عن هذا المسجد بتخطيط مختلف وأكثر كونية، هو تخطيط المعبد - الجبل الكونى، إلاَّ انهم لا يمكنهم إلاَّ ان يحافظوا على الأجزاء التى تتطلبها العبادة. والأغلب انهم، بتخليهم عن التخطيط المستطيل لحساب التخطيط المتمحور على مركز، سوف يجعلون من الصعب على المؤمنين أداء الصلاة فى صفوف متوازية طويلة.

والمسجد العثمانى، شأنه فى ذلك شأن أى مسجد، وجهته مكة. وهذه الوجهة (**القبلة**) يشار اليها على الحائط المطل، اجمالاً، على الجنوب (حائط **القبلة**) بتجويف خال، هو المحراب. والى يمين **المحراب** عندما يوجه اليه المرء بصره، يوجد **المنبر**، الذى يتألف من سلم مستقيم تعلو درجته الأعلى ظلة، ويغلق، من اسفل، بباب. وبما انه لا يجرى تقديم قرابين فى المسجد، فلا وجود هناك لمذبح. والأثاثات الوحيدة الموجودة، بخلاف المصابيح والسجاجيد، تتألف من **دكك** لمن يتولون تلاوة أو قراءة القرآن، ومن مقصورات، ومن كراسٍ للمصاحف ومن خزانات حائطية. وخارج قاعة أداء الصلاة (**الحرم**)، تنتشر الملحقات : **حوش** (**صحن**) محاط بالأروقة، ويوجد فى مركزه حوض أو فسقية (**شالديروان**)، ومراحيض ومراكز مياه عديدة للوضوء، والمنارة، التى يتلو المؤذن منها النداء الى الصلاة. والمنارة ليست غير معروفة إلا فى عدد نادر من البلدان الاسلامية؛ ويتمتع الصحن باعتناء يكاد يكون شاملاً، لكن سلاچقة الأناضول كانوا قد تخلوا عنه.

الفن السلچوقى والفن العثمانى

منذ انبثاقه، ثم على مدار مسيرته، تعرض الفن العثمانى لمؤثرات متباينة : بيزنطية، ايطالية، ايرانية، سورية، ولمؤثرات أخرى كثيرة بلا ريب. ومن الصعب أن

نحدد بدقة دور كل مؤثر من هذه المؤثرات، لأنها تنوب فى كلٍ واحدٍ يتميز، لا بابداء خصائص هجينة، بل بأنه موحد بدرجة قوية؛ والمسئولون عن ذلك هم الأتراك، حتى وإن كان غير الأتراك قد أسهموا فى ذلك، وذلك غالباً باعطاء دفعة حاسمة له تستمد مصدرها من الفن السلچوقى.

وفى اختيار المواد وما يزينها، يبقى العثمانيون مخلصين لتراث أسلافهم الأناضولى. فهم يحبون الحجر، الجميل، المجهز على النحو المناسب، وإذا كانوا، تحت التأثير البيزنطى، يستسلمون لاغراء مناوبته مع الآجر، فإنهم ينتهون الى الاقتصار على استخدامه هو وحده تقريباً. وبالرغم من اللجوء الى التزيين بالتصوير، فإنهم يحبذون التزيين بالقاشانى، الذى تتنافس معه تنافساً شاقاً الواح جميلة من الرخام، كانت معروفة قبل العثمانيين كما تبين ذلك واجهات مدرسة كاراتاى ومسجد علاء الدين فى قونيه (القرن الثالث عشر). وفى بورصا، فإن الخزفيات الجدارية، مثال ذلك خزفيات المسجد الأخضر، تنتسب انتساباً جد وثيق الى خزفيات آثار قونيه. وكما سوف نرى، فإن تخطيطات هذه البنايات مستمدة بشكل واضح من التخطيطات السائدة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر، شأنها فى ذلك شأن الكثير من أساليب البناء : شكل الأقواس، العقود، قباب الزاوية، والمحاريب المجوفة.

إلا أنه، فى امارة عثمان، كما فى الامارات الأخرى، فإننا نشهد منذ القرن الرابع عشر تجدداً عميقاً للاستيحاء والتقنيات؛ وهذا التجدد، المحسوس والمثمر فى كل مكان، سوف يجد ازدهاره الكامل فى ما يسمى بـ «مدرسة بورصا»، أول مدرسة عثمانية، و ، عن طريقها، فى الفن الكلاسيكى لخمسينيات القرن السادس عشر. وعندئذ فإن الشروط الذى يتم اجتيازه سوف يكون جد عظيم بحيث اننا، إن أعوزتنا العلامات الأكيدة، قد نتصور غياب أى ارتباط بين العصر الوسيط والقرن

السادس عشر. فقلما تبدى الجماليات نقاطاً مشتركة. بل إن الاهتمام الموجه الى أنماط الآثار المتباينة قد تغير.

فالبنسبة لسلاچقة الأناضول، والذين كان شاغلهم الأول تجارياً، كان الأثر الرئيسى هو خان المسافرين، وهو بناية فاخرة تتميز بوقار جميل، حيث لا توجد الزخرفة إلاّ على البوابات الأمامية وعلى الأجنحة ذات الطابع شبه البندكتى، بما يجعل منه ايواناً حقيقياً للمعاملات التجارية. ويليه **الضريح والمدرسة**، وهى بناية جد جديدة فى الاسلام، ولدت فى ايران فى القرن الحادى عشر، وتعتبر فى الوقت نفسه المؤسسة التى تتمثل رسالتها فى توفير ملاذ : وهى بالمعنى الدقيق مدرسة لعلوم الدين، وبشكل أكثر عمومية منشأة للتعليم وللبحث، كان نجاحها منقطع النظير فى مجمل الشرق الأدنى وجرى تصديرها حتى ضفاف المحيط الأطلسى. أما فيما يتعلق بالقصر، فقد كان هو الآخر محط اهتمام، ولاشك البتة فى انه لم يكن فخماً، لكننا لا نعرفه إلاّ من خلال اعمال التنقيب. ولا يكاد يعتبر من المبالغة القول بأن المساجد لم تكن بعيدة عن احتلال المرتبة الأخيرة بين الشواغل. فالمساجد، القليلة نسبياً، وذات المظهر الفظ، والبائسة التجهيز أحياناً، بل والمفتقرة الى أى اتقان، كانت تشيد فى أغلب الأحيان دون دراسة، وفق التخطيط المسمى بـ «العربى» ذى الاجنحة المتعددة. وفى ذلك على الأقل، بدا السلاچقة فى مظهر مسلمين رديئين وقطعوا الصلات مع التقاليد الأكثر رسوخاً والتى تعلى من شأن مكان العبادة.

وسوف يعيد العثمانيون الأمور الى نصابها. انهم لن يتخلوا لا عن خان المسافرين - الذى سوف يجعلون منه بناية ذات أغراض نفعية بشكل خالص - ولا عن المدرسة، التى سوف يعتبرونها نوعاً من ملحق للمسجد، شأنها فى ذلك شأن المستشفى أو المكتبة أو المطابخ، ولا عن الضريح الذى يظل وضعه كما هو،لكنهم

سوف يعيدون المسجد الى تفوقه المطلق. وفى انكبابهم على تعليته، وعلى توسيع قبابه، وعلى ضفرالكتل، وعلى دمجها، وعلى تبسيط الأحجام، وعلى ايجاد توافق بين الأجزاء الداخلية والخارجية، وعلى تحقيق الوقع الهرمى، فإنهم سوف ينتهون بابتكار بنايات مهيبة، مختلفة تماماً عما عرفه العالم من قبل، وعما كان ما يزال يعرفه آنذاك.

الزخرفة

لم يعرف السلاجقة دائماً ادخال الزخرفة فى العمارة. أما العثمانيون فقد كانت لهم بذلك دراية تامة و ، اذا كانت الزخرفة تظل غزيرة، فإنها لا تسىء أبداً الى خطوط الأثر. ولما كانت تعتمد على التلوين بأكثر بكثير من اعتمادها على النحت، فإنها تميل الى الحجارة الملونة التى تتالى فى المداميك وخاصة فى صنجات العقد وتركيب بلاطات من الرخام، والتصوير و ، بالتأكيد، قاشانى التكسية. ولا يتأخر هذا الأخير فى احتلال صدارة المشهد. وقبل الاستيلاء على القسطنطينية، كان يجرى بالدرجة الأولى اختيار الاشكال الأحادية اللون أو الاشكال المتعددة الألوان من التربيعات (البلاطات) المجردة (الخالية من الرسوم)، التى تزهو غالباً بلمسات ذهبية (مسجد المرادية فى بورصا)، بما يستبعد مرة، واحدة الشخصيات التى كانت تضفى على تربيعات (بلاطات) القاشانى السلچوقية طابعاً بهيجاً؛ وسرعان ما سوف يجرى إيثار المملكة النباتية على الأشكال الهندسية، دون التخلى عن الكتابات التى تتمتع باهتمام متواصل. واذا لم يكن من النادر أن يشكل القاشانى زخرفاً متكرراً من المسطحات الواسعة، كما نجد ذلك فى ايران، فإنه يشكل فى أغلب الأحوال لوحات متميزة بجلاء بعضها عن البعض الآخر، وتفصل بينها حدود واسعة، بشكل يمكن معه للمرء أن يتصور أنه بإزاء طنافس (ابسطة) معلقة على الجدران: ويحسن البحث عن أصل هذا الأسلوب فى

العادة التركية البدوية القديمة المتمثلة فى تعليق السجاجيد على جوانب الخيام (الجناح السلطانى فى الينى جامع - الجامع الجديد، أواخر القرن السابع عشر، قاعة الختان فى طب قابى، قبر محمد شاه زاده، منتصف القرن السادس عشر).

اما المواضيع المختارة لتزيين الآثار فهى لا تختلف كثيراً، بوجه عام، عن المواضيع التى نقابلها على التحف المصنوعة، خاصة على المنسوجات. فالزهور تحتل مكانة متميزة فى جدول المواضيع، وأحياناً ما تكون جد قريبة من النموذج الطبيعى، وأحياناً أخرى تكون تشويهاً طفيفاً لهذا النموذج، وبشكل أكثر ندرة تكون مندرجة فى التوريق (الآرابيسك) الذى يفقد الهيمنة التى كانت له فى الفن الاسلامى. والحال ان الوردة وزهرة القرنفل، المناسبتين لتهذيب الأسلوب، هما اللتان تنتهيان أولاً، مروراً بكافة المراحل الانتقالية، بأن تصبحا وريدات لها ست أو ثمانى تويجات أكان ذلك فى النحت أم فى الزخرفة الملونة؛ ثم يجيىء الدور على الحوذان، وزهرة الرمان، والياقوتية، وزهرة العسل وخاصة الخزامية، المحبوبة حباً جماً، والتى حتى عندما تصبح زخرفاً مجرداً، يظل بالامكان تمييزها بشكل تام، اللهم إلاّ عندما تكون على الطنافس. والشجرة المزهرة ذات الغصون الطويلة ليست نادرة (مسجد رستم باشا، قبر روكسلان)، كما ان اشجار السرو ليست نادرة هى الأخرى (غرفة مراد الثالث فى طب قابى، الينى جامع - الجامع الجديد). وغالباً ما تؤثر الصين على أسلوب التكوينات وتهب جانباً من وحداتها الزخرفية، كما هو الحال بالنسبة للأشرطة المتموجة المنبثقة عن التنينات، **زخارف التشنتمانى** (ثلاث لآلىء على شكل مثلث) أو «شفاه بوذا» التى يمكن للمرء أن يرى فيها بالأحرى سحباً. والحال ان **زخارف التشنتمانى** و «شفاه بوذا»، غير الغائبة بالمرة فى العمارة (بهو قاعة المخلفات فى طب قابى، مسجد رستم باشا)، تعتبر متكررة بوجه خاص على المنسوجات الفاخرة: إن قفاطين سليم الأول وبايزيد الثانى ومراد الثالث قد لا تكون لها زخرفة أخرى غير **زخارف التشنتمانى** المتكررة بلا كلل؛ وعدة

منسوجات تمزج بين الزخرفين (قفاطين محمد الثانى، قطع ترجع الى زمن سليمان القانونى)؛ وتستخدم منسوجات أخرى «شفاه بوذا» فى أطر من الرمان والخزاميات وزهور القرنفل، والتى غالبا ما تصاغ عندئذ على شكل مروحة كما هو الحال فى القاشانى (مسجد رستم باشا).

وتوجه النقوش والقاشانى ضربة قاتلة الى النحت على الحجر الذى يهجر الصور البشرية أو الحيوانية التى عرفها السلاجقة؛ وتتضاءل النقوش البارزة ويفقد الرسم كل حيوية وتختزل المسطحات المزخرفة بالازميل. أما **المقرنصات**، الحنيات، أو الهوابط أو الأشكال النخروبية، التى كانت قد ابتدعت لتوزيع الارتفاعات والتى لعبت دوراً هاماً فى الأقواس والعقود ومثلثات القباب والخرجات وتيجان الأعمدة، فهى تصبح رخوة بشكل مطرد ويولد تكرارها الاحساس بالتماثل الممل.

وكما يمكننا أن نرى عبر ذلك الافتقار الى النحت، فإننا نلحظ فى العصر العثمانى افقاراً فى كثير من المجالات؛ إلاَّ ان هناك استقراراً فى مجالات أخرى؛ وفى مجالات ثالثة نجد إثراءً. وتتحقق القطيعة، عندما تكون هناك قطيعة، فى القرن الخامس عشر. وينتج ذلك أعمالاً جميلة فى مجالات سوف يجرى فيما بعد اهمالها وإن كانت تعطى دفعة لما سوف يولد.

التحف المصنوعة

إن عدة تقاليد صناعية عظيمة، خاصة تقاليد النجارين وصناع التحف المعدنية، سوف يكون مصيرها الضياع. ولا يرجع ذلك الى عدم معالجة البرونز أو النحاس أو الحديد: فالشراعات التى تغلق الفتحات والمفاتيح وخاصة الأسلحة (اليطقان، السيوف العريضة والمعقوفة، الخوذات المستديرة، الغدارات، البنادق،

دروع القصبة، التروس)، المعالجة معالجة فاخرة والمزينة، أكثر فأكثر، بالأحجار الثمينة أو المكفتة بالفضة أو بالذهب، إنما تشير الى ان العلم والذوق لم يختفيا، لكن أى شىء من الأثاث لا يتجاوب، مثلاً، مع الأحواض ومع الشمعدانات التى تنتجها المدرسة السورية – المصرية المملوكية بالآلاف. كما لا يرجع ذلك الى اهمال شديد للخشب، وإن كان يجرى ايثار تزيينه بالمرصعات (الماركيزى) بدلاً من نحته. ومنذ زمن بورصا، يفقد ازميل الفنان حيويته، ويصبح رسمه ضعيفاً. على ان هذا الاختزال للوحدات الزخرفية يسمح فى المقابل للنحت على العاج بأن ينتج (فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم بعد ذلك) تحفاً دقيقة الصنع، أطر مرايا، مقالم، مُدى، ألواحاً لسن الأقلام، ملاعق...

ولاشك ان الأهمية التى تولى للكتاب تنقذ معالجة الجلد بتشجيعها لصناعة جلود الكتب. لكن العثمانيين سوف يكونون فى هذا المجال شبه مدينين بالكامل لايران الصفوية : وسوف تكون لهم مأثرة ادخال هذه الصناعة الى اوروبا من خلال البندقية. كما انها ايضاً هى التى سوف تحفز الترقين (تجويد الخط وتحسين الكتاب وتزيينه)، الذى امكنت تسميته بالفن التجريدى الحقيقى للاسلام. ويكتسب هذا الفن انطلاقاً رائعاً اعتباراً من عهد بايزيد الثانى ومن التجديد العميق الذى يرجع الى الخطاط البارز الشيخ عبدالله الآماسياوى (القرن الخامس عشر). وتتميز صناعة المنسوجات بنشاط عظيم. وبدون انقطاع للاستمرارية، ينتج صناع اسطنبول أقمشة القفاطين السلطانية ذات الرسوم العريضة والقوية، وينتج صناع بورصا الأقمشة المخملية ومنسوجات حريرية صينية مقصبة بخيوط من الذهب، سوف نعرف دورها فى مستقبل المنتجات الايطالية.

ويرجع الفضل الى العثمانيين فى واقع ان فن تشكيل الخزفيات الاسلامى، الذى لا يكاد يوجد له نظير، والذى تميز بخصوصية وبتنوع لا مثيل لهما على مدار

قرون، لا يختفي في العصور الحديثة في الوقت الذى يتدهور ويموت فيه في كل مكان آخر. فالخزف الحاضر حضوراً واسعاً جداً في التكسيات الجدارية، ليس أقل حضوراً في التحف المصنوعة، كالصحون، والأطباق، والأقداح، والفسقيات، والأباريق، والقوارير، وأقداح الشرب الكبيرة، بل وصناديق حفظ الاقلام الخزفية. والواقع ان التربة المستخدمة في الورش الكبرى للامبراطورية العثمانية - التى يمكن الحديث عن أماكن تواجدها، دمشق، رودس، اسطنبول، إزنيق - هي تربة سيليكية للغاية، الأمر الذى يناسب تزجيجاً عالياً للميناء (الطلاء الخزفي) ومن ثم يجعل الزخرفة جد مرضية. والواقع ان الخزفيات، التى كانت أولاً زرقاء على أرضية بيضاء، إنما تزهو بالأزرق الفيروزي، ثم بلون أخضر زيزفوني وبلون أخضر باذنجاني بالغ العذوبة (القطع المسماة بـ «خزف دمشق»). ومع ادخال الأحمر الطماطمي في أواسط القرن السادس عشر، يصل الانتاج إلى أوجه. إلاّ انه سرعان ما تصاب الزخرفة بالضعف والهزال، حيث يصبح الخط أقل حذقاً وتصبح الألوان كابية. ويؤدي تأثير أوروبا المتزايد الوضوح، والذى يبدو ان ورش كوتاهيه تفلت منه مدةً ما، وهي ورش تتميز بانتاج ساذج الى حد ما وتتخللها التقاليد الأرمنية، إلى التعجيل بالتدهور. فالواقع ان الاعمال التونسية، خاصة في القرن الثامن عشر، هي وحدها التى سوف تحافظ على جانب كبير من التقاليد العثمانية.

الطنافس (الأبسطة)

في الفنون الصناعية، لا مثيل للطنافس. فهذا الفن، القادم من وسط آسيا مع البدو، والذى كان وقفاً على العالم التركي - الايراني، سوف ينتشر بعد ذلك بشكل تدريجي في بقية بقاع الأرض. وأيا كان أصلها - الذى يبدو من العبث السعي الى تحديده - فإن أقدم نماذج الطنافس الاسلامية التى وصلت الينا تعتبر أناضولية

وترجع الى القرن الثالث عشر - ونحن نرى فيها بالفعل ما سوف يظل مميزاً للطنافس العثمانية، وهو الميل الأكيد الى الزخرفة الهندسية الذى يخفف، فى أواخر القرن الخامس عشر، من ادخال العناصر النباتية. أما الاتجاهات العتيقة المتمثلة فى تكرار زخرف واحد و ، من ثم، فى الايحاء بتجاوز حدود المجال المزخرف، فإنها ترتبط بالمفهوم الاسلامى عن الفن، وهو مفهوم معاد للمتناهى، أكانت هذه الحدود تنجم عنه أم كانت تتلاقى بشكل غير مقصود. والى جانب **الأكلمة وأبسطة السوماك** (سجاجيد منسوجة وغير معقودة)، التى تستخدمها القبائل كثيراً، تتطور الطنافس المسماة بطنافس الصوف الرفيع وهى طنافس معقودة. وتختلف العقدة التركية، المسماة **بالكوردهس** (والتى تكتب **غيوردیس** فى أغلب الأحيان)، عن العقدة الفارسية (**سنّا**) من حيث ان خيط الصوف أو خيط الحرير يشد حول كل خيط من الخيطين الملاصقين للسداة، فى حين ان العقدة الفارسية تشد على احد الخيطين. ثم تجرى تسوية السمك بالمقص. وهو ما يعطى البساط ملمسه الناعم.

والواقع ان الصعوبة التى وجد مؤرخو الفن أنفسهم أمامها فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لعصر الطنافس وفيما يتعلق بتصنيفها، على الأقل فيما يتعلق بالطنافس الأقدم التى نحتفظ بنماذج قليلة منها، قد دفعتهم الى مقارنتها بالطنافس التى أحب المصورون الأوروبيون استنساخها: وبهذا الشكل تم تحديد طنافس تحمل أسماء هولباين وبيلليني ولوتو. وبالنسبة للطنافس الأحدث، فإن الاسماء تشير الى مراكز التسويق بأكثر مما تشير الى مراكز الانتاج: طنافس قولا، لاذيق، ميلاس، بيرجاما، الخ. وهذه الطنافس، التى يواصل بعضها تقاليد طنافس هولباين ولا تختفى بعد من مراكز التصنيع (طنافس بيرجاما)، تتميز غالباً بألوان مؤثرة (طنافس ميلاس)، وبزخرفة على شكل **محراب** (طنافس قولا،لاذيق، الخ)، الأمر الذى يخلع عليها اسم السجاجيد (سجاجيد الصلاة).

والواقع ان طنفسة هولباين، وهى احدى الطنافس الأكثر شهرة، والمجردة فى رسمها، والمحدودة فى ألوانها، إنما تتألف من جامات ثمانية الشكل ومن غصينات ذات تشبيكات زهرية صارمة بما يشكل تكويناً جد متوازن وجد خطى. أما طنافس عشاق، والتى لا تقل شهرة، فقد كانت تعقد على مدار ثلاثمائة سنة، من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر؛ وهى تؤثر سلاسل التشبيكات الزهرية التى تأخذ شكل المعين الهندسى وتوزع زخرفتها بشكل يتركز فيه التأكيد على الجامة الوسطى.

إن فن الطنافس، المتأصل بعمق فى التراث التركى، والذى تشجعه الدولة بلا توقف، يظل، بالرغم من قدر معين من التطور الذى طرأ عليه، بالغ الحيوية حتى أيامنا هذه. ولعله التعبير المميز الوحيد عن الفن الاسلامى الذى كتب له اجتياز القرنين الاخيرين دون تدهور تام.

المسجد العثمانى

المسجد ذو القبة الواحدة

بالنسبة لمساجد الأحياء أو المدن الصغيرة، بنى السلاچقة قاعات على مساقط مربعة، تعلوها قبة، ذات أبعاد صغيرة بوجه عام، تتراوح بين سبعة وثمانية أمتار (مسجد تاش فى قونيه، ١٢١٥)، يمهد لها أحياناً، ولكن نادراً، بهو ورواق (مسجد سيرتشالى فى قونيه، نحو عام ١٢٧٥) أو رواق فقط (مسجد خربوط، القرن الثالث عشر، وايرميناك، ١٣٠٢).

وهذا النوع من العمائر بالغ الشيوع فى عصر الامارات : وتوجد منه نماذج عديدة فى إزنيق وبلاط وكاستامانو وكرمان وأنطاليا وأماكن اخرى. لكنه يكتسب طابعاً أكثر ضخامة بكثير. فارتفاع الجدران يزيد والرواق ذو العمودين والقباب

الصغيرة الثلاث يصبح عاماً، والمنارة القصيرة السميكة والمخروطية الجذع تحيد عن الصرامة. وبوجه خاص، فإن قطر القبة الرئيسية لا يكف عن التزايد ؛ فهو ينتقل من الأمتار السبعة أو الثمانية، التى أعطاها لها السلاچقة، الى أحد عشرة متراً فى إزنيق وإلى اربع عشرة متراً فى بلاط، والى ست عشرة متراً وثلاثين سنتيمتراً فى سكوبيا، لكى يتجاوز التسع عشرة متراً فى مسجد البايازيدية فى موبورنو فى عام ١٣٨٢. أما الزخرفة، التى يهيمن فيها القاشانى بالفعل، فهى تستخدم بشكل أكثر منهجية كسوات من الرخام، كما فى بلاط (ميليت)، فى عام ١٤٠٤، وفى المسجد الأخضر فى إزنيق، الذى بدأ تشييده المهندس المعمارى حاچى مراد فى عام ١٣٧٨وتم انجازه فى عام ١٣٩٢. وهذا المبنى البالغ الجمال، شأنه فى ذلك شأن مبان أخرى قليلة فى ذلك العصر، يقدم حلولاً أصيلة، لن يكون لها امتداد مباشر: فهو يقدم رواقاً ذا جناحين متوازيين يحمل فى وسطه قبة اسطوانية الشكل شبه مدببة الرأس، لكنها ضيقة و ، كما فى مدرسة سيرتشالى فى قونيه، يضاف اليه جناح مستعرض موضوع أمام الحرم، بما يشكل طبعة اسلامية من المجاز (الذى يؤدى الى صحن الكنيسة). وهكذا، فلما كان قابلاً لاستقبال حشد أكبر من المؤمنين، فإنه لم يكن غير مسجد بسبيله الى أن يصبح جامعاً.

وسرعان ما يظهر، أو يعاود الظهور، عنصر جديد، هو الصحن الذى يسبق القاعة والذى كان السلاچقة قد ألغوه. وهو يفرض نفسه بوصفه ضرورة منذ اعادة ادخاله فى العمارة من خلال جامع عيسى بك فى سلچوق (افسس) الذى شيده الآيدينيون (آيدين أوغوللارى) فى عام ١٣٧٥، وذلك دون ريب لأن هذا الأثر هو فى آن واحد حصن جميل وجد فريد وبالغ التجديد. ولما كان يتمشى مع تخطيط جامع الأمويين فى دمشق[٢]، حيث يوجد مجاز قاطع، وجناحان عاديان فقط، فإنه يجدد عن طريق الارتفاع غير العادى لجدرانه، والنوافذ الوفيرة التى تشقها، والقبتين

اللتين تهيمنان عليه بوضوح والزخرفة الخارجية المائلة بشكل مناسب، وكلها أشياء تتجاوب مع ميول العصر التى غالباً ما لا يتم التعبير عنها بعد بشكل جيد. أما فيما يتعلق بصحنه، فإنه محاط من ثلاث جهات (وليس من الجهات الأربعة كما سوف تصبح تلك هى العادة) بأروقة مقببة.

ولا يثير بناء القباب الرئيسية التى تتزايد ضخامة غير مشكلة تقنية، يسهل حلها تماماً مادام نصف قطر الدائرة القاعدى لا يتجاوز عشرة أمتار، إن لم يكن أكثر من ذلك بقليل. أما المشكلة الجمالية فهى مشكلة مختلفة تماماً. فتقارب الأحجام نصف الكروية والتكعيبية ليس منسجماً فى حين ان الفن يقضى بانسجامها. وقد حاول المعماريون العثمانيون، دون أن يتوصلوا الى نتائج ترضيهم بالكامل، ايجاد حل بزيادة أو باختزال ارتفاع جدران قاعاتهم وباللعب الى حد ما على تقوس القباب، التى يجرى زيادة ارتفاعها أو زيادة انخفاضها برشاقة، الأمر الذى يسمح لهم بتحقيق أفضل توازن للكتل وباعطاء انطباع قوة رائقة أحياناً. إلا انهم لم يحاولوا قط لازيادة ارتفاع رقبة القبة، خلافاً لما هو حادث ولما سوف يحدث عند التيموريين أو الصفويين أو الموغول الكبار[٣] ولما هو حادث فى أغلب الأحيان فى أوروبا، ولا تصميم قباب مخروطية الشكل أو اهليلجية أو هرمية أو بصلية. وعندما كانوا يمسون شكلها، فقد كان ذلك من أجل تمليسها بشكل يسمح لمنحنياتها الأقل حدة بالارتباط على نحو أفضل بالخطوط الأفقية. والحاصل ان موردهم الرئيسى فى إعلاء الزخم الرأسى وتخفيف الثقل إنما يتمثل فى رفع مآذن نحو السماء، كالسهام، دقيقة بشكل متزايد وعالية بشكل متزايد، بما يشكل أعمدة هيفاء من الحجر متوجة بخوذة، وتبدو بالغة الهشاشة، وإن كانت قد تمكنت على نحو جيد من الصمود للزلازل المتكررة. وبشكل تكميلى، فقد لعبوا على الكتل الطويلة والمنخفضة للتكوينات المعمارية، **الملحقات**، التى تحيط بالجوامع والتى تهيىء قبابها الصغيرة، كقباب أروقة الصحن، للقبة الكبيرة للحرم وتبدو بشكل ما كما لو

أنها ترفعها فوقها؛ أو انهم يلعبون أيضاً على شق نوافذ الجدران التى كانت قبل ذلك صماء، والتى لا تؤدى فقط الى إنارة الحرم، بل تؤدى أيضاً الى تخفيف وقع ثقل المبنى وتضفى عليه، بترتيبها الحاذق، حركة صاعدة، بما يشكل استشرافا بعيداً، كما هو الحال مع مسجد البايزيديه فى ادرنة، للشكل الهرمى المميز للنزعة الكلاسيكية.

المسجد المتعدد القباب

منذ أن يأخذ المسلمون فى بناء مساجد، فإنهم سوف يميلون الى وضع قبة صغيرة أمام المحراب و ، أحياناً ، قبة ثانية تشكل نظيرة لها على الطرف الآخر من المجاز القاطع، أمام المدخل. وقد تبنى أتراك الأناضول هذا الأسلوب بشكل طبيعى تماماً مثلما تبنوا التخطيط المسمى بالتخطيط «العربى» للمساجد التى ترتكز أسقفها على أعمدة والمزودة بأجنحة متوازية أو متعامدة على الحائط القبلى أو أيضاً متصالبة (مساجد بيتليس، ١١١٥، وخربوط، نحو ١١٥٦، وأرضروم، ١١٧٨، وديفريك، ١٢٢٨، الخ). على ان القبة، فى خمسينيات القرن الثانى عشر، أى فى وقت مبكر جداً، فى جامع الأرتوكيين [٤] فى مايافاريقين (سلوان الآن)، قد جرى توسيعها بشكل يسمح بتغطية الأرضية المحددة بتشابك ثلاثة أجنحة وثلاثة أروقة تبعاً للصيغة المعتمدة، ولكن بعبقرية مختلفة تماماً، فى أحد أجمل آثار الاسلام، وهو مسجد الجمعة فى اصبهان.

والواقع ان بناء قبة ذات مستوى أعلى من مستوى الجناح يمكن اعتباره جمعاً بين المسجد ذى القبة الواحدة والمسجد الذى يرتكز سقفه على أعمدة (ادخال الأول فى الثانى). وهذه الصيغة، التى تجرى استعادتها بجسارة أكبر فى عام ١٣٧٦ فى مانيسا من جانب اسحق بك، أمير الصاروخانيين، سوف تؤدى الى انبثاق مكان عبادة مهيب لا تسمح قبته الضخمة ببقاء شىء غير جناح طويل عادى خلف

حائط الواجهة وجزأين جانبيين ينقسم كل منهما الى رواقين، وهى العناصر الباقية من الأجنحة الأربعة المتوازية والأروقة السبعة. على ان محاسن وتجديدات مانيسا كانت نتائجها أقل من نتائج الترتيب الثماني، الجديد تماماً، للأقواس والدعامات التى تسند القبة : وسوف تجرى استعادة هذا الترتيب فى عدد من أعظم الأعمال العثمانية الرئيسية.

وفى الفترة نفسها، يبدأ السلاچقة والسلالات التركية الحاكمة الأخرى فى الأناضول فى زيادة عدد القباب، خاصة فوق الأجنحة المحورية والمستعرضة لابراز اهميتها (جامع اپليكتشى فى قيصرية، بداية القرن الثالث عشر، مسجد علاء الدين فى نجده، ١٢٢٣، جامع بورمالى مناره فى آماسيا، ١٢٤٤).

والواقع ان الاتجاه منذ ذلك الحين الى تغطية مجمل الحرم بالقباب، المستندة، شأنها فى ذلك شأن القباب التى بنيت بالفعل بشكل أكثر تقتيراً، على تقاطع الأقواس، لم يكن غير استخلاص للاستنتاج المنطقى من هذه المحاولات الأولى. وسوف يحدث ذلك لأول مرة، إن لم نكن مخطئين، فى عام ١٢٧٦ فى مدرسة جوك فى آماسيا، إلا انه لا يبدو انه قد وجد تطبيقاً له فى المساجد قبل مجيىء العثمانيين و ، حتى نكون اكثر دقة، قبل تشييد جامع بورصا الكبير، الذى أنجز دون شك فى عام ١٣٨٩. والواقع ان هذا الأثر، الذى شيد بحس عظمة ومهابة ملحوظ، يمتد على مستطيل طوله ٦٨ متراً وعرضه ٥٦ متراً، مقسم الى عشرين مربعاً باثنى عشرة عموداً ترتبط فيما بينها بأربعة اقواس حادة وتحمل أيضاً قباباً قطرها ستة أمتار ونصف متر، على مثلثات كروية بشكل عام، حيث تعتبر قبة الوسط فى الواقع كوة تعلو حرضاً أنيقاً متعدد الزوايا. والحال ان الارتفاع الكبير للجدران، والذى يعتبر منذ ذلك الحين واقعاً مكتسباً، وزخرفتها باقواس حادة تحيط بالنوافذ، والمئذنتين المخروطيتى الجذع المجاورتين للواجهة تسهم كلها فى أصالته القوية.

وبعد ذلك ببضع سنوات، سوف يلتزم الاسكى جامع (الجامع العتيق) فى ادرنه (١٤٠٣ – ١٤١٣) بالمبادىء نفسها، لكن قبابه سوف تتميز ببعد يمثل ضعف بعد قباب جامع بورصا، ١٣ متراً، وهو ما سوف يسمح بتقليل عددها الى تسع وذلك لأثر يتميز بحجم يكاد يكون مساوياً: والالغاء التالى للدعامات سوف يغير رأساً على عقب المجال الداخلى؛ وكذلك فإن الارتفاع الأعلى للقباب الثلاث للجناح المركزى سوف يبدل المشهد الخارجى. ولاشك ان التقسيم الثلاثى لمكان العبادة والذى يحيل الى مخطط عزيز على الاسلام (وهو أيضاً تقسيم الكنيسة الايوانية الشكل) هو تقسيم عرضى.

أما الأوتشى شرفلى جامع (المسجد ذو الشرفات الثلاث)، والذى بنى فى المدينة نفسها بين عامى ١٤٣٧ و ١٤٤٧، فليس دون صلات مع جامع مانيسا الكبير. كما يمكن اعتباره نتيجة تركيب يجمع بين تخطيطين، هما تخطيط المسجد ذى القبة الواحدة والمسجد المتعدد القباب. والواقع ان القبة الرئيسية، جد المهيبة بالفعل بقطرها الذى يساوى ٢٤ متراً، تستند على مسدس (مثمن فى مانيسا) وتحتل مجمل الجزء المركزى أمام المحراب. وهى محاطة بملحقين، يلوذ كل منهما بقبتين أخريين أصغر حجماً، الأمر الذى يشير الى الارتياح الذى تسبب فيه التقسيم الثلاثى للجامع العتيق. أما الصحن الكبير المستطيل، المحاط بأربعة أروقة تحت عشرين قبة ذات أبعاد مختلفة، فهو يحاط، للمرة الأولى، بأربع مآذن نحيلة، ذات ارتفاعات غير متساوية وذات أساليب متنوعة، حيث يعلو أكثرها ارتفاعاً عن الأرض بمسافة ٦٧ متراً. وتقدم الدعامات القوية للقبة الكبيرة والعناصر الصغيرة التى تتخذ شكل قباب والموضوعة فى الزوايا الأربع للسقف درساً لن ينسى. والواقع ان الأثر، المستند الى التقاليد (الملحوظة ايضاً فى البوابات الأمامية الكبيرة) والتجديدات، إنما يقدم وحدة جميلة، واحساساً معينا بالترتيب الداخلى و ، بالرغم من ثقله، طابعاً تذكارياً ناجزاً.

والحال ان التخطيط المعتمد على تعدد القباب، والذى يتمثل عيبه فى الابقاء على دعامات مزعجة، لن يتلاشى بعد فتح القسطنطينية وحتى على الرغم من اعتماد حلول أكثر ابتكاراً وجسارة بكثير (مسجداً زنچرلى كويو، أواخر القرن الخامس عشر، وبيالى باشا، ١٥٧٣).

فهذا التخطيط، الاستثنائى فى المساجد، سوف يجد تطبيقات عديدة فى عمائر أخرى، وفى بعض الحمامات (بايزيد حمامى، تشينيلى حمامى، كيزلار آغاسى حمامى)، وفى عدة مستشفيات (مارستان مسجد بايزيد فى اسطنبول) وخاصة فى البازارات المسقوفة (**بيديستين**) حيث سوف يكون صارماً. ونجد مثالين جميلين فى بيد يستينى بازار اسطنبول الكبير (قابالى تشارشى) واللذين انشأهما محمد الثانى، حيث تعلو الأول خمس عشرة قبة وتعلو الثانى عشرون قبة، وفى **بيديستين** انقره، شبه المعاصر (وهو الآن متحف الآثار الأناضولية)، أو أيضاً فى **بيديستين** سارابيقو (١٥٥١). ومن المؤكد أن هذه الآثار، من حيث وظيفتها وبنيتها، وترتيبها الداخلى والخارجى، وارتفاعها الطفيف، يبدو انها تقدم تركيباً مختلفاً؛ فهى تنتسب، الى حد معين، انتساباً جد وثيق الى الرواقات ذات القباب الصغيرة والتى تشكل واجهة المساجد أو التى سرعان ما سوف تحيط بصحنها؛ كما أنها تنتسب الى **المدارس**، التى تشكل سلسلة من الحجيرات التى تعلوها عقود على شكل قبة والموزعة حول حديقة صغيرة وترتبط بها عن طريق رواق أكثر تواضعاً، وإن كان مماثلاً لرواق المساجد. على ان تحليلها يثبت انها قد بنيت وفق المبادىء نفسها : تقسيم مجال محاط بمربعات صغيرة، تفصل بينها أقواس تستند الى دعامات ويحمل كل منها قبة.

مدرسة مدرسة بورصا

لقد بنيت مدارس عديدة وفق التقاليد السلچوقية فى القرن الرابع عشر وفى بداية القرن الخامس عشر، لكنها قد تلاشت فى جانبها الأكبر. أما **المدارس** الباقية

فى بورصا، يلديريم (١٣٣٩)، يتشيل (١٤١٥) ومراديه (١٤٢٦) فهى تقدم قدراً من الأصالة: اختفاء **الايوانات** السيميترية المميزة **للمدرسة** الايرانية، اضافة قاعة دروس تحت قبة، حجيرات تطل على الخارج عبر نافذة، الاستخدام المتزامن للحجر وللآجر وفق الأسلوب البيزنطى، تبسيط شكل البوابة الأمامية.

ومن حسن الحظ اننا نحتفظ بمسجد - **مدرسة** خودافينديجار مراد الأول فى بورصا (١٣٦٣ - ١٣٨٥)، الثرى فى آن واحد من حيث التعليم والمحاسن. فاللقاء فى مبنى واحد بين مكان للعبادة ومكان للتعليم، والذى لا يوجد فيه شىء غير عادى فى العالم الاسلامى، يتحقق هنا على مستويين: فعلى الطبقة الأرضية، نجد المسجد وقاعات الدراسة، وفى الطابق العلوى، نجد حجيرات الطلاب. كما يحافظ التخطيط على الذكرى جد الواضحة لتخطيط **المدارس** الصليبية الشكل ذات **الايوانات** الأربعة (حيث يشكل **الايوان** قاعة نصف اسطوانية حادة مقفلة على ثلاث جهات ومفتوحة بشكل تام على الجهة الرابعة) والتى يواجه ايوانان منها الايوانين الآخرين، وهو التخطيط الذى كانت ايران قد فرضته، وإن كان قد تعرض لعدد من تلك التحولات العميقة التى فرضها عليه العالم الاسلامى غير الايرانى فى كل مكان تقريباً آنذاك، ونرصد فى ذلك تأثيراً لأوروبا : إذ يجرى تضييق ثلاثة من **الايوانات** الأربعة، حيث يجرى تضييق الايوان الذى يشكل مدخلاً بدرجة أكبر بكثير مما هو الحال مع الايوانين الجانبيين، بينما يجرى توسيع **الايوان** الرابع، خلافاً لذلك توسيعاً ملحوظاً.

ويجرى تحويل القاعة المركزية الى قاعة ذات قبة كما كان حالها بالفعل فى ظل السلاجقة مثلما نجد ذلك فى قونيه، فى **مدرسة** كاراتاى (١٢٥١) وفى **مدرسة** انچى مناريلى (١٢٦٠). اما **ايوان** المدخل، البالغ الضيق، فهو مسبوق بمجاز حقيقى، مسبوق هو نفسه بمجاز خارجى يذكر برواق الواجهة، لكنه هنا تخيم عليه قاعة الطابق العلوى. وأما **الايوان** الذى يواجهه، والذى يتميز بعمق كبير، شأنه فى

ذلك شأن القبة، فإنه يشمل المستويين ويشكل قاعة الصلاة. وهو ينتهى بخرق مستطيل، بما يشكل اختزالاً لصدر الكنائس، حيث يقع المحراب. ويتميز **الايوانان** الجانبيان بحجم متوسط ويحيط بهما من اليمين ومن اليسار غرفتان (لاشك انهما يشكلان قاعتين للدروس) تأخذان جانباً من مشهدهما. وفى الطابق العلوى، يدور ممر حول القبة. ويجد امتداداً له فى ممر ضيق، مشتق من البناء، يفضى الى غرفة صغيرة لا ندرى وظيفتها، وإن كانت تشكل مصلى صغيراً بلاشك. وتنفتح عليه، فى اليمين ومن اليسار، اثنتا عشر حجيرة ذات نوافذ تطل على الخارج. ويحتوى الجزء الداخلى على سلمين ومجازين وخمس قاعات مستطيلة مقببة. ويبين رواق الطابق العلوى من الواجهة من خلال تركيب رائع لخمسة أقواس كبيرة حادة يحجب كل منها اقواساً حادة مزدوجة تستند على أعمدة ذات تيجان بيزنطية : وسوف نجدها فيما بعد فى **مدرسة آك** فى نجده (١٤٠٩). ويعتبر التأثير الايطالى هنا واضحاً، وإن كان ذلك لا يشير البته، كما قيل أحياناً، الى تدخل فنان «افرنجى».

المساجد ذات التخطيط المسمى بالتخطيط على شكل حرف T مقلوب

على أساس مخطط موجه مماثل لمخطط مسجد - **مدرسة خودافينديجار** بنيت المساجد المسماة بمساجد مدرسة بورصا أو أيضاً المساجد ذات التخطيط الذى يأخذ الشكل المقلوب لحرف T، وهى آثار تتميز بجمال بالغ الروعة، ومثيرة للاعجاب الشديد، وفريدة بصورة مطلقة فى الفن الاسلامى ولن يكون لها أى مثيل تال. وتنبع شخصيتها القوية بشكل رئيسى مما تستمده من **المدرسة** الصليبية الشكل ذات الايوانات الأربعة، ومن وظيفتها، وهى وظيفة **زاوية**، تعتبر منشأة تبنى لواحد أو لعدد من رجال الدين. والواقع ان المسجد بالمعنى المحدد لا يحتل غير الأرضية المربعة، والمرتبة منذ ذلك الحين تحت قبة، وليس بعد تحت نصف اسطوانة، وتقع فى مواجهة باب الدخول وتبنى كلها على شكل نتوء بارز على مجمل المبنى. وينتظم

هذا المبنى حول الجزء الرئيسى، وهو الصحن القديم المقبب، والذى يعتبر هنا غالباً أكثر انخفاضاً ويزين فى مركزه بفسقية؛ وقد جرى تحويل الايوانين الجانبيين هما أيضاً الى قاعات مقببة، متصلة أو غير متصلة بقاعات أخرى أو بردهات، حيث يتم الوصول اليها عبر ممرات ضيقة، وتؤدى دور غرف للايواء أو للعمل : فالمداخن التى توجد فيها تصلح دليلاً على ذلك. ويتألف الجزء الداخلى من بهو ينفتح على الرواق. وسواء كانت متساوية أم غير متساوية، فإن قباب القاعة المركزية وقباب قاعة الصلاة، شأنها فى ذلك شأن الجدران التى تدعمها، تتميز دائماً بارتفاع أعلى بكثير من ارتفاع قباب الملاحق (والمقامة أيضاً، أحياناً، تحت أسقف ذات شكل مائل). وهكذا فإن المبنى يبدو من الخارج فى صورة تقسيم ثلاثى يمكنه اعطاء الانطباع بوجود جناح مركزى يحيط به رواقان جانبيان، وهو ما لا يتطابق بطبيعة الحال اطلاقاً مع الواقع الداخلى.

والمثال الأقدم والأبسط فى آن واحد لهذا الاتجاه المعمارى الجديد يقدمه مسجد أورخان فى بورصا (١٣٣٩)، إلا ان هناك أمثلة أخرى كثيرة أحدث له فى المدينة نفسها كمسجد يلديريم بايزيد (١٣٩٥) والجامع الأخضر (يتشيل جامع ١٤٢٤) وجامع المراديه (١٤٢٦)، ومساجد فى أماكن اخرى، كما فى پلوفديف، فى بلغاريا (١٣٨٩)، حيث يتميز مسجد مراد الأول، الذى يكرر بشكل بالغ الدقة فى عام ١٣٩٨ فى بيرجاما، بانسجام «جناحه» ذى القباب الثلاث وملاحقه المعقوده الضيقة. اما الجامع الأخضر فإنه يقدم التعبير الأكثر كمالاً عن ذلك الاتجاه، وذلك بفضل زخرفته الزاهية. والحال ان الرواق الذى جرى التخطيط له هناك لم يبن قط، الأمر الذى يبرز لنا المعالجة الفخيمة لواجهته ذات النتوءات الكبيرة وذات الزخارف المنحوتة على المدخل الضخم ذى المقرنصات، والنوافذ والكوى. أما تربيعات قاشانى الحرم، وخاصة تربيعات قاشانى المحراب السامى، والذى يحمل توقيع فنان من تبريز، وتربيعات قاشانى الرواق السلطانى والأروقة الخارجية وعدد من

القاعات الجانبية فهى تلعب على جميع درجات اللون الأخضر واللون الأزرق الممزوجة بالأبيض، والأصفر، والأسود، مع لمسات ذهبية، فى تكوينات كتابية أو نباتية حيث تظهر مواضيع زخرفية صينية الأصل.

مقدمة للعصر العظيم

الفن فى ظل محمد (الثانى) الفاتح

بعد الاستيلاء على القسطنطينية، تصبح موارد الامبراطورية العثمانية ملحوظة وتصبح امكاناتها غير محدودة تقريباً. وتؤدى ضرورة اعادة الحياة الى بيزنطة وتأسيس عاصمة عظيمة للاسلام الى تشجيع نشاط معمارى سوف يصبح كثيفاً فى القرن السادس عشر على الأقل. وصحيح ان التراث السلچوقى سوف يبهت، لكنه سوف يواصل التعبير عن نفسه من خلال مدرسة بورصا، فى حين ان المؤثرات الأكثر تبايناً سوف تتلاقى. وهى مؤثرات الامبراطورية المهزومة، وإن كان من المحتمل أيضاً ان تكون مؤثرات آسيا – من ايران الى الصين – ، بل ومؤثرات أوروبا التى تمارس فعلها من خلال الواسطة الايطالية. وهذه المؤثرات، المقبولة بشكل ناجز، سوف تسهم فى تكوين مدرسة أصيلة ذات قوة نادرة وتملك امكاناتها بشكل تام. وتقدم دمشق وخاصة تبريز فنوناً وفنانين، حتى معركة تشالديران على الأقل؛ كما يتواجد الفنانون فى المدن الأبعد، خاصة مدن النهضة التيمورية، سمرقند أو هراة ومن آسيا الوسطى، بشكل مؤكد تقريباً، يجيىء عمل المصور العظيم محمد سياح كليم، المحفوظ فى «البومات (مرقعات) الفاتح»، والذى يشير الى أصل أويغورى[٥] (وليس الى سمات شامانية كما لا يكف عن تكرار هذا الادعاء). وهو يدل على اهتمام العثمانيين بالشرق الأقصى، والذى لن يتوقف، كما تثبت ذلك أيضاً المجموعة السلطانية العظيمة من السيلادونات والبورسلينات

الصينية. وفي الغرب، يشجع محمد الثاني التبادلات الثقافية مع ايطاليا. ويدعو المصورين ماتيو دي پاستي في عام ١٤٦٥، وكوستينزو دي فيرار بين عامي ١٤٧٨ و ١٤٨١؛ ويقيم چنتيل بيلليني في عاصمته مدة تزيد عن سنة، من سبتمبر ١٤٧٩ إلى اواخر عام ١٤٨٠ ويرسم صورته المحفوظة في القاعة القومية في لندن. ويزور فنانون عثمانيون البندقية، كسنان بك النقاش الذي يرسم، بقوة مقنعة حقيقية، صورة الفاتح، المعروفة باسم «الفاتح يشم الوردة» (معروضة في متحف طب قابي. المترجم).

وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر، إذا كانت بعض الآثار، كالتشينيلي كشك الذي سوف نرجع الى الحديث عنه، تؤكد أصولها الايرانية بنفس الشكل الذي تكشف به صورة «الفاتح يشم الوردة» عن مصادرها الايطالية، فإن صيغ مدرسة بورصا سوف تظل لها حيويتها لزمن طويل. والواقع ان المساجد ذات القبة الواحدة، التي لها صحن أو التي لا صحن لها، تعتبر آنذاك، بالتأكيد، الأكثر غزارة. فهي تكثر في البلقان حتى منتصف القرن السادس عشر؛ في سراييڤو في ١٥٠٧ و ١٥٢٦ و ١٥٦١ و ١٥٦٥، وفي تراڤنيك في ١٥٤٩، وفي فوتشافي ١٥٥٠، وفي موستارفي ١٥٥٧، وفي بيتولا في ١٥٦٢. وهي ليست غير معروفة البتة في الأناضول وفي القسطنطينية نفسها : مسجدا فيروز أغا، ١٤٩١، وداوود باشا، ١٤٨٥، ناهيك عن المساجد السلطانية التي سوف نتحدث عنها فيما بعد. ولا تُنسى المساجد ذات القباب المتعددة.

لكن الآثار الأكثر أهمية هي بلاشك الآثار التي تحافظ على التخطيط الذي يأخذ الشكل المقلوب لحرف T ، دون أن نتوصل الى تجديده. فهذا التخطيط هو التخطيط الذي سوف نصادفه، في الأقاليم، في مسجد أحمد باشا جيديك في أفيون (١٤٧٢)، وفي مسجد عيسى بك في سكوبيا (١٤٧٥)، وفي العاصمة، في

مسجد محمود باشا (١٤٦٢) وفى مسجد مراد باشا (١٤٦٥). وفى سكوبيا، نجد ان البنية، المبسطة، تختزل الى قاعتين تحت قبتين متطابقتين تحاذيان، على ما يزيد قليلاً عن نصف ارتفاعهما، ملحقين مقببين وجد منخفضين. وفى مسجد محمود باشا، تنفصل القاعتان اللتان تعلوهما القباب عن أروقتهما الجانبية (الواقع انها ثلاث قاعات تحت قباب صغيرة) بجدار سميك وبمجاز؛ ونجد ان رواقاً ذا خمس قباب، جد قريب من المجاز الخارجي، يسبق بهواً داخلياً، يشكل مجازاً حقيقياً. وغالباً ما تتألف المداميك من أحجار وقوالب آجر متناوبة التركيب، إلا اننا لا نجد شيئا جديداً هناك.

أما العمل الرئيسى الذى كان يمكن له أن يسمح لنا باصدار حكم منصف على الفن فى ظل الفاتح، وهو الجامع الكبير الذى أمر بتشييده بعد وقت قصير من فتح القسطنطينية، فقد دمره زلزال لم يبق إلا على صحنه وملحقاته، ثم أعيد تشييده وفق تخطيط جديد فى عام ١٧٧١. وكانت قبته التى تتوج حرمه ذات قطر لا سابق له قط عند العثمانيين – ٢٥ متراً – ؛ وكان كل ملحق من ملحقيه متوجاً بقبتين. ولم يكن هذا الترتيب مختلفاً عن ترتيب ادرنه، إلا من حيث استناد القبة المركزية على أربعة اقواس وليس على ستة، ومن حيث امتداد قاعة الصلاة، كما فى بورصا، من حيث العمق، بقاعة أخرى محاطة أيضاً بأروقة جانبية وتلوذ بقبة نصفية. وهذه القاعة، جد المحيرة أيضاً، يمكن أن تكون استلهاماً لأيوان ايا صوفيا، إلا انها قد استخدمت على اية حال بالفعل كمصلى صغير فى تيرفى بداية القرن الرابع عشر: الأمر الذى لا يثبت شيئاً بشكل محدد.

وحول مكان العبادة، تمتد، بحرص بالغ الجدة على الوضوح والنظام، بما يتعارض بشكل حيوى مع تبعثر آثار بورصا، **الكلية** الضخمة، سلسلة القاعات والرواقات المنفتحة على الأحواش والمغطاة بنحو خمسمائة قبة صغيرة. وهكذا

يتشكل، لاشك للمرة الأولى بهذه الدرجة من الكمال على الأقل، كُلٌ اثرى يجمع كافة الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية ويدرج المسجد فى نسق معمارى حقيقى من الآثار الواطئة التى تبرز قيمته.

مساجد بايزيد الأول

إن العمل العظيم الأول لبايزيد الأول هو **كلية** آماسيا، التى لم يبق منها غير المسجد و**المدرسة**، والتى كان ابن السلطان قد استكملها فى عام ١٤٨٦. ويخضع تخطيط المسجد أيضاً للتخطيط الذى يأخذ الشكل المقلوب لحرف T مع قبة تستند الى دعامات ثقيلة، وأروقة جانبية مغطاة بثلاث قباب صغيرة ورواق مغطى بخمس قباب، ولكن فى منظور جديد : ايجاد اتصال أوسع بين ما كان فى الأصل قاعات منفصلة وذلك سعياً الى توحيد المجال الداخلى من أجل حاجات الصلاة. ويختلف عن ذلك اختلافاً بالغاً النهج الذى اعتمده المهندس المعمارى خير الدين بين عامى ١٤٨٤ و ١٤٨٨ فى **كلية** ادرنة، والتى تجمع حول المسجد الكبير **مدرسة** ومستودعات ومطابخ ومخبزاً وقاعة لتناول الطعام ومستشفى ومصحة عقلية - نفسية. وهنا نجد أن المبانى الملحقة، التى لها مائة قبة، تشكل كلاً رائعاً. والواقع ان المستشفى، البسيط، بل والصارم، والمزخرف بسلسلة من **المقرنصات** البالغة الجمال، والمصحة، التى يرتبط بها عن طريق فناء، انما يشكلان أكثر أجزائها توفيقاً. ويستشرف تخطيطها المسدس **مدرسة** آماسيا (١٤٨٨) و**مدرسة** رستم باشا فى اسطنبول (١٥٥٠). ويعتبر المسجد مكعباً هائلاً من الحجر يطغى على قبة عرضها ٢١ متراً وارتفاعها ١٩ متراً، وهو تخطيط غير حاذق، لكنه ينعكس فى النهر، حيث تندرج من جهة الحائط **القبلى** مدرستان جد واطئتين، بما يتمشى فى آن واحد مع التخطيط ذى الايوانات الأربعة وتخطيط المساجد المتعددة القباب.

تأثير ايا صوفيا

من المستحيل انكار ان كنيسة ايا صوفيا الضخمة والشهيرة قد مارست تأثيراً، حتى وإن كان هذا التأثير قد جاء متأخراً نسبياً؛ وسوف يدرسها سنان العظيم نفسه دراسة تتميز بالعناية. والحال ان هذه الكنيسة التى تعد رمزاً، فى نظر الأتراك، للمسيحية وللامبراطورية البيزنطية، والتى لا يعرف لها مثيل من حيث الاتساع والجمال، والتى تقدم معالجة جد جسورة وجد حاذقة للقبة التى انكب العثمانيون على دراستها منذ أكثر من قرن، والواقعة فى قلب عاصمتهم الجديدة نفسه، والتى لا تبعد أحياناً إلا مسافة عدة مئات من الأمتار عن المساجد التى سوف يشيدونها، لم يكن بالامكان أن تدعهم غير مبالين. وكان بناء أثر مساو لها أو حتى التفوق عليها هدفاً معلناً أو غير معلن. والواقع ان تربيتهم وايديولوچيتهم وميولهم قد جعلتهم مستعدين لذلك. وكانوا قد ورثوا من أقدم تقاليدهم التركية الفكرة التى تذهب الى ان الشكل الأمثل هو الدائرة المرسومة فى المربع، القبة التى تعلو مكعباً، وان الكون قد بنى بهذا الشكل، وأن الزمن عبارة عن imago mudi، عن عالم صغير. وكانت لديهم، مثلما كانت لدى البيزنطين، الرغبة فى بناء أماكن عبادة تشهد على مجد الرب وعظمة الأمير، «ظله على الأرض»، مثلما كان الملك البيزنطى ممثله. وقد سعوا إلى بناء مساجد مناسبة لاجتماع الجماعة، وموحدة من الناحية الداخلية ومتحررة من كل دعامة.

على ان المسجد الكبير للعصر الكلاسيكى ليس مع ذلك نسخة مكررة من الكنيسة البيزنطية. فالاختلافات أعظم من التماثلات. فكنيسة أيا صوفيا، التى افتتحت فى ٢٧ ديسمبر ٥٣٧، تظهر فى التاريخ بوصفها أثراً فريداً، يبدو أنه خلق من العدم تقريباً ولن يكون له مثيل تال فى المسيحية الشرقية. والواقع انه لن يستعاد الحل الذى اعتمده المهندسان المعماريان اللذان قاما بتشييدها، آنتيميوس الترالييسى وايزيدور الميليتى، والذى يتمثل فى إسناد قبتها الضخمة، التى يبلغ

قطرها ٣١ متراً وترتفع عن الأرض بـ ٥٤ مترا[٦]، من الشرق ومن الغرب، بنصف قبتين، ومن الشمال ومن الجنوب، بقوسين مقوصرين ممدودين على منصتين ضخمتين وتطوقان لوحة جبهة تخترقها نوافذ. ولم تكن أمنية جوستينيان، من جهة أخرى، هى ايجاد نموذج يحتذى، بل انشاء أثر لم يعرف العالم له مثيلاً قط منذ آدم ولن يرى له مثيلاً أبداً. وقد أنجزه وهلك فيه. وبعده، سوف تجرى العودة الى التخطيط البازيليكى ذى القبة، أو سوف يجرى اعتماد التخطيط ذى الصليب اليونانى والذى تستند فيه القبة - والتى لن يتجاوز قطرها بعد أبداً عشرة أمتار - من الجهات الأربعة بعقود نصف اسطوانية ذات محاور رأسية، وهو تخطيط ليس بعيداً عن التذكير بتخطيط المسجد ذى **الايوانات الأربعة**.

وليس فى العمارة العثمانية مسجد يتفوق على جميع المساجد الأخرى كما تتفوق ايا صوفيا توفقاً بالغاً على جميع الكنائس البيزنطية. فهناك، على العكس، ابداع نموذج أثرى يمكن استنساخه مرات كثيرة، بكل التنويعات الممكنة، والذى يجرى استنساخه ما ان تتوافر لدى الدولة الامكانات المالية لذلك وكلما توافرت لديها.

ويتميز هذا النموذج على نحو خاص باستخدام قبة كبيرة وبتوحيد الحجم، ويتطابق الأجهزة الداخلية والخارجية، وبوقع الرشاقة والتدرج الهرمى. وتشبه القبة العثمانية القبة البيزنطية من حيث الخط، لكنها تشببها بشكل خاص من حيث تقنياتها المعمارية. إلا انه تجب الاشارة الى ان العثمانيين كانوا قد توصلوا تدريجياً الى بناء قباب عظيمة فى عصر لم يكن بوسع بيزنطة، أو لم تكن تريد بعد، بناءها : ولنتذكر ان قبة الأوتش شرفلى جامع لها قطر يزيد عن ٢٤ متراً، أى بما يقل عن قطر قبة ايا صوفيا بسبعة امتار - وهى مسافة سوف تتطلب المزيد من الجهود لاجتيازها. لكن صورة المسجد الكبير الخارجية جد مختلفة عن الصورة

الخارجية للكنيسة. فالملمح الخارجى لأيا صوفيا كئيب نسبيا ولا يعلن البتة عن ترتيبها الداخلى : وبالرغم من المآذن التى أضافها الاسلام وحتى دون الدعامات التى حتمها ترسيخها، فإنها تعتبر ضخمة؛ وملمحها الهرمى، الطفيف الوضوح، لا يظهر إلا عبر نظرة جانبية.

والواقع ان المهندسين المعماريين فى القرن السادس عشر، إذ يجربون جاذبية ايا صوفيا ويتعرضون لتأثيرها، لن يصبحوا مع ذلك ناسخين مقلدين. فهم سوف يؤولون التقاليد التى ترجع الى زمن السلاچقة ويظلون مخلصين لها، مثلما يحدث، كما ذكرنا بالفعل، بالنسبة لتخطيط الأقواس والعقود، وزخرفة **المقرنصات**، والتكوينات الهندسية والنباتية، وترتيب البوابات المهيبة التى تذكر، بالرغم من فقر زخرفتها المنحوتة، بأروقة خانات المسافرين الكبرى فى القرن الثالث عشر. وهم لن يستخدموا أبداً الفسيفساء الزجاجية، فقد كان من عادتهم تكسية الجدران بتربيعات القاشانى. ثم كيف يمكن لعمال أتراك، مرتبطين بتكوين حرفى يرثه الأبناء عن الآباء ومنظمين فى طوائف حرفية جد قوية، أن يصبحوا بيزنطيى النزعة؟ إن الافتراض الذى يتحدث عن تدخل يد عاملة غير تركية، على الرغم من كونه مغرياً، لا يصمد للبراهين التى تثبت ان المساعدين وحدهم هم الذين كانوا من أصل مسيحى: وبطاقات دفع أجور العمال فى ساحة بناء مسجد السليمانية تعتبر حاسمة فى هذا الصدد.

مسجدا بايزيد الثانى وسليم الأول فى اسطنبول

يعتبر مسجد بايزيد الثانى فى اسطنبول، والذى انجز فى عام ١٥٠٥، أول أثر يمكن رصد تأثير ايا صوفيا فيه بوضوح، وهذا المسجد هو المسجد الذى ساعد على تدعيم الفكرة التى تتحدث عن انتحال من جانب العثمانيين للكنيسة الچوستينيانية. وصحيح أن قبته، على الرغم من انها أصغر من قبة الكنيسة بكثير

(فقطرها يساوى ١٨ متراً)، تجد إطالة لها هى أيضاً فى الشمال وفى الجنوب من خلال نصف قبتين؛ وأن ترتيب المجال يتحقق بروح جديدة فى الفن التركى ومنبثقة، جزئيا على الأقل، عن بيزنطة. لكن المقارنة تتوقف هنا. فالمكعب المركزى الذى يدعم القبة والدعامات القوية - الأقل توفيقاً من دعامات ايا صوفيا - التى تكفل رسوخها واندماجها فى الكل، ماتزال قريبة من مكعب ودعامات مسجد البايزيدية فى ادرنة. وتبدو القبة وكأنها منفصلة تماما عن جسم المبنى، بما يعلى من شأن الزخم الرأسى على حساب وحدة المشهد الخارجى؛ أما القباب النصفية، المنخفضة علاوة على ذلك، فإنها غير مرتبطة بها، بل تستند الى المبنى. كما ان الأروقة الجانبية، ذات الارتفاع البسيط، تتألف من جناحين يدعم كل منهما أربع قباب. ويوجد صحن ذو أروقة، له عين ابعاد الحرم، ويمهد له، لكنه يبدو منفصلاً عنه بجناحين - هما أيضاً تحت قباب - يشكلان امتداداً لقاعة الصلاة من جهة الشرق ومن جهة الغرب وتستند الى ظهريهما، فى طرفيهما البعيدين، مئذنتان سيميتريتان يقسمان التكوين. وهذان الجناحان، جد المدهشين، يذكران بمدرستى البايزيدية فى ادرنة المرتبتين عند الحائط القبلى. وقد بذل جهد، غير حاذق، وملحوظ وخاصة فى بريجات الزوايا، لتدريج الأحجام، وأولى اهتمام كبير للزخرفة. وتخترق جدار الصحن درجتان من النوافذ وثلاث بوابات ذات كوى جانبية قريبة أيضاً من الأسلوب السلچوقى. وفى الداخل، تؤدى أعمدة الاستخدام الجديد ذات الرخام الصناعى الأخضر أو ذات الرخام الطبيعى الأحمر أو الجرانيتية الى إثراء تعدد ألوان الرخام وصنجات العقود، المتناوبة بين الأحمر والأبيض أو الأسود والأبيض، والتى كانت قد استخدمت بالفعل فى مسجد الفاتح.

وبالرغم من خصائصه التى لا جدال فيها ومن ابتكاراته العديدة، فإن مسجد بايزيد، وهو عمل انتقالى، يجب اعتباره عملاً فاشلاً، نسبياً على الأقل، لأن مسجد سليم الأول الكبير، والذى أنجزه فى عام ١٥٢٢ ابنه سليمان القانونى، يرجع الى التخطيط ذى القبة الواحدة لمسجد بايزيدية ادرنة. ولما كان المهندس المعمارى

منشغلاً بالتغطية وحدها، فإنه يتوصل الى التوفيق بانسجام بين القبة الكبيرة التى يساوى قطرها ٢٤ متراً وجدران القاعة و ، بذلك نفسه، بين الحرم والصحن، إلا انه لكى يفعل ذلك، كان عليه التضحية بارتفاع المبنى، وإن كان يبدو أنه قد سعى الى التعويض عن ذلك بمآذن تعتبر ذات ارتفاع مبالغ فيه. وكان ذلك أيضاً عملاً شبه فاشل وقد بدا ان العمارة فى مأزق: وكان لابد من ظهور مهندس معمارى عبقرى لاخراجها من هذا المأزق.

سنان

سوف يجد العثمانيون هذا المهندس المعمارى فى شخص سنان المعمار الذى سوف يستخلص النتائج النهائية للبحوث التى اضطلعت بها أجيال من الفنانين وسوف يؤسس الفن الكلاسيكى. وقد ولد سنان فى عام ١٤٨٩ قرب قيصرية، فى اسرة مسيحية بالتأكيد. أما انه لم يكن تركى الأصل، فإن ذلك لا يقلل أبداً من واقع انه كان يعبر عن العبقرية التركية وأنه كان، بالمعنى الكامل للمصطلح، عثمانياً. ويقال انه قد تم تجنيده فى صفوف **الديفشرمه**، فى عام ١٥١٢، وأنه، بوصفه جندياً، قد شارك فى حملة بلجراد فى عام ١٥٢١، ثم خدم فى أقاليم أخرى فى الامبراطورية، خاصة فى الشرق الأدنى العربى. وفى عام ١٥٣٨، أتيحت له الفرصة لتشييد جسر على نهر البروت، ثم لتشييد جسر على نهر الدانوب، وقد شاهد السلطان أعماله. ومنذ ذلك الحين، انكب على العمارة، حيث بنى على حد سواء المساجد والأضرحة، والحمامات والمطابخ، وكان مجموع ما شيده نحو ٣٦٠ أثراً. ووفقاً لكلامه هو نفسه، فإن ثلاثة أعمال تميز مراحل عمله: مسجدا شاه زاده والسليمانية فى اسطنبول ومسجد السليمية فى ادرنه – عمله الرئيسى وأحد الانجازات المتازة للعمارة العالمية. وكان عمره أكثر من ثمانين سنة عندما أنجزه.

وعلى الرغم من ان عبقرية سنان كانت عبقرية مبدعة من حيث الجوهر، فإنه لم يسع الى الأصالة بأى ثمن ولم يخش من استلهام التراث ومن تطبيق الصيغ التى أثبتت جدارتها، كما نرى فى مسجد جوزليڤين فى القرم (١٥٥٢)، حيث يستعيد، على نطاق أصغر، تخطيط مسجد الفاتح. على انه يجدد الفن تجديداً عميقاً، ويدشن الكلاسيكية العثمانية ويعطى للعمارة دفعة قوية تسمح لها بالبقاء بعد موته وذلك بالرغم من الانحطاط الذى يشتد فى جميع المجالات. لكن درسه سوف يكون بالغ القوة بحيث ان الأعمال، التى أصبحت عاجزة عن التحرر منه، سوف تنتهى بفقدان كل قوة ابداعية.

مسجد شاه زاده

فى مسجده العظيم الأول، المبنى فى عام ١٥٤٨، نجد ان سناناً، مستفيداً من دروس الماضى، بما فى ذلك درس ايا صوفيا، يخلق فى آن واحد العمارة الكلاسيكية وأثراً يكاد يكون غاية فى الكمال. ولن يتبقى بعد سوى استغلاله وتحسينه والاستناد اليه لاتخاذ خطوات أخرى وتطبيق حلوله فى آثار أكثر ضخامة. والواقع ان مسجد شاه زاده يعتبر متواضعاً نسبياً، حيث لا يزيد قطر قبته عن ١٩ متراً، بما يشكل تراجعاً عن قطر قبة مسجد سليم الأول؛ ويقال ان المسألة كانت مسألة تجريب[٧]. وفى اعتماده لنهج التغطية بقبة مستندة على نصفى قبتين، يتجه سنان الى دفعه الى نتيجته المنطقية النهائية باستخدام، ليس كوتين كرويتين، بل أربع، على شكل صليب، ويرجع من ثم الى التخطيط المستند الى محور مركزى. وتستند هذه المنظومة كلها على أربع دعامات مثمنة الأضلاع عند قاعدتها، واسطوانية ومضلعة فى جزأها الأعلى وعلى أربعة اقواس كبيرة تنظم مجالاً داخلياً يتميز بمتفصلات راسخة ومحددة. أما الأحجام الخارجية، المرتبطة بشكل يثير الاعجاب، فهى تؤلف كلاً متماسكا. وعلى الرغم من ان الأثر

يعتبر مكعباً بشكل صارم حيث يبلغ طول الضلع ٣٨ متراً فى مقابل ارتفاع مماثل عن الأرض، فإنه يعطى وقع شكل هرمى، وذلك جزئياً بسبب القباب الوسطى، خاصة قباب الأبراج الاسطوانية للزوايا والتى تتمثل وظيفتها فى موازنة سطوة الأقواس. وتؤدى الرشاقة التى لا نظير لها حتى الآن للمئذنتين المزودتين بشرفتين، والنوافذ العديدة والأروقة الجانبية الطويلة التى تشكل زخرفة زاهية، الى الحيلولة دون أن يصبح هذا الأثر المعمارى الصلب ثقيل الوقع.

وبالرغم من نجاحه، فإن سناناً يتخلى عن التخطيط المتمحور على مركز وذى انصاف القباب الأربعة. ونحن لا نعرف السبب فى ذلك بالضبط، وإن كان لاشك فى ان ذلك يرجع الى انه قد رأى ان القبة المركزية المدعومة من أركانها الأربعة تفقد بروزها وتخلع انطباعاً بالانخفاض على أثر يريد له أن يبدو مرتفعاً. وكان ذلك عيباً كان بالامكان تصحيحه. وسوف يجرى تصحيحه، ولكن ليس من جانبه، عندما تجرى استعادة تخطيط مسجد شاه زاده، فى الينى جامع، الجامع الجديد، والجامع الأزرق، إن لم يكن عند تشييد مسجد الفاتح (الفاتح الثانى)، الذى يعتبر اجمالاً قليل التوفيق.

مسجد السليمانية

بالنسبة لأجمل مساجد اسطنبول، مسجد السليمانية، الذى يبنيه بين عامى ١٥٥٠ و ١٥٥٧، يبدو أن سناناً يريد العودة الى حلول البايزيدية – ولنقل، إن شئتم، حلول اياصوفيا – باسناده قبة قطرها ٢٦.٥٠ متراً وارتفاعها عن الأرض ٥٣ متراً على نصفى قبتين، وهو ينجح هنا فى ما لم يتم احراز نجاح فيه قبل ذلك. وبدلاً من أن يقدم كلاً كثيباً ودون وحدة حقيقية، فإن مسجد السليمانية يبدو مفعماً بالوضوح وببساطة تحجب علماً عميقاً. وتتطابق ترتيباته الداخلية تطابقاً وثيقاً مع

تراكيب الجهاز الداخلى، الأكبر بكثير مما فى ايا صوفيا. والواقع ان القاعة المركزية، الفسيحة بشكل جيد، ترتبط بالملاحق بثلاثة اقواس، يدعمها عمودان من الرخام السماقى، لهما حنيات من الرخام الأبيض والأسود. ويمكن الوصول الى هناك عبر اربعة ابواب، تقع على أطراف الواجهات الجانبية، وعبر باب رئيسى، فى المحور، يتصل بالصحن. ويحصل هذا الأخير فى زواياه الأربعة على أربع مآذن مضلعة، لاثنتين منهما ثلاث شرفات، جد فارعة، وللاثنتين الأخريين شرفتان، أقل ارتفاعاً. أما الدعامات، التى تحيد ضغوط العقود، فهى مندرجة، من الداخل، فى الرواقات، و ، من الخارج، فى مدرجى الأبهاء التى ينشر تنظيمها، المفعم بالقوة وبالتنوع، الاحساس بالسكينة وبالصفاء.

ويندرج مسجد السليمانية فى أرض شاسعة مسورة **(زيادية)** تخترق أسوارها النوافذ، وفق ترتيب معروف منذ العباسيين (القرن التاسع) على الأقل وهو محاط **بكلية** رائعة ذات خطوط طويلة منخفضة تحفها قباب صغيرة ومداخن مرتفعة، ومبان تنفتح عبر أروقة على حدائق داخلية تذكر بالأديرة. وهذا التكوين البسيط والمخطط بشكل جيد، والذى يتميز بجمال ناجز، لا ينبىء بجديد بعد ذلك وسوف يستمر من ثم فى التمتع بالاستحسان لزمن طويل. وسوف يولد شيئاً من الرتابة لولا التنويعات المرهفة على التفاصيل والتى سوف يجرى ادخالها عليه، وإن كان الأمر يحتاج الى قدر من الانتباه لرصده، وهو ما يستجيب كثيراً لمفهوم جد اسلامى عن الفن. وتقدم تكية المولوية أو دراويش قونية الدوارين مثالاً جميلاً لذلك حول قاعة اجتماع الزهاد والبرج السلچوقى المرتفع المزخرف بالقاشانى لضريح مؤسس الطريقة، جلال الدين الرومى.

وخلف مسجد السليمانية، نجد أن مكاناً مسوراً آخر، مستنداً الى حائط مكان العبادة الذى لا تحدد انتظامه هنا سوى دعامات المبنى غير المواربة، يخصص للجبانة التى نصادفها فى كل مكان تقريباً، ومنذ زمن بعيد، على مقربة من

المساجد، وبين المقابر ذات الشواهد، ينتصب الضريحان اللذان بناهما سنان لسليمان القانونى ولزوجته روكسلان.

مسجد السليمية فى ادرنه

فى مسجد السليمانية، تم تحقيق نقاء المشهد الخارجى والتطابق الحميم بين الخارج والداخل على حساب المجال الداخلى الى حد ما. وفى أواخر حياته، سوف يخفف سنان هذه العيوب فى أثر رائع، هو مسجد السليميه فى ادرنه (١٥٦٩ - ١٥٧٤).

وخلافاً لما جرت عليه العادة، فإن مسجد السليمية غير مصحوب بكلية. فالملحقان الوحيدان له كانا، فى الأصل، مدرستين صغيرتين تقعان خلف قاعة الصلاة (كما هو الحال فى البايزيدية فى المدينة نفسها). وبعد سنوات قليلة من انجازه، نحو عام ١٥٨٠، سوف يتعين انشاء بازار لتمويل المبرة. وسوف ينفذ ذلك داوود أغا، تلميذ سنان، بشكل رائع، دون الاساءة بأى شكل الى التكوين العام.

والواقع ان المسجد المنعزل بهذا الشكل، والذى ينهض على رابية صغيرة، والمتوازن بشكل ناجز، والذى يتميز بخطوط تقود النظر صوب رأسه، إنَّما يحقق كما لا يفعل ذلك أى مسجد آخر صورة الجبل الكونى ويتجاوب مع المثل الأعلى لمهندسى القباب الذين يريدون أعطاء الانطباع بأنها تحلق فى السماء. ثم ان المنارات الأربع، الضخمة دون أن يبدو انها كذلك، والتى تتميز برشاقة مدهشة، والمقامة على الزوايا الأربع للمبنى وليس على الصحن، تلعب دور الدعامات وتوحى بأعمدة الكون الأربعة الموجودة فى التمثيلات الرمزية. أما الصحن، حيث جرى إعداد قباب الأروقة إعداداً خاصاً، فهو فى آن واحد مرتبط على نحو جيد بالحرم ومتميز بما يكفى عنه حتى لا يغير مشهده الخارجى.

وهذا العمل الذى لا نظير له، وهو ثمرة حياة ذات جهود متقدة، لم يجر الاضطلاع به دون دراسات تمهيدية. والواقع ان سناناً كان قد درس التخطيط الذى ارتأى اعتماده فى حرمين فى اسطنبول، اصبحا شهيرين بزخرفتهما، وهما المسجدان الصغيران الذى يحمل أولهما اسم رستم باشا (١٥٦٠) والذى يحمل ثانيهما اسم محمد باشا سوكوللو (١٥٧١)، واللذان يعتبر جد منسجم معهما؛ وسوف يستعاد، منذ عام ١٥٧٥، بالنسبة لمسجد عزب قابى فى اسطنبول.

وعلى بعد مسافة قصيرة من قرن الذهب، فى حى التجار والبحارة، جرى تشييد مسجد رستم باشا الجميل على طبقة أرضية جد مرتفعة (٦ أمتار)، كانت مخصصة لاستقبال السلع. وهذا المسجد، الذى يمهد له رصيف صغير جد بسيط ورواق، والمكسو بأحد أجمل تكسيات القاشانى فى القرن السادس عشر، إنما يظهر بوصفه جزيرة صغيرة من الهدوء فوق صخب المدينة. ثم إن تألق الألوان والوحدة فى تنوع المواضيع الزخرفية المختارة يضفيان عليه حميمية قصوى ويسهمان فى المزاوجة، فى انسجام تام، بين ا لاحجام والخطوط المعمارية التى لم يجر من قبل قط الموائمة بينها بهذه الدرجة من الروعة.

والواقع ان التخطيط جد البسيط وجد العقلانى الى هذا الحد لمسجد رستم باشا هو نفس التخطيط الذى استعاده سنان فى السليمية باتساع مختلف تماماً وبرغبة فى التفوق أخيراً على اياصوفيا : فالقطر الذى يبلغ ٣١,٢٨ متراً والذى سوف يعطيه لقبته، والأكثر الى حد ما من قطر القبة الجوستينيانية الذى يبلغ ٣١ متراً (والمعدل من جهة اخرى) ، يثبت ذلك. وهذه القبة الضخمة لا تستند بعد على أنصاف قباب، بل على ثمانية أعمدة مستطيلة ويتم استيعاب ارتفاعها فى آن واحد بسلسلة من الأقواس وعقود الزوايا المتناوبة وبدعامات رشيقة تضبط ايقاع التكوين. وتبرز جبهاتها المتوجة على شكل هرمى فوق رقبة القبة وتعيد ادخال الخطوط الرأسية التى كان هناك اتجاه شديد الى التخلى عنها. ولابراز **القبلة** على

نحو أفضل فى أثر متمحور على مركز، يجرى وضع المحراب في صدر صغير، وهو حل نادراً ما اعتمده الاسلام (وان كان قد لوحظ بالفعل فى بورصا) غير انه جد موفق : فهو وحده الذى يمكنه أن يمنح مكان العبادة الاسلامى عمقاً لا وجود له فيه باتباع اى حل آخر.

تراث سنان

قلما كان بالامكان قطع شوط أبعد من الشوط الذى قطعه سنان، لكنه ترك لخلفائه أعداداً كبيراً جداً من النماذج المعمارية التى يمكنهم العمل بالاستناد اليها. وسوف يفعلون ذلك غالباً بنجاح، دون أن يحاولوا شق طرق جديدة.

إن البنية المتعددة الزوايا التى تفرضها الأعمدة الثمانية فى السليمية، ولكن الملحوظة بالفعل قبل ذلك، سوف تستعاد غالباً، إما على نحو ما هى عليه، أى على شكل مثمن زوايا، أو بالرجوع الى المسدس، وإن كان دائماً بأربعة أجزاء – على أربع زوايا – لا يسعنا الجزم بتسميتها بعقود زوايا أو بأنصاف قباب، كما هو الحال فى الإسكى والده جامع الذى يرجع الى عام ١٥٨٣، وفى الينى والده جامع فى أوسكودار الذى يرجع الى عام ١٧١٠، وفى مسجد أيوب الذى يرجع الى عام ١٨٠٠، وهو مسجد عتيق أعيد تشييده قرب قبر أحد صحابة النبى، وهو (ابو) أيوب (الأنصارى)، الذى قتل فى الزمن الغابر عند أسوار القسطنطينية. وفى هذين المبنيين الأخيرين، فإن التأثير الأوروبى، على الزخرفة على الأقل، فى عصر يهيمن فيه بلا منازع، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً. وفى المساجد الصغيرة العديدة، التى تستلهم ايضاً نموذج مسجد السليمية، نجد ان أنصاف القباب والأقواس يتم استخدامها بحرية على نحو تناوبى فى تكوينات حاذقة ومفعمة بالحياة، تولد احجاماً متباينة وترتيبات غير متوقعة غالبا للمجال.

لقد قلنا ان تخطيط مسجد شاه زاده قد اتبع فى عدة مساجد كبرى، فى مسجد السلطان أحمد وفى الينى جامع وفى مسجد الفاتح الثانى. والواقع انه قد اتبع وبشكل حاذق. ولاشك ان المسجد الأزرق أو مسجد السلطان أحمد هو أشهر مبنى اسلامى فى اسطنبول و ، اذا لم يكن الأجمل، فإنه الأكثر بهاءً على الأقل. كما انه المبنى الأوسع: فهذا المسجد الذى يقع على ساحة الخيل البيزنطية، والذى يطل على بحر مرمرة، يبلغ عرضه ٦٤ متراً ويبلغ طوله ٧٢ متراً، دون حساب الصحن الذى يضاعف مساحته، ويعلو عن الأرض بمسافة ٤٣ متراً. وقد بناه مهندسه المعمارى، محمد أغا، بين عامى ١٦٠٩ و ١٦١٧، باستخدام أقواس عظيمة لاسناد قبته على أربعة أعمدة ضخمة وهى قبة يزيد قطرها عن ٢٣ متراً بقليل تدعمها أربعة أنصاف قباب، تسندها هى نفسها ثلاثة عقود زوايا ذات أبعاد أقل، وبزيادة عدد الأحجام المعقوفة. وقد أنجز بذلك خطوة أخرى فى الترتيب التدريجى والوقع الهرمى. والواقع ان المنارات الست – والتى تشكل تجديداً شبه مطلق فى الفن الاسلامى لم يستخدم يمثل هذا العدد الكبير إلا فى مكة – ، والنوافذ التى تأخذ شكل عقد كامل والموزعة على خمس درجات من الارتفاع، والبريجات ذات القباب إنما تكثف زخمه. أما الداخل، المغمور بالنور، فهو مزخرف فى الجزء العلوى بالرسوم (التى جرى ترميمها مؤخراً) وبنحو ٢١٠٠٠ تربيعة خزفية مزخرفة بالزهور الزرقاء والخضراء والحمراء والسوداء وبباقات مضمومة من الورد.

أما الينى جامع (الجامع الجديد) الذى يكاد يشمل قرن الذهب، والذى جرى تشييده بين عامى ١٥٩٧ و ١٦٦٣، فهو لا يبدى قدراً كبيراً من الروح الابداعية، لكنه يحتفظ بمظهر مهيب على الرغم من أبعاده الصغيرة. وقد كان محاطاً **بكلية**، أكثر ارتفاعاً من **الكليات** الأخرى، لا يبقى منها غير البازار المصرى (مصر تشارشى)، وهو بناية مقببة جميلة، ذات طابقين وممرين لهما خطوط عمودية،

والجناح السلطانى المرتبط بالمسجد عن طريق رواق، وهو عمل أصيل وجميل يزين كلاً رائعاً مكسواً بالخزف.

إلا أنه ربما كان المخطط القديم للمسجد ذى القبة الواحدة، وهو المخطط الذى يتمتع بالحظوة دائماً وأبداً، هو الذى يوظف على أحسن نحو المهارة التى اكتسبها المعماريون العثمانيون فى فن القبة. والثورة التى حولت هذا المخطط فى القرن السادس عشر هى أيضاً من عمل سنان. فالواقع أن سناناً، ادراكاً منه لتعذر ربط الحجم نصف الكروى للقبة بالحجم المستطيل للقاعة، قد تخلى بشكل خالص وبسيط عن هذا الأخير وارتأى اسناد شكله شبه الكروى على أربعة أقواس عظيمة تستند على أعمدة زوايا المبنى وحدها. وهكذا تصبح الجدران أشبه ما تكون بستائر تخترقها نوافذ لا حصر لها وليست لها بعد أية وظيفة حاملة. ومنذ مسجد محرمه سلطانه، فى حى ادرنه قابى فى القسطنطينية، فى عام ١٥٥٧، أتقن بشكل كامل مشروعه: فالملاحق الوقورة الى أقصى حد ممكن والمفتوحة بشكل واسع على الجناح المركزى تشكل معه مجالاً داخليا واسعاً و ، من الخارج، تبرز الأقواس. وسوف تبقى مساجد جد عديدة على هذه الصيغة، وذلك غالباً باحتواء أجهزة طفيلية كالواجهات، وذلك حتى العصر الحديث، كما هو الحال فى نصرتية طب خانه (١٨٢٦)، احد أفضل أمثلة الأسلوب الامبراطورى، ومسجد دولماباختشى المعروف جيداً والذى أنشىء فى عام ١٨٥٤.

وبين عامى ١٧٤٨ و ١٧٥٦، سوف يبنى آخر عمل عظيم من أعمال العمارة الدينية العثمانية تحت قبة واحدة، وهو مسجد نور - اى عثمانية. ففى هذا المنتصف للقرن الثامن عشر، يصبح التأثير الأوروبى ملحوظاً، إلا انه يبدو انه قابل للاحتواء ولا يبدو من غير المعقول توقع تجديد، جد ضرورى، للفن العثمانى. وتبدو الزخرفة باروكية بشكل سافر، لكنه باروك صار اسلامياً. ويملك المعماريون دائماً

معارف تقنية فعلية – كما يثبت ذلك اتساع القبة، التى تغطى دائرة قطرها ٢٥.٧٠ متراً، وتبديد ضغط الأقواس بدعامات على الزوايا وبجناحين مستطيلين فى الركنين الجنوبى – الشرقى والجنوبى – الغربى. وهم يتميزون بروح ابداعية عند بحثهم عن صيغ جديدة – الصحن الذى يأخذ شكل نصف دائرة غير منتظمة، ضيقة الى حد ما، لكنها ذات طابع شاعرى قوى – أو مجددة – الصدر الذى يحتوى المحراب، والذى كان قد اختفى منذ السليمية. كما ان بوسع الخصائص الايجابية أن تدفعنا الى نسيان العيوب الطفيفة : رداءة دمج الصحن بالكل، أو أيضاً التصور جد الهزيل عن الأعمدة المقامة على الأروقة الخارجية من الجهة الشرقية أو من الجهة الغربية.

أما المثال الأقل توفيقاً، ولكن المهم مع ذلك، فهو مثال مسجد لاله لى فى اسطنبول الذى شيده المهندس المعمارى طاهر أغا (١٧٥٩ – ١٧٦٣)، والذى دمره زلزال وأعيد تشييده فى عام ١٧٨٣، حيث تستند القبة على أعمدة موزعة على شكل مثمنات كما فى مسجد السليميه، دون أن يجيد تماماً تبنى الباروك كما ان مسجد الفاتح الجديد (الفاتح الثانى) الذى شيده المهندس المعمارى نفسه، والذى يتميز بثقل بالغ ولا يتمتع بزخم رأسي أو هرمى، قد أساء تبنى الروكوكو.

الأشكال الأخرى للفن

البيت العثمانى

لا يبقى اليوم الكثير من التكوينات الحضرية السليمة القادرة على اعطاء فكرة عن المدينة العثمانية القديمة. والمساجد الكبرى نفسها تفقد جانباً من رونقها عندما تطغى عليها العمارات الحديثة. أما فى الماضى، وحتى عهد قريب، فقد كانت تهيمن بشكل واسع على مدينة تمتد طولاً بأكثر من امتدادها ارتفاعاً، لانها لم تكن غالباً ضمن أسوار.

ويبدو ان البيوت قد شيدت هناك بشكل عشوائى داخل حدائق صغيرة مسورة، مع واجهات ممتدة على طول ممرات غير مستقيمة البتة. ولما كانت تبنى من طابقين (فوق قاعدة صلبة) من الخشب، أو بالاعتماد على هياكل خشبية مكسوة بمواد متباينة، وتلون بألوان زاهية أو رقيقة، تحت أسقف ذات ميل بارز، بأحجام على شكل خرجات وبنوافذ عديدة تطل على الخارج، فإنها تقدم نموذجاً مستحدثاً للسكن، جد مميز شأنه فى ذلك، مثلاً، شأن البيت الرومانى أو البيت الصينى، وشاذاً بالكامل فى العمارة الاسلامية. وهذا النموذج للسكن والذى يبدو أنه يتشكل شيئاً فشيئاً لكى يصل الى تمامه فى القرن الثامن عشر، والذى يشمل نطاق توسعه الأراضى الأوروبية للامبراطورية العثمانية وجزءاً من الأناضول، شمال خط يمتد من ازمير الى أرضروم، إنما يتحدد بالتراكب على مستوى الخدمات ومستوى الشقق السكنية، وبالتوزع حول **صوفا** مركزية، وهى نوع من بهو أو من صالون يعتبر مكاناً للقاء وللحياة المشتركة. وبالرغم من هذه الخصائص الحاسمة، فإنه لا يتبع نموذجاً واحداً، بل يتمتع بقدر كبير من حرية التكوين وهو ما يضفى عليه جانباً كبيراً من جماله ومن جاذبيته. وهو نموذج بيوت أكثر فخامة، تعتبر قصوراً صغيرة حقيقية مشيدة على ضفاف الماء، خاصة على ضفاف البسفور، تسمى **باليايات**، التى تعتبر عادة استراحات ثانوية

وتتمحور زخرفتها بشكل خاص على الأرضية، المغطاة بالطنافس، وعلى الأسقف، المزخرفة بشكل ثرى، لكن الجدران المزخرفة بالكوى غالباً ما تكون مزينة بالرسوم. وبالرغم من الحرائق التى دمرتها، تبقى منها أمثلة لا تحصى فى مجمل المنطقة المحددة أعلاه، فى اسطنبول، وفى ادرنه، وفى بورصا وربما أيضاً فى المدن الصغيرة، پلوڤديف وأورهيد وكاستوريا وساراييڤو وبيرات فى البلقان، وأفيون وقولا وبيرجى وصفرانبولو فى الأناضول و ، وخارج هذه المنطقة، فى أنطاليا مثلاً.

العمارة المدنية

كانت مناهل المياه وفيرة فى المدن، فهى تأخذ شكل منشآت مستقلة فى أحواش المساجد (**شالديروان**) وفى الساحات وفى تقاطعات الشوارع (**تشيشمه**) أو شكل هياكل معمارية مستندة الى جدران العمائر العامة (**سبيل**). وفى زمن مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠)، كان عددها أكثر من عشرة آلاف فى اسطنبول، ويبدو ان عددها يتزايد أيضاً فى عهد أحمد الثالث، فى مستهل القرن الثامن عشر. والى ذلك العهد يرجع أكثرها جمالاً وأكثرها فخامة، حيث تأخذ شكل أكشاك ذات افريز مع سقف هرمى الشكل ويريجات ذات قباب، جد جذابة ومزخرفة بشكل فائق الجمال (أسبلة احمد الثالث، ١٧٢٨، وسبيل طب خانه، ١٧٣١، المجاور لأيا صوفيا، والأكثر توفيقاً، وسبيل عزب قابى، ١٧٧٣).

وكان لكل حى **حمامه** أو حماماته، للرجال وللنساء، وهى أماكن لقاء يقضى المرء فيها ساعات طويلة للراحة ولتجاذب اطراف الحديث. وقد أسهمت وظيفتها الاجتماعية فى الاعتناء بها واضفاء طابع باذخ عليها. والواقع ان أعظم المهندسين المعماريين، ومن بينهم سنان، لم يستنكفوا عن تشييدها (**خاصيكى حمام** فى اسطنبول، ١٥٥٣، وهو مبنى طويل يمتد على مساحة ٧٥ متراً ويتميز بأحجام جيدة التوزيع). وشأنها فى ذلك شأن الحمامات الأخرى فى العالم الاسلامى، والتى تلاشى أغلبها، فقد حافظت على تراث **الحمامات** الرومانية، حيث توجد حجرة لتغيير الثياب، وقاعة ساخنة وقاعة باردة (apoditarium, caldarium, tepidarium)؛ وهذه الحمامات، المكسوة بالواح من الرخام، كانت مغطاة بقباب واسعة غالباً، تبرز منها مجامر زجاجية تنيرها (إن حمام مدفاء دمرداش، فى بورصا، والذى يرجع بلا ريب الى زمن بايزيد الثانى، له قبة قطرها ١٦ متراً). وأشهر الحمامات هى حمامات بورصا، التى جددت مراراً (ايسكى كاپليچا، ذو **السپولپات**

البيزنطية، والذى بنى فى عهد مراد الأول، والينى كاپليچا الذى يرجع الى عام ١٥٣٣)، وربما يليها شهرة، علاوة على الخاصيكى حمام الذى بناه سنان والذى أشرنا اليه بالفعل، حمام توكات، الذى يرجع الى عام ١٤٢٠، وحمام بودابست، الذى يرجع الى عام ١٥٠٦، والذى اعجب به (المؤرخ) أوليا شلبى وأطلق عليه اسم «الحمام ذى الأعمدة الخضراء»، اشارة الى أعمدة الرخام السماقى الثمانية التى تحيط بالحوض.

أما خانات (المسافرين) المدينية، كتلك التى نصادفها على الطرق، خاصة الطرق المؤدية إلى أوروبا (كما فى كوتشوك تشيشمه، لوليبورجاز، هرمنلى)، فقد كانت غالباً بنايات ضخمة (ان الكيركيتشيلير خانى، الذى يرجع الى عام ١٤٦٨، والذى دمره زلزال عام ١٨٩٦، والذى يتميز بحجم غير عادى، كانت به ١٧٦ غرفة موزعة على طابقين حول صحنين واسعين). ولما كانت تخطط لتلبية اعتبارات عملية أكثر منها فنية، فإنها لا تبدى الخصائص المعمارية الرفيعة للخانات السلچوقية، وذلك بالرغم من الجودة المتكررة للقباب، ورصانة العقود الصغيرة، حيث تستند أعمدة الطابق العلوى على جبهات أقواس الأرضية. وقد عانت كثيراً من تقلبات الزمن، لكن الخان الذى اعتبر الأجمل بينها، الوالدة خان فى اسطنبول (مستهل القرن السابع عشر)، يمارس مع ذلك غواية أقل من الينى خان (أواخر القرن السادس عشر، أوائل القرن السابع عشر)، الذى يقع فى منتصف الطريق بين توكات وسيواس، أو الكورساميلى خان فى سكوپيا (القرن السادس عشر) أو خان أولوكيشلا، الذى يرجع الى عام ١٦١٩.

أما الجسور كلها تقريباً فهى رائعة. وبوسع المرء أن يتساءل عما اذا كانت الموهبة والخيال الخصب اللذان أبداهما دائما المعماريون الأتراك فى تشييدها إنما ينجمان عن واقع ان أية ضرورة شعائرية أو ثقافية لم تكن تعترض سبيلهم. ففى

مواجهة مشكلات تقنية صرفة، سوف يتمكنون من حلها باستاذية تامة للتوفيق بين الرسوخ والجمال: جسر موستار الذى شيده خير الدين فى منتصف القرن السادس عشر، جسر پريسنافي ڤيسجراد، الذى شيده سنان، جسور ڤاردار فى سكوبيا، وكوزيا فى سارابيڤو، ويويوك تشيشمه.

وقد شيد العثمانيون المئات من الحصون ذات الهيكل القليل الأصالة، حيث ان فن التحصينات الذى يلبى فى كل مكان احتياجات واحدة قد قدم حلولاً متطابقة بشكل محسوس فى الغرب كما فى الشرق البيزنطى والاسلامى. ولاجدال فى ان الحصون الأشهر والأكثر روعة هى الحصون التى شيدت على الضفتين الآسيوية والأوروبية للبسفور فى عام ١٣٩٥ (والتى جرى توسيعها فيما بعد) وفى عام ١٤٥٢ والتى تحمل أسماء حصن الأناضول (أناضولو حصارى) وحصن روميليا (روميلى حصارى). كما يمكننا أن نشير فى اسطنبول الى حصن الأبراج السبعة **(يدى كولى)**، والذى بناه محمد الثانى فى عام ١٤٥٨ بالاعتماد على الأسوار البيزنطية والذى لا نتبين جيداً الهدف الأول من وراء تشييده.

الفن الجنائزى

على الرغم من وجود جبانات شاسعة، فإن المقابر لا تراعى مجال الأحياء ويصطدم المرء بها فى منعطف الطرق. على ان الأضرحة (تربه)، فى المدينة، تتجمع أساساً حول المساجد. وعلى الرغم من ضخامتها، فإنها لا تتميز البتة بالضخامة التى تعطيها لها آسيا الوسطى وبدرجة أكبر هند المغول الكبار، حيث يجرى التمسك بالأبعاد المحددة لها منذ نهاية القرن العاشر.

وعلى الرغم من ان الاضرحة العثمانية تستثير اعجاباً اجماعياً، خاصة بعد تدخل سنان الذى اشتهر بالتفوق فى هذا المجال، فإنها ليست لها أهمية الأضرحة

السلچوقية التى تعتبر مستمدة منها. فلما كانت لا تبقى لاعلى ما تتميز به من اتقان، ولا على ما تتميز به من سعة الخيال، ولا على ثرائها الزخرفى، فإنها لا تقدم مثل هذا التنوع فى النماذج. والواقع اننا يمكننا أن ندع جانباً سلسلة جد شاذة من الأبنية الصغيرة غير المسورة، والمغطاة بقبة تستند على دعامات مرتبطة باقواس حادة أو على شكل عروة سلة، وذلك على الرغم من ان هذه السلسلة لا تفتقر الى الأهمية؛ وهذه الأبنية الصغيرة المعروفة منذ النصف الأول للقرن الرابع عشر فى إزنيق (**تربة** حاچى حمزة **وتربة** يعقوب شلبى)، تشهد انتشاراً واسعاً فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، خاصة فى البلقان (أضرحة تراڤنيك وسارايیڤو).

ومنذ مدرسة بورصا، يصبح تطور الفن الجنائزى محسوساً. فهو يمس بالدرجة الأولى الغطاء الذى كان، فى عهد السلاچقة، على شكل قبة تحت طاسة هرمية أو مخروطية الشكل، ثم التخطيط الذى يعلى من شأن مثمن الزوايا والأضلاع الأثنى عشرة، وبشكل أكثر ندرة، الدائرة والمربع، ثم كذلك الانارة، جد الواهنة، والتى تتم من خلال نوافذ ضيقة، وأخيراً الزخرفة المنحوتة المركزة على الكوى. وكانت القباب قد بدأت فى فرض نفسها، وتم التخلى عن التخطيطات الدائرية والتخطيطات المعتمدة على اثنى عشرة ضلعاً للاتجاه الى تخطيطات مربعة الزوايا أو مسدسة الزوايا أو مثمنة الزوايا، وجرى فتح نوافذ عديدة وواسعة، وأصبحت الزخرفة المنحوتة نادرة بينما ازدهر التصوير والخزف على مجمل الجدران، خاصة فى الداخل. والواقع ان أضرحة المرادية، الجبانة السلطانية فى بورصا، والموجودة فى حديقة تظللها الأشجار، والمبنية بمداميك تتناوب استخدام الحجر والآجر، إنما تقدم مجموعة متنوعة كاملة من الاجتهادات العثمانية الأولى. وأياً كان الأمر، فإن أشهر ضريح، فى القرن الخامس عشر، هو الضريح الأخضر (ييشيل تربه، ١٤٢١) فى بورصا، الذى يتميز بتخطيط مثمن الزوايا، حيث نجد أن

الغطاء، وهو عبارة عن قبة شبه مدببة مستندة الى رقبة مرتفعة بشكل غير عادى (٤.٥٧ امتار) يواصل الاشارة الى التقاليد الموروثة، بينما نجد ان التزيين الرائع بالقاشانى الذى يغطى الواجهات الداخلية والخارجية يشير الى مفاهيم زخرفية جديدة. ويثبت باب من خشب شجرة الجوز يتميز بتزيينات هندسية الشكل ويحمل توقيع فنان من تبرين، إن كانت هناك ضرورة للاثبات، وجود تدخل ايرانى.

والواقع ان الضريح العثمانى فى العصر الكلاسيكى كما يبنيه سنان هو بوجه عام اوسع الى حد ما من الضريح الذى بناه أسلافه وغالباً ما نجد ان أضلاع قبته شبيهة بأضلاع القاوون. وهذا الضريح المقسم الى طابقين لا يستجيبان لأية متطلبات معمارية، أو المحاط برواق ذى أعمدة تدعم الأسقف المائلة التى تخترق خطه (ضريح سليمان القانونى)، ينفتح عبر بوابة على افريز. ولما كان مكرراً فى عدد جد كبير من النماذج، فإنه يستثير بشكل خاص اهتماماً عظيماً من حيث زخرفته الخزفية (ضريح سليم الثانى وضريح مراد الثانى)، لكنه لا يفتقر مع ذلك الى محاولة كسر الرتابة اعتماداً على النتوءات أو الكوى الصماء (ضريح محمود باشا، ١٤٦٣) أو التعاريق أو أعمدة الزوايا الغائرة أو قواعد النصب (ضريح خسرو باشا، وهو من عمل سنان، ١٥٤٥). ومن الناحية المعمارية، فإن الضريح الأكثر توفيقاً هو ضريح محمد شاه زاده، الذى بناه أيضاً سنان فى صحن المسجد الذى يحمل الأسم نفسه : فحجمه منسجم وتوازنه تام والنافذتان الموجودتان فى كل درجة من كل واجهة من واجهات المثمن تضفى عليه كثافة وكمالاً.

القصر

إن فكرة الاسلام الأساسية التى تذهب الى ان العمل ليس له دوام لا تأخذ بعدها الكامل فى مجال الفن إلا مع القصور. فهذه القصور، العديدة والباذخة،

والتى تتميز غالباً ببذخ يفوق الوصف، إنما تشيد دون اهتمام بمتانتها، وذلك رغبة فى التمتع بها بسرعة. فكل أمير يفكر فى تأكيد عظمة عهده بهجر مقر أسلافه لانشاء مقر جديد. وهكذا فإننا لا نحتفظ إلا بعدد قليل من القصور الاسلامية القديمة التى لا تمت بصلة الى الأركيولوچيا. والقصر الكبير الوحيد الموجود السابق على القرن السادس عشر هو قصر الحمراء فى غرناطة والذين يدين ببقائه، على ما فى ذلك من مفارقة، لاعادة الفتح المسيحية، والتى كانت من جهة أخرى جد مدمرة للفن الاسلامى الاسبانى. وليس هناك ما يدعو الى الدهشة تجاه عدم بقاء شىء من قصور بورصا وادرنه أو من القصر السلطانى الأول فى القسطنطينية. ومن ثم فمما له قيمة ثمينة اننا نحتفظ بشواهد غير تافهة ترجع الى القرن الخامس عشر.

فقصر تشينيلى كشك (الكشك ذو الزخارف الخزفية)، والذى شيد فى عام ١٤٧٢، يحمل أيضاً بشكل بالغ العمق علامات أصوله الايرانية. ولما كان مرتباً على مستطيل قريب من المربع، فإنه يقدم على طابقيه ترتيبات شبه متطابقة : فالجزء الأوسط الذى يأخذ شكل صليب تحت قبة يجد امتداداً له فى ثلاث قاعات ومدخل، تعتبر وريثة للايوانات القديمة، أما الجزء السفلى، المكسور الزوايا، فهو يبرز الى الخارج. وتحتل أربع غرف أخرى الزوايا الأربعة. وكلها مكسوة، حتى ارتفاع ثلاثة أمتار عن مستوى الأرضية، بالزخارف الخزفية التى تمنح القصر اسمه. اما رواق الواجهة ذو الأقواس الحادة المنخفضة والمستندة الى أعمدة مثمنة رشيقة، وهى نسخ حجرية من عمارة خشبية معروفة فى آسيا الوسطى، فهو اضافة تالية، من الأرجح انها ترجع الى القرن الثامن عشر.

طب قابى

لاشك ان الموقع الاستثنائى للأكروبول البيزنطى القديم، على ذروة تهيمن على قرن الذهب وبحر مرمرة، هو الذى سمح، لافتتان السلاطين به، بالتطور المتواصل وببقاء مجمع القصور الضخم المعروف باسم قصر طب قابى.

إن قصر طب قابى، الذى يغطى مساحة ۷۰۰۰۰۰ متراً مربعاً، قد جرى البدء فى تشييده فى القرن الخامس عشر ولم يتوقف العمل على تطويره حتى القرن التاسع عشر. ولذا فإنه يسمح لنا بأن نتتبع على مدار اربعمائة سنة تطور العمارة المدنية والزخرفة العثمانية. وإذ تفصله عن الشاطىء الأسوار البيزنطية، فإنه ينفصل عن المدينة بسور تركى، طوله ۱٤۰۰ متراً ومستند الى الأسوار الأولى ومدعوم بثمانية وعشرين برجاً. ويتم الوصول اليه عبر سبعة ابواب عظيمة، حيث نجد ان الباب الرئيسى، **باب – اى همايون**، وهو أشبه ما يكون بقوس نصر شيده محمد الثانى، غالباً ما يبدو اليوم معدلاً وفاقداً لشكله الاصلى، ينفتح على مداخل اياصوفيا. وهو يطل على ساحة، طولها نحو ۳۰۰ متراً، حيث لا توجد غير كنيسة سانت – ايرين ويوجد فى طرفها الأقصى باب ثان، من عمل سليمان القانونى، هو باب الوسط **(اورطه قابى)** أو باب الخلاص **(باب السلام)** ذو الطابع القروسطى والذى يتميز برسوم مفرطة الجاذبية يمكن لنا أن نرصد فيها مؤثرات مجرية. أما الصحن الثانى الذى يفضى اليه فهو محدد، من اليسار، بباب الموتى (الباب الذى يجرى اخراج موتى القصر منه) وصحن الطبارين الذى يسبق الاصطبلات التى أعيد بناؤها فى عام ۱۹٤۲؛ ومن اليمين، بأجمل عمل معمارى فى القصر، وهو مطابخ سنان، وهى عبارة عن قسم رئيسى واسع تغطيه عشرون قبة ومداخن عالية كان يعمل فيه ما يزيد عن ألف شخص مكلفين باعداد الطعام لنحو خمسة آلاف من المقيمين فى القصر. وفى زاوية شمالية – غربية، جرى ترتيب قاعة المجلس **(قبة**

التى)، والتى لاشك فى انها ترجع الى القرن السادس عشر، وتمت زخرفتها فى عام ١٥٢٧ على أية حال، وهى فى واقع الأمر تتألف من غرفتين، مع أفاريز واسعة وبرج مرتفع على مستوى مربع، حيث يجرى استخدام الغرفة الأولى للمداولات، بينما تخدم الغرفة الأخرى أعمال السكرتارية. ويفضى باب ثالث، **هو باب السعادة**، الى الحى السكنى. وهناك توجد، على المشارف ووسط الحدائق، وليس دون فوضى وبأساليب متباينة، أكبر عدد من الأجنحة التى مايزال بالامكان الاعجاب بها. وأقدمها مبنى **الفاتح كوشكو** (الخزانة حالياً)، والذى يرجع الى عام ١٤٦٨، وهو مبنى بسيط، لكنه منسجم، يتألف من أربع صالات مقببة، ويشكل رواق خارجى امتداداً لها، ومسجد الأغوات، الذى لاشك فى أنه يرجع الى القرن الخامس عشر. والأكثر اثارة للاهتمام هى قاعة مخلفات النبى (التى جمعها سليم الأول فى عام ١٥١٧)، وهى تحفة فاتنة من تحف الزخرفة الخزفية، **والعرض اوخاسى** (قاعة الاستقبال) التى بناها داوود أغا فى عام ١٥٨٥ حيث يحيط رواق رائع بقاعة جد ضيقة وإن كان قد جرى باستمرار ادخال تعديلات عليها، وكشك بغداد (١٦٣٨) وكشك ريڤان (١٦٥٣)، وقاعة الختان (**سنه أوضاسى**)، التى ترجع الى عام ١٦٤١، ومكتبة احمد الثالث (١٧١٨) و ، على ما يبدو، المظلة البرونزية الرشيقة، التى ترجع الى عام ١٦٤٠، حيث يجد المرء نفسه أمام أحد أجمل مناظر القصر. ولا ينبع جمال هذه الأجنحة من خصائصها المعمارية بقدر ما ينبع من زخرفتها الرخامية، وخاصة الخزفية. على انها لا تفتقر الى الرونق؛ يشهد على ذلك الأشهر بينها، وهو كشك بغداد، وهو مبنى مثمن الزوايا تحت قبة يطوق رواقاً على أعمدة من الرخام، مع افريز واسع، وتخترقه اثنتان وعشرون نافذة، ويكتسى طبقة لماعة من الخزفيات الزرقاء والخضراء على أرضية بيضاء.

اما **الحرملك**، سكن النساء، فهو يشكل متاهة معقدة من الأروقة والسلالم والأحواش الضيقة التى تجمع أكثر من ٢٠٠ غرفة، ذات أبعاد متواضعة بشكل

عام، وذات أحجام غير متساوية وموفقة غالباً، ومزينة بشكل بالغ البذخ (غرفة مراد الثالث، ١٥٧٨، المنسوبة الى سنان). وتتجاور هناك كل الأساليب، من الكلاسيكية الى الأسلوب الامبراطورى، حيث نجد خزفيات إزنيق الجميلة والرسوم الجدارية التى تقدم بعض أجمل أمثلة الباروك العثمانى (صوفا كشك، غرفتا سليم الثالث ومحرزه والده). أما النوافذ، شأنها فى ذلك شأن نوافذ المساجد، فهى تغلق بشبابيك زجاجية مؤطرة بنتوءات من الجبس (مرممة بوجه عام). ويتجلى الحرص على توفير الراحة هناك من خلال المراحيض ومناهل المياه والمغاسل والحمامات والمداخن الجميلة المكسوة بالبرونز المطلى بالذهب أو بالخزف، والتى تحقق ظهرياتها المزخرفة والمكسورة الزوايا شكلاً مخروطيا بالغ الامتداد. ويجرى تخصيص حجرات عديدة للمنقولات. والأثاثات، النادرة فى الاسلام، هى الموائد المنخفضة المطعمة بالمركيزى، والخزانات ذات الرفوف الصغيرة، والصناديق والصناديق الصغيرة، والأسرة المنخفضة أو المقاعد المنجدة - على الأقل بقدر ما ان الاثاث الأوروبى أو الذى يحذو حذو الأثاث الأوروبى لم يغز القصر. كما ان الفن التصويرى للقرن الثامن عشر يبدو هناك جديداً ومستحباً كما هو الحال فى مقار السكن الخاصة الكبرى المعاصرة (كوناك طاهر باشا فى مودانيا): ولاشك أن العمل الرئيسى، فى قاعة تناول الطعام التى ترجع الى عهد أحمد الثالث (١٧١٠)، هو صحاف الفواكه والمزهريات التى تزين الجدران.

تزيين المخطوطات بالصور

إن صورة محمد الفاتح التى رسمها سنان بك النقاش هى العمل الوحيد المعروف لهذا الفنان والصورة الوحيدة التى يمكن ارجاعها بلا تردد الى الامبراطورية العثمانية فى القرن الخامس عشر. وليس بالأمكان أن تكون وحيدة كما انه لا جدال فى ان الكثير من الأعمال المتأثرة بالأسلوب الايطالى والموجودة فى «ألبومات الفاتح» تعتبر معاصرة لها. وكانت هناك مدرسة لرسامى المنمنمات

العشرين التى لا ترد أسماء من قاموا برسمها فى كتاب يحمل عنوان **رواية الاسكندر**، وتم انجازه فى عام ١٤١٦، والتى تعتبر جد متأثرة بفن سين كيانج اليوغورى التركى، كما ندين لهم بالصور الـ ١٤٠، ذات الموضوع التعليمى، والواردة فى كتاب **«بحث فى الجراحة»**، أهدى فى عام ١٤٦٣ إلى محمد الثانى. إلا ان هناك ابداعات اخرى فى مجموعات طب قابى ماتزال تثير مشكلات من حيث تحديد نسبها وتاريخها.

وقد جرى الاتفاق بوجه عام على القول بأن مدرسة التصوير العثمانى، بالمعنى الدقيق للمصطلح، قد ولدت بعد ان جلب سليم الأول معه رسامين من تبريز. وفى عهد سليمان القانونى، يبدو ان الانتاج كان مايزال قليل الأهمية. والواقع ان نصوح المطرقى الذى صحب السلطان فى حملاته العسكرية هو وحده الذى ترك أعمالاً غزيرة، وإن كانت غالباً فى حالة أولية. وتشير تصويراته **لحملة العراقين** الى عناية وصفية بما لا يحول دون ميل معين الى الخيال والزخرفة والألوان الكثيفة وعشق حقيقى للطبيعة.

وفى المقابل، فإن مناظره الطبيعة تظل خالية، وذلك دون ريب لحرصه، الذى يتبدى من خلال عزوفه عن تصوير أى كائن حى، على تفسير القانون الاسلامى بشكل بالغ الصرامة. والواقع ان منمنماته الـ ٣٢ والتى تشكل آخر أعماله، **كالسليمان نامه**، التى تروى انتصارات سليمان فى المجر ومآثر أساطيله فى البحر المتوسط، تعتبر جامدة وقريبة من التوثيق، لكنها تتميز بزخرفة أكثر حرارة (موانىء مرسيليا وطولون وآنتيب ونيس).

والفنان الحقيقى آنذاك هو الريس حيدر، المسمى بالبخارى، ضابط البحرية الذى ولد فى اسطنبول نحو عام ١٤٩٢ ومات فى عام ١٥٧٢. وعمله ماثل كله فى ثلاثة أعمال رئيسية صغيرة، هى صور الاميرال بارباروسا وسليمان القانونى وسليم الثانى فبشكل فائق الرشاقة، نجد ان الشخصيات الثلاث، المعالجة بأشكال

جد متباينة، يعبر كل منها بكثافة عن شخصيته المتميزة. ويجرى تصوير الملكين مع فريق محدود من أفراد الحاشية كما انهما يحتفظان برموز سيادتهما،القديمة بالفعل (وبعضها بسبيله الى الزوال): المنديل أو المنشفة التى يمسك بها سليمان بيده اليسرى والتى تدخل فى الرسميات و ، كذلك، زهرة سليم التى تذكر بوردة محمد الثانى، والتى تدخل جدول الرسميات فى القرن التاسع، فى ظل العباسيين. أما باربا روسا، فيجرى رسم نصفه الأعلى مع تحيز واضح للعب على التقابلات: تقابل الألوان، تقابل الوجه المخدد وخطوط الثوب الممدودة، تقابل السيف الممسوك بيد والقرنفلة المحمولة فى اليد الأخرى.

ولاشك ان فن التصوير العثمانى، مع اعترافه بما يدين به لايران، يؤكد للمرة الأولى، فى المنمنمات العشرين الواردة فى المخطوط العظيم الوحيد لعهد سليم الثانى، وهو مخطوط «**أخبار حملة زيجيتفار**» (١٥٦٩)، انه لا ينوى الاذعان لمحاكاتها. فهذا التصوير، المؤسس على مبادىء مطابقة (لمبادىء التصوير الايرانى)، يعتبر أقل ميلاً الى الحلم، الى اضفاء صفات مثالية منهجية على الأشخاص والمناظر الطبيعية، الى الجمال الخالص، وهو ما لا ينطبق على التصوير الايرانى. فالبنسبة للتصوير العثمانى، يحتفظ الواقع بكل أهميته ولا يفقد المذاق السردى الذى كان لدى المطرقى. ولاشك أنه يكتسب بحرصه على التحليل خشونة معينة سوف يحتفظ بها حتى القرن السابع عشر على الأقل.

ويتأكد الطلاق الملحوظ فى عام ١٥٦٩ بشكل صارخ فى الأعمال العديدة التى ترجع الى عهد مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥)، خاصة فى مخطوط «**سليمان - نامه**» الذى يرجع الى عام ١٥٧٩، ومخطوط «**سور - نامه**» الذى يرجع الى عام ١٥٨١، ومخطوط «**سلسلة - نامه**» الذى يرجع الى عام ١٥٨٣، ومخطوط «**هونر - نامه**» الذى يرجع الى اعوام ١٥٨٤ - ١٥٨٨، وربما كان ذلك بسبب قوة شخصية عثمان النقاش، كاتب «**السور - نامه**» و «**الهونر - نامه**».

ويصف «السور – نامه» (كتاب الأعياد)، من خلال ٤٣٧ منمنمة، الافراح التى تعقب على مدار اثنين وخمسين يوماً، ختان ابن السلطان، والموكب الذى نظمه المهرجون وأفراد مختلف الطوائف الحرفية وهم يعرضون اعمالهم أو نماذج تصور أعمالهم. وهذا الكتاب الذى يعتبر وثيقة تاريخية ذات قيمة من الدرجة الأولى، هو أيضاً عمل فنى حقيقى. ويعتبر تكنيك عثمان، القريب من الشريط المرسوم أو من الفيلم، رتيباً الى حد ما : فالفنان يرصد كل جماعة فى لحظة مرورها فى مكان واحد، وتتشكل الزخرفة دائماً، من أسفل، بساحة سباق الخيل البيزنطية حيث توجد المسلة والعمود الحلزونى، وتتشكل، من أعلى، بالمقصورة السلطانية. ولا يؤدى ذلك إلا الى ابراز أحسن لتنوع المشاهد، ولحيوية لاعبى الأدوار، وللحياة التى لا تبين وجوه الدمى، بل حركة السواعد والأيدى، وهو تراث قديم، ملحوظ بالفعل فى الزخارف التى تصور الشخصيات فى بعض الخزفيات السلجوقية التى تنتمى الى اسلوب **الميناثى** (القرن الثالث عشر) أو فى عمل سياح كليم. والواقع ان تكويناً جد مماثل، على شكل تسجيلات ذات خطوط مستقيمة أو منحنية من شأنها تركيز الاهتمام على السلطان، يوجه المنمنمات التسعين **للهونر نامه** (كتاب المآثر)، وهو مجموعة من مشاهد البلاط، والصيد، والحرب، والألعاب، ذات الألوان الواضحة والزاهية. وربما كانت هى التى تشير على أحسن نحو الى التأثير البالغ الذى سوف يمارسه عثمان والذى سوف يدوم زمناً طويلاً. على ان ما يميز فنه يبرز بالفعل فى عمل معاصر، هو مخطوط **«أحسن التواريخ»** (١٥٨٣)، وهو تاريخ للجنس البشرى منذ نشوء الخليقة، وإن كانت عدة منمنمات تتميز بسمة أكثر عنوبة وبسكون أقل. والحال ان الفنان، ولعله شخص يحمل اسم السنى، قد قدم فى هذا العمل صوراً توراتية عذبة (آدم وحواء، سفينة نوح، دمار سدوم). وتجدر الأشارة أيضاً، فى اواخر القرن السادس عشر، الى مخطوط ضخم تحت عنوان **«حياة النبى»**، وهو نص يرجع الى القرن الرابع عشر وأعيد نسخه وتزويده بالصور فى عام ١٥٩٤،

تفرق مخطوطه بين اسطنبول ودبلن ونيويورك. ولا ترجع قرابة الستمائة منمنمة التى تصوره كلها الى يدى لطفى عبدالله الذى مهرها باسمه، بل ترجع غالباً الى ايدى تلامذته : فهى ليست متساوية كلها.

وتشهد العقود الأولى للقرن السابع عشر محاولات متنوعة للتجديد. فحسن باشا، الذى مات فى عام ١٦٢٢، يسعى الى ادخال المزيد من التنوع فى المخطوطات باضفاء تكوينات مختلفة على أعماله. وفى **«شاه - نامة»** عثمان الثانى يجرى تمثيل موضوعات جديدة، خاصة المعارك البحرية، فى تكوينات جميلة. وبوجه خاص، نجد ان احمد نقشى، البارع فى التلوين والفنان الحقيقى، يستأنف فى الصور التسع والأربعين التى نعرفها له دراسة الوجوه المهجورة منذ قرن ونصف، ليس بوصفه رسام بورتريهات بلاشك، بل بوصفه شاعراً يحول واقع السمات تحويلاً عميقاً.

ويعتبر لونى، الذى مات فى عام ١٧٣٢، آخر مصور عثمانى عظيم وربما كان المصور الوحيد، مع سنان بك النقاش وبخارى، الذى تمكن من حمل هذا الاسم بأكثر من حمل اسم راسم المنمنمات. فالأعمال الـ ١٣٧ التى تصور **«السور - نامه»** الذى أعده تتعارض مع صور **«السور -نامه»** الذى أعده عثمان: فسير الاعياد يكف عن ان يكون واحداً؛ والتكوين فيها أكثر سيولة، وأكثر تنوعاً والمشاهد تصور من زوايا مختلفة. ثم إن حس الملاحظة لديه يظل حاداً، لكنه يتراجع أمام ابداع مناخ مشحون غالباً بالخيال. ولما كان عاشقاً للألوان الرقيقة، الأزرق والليلكى والخبازى، فقد بدا لونى مؤهلا لرسم النساء. وهو يتفوق فى ذلك. فمع تصويريهن يتكشف اللعب على الظلال والأضواء والمنظور، بدرجة ابعد بكثير مما فى مجموعاته الشهيرة (**الموسيقيات**) أو فى تصويره للرجال. ومن المؤكد ان معارفه التشريحية معدومة وأن أوضاعه، جد الفاترة، يمكن أن تلامس تخوم النوق

الردىء أو اثارة السخرية لولا انقاذ مجموعة ألوانه له ولولا امتلاكه لاحساس رهيف بالجمال (شاب يلف عمامته، المرأة النائمة، المرأة ذات الوردة)

والواقع ان تغلغل المصور فى حياة النساء الخاصة وفى عالمهن المغلق هو أعظم حدث فى مجال التصوير فى مستهل القرن الثامن عشر. وهو يعلن موت مدارس المنمنمات الاسلامية، فى الامبراطورية العثمانية كما فى خارجها. ولوحات «النساء فى الحمام» و «الافطار على العشب» و «السيدات ووصيفاتهن» فى ألبومات أحمد الأول تشهد على ذلك. وينطبق ذلك ايضاً على عمل عبدالله البخارى الذى عمل بين عامى ١٧٣٥ و ١٧٤٥ على الأقل. وترجع اليه، علاوة على البورتريهات الزاهية للسيدات الرشيقات، مشاهد عديدة متهتكة، بل وپورنوجرافية. وهناك شك فى ان هذه الموضوعات الاباحية قد استمدت الالهام من ايران، بل ومن الهند الموغولية التى عالجتها فى العصر نفسه. فقد عرفت حضارة الاسلام تراث نزعة حسية ظل محتجباً. وبالنسبة للعثمانيين على الأقل، يبدو ملحوظاً منذ عهد محمد الثانى الذى، كما يلاحظ ١. ساكيسيان، طلب الى بيللينى رسم «موضوعات جنسية عديدة لتزيين غرفه الخاصة بها».

العمارة فى البلدان العربية فى العصر العثمانى

بقلم : اندريه ريمون

إذا كانت الفترة العثمانية فى البلدان العربية قد تعرضت، بوجه عام، لتقييم عام يبخس من شأنها، بل ولتقديرت تشهيرية، فإن جوانب القصور فى المجالين الفكرى والفنى قد تعرضت لأقسى نقد(٨) فقد كتب مارسيل كولومب : «ان الآداب والعلوم والفنون التى كانت قد تألقت فى السابق تألقاً بالغ الحيوية قد أصيبت

بالاسترخاء فى القاهرة فى القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر: ذلك ان التفكير يصبح أقل والكتابة تشح، ولا يجرى انشاء عمائر إلا على فترات زمنية متباعدة واذا كانت تحدث عمليات ترميم بين حين وآخر، فإن الشيء الأغلب هو ترك الأطلال تتراكم [...] ويبدو أن مصر تغرق فى سبات عميق». أما أ. بوتى، الذى فعل الكثير على أية حال من أجل المساعدة على اعادة اكتشاف هذه الفترة، فإنه يعتقد ان من واجبه الاعتذار عن اهتمامه بالآثار المصرية العثمانية : «لابد من الاعتراف بأن شيئاً من الاستهانة يلازم هذا الفن، الذى يعتبر محلياً الى حد ما وذا أهمية جمالية محل شك»(٩).

وهناك أسباب موضوعية لهذا التهوين الذى ينظر به الى النشاط المعمارى فى العصر العثمانى. لكنه يجد تفسيراً له أيضاً، فى جانب كبير منه، فى القصور البالغ الذى مازالت تتميز به درايتنا بهذه الفترة. فالآثار العثمانية، الحديثة نسبياً، قد جرى التضحية بها فى سياسات التنظيم المتبعة، بهذه الدرجة أو تلك من النجاح، فى مختلف البلدان العربية منذ أواخر القرن الأخير. ومن ثم فإن الكثير منها قد تلاشى. أما تلك التى كتب لها البقاء فقد درست دراسة جد طفيفة بل اننا، فى غالبية الحالات، لا نملك القوائم المعمارية الأكثر أولية. والمتخصصون فى الفن التركى لا يهتمون إلا بشكل هامشى بهذه الشواهد على فن اقليمى قليل التجديد بشكل لا مفر منه. والمتخصصون فى عمارة البلدان العربية المعنيون يعتبرون هذه الفترة قليلة التمثيل وقليلة الأصالة؛ ولا يوجهون لها غير القليل من الاهتمام وغالباً ما يميلون الى المسارعة الى حد ما بتسمية عمائر تدين بالقليل لمؤثرات العاصمة «عثمانية».

على ان هذه الحالة تعتبر أكثر ازعاجاً بقدر ما ان الفترة العثمانية كانت لها فى الواقع أهمية كبيرة فى تكوين الزخرفة المدينية. وقد تركت لنا (هذه الفترة)

آثاراً هامة و ، من زاوية كمية، يكفينا الاشارة الى انه حتى فى مدينة لم تكن فيها هذه الانشاءات موضع اهتمام كبير من جانب الأجهزة المعنية، وهى مدينة القاهرة، فإن عدد آثار العصر العثمانى المصنفة يرتفع الى ١٩٩ أثراً، وهو عدد قريب من عدد الآثار المملوكية(٢٣٣) فى فترة مدتها أطول بقليل (٢٨١ سنة فى مقابل ٢٥٧ سنة). وبوجه عام، فإن المدن العربية «التقليدية» التى نعرفها هى المدن التى خلفتها لنا الفترة العثمانية، التى دامت، بحسب الحالات، ثلاثة أو أربعة قرون ومن ثم ميزت البنية الحضرية بشكل بالغ القوة، على نحو لا مفر منه. وأخيراً، فإن من شأن دراسة متأنية لهذه العمارة، تحدد دور المؤثرات الخارجية التى تعرضت لها ودور التقاليد المحلية، أن تسمح باستخلاص استنتاجات حول طابع السيطرة العثمانية نفسه وحول الأسلوب الذى أثرت به على النشاط الثقافى والفنى فى البلدان التى مورست فيها.

الفن الامبراطورى

إن الظاهرة التى تصدم المرء على الفور عندما ينظر فى انتاج يتميز بأهمية عددية ملحوظة (نحو مائتى منشأة مصنفة فى القاهرة، أكثر من مائة أثر محفوظة

فى حلب، نحو خمسين أثراً فى بغداد) هى ان عدد ما يمكن للمرء تسميته بآثار ذات أسلوب «عثمانى» هو ، فى نهاية الأمر، عدد جد محدود. ونحن لم نرصد بشكل اجمالى غير خمسة عشر أثراً كبيراً من نوع «المسجد» يمكن نسبتها الى النماذج التى تقدمها عاصمة الامبراطورية. ومن شأن تصنيف تاريخى لهذه الآثار أن يكون بالغ الدلالة من هذه الزاوية:

- مسجد سليمان باشا، الذى بناه هذا الوالى فى قلعة القاهرة، فى عام ١٥٢٨.
- مسجد خسراويه، أقدم أثر «عثمانى» شيد فى حلب، والذى بناه لخسرو باشا فى عام ١٥٤٤، المهندس المعمارى العظيم سنان، الذى كان آنذاك فى بداية عمله.

- مسجد العادلية، الذى بناه محمد باشا، فى حلب أيضاً، فى عام ١٥٥٥.
- التكية والمدرسة اللتان بنيتا باوامر من السلطان سليمان فى دمشق، بين عامى ١٥٥٤ و ١٥٦٦.
- مسجد سنان باشا فى بولاق (١٥٧١) الذى سوف يكتفى محمد بك فيما بعد بتقليده بالكامل.
- مسجدا مراد ودرويش باشا، شبه المتزامنين، فى دمشق (١٥٧٢ و ١٥٧٤)
- مسجد البهرامية فى حلب، الذى بناه بهرام باشا، نحو عام ١٥٨٣.
- مسجد سنان باشا فى دمشق (١٥٩٠).
- مسجد الملكة صفية الذى بناه فى القاهرة، فى عام ١٦١٠، عثمان أغا دار السعادة ثم نسب فيما بعد الى مولاته، السلطانة صفية، زوجة مراد الثالث وأم محمد الثالث.
- المسجد الجديد (مسجد «المصائد»)، الذى بنى فى عام ١٦٦٠، بمبادرة من أوجاق مدينة الجزائر، لخدمة المذهب الحنفى.
- مسجد سيدى محرز، الذى بناه فى مدينة تونس الباى محمد، بين عامى ١٦٩٢ و ١٦٩٦.
- المدرسة العثمانية فى حلب، التى بناها فى عام ١٧٣٠ عثمان باشا الدوراكى.
- مسجد القايماريه، الذى بناه فى عام ١٧٤٣ فى دمشق فتحى أفندى، وهو دفتردار ينتمى الى اسرة من الأعيان.
- المسجد الذى بناه محمد بك أبو الذهب، فى عام ١٧٧٤، فى وسط القاهرة، فى مواجهة الجامع الأزهر، والذى يعد نسخة مطابقة لمسجد سنان باشا فى بولاق.

وحتى إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار التى تلاشت، فإن هذا الانتاج «العثمانى» لا يمثل غير جزء جد هزيل من مئات الآثار الدينية التى شيدت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر. ولا يجب لهذه الظاهرة أن تدهشنا. فعلى الرغم من ان العنصر التركى قد لعب، فى الامبراطورية العثمانية، دوراً بارزاً، فإن الحكومة السلطانية قد تركت قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتى للجماعات الخاضعة و ، على المستوى الثقافى بوجه خاص، لا يبدو ان أية محاولة «تتريك» قد بذلت فى الأقاليم التى يسكنها العرب. والواقع ان الاحترام الذى كان الأتراك يكنونه للثقافة وللغة العربيتين، الوثيقتى الارتباط بالدين الاسلامى،يفسر هذا الغياب لـ «الاستعمار الثقافى». ومن ثم فإن التأثير الذى مارسه فن العاصمة فى الولايات العربية كان يتميز بطابع عرضى، وتشير الشواهد، الى انه لم تكن هناك سياسة منهجية للاحتواء فى هذا المجال.

وشأنهما فى ذلك شأن عددها، القليل نسبياً، فإن التتابع الزمنى وتحديد مواقع الانشاءات المعمارية ذات الأسلوب «العثمانى» يبدوان مهمين. فمن بين الآثار الخمسة عشر المبينة، تنتمى تسعة منها الى القرن السادس عشر، وترجع ثلاثة فقط منها الى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو ما يبدو مطابقاً للتباين بين فترة أمكن فيها للسلطة الامبراطورية ولممثليها المحليين توخى تأكيد حضور القوة العثمانية، التى كانت آنذاك فى صعود سافر، وفترة انحدار للامبراطورية. وفيما يتعلق بالمواقع، فإننا نلحظ صدارة سوريا (حلب : ٤ ، دمشق : ٥) ومصر (القاهرة : ٣) والمكانة الهزيلة للمغرب (مدينة تونس : ١، مدينة الجزائر : ١). ومن الواضح ان عدد العمائر «العثمانية» يرتبط بالقرب من مركز السلطة، وبحيوية الوجود العثمانى : فالمغرب البعيد يمس مسا هيناً من جانب حركة انشاء جد ملحوظة فى سوريا. أما الغياب الكامل للعراق فهو يدعو الى الاستغراب : فقد كان المتصور ان اسطنبول وممثليها، فى هذه الأرض التى ينازع فيها الفرس العثمانيين

على مدار زمن طويل، كان بوسعهم توخى تأكيد حضورهم بانشاءات مهيبة تتبع الأسلوب «العثمانى». لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولا يمكننا أن نجد سبباً لذلك غير حيوية التقاليد والحماية المحلية، وكذلك، على ما يبدو، واقع أن السيطرة العثمانية فى العراق لم يتسن لها توطيد أركانها بشكل حاسم إلا فى القرن السابع عشر (بعد فترة من اعادة الاحتلال الايرانى لبغداد)، فى زمن كانت المرحلة الأنشط للعمائر من النمط «العثمانى» قد أوشكت فيه على الزوال.

ويبدو لنا ان الملاحظات السابقة تشير الى مدى وضوح الطابع السياسى لهذه الانشاءات المشيدة بأسلوب يمكن وصفه بالأسلوب الامبراطورى. ومن الواضح انه لا غرابة هناك فى ان هذه المنشآت الدينية الضخمة، التى يذكر أسلوبها نفسه بالحضور العثمانى، كانت، فى جميع الحالات تقريباً، من عمل ممثلين للباب (العالى) (٩ من ١٥) بل وأحياناً من عمل السلطان وحاشيته (أثران). ويبدو لنا ان هذا التفسير ينطبق على المساجد الكبيرة الثلاثة التى بنيت فى حلب فى القرن السادس عشر، وهى مساجد تجسد، فى المنطقة الأوسط للمدينة، فى داخل المدينة نفسه، السيادة العثمانية. ويجب النظر بالطريقة نفسها الى العمائر «الامبراطورية» الضخمة المزروعة فى دمشق، فى المنطقة الواقعة خارج الأسوار، فى غرب المدينة، فى النصف الثانى من القرن السادس عشر (١٥٥٤ – ١٥٩٠). فالتكية والمدرسة توضحان، بشكل مثير، الأهمية التى يوليها السلطان للحج الذى كانت دمشق، مع القاهرة، نقطة تجميع لمن ينوون الرحيل لادائه. ومساجد مراد ودرويش وسنان – والثلاثة كلهم باشاوات – الكبيرة الثلاثة، تجسد القوة العثمانية على ذات الطريق الذى يسلكه الحاج. ومما لاشك فيه ان مسجد سليمان باشا، الذى بنى فى عام ١٥٢٨ فى القلعة، على موقع يهيمن على القاهرة، فى مواجهة مسجد السلطان حسن (الذى يرمز الى القوة المملوكية المغلوبة)، يتميز بالقيمة التوضيحية نفسها. أما مسجد سنان باشا فى بولاق (مرفأ القاهرة الرئيسى، خاصة بالنسبة للعلاقات

مع البحر المتوسط، أى مع تركيا وبلدان الامبراطورية) فقد كان العلامة المحسوسة الأولى للحضور العثمانى عند الوصول الى القاهرة.

والواقع ان المقصد السياسى، الواضح فى حالة الآثار المنشأة فى القرن السادس عشر، حيث تتأسس السلطة العثمانية وتتجه الى تأكيد نفسها من خلال انجازات الحكومة السلطانية وانجازات ممثليها فى الولايات، لا يبدو غائباً عن الانشاءات المتأخرة أكثر والتى يمكن تفسيرها على انها تجليات لولاء السلطات المحلية التى أصبحت شبه مستقلة. وانشاء مسجد المصائد، بناء على أمر من **أوجاق** مدينة الجزائر، فى عام ١٦٦٠، بعد قليل من ثورة عام ١٦٥٩، بأسلوب امبراطورى، يمكن ان يشكل نوعاً من اعادة تأكيد أثرية للاعتراف بالسيادة العثمانية على الجزائر. وفى مدينة تونس، فإن مسجد سيدى محرز قد بناه الباى محمد الذى تمكن **أوجاق** مدينة الجزائر من اعادة تنصيبه على عرشه (١٦٨٦) والذى أكد السلطان، فى عام ١٦٩١، سلطته على **البيليك**: فالأثر، الذى يتميز بطابع عثمانى شديد الوضوح، يشكل نوعاً من اعلان تبعية، يعتبر جد مناسب بقدر ما ان المصاعب التى تتراكم مع **أوجاق** مدينة الجزائر (والتى سوف تؤدى فى عام ١٦٩٤ الى حملة جديدة ضد تونس) تدفع الحاكم المرادى الى الأمل فى الفوز بمساندة، أو بحياد، الحكومة السلطانية. ويمكن أن نفسر بالطريقة نفسها بناء محمد بك أبو الذهب، فى القاهرة، لنسخة مكررة من مسجد سنان باشا فى بولاق : فالأمير المصرى يخلف على بك و ، على الرغم من طموحه، هو أيضاً، الى الفوز بسيطرة تامة على مصر، فقد كان مستعداً لمراعاة المظاهر الخارجية لخضوع شكلى على الأقل للباب العالى. وبناء مسجد بالأسلوب العثمانى، فى موقع مهيب، يشكل عملاً رمزياً من أعمال الولاء.

ويستحق حجم هذه الآثار ذات الأسلوب العثمانى شيئاً من التعليق. فهى انشاءات ذات مقاييس متواضعة إذا ما قورنت بالمجمعات الضخمة المشيدة فى

اسطنبول فى العصر نفسه. والواقع ان محدودية الامكانات التى كان يتمتع بها ولاة عاديون (كانوا بشكل عام أكثر انشغالاً بانتزاع أقصى حد من الربح من اقامتهم فى عاصمة اقليمية مما بترك ذكرى ملحوظة فى ختام رحلة قصيرة بوجه عام) تفسر تماماً هذا الاختزال للمقاييس بالمقارنة مع العمائر السلطانية، وكذلك بالمقارنة مع الآثار الأقدم التى تمكن ملوك سلالات حاكمة قوية من اقامتها سعياً الى كسب المجد لأنفسهم (مماليك القاهرة بوجه خاص). كما ان سحب الموارد المحصلة لحساب الخزانة السلطانية يسير فى الاتجاه نفسه. ويفسر م. روجرز بالحرص على الاقتصاد النجاح الذى عرفه فى القاهرة، فى العصر العثمانى، اثر ذو مقاييس متواضعة، هو **سبيل الكتاب** والذى سمح، بنفقات قليلة، بتحقيق عمل خيرى يترك أثراً دائماً فى المشهد الحضرى.(١٠)

ومن الممكن أيضاً ان عدداً من الأسباب التقنية يفسر فى آن واحد العدد الصغير للآثار ومقاييسها. وكان التطور الاقتصادى قد زاد الزحام فى المراكز الحضرية الى درجة لم يبق فيها مكان لانشاءات جديدة ذات اتساع ضخم : ولابد ان هذا العامل قد مارس دوره بشكل خاص فى حالة المنشآت الدينية ذات الاسلوب العثمانى التى لا تتطور بشكل جيد إلا على مساحات جد واسعة، ذات شكل منتظم. وفى المقابل، فى مصر مثلا، أدى تراث معمارى طويل الى إمداد البنائين بامكانات إدماج الآثار ذات الأسلوب المملوكى فى سياق حضرى مكتظ، وهو ما يمكن أن يفسر الايثار المستمر، فى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر، لهذا النوع من الانشاءات(١١). وهكذا نفهم السبب فى ان غالبية الآثار «العثمانية»، اللهم إلا فى حلب حيث كانت توجد احتياطات مكانية فى الجزء الجنوبى من المدينة، قد شيدت خارج المراكز.

وليس بوسعنا أن نتوقع ان هذه الآثار الاقليمية تشهد على أصالة معمارية كبيرة، كما لا يمكننا أن نتوقع أصلاً أن تتميز بطابع تجديدى. فهى تنتمى بوجه

عام الى نماذج جرت تجربتها بالفعل فى أماكن اخرى، غالباً فى اسطنبول وفى المدن التركية الكبرى للامبراطورية، وهى تندرج ضمن تراث كانت خصائصه الأساسية محددة تماماً. وهى تنبثق من ثم مما يمكن اعتباره المجال الاقليمى للعمارة العثمانية، التى تنبثق منها المقارنات التى نتجه أحياناً الى عقدها مع آثار اقليمية أخرى. على انها ليست بوجه عام نسخاً خالصة وبسيطة من الآثار المبنية فى مدن أخرى ويبدو ان مبدعين أصلاء يظهرون من جهة أخرى فى عدد معين من الحالات، كحالة سنان الشهير(١٢).

كما ان المرء يدهش، أخيراً، تجاه اتجاه البنائين الى ادخال تفاصيل، فى آثار جد عظيمة، تشهد على حيوية التقاليد المحلية كما تشهد على نزوع القائمين على البناء والحرفيين الى ادماجها فى سياق معمارى مختلف. وفى غالبية المنشآت التى أشرنا اليها، تظهر هذه التقاليد بلمسات رصينة الى هذا الحد أو ذاك : **الايوانات** السورية للمدرسة العثمانية فى حلب، الرواق المحيط لمسجد محرز فى مدينة تونس، المنارات التى تنتمى الى التراث المحلى فى المسجد الجديد فى مدينة الجزائر، أو منارات مسجد محمد بك فى القاهرة، الواجهات المعالجة كلها بالأسلوب «القومى» فى مساجد دمشق ومسجد سنان باشا فى بولاق. فالفن الأكثر رسمية ينهل من أساليب اقليمية يعتبر تواصلها، على مدار القرون الأربعة للسيطرة العثمانية، ظاهرة جد مثيرة.

دوام التقاليد الفنية المحلية

إن دوام التقاليد المحلية، المحسوس حتى فى العمائر المنشأة بالأسلوب «الرسمى»، يظهر خاصة فى الآثار ذات الأسلوب «المحلى» التى تشكل الجزء الأكبر من الانتاج المعمارى للولايات العربية للامبراطورية. والسيادة العددية للآثار

التى تتجلى فيها هذه التقاليد القومية تعتبر واضحة حتى فى الأقاليم التى عرف فيها الأسلوب الامبراطورى أوسع انتشار له : ففى حلب، لا تمثل العمائر «العثمانية» غير جزء صغير من المساجد المبنية فى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر (التى نعرف منها ثلاثين). أما فى القاهرة فإن المساجد الأربعة التى اسلفنا الاشارة اليها تقارن باجمالى أربعة وثلاثين مسجداً بنيت بين عامى ١٥١٧ و ١٧٩٨ وجميع المعلومات المتعلقة بها متوافرة الآن. وهذه السيادة أكثر وضوحاً أيضاً فى الولايات الأقل قرباً من المركز.

وتلك بوجه خاص هى حالة العراق حيث تعتبر الآثار التى خلفتها العمارة «الرسمية» غير ملحوظة، وحيث يتطور الفن الدينى، خلال أكثر من قرنين، بموجب التقاليد المحلية التى تعتبر من جهة أخرى شديدة التباين فى مركزى الموصل وبغداد والتى يمكن للمرء أن يعتبرها، فى الحالة الأولى، تقاليد شمال بلاد الرافدين وفى الحالة الثانية، تقاليد ايرانية. ففى الموصل، استند الانتاج المعمارى الى حد بعيد على الحماية الخاصة، حتى خلال زمن الجليليين؛ ويمكن لهذا الوضع جد الاستثنائى أن يفسر استمرار عمارة دينية طابعها المميز أكثر من سواه هو استخدام الآجر فى المنائر لأهداف زخرفية، بما يتمشى مع تراث جد قديم، كما يثبت ذلك مثال مسجد النورية الكبير (١١٧٠). وعلى نطاق أكثر تواضعاً تعاود الزخارف، ذات الافاريز المتناوبة، الظهور، خلال مجمل الفترة العثمانية : ففى مساجد العمرية (١٥٦٢) وخزم (قبل ١٥٧٧) وشهر سوق (١٦٨٢) يجرى تزيين زخارف الآجر بقواعد من الخزف الفيروزى؛ ويتواصل هذا التقليد فى القرن الثامن عشر، ربما مع ميل الى رتابة معينة فى التنفيذ، كما نرى ذلك فى مسجد الأغوات (١٧٠٢) وأخيراً فى مسجد باب البيض (١٧٧٩).

وتختلف تماماً عن فن شمال بلاد الرافدين هذا العمارة التى تظل حيوية فى بغداد، خلال قرنين، وحيث يستحضر استخدام تربيعات الخزف لزخرفة القباب

والمنائر المؤثرات الفارسية، على الرغم من ان البناة يعتبرون هنا دائماً تقريباً باشوات. كما ان دوام وأصالة هذه الزخرفة يتجليان بوضوح مثير من أواخر القرن السادس عشر إلى مستهل القرن التاسع عشر : ولنذكر على سبيل المثال مساجد المراديه (١٥٧٠) والوزير (١٥٩٩) و الخاصيكي (١٦٥٨) وحسن باشا (١٧٠٤) وعلى أفندى (١٧١١) والعادليه (١٧٥٤) والنعمانية (١٧٧١) والأحمدية (١٧٩٦) وأخيراً، حيدر خانه (١٨٢٦). ففى الأشكال، وتقنية الخزف واستخدام الكتابات، تعتبر الاستمرارية مثيرة؛ وأياً كانت طبيعة السلطة (ولاة عثمانيون أم باشاوات مملوكيون)، وبالرغم من العلاقات السياسية المتوترة باستمرار مع فارس، فإن بغداد تظهر بوصفها قطاعاً من العمارة الايرانية[١٣].

واذا ما أسهبنا بشكل أكثر استفاضة فى الحديث عن بقاء التقاليد المحلية فى القاهرة، فإن ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أصالة الفن الذى ترسخ فيها فى العصر المملوكى والذى يفرض نفسه على الفاتحين العثمانيين.[١٤]

فعلى مدار ثلاثة قرون يواصل فن دينى التطور فى القاهرة وفقاً للتراث المعمارى الذى كان قد غطى المدينة بآثار رائعة فى العصر المملوكى. وفيما عدا استثناءات قليلة، سوف يبنى الباشاوات والأمراء الحاكمون آثاراً بأسلوب يمكن تسميته بالأسلوب «المملوكى الجديد». فالتخطيطات المملوكية تظل محل استخدام حتى اواخر القرن الثامن عشر وتظل الزخرفة مملوكية بشكل سائد، وذلك بلاشك لأن حرفيى القاهرة كانوا متمرسين فى تطبيق هذه التقنيات واستخدام هذه المواد، وكذلك، بالتأكيد، لأن هذا الفن كان يعتبر قومياً بشكل تام وكان يجرى تقديره على هذا الأساس.

ولا نملك سوى حيرة الاختيار لتقديم امثلة لها دلالتها على هذا الاستعداد وعلى هذا الاخلاص الملحوظ للعمارة المملوكية:

- ان مسجد المحمودية، الذى بناه فى عام ١٥٦٨ محمود باشا، بين قلعة القاهرة ومدرسة السلطان حسن، هو مسجد مملوكى بشكل كامل فى تخطيطه (الذى يستحضر تخطيط المدرسة العظيمة المجاورة، ١٣٥٦) وفى جميع تفاصيل زخرفته، اللهم إلا فيما يتعلق بالمئذنة.

- ومسجد البردينى، المبنى فى أعوام ١٦١٦ - ١٦٢٩، يتعارض بشكل مثير مع المسجد المجاور له تماماً وشبه المعاصر له وهو مسجد الملكة صفية (١٦١٠) الذى يعتبر «عثمانياً» فى كل شىء: فهذا المسجد الذى يرجع الى القرن السابع عشر يثبت، بشكل مثير، رسوخ التراث المملوكى فى القاهرة؛ وتعتبر المئذنة، بوجه خاص، محاكاة موفقة تماماً لآثار العصر الشركسى.

- والمسجد الذى بناه عثمان كتخودا القازدوغلى فى عام ١٧٣٤، قرب الأزبكية، ينتمى الى النوع المملوكى من المساجد ذات الصحن المفتوح، مع قاعة تقليدية للصلاة تضم ثلاثة صفوف من الأعمدة الموازية لحائط **القبلة**. أما الواجهة، جد المتقشفة، فهى تستعيد التيمات المملوكية. والمئذنة وحدها، العثمانية بشكل نموذجى وبعض التفاصيل الزخرفية (الخزفيات والسقف الخشبى ذو الكمرات والتجاويف الزخرفية) هى التى تسمح فعلاً بتحديد زمن هذا الأثر.

- أما مسجد يوسف شوربجى (الهياتم) (١٧٦٣) فهو أثر يستعيد تراث التخطيطات الصليبية الشكل. وتكوين واجهته ومدخله مملوكى، ولكن مع ثراء زخرفى يكشف عن تطور محسوس بالقياس الى النماذج المتبعة.

وهذا الالهام المملوكى لا يتوقف حتى آخر أعوام القرن الثامن عشر، حيث نلحظ اخلاصاً بالغ الصرامة بحيث انه يكون من الصعب للغاية أحياناً تحديد ما إذا كان الأمر فى أثر من الآثار هو امر اعادة بناء أم مجرد ترميم : والنموذجى بشكل تام، من هذه الزاوية، هو مسجد محمود محرم الذى لا يشكل طابعه

المملوكى برهاناً على ان التاجر الكبير لم يعد تشييده بالكامل فى عام ١٧٩٢، وفق نموذج تقليدى فى القاهرة. والواقع ان دوام النماذج المملوكية يعتبر مثيراً بشكل خاص فى القاهرة فى **الأسبلة** العامة التى كانت نوع البناء الأكثر انتشاراً خلال الفترة العثمانية. وأحد أقدم أمثلة هذه **الأسبلة**، وهو **السبيل** الذى بناه فى عام ١٧٣٥ خسرو باشا، هو محاكاة، على نطاق أصغر الى حد ما، **لسبيل** الغورى، الأسبق الى حد ما (١٥٠٣ - ١٥٠٤)، والذى يقع على مسافة قريبة منه - على أن **سبيل** خسرو باشا لا يعد مع ذلك أثراً اقل روعة يدشن سلسلة طويلة من **الأسبلة** التى، بالرغم من تنوعها ومقاييسها، سوف تؤيد هذا التأثير المملوكى بلا انقطاع حتى قرابة عام ١٧٥٠ : **فسبيل** عبدالرحمن كتخودا (١٧٤٤)، بالرغم من أصالة زخرفته، يمكن أيضاً اعتباره «محاكاة مملوكية رشيقة»[١٥].

التجديدات

لا يعنى هذا الدوام للأنماط المعمارية التقليدية انه كان هناك ركود تام فى الأشكال القومية، مع تخصيص مجال صغير لفن «عثمانى» مستورد. وقد أشرنا آنفاً الى ان المهندسين المعماريين والحرفيين قد تمكنوا من دمج عناصر مأخوذة من الذخائر القومية للأشكال والزخارف فى الآثار «العثمانية». وبالمقابل، فإن عمارة المدن العربية قد استخدمت عناصر مستمدة من النماذج العثمانية وأثرت بذلك الفن المحلى: وأخيراً، فإن تطوراً داخلياً من نوع ما قد ساعد على تقدم العمارة والزخرفة نحو أشكال جديدة. وبوسع المرء التشكيك، فى حالات معينة، فى جودة نتائج هذه التفاعلات، إلا ان المرء لا يمكنه انكار أهمية تطور نحو دمج نسبى بين عناصر مستمدة من تراث قومى وعناصر مستوردة.

ولا يبدو استيعاب العناصر العثمانية البتة واضحاً الى هذا الحد إلا فى الاعتماد، العام للغاية، للمئذنة العثمانية التى انتهى انتشارها بمنح بانورامات

المدن العربية واحداً من ملامحها المميزة. وبودنا أن نفهم الأسباب الجمالية والثقافية و ، لاشك، السيكولوچية لهذا النجاح[١٦]. فمن المثير للغاية ان اثنين من المساجد القاهرية الأربعة التى تستوحى التراث المملوكى بشكل نموذجى والمشار اليها آنفاً يشتملان على مآذن عثمانية (مسجد محمود باشا، مسجد عثمان كتخودا). والظاهرة جد منتشرة فى القاهرة بحيث انه من الأسهل، بدلاً من الافاضة فى الاشارة الى الامثلة، الاشارة الى الاستثناءات لهذه القاعدة : ويشكل مسجد محمد بك (١٧٧٤) الاستثناء الأكثر وضوحاً. وتوجد أمثلة لذلك فى المدن العربية الكبرى الأخرى.

والمجال الثانى الذى لجأت فيه فنون العمارة المحلية الى الاستعارة من الذخائر العثمانية هو مجال الزخرفة، وخاصة استخدام الخزف على شكل اللوحات التى إما انها كانت تستورد مباشرة أو تصنع محلياً، على غرار خزف اسطنبول. وهنا أيضاً سوف يكون من الافراط الشديد ضرب أمثلة. ولنأخذ مدينة تونس حيث يترافق التأثير الخارجى مع تراث محلى بالغ الثراء، إذ تتمكن الفنون الحرفية المحلية من تقديم المنتجات التى يفرض الذوق السائد استخدامها : وهو ما يظهر فى رواق **مدرسة** السليمانية (١٧٥٤)، فيما يتعلق بمبنى دينى؛ ودار عثمان (قبل عام ١٦١١) ودار حسين (أواخر القرن الثامن عشر)، بين الأمثلة التى لا حصر لها والتى تقدمها العمارة المحلية. وقد استخدمت الزخرفة الخزفية فى القاهرة على نطاق واسع فى **الأسبلة** من خلال لوحات القاشانى، وعلى الواجهات أو ، فى المجمعات الأكثر اتساعاً، على جدران قاعات توزيع المياه. والمثال الأكثر نموذجية هو مثال مسجد آق - سنقر (١٣٤٧) حيث نجد ان حائط **القبلة**، بمناسبة ترميم هام قام به ابراهيم أغا، فى عام ١٦٥٢، قد جرت تغطيته بالكامل بتربيعات من دمشق، محدودة الجودة من جهة أخرى، فى حين أن ضريح المرمم نفسه قد زين بزخرفة أكثر رهافة.

كما شهدت الفترة العثمانية تطور أسلوب زخرفى أكثر تزييناً، أحياناً بقدر معين من المبالغة، ويدين بالكثير لمؤثرات جد متنوعة قادمة من اسطنبول بالتأكيد، ولكن أيضاً من أوروبا وخاصة ايطاليا (حيث اشترت البلدان العربية كمية كبيرة من العناصر الزخرفية، من الزجاج والخشب والرخام). وقد شكلت هذه المؤثرات المتنوعة زخرفة يمكن تسميتها بالزخرفة «المشرقية»، والتى تظهر جوانبها المتباينة فى اقاليم جد مختلفة من العالم العربى. وتكفينا الاشارة، مثلاً، الى العناصر الزخرفية الحجرية التى لقيت نجاحاً عظيماً فى حلب منذ القرن السابع عشر (بيت عاشق باش) أو الزخرفة، الباروكية بوضوح، لمسجد الحلاق فى القيروان. وهذا التقدم لنموذج زخرفة جد مشحون بالزينات يظهر فى القاهرة فى المحاريب المملوكية الجديدة والتى تتميز أحياناً بمذاق مشكوك فيه بسبب محدودية جودة المواد المستخدمة وعدم المهارة فى التنفيذ. وعلى الواجهات، يقدم هذا التطور الحيوية جد المنهكة لسبيل على بك الدمياطى (١٧١٠) الذى جرت فيما بعد محاكاته. لكنه يقدم أيضاً نتائج أكثر اشباعاً، كما فى تفصيل زينات واجهة مسجد يوسف شوربچى (١٧٦٣) حيث يتم تحقيق التوازن الزخرفى بدءاً من عناصر مملوكية، أو أيضاً كما فى البنايات التى انشأها عبدالرحمن كتخودا، وخاصة فى سبيل الكتاب الذى بناه فى حى النحاسين (١٧٤٤)؛ وفى هذا الأثر الأخير لا تشكل محاكاة النموذج المملوكى غير عنصر الأرضية الذى تنتشر فى داخله زخرفة جد أصيلة فى القاهرة فى ذلك العصر، والذى يبدو، فى التفاصيل، أنه نتاج تأثير عثمانى. ويشكل الكل أثرا يعد، بلا جدال، واحداً من أكبر النجاحات المعمارية فى القاهرة، وليس فى العصر العثمانى وحده.

على ان التجديد فى المجال المعمارى خلال الفترة العثمانية لا يقتصر على عناصر الزخرفة : إذ تظهر نماذج جديدة بالفعل من الانشاءات. وسوف نقدم مثلين من شأن معلومات أفضل أن تسمح دون ريب بالكشف عن أمثلة كثيرة مثلهما.

ولاشك ان ظهور نموذج جديد هو نموذج المسجد - الأثر الجنائزى فى مدينة تونس ليس منبت الصلة بكوزموبوليتية تونس فى القرن السابع عشر؛ فالعناصر العرقية جد المتباينة التى تألفت منها الطبقة الحاكمة قد حملت معها مؤثرات ثقافية أضافت الى الأسس الافريقية (الحفصية) عناصر شرقية (تركية)، وغربية (أندلسية)، ومن البحر المتوسط (عبر عناصر متحولة الى اعتناق الاسلام، ذات أصل ايطالى بشكل خاص)، لم يكن من شأن اضافتها غير تقديم فن مركب بشكل عميق وأصيل بشكل قوى.

وقد بنى مسجد الداى يوسف الجنائزى فى عام ١٦١٦ من جانب مهندس معمارى من أصل أندلسى (ابن غالب). ويضم هذا المسجد المعلق قاعة صلاة ذات ثمانية صفوف من ستة أعمدة (مع جناح مركزى أوسع) تتميز بطابع مغربى لا جدال فيه؛ أما الصحن المحيط من ثلاث جهات، مع رواق على الجهة الشمالية، فيبدو أنه يشكل تطويراً لتخطيطات الآثار الحفصية. وأما المئذنة، ذات القاعدة المربعة والمقطع المثمن الاضلاع، فهى تذكر بالمآذن العثمانية، لكن شكل منور الدرج أصيل. ويذكر الضريح ذو التخطيط المربع المغطى بسقف هرمى مغطى بالقرميد الأخضر، بالعمارة الاسبانية - المورسكية (الحمراء)، لكن زخرفته تذكرنا بزخرفة قصر الداى عثمان، وهو لا يسبقه إلا بزمن قصير[١٧].

ويعتبر مسجد حمودة باشا، الذى بنى فى عام ١٦٥٥، تطويراً لمسجد الداى يوسف: فقاعة الصلاة تحتفظ بطابعها المغربى (مع ٧ أجنحة بدلاً من تسعة)؛ ويحيط الرواق بالمسجد من جهاته الثلاث؛ أما المئذنة، برغم امتدادها الملحوظ، فهى تحتفظ بخصائص مسجد الداى يوسف؛ ويكشف الضريح فى زخرفته عن سمات ايطالية الأصل.

والواقع ان هذين الأثرين، جد الأصيلين وجد المنسجمين، بالرغم من طابعهما المركب، قد مارسا تأثيراً متواصلاً على العمارة الدينية التونسية : فالرواق المحيط

بمسجد حمودة باشا سوف يوجد حول مسجد سيدى محرز (١٦٩٢ - ١٦٩٦)، وهو أثر عثمانى بشكل نموذجى كما رأينا؛ والمئذنة المثمنة الأضلاع مع منور الدرج تستنسخ بشكل دقيق فى المسجد الجديد (١٧٢٧). وأخيراً، فإن مسجد صاحب التابع، الذى بنى فى عام ١٨١٤، سوف يكون نسخة شبه دقيقة من مسجد حموده باشا.

ونشهد تطوراً مماثلاً فى القاهرة بعد عام ١٧٥٠، بدءاً من نوع من الآثار مميز لهذه المدينة، هو **الأسبلة**[١٨]. فعلى مدار أكثر من قرنين، ظلت **الأسبلة** القاهرية متأثرة تأثراً عميقاً بالنماذج المملوكية. وقد انقطع هذا التراث، فى منتصف القرن الثامن عشر، مع ظهور نوع جديد من **الأسبلة** ذى شكل مكور ربما أمكن البحث عن أصله من جهة عاصمة الامبراطورية. ومن هذه الزاوية، وبسبب غياب أدلة أكثر حسماً، فإنه يبدو لنا ان مما له دلالته أن أول مثال **لسبيل** مكور فى القاهرة كان بالتحديد منشأة خيرية مرتبطة على نحو واضح بأحد السلاطين : ففى عام ١٧٥٠، يبنى بشير أغا دار السعادة **سبيلاً** باسم السلطان محمود يعتبر رائعاً من حيث جدة التخطيط (**سبيل** مكور له ثلاث فتحات، وتعلوه مدرسة ذات تخطيط متعدد الزوايا)، وأصالة العناصر الزخرفية (الأعمدة، الشبكات، العناصر النباتية)، وتطور الأفاريز (التى يذكر تعرجها بالأسقف الاسطنبولية).

وقد حقق هذا النوع الجديد من **الأسبلة** نجاحاً فقد حذت حذوه، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، أمثلة عديدة أخرى تعتبر من بين أهم آثار القاهرة (فقد بنيت ٧ **أسبلة** بالأسلوب الجديد من بين ٣٣ **سبيلاً** تأكدت اقامتها بين عامى ١٧٥٠ و ١٨٩٨): **سبيل** ابراهيم كتخودا مستحفظان (١٧٥٣)؛ **سبيل** السلطان مصطفى (١٧٥٩)؛ **سبيل** رقية دودو (١٧٦٠)؛ **سبيل** نفيسه البيضا (١٧٩٦)؛ **سبيل** مسجد جنبلاط (١٧٩٧)؛ **سبيل** حسين الشُعيبى (أواخر القرن الثامن عشر).

ويشير مثال **الأسبلة** هذا، بالرغم من حيوية التقاليد المحلية، الى ان العمارة القاهرية كانت قادرة على التجديد، وعلى استحداث أشكال جديدة و ، فى نهاية الأمر، على ادراجها ضمن الذخائر القومية.

حواشى الفصل الخامس عشر

١ - من الواضح تماماً اننا اذ نتحدث عن الفن الاسلامى نجد انفسنا مضطرين الى الاقتصار على العموميات. ومن الممكن للعديد من الحالات الخاصة ان تتعارض مع ما نقوله.

٢ - إن مسجد الأمويين فى دمشق، الذى بنى فى عام ٧١٤، هو أول أكبر مسجد اسلامى فى العالم الاسلامى مع مسجد المدينة. فهو يضم، الى جانب الصحن ذى الأروقة الثلاثة، ثلاثة أجنحة متوازية على الحائط القبلى الذى يخترق مجازاً قاطعاً واسعاً وعالياً يؤدى الى المحراب.

٣ - التيموريون : عائلة من الأمراء الاتراك المنحدرين من تيمور لنك (١٣٧٠ - ١٤٠٥) الذين سادوا فى آسيا الوسطى (سمرقند، هراة، الخ) حتى عام ١٥٠٦. الصفويون : سلالة حاكمة لايران سادت من عام ١٥٠٢ إلى عام ١٧٣٦. الموغول الكبار: سلالة حاكمة من اصل تركى (تيمورى) حكمت الهند من عام ١٥٢٦ إلى عام ١٨٥٨..وبالنسبة لشكل القباب، انظر بشكل خاص جور - اى - مير فى سمرقند، ومسجد شاه اصبهان (مسجد الأمام اليوم)، ومسجد الجمعة فى دلهى.

٤ - الأرتوكيون : عائلة تركية حكمت عدة مدن فى الشرق الأدنى (ديار بكر، ماردين، مايافاريقين) من أواخر القرن الحادى عشر الى مستهل القرن الخامس عشر.

٥ - اليوغور : اتراك من سين - كيانج (شينچيانج = تركستان الصينية)، أتباع لديانات مختلفة (البوذية، المانوية، النسطورية، الخ)، اشتهروا على نحو خاص برسومهم وبمخطوطاتهم.

٦ - يمكننا مقارنتها بأعظم قباب العالم : قبة كنيسة القديس بولس فى لندن (وقطرها ٤٦ متراً)، قبة پانثيون أجريپا (وقطرها ٤٣,٥٠ مترا) قبة كنيسة سان پيير فى روما (وقطرها ٤٢ متراً على ارتفاع ١٢٣ متراً). أما أجمل القباب الفرنسية، وهى قبة «اديز

إنقاليد»، فقطرها ٢٥ متراً. وأكبر قبة هى قبة مقبرة بيچاپور (الهند)، الجول جومباد، التى تغطى ١٦٠٠ متراً مربعاً.

٧ – هناك على أية حال «بحث» سابق: جامع فاتح باشا فى ديار بكر، الذى بنى، بقبة مركزية وأربعة أنصاف قباب، فى ١٥١٦ – ١٥٢٠.

٨ – اننى استعيد هنا الأفكار الرئيسية التى وجدت تطويراً لها فى الفصل الرابع من كتابى :

The Great Arab Cities in the 16th- 18 th

Centuries. An Introduction, New York

University Press, 1984, pp. 91 - 136

٩ – Marcel COLOMBE, La Vie au Caire

au Xviiie Siecle, Le Caire, 1951, 1.

Edmond PAUTY, "Étude Sur Les monuments

de L'Egypte de la période ottomane", Comité de conservation, 37,Le Caire, 1933 - 1935, P.275

١٠– Michael ROGERS, article "Kahira", Encyclopédie de L'Islam, second édition, Leyde - PARIS,1978, 1V,pp.455,458

١١ –– J.A.Williams, " The monuments of Ottoman Cairo", dans Colloque international sur L'histoire du Caire, D.D.R., n.d., p.458

١٢– حول هذه المشكلات،، انظر:

G.GODWIN, A HISTORY of Ottoman Architecture, Londres,1971; A.GABRIEL, " Les Mosquées de CONSTANTINOPLE", Syria,1926

١٣- أن الحالة الأكثر تميزاً هى حالة طرابلس الغرب حيث لا يتميز الوجود العثمانى، الذى دام ثلاثة قرون ونصف قرن، بأى تأثير محسوس على تخطيط العمارة الدينية. وعلى مدار هذه الفترة كلها بنيت طرابلس الغرب الدينية وفق الأسلوب، "الليبى" بشكل نموذجى، للمسجد ذى القباب المتعددة، أنظر:

Gaspare MESSANA, Originalité de L'architecture musulmane Libyenne, Libye - Tunisie, 1977; Ali masoud El BALLUSH, A HISTORY of Libyan Mosque Architecture, during the Ottman and Karamanli PERIOD, Tripoli, 1984

١٤- حول أثار القاهرة، يظل العمل الأساسى هو عمل:

L.HAUTECOEUR et G. WIET, les Mosquées du CAIRE, 2 vol., Paris,1932

انظر أيضاً مقالات ١.بوتى وج.١. وبليامز وم. روجرز التى اسلفنا الاستشهاد بها.

١٥- M.ROGERS, op.cit,P. 455

١٦- WILLIAMS, op. cit., pp.456-457

١٧- ما تزال هذه الآثار تفتقر الى الدراسات التى تستحقها، أنظر:

G.MARCAIS, L' Architecture musulmane d' Occident, PARIS,1954.

١٨- A. RAYMOND, "les fontaines pupliques (sabil) du Caire", Annales islamologiques, 15 (1979).

الفصل السادس عشر

الحياة الفكرية والثقافية
فى الامبراطورية العثمانية

بقلم : لـوى بـازاق

اننا نسمى ب «الامبراطورية» تلك الدولة العظمى المطلة على البحر المتوسط التى سمت نفسها دائماً، حتى نهايتها، بـ «الدولة العثمانية»، للاشارة بشكل مناسب إلى انها قد وحدت، تحت قيادة تركية، جماعات سكانية عديدة، ذات لغات وديانات وثقافات متباينة، تجاورت فيها وغالباً ما امتزجت على مدار قرون: أتراكاً، وعرباً وأكراداً ويونانيين وأرمن وسلافيين ولاتينيين وألبانيين، ألخ، مسلمين ومسيحيين من شتى الملل، ويهوداً...

والاضطلاع بتأريخ ثقافى لجميع هذه الجماعات السكانية من شأنه أن يكون مهمة جد معقدة، لاتكفى للوفاء بها عدة حيوات انسانية، بحيث اننا نجد أنفسنا مضطرين هنا إلى الاقتصار على اعطاء لمحة، ناقصة بالضرورة ولا تستحضر غير وقائع أساسية للتاريخ الفكرى والثقافى العثمانى فى تجلياته المرتبطة باللغة التركية وبالفكر الإسلامى.

وهذا التاريخ نفسه يتميز، كما هو الحال فى أية امبراطورية عظمى، بصهر قيم ثقافية متباينة صيغت بين الشعوب الموحدة تحت قيادة مؤسسيها فى ثقافة خاصة بهم. ويتعلق الأمر هنا بتركيب واسع، كذلك التركيب الذى تنتجه الدول الكبرى المتعددة القوميات فى الأزمنة القديمة أو الحديثة، والذى لا يعتبر مجرد جمع لحاصل مكوناتها، بل يقود إلى خلق ثقافة أصلية، ذات ثراء عظيم، تحقق

الانسجام بين عناصر كانت قبل ذلك غير منسجمة، وتكتسب، بحكم ذلك نفسه، قدرة قوية على الانتشار.

مكونات الثقافة التركية قبل الإسلامية

حتى نفهم تاريخ هذه الثقافة التركية العثمانية، لابد من العودة إلى الوراء، حتى نتذكر الخصائص الرئيسية لمكونيها الأوليين: ثقافة الأتراك قبل الإسلامية قبل وصولهم إلى الأناضول، والثقافة الإسلامية، المركبة بالفعل، لكونها عربية – فارسية وليست عربية خالصة، والتي توصلوا إلى تمثلها شيئاً فشيئاً، ليس عبر استعارة شاملة، بل عبر موائمة بطيئة، عندما أصبحوا مسلمين. ولابد أيضاً، في مرحلة ثانية (لن تكون الأخيرة)، من مراعاة الثقافة البيزنطية للامبراطورية الرومانية الشرقية، التي سادت قبل توسعهم، في أقاليم آسيا الصغرى والبلقان حيث تتحول امارة العثمانيين الصغيرة، حتى الاستيلاء على القسطنطينية في عام ١٤٥٣، إلى دولة أولى متعددة القوميات سرعان ما سوف تصبح امبراطورية.

إن القبائل التركية البدوية لوسط آسيا، في شرقي بحر قزوين، والتي سوف تشكل شبه اجمالي الوحدات والكوادر العسكرية التي كفلت، باسم الإسلام، فتح آسيا الصغرى المسيحية، كانت تنتمي إلى اتحاد الأوغوز. وهذا الاتحاد، الذي يتميز ببنية جد مرنة، يستمد أصوله من الاتحاد القديم لـ «الأغوز التسعة» (توكوز– أوغوز) الذي تشكل في شمالي منغوليا في مستهل القرن السابع وكان تابعاً، في أوقات مختلفة، لأول امبراطورية بدوية تحمل اسم الترك، وهي امبراطورية الأتراك الشرقيين (كوك – ترك)، التي امتد ملكوتها من سور الصين إلى جبال آلتاي (مهد قوتهم) منذ منتصف القرن السادس. وعلى مسافة أبعد جهة الغرب، سرعان ما سوف تمارس قبائل تحت قيادة الأخ الأصغر لمؤسسي هذه الامبراطورية هيمنتها في آسيا الوسطى حتى الحوض الأعلى للأوكسوس (آمو – داريا) والواقع أن هيبة

هؤلاء الأتراك، الشرقيين والغربيين، الذين سوف يبتكرون لأنفسهم كتابة خاصة وسوف يسيطرون على طرق القوافل التى تربط الصين بفارس وبالامبراطورية البيزنطية، سوف تكون هيبة جد ملحوظة بحيث أن غالبية الشعوب المنتمية إلى الأسرة اللغوية ذاتها سوف تحصل على اسم الأتراك أو سوف تتبناه.

تلك كانت حالة الأوغوز، وكذلك حالة احدى قبائلهم القديمة، وهى قبيلة الأويغور (أويغور)، التى سادت بعد الأتراك على منغوليا (٧٤٤ - ٨٤٠)، ثم انسحبت صوب واحة سين - كيانج الحالية، حيث تطورت، فى اتحاد مع الجماعات السكانية الهندو- أوروبية المحلية، حضارة رائعة مستقرة (غير رعوية)، تتميز بالتعايش السلمى بين المانوية، والبوذية (ديانة الأغلبية) والمسيحية النسطورية، التى تضاف مؤثراتها الثقافية المتنوعة إلى التأثير الثقافى، جد القوى، الذى تمارسه الصين.

وخلال القرن الذى سبق دخولهم الجماعى إلى الأناضول، كان الأوغوز منظمين على شكل قبائل مستقلة نسبياً، وذات مراتبية داخلية محكمة، كانت ترتحل فى سهوب آسيا الوسطى فى شمالى إيران، وكانت انشطتهم (شأنها فى ذلك شأن أنشطة أحفادهم المباشرين، التركمينيين) أنشطة رعوية وحربية بشكل أساسى. وقد ظلت تقاليدهم قريبة من تقاليد الأتراك الشرقيين. أوغوز منغوليا القدماء، التى استبقوا منها نوع الحياة، وكذلك القيم الأخلاقية (والتى تعتبر الشجاعة أعلاها شأناً) وغالبية المعتقدات «الوثنية»: الأرواحية من النمط الشامانى، المتعايشة مع دين السماء المقدسة، تينجرى، واهبة القوة والنصر. أما الأديان التى كانت قد تقاسمت عطف الأويغور، المماثلين لهم (المانوية، البوذية، المسيحية النسطورية)، فهى لم تطبع ثقافتهم إلاَّ بآثار متفرقة قليلة. وأما الإسلام، على أية حال، فإنه لم يكن قد تغلغل بعد فى صفوفهم إلاَّ بشكل نادر وسطحى.

وهذا الإسلام الذى يصل إليهم تحت شكله العربى – الفارسى، يمس أولئك الذين يعملون من بينهم، وعددهم يتزايد نمواً خلال القرن الحادى عشر، كمرتزقة فى جيوش مختلف الدول الإسلامية، حيث يجرى تقديرهم تقديراً فائقاً لشجاعتهم، ولقوة فرسانهم. وهذه الكفاءة العسكرية تسمح لبعضهم بالإستيلاء على السلطة. وهكذا ففى عام ١٠٥٨ يفوض خليفة بغداد سلطته الزمنية لطغرول بك، زعيم قبيلة الكينيك، الذى أصبح سيداً لايران وللعراق، وأسس سلاسة السلاچقة. وفى المقابل، فإن السلاچقة، مع أوغوزهم الخاصين، يصبحون، ضد الشيعية، أنصاراً للإسلام السنى، الذى سرعان ما ينشرونه فى آسيا الصغرى المسيحية، باسم الجهاد. وذلك هو الأصل التاريخى لسيادة الإسلام السنى، الدين الرسمى، فى الامبراطورية العثمانية التى سوف تنشأ فى المستقبل.

وسرعان ما سوف يتم استيعاب سلاچقة ايران فى الثقافة العربية – الفارسية، التى تشكل تركيباً بين الإسلام وتقاليد ايران. وسوف تلعب دوراً محورياً فى القرون التالية فى التطور الفكرى والثقافى للدول ذات القيادة التركية فى الأناضول، ثم فى الدولة العثمانية. ومن المناسب هنا رصد الأهمية الملحوظة، عند سلاچقة «بلاد الروم»، ثم فى البيليكات، التى تتخذها الثقافة العربية – الفارسية، على الأقل فى الأوساط القيادية والفكرية. فهنا لا تعتبر التقاليد التركية بشكل محدد، المؤسلمة إلى هذا الحد أو ذاك، حية إلاَّ عند بدو الأوغوز الذين يسمون منذ ذلك الحين بالتركمينيين. فالعربية هى لغة الدين والقانون والعلم. أمَّا الفارسية فهى لغة الادارة المدنية والبلاط، ومن حيث الأساس، الأدب، وخاصة الشعر. أمَّا التركية، على الرغم من أن نسبة متزايدة من السكان تتكلم بها، فإنها تظل فى مرحلة لغة شفهية، تميز الأوغوز الرحل والمستقرين، وتظل محدودة الانتشار فى المدن، كما يشهد على ذلك قول مأثور قديم: «عندما يصل كلب التركي إلى المدينة فإنه ينبح بالفارسية». وسوف يتعين الانتظار حتى أواخر القرن الثالث عشر، بعد الغزو

المغولى وتدمير الدولة السلجوقية ذات الطابع الإيرانى، واللذين ترتب عليهما تدفق جديد للأتراك من آسيا الوسطى، حتى تبدأ التركية فى الظهور كلغة أدبية. وتظل نتاجاتها الفنية ضمن مجال الفولكلور الأوغوزى والذى يتمثل نموذجه الوحيد، الرائع من جهة أخرى، الذى وصل الينا، فى مجموعة الحكايات الملحمية، النثرية الممتزجة بالشعر، والمجموعة فى **كتاب ديدى كوركوت**، حيث تُروى، إلى جانب الأساطير، ومن بينها أسطورة السيكلوب، المآثر الحربية السامية للأوغوز المقاتلين فى سبيل الإسلام، وإن كانوا يظلون دائماً مخلصين لتقاليدهم القبلية قبل الإسلامية، حتى فى القرن الرابع عشر.

أما فيما يتعلق بالأساس البيزنطى - الأناضولى للثقافة التركية قبل العثمانية، فعلى الرغم من كونه بالغ الوضوح فى العمارة، فإنه يظهر بشكل أقل وضوحاً فى الحياة الفكرية، المصطبغة أساساً بالتراث الإسلامى العربى - الفارسى، والذى لم تكن المؤثرات الهيلينية من جهة أخرى غائبة عنه. على أن بالإمكان رصده استناداً إلى عدد من المؤشرات المتفرقة: فما تزال لدينا بعض الأشعار المكتوبة باليونانية (إلى جانب أشعار مكتوبة بالتركية) للشاعر الصوفى الكبير «الرومى» (اى الأناضولى) مولانا جلال الدين الرومى، الذى مات فى عام ١٢٧٣، كما أن التوافق مع حكاية پوليفيم الهوميرية، فى عدة تفاصيل هامة، لأسطورة السيكلوب الواردة فى **كتاب ديدى كوركوت**، يشير إلى انتقال شفهى بعيد للحكاية اليونانية إلى الوسط الأوغوزى.

تتريك ثقافة إسلامية

توسع اللغة التركية

يكمن غزو المغول الذين يستولون فى منتصف القرن الثالث عشر على الدولة السلجوقية فى ايران ويخضعون سلاجقة الأناضول فى أساس تغيرات اجتماعية

ثقافية عميقة. فالإضعاف، ثم الدمار الذى سوف ينزل بسلطة ذات طابع ايرانى واضح، والوصول، خلف المغول، لمجموعات جديدة من الرحل الأتراك، والقلاقل المتواصلة التى سوف تجتاح المنطقة، والتى سرعان ما تنقسم إلى امارات متنافسة، سوف يترتب عليها تراجع للثقافة العربية - الفارسية الرفيعة فى مجمل الأناضول الإسلامية، لحساب ثقافة جديدة، شعبية أو شبه شعبية، ذات تعبير تركى. ومن جهة أخرى فإن تقلب الزمن يستثير جيشاناً لنزعة صوفية، مصطبغة غالباً بأفكار مهرطقة مع وصول دراويش أتراك بدو من آسيا الصغرى.

وعندئذ يحدث توسع للغة التركية، بما فى ذلك فى المدن، بما يخلق فى نهاية الأمر الحاجة إلى الكتابة. وفى تلك الأنواع من الجامعات الإسلامية المتمثلة فى المدارس التى أنشأها السلاجقة وقاموا بتطويرها إلى حد بعيد، كانت اللغتان الوحيدتان اللتان يجرى تدريسهما هما العربية والفارسية، واللتان كانت الدراية الجادة بهما ضرورية وكافية فى آن واحد للحصول ليس فقط على المعارف الفقهية فى مختلف تخصصاتها (ومن بينها الشريعة والقضاء)، بل وعلى جميع العلوم المعتبرة فى العالم الإسلامى. وكانت ثقافة المتعلمين، أكانت دينية أم أدبية أم علمية، عربية وفارسية. أما التركية، التى ينظر اليها بوصفها لغة عامية تفتقر إلى الأهمية الفكرية، فلم تكن تُدَرَّسُ بالمرة.

وفى هذا الصدد، نجد أن الأناضول المسلمة لم تكن قد سلكت بعد الطريق الذى شقه منذ القرن الحادى عشر المتعلمون الأتراك فى آسيا الوسطى الذين كانوا قد شرعوا، فى ظل سلالة الكاراخانيين الحاكمة السائدة آنذاك فى كاشجار فى سمرقند وبخارى، فى كتابة التركية بحروف عربية وانتاج أعمال هامة. وعلى الرغم من ان أية شهادة تاريخية لا تسمح بتأكيد ان ابداع لغة أدبية تركية، فى الأناضول فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر، ينبثق عن تأثير مباشر للتركية

الكاراخانية، فمن الممكن افتراض تأثير غير مباشر وجزئى لاحداهما على الأخرى، ليس فقط بحكم التشابه الكبير للشكل الذى جرى به تطوير فى التركية لتيمات متماثلة للدعاية الدينية جد مصطبغة بالصوفية، وإنما أيضاً بحكم ما يتجلى على ضوء مقارنة لغوية.

وأيًا كان الأمر فإن لغة مكتوبة، كلغة الكتاب الأتراك الأناضوليين الأوائل، تظهر دفعة واحدة بوصفها متطورة فكرياً لا يمكن أن تكون قد انبثقت عبر معجزة من لهجات البدو الأوغوز ويلزم أن نتصور لها، علاوة على ثراء ثقافى عربى - فارسى واضح، تراثاً أدبياً سابقاً ما ذا تعبير تركى وفكر متأسلم، كتراث الكاراخانيين.

الأدب الصوفى

لأجل غايات دينية أساساً يجرى فى البداية استخدام لغة تركية مكتوبة فى الأناضول، وذلك فى عصر كانت الفارسية ما تزال فيه، فى كل مكان تقريباً، لغة المتعلمين والادارة. ويشار إلى إدخال التركية من حيث كونها لغة ادارية، فى عام ١٢٧٧، فى امارة محمد كرمان أوغلو، الذى ساد فى قونية، بوصفه تجديداً ملحوظاً. إلا أنه سعياً إلى نشر الإسلام وإلى تعميق الإيمان الإسلامى فى الوسط التركى سوف يكتب الكتاب الأوائل باللغة التى أصبحت لغة الجزء الأكبر من السكان.

وبينما كان مولانا جلال الدين الرومى قد كتب جميع مؤلفاته الكبرى بالفارسية أو بالعربية، فإن ابنه سلطان وليد (١٢٢٦ - ١٣١٢)، الذى خلفه كزعيم روحى لطريقة المولوية، قد بذل جهداً لكى يكتب، بشكل متناثر فى نصوصه المكتوبة بالفارسية، مائة قصيدة تركية (لم يصل إلينا من مولانا غير ٣٥ قصيدة)، ترتبط مصادر الهامها من جهة أخرى بمصادر الهام الشعر الفارسى.

وقبل ذلك، نحو عام ١٢٣٠، كان درويش من مرتبة أقل، هو أحمد الفقيه، قد ألف قصيدة بالتركية جد طويلة حول تقلب الأحوال على الأرض، هى **التشرخ نامه** (كتاب التقلبات) والعمل الأطول، والأكثر ركاكة أيضاً، هو عمل شياد حمزه، الذى ربما كان أحد أتباعه.

والواقع أن مرحلة تالية للغة وللثقافة الأدبيتين فى الأناضول قبل العثمانية هى التى تبرز الشاعر الكبير الوحيد لذلك العصر، يونس ايمرى، الذى، وفقاً للبيانات التاريخية الأكثر رجحاناً، سوف يولد نحو عام ١٢٤٠ ويموت فى الثمانين من عمره فى عام ١٣٢٠. ويعتبر مسقط رأسه غير معروف، إلاَّ أننا نعرف أنه كان من اتباع الدرويش تابدوك بابا، الذى أقام فى منطقة نهر ساكاريا، على مسافة شبه متساوية من أنقره وايسكيشيهير. ومن ثم فإنه قد قضى فى الشمال - الغربى لوسط الأناضول فترة التلمذه الصوفية، فى وسط إسلامى يتميز باتجاه باطنى قوى. ثم قضى فيما بعد حياة درويش متجول عبر الأناضول، خاصة فى اقليمى قونيه وقيصرية. وخلافاً للاسطورة (الحديثة) التى تريد أن تجعل منه فلاحاً عبقرياً، وإن كان شبه أمى، فإن الشعر الدينى الرفيع الذى يهيمن فى عمله يدل بوضوح على ثقافة فقهية وأدبية رفيعة، أرقى بكثير من ثقافة شياد حمزة، مثلاً. فهو يستخدم فيه بشكل وفير وغنى بالمعارف المعجم العربى - الفارسى، ويشير فيه، بين آخرين من ملهميه، إلى مولانا، الذى تمكن من التعرف عليه فى قونيه. لكنه قد كتب أيضاً، بلغة تركية مألوفة، قصائد يمكن فهمها من جانب الجمهور الشعبى، ما تزال تسمع حتى أيامنا فى تركيا، حيث لم تفقد شيئاً من شهرتها.

وتتمثل احدى المآثر الكبرى لهذا الشاعر الملهم فى أصالته التلقائية. فهو يستخدم القوالب الأدبية لصوفية عصره استخداماً معتدلاً، لكى يبدع، بالتركية، صوراً جديدة. وإذ يضفى على رسالته الدينية غنائية حقيقية، تعبر عن المشاعر العميقة، وعن آلام وآمال شعب تعرض للمحن القاسية المترتبة على الغزو المغولى،

يستحضر بحرية مجريات الحياة اليومية وحياة الفلاح الشاقة. وفى نهاية الأمر يتخلى عن الشكل المعقد للشعر العروضى، لكى يلجأ إلى شعر شعبى مقطعى. وصوفيته التى يجتمع فيها حب الرب مع حب الإنسانية (دون حصر دينى أو عرقى)، والتى تتميز أحياناً بنبرات حلولية، تعبر عن نفسها بشكل مألوف وبرموز ملموسة.

وفى حين أن أعمال معاصريه فى الأدب التركى لاتهم بعد غير عدد قليل من المثقفين، فإن أعمال يونس ايمرى - أو المتاح منها أكثر من سواه على الأقل - تواصل الحياة فى الوعى القومى لتركيا. والواقع أن شعبيته، التى تتزايد على مر العصور، قد جعلت منه شخصية أسطورية، وتضاف إلى مجموعاته الشعرية قصائد منحولة كثيرة، موفقة فى الأغلب. وقد أصبح أحد قديسيي الدين الشعبى، وتتنازع تسع دساكر فى الأناضول على شرف حيازة ضريحه. وإذا كان قد حظى بالتبجيل، فى الامبراطورية العثمانية، من جانب عدة طرق صوفية، سنية أو مهرطقه، فإنه يحظى اليوم بالتمجيد فى تركيا الجمهورية والعلمانية.

وإذا كانت شهرة يونس ايمرى قد طمست بسرعة شهرة معاصريه وخلفائه المباشرين، فسوف يكون من الحيف اعتباره النبراس الوحيد لعصره. فالواقع أن نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر تتميزان بنهوض للأدب التركى فى الأناضول. ومما لاجدال فيه أن تحول مغول ايران، نحو عام ١٣٠٠، إلى الإسلام وإنشاء إمارات تركية، فى آسيا الصغرى، على أنقاض دولة بلاد الروم السلجوقية، كان عدد منها مسرحاً لميلاد فكرى وثقافى حقيقى جديد، تشكل عوامل مؤاتية لتنمية الأنشطة الفكرية فى مجال جيوبوليتيكى يجرى تتريكه منذ ذلك الحين بشكل عميق.

وفى كيرشيهير، التى تسمى آنذاك بجولشيهير، «مدينة الورود»، انجز الشاعر جولشيهرى – المرتبط بطريقة الآخى (الأخوة) الصوفية والفروسية – فى عام ١٣١٧، اقتباساً تركيا لكتاب **«منطق الطير»** الذى كتبه فريد الدين العطار الفارسى. وهو يضيف إليه نبذة ذات أهمية اجتماعية – تاريخية حول المبادىء الأخلاقية لطريقة الآخى وتنظيمها. كما أنه مؤلف قصائد غنائية قصيرة.

أما عاشق باشا (١٢٧١ – ١٣٣٢)، ابن أخ مؤسس طريقة البابائيين المهرطقة، والذى عاش هو أيضاً فى كيرشيهير، فهو مؤلف قصيدة متبحرة من ١٥٠٠٠ بيت، هى قصيدة **«غريب نامه»**، (كتاب الحاج)، التى يشرح فيها أفكار نزعة صوفية فلسفية مؤكداً على وحدة الأديان الداعية إلى التوحيد الآلهى.

الأعمال النثرية الأولى. توسيع الثقافة

فى الوقت نفسه، يتطور النثر التركى فى الأناضول، وذلك بشكل أساسى تحت شكل ترجمات حرة إلى هذا الحد أو ذاك لنصوص فارسية (ولنصوص عربية. بشكل أكثرة ندرة). وهكذا، فإن قول مسعود يهدى إلى أومور، أمير آيدين (١٣٣٩ – ١٣٤٨)، ترجمته، التى قام بها عن الفارسية، **لكتاب كليلة ودمنة**، وهو مجموعة حكايات ذات أصل هندى. والواقع أن النماذج الباقية من هذا العصر الأول للنثر التركى الأناضولى تعتبر مكرسة لجنس الحكاية الأدبى، خاصة للحكايات الباعثة على التقوى والتى تروى حياة الأنبياء. وسوف يتعين الانتظار إلى بدايات العصر العثمانى حتى نشهد تنوعاً لموضوعات هذا الجنس الأدبى.

ومنذ أن تكسب الإمارة التى أسسها عثمان فى شمال غربى الاناضول ركيزة هامة مع الاستيلاء على بورصا (١٣٢٦) ثم على نيقيه (١٣٣٠ – ١٣٣١)، يتخذ أدباء عديدون موقف الولاء للحكام العثمانيين. تلك كانت بداية ما يمكن منذ ذلك الحين تسميته بالأدب العثمانى.

وهكذا فبعد ان أنجز أحمدى (١٣٣٥ - ١٤١٣) فى عام ١٣٩٠ كتاب **الأسكندر (اسكندر نامه)** الذى كتبه لأمير چيرمييان، أهداه إلى سليمان العثمانى، المطالب بالعرش فى فترة الانتقال التى تلت موت بايزيد الأول فى عام ١٤٠٢. ويستلهم هذا العمل عمل نظامى الفارسى، الذى يجرى تحويره فى آن واحد فى اتجاه روائى وفى اتجاه تاريخى عن طريق ادخال تاريخ عالمى يجرى تكريس ٣٠٠ بيت فيه للعثمانيين. ويعتبر ذلك، بشكل ما، بحثاً أول فى الكتابة التاريخية العثمانية.

وينجز سليمان شلبى فى بورصا، عاصمة الامبراطورية، فى عام ١٤٠٩، قصيدته العظيمة عن مولد (النبى محمد)، وهى قصيدة **المولد**، التى ما تزال تنشد فى تركيا، منذ قرون، فى كل ذكرى سنوية لهذا المولد (١٢ ربيع الأول من التقويم الإسلامى) وبعد أربعين يوماً من موت مسلم. وهذه القصيدة، بدلاً من أن تكون سيرة، تعتبر تمجيداً لشخص النبى غير العادى، الذى يشكل تجسيداً لما هو مقدس، وهو تمجيد متأثر بالنزعة الصوفية مع بقائه ضمن حدود الأرثوذكسية السنية.

وليس من شأن الحديث عن الحياة الثقافية أن يقتصر على الأدب. ومما يؤسف له اننا لا نملك غير معلومات جد طفيفة عن أنشطة الفكر العلمى التركى فى الأناضول قبل العثمانية ومن ثم نجد أنفسنا مضطرين إلى الاقتصار على عدد قليل من العلامات ذات الدلالة.

يذهب التراث إلى أن أول مدرسة عثمانية قدأسسها أورخان بك نحو عام ١٣٣٠. وكما هو الحال فى المدارس السلچوقية، فقد تم فيها (علاوة على تدريس العربية وربما الفارسية) تدريس علوم الدين والفقه الشرعى الإسلامى والمنطق والميتافيزيقا والفلك والرياضيات والطب. وقد تأسست مدرسة ثانية بعد ذلك بوقت

قصير فى بورصا . وكان لدى المثقفين المسلمين إمكانية الدراسة فى أماكن أخرى من الديار الإسلامية، وهكذا فإن داود القيصرى، أول عميد لمدرسة نيسى، كان قد تلقى تعليمه فى القاهرة. كما كان العلماء يقومون بالترحال بحرية، وعلى سبيل المثال فإن عالم الفلك قاضى زاده (١٣٥٧ - ١٤١٢) مر بمدرسة بورصا، ثم أنهى حياته العملية كعميد لمدرسة سمرقند حيث شارك فى وضع جداول أولج بج الفلكية الشهيرة . كما كتب بالعربية مبحثا فى الهندسة . أما حاچى باشا، وهو من قونيا، فقد أنهى دراسة الطب فى مصر ومارس الطب فيها، ثم عاد إلى الأناضول حيث أنجز عام ١٣٨٠ بحثه الشهير بالعربية : " شفاء الأمراض وعلاج الأوجاع " وأتبعه ببحث مماثل باللغة التركية.

وهكذا فإنه كان هناك فى الأناضول ، قبل التوسع الكبير للعثمانيين نشاط فكرى وثقافى حىّ ، لم يكن معروفا بدرجة كافية ، وهو يمثل محصلة للتقاليد الإسلامية، العربية - الفارسية، وللعبقرية التركية، وذلك فى مناخ دينى سعى التأثير الصوفى إلى تحريره.

الكلاسيكية العثمانية

استمرارية ثقافية تركية

فى منتصف القرن الرابع عشر، الذى شهد ثقافة إسلامية تركية جديدة تتطور ، وتكتسب ملامح دقيقة فى الأناضول ، عبر العثمانيون المضايق ومروا بأوروبا . ومنذ عام ١٣٦٥ أقام مراد الأول عاصمته فى أندريبول (إدرنا) ، ثم اتخذ بعد ذلك بقليل لقب السلطان. و تتحول الإمارة الصغيرة إلى امبراطورية تمتد بشكل متواز فى أوروبا وآسيا الداخلية . أما القسطنطينية التى حوصرت أكثر من مرة

يجرى فتحها فى عام ١٤٥٣ على يد محمد الثانى، وبعد ذلك بثلاثين سنة، سوف يحتل العثمانيون شبه إجمالى شبه جزيرة البلقان، من ڤالاشيا إلى البيلوپونيز ومن البحر الأسود إلى البحر الأدرياتى. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، تمتد الإمبراطورية العثمانية فى أوروبا حتى المجر؛ وفى آسيا فى العراق وسوريا وفلسطين؛ وفى افريقيا فى مصر وليبيا وتونس وشمال الجزائر.

وهو ما يعنى تنوع الجماعات السكانية والأديان واللغات والثقافات التى تتعايش فى هذا الكيان الچيوپوليتيكى الواسع. ويمكن للمرء توقع امتزاج فكرى وثقافى عظيم يؤدى إلى انصهار ما يشهد فيه العنصر التركى إما تحولاً عميقاً أو، على الضد من ذلك، فرضاً واسعاً له. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وصحيح أنه كانت هناك، عبر مؤثرات متبادلة، درجة معينة من التوحيد فى مختلف مجالات الحياة العادية: السكن، الملبس، أصناف المأكولات، الحرف، العمارة، الفنون الزخرفية، الموسيقى، الخ، وتبادلات لغوية عديدة، حيث تغلغل المعجم التركى بشكل واسع فى غالبية لغات الامبراطورية، وحيث غزت المفردات العربية معجم التركية المكتوبة. كما كانت هناك، فى مناطق محددة، موجات تحول إلى اعتناق الإسلام، كما فى البوسنه وفى ألبانيا وجزر استيطان تركى صغيرة فى كل مكان إلى حد ما. لكن شعوب الامبراطورية العثمانية المختلفة، من حيث الأساس، سوف تحتفظ بلغاتها وبتقاليدها الثقافية، وفى أغلب الحالات بدياناتها، وبشعور قومى معين يصبح، إذ يتأجج، بين المسيحيين، خلال القرن التاسع عشر، أحد الأسباب الرئيسية للتمزق النهائى.

وفيما يتعلق بالأتراك، الذين تعودوا بالفعل منذ عدة قرون، فى الأناضول، على الصلات مع الشعوب الأخرى والثقافات الأخرى، فإنهم سوف يظلون فى مجملهم متعلقين تعلقاً عميقاً بتقاليدهم وبديانتهم وبلغتهم. وإذا كان صحيحاً انهم سوف

يتبنون، فى حياتهم المادية، وتقنياتهم وبعض فنونهم وتطورهم الاقتصادى وفى جانب من ادارتهم عناصر دخيلة عديدة، وإذا كان صحيحاً بدرجة مساوية ان استعدادهم الموروث للارتباط بغير الأتراك لم يكف عن خلطهم عرقياً بالسكان المحليين (وإن كان دائماً فى الاتجاه نفسه، عن طريق اتخاذ زوجات)، فإنهم على الرغم من ذلك، وحتى العقود الأولى للقرن التاسع عشر لم يغيروا بشكل عميق أساليب تفكيرهم، ذلك أن معتقداتهم، ومفهومهم عن العالم وعن المجتمع، واتجاهاتهم الفكرية، وأذواقهم الأدبية والفنية، وحساسيتهم لم تتطور كثيراً (فيما عدا استثناءات فردية قليلة) قياساً إلى ما يمكن رصده لدى أسلافهم الأناضوليين فى مستهل القرن الخامس عشر. فالمؤثرات التى أمكن لهم التعرض لها هنا أو هناك من جانب أوروبا المسيحية لم تكن غير مؤثرات سطحية و، من جهة أخرى، فإن شعورهم العميق بالتضامن، من حيث كونهم مسلمين، مع عرب الإمبراطورية لم يؤد (اللهم إلاً فى المعجم المثقف) إلى تعريب للثقافة التركية الإسلامية، حيث حافظت الثقافة العربية، من جهتها، على أصالتها.

ومن ثم فإن الإستمرارية هى التى تتغلب فى التطور الفكرى والثقافى للامبراطورية العثمانية، ولا يمكن للمرء فهم ذلك بشكل تام دون الرجوع إلى حضارة التركيب التى تشكلت فى الأناضول السلچوقية وقبل العثمانية.

بدايات حياة ثقافية امبراطورية

مع اقامة بلاط السلاطين، بعد الفتح، فى القسطنطينية، التى أصبحت تسمى اسطنبول، تتخذ الحياة الثقافية العثمانية بعداً جديداً: فهذه الحياة التى كانت اقليمية إلى هذا الحد أو ذاك فى بورصا، ثم فى ادرنه، تصبح منذ ذلك الحين امبراطورية وتنتظم حول مركز مهيب، يقع بشكل يدعو إلى الاعجاب بين أوروبا وآسيا.

والواقع أن محمد الثاني، الفاتح، وهو نفسه مثقف ممتاز، وشاعر، على دراية جيدة بالعربية وبالفارسية وواسع الاهتمام بالإلهيات وبالعلوم، سوف يعمل بشكل منهجى على تحويل عاصمته إلى بؤرة فكرية عظيمة. وقد تمثلت احدى مهامه الأولى فى اصلاح المدارس، بتقسيمها إلى كليتين بما يتمشى مع مستويين من مستويات المعرفة. وفى هاتين الكليتين، يجرى تدريس العربية والفارسية والإلهيات والشريعة الإسلامية والمنطق والحساب والفلك والطب. وهو يؤسس، علاوة على ذلك، فى اسطنبول، جامعة كبرى من ثمانى كليات، ويستدعى اليها أفضل العلماء المسلمين، مع اتاحته تعليم الطب على أية حال لممارسين من جميع الطوائف (خاصة اليهود). ويجرى الحاق مستشفى بكلية الطب، وقد جرى إعداد بحث ضخم بالتركية فى الجراحة، مصور بالمنمنمات، وأهداؤه إلى السلطان فى عام ١٤٦٥ (وهو يستعيد العمل الشهير الذى أعده الزهراوى بالعربية). كما تمت ترجمة مؤلفات علمية أو تاريخية يونانية مختلفة إلى العربية أو إلى الفارسية. وقد أبدى محمد الفاتح اهتماماً حيوياً بالمسيحية و (مع بقائه مسلماً صالحاً) بالحضارة الغربية؛ وقد استدعى إلى بلاطه عدة مثقفين وفنانين ايطاليين، من بينهم الرسام چنتيل بيلليني، الذى خلف بورتريها رائعاً له.

وإذا كان مما لا مراء فيه أنه كانت هناك، بالنسبة لصنع ولتنويع الآلات، اضافات أوروبية إلى التراث الموسيقى التركى، الواضح الانتماء، فى مؤلفاته الرصينة، إلى تراث العالمين العربى والايرانى، فإننا قلما نستطيع رصد تأثير غربى فى التطور المتزايد الرهافة للموسيقى العثمانية، خاصة الموسيقى الاوركسترالية، المرتبطة ارتباطاً حميماً بأفراح البلاط، أو بإحياء الاحتفالات الرسمية. وتتميز المصاحبة الموسيقية لبعض الاحتفالات الدينية للطرق الصوفية كطويقة المولوية باستمرارية للتراث أيضاً.

وتظهر هذه الإستمرارية نفسها بجلاء فى تطور الأدب، الذى تعتبر أجناسه، وأشكاله موروثة، من حيث الجوهر، من قرون سابقة، والذى يعتبر المؤثر غير التركى الوحيد فيه دائماً، وبشكل متزايد، هو المؤثر العربى – الفارسى. فهو، كما كان الحال فى السابق، أدب إسلامى بشكل نموذجى، حتى فى المؤلفات الأكثر دنيوية. على أن مصدر الالهام السائد فيه ليس دينياً، لكن التعبير هو الذى يحيل فيه بإستمرار إلى الإسلام. بل إن الشعر الغزلى (وهو بوجه عام شعر جنسى مثلى) يتنكر فى شعر صوفى، حيث يأخذ الحب الإنسانى شكل توحد فى الإلهى، ويوحد الشعر الباخوسى (الخمرى) السكر مع النشوة الدينية. ونجد فى ذلك استعادة لخصائص الشعر الفارسى، الذى يواصل الهام الشعراء العثمانيين.

الشعراء العثمانيون. باقى وفوضولى

إن عددهم وأهميتهم فى الحياة الثقافية للارستقراطية المتأدبة يتزايدان مع توسع الامبراطورية. وهم يتمتعون بالحماية، بل وبالاعاشة، من جانب السلاطين وكبار الوجهاء، الذين يتوقعون منهم، عبر الروائع الجمالية، إعلاءً من شأن هيبتهم. كما أن بعض من يتميزون بينهم بصدق ايمانهم يلقون نجاحاً كبيراً بين الأعضاء، الأكثر عدداً دائماً، فى الطرق الدينية ذات الاتجاه الصوفى، التى تزدهر على مدار مجمل تاريخ الامبراطورية العثمانية.

والبلاط ساحة متميزة للشعر. وجميع السلاطين قريباً يقرضونه، وأحياناً بموهبه. وهو يتمتع بالاحترام بين سيدات الحريم السلطانى وسيدات الارستقراطية، حيث تهتم عديدات منهن به. كما أنه يهيمن على الأجناس (الأدبية) الأخرى فى المدن الكبرى للولايات، فى بورصا وأدرنه، العاصمتين السابقتين، أو أيضاً فى بغداد، التى تم فتحها فى عام ١٥٣٤.

والواقع أن شعراء البلاط العثمانيين قد تلقوا كلهم فى شبابهم التعليم الكلاسيكى الذى كان يجرى تقديمه، على مستوى عالٍ، فى المدارس. وهم على دراية جيدة بالعربية وبالفارسية ومشربون بالثقافة الأدبية العربية-الفارسية. وبدءاً من المعجمين العربى والفارسى الثريين، وفى روح الشعر الفارسى الكلاسيكى، يطورون لغة شعرية مثقفة بشكل متزايد، تتميز، مع احتفاظها من حيث الجوهر ببنية اللغة التركية وبنحوها، باختزال استخدام الكلمات التركية اختزالاً فريداً.

وهم يستلهمون بشكل واسع، بالنسبة لتيماتهم ولصورهم، التراث الفارسى، لكنهم يبدون بوجه عام خيالاً واسعاً فى تجديد الرموز والحيل اللفظية (ذات المعنى المزدوج أو الثلاثى بما يخلق التباساً بين المقدس والدنيوى) وموسيقية الشعر. ويتألق أغلبهم تألقاً أكبر بكثير بالتنميق الزائد عن الحد لكتاباتهم، بل وبالحذلقة فيها، وباتساق صوتيات لغتهم مما بمحتوى فكرهم. وهم يلجأون إلى المخططات العروضية العربية - الفارسية الأكثر حذقاً، وإلى الايقاعات الداخلية والخارجية أو إلى المجانسات الصوتية الأكثر براعة. وهم يعتبرون، دون صياغةٍ نظريةٍ لذلك، أتباعاً لدعوة الفن للفن، فيما عدا استثناءات قليلة.

ويطور أغلبهم دون توقف، ولكن ببراعة، التيمات الكلاسيكية للشعر الفارسى: التيمات الدينية، حيث يشار إلى تقلب أحوال الدنيا وتجرى الدعوة إلى التأمل فى الآخرة؛ التيمات الدنيوية، المقنعة إلى هذا الحد أو ذاك، حيث يدور الحديث عن عشق الغلمان والخمر، وآلام الفراق وتعاسات الشيخوخة. أما الأحساس بالطبيعة والذى يبين أحياناً فى أشعارهم فهو بالاساس احساس عشاق مدينيين للجمال يغنون للحدائق وللأزهار، وللطيور ولأحواض المياه فى المتنزهات، مع ميل إلى طيور العندليب والورود، وايثار لضوء القمر على حرارة الشمس وللربيع على أى فصل آخر.

وليس بامكاننا هنا الاشارة إلى جميع الشعراء المشاهير فى الامبراطورية العثمانية من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر (حيث تبدأ حركة نحو الحداثة، تحت تأثير أوروبا). ولذا فسوف نقتصر على الحديث عن أعظمهم.

ومما لا مراء فيه أن من الجنوح أن ندرج بينهم أحمد باشا، أحد رجال الحاشية المقربين من محمد الثانى والذى عاش بعده حتى عام ١٤٩٧ فى عهد بايزيد الثانى. فعمله يتميز فى جانب كبير منه بأنه تقليد للشعراء الفارسيين، ومن بينهم حافظ، وقد رفع مديحه للسلطانين إلى أقصى حدود البلاغيات الطنانة. على أننا نعترف له بدور تاريخى هام، من حيث كونه مجدداً لشعر البلاط العثمانى، عبر استغلال من المؤكد أنه يتيميز بالغلو، لكنه، فى نهاية الأمر، حاذق بشكل حقيقى، للمعجم اللغوى وللبحور ولرمزية الشعر الفارسى، الذى تأثر به تأثراً عميقاً. كما أنه يعتبر مدشن سلسلة من شعراء البلاط الذين يستحق بعضهم مجداً أعظم.

والواقع أن أكثرهم تألقاً وهو باقى (١٥٢٦ - ١٦٠٠)، الذى جاء بعده بقرن، فى عهد سليمان القانونى، الذى تعرف بسرعة بالغة على موهبته وضمه إلى حلقته الأدبية، كان يسمى، حتى وهو ما يزال على قيد الحياة، بـ «سلطان الشعراء». وتحت حمايات امبراطورية، يحقق ابن المؤذن هذا، ذو الثقافة العميقة، صعوداً سريعاً فى زمرة العلماء، إلى أن يصل إلى الدرجة قبل الأخيرة فى الهيراركية، وهى درجة **قاضى عسكر** روميليا. ويجرى التأكيد على أن موته قد عجل به الاكتئاب الذى سببه له فشل ترشيحه لدرجة **شيخ الإسلام** العليا. وقد قادته حياته كواحد من كبار رجال الدين إلى انتاج أعمال تعلى من شأن الأرثوذكسية الإسلامية الأكثر نقاءً، لكن قصائده الغنائية بوجه خاص هى مصدر شهرته. فالواقع أن هذا المتفقه

فى الدين كان أيضاً رجلاً دنيوياً، يجيد المزاح، وكان ينتمى إلى حلقة عشاق جمال الثقافة العربية - الفارسية الرفيعة ويتظاهر على الأقل بالاستسلام لنوازعه. وتحتل الخمر والغلمان فى غنائياته، تبعاً للعرف ومراعاةً للموضة، مكانة هامة لكنه يطور أكثر من الآخرين التيمات الدينية والصوفية. ويجمع أسلوبه الحاذق إلى أبعد حد بين القوة والرشاقة، بين الجذالة والرصانة، مع صقل أكاديمى إلى حد ما. ومن شأن موسيقية أشعاره، الخفيفة أحياناً، أن تصل إلى مستوى النبرات المهيبة لسيمفونية، كما يتجلى ذلك فى مرثيته الشهيرة لسليمان القانونى.

و «عصر سليمان»، القرن السادس عشر، العصر الذهبى للامبراطورية، هو العصر الذى ينضم فيه إلى العثمانيين شاعر تركى آخر، ربما كان أعظم شعراء زمانه، هو فوضولى (١٤٩٤ - ١٥٥٥). ولما كان قد انحدر من قبيلة البياتيين التركمينية فى العراق، ذات العقيدة الشيعية، فقد أهدى أعماله الأولى للخصم الرئيسى للعثمانيين، شاه اسماعيل، الزعيم الروحى والزمنى لايران الصفوية، المناضل باسم الشيعية ضد سنية سلاطين اسطنبول. ولما كان مثقفاً واسع الدراية، يكتب الشعر بسهولة بالعربية وبالفارسية، ويستمد الزاد من معين الشعر الغنائى والفارسى، فقد أجاد مختلف أجناسه فى لغته الأم، وهى لهجة تركية من النوع الآزيرى (لكنها جد مفهومة فى تركيا). وشأنه فى ذلك شأن شعراء الامبراطورية العثمانية المثقفين، فإنه يستخدم معجماً ثلاثى اللغات، حيث يهيمن الجزء العربى والفارسى المشترك على الجزء التركى، الذى يحتفظ منه من جهة أخرى ببنيته وبنحوه. وهذا المنشد للعشق الصوفى، الذى ينظر إليه فى التراث اللاحق بوصفه صوفياً نقياً، يؤلف كذلك، إلى جانب الأعمال ذات النزعة الروحية الإسلامية السامية، كقصيدته العظيمة، ذات الموضوع الكلاسيكى، عن الحب الافلاطونى **لليلى والمجنون**، اللذين لا يلتقيان إلاَّ فى الآخرة، قصائد عديدة رقيقة فى حب الغلمان، حيث تتبدى نزعة حسية غزلية - صوفية، تحت الالتباس المقصود للصور والرموز.

وهو يجدد بأسلوب معبر وبهيج هذا الجنس (الأدبى) التقليدى فى الشعر الفارسى؛ وهو يجد فى ذلك، للتعبير عن مكابدات الحب، نبرات صادقة تتقاطع مع رقة متكلفة تسم بعض الفقرات، و، فى الغنائية الروائية لقصيدته **ليلى والمجنون** (التى تعتبر عمله الرئيسى)، يكتسب الهامه الصوفى قوة وعظمة. إلاً أن بوسعنا التساؤل مع ذلك عن مدى عمق معتقداته الدينية، لأنه، عندما فتح السنى سليمان بغداد فى عام ١٥٣٤، سعى إلى كسب ود السيد الجديد للعراق وتصرف منذ ذلك الحين بوصفه أحد الرعايا المخلصين للعثمانيين. على أنه لم يجر السماح له مع ذلك بدخول بلاط اسطنبول، ومات من الطاعون فى بغداد فى عام ١٥٥٥. وم يكن من شأن مجده إلاً أن يزداد بعد موته: فتركيا والعراق وايران وأزيربيجان ما تزال تتنازع عليه بوصفه أحد أبطال تراثها الشعرى.

وأياً كان الأمر، فى التو والحال، فإن باقى، شاعر القصر العثمانى، وليس فوضولى، الذى يبقى فى بغداد، هو الذى يحدد اتجاه الشعر العثمانى الكلاسيكى، على مدار القرن الذى يعقب موته. ولن يتمكن أحد من مقلديه فى القرن السابع عشر من الاقتراب من أن يكون نداً له فى موهبته. والشاعر الأول المميز إلى حد ما لهذا العصر، وهو عطائى، يعتبر مقلداً للفرس، فهو، فى قصيدته الطويلة **ساقى - نامه** (كتاب الساقى)، يوحد بين التيمات الخالدة للغلمان وللخمر، كما يكتب قصائد صوفية وأخلاقية. وتتميز بحيوية أكبر قريحة نافع (١٥٨٢؟ - ١٦٣٥)، جليس السلطان مراد الرابع، الذى كتب له قصائد مدح فخيمة، تعتبر نماذج فى بابها، دون أن ينسى مدح نفسه. كما ألف، بما يتمشى مع ذائقة الزمن، قصائد تتميز بموسيقية خفيفة وهجائيات لاذعة سوف تكون فى آن واحد مصدر نجاحه وموته: فالسلطان، هذا المؤمن المشار إليه بالبنان، يأمر بقتله ويلقى بجثته إلى البحر.

وفى العقد الأخير للقرن السابع عشر، يكتب نبى (١٦٤٢؟ - ١٧١٢)، الذى رجع إلى حلب بعد أن كان محسوباً للصدر الأعظم قره مصطفى باشا (الذى أعدم

بعد فشله فى حصار ڤيينا)، كتاباً صغيراً لابنه يتضمن نصائح مكتوبة بشكل شعرى، هو كتاب **الخيرية**، الذى يعتبر، من حيث محتواه بأكثر مما من حيث شكله (الفارسى الجديد دائماً)، أحد الأعمال الأكثر امتاعاً فى الشعر العثمانى: ففى استعراضه للأعمال الممكنة، قبل الانتهاء إلى الاعلاء من شأن الأدب، يصف دون مجاملة أحوال الحياة آنذاك، مع صعود الفساد، ويرسم لوحات للوسط السائد تتميز بحيوية فائقة. أما قصائده الخفيفة، التى تظهر فيها تيمات «الغزل» الكلاسيكى، فهى تتضمن عناصر ساخرة ذات نبرة جديدة.

تجديد الأدب

مهما يكن من أمر، لا يحدث تجديد عميق للأدب العثمانى إلاّ فى عهد أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠). ويحدث ذلك خلال الأعوام الاثنى عشرة للسلم المستمر (وهو ظرف نادر!) الذى سوف يتلو معاهدة عام ١٧١٨ بين الامبراطورية العثمانية والنمسا والبندقية، فى ظل صدارة إبراهيم باشا العظمى. وقد تميزت فترة الهدوء ودعة الحياة تلك، فى البلاط وفى العاصمة، بالأعياد وباشكال اللهو المختلفة، وبانشاء الحدائق، وبظهور موضات جديدة. وكان هناك، فى القصر وبين صفوف الارستقراطية، افتتان غير عادى بانواع زهرية مكلفة تشترى من هولندا مستنبتة من زهرة برية من الأناضول، ومن هنا اسم «عصر زهور الخزامى» الذى سميت به أزمنة المسرات الرسمية تلك.

وكان شاعر هذا العصر النزق هو نديم، ابن أحد قضاة اسطنبول، والذى كان هو نفسه أستاذاً فى المدرسة ومحسوباً لإبراهيم باشا، ولا تكمن أصالة هذا الشاعر من شعراء البلاط فى قصائد المديح الثلاثين (والتى تعتبر من جهة أخرى أقل خشونة وأكثر روحية من قصائد سابقيه) التى كتبها تمجيداً للسلطان ولصدره الأعظم، بقدر ما تكمن فى القصائد القصيرة التى ألفها لكى تغنى فى الأعياد

بمصاحبة موسيقية. ومن المؤكد أننا نجد فيها موضوع عشق الغلمان الذى لا مفر منه، لكنه يعالج بنبرة مرحة ورشيقة تختلف عن النبرة الحزينة والطنانة المميزة للتراث السابق، وتتجنب الرياء الصوفى الكاذب. ثم ان جماليات شعر نديم تظهر هنا أقل تقليدية بكثير: فوصفه للحدائق وللملابس وللمشاهد الملاحظة يعطى انطباعاً بالتلقائية، كما هو الحال مع وصفه لابطال قصائده الرشيقين. ودون التخلى بالكامل عن الصور المصطنعة الموروثة عن الفرس، فإنه يتجنب الأسلوب الملتبس المعقد ويخلق هو نفسه صوراً تتميز ببساطة معبرة. كما أننا لا نجد عنده بعد لا الوعظ الأخلاقى ولا التجديف المتخفى تحت طلاء دينى براق.

ومثل هذا القدر من الاستقلال الفكرى وعدم المبالاة بما هو مقدس ليس من شأنه إلاَّ أن يغضب الأوساط السلفية، جد المؤثرة فى الفئات الفقيرة فى العاصمة، والتى يصدمها من جهة أخرى بذخ البلاط المنلفت الزمام، وبين صفوف الانكشارية، العاطلين والمفلسين بحكم سيادة السلم. وهكذا، فعندما سوف يتمرد هؤلاء الأخيرون، فى عام ١٧٣٠، ويخلعون أحمد الثالث، سوف يكون شاعر البلاط من بين ضحايا هذه الثورة، التى سيذبح خلالها حاميه إبراهيم باشا.

ولا يبرز خلفاء لنديم ويدخل شعر البلاط، بعده، فى انحطاط. على أن العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر تتميز بنجاح شاعر حقيقى آخر، وإن كان مصدر الهامه والوسط الذى ينتمى إليه مختلفين: هو غالب ديدى (أو الشيخ غالب)، الذى ولد ومات، كنديم، فى اسطنبول، وهو درويش مولوى راسخ العقيدة. وكان رئيس تكية المولوية الكبرى فى جالاتا وقد مات فى أوائل عام ١٧٩٩، فى الحادية والأربعين من عمره. ويعتبر عمله الرئيسى، **حُسن – او – عشق** (حُسن وعشق)، قصيدة رمزية طويلة، حيث يعتبر بطليها الخياليين، المولودين بشكل معجز، وهما عشق (ولد) وحُسن (بنت)، شابين بدويين من شبه الجزيرة العربية. أما الشخصيات الأخرى

فهى تشخيصات لمجردات، كالشهوة والحيرة والتواضع ... وهذه الاصطلاحات التى تعوزها الأصالة من شأنها استثارة الملل، لولا غزارة خيال الشاعر، الحالم الرؤيوى بالشياطين وبالملائكة، مبدع المغامرات الغريبة، الذى تلهمه نزعة صوفية صادقة. ومن جهة أخرى، فإن غالب ديدى، ذا المعرفة التامة بعمل الصوفيين الفارسيين ومولانا (جلال الدين الرومى)، يبدى براعة أدبية عظيمة وتبتكر نزعته العقلانية الدينية أشكالاً جديدة للتجريد العاطفى، يجرى تقديمها بشكل مدهش فى إطار روائى.

وهو، فى ختام القرن الثامن عشر، آخر شاعر تقليدى عظيم فى الامبراطورية العثمانية. وحتى الأعوام الأولى للقرن العشرين، سوف يستمر تعاطى الأجناس (الأدبية) والتيمات الكلاسيكية، خاصة فى أوساط العلماء والدراويش، بدرجات متفاوتة من النجاح، عن طريق المحاكاة المحدَثة إلى هذا الحد أو ذاك لأعمال الإسلاف الكبار، دون اضافة الكثير من الأفكار الأصيلة. فالواقع أن الرمزية الصوفية والغلمان والخمر والوردة والعندليب وتيمة العاشقين الأسطوريين سوف تواصل اثارة اهتمام الأدباء العثمانيين خلال القرن التاسع عشر، وإن كان بعدد أقل. وبدءاً من اصلاحات (**تنظيمات**) عام ١٨٣٩ وأوربة المؤسسات وتحديث التعليم سوف تتحول الصفوات العثمانية تدريجياً عن مخلفات الماضى الثقافية، وسوف يؤدى تأثير أوروبا الأدبى – تأثير الرومانسية، بالدرجة الأولى – إلى استثارة تغيير، إن لم يكن لأشكال الشعر العثمانى، فلمحتواه على الأقل.

الشعر الشعبى

إن الهيبة الارستقراطية لهذا الشعر المثقف، المحصور ضمن نادٍ للأدباء، لايجب لها أن تدفعنا إلى نسيان وجود شعراء شعبيين أو شبه شعبيين جد عديدين فى الولايات التركية للامبراطورية، من المؤكد أن جمهورهم كان أوسع بكثير من

جمهور شعراء البلاط. والواقع ان الاهتمام باعمالهم (التى لم يتسن البقاء إلاّ لجزء جد صغير فقط منها، لأنها كانت تنتقل شفاهة أساساً) قد تزايد كثيراً فى تركيا منذ قيام الجمهورية وذلك، خاصة، بسبب طابعها القومى بشكل حقيقى أكبر. وليس بوسعنا أن نذكر هنا غير بعض هؤلاء الشعراء، ممن أصبحوا موضع دراسات فى الفترة الأخيرة وإن كانت سيرهم ما تزال غير معروفة جيداً وغالباً ما تعرضت أعمالهم، عبر نقلها، لتغييرات أو لاضافات مختلقة.

وكانت طريقة البكتاشية الصوفية الشعبية، المهرطقة إلى هذا الحد أو ذاك، تضم عدداً كبيراً من الشعراء، أشهرهم كايجوسوز آبدل (القرن الخامس عشر)، «الخلى البال»، الذى يستمتع بالمزاح ولا يكن احتراماً للعقائد الجامدة، وپير سلطان آبدل (القرن السادس عشر)، الذى جره خروجه على الاتباعية الدينية والاجتماعية إلى تأييد الشاه الشيعى لايران الصفوية، شاه طهمسب، وإلى تزعم تمرد للفلاحين فى الأناضول الشرقية ضد السلطة العثمانية؛ وهو يصبح، بعد أسرة وشنقه فى سيواس، بطلاً أسطورياً، مبجلاً لدى العلويين (طائفة جد شعبية وكثيرة العدد فى تركيا، انبثقت عن الشيعية الايرانية للشاه اسماعيل، لكنها مستقلة عن الشيعية الاثنى عشرية الحالية فى إيران، التى تتميز عنها باتجاهاتها الغنوصية والإنسانية). وفى الأوساط العلوية التركية بالتحديد استمر التراث الشفهى للأعمال الشعرية لشاه اسماعيل، الذى الفه لحساب دعوته الدينية بلغة تركية شعبية نسبياً. إلاّ أن من الصعب التمييز، فى هذا التراث، بين ما هو حقيقى وما هو منتحل، حيث أن هذا الشاه قد تحول إلى أسطورة، مما ينسب إليه مغامرات غير عادية، كما ينسب إليه اشعاراً يعتبر بعضها حديث التأليف نسبياً. وما يزال شعر البكتاشية والعلويين الصوفى حياً فى تركيا عند **العاشقين**، الشعراء الشعبيين المتجولين.

والواقع أن هؤلاء «الشعراء الشعبيين» الأتراك، الذين ينشدون قصائدهم بمصاحبة **الساز** (آلة ذات أوتار مضمومة)، كانوا يتواجدون أيضاً في القبائل البدوية في الأناضول، كقبائل اليوروك أو التركمينيين، وقد انتقل تراث اثنين منهما على الأقل إلى الأخلاف: فكارچا أوغلان (مات في عام ١٦٧٩؟)، الذي يتغنى على نحو حسي ومباشر بعشقه للنساء، دون أدنى احالة صوفية، في لغة بسيطة وملموسة وشجية، ما يزال حياً إلى أبعد جد، لأنه يعبر بشكل أفضل بكثير عن مشاعر الأتراك السائدة وهو ما لا يتوفر لشعراء البلاط. أما دادا لوغلو (القرن التاسع عشر)، فإنه يدين بشهرته أساساً للنفس الملحمي لقصائده، التي تذكر بتمردات التركمينيين ضد محاولات التسكين الإجباري التي قامت بها الحكومة العثمانية. والأول والأخير، شأنهما في ذلك شأن **العاشقين**، يستخدمان أساساً اللغة التركية الحية، لا اللسان الثلاثي اللغات للشعراء الكلاسيكيين؛ وهما يؤلفان قصائدهما في أبيات مقطعية (وليست عروضية)، وهو الشكل الطبيعي للشعر التركي العفوي.

والواقع أن هذا الشعر، في شكله الشفهي، لم يكف عن الازدهار وسط الشعب، مع آلاف من الكتاب المجهولي الأسماء والعرضيين، خاصة أولئك الرجال والنساء الذين يشاركون في مباريات الارتجال الشعري، حيث كان الشكل الأكثر انتشاراً هو شكل **الماني**، وهو عبارة عن رباعية سباعية المقاطع على قافية واحدة، تعلق في البيت الثالث. وقد جمع الباحثون في الفولكلور نماذج عديدة من هذه القصائد الصغيرة الخالية من الادعاء، والتي يعتبر الحب موضوعها الأثير، والتي كان بامكانها أن تلعب دور تبادل تصريحات (الحب) بين الأولاد والبنات في مجتمع قلما كان التعبير المباشر فيه عن الحب وارداً. على أننا لا نعرف من هذا الشعر غير أشكاله الحديثة، وإن كان بعض كتاب الحوليات قد استشهدوا به أحياناً، بشكل عرضي، منذ القرن الرابع عشر.

كما تنتمي إلى الأدب الشعبى المجهول المؤلفين قصائد أسطورية أو ملحمية – أسطورية طويلة، يصل الأمر أحياناً إلى حد اعتبار أبطالها (وهم، فى الأصل، غالباً، شخصيات تاريخية) المؤلفين لها. وتلك هى حالة كور أوغلو «ابن الأعمى» (نمط ماثل فى أساطير عدة شعوب)، الذى تحتل قصيدته الملحمية، التى تطورت فى تركيا وفى أزيربيجان، مكانة هامة فى نتاج **العاشقين**. وهذا «اللص الشريف»، المحارب الشجاع الذى ينتزع الحقوق المهضومة، هو فى الأصل جندى شارك فى الحرب التركية – الايرانية لأعوام ١٥٧٧ – ١٥٩٠ وأصبح زعيماً لفرقة من الجلاليين فى ثورتهم الكبرى ضد العثمانيين. وقد واصلت أسطورته النمو حتى آخر أزمنة الامبراطورية.

وإذا كان صحيحاً، أن الشعر، الشعبى والارستقراطى على حد سواء، يحتل مكانة ممتازة فى الحياة الثقافية التركية والعثمانية، فإن النثر ليس غائباً عنها مع ذلك. ويحفظ التراث الشفهى شواهد جد عديدة على ذلك: الحكايات، الأساطير، والقصص الروائية (التى يرويها ويؤلفها فى نهاية الأمر محترفون، هم **المداحون**)، أو أجزاء من نصوص مركبة، نثرية وشعرية. أما فيما يتعلق بالنثر المكتوب، الذى ينتمى إلى التراث الكلاسيكى أو شبه الكلاسيكى، فيجد تمثيلاً واسعاً له فى الأدب التركى للامبراطورية العثمانية.

والواقع ان نتاجاته الأولى المعروفة (فى القرن الرابع عشر) متواضعة. وهى تتألف بشكل خاص من ترجمات أو اقتباسات لنماذج عربية – فارسية: الحكايات والأساطير الموجبة للعبرة، حول خلق العالم وحياة الأنبياء أو حياة أبطال الجهاد، وكذلك حكايات مسلية تمهد **لألف ليلة وليلة**. ولغة هذه الحكايات بسيطة نسبياً وقريبة من التركية التى يتحدث بها العوام

الكتابة التاريخية

فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر تظهر بوجه خاص، فى الاتجاه

الأسطورى نفسه، صياغات مكتوبة جد ممتعة لحكايات التراث الشفهى. وهذه الحكايات تعتبر بوجه خاص أنواعاً من روايات الفروسية الإسلامية، التى تبرز مقاتلين جسورين من أجل الإسلام، كالبطل الغازى، أو ملك دانشمند أو أبو مسلم، أو دراويش صانعين للمعجزات لهم مغامرات غير عادية، كسارى سالتوك. كما تظهر الكتابة التاريخية، مع مزيج من الحقائق الواقعية وأساطير المجد، أكان الأمر يتعلق بالسلاطين العثمانيين أو السلاجقة، أو كذلك، فى **الأوغوزنامات**، بالتقاليد الأسطورية للأوغوز، التى تنبثق منها سلالاتهم الحاكمة. وتعتبر حوليات يازچى زاده، الذى عاش فى غاليبولى (غليبيولو) قبل الاستيلاء على القسطنطينية، فى عهد مراد الثانى (١٤٢١ - ١٤٥١)، جد ممثلة لهذا الجنس الأدبى. وإلى جانب الحوليات، لابد من الإشارة إلى كتب **المناقب نامه**، التى تعتبر فى آن واحد أدباً دينياً وبطولياً يجد أصله فى الروايات الملحمية التركية وفى التراث الإسلامى **للمغازى** و **لمناقب الأولياء**. وقد رُوى فتح أوروبا البلقانية فى هذه **المناقبنامات** التى كان يقصد بها أن تتلى فى الأماكن العامة وفى الجيش بهدف تمجيد روح **الغزو**.

لكن البداية الحقيقية للكتابة التاريخية العثمانية ترجع إلى ما بعد الاستيلاء على القسطنطينية، فى عهدى محمد الثانى (١٤٥١ - ١٤٨١) وبايزيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢). وتعبر الحوليات التركية المكتوبة آنذاك عن كتابة تاريخية رسمية، فهى تكتب بناءً على طلب السلاطين بهدف تمجيد مآثرهم ومآثر أسلافهم. وهذا التاريخ الرسمى بعيد عن التعبير عن الحقيقة الدقيقة، خاصة فيما يتعلق بسير الأحداث فى ظل العثمانيين الأوائل؛ فأعمالهم يجرى تصويرها تصويراً ايجابياً على حساب أعمال البكوات الآخرين فى آسيا الصغرى، بما يؤدى إلى الذروة مع محمد الثانى وبايزيد الثانى، صانعى توسع وتنظيم الامبراطورية. على

أن هذه النصوص تتضمن عناصر حقيقية يمكن رصدها من خلال المصادر اليونانية أو العربية المعاصرة، لكنها تستنسخ بعضها البعض إلى حد بعيد والأصالة ليست امتيازها.

على أن بعض الحوليات تسلم من هذا المصير، كحوليات عاشق باشا زاده (١٤٠٠ - ١٤٨٤)، الذي غالباً ما يعتبر سرده نتيجة شهادات مباشرة ويشكل، بالرغم من جزئيته، وثيقة أساسية. وينتمي إلى العصر نفسه **الدستور - نامه** الذي كتبه الأنوري (١٤٦٤)، وهو سرد شعري يروي مآثر أمراء آيدين في منتصف القرن الرابع عشر. وفي أواخر القرن الخامس عشر ومستهل القرن السادس عشر يكتسب التأثير الفارسي أهمية، حيث تعتبر الفارسية في بلاط القسطنطينية اللغة الأدبية بامتياز. وهكذا تكتب بالفارسية آنذاك **الشاهنامات** التي تمجد السلاطين (تبدأ آنذاك مهنة **الشاهنامجي** في الظهور)، و **التاريخ العالمي** لشكر الله و خاصة **الهيشت بيهيشت** (الفراديس الثمانية) لأدريس بتليسي (١٥٠١) الذي يتتبع في ثمانية فصول تاريخ السلاطين العثمانيين الثمانية الأوائل. وباللغة التركية، وإن كان بتفرسن بالغ، كتب كتاب **تاريخ - اى ابو الفتح** (تاريخ الفاتح) من تأليف دورسون بك، والذي يتميز بادعاء فلسفي. وبعد ذلك بوقت قصير، يجد المرء دراسات مكرسة لسليم الأول أو لسليمان القانوني، أو لحدث معين، أو لحملات عسكرية (سوريا، مصر، رودس، المجر، العراق). وغالباً ما تعتبر هذه الدراسات روايات امينة، تستند إلى الشهادات المباشرة أو إلى الوثائق. وهكذا تظهر **السليم نامات** و **السليمان نامات** و **الفتح نامات**، والتواريخ المحلية. واعتباراً من عهد محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣) فقط تبدأ كتابة **الشاهنامات** بالتركية: على أن موضوعيتها ليست أقل عرضة للشك.

وتظهر بدعة في ذلك العصر: أخبار الحملات البحرية؛ إذ يجرى الاحتفاء بمآثر

كبار قراصنة القرن السادس عشر، كمآثر خير الدين باربا روسا، فى **الغزوات نامات**، وهى شكل من أشكال الحكاية الشعبية ذات الاتجاه الروائى. كما يبرز أيضاً بحث الصدر الأعظم لطفى باشا، **آساف نامه**، وهو بحث تُعَدَّدُ فيه مهام وواجبات كبار مسئولى الدولة.

وكبار كتاب الحوليات فى ذلك العصر هم كمال باشا زاده (مات فى عام ١٥٣٤)، مؤلف **تواريخ – اى آل – اى عثمان** (تواريخ آل عثمان) المكتوب بلغة مزخرفة وثرية، والذى يحتفى بانتصار السلطان سليم فى موهاكس فى عام ١٥٢٦؛ وسعد الدين أفندى (مات فى عام ١٥٩٩)، **شيخ الإسلام** ومؤلف **تاج التواريخ**، وهو تاريخ للعثمانيين منذ بداياتهم إلى موت سليم الأول، أكمله ابنه محمد أفندى، وقد ظل عملاً مرجعياً لزمن طويل؛ ومصطفى أفندى سيلانيكلى (مات نحو ١٥٩٩) الذى خلف **تاريخاً** يروى أحداث الفترة الممتدة من عام ١٥٦٣ إلى عام ١٥٩٩، وهو عمل هام لأن المؤلف، وهو شاهد مباشر على الأحداث التى يرويها، يظهر إلى أى حد بدأت ادارة الامبراطورية العثمانية فى الانحطاط فى أواخر القرن السادس عشر، ويستشعر المرء بالفعل جهداً شخصياً للنقد ورفضاً للمديح بمناسبة وبدون مناسبة.

ويحدث فى القرن السابع عشر تجديد للكتابة التاريخية، مع كتاب يبدأ أكثرهم أهمية، عبر غربيين متحولين إلى اعتناق الإسلام، فى أخذ المصادر الأوروبية فى الحسبان، كحاجى خليفة (المعروف بكاتب شلبى، الذى مات فى عام ١٦٥٧)، أو إبراهيم بيتشيوى (مات نحو عام ١٦٥٠) أو حسين حيدرفين (مات فى عام ١٦٩١). ومن بين كتاب الحوليات الآخرين فى ذلك العصر تجب الاشارة إلى كوتشى بك (مات نحو عام ١٦٥٠)، وهو مؤلف **رسالة** نجد فيها تحليلاً دقيقاً للمساوىء التى تشكو منها الامبراطورية وللاصلاحات الممكنة؛ ولما كان مستشاراً للسلطان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠)، فقد حث هذا الأخير على أن يحكم بقوة؛

أما مصطفى على (١٥٤١ – ١٦٠٠) فهو مؤلف **كنه الأخبار**، وهو تاريخ عالمى حتى عهد محمد الثانى، يستند جزئياً إلى مصادر تعتبر اليوم غير معروفة، كما أنه مؤلف كتاب ارشادات للولاة حيث يسجل تأملاته فى أسباب انحطاط السلالات الحاكمة. وحاجى خليفة هو مؤلف كتابين حول الاصلاحات التى يجب ادخالها على الامبراطورية، وإن كانا لم يلقيا نجاحاً: **ميزان الحق** و **دستور العمل**. وقد خلف ابراهيم پيتشيوى، وهو تركى من المجر، تاريخاً اعتمد فى كتابته على مصادر غربية، مجرية بوجه خاص. أما حسين حيدرفين، موظف الخزانة، فربما كان على دراية بلغات اجنبية؛ وأياً كان الأمر، فقد كان على علاقة بالسفير نوانتيل وبأنطوان جالان، ويمارسيجلى، وهو مؤلف بحث حول الحالة العسكرية للامبراطورية العثمانية مستمد من عمل لحيدرفين، هو **تلخيص البيان فى قوانين آل عثمان**، وهو أحد أهم الكتب حول تنظيم الامبراطورية، يشير فيه، مستعيداً أفكار لطفى وحاجى خليفة، إلى أسباب انحطاط الدولة، خاصة فى مجال الشئون المالية، والاصلاحات التى يجب ادخالها فى نهاية الأمر. كما كتب **تنقيح تواريخ الملوك**، وهو تاريخ عالمى ساعد فيما بعد ديميترى كا نتيمير على كتابة مؤلفه **تاريخ سمو وانحطاط الامبراطورية العثمانية**، وقد استفاد فيه حيدر فين من مصادر يونانية ولاتينية ترجمها له تراجمة القصر.

ولامراء فى أن أبرز المؤرخين الرسميين للامبراطورية العثمانية هو نعيمه (١٦٥٥ – ١٧١٦)، الذى يغطى كتابه الفترة الممتدة من عام ١٥٩١ إلى عام ١٦٥٩. وإذا كان أسلوبه، المادح للسلاطين، فى رواية التاريخ لا يختلف كثيراً عن أسلوب سابقيه، فإن لغته، على أية حال، أقل زخرفة ومن ثم أكثر وضوحاً وحيوية. وبوجه خاص، فإنه يعتبر من الناحية الفعلية أول من يلجأ إلى تمحيص الحقائق وإلى نقد المصادر. كما انه يقدم، للمرة الأولى، إلى جانب سرد للأحداث، معلومات

حول ادارة الامبراطورية، ويبدى بشأنها تعليقات شخصية، بل ويقترح اصلاحات.

الأجناس الأدبية الأخرى

لكن الأكثر أصالة بين مزودينا بالمعلومات عن الحياة فى الإمبراطورية هو بالتأكيد أوليا شلبى (١٦١١ - ١٦٨٣)، الذى ما يزال كتابه **سياحات - نامه** (كتاب الرحلات)، وهو عمل ثرى وضخم يأخذ شكل مذكرات (حتى إذا تعلق الأمر بأماكن لم يزرها بالفعل)، مصدراً تاريخياً يتميز بأهمية من الدرجة الأولى حتى الآن. ولما كان مولوداً فى اسطنبول، وصهراً لأحمد باشا ملك، الصدر الأعظم لمحمد الرابع (وصهره)، فقد كان على صلة جد وثيقة بالقصر وقد كلف بمهمات فى مختلف أقاليم الامبراطورية، التى يصفها ويتحدث عن تاريخها ومؤساساتها وحياتها الاجتماعية والاقتصادية وتقاليدها (الأسطورية فى نهاية الأمر)، بشكل بالغ الحيوية. ومن المؤكد أنه يجب التحسب لمبالغاته أو لمزاعمه، لكنه، بشكل عام، مراقب جيد، يهتم بكل شيء، وتعتبر لغته (وهى ليست لغة كاتب متبحر) طبيعية بشكل ممتع، مع بقاء تأثرها بالمعجم العربى - الفارسى محل الإعتبار فى القصر.

أما الأعمال ذات الأهمية التاريخية الأكثر تمييزاً للفترة التالية فهى أخبار السفارات إلى الغرب. وكان محمد أفندى يرميزكيز انكشارياً من المرتبة العليا (كان رقم **يرميزكيز** (٢٨) هو رقم تشكيله العسكرى الأصلى) أرسله أحمد الثالث فى سفارة إلى فرنسا خلال سن القصور الشرعى للويس الخامس عشر، فى عام ١٧٢٠. ولما كان مراقباً لماحاً، فإنه يصف بحيوية حياة القصر فى ظل الوصاية على العرش. كما أن ابنه سعيد محمد، الذى صحبه فى بعثته، قد سجل ملاحظات حول فرنسا، حيث يهتم على نحو خاص بالمؤسسات العلمية وبالمنجزات التقنية، ومن بينها منجزات الطباعة. وفيما بعد، سوف يكتب أيضاً رسمى أحمد، السفير

لدى ڤيينا في عـام ١٧٥٧ وفى برلين فى عـان ١٧٦٣، تقريراً عن سـفـارته. وهذه الأعـمال، التى سوف تستثير فضول الصفوات، سوف تكون أساساً ذات أهمية متزايدة بـالنسبة للتجليات المختلفة (الغربية غالباً فى نظر العثمانيين) للثقافة الأوروبية.

والواقع أن الدراية بالعالم الخارجى بالنسبة لتركيا تتطور، فى الامبراطورية العثمانية، اعتباراً من القرن السادس عشر، وهو زمن توسع اقليمى سريع. وعندئذ يسهم البحارة فى ذلك بقسط رئيسى: ويعتبر **كتاب الملاحة البحرية (بحرية كتابى)** الذى ألفه الاميرال الأكبر الريس پيرى (مات فى عام ١٥٥٤) دليل سواحل للبحر المتوسط يتميز بثراء المعلومات ويستند إلى فن رسم خرائط علمى بما يشير إلى دراية جيدة بالأعمال الأوروبية فى هذا المجال. أما خليفته سيد على (مات فى عام ١٥٦٢)، الذى حارب فى المحيط الهندى ضد البرتغاليين، فقد قدم بحثاً فى العلوم الجغرافية والفلكية الملاحية حول هذه المنطقة من الأرض فى عمله الذى يحمل عنوان **المحيط**.

وباللغة العربية أولاً، وهى لغة العلوم، يكتب أول ملخص عثمانى للجغرافيا العالمية. ومؤلفه، حاچى خليفة (المعروف باسم كاتب شلبى، ١٦٠٩ - ١٦٥٧)، كاتب موسوعى تدور أعماله المكتوبة بالتركية أساساً حول التاريخ والجغرافيا والرياضيات (التى يدافع عنها - وهو واقع مثير - ضد هجمات السلفيين المسلمين)، مستخدماً فى آن واحد المصادر الإسلامية والغربية. وقد أبدى روحاً علمية وانتقادية، وشجب النزعة الاتباعية فى العاصمة، وأصدر أحكاماً لا تعرف المجاملة، بما فى ذلك حول بعض المؤسسات، وهو أعظم عالم عثمانى فى القرن السابع عشر.

وبعد سبعين عاماً من موته يحدث حدث ضخم النتائج بالنسبة لنشر العلوم والثقافة فى الامبراطورية: انشاء أول مطبعة تركية فى اسطنبول، بتشجيع من ابراهيم باشا، الصدر الأعظم لمحمد الثالث. وكان المسئول عن هذا العمل مجرى تحول إلى اعتناق الإسلام، هو ابراهيم متفرقه (١٦٧٤ - ١٧٤٥). وصحيح أن المطبعة كانت معروفة فى الامبراطورية العثمانية منذ الأعوام الأخيرة للقرن الخامس عشر، فقد أدخلها يهود من أصل اسبانى إلى اسطنبول آنذاك لاستخدامها فى نشر الأدبيات العبرية. إلاَّ أنه، علاوة على صعوبة انتاج كتابة متشابكة كالكتابة العثمانلية (العربية - التركية) بحروف متحركة، فقد عارضت السلفية الإسلامية ميكنة كتابة تعتبر مقدسة، هى كتابة القرآن. وكان التصريح الممنوح لابراهيم متفرقه فى عام ١٧٢٦ مشمولاً بحظر طبع مؤلفات دينية أو قانونية. وهو ما أدى إلى تخصص المطبعة العثمانية الأولى فى نشر الكتب العلمية أو التقنية أو التاريخية أو الفيلولوچية. وكان البحث الجغرافى الكبير الذى كتبه كاتب شلبى، **چيهان - نوما** و«التحقيق» الذى كتبه محمد أفندى عن فرنسا، من بين أول الأعمال المنشورة، اعتباراً من عام ١٧٢٩. والحال أن انشطة هذه المطبعة التى أوقفها للحظة تمرد الانكشارية وخلع محمد الثالث، قد جرى استئنافها (ولكن دون تصريح رسمى)، نحو عام ١٧٣٢، فى ظل محمول الأول.

ومما لا مراء فيه أن المرء سوف يدهش لعدم مصادفة ذكر لأية امرأة فى قائمة الكتاب العثمانيين المشاهير (غير الشاملة بالتأكيد) التى استعرضناها حتى الآن. لكن ذلك لا يعنى غياباً، لدى العثمانيين، لأدب نسائى بل يعنى أن هذا الأدب، المقتصر على أوساط الحريم، لم ينتشر خارجها، بين جمهور أدبى مذكر أساساً. والنصوص النادرة للعصر الكلاسيكى التى وصلت إلينا تنتمى إلى مجال الشعر الغنائى. ونشير فى هذا الصدد إلى مجموعة من الأشعار، المكرسة للحب (الأفلاطونى فيما يؤكد التراث)، والتى كتبتها ميهرى خاتون، التى ماتت فى عام

١٥٠٦، وهى ابنة أحد قضاة آماسيا، والتى لقيت التقدير لموهبتها الأدبية فى بلاط بايزيد الثانى. كما نشير، فى القرن الثامن عشر، إلى أشهر الشاعرات العثمانيات، زبيده فتنه هانم، التى ماتت فى عام ١٧٨٠، وهى ابنة أحد **شيوخ الإسلام**، وزوجة (تعسة فيما يقال) لأحد **قضاة عسكر** روميليا. والواقع ان ارتباطاتها العائلية بالهيراركية الدينية الأعلى لن تمنعها (أو، ربما كان من الأدق القول بأنها سوف تمكنها) من المشاركة مع شعراء ذلك الزمان فى مباريات ارتجال ادبية، حيث يقال انها أبدت روح دعابة فائقة. والشذرات الباقية من قصائدها، القليلة إلى حد ما لسوء الحظ، تتميز بأسلوب حيوى وبهيج وبلغة طبيعية ورائقة. وقد بقى لها بورتريه جميل، ذو أسلوب أوروبى. وخلافاً لميهرى خاتون، فقد عمرت طويلاً.

وكما ان الأحوال الاجتماعية - الثقافية للعصر العثمانى الكلاسيكى لم تسمح بنشر أدب نسائى إلاّ بشكل نادر، فقد حالت دون نشر الأجناس شبه الأدبية الصغرى، التى اعتبرتها النخبة المثقفة مبتذلة، وإن كانت قد لعبت دوراً أكيداً فى الحياة الثقافية للشعب التركى.

ومن حسن الحظ البالغ ان أديباً يعد من جهة أخرى من بين الأدباء الأكثر جدية، هو المترجم المثقف للشاعر الفارسى جامى، محمود شلبى، المسمى بلامئى (مات فى عام ١٥٣١)، قد راودته الفكرة النيرة المتمثلة فى جمع مجموعة من النوادر السارة والامثال الجميلة التى ما يزال الكثير منها يدخل السرور على أفئدة الأتراك حتى اليوم. وبوجه خاص، فإنه أول من يحدثنا عن البطل الشعبى خوجا (جحا) نصر الدين، الذى لاشك فى انه شخصية تاريخية أصبحت أسطورية، وهو إمام قرية يقال انه عاش فى الأناضول، فى اقليم ايسكيشيهير، فى أواخر القرن الثالث عشر وخلال القرن الرابع عشر. والواقع ان الحكايات التى هو بطلها، والتى تتميز بطابع هزلى لكنه أيضاً غير اتباعى، والتى ضخمها التراث الشفهى من قرن

إلى قرن، قد انتشرت فى العالم الإسلامى، من افريقيا إلى أسيا الوسطى. ونصر الدين نموذج لـ «الفيلسوف الشعبى»، الساذج من الناحية الظاهرية والوقح إلى أبعد حد.

والواقع أن شخصية أسطورية أخرى، تتميز بدعابة ملحة وأحياناً ماجنة، تنازعه الحظوة الشعبية فى مختلف أقاليم الامبراطورية العثمانية حتى أواخر القرن التاسع عشر: تلك هى شخصية قره – جوز (الأراجوز)، بطل مسرح الخيال (الذى ربما تم استيراد تقنيته من مصر عند فتحها على يد سليم الأول اعتباراً من عام ١٥١٧)، الذى يجسد رجل الشعب الساخر ويواصل، مع جاره حاچى واد، وهو كاريكاتير للأديب الدعى، ومع شخصيات أخرى تمثل مختلف الأنماط الاجتماعية، حوارات غريبة، مليئة بالدعابة، حيث ينبثق بوضوح نقد للمجتمع.

لم يتسن لنا هنا غير اعطاء فكرة (عبر اختيار، عشوائى حتماً، لحقائق تبدو لنا الأكثر تمييزاً) عن التاريخ الفكرى والثقافى للامبراطورية العثمانية فى عصرها الكلاسيكى كما أننا قد اقتصرنا على التاريخ الفكرى والثقافى للجماعة التركية والإسلامية.

نحو الحداثــة

التأثير الغربى

إن انحدار الامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر، فى وجه أوروبا التى كانت قوتها تتنامى بالرغم من انقساماتها، قد دفع قادتها إلى التأمل فى أسباب ما أخذوا هم أنفسهم يعتبرونه انحطاطاً. ودون اثارة الشك فى الإسلام، لُحمة الامبراطورية، رأوا مصدر الخلل فى تزايد دونيتهم العلمية والتقنية (خاصة فى المجال العسكرى)، وسوف يصل الأمر بأكثرهم جسارة إلى حد تصور أن بعض مؤسساتهم قد أصبحت غير متوائمة مع عالم تطور سريعاً.

ويؤدى هذا التأمل إلى ظهور مفهوم الحداثة عندهم، والذى يتعارض مع المفهوم الذى كان سائداً من قبل، والذى يتحدث عن مجتمع ثابت من حيث المبدأ، وهو مفهوم استند أساساً على التحريم الفقهى لما عبر عنه مصطلح **البدعة** العربى، والذى يترجم عموماً بـ «التجديد»، وإن كان يتطابق على نحو أنسب مع مفهوم «المراجعة» الحالى، والذى يرتبط بمفهوم الخروج على الإتباع.

وبين صفوف جزء من الأوساط القائدة، يرى النور الرأى الذى يذهب إلى أنه إذا كان من الممنوع التجديد فى الشئون الدينية، فإن بالامكان التجديد على الأقل بالنسبة للشئون الدنيوية التى لا ينظمها القرآن أو تراث أقوال وأفعال النبى محمد، وحيث تعتبر الاصلاحات، من ثم، مشروعة.

وتظهر أولوية ضرورتها فى المجال العسكرى، حيث يتعلق الأمر بالاقتداء بنموذج جيوش أوروبا الحديثة. وبعد عدة محاولات غير ناجحة بسبب المعارضات السلفية لأية **«بدعة»**، يجرى اتخاذ اجراء حاسم فى هذا الاتجاه فى عام ١٨٢٦ من جانب السلطان محمود الثانى، الذى يرد على تمرد أخير من جانب الانكشارية بذبحهم بلا رحمة، ويجرى حل قوات الانكشارية و **السباهيين**، وتنظيم الجيوش وفق المبادىء الأوروبية، مع الاعتماد على مدربين أجانب.

وبتشجيع من هذا النجاح، يمد محمود الثانى التحديث إلى مجالات أخرى، حيث يلزم الموظفين بارتداء الملابس الأوروبية مع لبس الطربوش وينشىء وزارة للداخلية ووزارة للشئون الخارجية مماثلتين لوزارات الداخلية والشئون الخارجية الأوروبية. وسوف يمضى ابنه وخليفته عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير: ففى عام ١٨٣٩، يأمر بتلاوة، امام اجتماع مهيب لكبار الشخصيات العثمانية والسفراء الاجانب، للائحة السلطانية التى تدشن الاصلاحات الكبرى الأولى (**التنظيمات**)، والتى يتمثل مشروعها الأساسى فى اعلان المساواة

القانونية بين جميع رعايا الامبراطورية، دون تمييز على أساس الدين أو القومية.

ومما له دلالته أن نص اللائحة قد صدر بالتركية وبالفرنسية فى آن واحد. وبعد ذلك، فإن الفرنسية، التى كانت دراستها المعمقة قد أدخلت بالفعل بين صفوف الصفوات، تصبح، بالنسبة لجميع التشريعات التى لها مغزى دولى ما، اللغة الرسمية الثانية للامبراطورية، وسرعان ما تنتشر الدراية بها، والتى تحمل الثقافة والأفكار والأساليب الفرنسية، بين صفوف الارستقراطية وعالم المثقفين العثمانيين.

ويتطلب الأمر اسهابات مطولة لوصف التوسع التدريجى للعلوم الغربية بين صفوف العثمانيين. ويكفينا القول أنه يبدأ بالعلوم التى بدت الأكثر فائدة بشكل فورى ومباشر بالنسبة للامبراطورية: العلوم المرتبطة بالفن العسكرى (كالرياضيات؛ بالنسبة للمدفعية) أو بالصحة العامة (كالعلوم الطبية) ويستمر هذا التوسع، شيئاً فشيئاً، عبر ادخال العلوم التطبيقية على التقنيات الجديدة الضرورية لتحديث البلاد (ومن أمثلتها، بين أمثلة أخرى، انشاء شركة للسفن البخارية، فى عام ١٨٥١، لنقل المسافرين فى مجال اسطنبول البحرى). وكان من نتائج التعاون العسكرى الفرنسى – الانجليزى – التركى فى حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤ – ١٨٥٦) ارسال شبان عثمانيين إلى الغرب لدراسة العلوم والتقنيات هناك.

وكان السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) نصيراً راسخاً لتغريب المؤسسات والثقافة التركية. وتتأسس فى عهده فى اسطنبول أول جامعة حديثة، حيث يحذو تعليم العلوم حذواً أوروبياً وهو، أيضاً، الذى يأمر، فى عام ١٨٥٠، بانشاء اكاديمية العلوم العثمانية **(انچومين – اى دانيش)**. ومنذ ذلك الحين، نجد أن الصفوة المثقفة، التى تهجر **المدارس** التلقيدية (التى تتمثل مهمتها الوحيدة فى تكوين رجال دين)، تشارك فى الحياة العلمية الحديثة.

واقتداءً بمثال القصر، تتبنى الارستقراطية العثمانية بسرعة أسلوب الحياة الأوروبى، وتصبح الفرنسية، بالنسبة للكثيرين من أفرادها، لغتهم الثانية. وتتكاثر ترجمات المؤلفات الفرنسية. وبشكل متزايد باطراد يتأثر اختيار الثياب وتأثيث الدور والزخرفة والعمارة وتنسيق الحدائق بالأساليب الغربية.

كما أن هذا التأثير من جانب الغرب، وخاصة من جانب فرنسا، يمس الفكر السياسى: فأفكار الثورة الفرنسية، وتأثير نابليون، ومفهوم الملكية الدستورية، وخاصة مفهوم الحرية، سوف تميز ايديولوجية الأوساط القائدة، وسرعان ما سوف تجتذب الحركة الرومانسية جيلاً أدبياً جديداً.

وفى مجال الكتابة التاريخية، فإن أول عمل تاريخى ينتمى إلى فترة **التنظيمات** **هو تاريخ - اى دوله - اى عثمانيه** (تاريخ الدولة العثمانية) الذى كتبه أحمد جودت باشا، وهو مؤرخ رسمى يروى احداث الفترة الممتدة من عام ١٧٧٤ إلى عام ١٨٢٦، على شكل تأريخ مؤلف وفق تقاليد كتاب الحوليات؛ وقد واصل خليفته، أحمد لطفى (١٨١٥ - ١٩٠٧)، عمله بالتأريخ للفترة الممتدة من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٦١. وقد كتب محمد ثريا (مات فى عام ١٩٠٩) **سجل - اى عثمانى** (السجل العثمانى)، وهو عمل يجمع سير جميع الشخصيات التى تتمتع بقدر من الأهمية فى التاريخ العثمانى. وينتمى إلى هذا النوع من أنواع الكتابة التاريخية عمل ابن الأمين محمود كمال اينال (١٨٧٠ - ١٩٥٧)، **عثمانلى ديفريندده سون صدر أعظملار** (آخر الصدور العظام للعصر العثمانى)، وهو عبارة عن سير جد تفصيلية للصدور العظام من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٩٢٠. لكن أحمد وفيق باشا (١٨٢٣ - ١٨٩١) بوجه خاص، هو الذى يدخل، من خلال كتابه **فذلكه - اى تاريخ- اى عثمانى** (موجز التاريخ العثمانى)، المفاهيم التأريخية الجديدة المؤسسة ليس على السلاطين بل على المراحل الكبرى للتاريخ العثمانى؛ وقد حذا حذوه عبد الرحمن شريف ومصطفى نورى باشا (١٨٢٤ - ١٨٩٠) الذى يعتبر كتابه **نتائج**

الوقوعات (نتائج الأحداث) تركيباً للتاريخ العثمانى يجرى فيه تناول أسباب ونتائج الأحداث، ودراسة المؤسسات والمشكلات الاقتصادية، وإن كان ليس دون الوقوع فى أخطاء من جهة أخرى.

وكان لابد من انتظار انشاء جمعية التاريخ العثمانى (**تاريخ – اى عثمانى اينچومينى**)، فى عام ١٩١١ واصدار مجلتها (**ت. ع. ا. ميچموعاسى**) حتى يولد عصر حديث حقاً للكتابة التاريخية العثمانية.

وفى مواجهة تيار التغريب، الذى يدعمه رجال الدولة الرئيسيون، سوف يخوض المتمسكون بثبات التراث الإسلامى معركة يدعمها فى آن واحد العوام والعلماء. مع نجاحات متكررة لكنها عابرة (الاغلاق المؤقت للجامعة، تعطيل عدد من الصحف، حرمانات من النفوذ بسبب الهرطقة). ولن تتخلف السلطة نفسها عن الاعتداء على المصلحين ذوى الأفكار التى تبدو لها تخريبية. لكن كل قمع يستتبع، من باب رد الفعل، تعززاً للحركات التجديدية، وتؤدى الفترة الطويلة للحكم المطلق الذى عرفه عهد عبد الحميد الثانى إلى بروز الحركة الثورية لجماعة العثمانيين الشبان (أو تركيا الفتاة)، التى تستولى على السلطة فى عام ١٩٠٨ وتحتفظ بها خلال حرب ١٩١٤ – ١٩١٨.

ظهور الصحافة. المدارس والمجلات الأدبية

تلعب الصحافة دوراً أساسياً فى التجديد الفكرى والسياسى. وكانت الصحيفة العثمانية الأولى (١٨٣١) صحيفةرسمية، أما الصحيفة العثمانية الثانية (١٨٤٠) فقد كانت صحيفة شبه رسمية. وترجع إلى شينازى (١٨٢٦ – ١٨٧١) مأثرة كونه مشاركاً فى عام ١٨٦٠ فى تأسيس أول صحيفة خاصة، ثم مؤسساً ورئيس تحرير، اعتباراً من عام ١٨٦٢، لأول مجلة مستقلة كبرى، أدبية وسياسية، هى

مجلة **تصــوير – اى أفكار** (تصوير الأفكار)، التى تتميز بنزعة تقدمية راسخة، لكنها معتدلة، وتتميز بتأثير ثقافى فرنسى عليها (كان شينازى قد أقام فى فرنسا من عـام ١٨٤٩ إلى عـام ١٨٥٥). وقـد أصبح هذا التـجديد المثـير ممكناً بفضل الاندفاع الجديد للحداثة والذى ميز عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦)، وهو عاهل أوروبى التفكير تلت زيارته الرسمية، فى عام ١٨٦٧، لنابوليون الثالث (وهى أول زيارة من نوعها) رحلة إلى لندن وبرلين وڤيينا: بما يشكل حدثاً جديداً كان مثيراً وأسهم فى تحريك الأذهان، بما فى ذلك بين الأوساط الدينية.

وفى ظل عبد العزيز يبدأ فى تركيا على نطاق واسع انشاء تعليم عام، حيث يصبح المدرسون موظفين: تعليم أولى، مخصص من حيث المبدأ للاطفال اعتباراً من السادسة من العمر؛ مدارس اولية عليا؛ كليات. وقد أنشىء الليسيه الأول فى جالاتا – سراى فى عام ١٨٦٨؛ وكان يجرى تدريس الفرنسية فيه، وقد أصبح بؤرة لتفريخ مثقفين وموظفين. وسرعان ما جرى التصريح بانشاء مدارس وكليات أجنبية (فرنسية فى غالبيتها وتدار من جانب رهبانيات كاثوليكية)، وكان يتردد عليها فى آن واحد أفراد من الأقليات وأتراك من الأسر الميسورة الحال. وقد أتيح للبنات، لأول مرة، الحصول على تعليم حديث. وبطبيعة الحال، فإن هذه التدابير تستتبع مقاومة من جانب رجال الدين، الذين كانوا حتى ذلك الحين المهيمنين على التعليم الأولى، والذين ظل نفوذهم كاملاً فى الأرياف. ويظل التعليم الدينى هو القاعدة بالنسبة للأطفال المسلمين، لكن المدارس الجديدة تقدم من جهة أخرى تعليماً أوروبى النمط.

واعتباراً من عام ١٨٩١، يشجع انشاء مجلة **ثروة – اى فنون** (ثروة الفنون)> تحت اشراف أحمد احسان، على نشر الثقافة الحديثة بين المثقفين. إلا أنه، فى عام ١٨٩٦، بناءً على توصية من جانب أكرم رجائى زاده (١٨٤٦ – ١٩١٤)، الملهم

الفكرى لكل من أحمد احسان وتوفيق فكرت (١٨٧٠ - ١٩١٥)، يصبح الأخير رئيس تحرير للمجلة ويجعل منها مجلة أدبية وفنية حداثية، كان تأثيرها بالغ القوة حتى عام ١٩٠١، وهو العام الذى جرى تعطيلها فيه بناءً على أمر عبد الحميد.

ولا يسعنا هنا ان نروى التاريخ الموار للصحافة العثمانية التى شهدت تطوراً سريعاً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (وبشكل أسرع بعد وصول جماعة تركيا الفتاة إلى السلطة فى عام ١٩٠٨)، إلا أنه يتعين علينا التشديد على الأهمية الخاصة تماماً للمجلتين اللتين أسلفنا الإشارة إليهما، **تصوير - اى أفكار** و **ثروة - اى فنون**، فى الحياة الأدبية.

وعبر مقالاته بالدرجة الأولى فى المجلة الأولى يشتهر أعظم شاعر رومانسى فى الأدب التركى، والذى ما زال يعتبر إلى اليوم بطلاً قومياً، وهو نامق كمال (١٨٤٠ - ١٨٨٨)، الشاعر والكاتب المسرحى والروائى، الذى غالباً ما تجرى مقارنته بڤيكتور هوجو. فهذا الرجل، الوثيق الارتباط بجماعة تركيا الفتاة، والذى يتعرض لمصائر تتناوب بين النفى (خاصة إلى باريس ولندن وبروكسل، ثم إلى ڤيينا بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٠) والتكريم، ويُبْعَدُ فى النهاية عن اسطنبول والياً على رودس، ثم على شيو (التى يموت فيها)، تبعاً لتقلبات السياسة الداخلية للامبراطورية، يكتب نصوصاً سياسية حامية ومسرحيات وطنية أو عاطفية ورواية حب مأساوى طويلة تعتبر أو ل رواية تركية، وقصائد ذات مصدر الهام غنائى. ويحافظ نثره وشعره، من حيث الجوهر، على أشكال الأدب العثمانى الكلاسيكى، مع دفعه تعقيدات المعجم العربى - الفارسى الكلاسيكى إلى أقصى مدى، لكنها تحمل الأفكار الجديدة للرومانسية الغربية، أحياناً إلى حد التخمة الشفهية.

كما أن عبد الحق حميد (١٨٥١ - ١٩٣٧)، جد القريب إليه من حيث اللغة والأسلوب، والمتأثر هو الآخر بالرومانسيين الفرنسيين، وشاعر الحرية الشهير

(الذى يكتب كلمة الحرية بالفرنسية فى النص التركى - العثمانى)؛ قد عرف هو أيضاً أشكال التجريد من الحظوة بوصفه معارضاً، لكنه ينهى حياته الطويلة مكرماً، منذ استيلاء جماعة تركيا الفتاة على السلطة فى عام ١٩٠٨. وهو يكتب تراچيديات نثرية وشعرية، ذات مصدر الهام تاريخى - وطنى يثير تأملات سياسية، أو مسرحيات مكرسة لفواجع الحب والموت. وعلى الرغم من كونه تقليدياً فى معجمه، فإنه يجدد باللجوء أحياناً، فى الشعر، إلى اشكال مقطعية (وليست عروضية بعد). وبرغم كونه فى آن واحد قومياً عثمانياً (ثم تركياً) ومدافعاً عن الثقافة الإسلامية ضد انتقادات الغربيين (شأنه فى ذلك شأن نامق كمال تماماً)، فإنه يميز نفسه عن الأرثوذكسية المسلمة بميتافيريقا تأليهية (تنكر الوحى والاخرة) وذات نزعة انسانية مستمدة من ڤيكتور هوجو.

أمًا فيما يتعلق بجماعة كتاب مدرسة **ثروة - اى فنون**، فإنهم إن كانوا يتأثرون هم كذلك بالنزعة العاطفية الرومانسية وبالحداثة وبالعداء للحكم المطلق، فقد كانت لهم، تحت التأثير الرئيسى للكتابات النظرية لرچائى زاده، عميدهم، مفاهيم جمالية تميل إلى دعوة «الفن للفن»، المستمدة من الپارناسيين. فهم مدفوعون، أكثر من أى شىء أخر، إلى محاكاة الأجناس الأدبية الفرنسية. وجناب شهاب الدين (١٨٧٠ - ١٩٣٤) هو الأكثر تمثيلاً لهذه الاتجاهات؛ فتأثير الرمزيين والپارناسيين على عمله الشعرى، المكرس أساساً لتيمتى الطبيعة والحب (والذى سوف يهجره بعد عام ١٩٠٨ لكى يتفرغ للعمل السياسى)، يدفعه إلى أن يبدع، على غرارهم، صوراً غريبة ونادرة، بما يشكل مصدر حيرة بالنسبة لقرائه الأوائل، وإن كانت تتميز بجودة فنية سوف تلقى التقدير فيما بعد. أما توفيق فكرت، طيلة بقائه على رأس مجلة **ثروة - اى فنون** (حتى أوائل عام ١٩٠١)، فإنه يكتب قصائد من النوع نفسه، بالنزعة الجمالية نفسها؛ لكنه سوف يشارك، بعد ذلك، فى المعركة السياسية بأشعار ساخرة ذات قوة عظيمة، وسوف يعبر عن آراء انتقادية تجاه النظام

الاجتماعى، كما سوف يعبر عن اتجاهات سلمية ومعادية للنزعة العسكرية ولا أدرية. وفى سنوات عمره الأخيرة، المكرسة للتعليم (كان مديراً لليسيه جالاتا - سراى)، لن يجامل هذا الخارج على الاتباعية الزعماء الذين يدشنون، بدفع من أنور باشا، عملية التحالف مع امبراطوريات وسط أوروبا، ممهدين بذلك السبيل أمام هزيمة العثمانيين فى الحرب العالمية الأولى، وتدمير دولتهم.

ومنذ عام ١٨٩٦، برزت مجلة **ثروة - اى فنون** من خلال نشر المسلسلات الأولى للروائى الكبير خالد ضياء (١٨٦٧ - ١٩٤٥)، وهو ابن تاجر سجاد من عشاق، فى الأناضول (ومن هنا اسم عائلته، عشاقليجيل) وقد وفر هذا التاجر العصرى لابنه دراسات راسخة للفرنسية - بما يشكل علامة من علامات ذلك الزمن. ويدخل خالد ضياء إلى تركيا الرواية الأخلاقية والقصة ذات الموضوع الاجتماعى. وهو يميل فى آن واحد إلى الواقعية وإلى التفسير السيكولوجى، وغالباً ما يجعل من الأحياء الفقيرة فى المدن مسرحاً لقصصه. ولما كان كاتباً غزير الانتاج وناجحاً، فقد عمل على تحديث لغته فى الطبعات الجديدة لأعماله فى العصر الجمهورى.

وإذا كانت المسلسلات القصصية ذات مصدر الالهام الثقافى بدرجة كبيرة والمنشورة فى مجلة **ثروة - اى فنون** قد مست جمهوراً من المثقفين العصريين، فقد كان هناك جمهور أوسع بكثير للرواية ذات النوع الشعبى، والتى كان رائدها أحمد مدحت (١٨٤٤- ١٩١٣)، وهو كاتب يكتب فى موضوعات متباينة، ويتميز بنشاط بالغ، ويبسط ويقتبس ويقلد روايات المغامرات (كروايات دوما الأب ودما الابن وجول ڤيرن وآخرين كثيرين)، وهو مؤلف حكايات مسهب، يتحدث عن الأخلاق، ويتميز بالانفتاح على التقدم الاجتماعى، ويتبنى الروح العصرية، لكنه يتخذ موقفاً انتقادياً تجاه تبجح تغريبى معين. أما حسين رحمى - جوربينار - (١٨٦٤ - ١٩٤٤)،

المتأثر بالمدرسة الطبيعية الفرنسية، فهو يحقق الكمال لجنس الرواية الشعبية بتعميقه للتأمل فى أحوال المجتمع فيها (عبر ابراز التناقضات بين التراث والحداثة)، وبتهذيبه للتحليلات السيكولوچية، دون اغفال الجنس، وبتحقيقه لبناء أفضل للحبكة، حيث تترابط المغامرة مع الحب، وبإدخاله جرعات من الهزل فى المأساة.

وتعتبر هذه الروايات الشعبية صدى لـ «الأزمة الحضارية» للامبراطورية العثمانية الآفلة، الممزقة بالفعل فى أوروبا وفى افريقيا، والمستعمرة اقتصادياً من جانب الدول الغربية العظمى، والتى تشهد غلياناً سياسياً سافراً. وهذا التطور المأساوى، بحروبه المحلية المتواصلة، وبما ينطوى عليه من إذلالات، يؤدى إلى بروز شعور قومى جديد، مختلف عن الوطنية العثمانية المتعددة القوميات، ومتمحور حول «النزعة التركية» وقوى الشبه بالنزعات القومية الأوروبية. وأول شاعر يعبر عن هذا الشعور هو محمد أمين (١٨٦٩ – ١٩٤٤)، وهو شاعر متقد الحماس، وعفوى ومستقل عن أية مدرسة أدبية، أصبح فجأة شهيراً من خلال مجموعته الشعرية **تركتشى شعرلير** (قصائد تركية، وليست «عثمانية»!)، بعد الحرب اليونانية – التركية فى عام ١٨٩٧. وسوف تتطور الحركة القومية «التركية النزعة» بسرعة وسوف تنظم نفسها بعد استيلاء جماعة تركيا الفتاة على السلطة، تحت قيادة لجنة الاتحاد والترقى (١٩٠٨)، التى سوف تهيمن على تركيا حتى عام ١٩١٨.

وقد تشكلت اللجنة فى سالونيك، المدينة الكوزموپوليتية والمركز الفكرى الكبير. وهناك، أيضاً، تأسست، فى عام ١٩١١، مجلة **جينچى قلملير** (الأقلام الشابة)، حيث تحددت الايديولوچية «التركية النزعة». وكان منظر هذه الأيديولوچية هو ضياء جو قلب (١٨٧٦ – ١٩٢٤)، سوسيولوچى اللجنة، الذى استمد الالهام جزئياً من دوركايم، والذى مجدت قصيدته **طوران** (١٩١١)، ذات العنوان المستعار من ملحمة **الشاه – نامه** الفارسية (حيث يشير إلى آسيا الوسطى البدوية)، ذكرى الأتراك

قبل الإسلاميين. والواقع ان «النزعة الطورانية» التى راودتها الرغبة فى عودة ثقافية إلى المصادر العرقية - اللغوية لآسيا الناطقة بالتركية، كان عليها مع ذلك التصالح مع الإسلام، لكنه اسلام «قومى» وليس عربياً، كما كان عليها، لتأمين قوة الأمة، الدخول فى الحداثة العلمية والتقنية. وقد طور ضياء جو قلب فى بحوث نثرية عديدة هذا المذهب الثلاثى الوجوه، الذى لخصه فى شعار «التتريك، الأسلمة، التحديث»، والذى لقى نجاحاً كيراً.

اما الشخصية البارزة الأخرى فى جماعة الأقلام الشابة، عمر سيف الدين (١٨٨٤ - ١٩٢٠)، فهو روائى عظيم الموهبة، كان أول من أنجز، بعبقريته العفوية، أحد الأهداف الأساسية للأدب القومى التركى الجديد: كتابة تركية طبيعية (رشيقة)، مفهومة من الجمهور الواسع، متحررة من كل حذلقة عربية فارسية، أقرب ما تكون من التركية التى يتحدث بها المتعلمون. وإلى جانب الموضوعات القومية (حول الفظائع التى ارتكبها العدو، مثلاً)، والمتكررة فى فترته الأولى، فإنه يعالج بقدر كبير من الدعابة والسخرية عيوب المجتمع (الخرافات، الرياء الدينى، الفساد، المتاجرة بكل شىء لاعتبارات أنانية، الوطنية الزائفة)، مع اشارته أيضاً إلى المزايا الأخلاقية للشعب التركى، وكل ذلك دون بلاغة طنانة، وبذكاء. وما زال الناس يستمتعون إلى اليوم بقراءة أعماله.

أما مجلة **فجر - اى آتى** (فجر المستقبل)، المنافسة **ليجينچى قلملير**، ولكن الأقل جمهوراً، والتى تأسست قبلها بوقت قصير (١٩٠٩)، فقد كانت أقل ميلاً إلى تناول الموضوعات السياسية (وإن كانت «قومية») وأكثر ميلاً إلى النزعة الجمالية الأدبية وقد برزت بشكل خاص من خلال ابداع أحمد هاشم (١٨٨٥ - ١٩٣٣)، الشاعر الرمزى والذى يعبر عن مشاعر النفس الحميمة، والذى كتب أشعاراً حساسة فى موسيقيتها، وذات نبرة جد جديدة فى الأدب التركى.

ويتميز بالتعبير عن مشاعر النفس الحميمة أيضاً عمل شاعرات الفترة الأخيرة للامبراطورية العثمانية، اللاتى، كالأشهر بينهن، نيجار هانم (١٨٥٦ - ١٩١٨)، يعبرن بشكل خاص عن خيبات الأمل فى الحياة، بأسلوب كلاسيكى. إلا أنه، فى أواخر زمن الامبراطورية، تظهر روائية ذات مزاج جد مختلف، هى خالده أديب - آديڤار - (١٨٨٣ - ١٩٦٤)، المناضلة النسائية والقومية، والروائية المعروفة أساساً بروايتها **خاندان**، التى تعبر بطلتها عن طموحاتها هى. وتنتمى بقية أعمالها إلى الفترة الجمهورية.

وقد حقق كتاب كبار آخرون بداياتهم فى الأعوام الأخيرة للامبراطورية، لكن موهبتهم الحقيقية لا تعبر عن نفسها إلاَّ فى ظل الجمهورية.

الأشكال الأخرى للحياة الثقافية فى القرن التاسع عشر

سوف يثور نقاش مسهب عن تاريخ المسرح فى مختلف مراحل تحديث الامبراطورية. فالتراث لم يكن يتضمن، مع مسرح خيالات القره جوز (الذى تحدثنا عنه، والذى يبلغ آنذاك كماله فى الهجاء الاجتماعى - وإن كان يتجنب التعرض للسلطة)، غير عروض شعبية فى الهواء الطلق، لموضوعات مماثلة وذات اتجاه ساخر، تؤدى غالباً من جانب هواة (ذكور)، عرفوا فى القرن التاسع عشر تحت اسم **اورطه اويونو**. وسوف تظهر المسارح الأولى ذات النمط الغربى فى عام ١٨٣٩، حيث تؤدى فرق فرنسية وايطالية برامج عروضها. كما سوف تؤدى فرق يونانية أو أرمنية فى هذا المسارح كوميديات ذات حوارات مرتجلة (**طلوعات**) جزئياً، إلا أنه سوف تكون هناك أيضاً عروض للأوبرات الإيطالية، تؤدى أمام البلاط. وفى عام ١٨٦٧ يتأسس المسرح العثمانى، تحت اشراف جوللو آجوب، مع قيام فرقة أرمنية بأداء مسرحيات أوروبية بالتركية وبأداء عدد من الأوبريتات التركية الأولى. وسوف يأمر السلطان عبد الحميد باغلاقه فى عام ١٨٨٢، وسوف

يهدمه بعد ذلك، باعتباره تخريبياً. وبعد ثورة تركيا الفتاة فى عام ١٩٠٨، سوف يتطور المسرح الحديث، بمختلف أشكاله، من خلال برنامج عروض تركى أصيل أو الترجمة وسوف يصبح شبيهاً بالمسارح الأوروبية. وسوف تطوف فرق الارتجال (**طلوعات**) بالولايات التركية، وتؤدى فيها مسرحيات مقتبسة من المسرحيات الغربية، بل وسوف تؤدى تراچيديات اغريقية .. وسوف يصبح الممثلون الأتراك أوفر عدداً، إلا أنه سوف يتعين الانتظار حتى قيام الجمهورية لكى نرى تشكل فرق تركية بالكامل، مع ممثلات تركيات (وليس بعد أرمنيات أو يونانيات).

وبوجه عام، فقد كانت مختلف الأجناس الأدبية الأوروبية ممثلة فى تركيا عند نهاية الامبراطورية العثمانية، وقد وجدت العلوم الحديثة فيها بالفعل، بما فى ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية أنصاراً أكفاء، مارس كثيرون منهم انشطة تعليمية فعالة.

وقد مس التغريب، فى القرن التاسع عشر، الفنون الموسيقية، مع مجيىء أوركسترات أوروبية، واستيراد الآلات الموسيقية، وموضة البيانو التى انتشرت بين سيدات الارستقراطية. بل إن الأمر يصل إلى حد تأثر الموسيقى التقليدية بالألحان الأوروبية: ويقال أن الدرويش **المولوى** ديدى اسماعيل حمامى زاده (١٧٧٧ – ١٨٤٥) كان الرائد فى هذا الاقتباس فى مؤلفاته الموسيقية الروحية. ولن يكون هناك غياب للمؤلفين الموسيقيين للأوركسترات التركية «الحديثة» فى نهاية الامبراطورية.

وكان الرسم الزيتى «الحديث» محل احترام فى البلاط وفى الأوساط الاجتماعية العليا (وإن كان النحت قد ظل مشبوهاً لإعتبارات دينية؛ وسوف يتطور بشكل واسع فى ظل الجمهورية). وقد شهدت الزخرفة والعمارة الغربيتان توسعاً سريعاً، مما أدى أحياناً، إلى فن مختلط، من النوع «الكولونيالى».

وباختصار، ففى جميع مجالات الثقافة، يتحقق تحديث الامبراطورية العثمانية، فى المدن، بشكل يتميز بالحيوية، ويقطع تأورب الطبقات الحاكمة شوطاً طويلاً. لكن الأرياف والأحياء المدينية الشعبية تواصل الحياة فى عالم ثقافى تقليدى، صاغته قرون من إسلام محافظ.

ولم تك هذه الازدواجية الثقافية هى أبسط المشاكل التى سوف تواجه مصطفى كمال أتاتورك وأنصاره فى سعيهم إلى أن يجعلوا من تركيا جمهورية علمانية وعصرية، توجه بصرها بثبات شطر أوروبا.

الملاحق

معالم تاريخية

العثمانيون

نحو ١٢٩٠ – نحو ١٣٢٠: عثمان

نحو ١٣٢٠ – ١٣٦٢: أورخان

١٣٢٦: الاستيلاء على بورصا

١٣٣٧: الاستيلاء على نيكوميديا

١٣٥٤: الاستيلاء على غاليبولى

١٣٦٢ – ١٣٨٩: مراد الأول

١٣٧١ – ١٣٧٥: غزو صربيا

١٣٨٩: معركة كوسوفو

١٣٨٩ – ١٤٠٢: بايزيد الأول

١٣٩٤: احتلال بلغاريا

١٣٩٦: هزيمة المسيحيين فى نيكوبوليس

١٤٠٢: هزيمة العثمانيين فى أنقره على يد تيمور لنك

أوروبا الغربية

١٢٨٥ – ١٣١٤: فيليب الرابع الجميل

١٣٠٩ : البابوية فى آفينون

١٣٣٧ : بداية حرب المائة عام

١٣٤٦ : معركة كريسى

١٣٤٧ – ١٣٤٨: الطاعون الأكبر

١٣٧٧ : عودة البابوية إلى روما

١٣٧٨ – ١٤١٧: انشقاق الغرب الكبير

١٤٠٢ - ١٤١٣ : الصــراع بين أبناء بايزيد الأول

١٤١٣ - ١٤٢١ : محمد الأول

١٤٢١ - ١٤٥١ : مراد الثانى

١٤٤٤ : هزيمة المجريين فى ڤارنا

١٤٥١ - ١٤٨١: محمد الثانى الفاتح

١٤٥٣: الاستيلاء على القسطنطينية

١٤٦١: نهـاية امـبـراطورية تربيـزوند اليونانية

١٤٦٢ : ضم البوسنة

١٤٧٤ : خـانيـة القـرم تحت السـيـادة العثمانية

١٤٨١ - ١٥١٢ : بايزيد الثانى

١٤١٤ - ١٤١٨: مجمع كـونسـتانس. نهاية الانشقاق الكبير

١٤١٥: معركة آزينكور

١٤٢٩: چان دارك فى شينون

١٤٣١: ادانة وإعدام چان دارك

١٤٥٣ : معركة كاستيون. نـهاية حرب المائة عام

١٤٦١ - ١٤٨٣ : لويس الحادى عشر

١٤٦٧ - ١٤٧٧ : شارل الجسور

١٤٩٢ : كـريسـتـوفر كـولومـبـوس فى جزر الأنتيل

١٤٨٥ - ١٤٩١: الحرب مع المماليك

١٤٩٩ - ١٥٠٢: الحرب مع البندقية

١٥٠١: شاه اسماعيل يؤسس السلالة الحاكمة الصفوية فى ايران

١٥١٢ - ١٥٢٠ : سليم الأول

١٥١٤ : انتصار تشالديران على الصفويين

١٥١٦ - ١٥١٧ : فتح سوريا ومصر

١٥١٦ : احتلال مدينة الجزائر

١٥٢٠ - ١٥٥٦: سليمان القانونى

١٥٢٢ : الاستيلاء على رودس

١٥٢٦ : معركة موهاكس. غزو المجر

١٥٢٩ : فشل حصار ڤيينا

١٥٣٤ : الاستيلاء على بغداد

١٤٩٢ : استيلاء الاسبان على غرناطة

١٤٩٤ - ١٥١٧: الحملات الفرنسية فى ايطاليا

١٤٩٨ : اكتشاف فاسكو دا جاما لطريق الهند

١٥٠٩ - ١٥٤٧: هنرى الثامن ملك انجلترا

١٥١٥ - ١٥٤٧: فرانسوا الأول

١٥١٩ - ١٥٥٦: شارل الخامس

١٥٢١ : حرمان لوثر

١٥٣٤: هنرى الثامن يعلن القطيعة مع روما

١٥٣٦ : عقد امتيازات مع فرنسا

١٥٣٩ : الاستيلاء على عدن

١٥٤١ : ضم المجر

١٥٤٨ - ١٥٥٧ - ١٥٦٧: بناء المساجد الكبرى فى اسطنبول وفى ادرنه على يد سنان

١٥٦٦ : معركة زيجيد. موت سليمان

١٥٦٦ - ١٥٧٤ : سليم الثانى

١٥٧٠ - ١٥٧١ : احتلال قبرص

١٥٧١ : هزيمة ليپانت

١٥٧٤ : الاستيلاء على مدينة تونس

١٥٧٤ - ١٥٩٥ : مراد الثالث

١٥٩٥ - ١٦٠٤ : محمد الثالث

١٦٠٤ - ١٦١٧ : أحمد الأول

١٥٤٠ : بدايات رهبانية اليسوعيين

١٥٤١ : انشاء الكنيسة المُصلحة على يد كالڤن

١٥٥٨ - ١٦٠٣ : اليزابيث الأولى ملكة انجلترا

١٥٦٢ - ١٥٩٨ : حروب الدين فى فرنسا

١٥٧٢ : مذبحة سان - بارتيليمى

١٥٨٩ : ١٦١٠: هنرى الرابع

١٥٩٨ : مرسوم نانت

١٦١٢ : منح امتيازات للهولنديين

١٦١٧ - ١٦١٨ : مصطفى الأول

١٦١٨ - ١٦٢٢ : عثمان الثانى

١٦٢٢ - ١٦٢٣ : مصطفى الأول (الولاية الثانية)

١٦٢٩ - ١٦٤٠: مراد الرابع

١٦٣٩ : اعادة الاستيلاء على بغداد

١٦٤٠ - ١٦٤٨ : ابراهيم الأول

١٦٤٤ : بداية حملة كريت

١٦٤٨ - ١٦٨٧ : محمد الرابع

١٦٥٦ - ١٦٦١: صدارة محمد كوبرولو العظمى

١٦٦١ - ١٦٧٦: صدارة فاضل أحمد باشا العظمى

١٦٦٤ : هزيمة سان جوتهارد

١٦١٠ - ١٦٤٣ : لويس الثالث عشر

١٦١٨ - ١٦٤٨: حرب الثلاثين عاماً

١٦٢٤ - ١٦٤٢ : وزارة ريشيليو

١٦٢٥ - ١٦٤٩ : شارل الأول ملك انجلترا

١٦٤٢ - ١٦٦١ : وزارة مازاران

١٦٤٣ - ١٧١٥ : لويس الرابع عشر

١٦٤٨ : معاهدة ويستفاليا

١٦٥٣ - ١٦٥٨: ديكتاتورية اوليفير كرومويل

١٦٥٩ : معاهدة البير ينيينر

١٦٦٠ - ١٦٨٥ : شارل الثانى ملك انجلترا

١٦٦٥ - ١٦٨٣ : كولبير

١٦٦٩ : السفارة التركية فى فرنسا

١٦٧٦ – ١٦٨٣: صـدارة مـصطفى قره باشا العظمى

١٦٨٣: فشل حصار ڤيينا

١٦٨٧ : العـصـبة المقـدسـة ضـد العثمانيين

١٦٨٧ – ١٦٩١ : سليمان الثانى

١٦٩١ – ١٦٩٥ : أحمد الثانى

١٦٩٥ – ١٧٠٣ : مصطفى الثانى

١٦٩٩ · معاهدة كارلوڤيتز

١٧٠٣ – ١٧٣٠ : أحمد الثالث

١٧١٢ – ١٧١٣: مـعـاهـدتا القسطنطينية وأندرينوپل

١٦٦٥ – ١٦٨٣ : كولبير

١٦٧٠ : انشاء شركة المشرق

١٦٨٥ : الغاء مرسوم نانت

١٦٨٥ – ١٦٨٨ : جاك الثـانى ملك انجلترا

١٦٨٩ – ١٧٢٥ : بـطـرس الأول الأكبر، قيصر روسيا

١٦٩٧ : صلح ريسڤيك

١٧٠٣ : انشاء سان بطرسبورغ

١٧٠٩ : معركة پولتاڤا

١٧١٣ : معاهدة اوتريشت

١٧١٨ : معاهدة پاساروڤيتز

١٧٢٠ – ١٧٢١ : سفارة محمد أفندى فى فرنسا

١٧٢٧ – ١٧٢٩ : المطبعة التركية الأولى ذات الأحرف العربية

١٧٣٠ – ١٧٥٤ : محمود الأول

١٧٣٩ : صلح بلجراد

١٧٥٤ – ١٧٥٧ : عثمان الثانى

١٧٥٧ – ١٧٧٤ : مصطفى الثالث

١٧١٤ : معاهدة راستات

١٧١٤ – ١٧٢٧ : چورج الأول ملك انجلترا

١٧١٥ – ١٧٧٤: لويس الخامس عشر

١٧٢٧ – ١٧٦٠ : چورج الثانى ملك انجلترا

١٧٣٣ – ١٧٣٨ : حرب الخلافة فى بولندا

١٧٤٠ – ١٧٨٠ : مارى – تيريز، امبراطورة النمسا

١٧٤٠ – ١٧٨٦ : فريدريك الثانى الأكبر، ملك بروسيا

١٧٥٦ –١٧٦٣: حرب الأعوام السبعة

١٧٦٠ – ١٨٢٠ : چورج الثالث ملك انجلترا

١٧٦٢ – ١٧٦٩ : كاترين الثانية، قيصرة روسيا

١٧٦٨ – ١٧٧٤ : الحرب مع روسيا

١٧٧٠ : هزيمة تشيكمه البحرية

١٧٧٤ : معاهدة كوتشوك – كاينارچا

١٧٧٤ – ١٧٨٩ : عبد الحميد الأول

١٧٨٣ : ضم الروس للقرم

١٧٨٧ – ١٧٩٢ : الحرب مع روسيا والنمسا

١٧٨٩ – ١٨٠٧ : سليم الثالث

١٧٩٢ : صلح ياسى

١٧٩٣ : اعلان النظام الجديد

١٧٦٣ : معاهدة باريس

١٧٦٨ : شاء كورسيكا من الجنويين

١٧٧٢ : التقسيم الأول لبولندا

١٧٧٤ – ١٧٩٢: لويس السادس عشر

١٧٧٥ – ١٧٨٣ : حرب الاستقلال الأمريكية

١٧٧٦: إعلان استقلال الولايات المتحدة

١٧٨٠ – ١٧٩٠ : چوزيف الثانى، امبراطور النمسا

١٧٨٣ : معاهدة ڤرساى

١٧٨٩ : بداية الثورة الفرنسية

١٧٩٢ : معركة ڤالمى

١٧٩٢ : اعلان الجمهورية الفرنسية

١٧٩٣ : التقسيم الثانى لبولندا

١٧٩٣ – ١٧٩٤ : الارهاب

١٧٩٨ - ١٨٠١ : الحملة الفرنسية فى مصر

١٨٠٣ : احتلال الوهابيين للمدينتين المقدستين

١٨٠٣ - ١٨١٢ : انتفاضة صربيا

١٨٠٣ - ١٨٢٢ : تمرد على، باشا جانينا

١٨٠٧ : خلع سليم الثالث

١٨٠٧ - ١٨٠٩ : مصطفى الرابع

١٨٠٨ اعدام سليم الثالث

١٨٠٩ - ١٨٣٩ : محمود الثانى

١٨١٢ : معاهدة بوخارست

١٨١٢ - ١٨٢٠ : انتصارات محمد على، والى مصر، على الوهابيين

١٧٩٥ : التقسيم الثالث لبولندا

١٧٩٥ - ١٧٩٩ : حكومة الادارة

١٧٩٩ : انقلاب ١٨ برومير

١٧٩٩ : حكومة القنصلية. بونابارت القنصل الأول

١٨٠٢ : صلح آميين

١٨٠٤ - ١٨١٤ : الامبراطورية الأولى. نابليون امبراطوراً

١٨٠٥ : اولم. ترافالجار. آوسترليتز

١٨٠٧ : معاهدة تيلسيت

١٨١٢ : الحملة على روسيا

١٨١٤ : تنازل ناپوليون الأول

١٨١٤ - ١٨٢٤ : لويس الثامن عشر

١٨٢١ – ١٨٢٩ : حرب الاستقلال اليونانية

١٨٢٧ : هزيمة نافارين البحرية

١٨٣٠ : معاهدة آندرينوپل

١٨٣٠ – ١٨٣٩ : الاصلاحات الكبرى الأولى

١٨٣٢ – ١٨٣٧ : احتلال محمد على لسوريا وللاناضول الجنوبية

١٨٣٣ : معاهدة هونكار– ايسكيليسى

١٨٣٣ : معاهدة كوتاهيه

١٨٣٩ : استيلاء الانجليز على عدن

١٨٣٩ – ١٨٦١ : عبد المجيد الأول

١٨٣٩ : خط جولخانه الشريف

١٨٤١ : الاتفاق مع مصر

١٨١٥ : ووترلو

١٨١٥ : مؤتمر ڤيينا. التحالف المقدس

١٨٢٤ – ١٨٣٠ : شارل العاشر

١٨٣٠ : الانزال الفرنسى فى الجزائر

١٨٣٠ – ١٨٤٨ : لويس – فيليب الأول

١٨٣٧ – ١٩٠١ : ڤيكتوريا، ملكة انجلترا

١٨٤٨ – ١٨٥٢ : الجمهورية الثانية فى فرنسا

١٨٥٣ -- ١٨٥٥ : الحرب مع روسيا

١٨٥٦ : مؤتمر ومعاهدة باريس. الخط الهمايونى

١٨٦٠ : الثـــورة فى لبنان. التـــدخل الفرنسى

١٨٦١ – ١٨٧٦ : عبد العزيز

١٨٦٢ : اتحاد مولداڤيا وڤالاشيا

١٨٦٣ : تأسيس البنك العثمانى

١٨٦٩ : افتتاح قناة السويس

١٨٥٢ – ١٨٧٠ : الامـــبـــراطورية الثانية. ناپوليون الثالث

١٨٥٤ – ١٨٥٥ : حرب القرم

١٨٦٢ – ١٨٦٧: الحملة على المكسيك

١٨٦٦ : معركة سادوڤا

١٨٧٠ – ١٨٧١ : الحرب الفرنسية – البروسية

١٨٧١ : معاهدة فرانكفورت

١٨٧١ : تيـيـر، رئيس الجـمـهـورية الفرنسية

١٨٧١ – ١٩١٨ : امبراطورية المانيا

١٨٧٣ – ١٨٧٩ : مـاكـمـاهـون، رئيس الجمهورية

١٨٧٦ : مراد الخامس

١٨٧٦ - ١٩٠٩ : عبد الحميد الثانى

١٨٧٦ - ١٨٧٨ : الحرب مع صربيا وروسيا

١٨٧٦ : الدستور، الذى يعطل فى عام ١٨٧٨

١٨٧٨ : معاهدة سان ستيفانو

١٨٧٨ : التنازل عن قبرص لانجلترا

١٨٧٨ : مؤتمر برلين. استقلال صربيا ورومانيا وبلغاريا. احتلال النمساويين للبوسنه والهرسك، واحتلال الروس للاناضول الشرقية

١٨٨١ : مرسوم محرم

١٨٧٥ : تعديل والون بشأن الجمهورية

١٨٨١ : احتلال الفرنسيين لتونس

١٨٨٢ : احتلال الانجليز لمصر

١٨٨٢ : التحالف الثلاثى (المانيا، النمسا، ايطاليا)

١٨٩٤ – ١٨٩٦ : التمردات الأرمنية وقمعها

١٨٩٤ – ١٨٩٥ : انشاء لجنة الاتحاد والترقى

استقلال

١٩٠٨ : ثورة تركيا الفتاة

١٩٠٩ – ١٩١٨ : محمد الخامس

١٩١١ : فتح الايطاليين لطرابلس الغرب

١٩١٢ : الحرب البلقانية الأولى

١٩١٣ : الحرب البلقانية الثانية

١٩١٤ : التحالف مع المانيا . الحرب ضد فرنسا وانجلترا وروسيا

١٩١٤ – ١٩١٥ : الغزو الروسى فى الأناضول الشرقية (أرمينيا)

١٨٩٤ : اغتيال سادى كارنو

١٨٩٤ – ١٩٠٦ : قضية دريفوس

١٨٩٤ – ١٩١٧ : نيقولا الثانى، قيصر روسيا

١٩٠٤ : الوفاق الودى

١٩١٤ – ١٩١٨ : الحرب العالمية الأولى

١٩١٤ : معركة المارن

١٩١٥ : اعادة الفتح التركى، مذابح وترحيل الأرمن

١٩١٥ – ١٩١٦: معركة الدردنيل

١٩١٦ : «الثورة العربية» ضد الأتراك

١٩١٧ : استيلاء الانجليز على بغداد

١٩١٨ : الانسحاب من فلسطين ومن سوريا

١٩١٨ : الهجوم ضد الأرمن

١٩١٨ – ١٩٢٢ : محمد السادس، آخر سلطان عثمانى

١٩١٩ : نزول اليونانيين إلى ازمير. مصطفى كمال فى سامسون. مؤتمر أرضروم، مؤتمر سيواس

١٩٢٠ : الجمعية الوطنية الكبرى الأولى فى أنقره. بداية حرب الاستقلال

١٩٢٠ – ١٩٢١ : الاتفاق مع السوفييت. استرداد الأناضول الشرقية

١٩١٦ : معركة ڤيردان

١٩١٧ : دخول الولايات المتحدة الحرب

١٩١٧: الثورة الروسية

١٩١٨ : هدنة ريثوند

١٩١٩ : معاهدة ڤرساى

١٩٢٠ : عصبة الأمم فى چنيڤ

١٩٢٠ : معاهدة سيڤر

١٩٢١ : الاتفاق مع فرنسا

١٩٢٢ : استعادة ازمير

١٩٢٢ : هدنة مودانيا

١٩٢٢ - ١٩٢٤ : عبد المجيد، آخر خليفة

١٩٢٣ : معاهدة لوزان

١٩٢٣ : دخول الأتراك إلى اسطنبول

١٩٢٣ (٢٩ أكتوبر) : اعلان الجمهورية التركية. انقره عاصمة. مصطفى كمال رئيساً

١٩٢٤ : تنحى الخلافة

١٩٢٢ : استيلاء موسولينى على السلطة

١٩٢٣ : محاولة هتلر الانقلابية فى ميونيخ

١٩٢٤ : مولت لينين

قائمة سلاطين الامبراطورية العثمانية

عثمان الأول، نحو ١٢٨٠ - نحو ١٣٢٤.

أورخان، الغازى، نحو ١٣٢٤ - نحو ١٣٦٢.

مراد الأول، خوداڤيندیجار، نحو ١٣٦٢ - ١٣٨٩.

بايزيد الأول، يلديريم، ١٣٨٩ - ١٤٠٢.

محمد الأول، شلبى، ١٤١٣ - ١٤٢١.

مراد الثانى، كوچا، ١٤٢١ - ١٤٤٤، ١٤٤٦ - ١٤٥١.

محمد الثانى، الفاتح، ١٤٤٤ - ١٤٤٦، ١٤٥١ - ١٤٨١.

بايزيد الثانى، ولى، ١٤٨١ - ١٥١٢.

سليم الأول، ياووز، ١٥١٢ - ١٥٢٠.

سليمان الأول، القانونى، ١٥٢٠ - ١٥٦٦.

سليم الثانى، سارخوش، ١٥٦٦ - ١٥٧٤.

مراد الثالث، ١٥٧٤ - ١٥٩٥.

محمد الثالث، عدلى، ١٥٩٥ - ١٦٠٣.

أحمد الأول، باختى، ١٦٠٣ - ١٦١٧.

مصطفى الأول، دلى، ١٦١٧ - ١٦١٨، ١٦٢٢ - ١٦٢٣.

عثمان الثانى، جينچى، ١٦١٨ - ١٦٢٢.

مراد الرابع، الغازى، ١٦٢٣ - ١٦٤٠.

ابراهيم الأول،دلى، ١٦٤٠ - ١٦٤٨.

محمد الرابع، آوچى، ١٥٤٨ - ١٦٨٧.

سليمان الثانى، ١٦٨٧ - ١٦٩١.

أحمد الثانى، ١٦٩١ - ١٦٩٥.

مصطفى الثانى، الغازى، ١٦٩٥ - ١٧٠٣.

أحمد الثالث، ١٧٠٣ - ١٧٣٠.

محمود الأول، كمبور، ١٧٣٠ - ١٧٥٤.

عثمان الثالث، ١٧٥٤ - ١٧٥٧.

مصطفى الثالث، ١٧٥٤ - ١٧٧٤.

عبد الحميد الأول، ١٧٧٤ - ١٧٨٩.

سليم الثالث، چيهاندار، ١٧٨٩ - ١٨٠٧.

مصطفى الرابع، ١٨٠٧ - ١٨٠٨.

محمود الثانى، عدلى، ١٨٠٨ - ١٨٣٩.

عبد المجيد الأول، الغازى ، ١٨٣٩ - ١٨٦١.

عبد العزيز، ١٨٦١ - ١٨٧٦.

محمد مراد الخامس، ١٨٧٦.

عبد الحميد الثانى، ١٨٧٦ - ١٩٠٩.

محمد الخامس، رشاد، ١٩٠٩ - ١٩١٨.

محمد السادس، وحيد الدين، ١٩١٨ - ١٩٢٢.

عبد المجيد الثانى (خليفة فقط)، ١٩٢٢ - ١٩٢٤.

XI. *Les débuts de la Question d'Orient (1774-1839)*

Anderson (M.S.), *The Eastern Question, 1774-1923*, Londres-New York, 1966.
Bailey (F.E.), *British Policy and the Turkish Reform Movement : A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-1853*, Cambridge, 1942.
De Leone (E.), *L'Impero ottomano nel primo periodo delle riforme (Tanzîmât) secondo fonti italiane*, Milan, 1967

Edmonds (E.M.), *The Greek War of Independance, 1821-1833*, Chicago, 1968.
L'Egypte au XIX*e siècle*, Groupe de recherches et d'études sur le Proche-Orient, Paris, 1982.
Findley (C.V.), *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire. The Sublime Porte, 1789-1822*, Princeton, 1980.
Hajjar (J.), *L'Europe et les destinées du Proche-Orient, 1815-1848*, Paris, 1970.
Heyd (U.), « The Ottoman Ulema and westernization in the time of Selim III and Mahmud II », *Studies in Islamic History and Civilization, Scripta Hierosolymitana*, 9, 1961, pp. 63-96.
Jelavich (C. et B), *The Establishment of the Balkan National States, 1804-1920*, Seattle-Londres, 1977.
Juchereau de St. Denys, *Histoire de l'Empire ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844*, 4 vol., Paris, 1844.
Karal (E.Z.), *Osmanlı Tarihı* (Histoire ottomane), vol. V, *Nizam-i cedit ve Tanzımat devırlerı, 1789-1856* (les époques du nizâm-ı djedîd et des Tanzîmât, 1789-1856), Ankara, 1947
Kaynar (R), *Mustafa Reşıd Paşa ve Tanzımat* (Mustafâ Rechid Pacha et les Réformes), Ankara, 1954.
Lewis (B.), « The impact of the french revolution on Turkey », *Journal of World History*, I, 1953, pp. 105-125.
—, *The Emergence of Modern Turkey*, Londres-New York, 2e éd , 1968, trad. fr., *Islam et laïcité La Naissance de la Turquie moderne*, Paris, 1988.
Miller (A.F.), *Mustapha Pacha Bairaktar*, trad. fr , Bucarest, 1975.
Remerand (G.), *Ali de Tébélen, Pacha de Janina, 1744-1822*, Paris, 1928
Sabry (M.), *L'Empire égyptien sous Mohamed Ali et la Question d'Orient, 1811-1849*, Paris, 1930.
Shaw (S.J), *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century*, Cambridge (Mass.), 1962).
—, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Cambridge (Mass.), 1964.
—, *Between Old and New The Ottoman Empire under Selim III, 1789-1807*, Cambridge (Mass.), 1971.
Svoronos (N.G.), *Histoire de la Grèce moderne*, Paris, 1953.
—, *Le Commerce de Salonique au* XVIII*e siècle*, Paris, 1956.

XII. *La période des* Tanzîmât *(1839-1878)*

Ancel (J.), *Manuel historique de la Question d'Orient*, Paris, 1923
Bacqué-Grammont (J.-L) et Dumont (P.), *Economie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du* XVIII*e-début du* XX*e siècle)*, Paris, 1983.
Batu (H) et Bacqué-Grammont (J -L), *L'Empire ottoman, la République de Turquie et la France*, Istanbul, 1986
Berkes (N), *The Development of Secularism in Turkey*, Montreal, 1964
Braude (B.) et Lewis (B.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vol., New York, 1982
Çelik (Z.), *The Remaking of Istanbul; Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century*, Seattle et Londres, 1982

DAVISON (R.F.), *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, New York, 1973.
FINDLEY (C.V.), *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire. The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton, 1980.
ISSAWI (C.), *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Chicago, 1966.
—, *The Economic History of Turkey, 1800-1914*, Chicago, 1980.
KARAL (E.Z.), *Osmanli Tarihi. Nizam-i Cedit ve Tanzimat Devirleri, 1789-1856* (Histoire ottomane. Les époques de l'ordre nouveau et des *Tanzîmât*, 1789-1856), 3e éd., Ankara, 1970.
—, *Osmanli Tarihi, Islahat Fermani Devri, 1856-1861* (Histoire ottomane. L'époque de la charte de réforme, 1856-1861), Ankara, 1954.
—, *Osmanlı Tarihi, Islahat Fermani Devri, 1861-1876* (Histoire ottomane. L'époque de la charte de reforme, 1861-1876), Ankara, 1956.
—, *Osmanlı Tarihi. Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devirleri, 1876-1907* (Histoire ottomane Les époques de la premiere Constitution et de l'autocratie, 1876-1907), Ankara, 1962.
KARPAT (K.H.), *Ottoman Population, 1830-1914, Demographic and Social Characteristics*, Madison, 1985.
LEWIS (B.), *The Emergence of Modern Turkey*, 2e éd., Oxford, 1968, trad. franç., *Islam et laïcité. La Naissance de la Turquie moderne*, Paris, 1988.
MARDIN (S.), *The Genesis of Young Ottoman Thought*, Princeton, 1962.
SHAW (S.J.) et SHAW (E.K.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. II, *The Rise of Modern Turkey*, Cambridge, 1977.
Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi (Encyclopédie de la Turquie des *Tanzîmât* a la République), 6 vol., Istanbul, 1984-1985.

XIII. *Le dernier sursaut (1878-1908)*

BERKES (N.), *The Development of Secularism in Turkey*, Montréal, 1964.
ÇELIK (Z.), *The Remaking of Istanbul, Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century*, Seattle et Londres, 1986.
ISSAWI (C.), *The Economic History of Turkey, 1800-1914*, Chicago, 1980.
KARAL (E.Z.), *Osmanlı Tarihi, Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devirleri, 1876-1907* (Les Époques de la première Constitution et de l'autocratie, 1876-1907), Ankara, 1962.
KARPAT (K.H.), *Ottoman Population, 1830-1914, Demographic and Social Characteristics*, Madison, 1985.
KOLOĞLU (O.), *Abdülhamid'in Gerçeği* (La vérité sur 'Abdül-Hamîd), Istanbul, 1987.
KUSHNER (D.), *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908*, Londres, 1977.
LEWIS (B.), *The Emergence of Modern Turkey*, 2e éd., Oxford, 1968.
MCCARTHY (J.M.), *Muslims and Minorities, The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New York, 1983
ORTAYLI (I.), *Ikinci Abdulhamid Doneminde Osmanlı Imparatorluğunda Alman Nüfuzu* (l'influence allemande dans l'Empire ottoman à l'époque de 'Abdül-Hamîd II), Ankara, 1981.
PAMUK (Ş), *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913*, Cambridge, 1987
QUATAERT (D.), *Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908, Reactions to European Economic Penetration*, New York, 1983.
RAMSAUR (E.E.), *The Young Turks, Prelude to the Revolution of 1908*, reimpr Beyrouth, 1965
SHAW (S.J.) et SHAW (E.K.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*,

II, *The Rise of Modern Turkey (1808-1975)*, Cambridge, 1977.
Tanzimât'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi (Encyclopédie de la Turquie, des *Tanzîmât* a la République), 6 vol., Istanbul, s.d.
THOBIE (J.), *Intérêts et impérialisme français dans l'Empire ottoman (1895-1914)*, Paris, 1977.
AHMAD (F.), *The Young Turks. The Commitee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908-1914*, Oxford, 1969.
AKŞIN (S.), *Jön Türkler ve Ittihat ve Terakki* (Les Jeunes-Turcs et l'Union et Progrès), Istanbul, 1987.
ATATÜRK (M.K.), *Discours du Ghazi Mustapha Kemal Pacha, président de la République turque*, Leipzig, 1929.
BAYSUR (Y.H.), *Türk Inkılabı Tarihi* (Histoire de la révolution turque), 10 vol., Ankara, 1940-1967.
DUMONT (P.), *Mustafa Kemal invente la Turquie moderne*, Bruxelles, 1983.
MCCARTHY (J.), *Muslims and Minorities The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New York, 1983.
GEORGEON (F.), *Aux Origines du nationalisme turc, Yusuf Akçura*, Paris, 1980.
GÖKALP (Z.), *Turkish Nationalism and Western Civilization*, éd. par Niyazı Berkes, New York, 1959.
GUNTER (M.), *Pursuing the Just Cause of Their People. A Study of Contemporary Armenian Terrorism*, New York, 1986.
GÜRÜN (K.), *Le Dossier arménien*, Paris, 1983.
HELLER (J.), *British Policy towards the Ottoman Empire, 1908-1914*, Londres, 1983.
HUREWITZ (J.C.), *Diplomacy in the Near and Middle East*, II, rééd., New York, 1972.
RENOUVIN (P.), *La Crise européenne et la Première Guerre mondiale*, 5ᵉ éd., Paris, 1969.
SHAW (S.J.) et SHAW (E.K.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, II : *Reform, Revolution and Republic. The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, Cambridge, 1977.
TERNON (Y.), *Les Arméniens. Histoire d'un génocide*, Paris, 1977.
TOPRAK (Z.), *Türkiye'de « Milli Iktisat » 1908-1918* (l'économie nationale en Turquie, 1908-1918), Istanbul, 1982.
TUNAYA (T.Z.), *Türkiye'de de Siyasal Partiler*, I, *Ikinci Meşrutiyet Dönemi* (Les Partis politiques en Turquie, I, L'époque du second régime constitutionnel), Istanbul, 1984.

XV. *L'art ottoman*

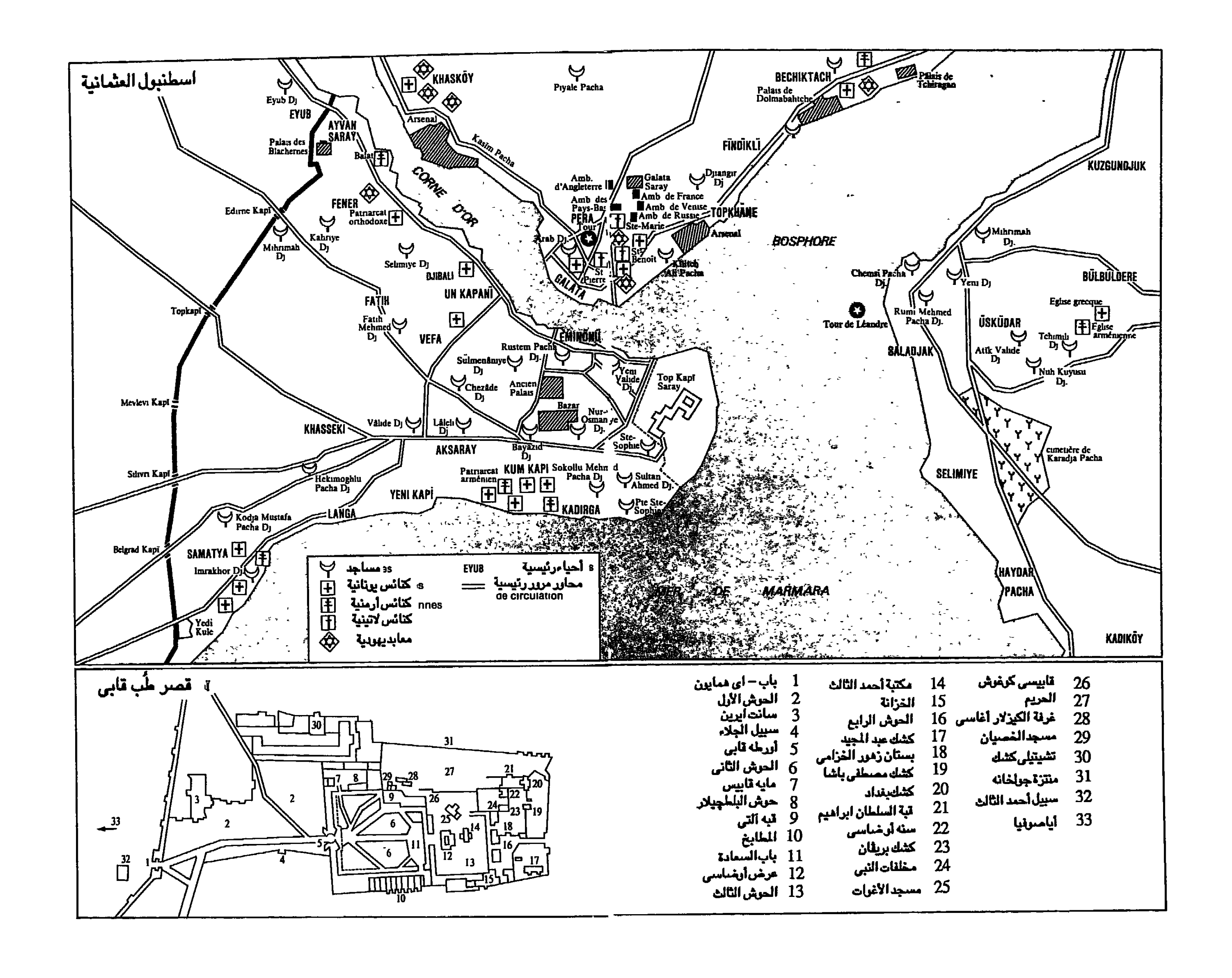
ARSEVEN (C.E.), *Les Arts décoratifs turcs*, Istanbul, 1952
ASLANAPA (D.), *Turkish Art and Architecture*, Londres, 1971.
—, *Turkish Arts Seljuk and Ottoman Carpets, Tiles and Miniature Paintings*, Istanbul, 1961.
DAVIS (F.), *The Palace of Topkapi in Istanbul*, New York, 1970.
ELDEM (S H.), *Turk mimari eserleri (Works of Turkish Architecture)*, Istanbul, s.d.
—, *Rölöve*, 2 vol., Istanbul, 1968, 1977.
ESIN (E.), *Turkish Miniature Painting*, Tokyo, 1960.
ETTINGHAUSEN (R.), *Miniatures turques* (Unesco), Paris, 1965.
—, *Turkish Miniatures from the Thirteenth to the Eighteenth Century*, New York, 1965.
—, IPŞIROĞLU et EYUBOĞLU, *Turquie. Miniatures anciennes* (Unesco), New York,

1961.
GABRIEL (A.), *Châteaux turcs du Bosphore*, Paris, 1943.
—, *Monuments turcs d'Anatolie*, 2 vol., Paris, 1931-1934.
—, *Une Capitale turque. Brousse*, 2 vol., Paris, 1958.
—, *Voyage archéologique dans la Turquie orientale*, 2 vol., Paris, 1940.
GOODWIN (G.), *A History of Ottoman Architecture*, Londres, 1971.
HOAG (J.D.), *Architecture islamique*, Paris, 1982.
LANE (A.), *Later Islamic Pottery (Persia, Syria, Egypt, Turkey)*, Londres, 1957.
OZ (T.), *Turkish Ceramics*, Ankara, 1957.
—, *Turk kumaş ve kadıfeleri*, Istanbul, 1951.
PAPADOPOULO (A.), *L'Islam et l'art musulman*, Paris, 1976.
ÜNSAL (B.), *Turkish Islamic Architecture in Seljuk and Ottoman Times*, 1071-1923, Londres, 1959.
—, *Mosquées*, Lausanne, 1975.
—, *Turquie ottomane*, Fribourg, 1965.
VOGT-GÖKNIL (U.), *Les Mosquées turques*, Zurich, 1953.
—, *Living Architecture : Ottoman*, Londres-Fribourg, 1966.
YETKIN (S.K.), *L'Ancienne Peinture turque du* XII^e *au* XVIII^e *siècle*, Paris, 1970.
—, *L'Architecture turque en Turquie*, Paris, 1962.

XVI. *La vie intellectuelle et culturelle*

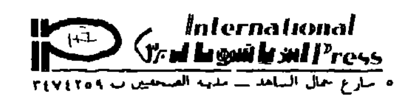
ADNAN (A.), *La Science chez les Turcs ottomans*, Paris, 1939.
BABINGER (F.), *Die Geschichtsschreiber der Osmanen und ihre Werke*, Leipzig, 1927.
BAZIN (L.) et DUMONT (P), « Littérature turque » dans *Encyclopédie de la Pléiade, Histoire des littératures*, t I, Paris, 1967.
BOMBACI (A.), *Histoire de la littérature turque*, trad. franç. par I. Mélikoff, Paris, 1968.
DINO (G.), « Littérature turque », dans *Encyclopaedia Universalis*, vol. 16, Paris, 1973.
GIBB (E.J.), *A History of Ottoman Poetry*, 6 vol., Londres, 1900-1909.
KÖPRÜLÜ (F.), « Litterature turque ʿothmanli », dans *Encyclopédie de l'Islam*, t. IV, Paris, 1931.
RESCHER (O.), *Ein Gesamtuberblick über die turkische Literatur*, Istanbul, 1941.

المحتويات



اسطنبول العثمانية
EYUB
Eyub Dj
AYVAN SARAY
Palais des Blachernes
Balat
KHASKÖY
Arsenal
Kasim Pacha
Piyale Pacha
BECHIKTACH
Palais de Dolmabahtche
Palais de Tchiragan
FINDIKLI
CORNE D'OR
FENER
Patriarcat orthodoxe
Edirne Kapi
Mihrimah Dj
Kahriye Dj
Selimiye Dj
DJIBALI
FATIH
Fatih Mehmed Dj
UN KAPANİ
VEFA
Topkapi
Amb. d'Angleterre
Galata Saray
Amb des Pays-Bas
Amb de France
Amb de Venise
Amb de Russie
PERA
Tour
Ste-Marie
TOPKHANE
Arsenal
Djangir Dj
Arab Dj
St Pierre
St Benoit
Klitch Ali Pacha
GALATA
BOSPHORE
EMINÖNÜ
Rustem Pacha Dj
Sülmenâniye Dj
Chezâde Dj
Ancien Palais
Bazar
Yeni Valide Dj
Nur-Osmaniye Dj
Top Kapi Saray
Ste-Sophie
Mevlevi Kapi
KHASSEKI
Valide Dj
Laleli Dj
AKSARAY
Bayazid Dj
Silivri Kapi
Hekimoghlu Pacha Dj
Patriarcat arménien
KUM KAPI
Sokollu Mehmed Pacha Dj
Sultan Ahmed Dj
YENI KAPI
KADIRGA
Pte Ste-Sophie
LANGA
Kodja Mustafa Pacha Dj
Belgrad Kapi
SAMATYA
Imrakhor Dj
Yedi Kule
مساجد
كنائس يونانية
كنائس أرمنية
كنائس لاتينية
معابد يهودية
EYUB أحياء رئيسية
محاور مرور رئيسية
de circulation
MER DE MARMARA
KUZGUNDJUK
Mihrimah Dj
Chemsi Pacha Dj
Yeni Dj
BÜLBÜLDERE
Tour de Léandre
Rumi Mehmed Pacha Dj
Eglise grecque
ÜSKÜDAR
Eglise arménienne
Tchinili Dj
SALADJAK
Atik Valide Dj
Nuh Kuyusu Dj
cimetière de Karadja Pacha
SELIMIYE
HAYDAR PACHA
KADIKÖY
قصر طُب قابي
1 باب – اى همايون
2 الحوش الأول
3 سانت ايرين
4 سبيل الجلاد
5 أورطه قابي
6 الحوش الثاني
7 مايه قابيس
8 حوش البلطجيلار
9 قبه آلتى
10 المطابخ
11 باب السعادة
12 عرض أوضاسى
13 الحوش الثالث
14 مكتبة أحمد الثالث
15 الخزانة
16 الحوش الرابع
17 كشك عبد المجيد
18 بستان زهور الخزامى
19 كشك مصطفى باشا
20 كشك بغداد
21 قبة السلطان ابراهيم
22 سنه أوضاسى
23 كشك بريفان
24 مخلفات النبي
25 مسجد الأغوات
26 قابيسى كرغوش
27 الحريم
28 غرفة الكيزلار أغاسى
29 مسجد الخصيان
30 تشينيلى كشك
31 منتزة جولخانه
32 سبيل أحمد الثالث
33 أياصوفيا

رقم الإيداع ٣٦١١٦ / ٩٣
I.S.B.N.: 977 - 5091 - 13 - 6



تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الثاني

فى هذا الجزء الثانى من كتاب «تاريخ الدولة العثمانية»، يصحبنا روبير مانتران ورفاقه من المؤرخين المتميزين فى رحلة النهاية للامبراطورية العثمانية بعد أن تمزقت أوصالها، واقتسمت دول التحالف الأوروبى أملاك السلطان فيما بينها، بل وبدأت تعد لاحتلال قلب الامبراطورية «اسطنبول» التى دخلها الجنرال الفرنسى دبسبيرى واجتازها على رأس قواته على ظهر حصان أبيض كما فعل محمد الفاتح من قبل.

الآن بدأت تركيا تصارع من أجل تجديد نفسها، من أجل طرد المحتلين، وإنهاء السلطنة وإقامة الجمهورية الحديثة.

تركيا الفتاة - الاتحاد والترقى - ثم الحركة الكمالية.

وينتهى هذا الجزء بفصلين عن الحضارة والأدب، والفن، والعمارة.. فلقد قدمت الدولة العثمانية الكثير فى هذه المجالات.

وهكذا يأتى هذا الكتاب، عملا غير مسبوق، ودراسة مو
علمية، وثقافية لحقبة تاريخية كانت فيها الدولة العثمانية لعدة ق
التى تصنع تاريخ العالم.

